

نَائِبُ الْخَطِيبِ

عَلَى مَسَاقِهِ فِي تَرْجُمَاتِي حَنِيفِينَ مِنَ الْأَكَاذِبِ

تَأَلَّفَ

الْإِمَامُ الْفَقِيهَ الْمُحَدِّثُ مُحَمَّدُ زَاهِدُ بْنُ أَحْسَنِ الْكُوْثُرِيِّ

وُلِدَ سَنَةَ ١٢٩٦ هـ وَتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧١ هـ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

وَيَلِيهِ

الْمُرَحَّبُ بِبَقْدِ النَّائِبِ

لِلْمُؤَلِّفِ

تَمَيَّزُ هَذِهِ الطَّبْعَةُ بِالْتَعْلِيْقِ عَلَيْهِمُ الْإِسْنَادِ أَحْمَدُ خَيْرِي

ثَانِيَةُ الْخَطِيبِ
عَلَى مَسَاقِهِ فِي رَجَبِ رَايِ حُسَيْنٍ مِنَ الْأَكَاذِبِ

الطبعة الجديدة
١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

نَائِبُ الْخَطِيبِ

عَلَى مَسَاقِهِ فِي تَرْجُمَاتِي حَنِيفِينَ مِنَ الْأَكَاذِبِ

تَأَلَّفَ

الْإِمَامُ الْفَقِيهَ الْمُحَدِّثُ مُحَمَّدُ زَاهِدُ بْنُ أَحْسَنِ الْكُوْثُرِيِّ

وُلِدَ سَنَةَ ١٢٩٦ هـ وَتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧١ هـ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

وَيَلِيهِ

الْمُرْحُومُ بِنَقْدِ النَّائِبِ

لِلْمُؤَلِّفِ

تَمَيَّزُ هَذِهِ الطَّبْعَةُ بِالْتَعْلِيقِ عَلَيْهِمُ الْأَسْنَادِ أَحْمَدُ خَيْرِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين
والآخرين، وعلى آله وأصحابه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، يقول العبد الضعيف محمد أمين بن إبراهيم المعروف بابن يمين، تلميذ
العلامة المسند الإمام الشيخ محمد زاهد بن حسن الكوثري، رحمه الله تعالى، وسقاه
من الكوثر:

هذا كتاب (تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب)،
أحد تأليف شيخنا المفيدة الجليلة، التي من جملتها: (النكت الطريفة في الرد على
ابن أبي شيبة في رده على الإمام أبي حنيفة)، وقد كان ابن أبي شيبة جمع مئة
 وخمسة وعشرين حديثاً من أحاديث الأحكام، في آخر (مصنفه)، في باب سماه (هذا
باب ما خالف فيه أبو حنيفة الأثر). وقد رد عليه قبل شيخنا فحول العلماء رداً مشبعاً،
إلا أن (نكت) شيخنا أوفى بياناً لما تضمنته تلك الأحاديث من الدلالة على المفاهيم
الفقهية المستنبطة منها، فنوصي الطلبة باقتنائه فإنه مهم جداً.

ومن جملتها أيضاً (تأنيب الخطيب) أعيد طبعه مرات، وقد أراد الرد عليه بعض
من ابتلي بمرض الغرض، بكتاب سماه (التنكيل)، ولكن لم يتجاسر على إخراجه إلى
حيز الوجود في حياة شيخنا - خوفاً من تصادم عَهِينِهِ بِصُفِّ الصَّخُورِ، وفراً من
القوامع والقوارع - إلا بعد ثماني سنين من وفاة شيخنا، واكتفى بإخراج كتيبٍ سماها
(الطليعة).

وقد ألهم الله شيخنا مغزى (تنكيله) من (طليعته)، فرد عليها وعليه معاً،
بمقدمة سماها (الترحيب بنقد التأنيب)، وهذا من منن الله عليه، فله دره ما أوجزها
وأتمها، وأتى على تمام (تنكيله) بها قبل إخراجه إلى حيز الوجود، مع أنه، رحمه الله،

في ذلك الحين كان يُعالجُ من علة السُّكْرِ، ولو فسخ الله في عمره لأرى صاحب (التنكيل) كيف يكون النكال ومن المنكول، فألهمه ربه الكفاية بالترحيب.

ونحن دخلنا مع بعض الأحبة في المكتبة إلى صاحب (التنكيل) بعد طبعه واطلاعنا عليه، وسألناه عن متون بعض الأحاديث الواردة في المثالب، وعن علل الحكم بها، فتأثر تأثراً بالغاً فهمنا منه أنه نادم، فلم يلبث إلا أياماً فمات، رحمه الله. وبلغنا أيضاً عن بعض الأحبة أنه دخل عليه قبل وفاته بشهر، وعنده بعض أهل العلم من علماء الهند، وجرى ذكر الكوثري في أثناء الكلام، فترحم عليه وقال: كان، رحمه الله، ناقدًا لا يُجَارَى في معرفة الإسناد، ودقيق النظر فيما يستدل به جرحاً وتعديلاً، ونحن نُجَلِّه ونحترمه، قلماً رأينا مثله في العصور الأخيرة. انتهى.

وجمع بعض تلاميذ شيخنا ما استطاع جمعه من تعليقاته ومقالاته في كتاب سماه (مقالات الكوثري)، وقد طبع. وخلاصة الكلام فيه أنه اللاحق السابق. وتوفي، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه في فردوس جناته، سنة إحدى وسبعين وثلاث مئة وألف، مهاجراً إلى القاهرة ودفن بها، ورثني بمراثي عديدة من الأزهرين وغيرهم.

وهذه النسخة من كتاب (التأنيب) فيها زيادات أضفتها من خط المؤلف في نسخة أهداها لبعض تلامذته، ثم رأيت نسخة الأستاذ أحمد خيرى من هذا الكتاب، فإذا هو قد علق عليها تعليقات كثيرة استفادها من شيخنا المؤلف، فنقلتها إلى نسختي، وجعلت لها علامة خ في آخرها. وكان شيخنا يرمز إلى اسمه بحرف ز. فأرجو من الله أن ييسر طبع هذا الكتاب بهذه التعليقات، لينتفع بها العلماء والطلبة، وهو الميسر لذلك والقادر عليه. والحمد لله رب العالمين.

الفقير إليه تعالى

محمد أمين

الإمام الكوثري

بقلم الأستاذ الكبير الشيخ محمد أبو زهرة
وكيل كلية الحقوق وأستاذ الشريعة بجامعة القاهرة
(رحمها الله تعالى)

١ - منذ أكثر من عام فَقَدَ الإسلامُ إماماً من أئمة المسلمين الذين عَلُّوا بأنفسهم عن سَفَسَافِ هذه الحياة، واتجهوا إلى العلم اتجاءَ المؤمن لعبادة ربه، ذلك بأنه عَلِمَ أن العلم عبادةٌ من العبادات يَطْلُبُ العالمُ به رضا الله لا رضا أَحَدٍ سواه، لا يَبْغِي به عَلُوًّا في الأرض ولا فساداً، ولا استطالةً بفضلٍ جاه، ولا يُريدُهُ عَرَضاً من أعراض الدنيا، إنما يَبْغِي به نُصْرَةَ الحق لإرضاء الحق جل جلاله. ذلكم هو الإمام الكوثري، طَيَّبَ الله ثراه، وَرَضِيَ عنه وأرضاه.

لا أعرفُ أَنَّ عالماً مات فَخْلاً مكانه في هذه السنين، كما خلا مكانُ الإمام الكوثري، لأنه بَقِيَّةُ السلفِ الصالح الذين لم يجعلوا العلمَ مُرْتَقَافاً ولا سُلْماً لغاية، بل كان هو مَتْنَهُ الغاياتِ عندهم، وأَسْمَى مَطَارِحِ أَنْظَارِهِمْ، فليس وراءَ علم الدين غايةٌ يتغياها مؤمن، ولا مُرْتَقَى يَصِلُ إليه عالم.

لقد كان، رَضِيَ الله عنه، عالماً يَتَحَقَّقُ فيه القولُ المأثورُ «العلماءُ وَرَثَةُ الأنبياء»، وما كان يَرَى تلكَ الْوَرَاثَةَ شَرَفاً فقط، لِيَفْتَحِرَ به وَيَسْتَطِيلَ على الناس، إنما كان يَرَى تلكَ الْوَرَاثَةَ جِهَاداً في إعلان الإسلام، وبيانِ حقائقه، وإزالةِ الأوهام التي تَلَحُّ جَوْهَرَهُ، فَيُبَيِّدُهَا للناس صافياً مُشْرِقاً منيراً، فَيَعُشُّو النَّاسُ إلى نُورِهِ، ويَهْتَدُونَ بهديه، وَأَنَّ تلكَ الْوَرَاثَةَ تَتَقاضَى الْعَالَمَ أن يُجَاهِدَ كما جَاهَدَ النَّبِيُّونَ، وَيَصْبِرَ على الْبَاسِ وَالضَّرَاءِ كما صَبَرُوا، وَأَن يَلْقَى الْعَنْتَ ممن يدعوهم إلى الحق والهداية كما لَقُوا، فَلَيْسَتْ تلكَ الْوَرَاثَةُ شَرَفاً إلا لمن أَخَذَ في أسبابها، وقام بحققها، وَعَرَفَ الواجب فيها، وكذلك كان الإمامُ الكوثري، رَضِيَ الله عنه.

٢ - إِنَّ ذلكَ الإمامَ الْجَلِيلَ لم يكن من المنتحلين لمذهبٍ جديدٍ، ولا من الدعاةِ إلى أمرٍ بَدِئَ لم يُسَبِّقْ به، ولم يكن من الذين يَسْمُهُمُ النَّاسُ الْيَوْمَ بِسِمَةِ

التجديد، بل كان يَنْفِرُ منهم، فإنه كان مُتَّبِعاً، ولم يكن مُبْتَدِعاً، ولكني مع ذلك أقول: إنه كان من المجتدين بالمعنى الحقيقي لكلمة التجديد، لأنَّ التجديد ليس هو ما تعارفه الناسُ اليوم من خَلْعٍ للربقةِ ورَدِّ لعهدِ النبوةِ الأولى، إنما التجديد هو أن يُعادَ إلى الدين رَوْثَقُهُ وَيُزالَ عنه ما عَلِقَ به من أوْهام، وَيُبَيَّنَ للناسِ صافياً كجواهره، نَقِيّاً كأَصْلِهِ، وإنه لمن التجديد أن تحيا السُّنَّةُ وتَمُوتَ البدعةُ ويقومَ بين الناسِ عَمُودُ الدين.

ذلك هو التجديدُ حقاً وصدقاً، ولقد قام الإمامُ الكوثري بإحياءِ السنة النبوية، فَكَشَفَ عن المخبوءِ بين ثنايا التاريخ من كُتُبِها، وَبَيَّنَ مناهجَ رُواتِها، وأَعْلَنَ للناسِ في رَسَائِلَ دَوَّنَها وَكُتِبَ أَلْفُها سُنَّةُ النبي صلى الله عليه وسلم، من أقوالٍ وأفعالٍ وتقريرات. ثم عَكَفَ على جهودِ العلماءِ السابقين الذين قاموا بالسنة ورَعَوْها حَقَّ رعايتها، فَنَشَرَ كُتُبَهُم التي دَوَّنَتْ فيها أعمالُهم لإحياءِ السنة والذِّينُ قد أَشْرَبَتْ النفوسَ حُبَّه، والقلوبُ لم تُرْتَقِ بفسادٍ، والعلماءُ لم تَشْغَلْهُمْ الدنيا عن الآخرة، ولم يكونوا في رِكابِ الملوك.

٣ — لقد كان الإمامُ الكوثري عالماً حقاً، عَرَفَ عِلْمَهُ العلماءُ، وَقَلِيلٌ منهم من أدركَ جهادَه، وَلَقَدْ عَرَفْتُهُ سِنِينَ قَبْلَ أن ألقاه، عَرَفْتُهُ في كتاباتِهِ التي يُشْرِقُ فيها نُورُ الحق، وعَرَفْتُهُ في تعليقاتِهِ على المخطوطاتِ التي قام على نشرها، وما كان والله عَجَبِي من المخطوط بِقَدْرِ إعجابي بتعليقٍ من عَلَّقَ عليه.

لقد كان المخطوط أحياناً رسالةً صغيرة، ولكن تعليقاتُ الإمام عليه تجعلُ منه كتاباً مقروءاً. وإنَّ الاستيعابَ والاطِّلاعَ واتساعَ الأفق، تَظْهَرُ في التعليقِ باديةً العِيان، وكلُّ ذلك مع طَلَاوَةِ عبارة، ولطفِ إشارة، وقُوَّةِ نقد، وإصابةٍ للهدف، واستيلاءٍ على التفكير والتعبير، ولا يمكنُ أن يَجُولَ بخاطر القارئ أنه كاتبٌ أعجمي وليس بعربي مُبِين.

ولقد كان لَفَرَطِ تواضُعِهِ لا يَكْتُبُ مع عنوان الكتابِ عَمَلَهُ الرَّسْمِيَّ الذي كان يتولاه في حكم آل عثمان، لأنه ما كان يرى، رَضِيَ اللهُ عنه، أن شَرَفَ الْعَالِمِ يَنَالُهُ مِنْ عَمَلِهِ الرَّسْمِيِّ وإنما يَنَالُهُ من عَمَلِهِ الْعِلْمِيِّ، فكان بعضُ القارئین — لسلامةِ المبنى مع دقة المعنى وإِشراقِ الديباجةِ وجزالةِ الأسلوب — لا يَجُولُ بخاطره أن

الكاتب تركي بل يعتقد أنه عربي، وُلِدَ عربياً، وعاش عربياً، ولم تُظَلِّه إلا بيئة عربية.

ولكن لا عَجَبَ فإنه كان تركيا في سُلَالَتِهِ وفي نشأته، وفي حياته الإنسانية في المدة التي عاشها في الأستانة، أما حياته العلمية فقد كانت عربية خالصة، فما كان يقرأ إلا عربياً، وما ملأ رأسه المشرق إلا النور العربي المحمدي، ولذلك كان لا يكتُبُ إلا كتابةً نقيّة خالية من كل الأساليب الدخيلة في المنهاج العربي، بل كان يَخْتَارُ الفصيح من الاستعمال الذي لم يَجِرْ خِلافَ حَوْلَ فصاحته، مما يدلُّ على عِظَمِ أَطْلَاعِهِ على كتب اللغة متناً ونحواً وبلاغةً، ثم هو فوق ذلك يَقْرِضُ الشعرَ العربي فيكونُ منه الحَسَنُ.

٤ - لقد اختَصَّ، رَضِيَ اللهُ عنه، بمزايا رَفَعَتْهُ وجَعَلَتْهُ قُدوةً للعالم المسلم، لقد علا بالعلم عن سُوقِ الاتجار، وأَعْلَمَ الخافقين أَنَّ العالمَ المسلم وطَنُهُ أرضُ الإسلام، وأنه لا يَرْضَى بالدُّنْيَةِ في دينه، ولا يأخذُ من يُذل الإسلامَ بهَوَاةً، ولا يجعلُ لغير الله والحقِّ عنده إرادة، وأنه لا يَصِحُّ أن يعيشَ في أرض لا يستطيع فيها أن يَنطِقَ بالحق، ولا يُعَلِّي فيها كلمة الإسلام، وإن كانت بلدُهُ الذي نشأ فيه، وشَدَا وترعرَعَ في مَغَانِيهِ، فإنَّ العالمَ يَحْيَا بالروح لا بالمادة، وبالحقائق الخالدة لا بالأعراض الزائلة. وَحَسْبُهُ أن يكون وجيهاً عند الله وفي الآخرة، وأما جاء الدنيا وأهلها فظِلٌّ زائل، وعَرَضٌ حائل.

٥ - وإنَّ نظرةً عابرةً لحياة ذلك العالم الجليل، تُرينا أنه كان العالمَ المخلصَ المجاهدَ الصابرَ على البأساء والضراء، وتَنَقَّلَ في البلاد الإسلامية والبلاء بلاء، ونشره النورَ والمعرفةَ حيثما حلَّ وأقام. ولقد طَوَّفَ في الأقاليم الإسلامية فكان له في كل بلد حلٌّ فيه تلاميذُ نَهَلُوا مِنْ مَنَهِلَةِ العذب، وأَشْرَقَتْ في نفوسهم رُوحُه المخلصة المؤمنة، يُقَدِّمُ العلمَ صَفْواً لا يُرَنِّقُه مِرَاءً ولا التواء، يَمْضِي في قولِ الحق قُدماً لا يَهْمُهُ رَضِيَ الناسُ أَوْ سَخِطُوا مادام الذي بينه وبين الله عامراً.

ويظهرُ أن ذلك كان في دَمِهِ الذي يَجْرِي في عُرْوِقِهِ، فهو في الجهادِ في الحق منذ نشأ، وإنَّ في أُسْرَتِهِ لَتَقْوَى وَقُوَّةَ نَفْسٍ وصبرٍ واحتمالٍ للجهاد، إنه من أسرة كانت في القوقاز، حيث المَنَعَةُ والقُوَّةُ وَجَمَالُ الجسمِ والروح، وسلامةُ الفكر وعمقه.

ولقد انتقل أبوه إلى الأستانة فولد على الهدى والحق، فدرّس العلوم الدينية حتى نال أعلى درجاتها في نحو الثامنة والعشرين من عمره، ثم تدرّج في سلّم التدريس حتى وصل إلى أقصى درجاته وهو في سن صغيرة، حتى إذا ابتلي بالذين يريدون فصل الدنيا عن الدين، لتحكّم الدنيا بغير ما أنزل الله، وقف لهم بالمرصاد، والعود أخضر، والآمال متفتحة، ومطامح الشباب متحفزة، ولكنه آثر دينه على دنياههم، وآثر أن يدافع عن البقايا الإسلامية على أن يكون في عيش ناعم، بل آثر أن يكون في نصيب دائم فيه رضا الله، على أن يكون في عيش رافٍ وفيه رضا الناس ورضا من بيدهم شؤون الدنيا، لأن إرضاء الله غاية الإيمان.

٦ - جاهد الاتحاديين الذين كان بيدهم أمر الدولة لما أرادوا أن يضيّقوا مدى الدراسات الدينية ويقتصروا زمنها، وقد رأى، رضي الله عنه، في ذلك التقصير نقصاً لأطرافها، فأعمل الحيلة ودبر وقدّر، حتى قضى على رغبتهم، وأطال المدة التي رغبوا في تقصيرها، ليتمكن طالب علوم الإسلام من الاستيعاب وهضم العلوم، وخصوصاً بالنسبة لأعجمي يتعلم بلسان عربي مبين.

٧ - وهو في كل أحواله العالم النزه الأيف الذي لا يعتمد على ذي جاه في ارتفاع، ولا يتملّق ذاجاه لنيل مطلب أو الوصول إلى غاية مهما شرفت، فإنه، رضي الله عنه، كان يرى أن معالي الأمور لا يوصل إليها إلا طريق سليم ومنهاج مستقيم، ولا يمكن أن يصل كريم إلى غاية كريمة إلا من طريق يصبو النفس فيها عن الهوان، فإنه لا يوصل إلى شريف إلا شريف مثله، ولا شرف في الاعتماد على ذوي الجاه في الدنيا، فإن من يعتمد عليهم لا يكون عند الله وجيهاً.

٨ - سعى، رضي الله عنه، بجده وعمّله في طريق المعالي حتى صار وكيل مشيخة الإسلام في تركيا، وهو ممن يعرف للمنصب حقه، لذلك لم يفرط في مصلحة إرضاء لذي جاه مهما يكن قوياً مسيطراً، وقيل أن يُعزل من منصبه في سبيل الاستمساك بالمصلحة. والاعتزال في سبيل الحق خير من الامتثال للباطل.

٩ - عُزل الشيخ عن وكالة المشيخة الإسلامية، ولكنه بقي في مجلس وکالتها الذي كان رئيساً له، وما كان يرى غصاً لمقامه أن ينزل من الرياسة إلى العضوية ما دام سبب النزول رفيعاً، إنه العلو النفسي لا يمنع العامل من أن يعمل رئيساً أو مرؤوساً، فالعزة تستمد من الحق في ذاته، ويباركها الحق جل جلاله.

١٠ - ولكنَّ العالمَ الأبِّي العَفَّ التَّقِيَّ يُمتَحَنُ أشدَّ امتحان، إذ يَرى بلدَهُ العزيزَ وهودار الإسلام الكبري، ومناطُ عِزَّتِهِ، ومَحَطُّ آمالِ المسلمين يَسُوْدُهُ الإلحاد، ثم يُسيطرُ عليه من لا يرجو لهذا الدين وقاراً، ثم يُصبحُ فيه القابضُ على دينه كالقابضِ على الجَمَر، ثم يَجِدُ هُوَ نَفْسَهُ مقصوداً بالأذى، وأنه إن لم يَنْجُ أَلْقَى في غيابات السجن، وجِيلَ بينه وبين العلم والتعليم.

عندئذ يَجِدُ الإمام نفسه بين أمور ثلاثة: إما أن يَبْقَى مأسوراً مقيّداً، يَنْطَفِئُ علمُهُ في غيابات السجن، وإنَّ ذلك لعزيرٌ على عالم تَعوَّدَ الدرسَ والإرشادَ، وإخراجَ كنوزِ الدين لِيُعَلِّمَهَا النَّاسَ عن بينة، وإما أن يَتَمَلَّقَ وَيُدَاهِنَ وَيُمَالِي، ودون ذلك خَرُطُ القَتَادِ بل حَزُّ الأعناق، وإما أن يُهاجِرَ وبلادَ الله واسعة، وتذكَّرَ قولَه تعالى: ﴿هَلْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾.

١١ - هَاجَرَ إلى مصر ثم انتَقَلَ إلى الشام، ثم عاد إلى القاهرة، ثم رجع إلى دمشق مرةً ثانية، ثم ألقى عصا التسيار نهائياً بالقاهرة، وهو في رحلاته إلى الشام ومُقامِهِ في القاهرة كان نُوراً، وكانَ مَسْكَنُهُ الذي كان يَسْكُنُهُ ضُؤْلٌ أَوَّاسٌ مَدْرَسَةٌ يَأْوِي إليها طلابُ العلم الحقيقي، لا طلابُ العلم المَدْرَسِيِّ، فيَهْتَدِي أولئك التلاميذُ إلى ينابيع المعرفة، من الكُتُبِ التي كُتِبَتْ وسُوقَ العلوم الإسلامية رائجةً ونفوسُ العلماء عامرةً بالإسلام، فردَّ عقولَ أولئك الباحثين إليها ووجَّههم نحوها، وهو يُفسِّرُ المُغْلَقَ لهم، وَيَفِيضُ بغزير علمه وثمارِ فكره.

١٢ - وإنَّ كاتبَ هذه السطور لم يَلْقَ الشيخَ إلا قَبْلَ وفاتِهِ بنحو عامين، وقد كان اللقاءَ الرُّوحِيَّ من قَبْلِ ذلك بسنين، عندما كنت أقرأ كتاباته، وأقرأُ تعليقه على ما يُخْرِجُ من مخطوط، وأقرأُ ما أَلَّفَ من كتب، وما كنتُ أَحَسِبُ أَنَّ لي في نفسِ ذلك العالمِ الجليلِ مثلاً ما لَهُ في نفسي، حتى قرأتُ كتابه «حُسْنُ التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي» فوجدتُه، رَضِيَ اللهُ عنه، خَصَّنِي عند الكلام في الجِيلِ المنسوبِ لأبي يوسف بكلمةً خير. وأشهدُ أني سمعتُ ثناءً من كُبراء وعُلماء، فَمَا اعتززتُ بثناءٍ كما اعتززتُ بثناءِ ذلك الشيخِ الجليل، لِأنه إِسَامٌ عِلْمِيٌّ ممن يَمْلِكُ إعطاءَ الوِسامِ العلمي.

سَعَيْتُ إليه لِإلقائه، ولكنني كنتُ أَجْهَلُ مُقامَهُ، وإني لَأَسِيرُ في مَيْدَانِ العَبَةِ الخضرِاءِ، فوجدتُ شيخاً وجيهاً وقوراً، الشَّيْبُ يَنْبُثُ منه كُنُوزُ الحق، يَلْبَسُ لباسَ

علماء التُّرك، قد التَفَّ حَوْلَهُ طلبةٌ من سُورِيَةِ، فَوَقَعَ في نَفْسِي أَنَّهُ الشَّيْخُ الَّذِي أَسْعَى إِلَيْهِ. فَمَا أَنْ زَائِلَ تِلَامِيذُهُ حَتَّى اسْتَفْسَرْتُ مِنْ أَحَدِهِمْ: مِنَ الشَّيْخِ؟ فَقَالَ إِنَّهُ الشَّيْخُ الْكُوْثَرِي، فَأَسْرَعْتُ حَتَّى التَّقَيْتُ بِهِ لِأَعْرِفَ مُقَامَهُ، فَقَدَّمْتُ إِلَيْهِ نَفْسِي، فَوَجَدْتُ عِنْدَهُ مِنَ الرِّغْبَةِ فِي اللَّقَاءِ مِثْلَ مَا عِنْدِي، ثُمَّ زَرْتُهُ فَعَلِمْتُ أَنَّهُ فَوْقَ كُتُبِهِ، وَفَوْقَ بُحُوْثِهِ، وَأَنَّهُ كَنْزٌ فِي مِصْرَ.

١٣ - وَهنا أريد أن أبدي صفحة من تاريخ ذلك الشيخ الإمام، لم يعرفها إلا عدد قليل:

لقد أردت أن يعم نفعه، وأن يتمكن طلاب العلم من أن يردوا وزده العذب، ويتنفعوا من منهله الغزير، لقد اقترح قسم الشريعة على مجلس كلية الحقوق بجامعة القاهرة: أن يُندب الشيخ الجليل للتدريس في دبلوم الشريعة، من أقسام الدراسات العليا بالكلية، ووافق المجلس على الاقتراح بعد أن علم الأعضاء الأجلاء مكان الشيخ من علوم الإسلام، وأعماله العلمية الكبيرة.

وذهبت إلى الشيخ مع الأستاذ رئيس قسم الشريعة إبان ذاك، ولكننا فوجئنا باعتذار الشيخ عن القبول بمرضه ومرضى زوجته، وضعف بصره، ثم يُصر على الاعتذار، وكلما ألححنا في الرجاء لجج في الاعتذار، حتى إذا لم نجد جدوى رجوانه في أن يُعاود التفكير في هذه المعاونة العلمية التي نرغبها ونتمناها، ثم عُدت إليه منفرداً مرة أخرى، أكرّر الرجاء وألح في، ولكنه في هذه المرة كان معي صريحاً، قال الشيخ الكريم: إن هذا مكان علم حقاً، ولا أريد أن أدرس فيه إلا وأنا قويُّ أُلقي دروسي على الوجه الذي أحب، وإن شيخوختي وضعفت صحتي وصحة زوجي، وهي الوحيدة في هذه الحياة، كل هذا لا يُمكنني من أداء هذا الواجب على الوجه الذي أَرْضاه.

١٤ - خرجت من مجلس الشيخ وأنا أقول: أي نفس علوية كانت تُسجن في ذلك الجسم الإنساني، إنها نفس الكوْثري.

وإن ذلك الرجل الكريم الذي ابتلي بالشدائد، فانتصر عليها، ابتلي بفقد الأحبة، ففقد أولاده في حياته، وقد اخترمهم الموت واحداً بعد الآخر، ومع كل فقد لوعة ندوب في النفس وأحزان في القلب. وقد استطاع بالعلم

أن يصبرَ وهو يقول مقالة يعقوب ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ﴾ ولكنَّ شريكته في السَّراءِ والضَّراءِ أو شريكته في بأساءِ هذه الحياة بعدَ توالي النكبات، كانت تُحاولُ الصبرَ فتتصَبَّرُ، فكان لها مُواسياً، ولكُلُّومها مُداوياً، وهو هو نفسُه في حاجةٍ إلى دَوَاءٍ.

ولقد مَضَى إلى ربه صابراً شاكراً حامداً، كما يَمْضِي الصَّديقون الأبرار،
فَرَضِيَ اللهُ عنه وأَرْضاه.

محمد أبو زهرة

ثَانِيُ الْخَطِيبِ

عَلَى مَسَاقِهِ فِي رَجْمَائِي حَنِيفٍ مِنَ الْأَكَاذِبِ

تَأَلَّفَ

الْإِمَامُ الْفَقِيهَ الْمُحَدِّثُ مُحَمَّدُ زَاهِدُ بْنُ أَحْسَنِ الْكُوْثَرِيِّ

وُلِدَ سَنَةَ ١٢٩٦ وَتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٧١

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

وَيَلِيهِ

الْزَحِيْبُ بْنُ قَدْرِ الثَّانِي

لِلْمُؤَلَّفِ

تَمَيَّزُ هَذِهِ الطَّبْعَةُ بِالْعَلِيْقِ عَلَيْهَا لِلسَّنَادِ أَحْمَدَ خَيْرِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

/ الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيد الخلق محمد وآله ٢
وصحبه أجمعين.

وبعد: فإن الأئمة المتبوعين رضي الله عنهم كانوا كأسرة واحدة،
يتناصرون في خدمة شرع الله سبحانه، يستفيد هذا ما عند ذاك، وذاك ما
عند هذا، حتى نَضِجَ الفقه الإسلامي على أيديهم تمام النضج، بانصرافهم كل
الانصراف إلى استقصاء ما ورد في السنة قبل أن يدخلها الدخيل بعد القرون
الفاضلة، وبإقبالهم أشد إقبال على تفهم ما في كتاب الله وسُنَّة رسوله، من
المعاني السامية والمرامي البعيدة، قبل أن تحدث في اللغة أطوار تُبعدها عن
المعاني التي كانت تفهم منها عند التخاطب بها في عهد نزول الوحي.

وكان فضل الله عليهم عظيماً، حيث أعدَّهم لهذا العمل النبيل، بقدر
ما آتاهم الله من بالغ الذكاء، وقوة الحفظ، وحسن الغوص على المعاني،
وبُعد النظر في اجتلاء الحقائق من المكامن، وتمام الشغف بالفقه والتفقيه،
وسرعة الخاطر، وجودة الإلقاء، وعذوبة البيان، وسعة ذات اليد، والصحة
الكاملة، والعافية الشاملة، وعظيم الإخلاص، مع قرب عهدهم من زمن
المصطفى صلوات الله وسلامه عليه.

والرواة الذين بين كل واحد منهم وبين الصحابة رضي الله عنهم،

لا يزيدُ عدَدُهم في الغالب على راويين اثنين فقط: أحدهما شيخه، والآخر شيخ شيخه. ومن السهل عليهم معرفة أحوال هذين الاثنين ومن في طبقتهما معرفة لا تشوبها شائبة.

أما من تأخر زمنه، وتكلم في هؤلاء الرواة، ولا سيما بعد استفحال الفتن، وعموم التعصب، فليس من السهل عليه أن يكون كلامه فيهم عن معرفة أحوالهم كما يجب.

فالقلبُ يكون أركنَ إلى نظر الأئمة في الرجال الذين بينهم وبين الصحابة، لمزيد صلتهم بهم، ومدارستهم لأحوالهم عن كُتب، بخلاف من تأخر زمنه وتكلم فيهم، فإن كلامه لا يخلو من شوب.

وكانت للأئمة أصحاب خيار، يبلغون علومهم إلى من بعدهم خير تبليغ، وهكذا كان أصحاب أصحابهم، وهلم جرأً إلى اليوم الذي أنت فيه. وقد بَوَّأَ الله سبحانه كلاً منهم الأقدم فالأقدم مقامه الجدير به في قلوب الأمة، منذ أشرقت شمس علومهم، وأينعت ثمار فهمهم. وما أعده الله لهم من النعيم فهو به عليم.

قال ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢: ١٦٢): «وقد جَمَعَ الناسُ فضائلهم، وعُنُوا بِسَيَرِهِمْ وأخبارهم، فمن قرأ فضائل مالك، وفضائل الشافعي، وفضائل أبي حنيفة، بعد فضائل الصحابة والتابعين وعُني بها، ووقف على كريم سَيَرِهِمْ وهَدْيِهِمْ، كان ذلك له عملاً زاكياً نفعا الله بحب جميعهم.

قال الثوري رحمه الله: عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة^(١)، ومن

(١) المحفوظ نسبةُ هذا القول لسفيان بن عيينة. وانظره في كتاب «الموضوعات الكبرى» لعلي القاري في لفظ (عند ذكر الصالحين...). ز.

لم يحفظ من أخبارهم إلا ما بَدَر / من بعضهم في بعض، على الحسد ٣
والهفوات، والغضب والشهوات، دون أن يُعنى بفضائلهم، حُرِّم التوفيق،
ودخل في الغيبة، وحاد عن الطريق، جعلنا الله وإياك ممن يسمع القول فيتبع
أحسنه، وقد قال صلى الله عليه وسلم: «دَبَّ إليكم داءُ الأمم قبلكم:
الحسدُ، والبغضاء» اهـ.

ومن الدليل على أنهم كانوا كأُسرةٍ واحدة في خدمة شرع الله، أن عالمَ
دار الهجرة الإمامَ مالكَ بن أنس الأصبحي رضي الله عنه، كان يطالع كتب
فقيه الملة الإمام أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه ويدارسه العلم، إلى أن
جَمَعَ عنده من مسائل أبي حنيفة نحو ستين ألف مسألة.

كما تجد مصداق ذلك فيما أسنده أبو العباس بن أبي العوام السَّعْدِي
فيما زاد على كتابِ جَدِّهِ (فضائل أبي حنيفة وأصحابه)، وفيما ساقه
أبو عبد الله الحسين بن علي الصَّيْمَرِي في (أخبار أبي حنيفة وأصحابه)،
وفيما نقله الموفق الخوارزمي في (مناقب أبي حنيفة)، ومسعود بن شيبه في
كتاب «التعليم»^(١)، وغيرهم من ثقات أهل العلم في كتبهم، وقد توسعتُ في
بيان ذلك في «أقوم المسالك» المطبوع مع «إحقاق الحق».

وكان أبو حنيفة يَطَّلِع أيضاً على مسائل مالك، كما في (تقدمة الجرح
والتعديل)^(٢) لابن أبي حاتم. والإمام المعظم محمد بن إدريس الشافعي

(١) ومن جملة ما يقول مسعود بن شيبه في كتاب «التعليم» له: ذَكَر الطحاوي في كتابه الذي
جَمَعَ فيه أخبار أصحابنا عن الدراوردي، قال: سمعت مالكا يقول: «عندي من فقه
أبي حنيفة ستون ألف مسألة اهـ».

وابنُ شيبه هذا جَهِلُه ابنُ حجر فيما جَهِل، مع أنه معروف عند الحافظ عبد القادر
القرشي، وابن دقماق المؤرخ، والتقيِّ القرizzi، والبدر العيني، والشمس بن طولون
الحافظ، وغيرهم، فنعد صنيع ابن حجر هذا من تجاهلاته المعروفة لحاجة في النفس،
وقانا الله اتباع الهوى. ز.

(٢) من محفوظات مكتبة مراد ملا بالآستانة، ونسخة دار الكتب المصرية في أولها نقص. ز.

رضي الله عنه تلقى الحديث من مالك، وتفقه على الإمام محمد بن الحسن الشيباني رضي الله عنه، وحمل عنه جمل بختي من العلم، كما رواه كثير من الثقات بأسانيدهم ومن جملة من ذكر ذلك الذهبي في ترجمة محمد بن الحسن. والإمام أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه كتب عن الإمام أبي يوسف القاضي رضي الله عنه ثلاثة قماطر من العلم^(١)، وكان ينتقي الأجوبة الدقيقة من كتب محمد بن الحسن، ولازم الإمام الشافعي في الفقه كما أسند ذلك كله الخطيب وغيره.

ومن أحاط علماً بكل ما سبق، استحيا من اتخاذ التمدد بمذهب أحد منهم ذريعة إلى الوقعة في الآخرين. نعم لغير المجتهد أن يختار أحدهم فيتابعه في المسائل الاجتهادية، لأسباب تلوح له، لكن تلك الأسباب اللائحة له، لا تدل على أفضلية من وقع اختياره عليه في نفس الأمر.

فمن اختار أبا حنيفة مثلاً: قائلاً إنه تابعي، وهو أجدر بنيل الصفة من الأخبار من ينابيعها الصافية القريبة، من عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فله أن يجعل ذلك سبباً لاختياره، لكن لا يجوز له أن يغفل أن هذه الفضيلة لا تستلزم الرجحان في العلم مطلقاً، وكم بين التابعين من هو مغمو مع تقدم زمنه؟

٤ / ومن اختار مالكا باعتبار أنه نشأ في مهبط الوحي، فله ذلك، لكن لا يسوغ له إغفال أن علماء الأمصار يشاركونه في علوم الحجاز، لكثرة حجه ومجاورتهم بالحرمين في عهده، بل بين سكان مهبط الوحي من لا يفضل، بل ولا يقارب شأوه مع مشاركته له في الإقامة بالمدينة المنورة، على أن السكنى هناك بعد تفرق الأصحاب في البلدان، وبعد انقضاء عهد

(١) وقال: أول من كتبت عنه الحديث أبو يوسف. كما في «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي ص ٢٣. ز.

الفقهاء السبعة، لا تقاس بالإقامة بها في عهد الرسول صلوات الله وسلامه عليه، وفي عهد أصحابه رضي الله عنهم، أو في عهد هؤلاء الفقهاء رحمهم الله.

ومن تابع الشافعي قائلاً إنه قرشي، فله ذلك، لكن هذه الميزة لا توجب الرجحان في العلم، وفي صحيح مسلم: «من أبطأ به عمله لم يُسرَّع به نسبه»، على أن هناك من العلماء من هو قرشي بالاتفاق، فيُفضَّل على من في قرشيته خلاف لو كان هذا الأمر بالنسب.

ومن تابع أحمد بن حنبل وذَكَره بكثرة الحديث فله ذلك، لكن كثرة الحديث بمجردِها إذا لم تكن مقرونة بالتمحيص والغوص تكون قليلة الجدوى، ولا حَجَرَ على المقلد فيما يتخذه سبباً لمتابعته إماماً دون الآخرين، لكن رجحان أحد المجتهدين في نظره، لا يستلزم رجحانه على الآخرين في نفس الأمر، بل الخوض في المفاضلة بينهم بَعِيدٌ عن الحكمة.

ولو سلطنا في تفضيل الإمام أبي حنيفة هنا، ما سلكه صاحب (المدارك) القاضي عياض، في تفضيل إمامه، أو ما سلكه صاحب «مغيث الخلق» في تفضيل الشافعي، أو ابنُ الجوزي في «مناقب الإمام أحمد»^(١) في تفضيل قدوته، لكان مجال الكلام في ذلك متسعاً جداً.

لكن لا نبتعد عن الحكمة مع المبتعدين، ولا نخوض في المفاضلة مع الخائضين، بل نراهم كلهم على هدى من ربهم، وندع الناس وشأنهم في متابعة من يشاؤون منهم، على تفاوت المشارب والأذواق، وتخالف الميول باعتبار مناشئهم ومداركهم، ونعد أنه قد برئت ذمَّة من يتابع أحدهم مطلقاً، سواء أصاب إمامه أم أخطأ، ولإمامه أجران على تقدير الإصابة، وأجر واحد على تقدير الخطأ، وذمَّة المتابع بريئة في الحالتين اتفاقاً.

(١) انظر منه: الباب الثامن والتسعين ص ٤٩٦ - ٥٠٢. ز.

وحيث إنه لا بد لغير المجتهد من اتباع أحدهم لضرورة العمل، يختار أحدهم بسبب يلوح له فيتابعه. وأما ادعاء أن إمامه هو المصيب في المسائل كلها في نفس الأمر، فرجّم بالغيب، وكفى في صحة العمل غلبة الظن، واستيلاء اليقين من الظن شأن العامة.

ومن أقررنا له بأنه مجتهد فقد اعترفنا له بأنه يخطئ ويصيب مأجوراً في الحالتين، بعد بذله الوسع، فيكون القول في أحد المجتهدين بأنه مصيب مطلقاً، مجازفة يبرأ منها أهل العلم المنصفون، لأنه يؤدي إلى رفعه لمقام العصمة، وإنما العصمة لأنبياء الله ورسله عليهم السلام.

وقد مضت طوائف الأمة على إجلال هؤلاء الأئمة، مكتفين بالأخذ والرد في الاحتجاج على المسائل، والموازنة بين أدلة كل طائفة كما تقضي به أمانة العلم، إلى أن حدثت فتنة خلق القرآن، في / عهد المأمون العباسي.

وكان بين رواة الحديث أناس لم يتقنوا النظر، ولم يمارسوا استنباط الأحكام من الأدلة، فإذا سئل أحدهم عن مسألة فقهية، لا يجهلها صغار المتفقيين، يجيب عنها بما يكون وصمة عار له أبد الأبد، فيصلي أحدهم الوتر بعد الاستنجاء من غير إحداث وضوء، ويستدل على هذا العمل بقوله — عليه الصلاة والسلام —: «من استجمر فليوتر»، المقصود منه إيتار الجمار عند الاستنقاء، لا صلاة الوتر بعد نقض الوضوء مباشرة من غير توضؤ^(١).

ويبقى أحدهم^(٢) لا يحلق رأسه قبل صلاة الجمعة أربعين سنة.

(١) ذكر ذلك عبدالعزيز البخاري في (كشف الأسرار) شرح «أصول الفقه» لفخر الإسلام البزدوي في ج ١ ص ١٨، خ.

(٢) في (تلبس إبليس) لابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧، وهذه الحكاية، يروها الخطابي عن بعض مشايخه كما في ص ١١٥ من (تلبس إبليس). خ.

على ما فهم من حديث «نُهي عن الحلق قبل الصلاة يوم الجمعة»^(١)، مع أن الحلق بفتح اللام، فيكون المراد النهي عن عقد الحلقات المؤدي إلى مضايقة الجماعة، بدون أن يكون له أدنى علاقة بحلق الرأس.

ويفهم آخر^(٢) منهم من حديث «نُهي أن يسقي الرجل ماءه زرع غيره»^(٣) المنع من سقي بساتين الجيران، مع أن المراد وطء الحبالى من السبايا.

وسئل كبير^(٤) منهم في مجلس تحديده عن دجاجة وقعت في بئر، فقال للسائل: ألا غطيتها حتى لا يقع فيها شيء؟ فيجيبه نياحة عن هذا المحدث الكبير أخذ المتفقهة في مجلسه سترأ لجهله بالأحكام.

وسئل أحدهم^(٥) عن مسألة من الفرائض، فكتب في الفتوى: تقسم على فرائض الله سبحانه وتعالى.

وسئل أحدهم^(٦) عن الحالف بصدقة إزاره، فقال: بكم اشتريته؟ فقال: باثنين وعشرين درهماً، قال: اذهب وصم اثنين وعشرين يوماً، فلما مرَّ جعل يتأوه ويقول: غلطنا! أمرنا بكفارة الظهار!

(١) وفي النهاية: الحلق بكسر الحاء وفتح اللام جمع الحلقة مثل قسعة وقصع. وفي القاموس: الحلقة جمعها خلق محرقة أي بفتحتين. ز.

(٢) هذه الحكاية في ص ١١٥ من (تلبس إبليس) معزوة عن بعض المحدثين. خ.

(٣) ولفظ أبي داود «لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماءه زرع غيره». ز.

(٤) هو يحيى بن محمد بن صاعد، المتوفى سنة ٣١٨ على ما في ص ١١٥ من (تلبس إبليس). والذي أجاب هو أبو بكر الأبهري - والسائل امرأة. وأبو بكر الأبهري توفي سنة ٣٧٥. خ.

(٥) هذه الحكاية في ص ١١٦ من (تلبس إبليس) منسوبة إلى بعضهم. خ.

(٦) هو داود بن علي المتوفى سنة ٢٧٠ على ما في ص ١١٦ من (تلبس إبليس) - والسائل امرأة. خ.

وسئل آخر عن فأرة وقعت في بئر، فقال: البئر جُبَار.

وكانت فلتات تصدر من شيوخهم في الله سبحانه وصفاته مما ينبذه الشرع والعقل في آن واحد.

فرأى المأمون امتحان المحدثين والرواة، في مسألة كان يراها من أجلى المسائل، ليوقفهم موقف التروي فيما يَرَوْنَ وَيَرُوُونَ، فأخذ يمتحنهم في مسألة القرآن، يدعوهم إلى القول بخلق القرآن، ويضطهدهم على ذلك^(١)، ملوماً فيما اختاره من الوسيلة في اختبارهم، غير موفق فيما توخاه، واستمرت هذه الفتنة من عهد المأمون إلى عهد المتوكل العباسي، ولقي الرواة صنوف الإرهاق طول هذه المدة، فمنهم من أجاب مرغماً من غير أن يعقل المعنى، ومنهم من تورّع من الخوض فيما لم يخض فيه السلف.

وكان نزاع القوم بحسب الظاهر فيما بالأيدي، ودعوى قدميه تكون مكابرة، وأما الكلام الذي قام بالله سبحانه وهو صفة من صفاته تعالى، فلا شك في قدمه قَدَمَ باقي صفاته الذاتية الثبوتية، وكم صرح الإمام أحمد بأن القرآن من علم الله وعلم الله قديم، ويَبَيِّن أن القرآن باعتبار وجوده في علم ٦ / الله سبحانه قديم.

ولكنّ دهاء الرواة كانوا بعيدين عن تعقل محل النزاع وتحريره، وكان بين أهل الغوص على المعاني وبين نقلة الألفاظ جفاءً متوارث، حيث كانت النقلة متمسكين بحرفية ما يروونه، غير معولين على أفهام الآخرين في النصوص، يرمونهم بمنابذة السنة عند عدم موافقة أفهام هؤلاء لأفهامهم أنفسهم.

(١) انظر كتاب المأمون لأمرائه في البلاد بالامتحان للقضاة وغيرهم بقبولهم القول بخلق القرآن، في كتاب «قُضَاة مصر» لأبي عمر محمد بن يوسف الكندي، ص ٤٤٥ - ٤٤٧. ز.

وفي هؤلاء المكثرين من الرواية بدون اهتمام بالتفقه والدراية يقول
شعبة: كنتُ إذا رأيتُ رجلاً من أهل الحديث يجيء أفرحُ به، فصرت اليومَ
ليس شيء أبغضَ إليَّ من أن أرى واحداً منهم.

ويقول ابن عيينة: أنتم سخنة عين لو أدركنا وإياكم عمر بن الخطاب
لأوجعنا ضرباً!

ويقول الثوري: ليس طلب الحديث من عدد الموت، ويقول أيضاً:
لو كان هذا الحديث خيراً لنقص كما ينقص الخير.

ويقول عمرو بن الحارث - شيخ الليث -: ما رأيتُ علماً أشرفَ وأهلاً
أسخفَ من أهل الحديث. إلى غير ذلك مما في «جامع بيان العلم»
لابن عبد البر و«المحدث الفاضل» للرامهرمزي وغيرهما.

ومما زاد في الشقاق بين الفريقين انتدابُ قضاة في تلك البرهة،
لامتحانهم في مسألة القرآن، وغالبُ هؤلاء القضاة كانوا يرون رأي أبي حنيفة
وأصحابه في الفقه، ويميلون إلى المعتزلة في مسائل الامتحان^(١).

فلما رفعت المحنة في عهد المتوكل، أخذ رُدُّ الفعل مجراه الطبيعي،
من غير أن يفيد ما بدأه المأمون شيئاً مما كان يتوخاه سوى استفحال التعصب
والتطرف في الفريقين.

وقد انقلب الاضطهاد في عهد المتوكل إلى عكس سابقه، وكان أهل
الرواية يغلب عليهم قلة التبصر في المسائل، يندفعون في الوقعة كلما ضاقت
حجتهم، اندفاعاً لا يبرره دليل ولا شبه دليل، فسلوا سيف النقد على

(١) من المعتزلة طائفة يتابعون أحد الأئمة المتبوعين في الفروع على شذوذهم في المعتقد، ومنهم
طائفة يستقلون في الفروع وفي المعتقد، كما أشرت إلى ذلك فيما علقت على مراتب
الإجماع لابن حزم. ز.

ممتحنينهم القضاة بحق، وعلى أئمة هؤلاء القضاة في الفقه الذين لا ناقة لهم في الأمر ولا جمل، من غير حق حتى ساووا بين القضاة وأئمتهم الأبرياء، ولسان حال أبي حنيفة وأصحابه يقول:

غيري جنى وأنا المعاقب عندكم فكأنني سبابة المتندم
فرموا وأصحابه عن وَتَرٍ واحد، ودونوا فيه وفي أصحابه مثالبَ مختلقة،
بأسانيد مركبة أَوْحَتْهَا إِلَيْهِمْ غَضَبُهُمُ الظالمة، فجعلوا رقابهم بأيدي أبي حنيفة
وأصحابه في الآخرة، يسامحونهم إذا شاءوا ويقتصون منهم إذا أرادوا، كما
كانت أقفيتهم بأيدي قضاتهم في الدنيا باعترافهم. ومسامحتهم هي الجديرة
بما عُرف عن أبي حنيفة وأصحابه من سعة الصدر وكرم الخلال نحو جهلة
المعتدين.

وهم حينما طعنوا فيه إنما طعنوا ظانين أنه على الخطأ وهم على
الصواب، ومن عَلِمَ حالهم ربما يعذرهم في ذلك! بخلاف أهل الفقه من
المخالفين، لأن اعتقاد الحنفية واعتقادهم واحد، ومدارك الفقه عند
٧ / الفريقين متقاربة، والكل متمسك بالقياس في غير مورد النص، فإذا جاوز
أَحَدُ هَؤُلَاءِ فِي النِّقْدِ حَدَّ قِرْعِ الْحِجَّةِ بِالْحِجَّةِ، واسترسل في اصطناع مثالب،
مسايراً لهواه فلا عذر له أصلاً، فلا يَلْقَى مثله غير مقامع توقفه عند حده!

والذي صح عن أئمة الفقه وكبار أصحابهم في أبي حنيفة وأصحابه،
هو إحسان القول فيه وفي أصحابه، وها هو الإمام مالك لما قال له الليث بن
سعد: أراك تَعْرِقُ؟ أجابه قائلاً: «عَرِقْتُ مع أبي حنيفة! إنه لفقيه يا مصري»،
كما في مدارك القاضي عياض.

والفقيه هو البارِع في علم الكتاب والسنة ومواطن الإجماع والاختلاف
ومسالك القياس، والاعترافُ لواحد بأنه فقيه اعتراف له بكل خير.

وقد رَوَى عن مالك روايةً من غير أهل الفقه ما هو من قبيل النيل من أبي حنيفة، فدَوَّنه الساقطون المتسقطون لحاجة في النفس، لكن فرحهم به يزول عند علمهم بأن ذلك كله مكذوب على مالك، مروى بطرق فيها أهل الجمود والنزق من الرواة، الذين ضاق أفق فهمهم وتفكيرهم، فاستباحوا النيل من أهل الفهم والتفكير، حيث جمعوا إلى قلة الفهم قلة الدين.

قال أبو الوليد الباجي في شرح الموطأ (٧: ٣٠٠): «روى عبد الملك بن حبيب، أخبرني مُطَرِّف (بكسر الراء المشددة) أنهم سألوا مالكا عن تفسير الداء العُضَال في هذا الحديث (حديث كعب الأحبار في أن بالعراق الداء العُضَال)، فقال: أبو حنيفة وأصحابه، وذلك أنه ضَلَّل الناس بوجهين بالإرجاء وينقض السنن بالرأي^(١).

وقال أبو جعفر الداودي: هذا الذي ذكره ابن حبيب، إن كان سَلِمَ من الغلط وثَبَّت، فقد يكون ذلك من مالك في وقتٍ حَرَجٍ اضطره لشيء ذَكَرَ له عنه، مما أنكره فضاق به صدره، فقال ذلك، والعالم قد يحضره ضيق صدر، فيقول ما يستغفر الله عنه بعد وقت، إذا زال غضبه!.

قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه: وعندي أن هذه الرواية غيرُ صحيحة عن مالك، لأن مالكا رضي الله عنه على ما يُعرَف من عقله، وعلمه، وفضله، ودينه، وإمساكه عن القول في الناس إلا بما صَحَّ عنده وثَبَّت،

(١) والإرجاء الذي ينسب إليه ما هو إلا محض السنة، كما سيأتي تحقيقه بحيث لا يدع قولاً لقاتل إن شاء الله تعالى. وأما نقضُ السنن بالرأي فحاشاه عن ذلك، بل هو من أشد العلماء تمسكاً بالسنة بمعناها المعروف عند السلف، والسنة عندهم هي الطريقة المسلوكة لجماعة المسلمين، المتوارثة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأما السنة بمعنى يشمل خبر الأحاد كما هو مصطلح المتأخرين فتختلف شروط قبولها عند أهل العلم الأئمة، وسيأتي شرح ذلك فلا يكون رد خبر لعدم استجماعه لشروط القبول نقضاً للسنة ولا رداً لها. ز.

لم يكن ليطلق على أحد من المسلمين ما لم يتحققه! ومن أصحاب أبي حنيفة عبد الله بن المبارك^(١)، وقد شُهرَ إكرامُ مالك له وتفضيلُه إياه.

٨ وقد عُلِمَ أن مالكاَ ذَكَرَ أبا حنيفة / بالعلم بالمسائل، وأخذَ أبو حنيفة عنه أحاديث، وأخذ عنه محمدُ بن الحسن الموطأ، وهو مما أرويه عن أبي ذر عبد بن أحمد رضي الله عنه.

وقد شُهرَ تناهي أبي حنيفة في العبادة وزهده في الدنيا، وقد امتُحن وضُرب بالسوط! على أن يلي القضاء، فامتنع! وما كان مالك ليتكلم في مثله إلا بما يليق بفضله، ولا نعلم أن مالكاَ تكلم في أحد من أهل الرأي، وإنما تكلم في قوم من أصحاب الحديث من جهة النقل...». انتهى.

ومقام الباجي في الحديث، والفقه، والنظر، والتاريخ مما يُقرُّ به طوائفُ أهل العلم فضلاً عن أهل مذهبه. وَوَجْهُ حكمه بعدم صحة الخبر المذكور: يَظهرُ من ترجمة مُطَرِّفِ بن عبد الله اليساري الأصم، وعبد الملك بن حبيب في كتب الضعفاء. ومن رَوَى عن مُطَرِّف من أصحاب الصحاح إنما رَوَى عنه الأحاديث المسندة في الموطأ مما شاركه فيه جماعة.

وأما الشافعي فقد تواتر عنه قوله: «الناسُ كلهم عيال في الفقه على أبي حنيفة»، بطرق جماعة من كبار أصحابه، وهو أخذ الفقه عن عدة من

(١) وهذا يَرُدُّ على صنيع ابن فرحون، حيث ذكره في طبقات المالكية، لمجرد أن رَوَى عن مالك بعض أحاديث، قال ابن الدُّخَيْل: حدثنا جعفر بن إدريس المقرئ، حدثنا: محمد بن أبي يحيى، قال: حدثنا محمد بن سهل، قال: سمعت ليث بن طلحة يقول: سمعت سلمة بن سليمان يقول: قلت لابن المبارك: وَضَعْتَ من رأي أبي حنيفة ولم تضع من رأي مالك؟ قال: لم أره عِلْماً أهـ. كما في جامع بيان العلم لابن عبد البر (١٥٧: ٢)، يعني أنه أَلَفَ في فقهه أبي حنيفة، ولم يؤلف في فقه مالك، ومثله كيف يصح أن يذكر في عداد المالكية؟ ز.

أصحاب أبي حنيفة. وقال الطحاوي: رأيت خالي - يعني المُرَني يديم النظر في كتب أبي حنيفة.

وقد سُئل المُرَني - أفقه أصحاب الشافعي - عن أبي حنيفة، فقال: سيدهم (يعني أهل العراق) وعن أبي يوسف فقال: أكثرهم حديثاً - أو أتبعهم للحديث - وعن زفر بن الهذيل فقال: أحدهم قياساً، وعن محمد فقال: أكثرهم تفریعاً، فوصفهم بأخص أوصافهم.

وقال أبو العباس أحمد بن سريج لرجل كان يقع في أبي حنيفة: أتقع في رجل سَلَّم له جميعُ الأمة ثلاثة أرباع العلم، وهو لا يُسَلِّم لهم الربع الباقي؟! كما في مبسوط السرخسي ومناقب الموفق^(١) وغيرهما.

و (تنوير الصحيفة في مناقب أبي حنيفة) للحافظ جمال الدين بن عبد الهادي^(٢)، يغني عن ذكر نصوص عن الحنابلة في إجلال أبي حنيفة، وقد سَبَقَ أن نقلنا كلمة سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي في أبي حنيفة في مقدمة نصب الراية.

هكذا كان الإخاء بين المالكية، والشافعية، والحنبلية، وبين الحنفية مدى القرون، لأن علمهم من نبع واحد، واتجاههم اتجاه واحد، ورائد الجميع الإخلاص.

واستمر الأمر على هذا الصفاء، لا يمقتهم غيرُ الحشوية المبتدعة من الرواة، إلى أواخر أيام أبي حامد الإسفراييني، فأخذ بعض أهل المذاهب ينازعون الحنفية القضاء، بإثارتِهِ كوامنَ النفوس حرصاً على الدنيا، لانزاعاً في الخطأ والصواب، ولا دفاعاً عن الحق إزاء الباطل، فأساء أناسٌ إلى

(١) مطبوع مع مناقب الكردي المتوفى سنة ٨٢٧. والموفق هو أبو المؤيد الخوارزمي، المتوفى سنة ٥٦٨. خ.

(٢) هو يوسف، المتوفى سنة ٩٠٩. انظر: شذرات الذهب. خ.

أنفسهم ممن جمعوا بين الفقه والحديث في حسابهم، فدوّنوا أكاذيب مكشوفة
ضد أبي حنيفة وأصحابه، فسودّوا صحيفة أعمالهم! وشوّهوا ناصع خدماتهم
في الدين بالسعي في الفتن لأجل الدنيا!

٩ / وقال المؤرخ تقي الدين المقرئ في الشافعي في الخطط (٤: ١٤٥):
«إن أبا حامد الإسفرايني لما تمكن من الدولة في أيام الخليفة القادر بالله
أبي العباس أحمد، قرّر معه استخلاف أبي العباس أحمد بن محمد البارزي
الشافعي عن أبي محمد بن الأكفاني الحنفي قاضي بغداد، فأجيب إليه بغير
رضا الأكفاني، وكتب أبو حامد إلى السلطان محمود بن سبكتكين وأهل
خراسان: أن الخليفة نقل القضاء عن الحنفية إلى الشافعية، فاشتهر ذلك
بخراسان، وصار أهل بغداد حزينين!».

وقدّم بعد ذلك أبو العلاء صاعد بن محمد قاضي نيسابور ورئيس
الحنفية بخراسان، فأتاه الحنفية فثارت بينهم وبين أصحاب أبي حامد فتنة
ارتفع أمرها إلى السلطان، فجَمَعَ الخليفة القادر الأشراف والقضاة، وأخرج
إليهم رسالة تتضمن أن الإسفرايني أدخل على أمير المؤمنين مداخل أوهمه
فيها النصح والشفقة والأمانة، وكانت على أصول الدخل والخيانة!

فلما تبين له أمره، ووضح عنده حُبُّ اعتقاده، فيما سأل فيه من تقليد
البارزي الحكم بالحضرة من الفساد والفتنة، والعدول بأمير المؤمنين عما كان
عليه أسلافه من إثارة الحنفية وتقليدهم واستعمالهم، صرّف البارزي، وأعاد
الأمر إلى حقه، وأجراه على قديم رسمه، وحمل الحنفيين على ما كانوا عليه
من العناية والكرامة والحرمة والإعزاز، وتقدم إليهم بأن لا يلقوا أبا حامد،
ولا يقضوا له حقاً، ولا يردوا عليه سلاماً! وخلع على أبي محمد الأكفاني.
وانقطع أبو حامد عن دار الخلافة، وظهر التسخط عليه، والانحراف
عنه! «اه».

وهذا هو عمل شيخ الطريقة العراقية من الشافعية. وأما شيخ الطريقة الخراسانية القفال المروزي فقام بدوره بما سجله في فتاواه من صلاة للحنفية! وقد ذكر صاحب (مغيث الخلق) أنه صلاها بمحضر السلطان محمود الغزنوي مؤلف كتاب (التفريد في الفقه الحنفي)، فلو ثبت ذلك عنه لدل على أن شيخ الطريقة الخراسانية منهم مع شيخ الطريقة العراقية كَفَرَسِي رهان في ابتكار طريقة في الدعوة إلى المذهب والتغلب على المذاهب.

والصحيح أن القفال صور تلك الصلاة في فتاواه، ولكن لم يصلها بحضرة السلطان، ولو فعل لكان نصيبه التوسيط من ذلك الملك العالم الدّين. وما يتبع ذلك من انتقال أهل البلاد من مذهب إلى مذهب حديثُ خرافة، وأحدوثُ دعاية.

وتلك الحركة من أبي حامد الإسفرايني أثارت الكوامن، فانبأرى محدثون ومؤرخون من أهل مذهبه، ليشفوا غيظ صدورهم من خصومهم بتدوين تلك الرحلة الكاذبة في مناقب الشافعي^(١). وبذكر مثالب مختلفة في حق فقيه الملة!.

ويَعزُّ على المرء أن يجد أبا نعيم والبيهقي في هذا الصف، يدونان الرحلة المكشوفة الكذب، برواية مثل عبدالله بن محمد البلوي الكذاب المشهور، بسند فيه أحمد بن موسى النجار، الذي يقول عنه الذهبي: حيوانٌ وَخْشِي.

وربما يُعذَّر أمثالُ عبدالملك بن الجويني، والغزالي، والرازي، ممن لا شأن لهم في نقد الروايات، إذا اغتروا بتخريج أبي نعيم والبيهقي الرحلة، وبنوا عليها صنوفَ العُنف / ضد الحنفية ولكن ماذا يكون عذر الحافظين عند ١٠

(١) وتفنيدها في «توالي التائيس» لابن حجر وفي «بلوغ الأمان» و«إحقاق الحق» والثلاثة مطبوعة. ز.

الله وعند الناس؟ في تدوينهما الرحلة وهما يعلمان أنها باطلة لا ظل لها من الحقيقة!.

وللخطيب الحظُّ الأوفى في النيل من أبي حنيفة حيث حشد في تاريخه من مثالب أبي حنيفة وكبار أصحابه، ما براً الله ساحتهم منها. كما نشرح ذلك تفصيلاً في هذا الكتاب الذي خصصناه بالرد على الخطيب فيما يخص أبا حنيفة.

فَنَلَمُ أولاً بأمانة الخطيب وديانته ومبلغ استقامته، ليعلم أهوممن يُقْبَلُ قوله في الجرح والتعديل، أم يعد من المنبوذين، بظهور بالغ تعصبه ومتابعته لهواه في احتجاجه بالأحاديث وكلامه في الرجال، وتصويره الأنبياء على ما يهواه، على سوء سلوك ينسب إليه، ويجعله في عداد أمثال أبي نواس في هُجر القول وسوء الفعل.

فَيَسْقُطُ من مقام الأمانة في مثار تعصبه خاصة، رغم سكوت المذكورين بالصلاح من أهل مذهبه، عن الدخل في قوله وفعله، على خلاف ما تقضي به الأمانة في العلم، ورغم مسaire المسارين لهم في ذلك جهلاً بما هنالك!!.

كلمة في أحوال الخطيب البغدادي :

ولد أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب سنة ٣٩٣هـ، قبل إثارة أبي حامد الإسفرايني الفتنة التي أشرنا إليها بسنة، نشأ حنبلياً ثم تشفّع، وحضّر في الفقه على أبي الطيب الطبري - خليفة أبي حامد الإسفرايني، وكتب الحديث عن جماعة، وألّف تاريخ بغداد، وهو من جياذ كتبه إلا أنه شوّهه بمتابعة الهوى في تراجم كثير من قادة العلم من غير أهل مذهبه وذكر مثالب لهم.

وهو يعلم ما في أسانيدها من وجوه العِلَل وصنوف الخلل! بل قلّ من

سَلِمَ منهم من لسانه، حتى شَمِلَتْ استطالته قدماء أصحاب أبي حنيفة خاصة! ويرى المطالعُ العَجَبَ العجَابَ فيما ترجم به لأبي حنيفة، كما سيأتي شرح ذلك، وكان بينه وبين الحنابلة خطوب! وكانت الحنفية يتجاهلون استطالاته، ويمرون بها مر الكرام باللغو من الكلام!.

ولما استولى البساسيري على بغداد سنة ٤٥٠هـ، وولّى أبا يعلى الحنبلي القضاء، هَرَبَ الخطيب إلى الشام، ولم يعد إلى العراق إلا بعد إحدى عشرة سنة.

وهو من المكثرين في التأليف، وقد روى ابن الجوزي، عن أبي الحسين بن الطيوري: أن أكثر كتب الخطيب سوى التاريخ مستفادة من كتب الصُّوري (الحافظ محمد بن عبدالله الساحلي، المتوفى ببغداد سنة ٤٤١هـ).

قال ابن الجوزي في (التحقيق)^(١): أورد الخطيب في كتابه الذي صنفه في القنوت، أحاديثَ أظهر فيها تعصبه، فمنها: ما أخرجه عن دينار بن عبدالله - خادم أنس بن مالك - (يعني في زعمه) عن أنس قال: «ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في صلاة الصبح حتى مات».

ثم قال: وسكوته عن القدح في هذا الحديث، واحتجاجه به وقاحة عظيمة، وعصبية باردة، وقلة دين، لأنه يعلم أنه باطل!! قال ابن حبان: دينار يروي عن أنس آثاراً موضوعة، لا يحلُّ ذكرها في الكتب إلا على سبيل القدح فيه.

فواعجباً للخطيب! أما سمع في الصحيح: «من حدّث عني حديثاً

(١) موجود بدار الكتب المصرية برقم ٢ فقه حنبلي، واسمه (التحقيق في أحاديث الخلاف). خ.

١١ وهو يرى أنه كذب فهو أحد / الكاذبين»، وهل مثله إلا كمثل من أنفق نبهراً ودلّسه؟!، فإن أكثر الناس لا يعرفون الصحيح من السقيم، وإنما يظهر ذلك للنقاد، فإذا أورد الحديث محدث، واحتج به حافظ، لم يقع في النفوس إلا أنه صحيح.

ومن نظر في كتابه الذي صنّفه في القنوت^(١)، وكتابه الذي صنّفه في الجهر بالبسملة^(٢)، وكتابه في مسألة صوم يوم الغيم^(٣)، واحتجّاه بالأحاديث التي يعلم بطلانها اطلع على فرط عصبية وقلة دينه. اهـ.!!

ثم ذكر له أحاديث أخرى، كلها عن أنس «أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يقنت في الصبح حتى مات» وطعن في أسانيدھا.

وقال ابن الجوزي أيضاً في «دَرْء اللوم والضيم في صوم يوم الغيم»^(٢):
أبنا أبو زرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي، عن أبيه، قال: سمعت إسماعيل بن أبي الفضل القومسي - وكان من أهل المعرفة بالحديث - يقول: ثلاثة من الحفاظ لا أحبهم، لشدة تعصبهم، وقلة إنصافهم: الحاكم أبو عبد الله، وأبونعيم الأصفهاني، وأبوبكر الخطيب.

وذكر ابن الجوزي ذلك أيضاً في «السهم المصيب»^(٣)، ثم قال:
وأما الخطيب فإنه زاد عليهما في التعصب وسوء القصد! ولهذا لم يُبارك في كتبه، ولا يكاد يُلتفت إليها وهي كتب حسان، ولو ذهبنا نذكر أغلاطه وما تعصب به لطال!

(١) موجودة ثلاثتها في المكتبة الظاهرية، بدمشق الشام، وهي غير مطبوعة. خ.

(٢) مخطوط لابن الجوزي موجود بالمكتبة الظاهرية. خ.

(٣) كتاب لابن الجوزي غير مطبوع. خ.

ثم قال: إن الخطيب جَمَعَ كتاباً في الجهر بالبسملة، فساق فيه الأحاديث التي يعلم أنها ليست صحيحة، مثل حديث عبدالله بن زياد بن سمعان! وقد أجمعوا على ترك حديثه، فقال مالك: كان كذاباً. ومثل حديث حفص بن سليمان، قال أحمد: هو متروك الحديث.

وكلُّ أحاديثه تكلمتُ عليها في التعليقة^(١)، وبيّنتُ وهابها فلا أُعيد. وقد فعلَ مثل ذلك في كتاب القنوت. ومن تَبَلَّغُ به العصبيةُ إلى ما قد ذكرناه من تغطية الحق والتلبيس على الخلق، لا ينبغي أن يُقَبَّلَ جَرْحُه وتعديله، لأن قوله وفعله ينبىء عن قِلَّةِ دين، ولقد نقلتُ من خطه أشعاراً قالها اهـ.

ثم ذَكَرَ أشياء منها ضربنا عن ذكرها صفحاً، وهي مذكورة في رد الملك المعظم على الخطيب، نقلاً عنه، وهو مطبوع بالهند وبمصر.

وقال ابن الجوزي أيضاً في «المنتظم» كان أبو بكر الخطيب على مذهب أحمد بن حنبل، فمال عليه أصحابنا لِمَا رأوا من ميله إلى المبتدعة، وآذَوْه، فانتَقَلَ إلى مذهب الشافعي وتعصَّب في تصانيفه عليهم، فرمز إلى ذمهم، وصرَّح بقدر ما أمكنه اهـ!!

وقال فيه أيضاً: وكان في الخطيب شيان: أحدهما: الجريُّ على عادة عوام المحدثين في الجرح والتعديل، فإنهم يجرِّحون بما ليس بجرح، وذلك لقلة فهمهم، والثاني التعصّب! وقد ذَكَرَ في كتاب الجهر بالبسملة أحاديثَ يَعْلَمُ أنها لا تصح، وهكذا فَعَلَ أيضاً في كتاب القنوت، وذَكَرَ في مسألة صوم

(١) كتاب لابن الجوزي في الذب عن مذهبه كتعليقة أبي حامد الاسفراييني في مذهب الشافعي. خ.

يوم الغيم حديثاً يَدْرِي أَنَّهُ موضوع ، فاحتجَّ به ، ولم يَذْكُرْ عليه شيئاً اهـ .

ثم ذكر له أشياء ، ثم قال : من نَظَرَ فيها اطلَّع على فرطِ عصبِيته وقلة دينه اهـ . !! ولم يكن في الحفظ بذاك ، فإذا سُئِلَ عن شيء قلما كان يجيب فوراً بل كان يؤخر الجواب أياماً ، وله تصحيفات وأوهام معروفة ، نشير إلى بعضها في أواخر الكتاب إن شاء الله تعالى .

١٢ / وقال سبطُ ابن الجوزي في (مرآة الزمان) : قال محمد بن طاهر المقدسي : لما هَرَبَ الخطيب من بغداد عند دخول البساسيري إليها ، قَدِمَ دمشق فصَحِبَهُ حَدَّثُ صَبِيحُ الوجه ، فكان يَخْتَلِفُ إليه ، فتكَلَّمَ الناسُ فيه وأكثروا حتى بلغ واليَ المدينة وكان من قِبَلِ المِصريين شيعياً ، فأمر صاحب الشرطة بالقبض على الخطيب وقتله .

وكان صاحبُ الشرطة سُنِّيًّا ، فهجَمَ عليه فرأى الصبي عنده ، وهما في خلوة ، فقال للخطيب : قد أمرَ الوالي بقتلك ، وقد رحمتك ، وما لي فيك حيلة إلا أنني إذا خرجتُ بك أمرُ على دار الشريف بن أبي الحسن العلوي ، فادخل داره ، فإنني لا أقدرُ على الدخول خلفك .

وخرج فمر على دار الشريف ، فوثب الخطيب فصار في الدهليز ، وعَلِمَ الوالي فأرسل إلى الشريف يطلبه منه ، فقال الشريف : قد علمتَ اعتقادي فيه وفي أمثاله ، وليس هو من أهل مذهبي ، وقد استجار بي وما في قتله مصلحة ، فإن له بالعراق صيتاً وذكراً ، فإن قتلته قتلوا من أصحابنا عدة ، وأخربوا مشاهدنا . قال : فُيُخْرِجُ من البلد . فأخرجوه فمضى إلى صُور . واشتد غرامه بذلك الصبي فقال فيه الأشعار ، فمن شعره :

بات الحبيب وكم له من ليلة فيها أقام إلى الصباح معانقي
ثم الصباح أتى ففرق بيننا ولقلما يصفو السرور لعاشق اهـ

وذكر له أشعاراً كثيرة من هذا القبيل^(١). . ومن الظلم أن يُعَدَّ مثله في عداد علماء الجرح والتعديل، ويعول على قوله في دين الله، وقد دافع ابنُ الجوزي في «السهم المصيب» عن الحنابلة الذين طعن فيهم الخطيب، وكان بينه وبين الحنابلة خطوب، تجد نماذج منها في «مرآة الزمان» لسبط ابن الجوزي.

وقال ابن طاهر: جاء جماعة من الحنابلة يوم الجمعة إلى حلقة الخطيب بجامع المنصور، فناولوا حَدَثاً صبيح الوجه ديناراً، وقالوا له قف بإزائه ساعة وناولوه هذه الرقعة، فناوله الصبي وإذا فيها ما ذكره السبط مما لا حاجة إلى ذكره هنا.

ثم قال: وكانوا يعطون السقاء قطعة يوم الجمعة، فكان يقف من بعيد بإزائه ويُميل رأس القربة، وبين يديه أجزاء، فيبتل الجميع، فتتلف الأجزاء، وكانوا يطينون عليه باب داره في الليل، فربما احتاج إلى الغسل لصلاة الفجر فتفوته.

وقد قدح في جماعة من الأئمة، فقال: كان مالك قليل الحفظ، والحسن البصري، وابن سيرين يقولان بالقدر، ومالك بن دينار ضعيف، ولم يسلم من لسانه إلا القليل، إلى آخر ما ذكره السبط.

وفي ذلك عبر عن ناحية أحوال الخطيب وأحوال الحنابلة في آن واحد، وهذا هو الذي يتناول على مثل فقيه الملة الإمام الأعظم أبي حنيفة وأجلة أصحابه. .

وقد ذُبَّ عن أبي حنيفة عالمُ الملوك الملكُ المعظم عيسى بن أبي بكر الأيوبي، في كتابه (السهم المصيب في كبد الخطيب)، ومن ظنَّه من تأليف سبط ابن الجوزي ظَنٌّ باطلاً.

(١) وانظر مغامز أخرى من هذا النوع في الخطيب، في «إنباه الرواة على أنباه النحاة» للقيصري الشافعي ٢٢٢:٣، في ترجمة (محمد بن ناصر السُّلَّامي البغدادي). ز.

نعم للسبب كتاب (الانتصار لإمام أئمة الأمصار)^(١) في الذب عن أبي حنيفة في مجلدين، وقد ردّ فيه على الخطيب ردّاً مشبعاً.

وكذلك ردّ أبوالمؤيد الخوارزمي على الخطيب في مقدمة (جامع المسانيد) ردّاً جيداً.

وكان عود الخطيب إلى بغداد سنة ٤٦١هـ، وبها توفي سنة ٤٦٣هـ،
١٣ سامحه الله وألهم الذين افتروا الخطيب عليهم العفو / والمسامحة عنه.

وفي تاريخه أنباء كاذبة وأحاديث باطلة جزماً، فمن المجازفة البالغة حدّ الشناعة تدوين بعضهم رؤيا مؤدّاها: أن النبي صلى الله عليه وسلم حَضَرَ مجلس إلقاء الخطيب لتاريخه. وهذه طريقة تدجيل في ترويح ما فيه من الأباطيل المكشوفة. وراوى تلك الرؤيا من جملة رواة حال الخطيب مع الصبي الذي كان يتغزل فيه، نعوذ بالله من الخذلان.

وهذا القدر كاف في الإمام بحال الخطيب في الأمانة والديانة، قبل البدء في الرد التفصيلي، وفيما سيأتي الخبر اليقين في تصرفات الخطيب.

كلمة لا بد منها قبل الدخول في الرد التفصيلي :

كان القائم^(٢) بالإشراف على طبع تاريخ بغداد، زارني في منزلي بقلعة مصر، حينما قاربَ طبعُ الكتاب، المجلدَ الثالث عشر، الذي فيه ترجمة أبي حنيفة - وقال لي: لو كنتُ أعلم أن الخطيب يبلغ به التقول والتحمل على الإمام الأعظم، إلى الدرجة التي رأيتها الآن، ما كنتُ لأجتريء على

(١) مخطوط، ويرجح الأستاذ وجوده في الأستانة في مكتبة طوب قبو. خ.

(٢) هو المغفور له شيخ الكتبية بمصر السيد محمد أمين الخانجي، المتوفى بمصر سنة ١٣٥٨. خ.

مشاركة الطابعين في طبع تاريخ الخطيب، ولكنني خطوتُ خطوة لا سبيل لي معها إلى التراجع! . فماذا أعمل؟

فقلت: يوجد رَدُّ مَلِكِ العلماء الملك المعظم عيسى بن أبي بكر الأيوبي على الخطيب، بدار الكتب المصرية، ونسخة أخرى منه بمكتبة محمد أسعد باصطنبول، فأحدى النسختين تقابل بالأخرى، فتذيل ترجمة أبي حنيفة في تاريخ الخطيب بما في هذا الرد وفيه كفاية.

ثم استشار شركاءه في الطبع، لكنهم لم يوافقوه على ذلك، بملاحظة أن نشر هذا الرد معه يضر رواج الكتاب. فراجعتُ مرة ثانية، فكتبتُ تعليقات مختصرة تُنقِذُ الموقف بدون أن أذكر اسمي، بناء على أنني لم أعطِ الموضوع حقه من التوسع، حيث كان القائمون بطبعه يأبون التشدد على الخطيب - لمصلحة تجارية.

ثم رأيت الكتاب قد طُبِعَ بتصرف مجحف في تعليقاتي، فإذا أحد الحشوية الجهلة^{(١)(٢)} من أعداء أئمة السنة، لَعِبَ في الأمر بإيعاز من زملائه

(١) هو محمد حامد الفقي أحد أئمة المساجد بمصر حالاً. خ.

(٢) (هو: محمد حامد الفقي). وهو الذي كان نَسَخَ ترجمة أبي حنيفة من تاريخ بغداد، من نسخة دار الكتب المصرية، التي انفردت بغالب المثالب في ترجمته، وبعث بها إلى الهند، فطُبِعَتْ هناك مع ترجمتها إلى اللغة الهندية، بسعي بعض أغنياء الحشوية، نكايةً في الحنفية، وذلك قبل طبع الكتاب بمصر بسنين.

ثم أبدى الناسخ عن مكنون معتقده، وباعث عدائه لإمام الأئمة، بطبعه «نقض الدارمي» في التجسيم في المدة الأخيرة، فكفى الله المؤمنين القتال، وعَلِمَ العامةُ والخاصةُ من هم أعداء فقيه الملة؟

وفي آخر الطبعة الهندية ذَكَرَ من هو الساعي في نسخها، ومن هو القائم بترجمتها، ومن هو الناشر؟ ومن هو هذا وذاك وذلك؟ من المهملين الفاتنين الساعين في تفريق كلمة المسلمين.

ومن غريب ما سمعت من المشرف على طبع التاريخ، أن بعض المستشرقين وأناساً من =

المبتدعة، وقام بالتصحيح المطبعي كمتبرع، وتصرف في التعليقات كما أوحى إليه هواه تصرفاً يزيل قوتها!

١٤ / وبعد إخراج المجلد الثالث عشر من التاريخ هكذا، وبعد توزيع معظم النسخ، صادرت الحكومة المصرية البقية الباقية من المجلد المذكور بعد التوزيع، وأوقفت طبع باقي الكتاب، إلى أن ألزمتهم إعادة طبع المجلد المذكور، بتعليقات تحت إشراف الأزهر في عهد الشيخ الأحمدي، مع إلزامهم طبع كتاب الملك المعظم السابق ذكره، كملحق للكتاب، حتى تم العمل بعد مدة طويلة.

فاطلعتُ على المجلد المعاد طبعه، كما اطلعتُ على سابقه، لكنني وجدتُ التعليقات غير مستوفية الشروط، وإن كان القائمون بأمرها أدرجوا تعليقاتي التي كنت سلمتها للمشرف على طبع الكتاب ضمن تلك التعليقات بتصرف وتلطيف!

ثم علمتُ أن المجلد المُصَادَرَ قد وُزِّعت نسخته فعلاً — قبل المصادرة — في أقطار العالم، وهي لا تحتوي إلا على تعليقات يسيرة مختزلة من تعليقاتي.

فرايتُ من الواجب استيفاء الرد على الخطيب بمبلغ علمي، قضاءً لبعض حقوق الإمام الأعظم علينا، وإعلاماً بأن التحامل على إمام شطر هذه الأمة بل إمام ثلثيها على طول القرون استهانةً بهذه الأمة المحمدية لا يجوز السكوت عنها.

= الذين يدعون زوراً الانتماء إلى السلف، أبلغوه أنه إذا استمر على طبع الكتاب من نسخة (الكبريلي)، وهي خلو عن غالب المثالب في ترجمة أبي حنيفة، يعلنون على الملأ أن الكتاب ناقص منقوص. فاضطر إلى اتباع نسخة دار الكتب المصرية على سقمها، لوجود تلك المثالب فيها بأكملها، وفي ذلك ما يكشف الستار عن تأمر الفريقين وتآخيها في تلك الغاية، فليعتبر بذلك المعبرون. ز.

فكتبْتُ هذا الرد مشيراً إلى أرقام الصفحات في النسختين (المُصادرة والمعلّق عليها)، لتسهيل المراجعة على المطالع، وهذا أوان الشروع في المقصود، ومن الله التوفيق والتسديد.

«تنبيه»: أبو حنيفة تَابَعَهُ في الفقه شَطْرُ الأمة المحمدية بل ثلثاها على تعاقب القرون، فالحنفية في الهند والسند لا تقل عن خمسة وسبعين مليوناً، وفي الصين عن خمسين مليوناً، وفي بلاد الروس والقوقاس، والقَزَان، وبخارى وسيبيريا وما والاها عن خمسين مليوناً أيضاً، وفي بلاد الرومان، والسرب، وبوسنا وهرسك، والألبان، والبلغار، واليونان، والبلاد العثمانية القديمة في القارات الثلاث، عن خمسين مليوناً أيضاً، سوى من في بلاد الأفغان وبلاد الحبشة، ومصر، وطرابلس الغرب، وتونس، وإفريقيا الجنوبية، وغيرها. وباقي الأمة لباقي الأئمة.

ومثل الإمام أبي حنيفة في إمامته وديانته، وتواتر ثقته وأمانته، واستفاضة يقظته ونباهته، وكثرة أتباعه، وذبوع فقهه، وانتشار مذهبه في البقاع والأصقاع، وكمال عقله وسعة علمه، لا يُسَمَعُ فيه وقيةٌ كُلٌّ من هَبٍّ ودبٍّ، ولا سيما بعد العلم بما ينطوي عليه خصوصه من مزيد الخُبث في اصطناع المثالب بقلّة دين وقلة تبصر.

فلا يتصور أن يناهض ما رُوي في مثالبه في تاريخ الخطيب ونحوه، ما تواتر في مناقبه، إلا إذا كان الخبر التالف يقاوم الخبر المتواتر، أو كانت الهواجس والوساوس قاضيةً على الملموس من الحقائق.

وليس الصحيح من خبر الأحاد يعارض المستفيض المشهور فضلاً عن المتواتر، فكيف وأسانيدُ ما ساقوه في مثالبه — رضي الله عنه — فيها من وجوه الاعتلال والاختلال، ما سنشرحه إن شاء الله تعالى.

١٥ وما سردناه في هذا الكتاب من الأخذ والرد، يدعو الباحث المتبصر إلى التروي في قبول كل ما يجد في كتب الجرح، إلى أن يستوثق من ملاسبات الجرح وبواعثه، والله سبحانه هو الهادي.

١ - قال الخطيب في ص (١٣ و ٣٢٤):

«رأى أبو حنيفة أنس بن مالك، وسَمِعَ من عطاء بن أبي رباح».

أقول: جزم الخطيب هنا برؤية أبي حنيفة لأنس وبسماعه من عطاء، فرؤيته لأنس مما أقر به الدارقطني أيضاً في رواية حمزة السهمي، على ما نقله السيوطي في أوائل (تبييض الصحيفة في مناقب أبي حنيفة).

وقال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١: ٤٥) بعد أن ساق بسنده خبراً سمعه أبو حنيفة من عبدالله بن الحارث بن جزء الصحابي رضي الله عنه: «ذَكَرَ ابْنُ سَعْدٍ كَاتِبُ الْوَأَقْدِي أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَأَى أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءٍ أَهً». فيكون ابن جزء متأخر الوفاة، وبالأولى أن يرى أبو حنيفة عبدالله بن أبي أوفى، لأنه كوفي الدار والوفاة.

وذكر أبو نعيم الأصفهاني في جملة من رأى أبو حنيفة من الصحابة أنساً، وعبدالله بن الحارث، وابن أبي أوفى، كما روى سبط ابن الجوزي عن ذاكر بن كامل، عن أبي علي الحداد، عنه في كتابه «الانتصار والترجيح»^(١).

هذا على تقدير أن ميلاد أبي حنيفة سنة ثمانين، وأما إذا كان ميلاده سنة إحدى وستين، أو سنة سبعين، كما في روايتي ابن ذواد، وابن حبان، فتكون دائرة رؤيته للصحابة أوسع.

وقد توسع في بيان من عاصره من الصحابة على الرواية الأولى

(١) طبعه السيد عزة العطار الحسيني مؤسس مكتب نشر الثقافة الإسلامية بمصر. ز.

أبو القاسم بن أبي العوام في كتابه «فضائل أبي حنيفة وأصحابه»، فليراجع كتابه من النسخة الظاهرية بدمشق، في المجموعة (٦٣) في ذلك.

وإقرار الخطيب هنا برؤيته أنساً: يدل على أن ما يُعزى إلى الخطيب في (٤: ٢٠٨) من أنه حكى عن حمزة السهمي، أنه قال: (سئل الدارقطني عن سماع أبي حنيفة من أنس هل يصح؟ قال: لا ولا رؤيته) مما غيرته يد أثيمة، وكم لمصحح الطبع من إجرام في الكتاب!

وكان أصل الكلام (سئل الدارقطني عن سماع أبي حنيفة من أنس هل يصح؟ قال: لا إلا رؤيته)، فغيرته اليد الأثيمة إلى (ولا رؤيته). ومن الدليل على ذلك قول السيوطي في أوائل (تبييض الصحيفة): قال حمزة السهمي: سمعت الدارقطني يقول: لم يلق أبو حنيفة أحداً من الصحابة إلا أنه رأى أنساً بعينه ولم يسمع منه اهـ.

ونفي الدارقطني لُقِيَّ أبي حنيفة لغير أنس من الصحابة، ونفيُّ لسماعه منه بعد إثباته لرؤيته: دعوى مجردة وشهادة على النفي. والقصد هنا بيان أن الدارقطني معترف برؤية أبي حنيفة لأنس.

وممن أقر برؤيته أنساً ابنُ سعد، والدارقطني، وأبونعيم الأصفهاني، وابن عبد البر، والخطيب، وابن الجوزي، والسمعاني، وعبد الغني المقدسي، وسبط ابن الجوزي، وفضل الله التوربشتي، والنووي، والياضي، والذهبي، والزين العراقي، والولي العراقي، وابن الوزير، والبدر العيني، وابن حجر في فتيا له نقلها السيوطي في تبييض الصحيفة، والشهاب القسطلاني، والسيوطي، وابن حجر المكي، وغيرهم.

فتكون / محاولة إنكار كونه تابعياً مكابرة أوجهلاً بنصوص هؤلاء. ١٦
وأما سماعه من عطاء فسيأتي الكلام فيه.

٢ - وقال في ص (١٣ و ٣٢٤) :

«وهو - أي أبو حنيفة - من أهل الكوفة، نقله أبو جعفر المنصور إلى بغداد، فأقام بها حتى مات ودُفِنَ بالجانب الشرقي منها، في مقبرة الخيزران، وقبره هناك ظاهر معروف».

أقول: كان من المناسب أن يذكر الخطيب هنا ما ذكره في (١: ١٢٣) من تبرُّك الشافعي بأبي حنيفة، حيث قال:

أخبرنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن علي الصيمري، قال: أنبأنا عمر بن إبراهيم المقرئ، قال: أنبأنا مكرم بن أحمد، قال: أنبأنا عمر بن إسحق بن إبراهيم، قال: أنبأنا علي بن ميمون، قال: سمعت الشافعي يقول: إني لأتبرك بأبي حنيفة، وأجيء إلى قبره في كل يوم - يعني زائراً -، فإذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين، وجئت إلى قبره، وسألت الله تعالى الحاجة عنده، فما تبعد عني حتى تُقضى أها. ورجال هذا السند كلهم موثقون عند الخطيب.

وروى أبو العلاء صاعد بن أحمد بن أبي بكر الرازي، في كتابه «الجمع بين الفتوى والتقوى في مهمات الدين والدنيا»^(١) عن الفقيه الشافعي شرف الدين الدمشقي، المدرس بنظامية بغداد، أنه جرَّب هذا المرويَّ عن الإمام الشافعي رضي الله عنه في مهمة أقلقته، فجاءه الفرج السريع.

(١) وهو في مجلدين، يوجد بالمكتبة النعمانية بقسطنطيني بخط المؤلف، قسمه مؤلفه على ثلاثة أقسام: العلم والعمل، والأخلاق. وفي قسم العمل يرجع اختلاف الأئمة في مسائل الفقه إلى التقوى والفتوى، يعني العزيمة والرخصة. وكان تأليفه سنة خمس مائة وسبعين، وهو أول كتاب ألَّف - فيما نعلم - في إرجاع خلافهم إلى القبيلين، وفي تقريب اختلافهم إلى الائتلاف بتلك الطريقة، وهو كتاب بديع في بابه. ز.

٣ - وقال في ص (١٣ و ٣٢٤):

«أنبأنا محمد بن أحمد بن أحمد بن رزق، أخبرنا محمد بن العباس بن أبي ذهل الهروي، حدثنا أحمد بن محمد بن يونس الحافظ، حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي، قال سمعت محبوب بن موسى يقول، سمعت ابن أسباط يقول: وُلِدَ أبو حنيفة وأبوه نصراني».

أقول: فيكون أبو حنيفة عند ولادته تابعاً لوالده في الدين نصرانياً فلو كان هذا صحيحاً لكان تعيير المسلم به من عمل الجاهلية، وكم بين الصحابة والتابعين من كان أبوه مشركاً، أو نصرانياً، أو يهودياً، أو مجوسياً، وبأقل من هذا التعيير قال النبي صلى الله عليه وسلم لأحد كبار الصحابة^(١) رضي الله عنهم: «إنك امرؤ فيك جاهلية»، فكيف إذا لم يكن صحيحاً بل كذباً مكشوفاً؟!

ولو وثقنا بالخطيب على تعصبه المكشوف، وتصرفه الملفوف، نجد شيخه ابن رزق إنما اختلف الخطيب إليه بعد أن عَمِيَ وهَرِمَ، ولا يخفى ما في الإكثار عن مثله.

وعثمان بن سعيد في السند، هو صاحب النقض، مجسّم مكشوف الأمر يعادي أئمة التنزيه، ويصرح بإثبات القيام، والقعود، والحركة، والثقل، والاستقرار المكاني، والحدّ، ونحو ذلك له تعالى! ومثله يكون جاهلاً بالله سبحانه / بعيداً عن أن تقبل روايته.

١٧

وشيخه محبوب بن موسى هو: أبو صالح الفراء، صاحب تلك الحكايات التالفة، الذي يقول عنه أبو داود لا تُقَبَّل حكاياته إلا من كتاب.

(١) هو أبو ذر الغفاري، رضي الله عنه، المتوفى بالربذة سنة ٣٢. وهذا الحديث موجود في الصحيحين. خ.

وشيوخه يوسف بن أسباط، من مغفلي الزهاد، دَفَنَ كتبه واختَلَطَ، واستقر الأمر على أنه لا يُحتج به.

وأين هذا السند من سند الخبر الذي يليه في تاريخ الخطيب نفسه؟ وفيه «وُولِدَ ثابتٌ على الإسلام»، فضلاً عن أبي حنيفة بن ثابت.

فيكون من الوقاحة ذكرُ مثل ما هنا من الرواية في معارضة رواية الثقات الأثبات، المدونة في تاريخ الخطيب نفسه وفي غيره.

وجَدُّ أبي حنيفة النُّعمانُ بنُ قيس بن المرزبان بن زُوَطَى بن ماه، كان حاملَ راية علي بن أبي طالب كَرَّمَ الله وجهه يوم النهروان، كما ذكره الفقيه المؤرخ عصري الخطيب: أبو القاسم علي بن محمد السُّمَّانِي في كتابه (روضة القضاة)، وهو من محفوظات دار الكتب المصرية.

ودُعَاءُ علي كرم الله وجهه لوالد أبي حنيفة في عهد جده، مما ساقه الخطيب بسنده حيث قال في (ص ٣٢٥):

أخبرنا: القاضي أبو عبد الله الحسين بن علي الصيمري، أخبرنا: عمر بن إبراهيم المقرئ، حدثنا: مكرم بن أحمد، حدثنا: أحمد بن عبيد الله بن شاذان المروزي، قال: حدثني أبي عن جدي، قال: سمعت إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة يقول: أنا إسماعيلُ بن حماد بن النعمان بن ثابت بن النعمان بن المرزبان من أبناء فارس الأحرار، والله ما وقع علينا رق قط، إلى آخر الخبر. وإنما سقت صدر الخبر هنا فقط، تصحيحاً لغلطة في السند في الطبعات كلها.

فأبو حنيفة وأبوه وُلِدَا على الإسلام، وجَدُّه أيضاً مسلم، بل لم يكن بين أجداده نصراني أصلاً، لأنه منحدر النسب من دم فارسي، والخطيب من أعرف الناس بذلك، نسأل الله السلامة.

٤ - وقال في ص (٣٢٥) :

«أخبرنا أبو نعيم الحافظ. حدثنا أبو أحمد الغطريفي، قال: سمعت الساجي يقول: سمعت محمد بن معاوية الزيادي يقول، سمعت أبا جعفر يقول: كان أبو حنيفة اسمه عتيك بن زوطرة، فسَمِيَ نفسه النعمان وأباه ثابتاً».

أقول: من العجيب سَعْيُ الخطيب بكل ما لديه من حول وحيلة، في تشويه كل ما له تعلق بالنعمان حتى اسمه واسم أبيه، قاتل الله التعصب ما أوقحه!

وأما رجال سنده فأبو نعيم الأصفهاني منهم، قد أخرج رحلة منسوبة إلى الإمام الشافعي رضي الله عنه، في «حلية الأولياء» بسند فيه أحمد بن موسى النجار، وعبد الله بن محمد البلوي، وهما كذابان معروفان، وتكذيبُ الرحلة المذكورة موضعُ اتفاق بين النقاد.

وفيها: تأمُرُ أبي يوسف ومحمد بن الحسن وحَضُمُهما الرشيدَ على قتل الشافعي! مع أن الشافعي إنما حُيِّلَ إلى العراق سنة ١٨٤هـ، بعد وفاة أبي يوسف بستين، وعناية محمد بن الحسن بالشافعي واهتمامه بتفقهه، وعظيمُ مواساته له مما بَلَغَ حد التواتر، كما تجد شرح ذلك في (بلوغ الأمان).

بل محمد بن الحسن، هو الذي خُلِّصَ الشافعي من المحنة، حتى قال ابن العماد الحنبلي في «شذرات الذهب» / - بعد أن نَقَلَ عن ابن عبد البر ١٨ كيف خُلِّصَ محمد بن الحسن الشافعي من القتل -: «فيجبُ على كل شافعي إلى يوم القيامة، أن يَعْرِفَ هذا لمحمد بن الحسن ويدعُو له بالمغفرة».

لكن أبا نعيم يستبيحُ الإساءة بدل هذا الإحسان. ويذكرُ الخبرَ الكاذب، وهو يعلم أنه كذب، ويعلمُ أيضاً ما يترتب على ذلك من اغترارِ جهلة أهل

مذهبه بذكره الخبر المذكور، وسعيهم في الفتنة سعي الموتور في الثار، نسأل الله الصون.

ومن المعروف أن عادة أبي نعيم سَوَّقُ الأخبار الكاذبة بأسانيده، بدون تنبيه على كذبها! وهو أيضاً ممن يسوق ما يرويه بإجازة فقط مع ما سَمِعَهُ في مساق واحد، ويقول في الاثنين: حدثنا! وهذا تخليط فاحش. وليس جرح ابن منده فيه مما يتغاضى عنه بهوى الذهبي.

وأما أبو أحمد محمد بن أحمد الغطريفي - بالكسر -، فهو صاحبُ مناكير، وقد أنكروا عليه حديثه في إهداء الرسول صلى الله عليه وسلم جَمَلاً لأبي جهل.

وكان يزعمُ أن فلاناً وفلاناً أفاده من غير أن يُخرج أصله. وأنكروا عليه أيضاً حديثه بمسند ابن راهويه من غير أصله. وقد تفرد عن أبي العباس بن سريج بأحاديث لم يروها عنه غيره. وقد ذكره ابن الصلاح في عداد المختلطين. ومع ذلك كله يبقى هو، وأبونعيم والخطيب مقبولين مرضيين عند أهل مذهبهم!!.

وأما الساجي فهو أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي البصري، صاحبُ كتاب «العلل»^(١) وشيخ المتعصبين، كان وقاعاً، ينفرد بمناكير عن مجاهيل، وتجد في تاريخ بغداد نماذج من انفراداته عن مجاهيل بأمور منكرة. ونضالُ الذهبي عنه من تجاهل العارف. وقال أبو الحسن بن القطان: مختلفٌ فيه في الحديث وثقه قوم وضعفه آخرون. وقال أبو بكر الرازي بعد أن ساق حديثاً بطريقه: انفرد به الساجي ولم يكن مأموناً! وكفى في معرفة مبلغ تعصب الرجل الاطلاعُ على أوائل كتاب «العلل» له.

(١) مخطوط. خ.

والزيادي ممن أعرض عنهم الأئمة الستة في أصولهم، وعادةً ابن حبان في التوثيق معروفة^(١)، فلا يجدي ذكره إياه في كتاب «الثقات»^(٢) نفعاً.

وأبوجعفر مجهول، ومع ذلك كله استساغ الخطيب إخراج هذه الأقصوصة في كتابه، ولم يبال بمخالفتها لروايات الأثبات في اسم أبي حنيفة واسم أبيه.

٥- وقال في ص (٣٢٥):

«أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق^(٣)، أخبرنا أحمد بن جعفر بن محمد بن سلم الخُتلي^(٣)، حدثنا أحمد بن علي الأبار^(٣)، حدثنا عبدالله بن محمد العتكي البصري، حدثنا محمد بن أيوب الذارع، قال: سمعت يزيد بن زريع يقول: كان أبو حنيفة نَبْطِيًّا».

أقول: هذا يخالف رواية الجمهور، وقد تضافرت الروايات على أن أبا حنيفة كان فارسي النسب، لا من الأراميين سَكَنَ العراق الأصليين. والنبط بفتح النون والباء الموحدة هم الأراميون سكنة العراق الأصليون. وقد يستعمل النبطي بمعنى العراقي، وإن لم يكن منحدر الدم منهم كما يستفاد من «أنساب السمعاني».

ومن ساق هذا الخبر الكاذب ليطعن في نسبه، فهو لم يزل على خلال الجاهلية. / والناس سواسية لا تفاضل بينهم إلا بالتقوى.

١٩

وابن رزق في السند سَبَقَ بيان حاله^(٤).

(١) وهي أن يوثق مَنْ لم يبلغه جرح في حقه. خ.

(٢) مخطوط. ويوجد منه عدة نسخ في الأستانة. وفي الظاهرية بدمشق نسخة منه. خ.

(٣) انظر وفياتهم في ص ٢٢٠، هامش رقم ١. خ.

(٤) في الخبر رقم ٣ ص ٣٥. ز.

والأَبَار من الرواة الذين كان دَعْلَجُ^(١) التاجر يدر عليهم الرزق، فيدونون ما يروقه للنكاية في مخالفيه في الفروع والأصول، فللأَبَار قلم مأجور ولسان ذلق في الوقعة في أئمة أهل الحق. وكفى ما يجده القارئ في روايات الخطيب عنه، في النيل من أبي حنيفة وأصحابه، لتعرف مبلغ عداوته وتعصبه.

ورواية العدو المتعصب مردودة عند أهل النقد، كيف وهو يروي عن مجاهيل بل الكذابين في هذا الباب ما ستراه، فلا يحتاج القارئ الكريم في معرفة سقوط هذا الراوي إلى شيء، سوى استعراض مروياته فيمن ثبتت إمامته وأمانته، فكفى الله المؤمنين القتال.

والعتكي، والذارع مجهولان.

ودَعْلَجُ كان على مذهب ابن خزيمة في الاعتقاد، والفقه^(٢). واعتقاد ابن خزيمة يظهر من كتاب التوحيد المطبوع بمصر قبل سنين. وعنه يقول صاحب التفسير الكبير^(٣) في تفسير قوله تعالى: «ليس كمثله شيء»، إنه كتاب الشرك!. فلا حُب ولا كرامة.

٦ - وقال في ص (٣٣٠):

«أخبرنا القاضي أبو عبد الله الصيمري، قال: قرأنا على الحسين بن هارون الضبي، عن أبي العباس بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن إبراهيم بن قتيبة، حدثنا الحسن بن الخلال، قال: سمعت مزاحم بن ذؤاد بن

(١) هو دعلج بن أحمد بن دعلج البغدادي السجزي، المتوفى سنة ٣٥١. وهو من المعمرين لأن مولده كان سنة ٢٦٠. انظر كلاماً عنه في ص ١١٤. خ.

(٢) مذهب ابن خزيمة في الاعتقاد هو (التشبيه). وأما مذهبه في الفقه فإنه لم يقلد أحداً بعد أن بلغ ١٦ سنة، فهو مجتهد ومن أتباعه (غير دعلج) ابن حبان. خ.

(٣) هو الرازي، المتوفى سنة ٦٠٦. خ.

علبة يذكر عن أبيه أو غيره، قال: وَلَدَ أبو حنيفة سنة إحدى وستين ومات سنة خمسين ومئة، قال الخطيب: لا أعلم لصاحب هذا القول متابعاً.

أقول: وقع في الطبقات الثلاث الهندية والمصريتين (داود بن علي)، والصواب (ذَوَاد بن عُلبَة)، بفتح الذال المعجمة وتشديد الواو في الأول، وبضم العين وسكون اللام وبالموحدة في الثاني، فميلاد أبي حنيفة على هذه الرواية سنة إحدى وستين.

وقد أُلِّفَ في رواية أبي حنيفة لأحاديث عن جملة من الصحابة مباشرة جماعة من القدماء، من أمثال أبي حامد محمد بن هارون الحضرمي، وأبي الحسين علي بن أحمد بن عيسى النهفقي، وأبي معشر عبد الكريم الطبري المقرئ، وأبي بكر عبد الرحمن بن محمد بن أحمد السرخسي، وغيرهم. وإلى هذه الرواية في ميلاده يكون ميل هؤلاء، وإلا ما سأغت روايتهم لبعض تلك الأحاديث، في عداد مسموعاته عن بعض هؤلاء الصحابة مباشرة.

والثلاثة الأول من مرويات ابن حجر في «المعجم المفهرس»، كما أنها من مرويات ابن طولون في «الفهرست الأوسط»^(١)، والأخير من مرويات سبط ابن الجوزي في (الانتصار والترجيح).

وذكر ابن حبان في كتاب «الضعفاء والمتروكين» المحفوظ بمكتبة الأزهر، أن ميلاد أبي حنيفة سنة سبعين، وإن صَوَّبَ أحدُ المطالعين سنة ثمانين في الهامش بخط حديث.

وفي «مادة الخزان» من أنساب ابن السمعاني المطبوع بالزنگراف، ذَكَرَ سنة سبعين في ميلاده، وإن ذَكَرَ في مواضع من الكتاب سنة ثمانين كميلاد

(١) انظر التعريف به ص ٣٠٦، تعليفة رقم ١. خ.

له، فلعله وَزَّع الروايات على مواضع من الكتاب، وفي «اللباب» لابن الأثير النصُّ على الثمانين في مادة الخزاز، ولا أدري أكانت نسخته هكذا أم أصلح الرقم تعويلاً على المشهور.

٢٠ / وقد ذَكَر أبو القاسم السُّمْنَانِي – عصرِي الخطيب – في «روضة القضاة» قولين في ميلاده، أحدهما سنة سبعين، والآخر سنة ثمانين.

وَذَكَر عبد القادر القرشي الحافظ في «الجواهر المضية» ثلاث روايات في ميلاده، وهي: سنة إحدى وستين، وسنة ثلاث وستين، وسنة ثمانين.

وحكى البدر العيني في «تاريخه الكبير» ثلاث روايات في ميلاده. وهي: سنة إحدى وستين، وسنة سبعين، وسنة ثمانين.

والاختلاف شديد في مواليده رجال الصدر الأول، لتقدم عصرهم على عهد تدوين تاريخ الرجال، ومصادق ذلك في وفيات الصحابة فضلاً عن مواليدهم.

وقولُ ابن عبد البر في «الانتقاء»: وأما أبو حنيفة فلا اختلاف في مولده أنه ولد سنة ثمانين من الهجرة^(١)، ومات ليلة النصف من شعبان يدل على أنه لم يطلع على تلك الروايات. وعُدُّه أنه لم يرحل إلى الشرق، فحال ذلك دون التوسع في معرفة الروايات الشرقية.

والأكثر على أن أبا حنيفة وُلِدَ سنة ثمانين، ترجيحاً منهم لأحدث التواريخ المروية في المواليده، وأقدمها في الوفيات أخذاً بالأحوط في الحكم بالاتصال أو بالانقطاع.

(١) والقائل بأن ميلاده سنة ثمانين إن كان يحتج بمثل حديث ابن جزء عند ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١: ٤٥) حيث صح ذلك عنده فقد ثبت أنه تابعي وإلا فما يدل على تقدم ميلاده سالم من المعارض فيتم أنه تابعي على التقديرين. ز.

لكن هذا إذا لم يوجد ما يؤيد إحدى الروايات، وهنا أمور تُخَدش ما اختاره الأكثرون، منها ما فعله الحافظ أبو عبد الله محمد بن مَخْلَد العطار، المتوفى سنة ٣٣١، في جزئه الذي سماه «مارواه الأكابر عن مالك»، حيث عَدَّ حماد بن أبي حنيفة من هؤلاء الأكابر، فساق حديثاً بطريق حماد بن أبي حنيفة عن مالك.

وحمادُ هذا وإن تُوفي قبل مالك بنحو ثلاث سنين، لكن عده من الأكابر بالنظر إلى مالك لا يتم إلا إذا كان ميلاده قبل ميلاد مالك أيضاً، فيجب أن يكون ميلاد أبي حنيفة قبل سنة ثمانين بمدة لا تقل عن عشر سنين، ليصح أن يكون ميلاد حمادِ ابنه قبل ميلاد مالك.

وابنُ مَخْلَد من الحفاظ البارعين ومن شيوخ الدارقطني، فلا يحيد عن التحقيق فيما يكتب، وجزؤه المذكور محفوظ بظاهرية دمشق في قسم المجاميع رقم ٩٨، وعليه تسميعات وخطوط كثيرة من حَمَلَة الرواية.

ومنها: أن العُقَيْلي رَوَى في ترجمة حماد بن أبي سليمان، ما يفيد أن إبراهيم بن يزيد النخعي، لما مات اجتمع خمسة من أهل الكوفة فيهم عمر بن قيس الماصِر وأبو حنيفة، فجمعوا نحو أربعين ألف درهم، ثم أعطوه حماد بن أبي سليمان، ليستعين به ويتفرغ لرياسة الجماعة في العلم، وكانت وفاة إبراهيم النخعي سنة خمس وتسعين.

ولو كان ميلاد أبي حنيفة سنة ثمانين، لكانت سنه عند وفاة النخعي خمس عشرة / سنة، ومن يكون في مثل هذه السن لا يتصور أن يهتم هذا ٢١ الاهتمام بمن يَخْلُف النخعي، بل لا بد وأن يكون القائمون بمثل هذا الأمر من كبار تلامذة النخعي. فبالنظر إلى مشاطرة أبي حنيفة لهؤلاء في ذلك لا بد من أن تكون سنه أكبر من هذه السن.

وما يقال: إن الشافعي كان بلغ درجة الاجتهاد في مثل هذه السن، فمن

باب المناقب الذي يُتساهل فيه، وإلا ما صح أن يلزم مالكا بعد ذلك في طلب العلم، ولا أن يلزم محمد بن الحسن بعد أن بلغ أربعاً وثلاثين سنة يحِمل العلم عنه.

ومنها: أنه قد تضافرت الروايات على أن أبا حنيفة قبل انصرافه إلى الفقه، كان جَدَلِيًّا يشتغل بعلم الكلام، حتى هَبَطَ البصرة نحوَ عشرين مرةً ليناظر القَدَرِيَّةَ وغيرَهم، ثم انصرف إلى الفقه، ومن تكون سنه عند وفاة النخعي كما ذكرناه، لا يمكن له الاشتغال الطويل بالجدل، قبل انصرافه إلى الفقه، فيترجح لهذه الأسباب وغيرها أن ميلاده قبل سنة ثمانين، ولعل الأرجح في ميلاده هو سنة سبعين، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٧ - وقال في ص (٣٣٢) :

«أخبرنا العتيقي، حدثنا: محمد بن العباس، حدثنا أبو أيوب سليمان بن إسحق الجلاب، قال: سمعت إبراهيم الحربي يقول: كان أبو حنيفة طلب النحو في أول أمره، فذهب يقيس فلم يجيء، وأراد أن يكون فيه أستاذاً فقال: قَلْب، وقُلُوب، وكَلْب، وكُلُوب. فقل له: كَلْب وكِلَاب، فتركه، ووقع في الفقه، فكان يقيس ولم يكن له علم بالنحو، فسأله رجل بمكة فقال له: رجل شج رجلاً بحجر؟ فقال: هذا خطأ ليس عليه شيء، لو أنه حتى يَرْمِيَه بأبا قُبَيْس لم يكن عليه شيء».

أقول: إبراهيم بن إسحق الحربي توفي سنة ٢٨٥، فبينه وبين التمكن من الإخبار عن نشأة أبي حنيفة مفازة، فيكون الخبر مقطوعاً، والخبر المقطوع مردود عندهم.

ثم محمد بن العباس في سنده هو ابن حيويه الخزّاز^(١)، وقد ذُكر

(١) المتوفى سنة ٣٨٢. انظر ترجمته في تاريخ بغداد، ج ٣ ص ١٢١-١٢٢. خ.

الخطيب في ترجمته عن الأزهري في (٣: ١٢٢): كان فيه تسامح، ربما أراد أن يقرأ شيئاً ولا يَقْرَبَ أصله منه، فيقرؤه من كتاب أبي الحسن بن الرزاز، لثقتة بذلك الكتاب وإن لم يكن فيه سماعه.

لكن كيف يكون ثقةً من يُحدِّث بما ليس عليه سماعه؟ ولعل الكتاب زيدَ فيه شيء، أو نُقِصَ منه شيء، أو بُدِّل، أو غُيِّر، ومثله يكون مردود التحديث عندهم، على أن أبا الحسن بن الرزاز الذي كان يثق بكتابه، هو علي بن أحمد المعروف بابن طيب الرزاز^(١)، وهو معمر متأخر الوفاة عن الخزاز.

وقد نص الخطيب في (١١: ٣٣١) على أن ابناً له كان أدخل في أصوله تسميعاتٍ طريفة. فماذا تكون قيمة تحديث من يثق بها فيحدث من تلك الأصول؟. وكم بين أهل العلم من كان يأبى الرواية من أصله إذا غاب عنه ليلةً فضلاً عن أن يروي من غير أصله. ومبلغ حرصهم على أصولهم مدوّن في «كفاية الخطيب» نفسه، وكان إسقاط المتساهل في ذلك موطن اتفاق بينهم، وهذا من جهة السند.

/ وأما من جهة المتن ففي الخبر عَزُوْ خلافٍ ما تواتر عن أبي حنيفة ٢٢ إليه، لأن القتل بالمثل مثل عمود القسطاط — كما ورد في الحديث — شبه عمده عنده، يُوجب الكفارة على القاتل، والدية المغلظة على عاقلته، وكذا القتل بحجرٍ غير محدّد الطرف كالمرّوة.

والخطيب يجعل الكلام في الشج، ويعزو إلى أبي حنيفة أن القتل بالمثل خطأ عنده. ومذهبه المتواتر عنه أنه شبه عمده لا خطأ، بل خطأ عمده، وهو شبه العمده.

(١) المتوفى سنة ٤١٩. انظر ترجمته في تاريخ بغداد، ج ١١ ص ٣٣٠ — ٣٣١. خ.

ويعزو إليه أيضاً: أنه لا شيء على القاتل بالمثل. ومذهبه أن عليه الكفارة وعلى عاقلته الدية المغلظة.

ويعزو إليه أيضاً أن كلامه في القتل بالحجر مطلقاً من غير فرق بين أن يكون محدّد الطرف أو غير محدّد، ومذهبه الفرق بين الحجر المحدّد الطرف الذي يكون من شأنه القتل وبين غيره.

ثم السائل لم يكن سؤاله في الحجاز، بل كان بالعراق، وكذلك لم يكن السائل منكوراً ولا حجازياً بل كان عراقياً معروفاً، وهو الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري، على ما في أقدم المصادر لهذا الخبر.

وكان السؤال عن القتل بالمثل المعروف بين الفقهاء، لا عن القتل بالحجر مطلقاً، وكل ذلك ليس مما يخفى على مثل إبراهيم الحربي على إمامته في الفقه والحديث، فالحمل على من دونه قطعاً.

وكلمة «لو أنه حتى يرميه»، لم نرها في غير كتاب الخطيب، وقد انفرد بها، ولا أدري من أي لغة هي عبرانية أم سريانية؟.

وما وقع في «البيان والتبيين» للجاحظ، و«العقد الفريد» لابن عبد ربه، وغيرهما من كتب الأدب، من صيغة السؤال والجواب ليس فيها مثل هذا التخليط، بل ما ينسب إلى أبي حنيفة من أنه قال: «لا ولورماه بأبا قبيس» لم يرد في كتاب مطلقاً بسند يُعَوَّل على مثله. وكتب الأدب على طريقة غير طريقة التحري.

وأول كتاب رأينا الحكاية فيه، هو كتاب الجاحظ البصري، ولعله سمعها من بعض أصحاب أبي عمرو بن العلاء البصري، وصيغته غير صيغة الآخرين، فطار الخصوم فرحاً بتلك الكلمة، ليتخذوها دليلاً على ضعف أبي حنيفة في اللغة، مع أن تلك الكلمة لا يمكن عدّها لحناً على فرض صدورها من

أبي حنيفة، ومن المعروف في شواهد العربية قول الشاعر العربي:
إنَّ أباهَا وأبا أباهَا قد بَلَّغَا في المجد غَايَتَاهَا

واستعمالُ الأَبِّ بالألفِ في الأحوال كلها، عند إضافته إلى غير ضمير المتكلم: لغةُ عدة قبائل من العرب، مثل حُنين بن نزار، وقيس بن عيلان، وبني الحارث بن كعب، وهولغة الكوفيين، وأبو حنيفة كوفي، بل هذه لغة ابن مسعود حيث قال: «أنت أبا جهل»، كما في صحيح البخاري.

وقد نَسَبَ الكسائي هذه اللغة إلى بَلْحَارِث، وَزُبَيْد، وَخَثْعَم، وَهَمْدَان. ونَسَبَهَا أبو الخطاب لِكِنَانَة، ونَسَبَهَا بعضهم لِبَلْعَنْبَر. وَلِبَلْجَهْم، وَبُطُونٍ من ربيعة.

ومحاولة إنكار ذلك بعد أن نُقِلَ هذه اللغة أمثال الكسائي، وأبي زيد، وأبي الخطاب، وأبي الحسن الأخفش من أئمة العربية: تكون مردودة حتماً، راجع «الشواهد الكبرى» للبدر العيني، فما يوافق عِدَّةَ لغات من لغات قبائل العرب هكذا، لا يَعُدُّه لحناً إلا من يجهل غير مختصرات كتب النحو!.

٢٣

ثم المرادُ بأبي قبيس هنا ليس الجبل المطل على مكة، وقد رَوَى مسعود بن شيبة في كتاب «التعليم» عن ابن الجهم، عن الفراء، عن القاسم بن معن. أن أبا قبيس اسمُ خشبة يُعلَّقُ عليها اللحم. قال أبو سعيد السيرافي: فذلك الذي عناه به أبو حنيفة اهـ.

فيكون أبو قبيس من قبيل عَمُودِ الفُسطاط والمِسْطَح. ولعل وجه تسمية مثل تلك الخشبة بأبي قبيس، من جهة أنها من نوع الأعواد الخشبية التي من شأنها أن تُحَرِّقَ في النار لأجل الاصطلاء.

وليس في أصل الخبر ذكرُ مكة، وإنما زادها من زادها، لِيُوهِمَ أن

المراد بأبي قبيس الجبلُ مبالغاً في التشنيع على رأى أبي حنيفة في القتل بالمثل، مع ظهور أن الجبل لا يمكن أن يكون آلة ضربٍ.

ورأى أبي حنيفة في القتل بالمثل، هو ما أخرجه محمد بن الحسن في «الآثار» حيث قال: أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم قال: القتلُ على ثلاثة أوجه: قتلُ خطأ، وقتلُ عمد، وقتلُ شبهِ العمد.

فالخطأ أن تريد الشيء فتصيب صاحبك بسلاح أو غيره، ففيه الدية أحماساً، والعمدُ أن تعمَّدتَ صاحبك فضربته بسلاح، ففي هذا قصاص إلا أن يصطلحوا أو يعفوا، وشبهُ العمد كلُّ شيء تعمدت ضربه بغير سلاح، ففيه الدية مغلظة على العاقلة، إذا أتى ذلك على النفس...

قال محمد: وبهذا كله نأخذ إلا في خصلة واحدة، ما ضربته من غير سلاح وهو يقع موقع السلاح أو أشدَّ، ففيه أيضاً القصاص. وهو قول أبي حنيفة الأول، ولا قصاص في قوله الأخير إلا فيما كان بسلاح اهـ.

وبهذا يظهر أن أبا حنيفة تابع النخعي أخيراً في المسألة، وفرق بين القتل بالسلاح الذي يتوفر فيه معنى العمد وبين القتل بغيره، تهيئاً مما ورد في ذلك.

وأدلة أبي حنيفة في حكم القتل بالمثل مبسطة في كتب المذهب وفي كتب التخاريج، ولا سيما «نصب الراية» في (٤: ٣٣٠) و«أحكام القرآن» لأبي بكر الرازي في (٢: ٢٢٨). ومع أبي حنيفة في المسألة رجال من أئمة السلف مثل: إبراهيم النخعي، والشعبي، وحماد بن أبي سليمان، والحكم بن عتيبة، والثوري، والحسن بن صالح، وغيرهم كما في «مصنف ابن أبي شيبة» وغيره.

وقد صحت أحاديث^(١) وآثار عند النسائي، وأبي داود، وابن ماجه، وابن حبان، وأحمد، وابن راهويه، وابن أبي شيبة وغيرهم. يؤيد ظاهرها هذا المذهب.

وقد أعلّ أبو حنيفة حديث الرّضخ كما سيأتي، فالتشنيع في هذه المسألة عليه تشنيع على السلف الذين معه، وعلى الأحاديث التي تمسكوا بها، وإن كانت الفتوى في المذهب على وجوب القود في القتل بالمثل كما هو رأي الإمامين.

ولا يستساغ التشنيع في المسائل الاجتهادية، فمن أحاط خبراً بأطراف هذا الحديث، عَلِمَ أن الخبر / المذكور على فرض ثبوته، لا ينفعهم في ٢٤ التشنيع على أبي حنيفة، لا من جهة رأيه في القتل بالمثل، ولا من ناحية اتخاذه دليلاً على ضعفه في العربية، كما فعل ذلك كثير من المالكية والشافعية، بدون أن يحذروا مُراماة القارة.

بل الضعيف في العربية هو من نشأ في غير مهد العلوم العربية، وجَهِل ما دَوَّنه أئمتها في وجوه تصرفات القبائل العربية واستعمالاتها، ولم يحط خبراً بسعة اللسان العربي المبين، فأخذ يشنع بما ترتد إليه شناعة تشنيعه.

وهناك صيغة أخرى تُنقل عن الأصمعي، ربما تُعد عند بعضهم كدليل على الضعف في اللغة أيضاً، وهي: ما نقله صاحب «القاموس» المجد

(١) منها: حديث عبدالله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم: «ألا إن دية الخطأ شبيه العمد، ما كان بالسوط والعصا: مئة من الإبل، أخرجه أبو داود، والنسائي وابن ماجه، وابن حبان بسند صحيح.

ومنها: حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم: «شبه العمد قتيل الحجر والعصا، فيه الدية مغلظة. أخرجه ابن راهويه.

ومنها: حديث ابن عباس في دية القاتلة بمسطح وهو عود من أعواد الخباء. أخرجه عبدالرزاق، إلى غير ذلك من الأحاديث. ز.

الفيروز آبادي، في مادة «عقل»، حيث قال: «وقول الشعبي: لا تَعْقِلُ العاقلةُ عَمْدًا ولا عَبْدًا — وليس بحديث كما توهمه الجوهرى — معناه أن يجنى الحرُّ على عبدٍ، لا العبدُ على حر كما توهم أبو حنيفة، لأنه لو كان المعنى على ما توهم، لكان الكلام لا تَعْقِلُ العاقلةُ عن عبدٍ، ولم يكن ولا تَعْقِلُ عبدًا. قال الأصمعي: كلَّمْتُ في ذلك أبا يوسف بحضرة الرشيد، فلم يفرق بين عَقَلْتُهُ وعَقَلْتُ عنه حتى فَهَّمْتُهُ».

فقول المجد (كما توهم أبو حنيفة) إساءةٌ أدب على الإمام الأعظم، والمجتهد الأقدم. كما قال البدر القرافي في «القول المأنوس». و«عَقَلْتُهُ» يستعمل في معنى عَقَلْتُ عنه، قال الأكمل في «العناية»: وسَبَّاقُ الحديث — وهو لا تعقل العاقلة عمدًا — وسَبَّاقُهُ — وهو ولا صُلْحًا ولا اعترافًا — يدلان على ذلك، لأن معناه عمن عمدٍ وعمن صالح وعمن اعترف اهـ.

ويؤيده: ما أخرجه أبو يوسف في «الآثار» عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم أنه قال: لا تَعْقِلُ العاقلة العبدَ إذا قَتَلَ خطأ.

وما أخرجه محمد بن الحسن في «الموطأ» عن عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن عبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، عن ابن عباس قال: «لا تعقل العاقلة عمدًا ولا صُلْحًا ولا اعترافًا ولا ما جَنَى المملوك». قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا اهـ.

وما جَنَى المملوك نصُّ على أن المراد بقوله: «لا تَعْقِلُ العاقلة عَبْدًا» أن العاقلة لا تعقل عن العبد الجاني رغم كل متقول!

وأخرج البيهقي بطريق الشعبي عن عمر: «العمد، والعبد، والصِّلح، والاعتراف لا تعقله العاقلة»، ثم قال: هذا منقطع، والمحفوظ أنه من قول الشعبي اهـ.

وعلى قول البيهقي بنى المجدد نفى كونه حديثاً وأخطأ، كما أخطأ في حق أبي حنيفة. وهذا الذي ذكره المجدد عن الأصمعي مذكور في مختار الصحاح، والمصباح، والنهاية، والعياب، والتهذيب لكن لم نر من ساق سنده إليه.

وقال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في آخر كتابه «غريب الحديث» على ما في نصب الراية: اختلفوا في تأويل العبد، فقال محمد بن الحسن — وهو من مشايخ أبي عبيد —: معناه أن يَقْتُلَ العبدُ حرّاً، فليس على عاقلة مولاه شيء من جنائته، وإنما هي في رقبته.

واحتج لذلك محمد بن الحسن فقال: حدثني عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن عبيد الله بن عبدالله، عن ابن عباس. قال: لا تَعْقِلُ / العاقلة عمداً ولا صلحاً ولا اعترافاً ولا ما جنى المملوك. قال: وهذا قول ٢٥ أبي حنيفة.

وقال ابن أبي ليلى: إنما معناه أن يكون العبد يُجْنَى عليه يَقْتُلُهُ حُرّاً أو يجرحه، فليس على عاقلة الجاني شيء، إنما ثمنه في ماله خاصة.

قال أبو عبيد: فذاكرت الأصمعي فيه، فقال: القول عندي ما قال ابن أبي ليلى، وعليه كلام العرب، ولو كان المعنى على ما قال أبو حنيفة، لكان لا تَعْقِلُ العاقلة عن عبد، ولم يكن: ولا تعقل عبداً اهـ.

وليس فيما حكاه أبو عبيد عن الأصمعي غير مجرد تأييده لرأي ابن أبي ليلى، بخلاف ما حكاه صاحب القاموس وزملاؤه فإن فيه تهجماً على مقام الاجتهاد بجهل.

وقد ظهر مما سردناه من الآثار صواب ما ارتآه أبو حنيفة، وحُجَّةُ محمد بن الحسن كما سبق ناهضة جداً لمن تدبر، ولا منافاة بين هذا وبين أن

يأتي في لسان العرب عَقَلَ عنه بمعنى وَدَى عنه، بل (عقله) في هذا الباب بمعنى عَقَلَ عنه مطلقاً، على الحذف والإيصال، لأن أصل الكلام عَقَلَ فلان قوائم الجمال، ليدفعها دِيَّةً عن فلان، فاستُغني عن المفعول الصريح وأُوصِل إلى المدفوع عنه بحذف «عن».

وهذا من أسرار العربية التي يجب أن يفهمها كل من مارس اللغة العربية، ورأى في نفسه المقدرة على الحكم في مقادير الناس في العربية. والقصد من الآثار المروية عن عمر، وابن عباس، وإبراهيم النخعي، والشعبي: واحدٌ، وهو ما ارتآه أبو حنيفة.

والأصمعيُّ ليس بالذي يَتَسَاخَفُ على أبي يوسف هكذا، بل كان يتأدب معه غاية التأدب، ففي «نوادر الأصمعي» قال: قلت لأبي يوسف — وَذَكَّرْنَا الْأَمَانِي —: لَقَدْ بَلَغَ اللَّهُ بِكَ (مَا بَلَغْتَ)، فَهَلْ تَمْنِيَتْ قَطْ أَكْثَرَ مِمَّا أَنْتَ فِيهِ؟ قال: «نعم أن أكون في جمال ابن أبي ليلى، وزهد مسعر بن كِدَام، وفقه أبي حنيفة» قال: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ يَعْنِي الرَّشِيدَ، فَقَالَ: مَا تَمْنَى أَبُو يُوسُفَ أَكْثَرَ مِنَ الْخُلَافَةِ.

ولو فرضنا أن الأصمعي ممن يقول في مجلس البُعْدَاءِ، ما لا يقوله في محضر الأصحاب وأصحاب الأصحاب، يُرْضِي فِي الْحُضُورِ وَيُشْنَعُ فِي الْغِيَةِ — وَلَا نَسْتَبْعِدُ ذَلِكَ مِنْهُ — فَمِثْلُهُ لَا نَقِيمُ لِكَلَامِهِ وَزناً.

فإن كنت لا تكتفي بما في الكتب المؤلفة في الضعفاء، من قول مثل أبي زيد الأنصاري فيه، فعليك بكتاب «التنبيهات على أغاليط الروايات»^(١) لأبي القاسم علي بن حمزة البصري، لتطلع على أغلاط هذا المتقعر وكلام الناس في أمانته في النقل!

(١) انظر تعليقة رقم ١ ص ١١٠ من هذا الكتاب. خ.

وفي هذا القدر من الاستطراد هنا كفاية في رد ما يُروى عن الأصمعي .
فبان عدَمُ إمكان التمسك بأقصوصة «أبي قُبَيْس» وأسطورة «فلم يفرق بين
عَقْلُهُ وعَقَلْتُ عنه حتى فَهَّمْتَهُ»، في باب تضعيف أبي حنيفة في اللغة^(١).

كيف وهو المولود وحده من بين الأئمة في مهد العلوم العربية، وقد نشأ
في بيئة عربية، / وتغلغل في أسرار العربية، حتى إن أمثال أبي سعيد ٢٦
السَّيرافي، وأبي علي الفارسي، وابن جني، من أركان العربية، ألفوا كتباً في
شرح ألفاظه في باب الأيمان، تعجباً من اتساع دائرة اطلاعه في اللغة
العربية.

وقد اختص الله سبحانه أهل البصرة والكوفة من بين أمصار العرب،
بنقل اللغة عن القبائل الفصيحة، وتدوينها، وتصييرها علماً وصناعة، كما في
المزهر^(٢) للسيوطي (١: ١٢٨)، وفيه بيان من يؤخذ منهم اللغة، ومن لا يؤخذ
منهم لمجاورتهم أمماً غير عربية، ومخالطتهم لصنوف الأعاجم من مصر،
والشام، واليمن، والبحرين، وحاضرة الحجاز، والطائف، نقلاً عن كتاب
«الألفاظ»^(٣)، للفارابي، ولا يتسع المقام لنقل نصه.

وقال السيوطي أيضاً في المزهر (٢: ٢٥٩): قال أبو الطيب اللغوي في
«مراتب النحويين»: «ولا عِلْمٌ للعرب إلا في هاتين المدينتين: الكوفة
والبصرة، فأما مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم فلا نعلم بها إماماً في
العربية».

(١) وأما أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وزفر بن الهذيل، والقاسم بن معن وغيرهم من
كبار أصحاب أبي حنيفة، فلا تجد من ينسب أحداً منهم إلى الضعف في اللغة،
وأما ما يُنقل عن الأصمعي في أبي يوسف فعلى جُزْفٍ هارٍ كما سبق، وهذا ليس بموضع
للتوسع في الذب عنه، فنكتفي بهذه الإشارة. ز.

(٢) الاحالة هنا إلى طبعة مطبعة السعادة سنة ١٣٢٥. خ.

(٣) كتاب الألفاظ للفارابي لم يره الأستاذ وإثنا نقل عنه بطريق المزهر للسيوطي. خ.

وقال الأصمعي: أقمت بالمدينة زماناً، مارأيتُ بها قصيدة واحدة صحيحة إلا مصحفة، أو مصنوعة اهـ!.

ومن البديهي أنه لا يمكن لأحد في زمن أبي حنيفة، أن يستتبع الفقهاء في الفقه بدون علم مستبحر في جميع نواحي الاجتهاد، فضلاً عن اللغة العربية. والبيان هو أول ما يحتاج إليه العالم في الدعوة، بل الأمر هكذا في جميع الأزمان، فمن السفه وقلة الدين رَمَى أبي حنيفة بالضعف في العربية من غير حجة غير الأسطورتين، ولم تُفسد كثرة إقامته - في أواخر عهد الأموية - في الحجاز لغته، وإن كان بين شيوخ الحرمين كثير من اللاحنين، من كثرة من كان يطرقهما من الأعاجم منذ أواخر عهد التابعين، ومن عدم وجود أئمة بهما يتفرغون لتقويم العوج في اللغة كما سبق.

فدونك نافعاً مولى ابن عمر، وربيعة، وأصحابهما، كم دُونَ لهم من اللحن في الكتب.

وتتبيّن حال الشافعي في اللغة من سبب انتقال ابن فارس من مذهبه ومن مسعى ابن دريد والأزهري، في تقويم تلك الكلمات المعروفة، ومن قول إمام الحرمين في البرهان في لغة الشافعي.

وأما أحمد فدونك مسائل أبي داود، وإسحق بن منصور الكُوسَج، وعبدالله بن أحمد، فيا ترى هل يمكنك أن تقرأ صفحة منها - على صحة الأصول - من غير أن تجابهك خطيئات في اللغة والنحو؟.

وهل روي عن أبي حنيفة طول عمره سوى تلك الكلمة، مما يصلح أن يعد لحناً، على تقدير أن الرواية ثابتة وأنها لحن؟ وما سِرُّ هذا التفاضل عنهم والتشهير بما روي عن أبي حنيفة؟ سوى التعصب الدميم. ومن الذي لا يلحن بعض لحن في المخاطبات؟

ويُحكى عن أبي عمرو بن العلاء، أنه كان إذا تكلم مع أهله لا يقيم كلمة من الأعراب، ثم إذا وصل إلى الجامع مزج الإعراب بالتسميح، ثم إذا توسط المربد - سوق الأدب بالبصرة - لم يؤخذ عليه / حرف واحد، ٢٧ ولما سُئل عن ذلك قال: لأننا إذا كلّمناهم بما يخالف طبائعهم ثقلنا على نفوسهم.

ومما يحكى عن الفراء أنه دخل على الرشيد، ولحن، فقال: يا أمير المؤمنين، إن طبائع أهل البدو الإعراب، وطبائع الحضرة اللحن، فإذا تحفظت لم ألحن، وإذا رجعت إلى الطباع لحن، فاستحسن الرشيد قوله.

وذكر المبرد في كتاب «اللحنة»^(١) عن محمد بن القاسم التميمي، عن الأصمعي، قال: دخلت المدينة على مالك بن أنس، فما هبت أحداً هبتي له، فتكلم فلحن فقال: مُطَرْنَا الْبَارِحَةَ مَطَرًا أَيَّ مَطَرًا، فخف في عيني فقلت: يا أبا عبدالله قد بلغت من العلم هذا المبلغ، فلو أصلحت من لسانك. فقال: فكيف لورأيتم ربيعة؟ كنا نقول له: كيف أصبحت؟ فيقول: بخيراً، بخيراً. قال: وإذا هو قد جعله لنفسه قدوة في اللحن وعذراً.

وقال أحمد بن فارس في «الصاحبي»: (ص ٣١)، مستقبحاً من يعيب مالكا، بأنه لحن في مخاطبته العامة، بأن قال: «مُطَرْنَا الْبَارِحَةَ مَطَرًا أَيَّ مَطَرًا»: إن الناس لم يزالوا يلحنون ويتلاحنون فيما يخاطب بعضهم بعضاً، اتقاء للخروج عن عادة العامة، فلا يعيب ذلك من يُنصِفُهم من الخاصة، وإنما العيب على من غلط من جهة اللغة فيما يغير به حكم الشريعة، والله المستعان اهـ.

ألم يكن بين المخالفين رجل رشيد مثله يعتذر عن أبي حنيفة، بمثل

(١) لم يطبع ولا يعرف أستاذنا المؤلف مكان وجوده. خ.

هذا الاعتذار المستحسن، بدَل أن ينفخوا في بُوقِ التعصبِ والتشهيرِ لو فُرضَ
صُدورُ لحنٍ واحدٍ منه طولَ عمره العاثر بالإصابات، لكن الناس معادن.

وابنُ فارس هذا هو الإمام المشهور في اللغة، وهو الذي قال عنه
الميداني: إنه شَرَعَ يُصلِحُ ألفاظَ الشافعي، فسئل عن ذلك، فقال: هذا
إصلاحُ الفاسد، فلما كَثُرَ عليه أنْف من مذهبه وانتقل إلى مذهب مالك، ف قيل
له: هلا انتقلت إلى مذهب أبي حنيفة؟ قال: «خِفْتُ أن يقال إنما انتقل إليه
طمعاً في الدنيا أو المناصب»، كما في كتاب «التعليم» لمسعود بن شيبه.

ومن جملة ما أُخِذَ عليه - أي على الشافعي - قوله: «لا يَكْثُرُ عِيَالُكُمْ»،
في تفسير «أن لا تعولوا» في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ لَا تَعُولُوا﴾. مع أنه
بمعنى أن لا تَمِيلُوا عند جمهرة أئمة اللغة من أمثال الفراء، والكسائي،
والأخفش، والزجاجي، والرُّمَّاني، وأبي علي الفارسي، وغيرهم.

وقوله (حَارَّة) في تفسير (مُؤَصَّدة)، في قوله تعالى: ﴿نَارُ مُؤَصَّدة﴾.
مع أنها بمعنى محيطة بلا خلاف بين العلماء.

وقوله: (مُعَلِّمي الكلاب) في تفسير قوله تعالى: ﴿مُكَلِّينَ﴾، مع أنه
بمعنى مُرسلي الكلاب.

وقوله: (فحلُّ الإبلِ والبقر)، في تفسير (الفحل) في قول عمر رضي
الله عنه: «لا شفعة في البئر ولا في الفحل»، مع أنه فحلُّ النخل.

وقوله في التصرية: إنها من الرُّبَط، مع أنها من جمع الماء في
الحوض، حتى قال أبو عبيد: لو كانت المُصرَّاة على ما زعمه هذا الغزِّي من
الرُّبَط، لما كانت مُصرَّاةً، بل كانت تكون مصرورةً.

وقوله: في تفسير الفِهر في قول عمر «كأنهم اليهود قد خرجوا من

فهرهم»: (البيت المبني بالحجارة الكبار)، مع أنه موضع / عبادتهم، ٢٨
أو اجتماعهم ودرسهم مطلقاً، سواء كان في بنیان، أو صحراء.

وَوَصَفُهُ الْمَاءَ بِالْمَالِحِ، مع أن الماء لا يوصف به، وفي القرآن ﴿مِلْحَ
أَجَاجٍ﴾. وأما المالح فيوصف به نَحْوُ السَّمَكِ.

وقوله: ثوبٌ نسويٌّ لفظة عامية.

وقوله: العَفْرِيتُ بالفتح، مما لم يقله أحد.

وقوله في أَشَلَيْتُ الْكَلْبَ، بمعنى زجرته، خطأ، صوابه أن ذلك بمعنى
أغريته كما قاله ثعلب وغيره.

وقوله في «مختصر المزي»: وليست الأذنان من الوجه فيغسلان،
والصواب فيغسلان. ولفظ الشافعي إثبات النون. وحذفها من تصرف
الطابع^(١)، وأمانته في العلم كأمانته في قضية المرحوم مصطفى باشا الخازن،
المعروفة في البيئات العلمية ومحافل المحاماة بل في الصحف السيارة.

(١) هو المحامي المشهور أحمد بك الحسيني. ومسأله في قضية (مصطفى باشا) تتلخص في
الآتي: توفي مصطفى باشا الخزينة دار أو الخازندار عن غير عقب وعن مال وفير فطعن
الأمير «حليم» وارثه بالولاء في وصية من مصطفى باشا لمصلحة «ممتاز» معتوق الباشا
فطعن الأمير «حليم» فيها بالتزوير - وكان من شهودها الشيخ «البحراوي» الذي كان
رئيساً لإحدى دوائر المحكمة العليا الشرعية من قبل - فانتدب «حسن عاصم» باشا
رئيس الديوان الخديو، المتوفى سنة ١٣٢٥ - وكان وقتئذ رئيساً لنيابة «طنطا» لمباشرة تحقيق
هذه القضية مع قاضي التحقيق المرحوم «أحمد خيرى» باشا (قلت هو الوالد المتوفى
سنة ١٣٤٣، رضي الله عنه) وانتهى الأمر إلى إدانة جميع المتهمين في الابتدائي - وفي
الاستئناف - وكان الذي أفتى «ممتازاً» وأصحابه بفتح خزان «مصطفى» باشا الخازندار
هو الأستاذ «الحسيني» بك الذي أخذ (٤٠٠٠) أربعة آلاف جنيه أتعاباً لهذه الفتوى.
انظر: (الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية)، ج ١ ص ٤٧٤. وكانت وفاة «أحمد بك»
الحسيني سنة ١٣٣٢، ووفاته «مصطفى باشا الخازن» سنة ، ووفاته الشيخ عبدالرحمن
البحراوي» في شهر المحرم سنة ١٣٢٢ غفر الله تعالى لهم جميعاً. خ.

وقوله: الواو للترتيب، والباء للتبويض، مما لا يعرفه أحد من أئمة اللسان، بل الأولى للجمع مطلقاً، والثانية للإلصاق.

وله كثير من أمثال ذلك، تسامح معه فيها من تسامح كالزمخشري في تفسيره، وقسا عليه من قسا مثل الاتقاني في كتبه في الأصول، بل حكى محمد بن يحيى عن الجاحظ، أنه قال سمعته - أي الشافعي - يُنادي بامعشر الملاحون، فقلتُ له: خرب بيتك لحنّت. فقال هذا لسان أهل سيف^(١) الحجاز، فقلتُ: لحنٌ بإسنادٍ أقوى ما يكون، كما في كتاب «التعليم».

ولنكتف بهذا القدر لإيقاف المتهجمين على مقام الإمام الأعظم، من ناحية اللغة، عند حدهم بتذكيرهم ما سجّله الناس في أئمتهم.

والحق أن الأئمة المتبوعين أعلى كعباً من أن يوصم أحدهم بالضعف في اللغة، لاستجماعهم شروط الاجتهاد، ومن تلك الشروط معرفة اللغة حق المعرفة، وقد أجمعت الأمة على اتباعهم دون الآخرين، وقد تقاسموا الأمة المحمدية على توالي القرون، ولولم يكن لله في ذلك سرٌّ خفي لما تابعتهم الأمة هكذا على تعاقب الدهور، رغم محاولات الشذاذ، إلا أن الكلام يجزُّ الكلام، سامحنا الله وإياهم فيما شطَّ به القلم عن الاعتدال، وغفر لنا ولهم في جميع الأحوال.

وما القصد إلا إعادة الحق إلى نصابه. وفي كتاب الملك المعظم فيما بين (٤) و (٤٨) بسطُ نصوص كثيرة من «الجامع الكبير» وغيره، تدل على براعة الإمام في اللغة العربية، وتغلغله في أسرار العربية، وهي أدلة ملموسة لا يستطيع أن ينكرها إلا عليلُ الحس ساقط النفس.

(١) بالكسر أي ساحل الحجاز. ز.

٨ - وقال في ص (٣٣٢) :

«أخبرني البرقاني، أخبرنا محمد بن العباس الخزاز، حدثنا عمر بن سعد، حدثنا عبدالله بن محمد، حدثني أبو مالك بن أبي بهز البجلي، عن عبدالله بن صالح، عن أبي يوسف، قال: قال لي أبو حنيفة: إنهم يقرءون حرفاً في يوسف يلحنون فيه. قلت ما هو؟ قال قوله: «لا يأتكما طعام تُرْزَقَانِهِ». فقلت: فكيف هو؟ قال تُرْزَقَانُهُ».

أقول: يعني بكسر الهاء في الأول وضمها في الثاني.

وفي سند هذا الخبر الخزاز وقد سبق^(١).

٢٩

وعمر / بن سعد هو: القراطيسي.

وعبدالله بن محمد: هو ابن أبي الدنيا.

وأبو مالك: هو محمد بن الصقر بن عبدالرحمن ابن بنت مالك بن مغول، المعروف بابن مالك بن مغول.

فالصقر، وعبدالرحمن من الكذابين المعروفين.

وعبدالله بن صالح هو كاتب الليث المختلط.

وليست تلك القراءة من قراءة أبي حنيفة في شيء، وإنما قراءة أبي حنيفة هي قراءة عاصم التي رواها عن أبي عبدالرحمن السلمي، وزر بن حبيش. فالأول: راوية علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، والثاني: راوية ابن مسعود رضي الله عنه.

وليس فيها شيء من هذا القبيل، بل تلك القراءة التي عزاها الخطيب إلى أبي حنيفة، لم ترو عنه في كتب الشواذ، ولا فيما دونه أبو الفضل

(١) في الخبر رقم ٧ ص ٤٤. ز.

محمد بن جعفر الخزاعي^(١) في قراءة أبي حنيفة، بل لم يُعر الزمخشري ولا النسفي لتلك القراءة أذنًا، مع تكلفهما توجيه كل ما يروى عن أبي حنيفة، ظناً منهما صدق الخزاعي فيما دَوَّنه في قراءة أبي حنيفة، مع أن الأئمة كذبوه فيما عزاه إليه من القراءات، فلا داعي إلى كلام الملك المعظم في توجيه تلك القراءة.

٩ – وقال في ص (٣٣٤) :

«عن إبراهيم، عن عمر بن الخطاب...».

أقول: الصواب عن إبراهيم، عن أصحاب عمر بن الخطاب...

١٠ – وقال في ص (٣٣٥) :

أخبرني القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي، وأبو عبد الله أحمد بن أحمد بن علي القَصْرِي قالا: أخبرنا أبو زيد الحسين بن الحسن بن علي بن عامر الكندي بالكوفة، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن سعيد البُورْقِي^(٢) المروزي، حدثنا سليمان بن جابر بن سليمان بن ياسر بن جابر، حدثنا بشر بن يحيى، قال أخبرنا الفضل بن موسى السيناني، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

«إن في أمتي رجلاً – وفي حديث القَصْرِي – يكون في أمتي رجلٌ

(١) وقد كذبوه فيما عزاه إلى أبي حنيفة من القراءات، قال الخطيب في (٢: ١٥٨): حكى لي القاضي أبو العلاء الواسطي، عن الخزاعي أنه وضع كتاباً في الحروف ونسبه إلى أبي حنيفة، قال أبو العلاء: فأخذتُ خط الدارقطني وجماعة من أهل العلم كانوا في ذلك الوقت، بأن ذلك الكتاب موضوع لا أصل له. فكبر ذلك عليه وخرج من بغداد إلى جبل. وذكر الخطيب عن بعضهم أنه كان يُخلطُ تخليطاً قبيحاً، ولم يكن على ما يرويه مأموناً أهـ. فيكون هو المتهم حيث انفرد بذلك. ورُمي ابن الجزري من سواه بما تلبس به الخزاعي يكون رجلاً بالغيث. ز.

(٢) وفي الطبقات الثلاث «الدورقي» وهو خطأ. ز.

اسمُه النعمان، وكنيته أبو حنيفة، هو سراج أمتي، هو سراج أمتي». / قال لي ٣٠
أبو العلاء الواسطي: كتب عني هذا الحديث القاضي أبو عبد الله الصيمري.
قلت: وهو حديث موضوع تفرد بروايته البُورقي...».

أقول: استوفى طرقه البدر العيني في «تاريخه الكبير»، واستصعب
الحكم عليه بالوضع مع وروده بتلك الطرق الكثيرة، وقد قال بعد أن ساق
طرق الحديث في «تاريخه الكبير»: فهذا الحديث كما ترى قد روي بطرق
مختلفة، ومتون متباينة، ورؤا متعدة عن النبي عليه الصلاة والسلام، فهذا
يدل على أن له أصلاً، وإن كان بعض المحدثين بل أكثرهم يُنكرونه،
وبعضهم يدعون أنه موضوع، وربما كان هذا من أثر التعصب.

ورواة الحديث أكثرهم علماء، وهم من خير الأمم، فلا يليق بحالهم
الاختلاق على النبي عليه الصلاة والسلام، مع علمهم بما روي من الوعيد
في حق من كذب على النبي عليه الصلاة والسلام متعمداً اهـ.

ونص ما قاله أيضاً في ترجمة أبي حنيفة، في كتابه في رجال الطحاوي
المسمى «مغاني الأخيار»: وكل طريق من هذه الطرق على وجوه مختلفة في
المتن والإسناد، بيناً جميع ذلك في ترجمة أبي حنيفة في «تاريخنا»
البدري^(١). والمحدثون ينكرون هذا الحديث، بل أكثرهم يدعون وضعه،

(١) التاريخ البدري هو تاريخ البدر العيني المتوفى سنة ٨٥٥ الكبير المسمى (عقد الجمان)
في ٦٩ مجلداً في دار الكتب المصرية تحت رقم ١٥٨٤ تاريخ. وهو غير (نظم الجمان)
لابن دقماق الموجود في باريس في ثلاثة مجلدات أشار إليه زيدان في آداب اللغة العربية
— في عداد مؤلفات ابن دقماق المتوفى سنة ٨٠٩ عند ترجمته — في ج ٣ ص ١٧٤ — من
نسختي رقم أ وب. ويرى الأستاذ وجوب طبع نظم الجمان. واسمه نظم الجمان في
طبقات أصحاب إمامنا النعمان منه المجلد الأول في مناقب أبي حنيفة. والثاني والثالث
في أصحابه — منه نسخ في باريس كما مر وفي برلين وفي ميونيخ — (ولعل الحرب الأخيرة
لم تأت عليها). خ.

ولكن اختلاف طرقه ومتونه ورواياته يدل على أن له أصلاً، والله أعلم بالصواب اهـ.

وعالمٌ مضطهد طول حياته، يموت وهو محبوس، ثم يعمُ علمه البلاد من أقصاها إلى أقصاها شرقاً وغرباً، ويتابعه في فقهه شطرُ الأمة المحمدية بل ثلثها على توالي القرون، رغم مواصلة الخصوم من فقيه، ومحدث، ومؤرخ: مُناصبَةِ العداء، نبأً جَلَل، لا يُستبعدُ أن يُخبرَ به النبي صلى الله عليه وسلم، على أن يكون من الأنبياء الغيبية.

وسُلطانٌ فقهه مما يَهْرُ الأبصار، وليس عرفانٌ منزلته في العلم مما يحتاج إلى حديثٍ يختلفُ فيه العلماء، وإنما سُقتُ هذا الكلامَ لتعريف أقوالِ الناس فيه.

وقال السيوطي في «تبييض الصحيفة» قد بشر صلى الله عليه وسلم بالإمام أبي حنيفة، بالحديث الذي أخرجه أبونعيم في «الحلية» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو كان العلمُ معلقاً بالثريا لتناوله رجالٌ من أبناء فارس». وأخرج الشيرازي في «الألقاب» عن قيس بن سعد بن عبادة. قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو كان العلمُ معلقاً بالثريا لتناوله قومٌ من أبناء فارس».

وحديثُ أبي هريرة أصله في «صحيح البخاري ومسلم»، بلفظ «لو كان الإيمانُ عندَ الثريا لتناوله رجال من فارس»، وفي لفظٍ لمسلم «لو كان الإيمانُ عندَ الثريا لذهبَ به رجل من أبناء فارس حتى يتناوله».

وحديثُ قيس بن سعد في «معجم الطبراني الكبير» بلفظ: «لو كان الإيمان معلقاً بالثريا لا تناههُ العرب، لناه رجال من فارس، وفي «معجم الطبراني» أيضاً عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«لو كان الدِّينُ معلقاً بالثريا لتناوله ناس من أبناء فارس». فهذا أصلٌ صحيحٌ يُعتمدُ عليه في البشارة والفضيلة، انتهى ما ذكره السيوطي، إلا أن لفظ مسلم (لو كان الدين).

على أن الإيمان ذروة سنام العلم، وكذا الدِّينُ، فتتحد الروايات في المعنى، وما في / «الصحيحين» يُغني عما سواه. ومن^(١) وهى الحديث من ٣١ أبناء هذا العصر، فقد أساء إلى نفسه، وحاد عن سبيل أهل العلم ونطق خُلُفاً، واتبع سبيلَ غير المؤمنين.

وأما النزاع في المراد بحديث (لتناوله رجلٌ من أبناء فارس)، وفي المراد بحديث (عالمُ المدينة) أو (عالمُ قريش) فمعروفٌ بين أهل العلم، وليس هذا موضعُ شرح لذلك.

١١ — وقال في ص (٣٦٩ من الطبعة الأولى المصرية وص ٣٧٠ من الطبعة الثانية المصرية) وهكذا كلما تكرر الرقم:
«والمحفوظ — عند نقلة الحديث عن الأئمة المتقدمين وهؤلاء المذكورين منهم — في أبي حنيفة خلاف ذلك...».

أقول: إني في ريب من كون هذه الكلمة صادرة من الخطيب نفسه، بل أرجح أن تكون مما زيد في تاريخ الخطيب بعد وفاته، لأنني أراه مهما بلغ به الهوى، لا يرضى لنفسه أن يقع في مثل هذا التناقض المكشوف؟ وهو الذي تكلم على الرجال الذين هم في أسانيد المثالب في هذا الكتاب، بالتضعيف والتكذيب كما نقله عنه الملك المعظم في رده على الخطيب، وكما نقلنا عنه أيضاً بحروفه.

(١) المقصود هو الأستاذ أحمد أمين بك مؤلف (ضحى الإسلام) ورئيس لجنة التأليف والترجمة والنشر، والذي كان إلى عهد قريب عميداً لكلية الآداب بالجامعة المصرية (جامعة فؤاد الأول) بمصر. خ.

فلا يتسنى للخطيب أن يقول هنا: إن الرواية المحفوظة هي رواية رُواة المثلّاب، ولو فرض أنا نتحاكم إليه فقط في أحوال أولئك الرواة رُواة المثلّاب عن السنة متقدّمي الأئمة، إلا إذا أراد بالمحفوظ ما هو محفوظ عند عُصبة التعصّب المندسة بين نقلة الحديث!

وأما كون تاريخ الخطيب قد تصرف فيه الأقلام فأمر لا شك فيه بدلائل ناهضة، وقد تكلم الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في أحمد بن الحسن المعروف بابن خيرون^(١)، الذي كان وصيّ الخطيب عند وفاته.

وكان الخطيب سلّم إليه كتبه، فاحترقت تلك الكتب في بيت هذا الوصي، وبينها نسخة الخطيب من تاريخ بغداد، حتى روى الناس تاريخ الخطيب عن نسخة ابن خيرون لا عن خط الخطيب، وبلّوا فيها زيادات على ما كانوا سمعوه من الخطيب، فقالوا: إن ابن خيرون هو الذي زادها حتى رمى أبو الفضل المقدسي ابن خيرون بكل سوء.

وإن لم يُعجب ذلك الذهبي وقد نقل في «ميزان الاعتدال»، عن ابن الجوزي أنه قال: سمعت مشايخنا يقولون: إن الخطيب أوصى إلى ابن خيرون أن يزيد وريقات في تاريخه، وكان لا يحب أن تظهر منه في حياته.

فبذلك تعلم أن الزيادة فيه لا شك فيها، لكن هناك رواية أنها كانت بوصية من الخطيب، فتكون تبعاً الزيادة على عاتق المؤلف نفسه، أو الزائد هو ابن خيرون فيسقط ابن خيرون من مرتبة أن يكون مقبول الرواية على رأي أبي الفضل المقدسي.

ونكتفي هنا بلفت النظر إلى كلام الذهبي، وابن الجوزي، وكلام

(١) توفي ابن خيرون سنة ٤٨٨. انظر ترجمته في: ميزان الاعتدال، ج ١ ص ٤٣. خ.

أبي الفضل المقدسي فقط، حتى يرى الناظر رأيه في مثل هذه الوصية وفي مثل هذه الزيادة!

ومن الغريب أن المثالب الشنيعة، المتعلقة بأبي حنيفة في تاريخ الخطيب، لم تُذع إلا بعد أن تحنف عالمُ الملوك الملكُ المعظم عيسى الأيوبي، / ولذلك كان هو أول من ردَّ عليها، ولو ذاعت المثالبُ قبل ذلك، ٣٢ لما تأخر العلماء من الرد عليها، كما فعلوا مع عبد القاهر^(١) البغدادي، وابن الجوزي، وأبي حامد الطوسي، وغيرهم، وسبَّط ابن الجوزي ردَّ على الخطيب أيضاً في عصر الملك المعظم، في كتاب سماه «الانتصار لإمام أئمة الأمصار»، وهو في مجلدين.

١٢ — وقال في ص (٣٦٩ و ٣٧٠) من الطبعتين :

«أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق، أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن محمد بن سلم الخُتلي، قال: أُملى علينا أبو العباس أحمد بن علي بن مسلم الأَبَّار^(٢) في شهر جمادى الآخرة من سنة ٢٨٨، قال: ذُكِرَ القوم الذين ردُّوا على أبي حنيفة:

أيوب السختياني، وجري بن حازم، وهمام بن يحيى، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وأبو عوانة، وعبد الوارث، وسوار العبدي القاضي، ويزيد بن زريع، وعلي بن عاصم، ومالك بن أنس، وجعفر بن محمد، وعمر بن قيس، وأبو عبد الرحمن المقرئ، وسعيد بن عبد العزيز، والأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، وأبو إسحاق الفزاري، ويوسف بن أسباط، ومحمد بن جابر، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وحماد بن أبي سليمان، وابن أبي ليلى، وحفص بن غياث، وأبو بكر بن عياش، وشريك بن عبد الله،

(١) المتوفى سنة ٤٢٩. انظر ترجمته في: طبقات السبكي، ج ٣ ص ٢٣٨-٢٤٢. خ.

(٢) أُملى الأَبَّار في سنة ٢٨٨ كما هو مبين هنا. وتوفي سنة ٢٩٠. خ.

ووكيع بن الجراح، ورَقبة بن مِصْقَلَة، والفضل بن موسى، وعيسى بن يونس،
والحجاج بن أرطاة، ومالك بن مِغْوَل، والقاسم بن حبيب، وابن شُبْرُمَة.

أقول: إن كان يريد بذلك قَرْعَ الحجة بالحجة، فأهل العلم في سَعَةِ
من ذلك في كل زمان ومكان، لأن دين الله ليس بوقف على أحد من
المجتهدين، وما من أحد من الفقهاء إلا وفي كلامه ما يؤخذ وما يرد غير
صاحب ذلك القبر المعطر بالمدينة المنورة صلى الله عليه وآله وسلم.

وأما إن كان يريد النيل منه بِيَهْتٍ وإقذاع فيه على السنة الأبرياء من
السلف، كما يظهر مما يسوقه الخطيب بطريق الأَبَار، فما يؤذي ذلك في الدنيا
والآخرة إلا المختلق الأفاك.

وتصدير الخطيب هذه الرواية في صَدَدِ ذكر المحفوظ عند النقلة، يدل ذلك
باديء ذي بدء على مبلغ تحفظه فيما اشترطه لنفسه. أَيْصَدَّرُ المحفوظُ
بابن رزق، عن ابن سلم، عن الأَبَار؟ فابن رزق أبو الحسن بن رزقويه، إنما
لازمه الخطيب بعد أن هَرِمَ وكُفَّ بصره، والكفيف لا يؤخذ منه إلا ما يحفظه
عن ظهر القلب، من قرآن أو حديث جرت العادة على حفظ مثله لمثله، مع
التحفظ والتثبت فيما يمكن أن يخطيء فيه.

وأما كتب التواريخ، والسمر، والحوادث الطويلة العريضة، فلا يقدر من
لم يُصَبِّب في عينه وقواه من العلماء أن يقوم بروايتها بأسانيدها، فضلاً عما
تهدأت قواه وهَرِمَ وكُفَّ بصره وحُرِمَ نعمة النظر.

والإكثارُ من مثل هذا الضرير، لا يصدر إلا من المتساهلين في الرواية لحاجة
في النفس، وممن أعمت الأهواء بصائرهم بدَلْ عَمَى شيوخهم. وها هو الخطيب
قد ملأ كتابه هذا بالروايات عن هذا الكفيف! وأقلُّ ما يقال في شيخه
ابن سلم: إنه متعصب أعمى البصيرة، والأَبَار حشوي أفاك مأجور القلم كما سَبَقَ^(١).

(١) في الخبر رقم ٥ ص ٤٠. ز.

/ قال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢: ١٤٩): الذين رَووا عن ٣٣
أبي حنيفة ووثقوه وأثنوا عليه، أكثر من الذين تكلموا فيه، والذين تكلموا فيه
من أهل الحديث، أكثر ما عابوا عليه الإغراق في الرأي، والقياس، والإرجاء.
وكان مما يقال: يُستدلُّ على نباهة الرجل من الماضين بتباين الناس
فيه، قالوا: ألا ترى إلى علي بن أبي طالب، هَلَكَ فيه فريقان: محبُّ أفرط،
ومبغضُ أفرط. وقد جاء في الحديث: «إنه يَهْلِكُ فيه رجلان: محبُّ مُطرٍ،
ومبغضُ مُفْتَرٍ». وهذه صفةُ أهل النباهة ومن بَلَغَ في الدين والفضل الغاية،
والله أعلم اهـ.

وغالبُ الأقيسة يعلو على مدارك أهل الحديث، والإرجاء المنسوب إليه
سيأتي تحقيقه. وأين كلام ابن عبد البر هذا من صنيع الخطيب؟.

ولو كان الخطيب يتوخى أن يذكر المحفوظ حقيقة في هذا الصدد، لسردَ
ما ذكره صاحب العقيلي وروايته أبو يعقوب يوسف بن أحمد الصيدلاني المكي
الحافظ المعروف بابن الدخيل المصري، المتوس سنة ٣٨٨، في كتابه الذي
ألفه في مناقب أبي حنيفة، رداً على العقيلي في تهجمه عليه^(١)، كما سردَ
ابن عبد البر في «الانتقاء»، بروايته عن شيخه الحَكَم بن المنذر عن
ابن الدخيل، وساق أقوالَ أهل العلم في مناقبه بأسانيده.

وإنما حَمَلَ ابن الدخيل على تأليف ذلك الكتاب، وتسميته لمن يتردد

(١) ابن الدخيل المصري. هو تلميذ العقيلي، المتوفى سنة ٣٢٢. والمترجم في تذكرة الحفاظ
للذهبي. والعقيلي هذا هو أبو جعفر محمد بن عمرو — صاحب كتاب الضعفاء الكبير —
يوجد منه نسخة واحدة في المكتبة الظاهرية بدمشق. يُرحل إليه لولا خبث لسانه. وقد رد
عليه تلميذه ابن الدخيل في كتابه الذي ألفه في مناقب أبي حنيفة. وهذا الرد وإن كان
لم يطبع، إلا أنه دخل كله تقريباً في الانتقاء لابن عبد البر. اهـ. عن أستاذنا المؤلف.
وانظر: ص ٣٢٥ تعليقة رقم ٢. خ.

إليه في العلم، تورَّعُه عن حَمْلِ تبعه ما كتبه العُقيلي في ترجمة أبي حنيفة في كتاب «الضعفاء» له، الذي كان ابنُ الدَّخِيل انفرد بروايته عن العُقيلي.

وابنُ الدَّخِيل ليس بظنين فيما أخرجه في مناقب أبي حنيفة، ولا هو من أهل مذهبه، حتى يُظنَّ به أنه تحيَّز له، وقد ذَكَر في كتابه المذكور في جملة من أثنى على أبي حنيفة: أبا جعفر محمداً الباقر عليه السلام، وحماد بن أبي سليمان، ومُسْعَر بن كَدَام، وأيوب السخيتاني، والأعمش، وشعبة، والثوري، وابن عيينة، والمغيرة بن مِقْسَم، والحسن بن صالح بن حَيٍّ، وسعيد بن أبي عروبة، وحماد بن زيد، وشريكاً القاضي، وابن شبرمة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالله بن المبارك، والقاسم بن معن، وحجر بن عبد الجبار، وزهير بن معاوية، وابن جريج، وعبدالرزاق، والشافعي، ووكيعاً، وخالد الواسطي، والفضل بن موسى السيناني، وعيسى بن يونس، وعبد الحميد الجُمَّاني، ومَعْمَر بن راشد، والنضر بن محمد، ويونس بن أبي إسحاق، وإسرائيل بن يونس، وزفر بن الهذيل، وعثمان البتِّي، وجريز بن عبد الحميد، وأبا مقاتل حفص بن سلم، وأبا يوسف القاضي، وسلم بن سالم (البلخي)، ويحيى بن آدم، ويزيد بن هارون، وابن أبي رَزْمَة، وسعيد بن سالم القداح، وشداد بن حكيم، وخارجة بن مصعب، وخلف بن أيوب، وأبا عبد الرحمن المقرئ، ومحمد بن السائب، والحسن بن عمار، وأبا نُعَيْم الفضل بن دُكَيْن، والحكم بن هشام، ويزيد بن زريع، وعبدالله بن داود الخُرَيْبي، ومحمد بن فَضِيل، وزكريا بن أبي زائدة، وابنه يحيى، وزائدة بن قدامة، ويحيى بن معين، ومالك بن مِغُول، وأبا بكر بن عياش، وأبا خالد الأحمر، وقيس بن الربيع، وأبا عاصم النبيل، وعبيدالله بن موسى، ومحمد بن جابر، والأصمعي، وشَقِيقاً البلخي، وعلي بن عاصم، ويحيى بن نصر.

كلُّ هؤلاء أثنوا عليه ومدحوه بألفاظ مختلفة، قال ابن عبد البر بعد أن

ساق غالب ألفاظهم في الثناء على أبي حنيفة، في «الانتقاء»، بروايته عن شيخه الحكم بن المنذر القرطبي، عن ابن الدخيل المكي: ذَكَرَ ذَلِكَ كُلَّهُ أبو يعقوب يوسف بن أحمد بن يوسف المكي - وهو ابن الدخيل راوية العقيلي -، في كتابه الذي جمعه في فضائل أبي حنيفة وأخباره، حدثنا به الحكم بن المنذر، عنه اهـ.

وليس ابن عبد البر، ولا الحكم بن المنذر، ولا ابن الدخيل الصيدلاني: ممن يُزَمُّون برواية غير المحفوظ في مناقب أبي حنيفة بوسيلة من الوسائل، وأحوالهم في الأمانة والحفظ معروفة، وليسوا من أهل مذهبه حتى يُتَوَهَّم فيهم الانحياز له، وابن الدخيل الصيدلاني هذا من مشايخ العتيقي شيخ الخطيب.

وموضع العبرة في صنيع ابن عبد البر المالكي وفي عمل الخطيب الشافعي: أن الأول استقصى في «الانتقاء» ذَكَرَ ما ساقه ابن الدخيل الثقة الأمين في مناقب أبي حنيفة، والثاني استوفى سَوَقَ ما سَرَدَه الأَبَارُ المتهم الظنين في مثالبه، ومن ذلك يُعْلَمُ فَرْقُ ما بينهما في الدين والأمانة. ذاك أندلسي يسوق الأنباء من أصفى المصادر، وهذا شَرَفِي يأتي بالطامات من أعكِرِ نَبْعٍ يَقْصِدُهُ كُلُّ مَغَامِرٍ!

وقد قال الحافظ محمد بن يوسف الصالحي الشافعي في «عقود الجمان»: اعلم - رحمني الله تعالى وإياك - أن ما رواه الخطيب من القدر في الإمام أبي حنيفة، غالبُ أسانيده لا يخلو من متكلّم فيه أو مجهول، ولا يجوز لمن يؤمن بالله تعالى واليوم الآخر أن يثلم عِرْضَ أحدٍ من المسلمين بمثل ذلك، فكيف بإمام من أئمة المسلمين؟.

وعلى تقدير صحة ذلك عن قائله، فإن كان من غير أقران الإمام أبي حنيفة، فهو لم يره ولم يشاهد أحواله، بل قلّد ما رآه على الأوراق التي

دُونَهَا أَعْدَاؤُهُ، فَهَذَا لَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِهِ الْبَتَّةَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَقْرَانِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ الْمَنَافِسِينَ لَهُ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِهِ أَيْضاً.

وَقَدْ جَهَدَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ عَلَى أَنْ يَحُطُّ مِنْ مَرْتَبَةِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَيَصْرِفَ قُلُوبَ أَهْلِ عَصْرِهِ عَنْ مَحَبَّتِهِ، فَمَا قَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا نَفَذَ كَلَامَهُ فِيهِ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: فَعَلِمْنَا أَنَّهُ أَمْرٌ سَمَاوِي، لَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ فِيهِ، وَمَنْ يَرْفَعُهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَقْدِرُ الْخَلْقُ عَلَى خَفْضِهِ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» وَتَابِعَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «اللِّسَانِ»: كَلَامُ الْأَقْرَانِ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ لَا يُعْبَأُ بِهِ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا لَاحَ لَكَ أَنَّهُ لِعِدَاوَةٍ أَوْ لِمَذْهَبٍ آهٍ. وَمَا لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ كَيْفَ يَدْعُو إِلَيْهِ الْخَطِيبُ؟ وَلَوْلَا أَنَّ الْخَطِيبَ كَانَ عَزَمَ عَلَى الْمُسَاهَمَةِ لِأَهْلِ مَذْهَبِهِ فِيمَا وَاصَلُوهُ مِنَ الْفِتْنَةِ، فِي سَبِيلِ الْقَضَاءِ مِنْذُ عَهْدِ أَبِي حَامِدٍ الْإِسْفَرَايْنِيِّ السَّابِقِ ذَكَرَ مُحَاوَلَتَهُ نَقْلاً عَنْ خُطَطِ الْمُقْرِيزِيِّ، لَمَا جَازَفَ هَذِهِ الْمَجَازِفَةَ، وَلَا سَقَطَ هَذَا السَّقُوطُ. وَهَكَذَا تَكُونُ نَتِيجَةُ التَّكَالُبِ عَلَى الدُّنْيَا بِدُونِ وَرَعٍ حَاجِزٍ!

١٣ — وَقَالَ فِي ص (٣٧٠ و ٣٧١) مِنَ الطَّبْعَتَيْنِ:

«أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ أَخُو الْخَلَالِ، أَخْبَرَنَا جَبْرِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَعْدَلِ بِهَمْدَانٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَبَّوِيهِ النَّخَاسُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، قَالَ: سَمِعْتُ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ: نَحْنُ الْمُؤْمِنُونَ، وَأَهْلُ الْقِبْلَةِ عِنْدَنَا مُؤْمِنُونَ فِي الْمَنَاحِكَةِ، وَالْمَوَارِيثِ، وَالصَّلَاةِ، وَالْإِقْرَارِ، وَلَنَا ٣٥ ذُنُوبٌ، / وَلَا نَدْرِي مَا حَالُنَا عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ وَكَيْعٌ: وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: مَنْ قَالَ بِقَوْلِ سَفْيَانَ هَذَا فَهُوَ عِنْدَنَا شَاكٌّ، نَحْنُ الْمُؤْمِنُونَ هُنَا، وَعِنْدَ اللَّهِ حَقًّا. قَالَ وَكَيْعٌ: وَنَحْنُ نَقُولُ بِقَوْلِ سَفْيَانَ، وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ عِنْدَنَا جُرْأَةٌ».

أَقُولُ: فِي الطَّبْعَاتِ الثَّلَاثِ (حَيَوِيَّةٍ)، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّحِيحُ (جَبَّوِيَّةٌ) بَفَتْحِ الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ الْمَوْحَدَةِ.

ومحمد بن العباس الخزاز المعروف بابن حيويه، متأخر الزمن لم يدرك محمود بن غيلان أصلاً، فما وقع في تعليق الطبعة الثانية من إعلال الخبر به وَهَمٌ محض، والصواب أن محمداً في السند هو ابن جُبويه النخاس الهمداني، وقد كذبه الذهبي في «تلخيص المستدرک»، حيث قال في حديث مِيناء: ابنُ جُبويه متهم بالكذب، أفما استحيا المؤلف — يعني الحاكم — أن يُوردَ هذه الأخلوقات فيما يُستدرکُ على الشيخين اهـ.

فلا يصح هذا الخبر عن وكيع بمثل هذا السند، والذي صَحَّ عنه هو ما أخرجه الحافظ أبو القاسم بن أبي العوام — صاحب النسائي والطحاوي —، في كتابه «فضائل أبي حنيفة وأصحابه»، المحفوظ بدار الكتب المصرية، وعليه خطوط كثير من كبار العلماء الأقدمين وسماعاتهم، (وهومن مرويَات السلفي) حيث قال:

حدثني محمد بن أحمد بن حماد، قال حدثنا إبراهيم بن جنيد، قال حدثنا عبيد بن يعيش، قال حدثنا وكيع، قال: كان سفيان الثوري إذا قيل له: أمؤمن أنت؟ قال: نعم. فإذا قيل له عند الله؟ قال: أرجو. وكان أبو حنيفة يقول: أنا مؤمنٌ ها هنا وعند الله. قال وكيع: قولُ سفيان أحبُّ إلينا اهـ.

وأيْن هذا من ذاك؟ فبذلك تبين ما في رواية الخطيب بطريق ابن جُبويه الكذاب من الدخائل، هكذا يكون المحفوظ عند الخطيب! نسأل الله العافية.

ومما يناسب هذا المقام ما أخرجه الحافظ شرف الدين الدمياطي، في جزئه المسمى «العقد المُمثِّل فيمن يُسمَّى بعبد المؤمن»^(١)، كما رواه عنه الحافظ عبد القادر القرشي في «طبقاته» حيث قال:

(١) لم يطبع ولا يعلم أستاذنا مكان وجوده. والدمياطي هو أبو محمد عبد المؤمن بن خلف، المتوفى سنة ٧٠٥. انظر ترجمته في: الدرر الكامنة، ج ٢ ص ٤١٧ و ٤١٨، ترجمة رقم ٢٥٢٥. خ.

أنبأني الحافظ عبدالمؤمن الدمياطي، ونقلته من خطه في جزئه المذكور، كتبت إلينا عجيبة بنت محمد بن أبي غالب، عن أبي أحمد معمر بن عبدالواحد بن الفاخر، أخبرنا أبوالمحسن عبدالواحد بن إسماعيل الروياني، أخبرنا الحافظ أبو نصر عبدالكريم بن محمد الشيرازي ابن بنت بشر الحافي^(١)، أخبرنا أبو القاسم الحسين بن أحمد بن محمد بن فضلوليه الدامغاني القاضي، أخبرنا أبو حنيفة عبدالمؤمن التيمي الحنفي، حدثنا عبدالرحمن بن يزيد الفقيه، حدثنا أبو الحسن علي بن نصر، حدثنا محمد بن نوكرد الروياني، حدثنا محمد بن سماعة، حدثنا أبو يوسف القاضي، عن أبي حنيفة الإمام، عن موسى بن أبي كثير، قال:

أخرج علينا ابن عمر رضي الله عنهما شاة له، فقال لرجل: اذبحها، فأخذ الشفرة ليذبحها، فقال له: أمؤمن أنت؟ فقال: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى، فقال ابن عمر: ناولني الشفرة وامض. حيث شاء الله أن تكون مؤمناً. قال فمر رجلاً آخر، فقال له: اذبح لنا هذه الشاة، فأخذ الشفرة ليذبحها، فقال: أمؤمن أنت؟ قال: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى، قال: فأخذ الشفرة وقال: امض، ثم قال لرجل آخر: اذبح لنا هذه الشاة، فأخذ الشفرة ليذبحها، فقال له: أمؤمن / أنت؟ قال: نعم. أنا مؤمن في السر ومؤمن في العلانية، فقال له: اذبح، اذبح، ثم قال: الحمد لله الذي ما ذبح لنا رجل شك في إيمانه به اهـ.

قال القرشي: قلت موسى بن أبي كثير مجهول. انتهى. بل هو الأنصاري الراوي عن ابن المسيب، وإن لم توجد روايته عن ابن عمر في

(١) وهكذا وقع في «طبقات الحنفية» للقرشي، في ترجمة (عبدالمؤمن). والظاهر أن لفظ (بنت) محرف عن لفظ (أخت)، لأن بشراً الحافي مات عزباً، وكان له أخت معروفة الذكر، فهو تحريف عن (أخت)، والله أعلم. ز.

الأصول الستة، لكن معاصرته له تظهر من سنه وطبقته . وقول من يستثني في الإيمان من السلف: للجهل بالخاتمة، وإلا نأفى الجزم، والله أعلم.

١٤ — وقال في ص (٣٧٠ و ٣٧٢):

«أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله المعدل، أخبرنا محمد بن عمرو بن البختري الرزاز، حدثنا حنبل بن إسحاق، حدثنا الحميدي، حدثنا حمزة بن الحارث ابن عمير، عن أبيه قال: سمعت رجلاً يسأل أبا حنيفة في المسجد الحرام، عن رجل قال أشهد أن الكعبة حق، ولكن لا أدري: هي هذه التي بمكة أم لا؟ فقال: مؤمن حقاً. وسأله عن رجل قال: أشهد أن محمد بن عبد الله نبي، ولكن لا أدري: هو الذي قبره بالمدينة أم لا؟ فقال: مؤمن حقاً. قال الحميدي: ومن قال هذا فقد كفر. قال: وكان سفيان يحدث به عن حمزة بن الحارث».

أقول: حنبل بن إسحاق في السند يتكلم فيه بعض أهل مذهبه، ويرميه ابن شاقلا^(١) بالغلط في روايته، كما ذكره ابن تيمية في تفسير^(٢) سورة العلق،

(١) هو أبو إسحق بن شاقلا بالقاف كما في الكواكب الدراري . ويرى أستاذنا أنها بالتاء المثناة من فوق شاتلا . خ.

(٢) هو تفسيره لسورة العلق ضمن كتاب الكواكب الدراري بدار الكتب المصرية . ذكر فيه حنبلاً بسوء . انظره في «دقائق التفسير» المجموع عن ابن تيمية ٥: ٢٤٣ . (مصححه حسين) . الكواكب الدراري لابن زكنون . وهو علي بن عروة الحنبلي ، المتوفى سنة ٨٣٣ . جمع فيه كتب التدريس وكتب المجسمة . وكان جمالاً ثم أصبح فقيه كتاب وأشرف على طلبته في جمع كتابه الذي جعله على طريقة البخاري فإذا جاء ذكر كتاب أدرجه برمته وكان في عشرين ومائة مجلد . فلما كلف حمدي باشا الشيخ طاهر الجزائري بأن يرتب مكاتب دمشق كان في العمرية . فتبدد منه شيء إلى الوهابيين بنجد . وستة مجلدات بيعت إلى دار الكتب المصرية وبقي منه أربعة وأربعون مجلداً . وضعت في دولا ب خاص بمكتبة الظاهرية . وذكرت في الفهرس باسم تفسير ابن تيمية . وأقول: إن المجلدات الستة موجودة بدار الكتب المصرية برقم ٦٤٥ تفسير — وسيأتي الكلام عليها — وما أشار إليه الأستاذ هنا موجود في المجلد السادس منها وهو في أول ظهر الورقة رقم ٩٨ . ويلاحظ أن مجلدات الكواكب الدراري الستة غير مرقومة سوى المجلد السادس الذي رقمته =

لكن لا نلتفت إلى كلامهم فيه ونعده ثقة مأموناً كما يقول ابن نقطة في التقييد^(١)، فيلتزق الخبر بالحميدي، والحميدي كذبه محمد بن عبدالله بن عبدالحكم - في كلامه في الناس، راجع طبقات السبكي (١: ٢٢٤) - وهو شديد التعصب وقاع مضطرب، يروي مرة عن حمزة بن الحارث، ومرة عن الحارث مباشرة.

والحارث بن عُمير هذا مختلفٌ فيه، والجرحُ مقدم، قال الذهبي في

= بيدي يوم الثلاثاء ٧ من جمادى الأولى سنة ١٣٦٥ بالورقة. من أوله إلى الورقة رقم ١٠٠ فقط. والعبارة المستشهد بها والموجودة بظهر ٩٨ كما مر هي في سورة ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾ ومجلدات الدار الستة - يبدأ أولها من أول «البقرة» إلى أثناء سورة «المائدة» - وأول ما يليه: ﴿قل يا أهل الكتاب هل تنقمون منا إلا أن آمننا﴾ وهو التاسع من الكواكب والأول من تفسير القرآن. ويبدأ الثاني: من «العنكبوت» إلى آخر «ص» به (يس) ولكن ليس بها أسماء الشهور. ويأخر هذا المجلد بعد (ص) ورقات من سنن النسائي من أول إباحة الطواف في كل الأوقات إلى آخر الجزء الثالث عشر من كتاب السنن المأثورة عن رسول الله ﷺ للنسائي يتلوه إن شاء الله الجمع بين الصلاتين بالمزلفة. وهذا يوافق من نسختي رقم ٦ حديث: من ص ٢٢٣ إلى ص ٢٥٩ من الجزء الخامس. ويبدأ الثالث: من قوله تعالى: ﴿إن الذين يؤذون الله ورسوله﴾ في «الأحزاب» إلى ﴿وإن له عندنا لزلفى وحسن مآب﴾ الأولى التي عندها السجدة في سورة «ص» ويأخره أنه آخر المجلد الخامس والثمانين من الكواكب الدراري. ومنه نقلت أسماء الشهور الرومية المستدركة بهامش ج ١ ص ١٩٥ من القرطين - نسختي رقم ١٥٥ تفسير - ويبدأ الرابع: من أول «الزمر» إلى آخر «الواقعة». ويبدأ الخامس: من قوله تعالى: ﴿فما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا﴾ في سورة «الشورى» إلى سورة «القتال» ثم أكثر من نصف المجلد «تذكرة الحفاظ» للذهبي من أولها إلى ترجمة يحيى بن محمد بن صاعد، وهي تقع في ص ٣٠٥ من الجزء الثاني من نسختي رقم ١١٦ مصطلح. ويبدأ السادس: من سورة ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ إلى آخر القرآن. ناقص من آخره - بعد الكلام على وسوسة إبليس - أي أن النقص بسيط. وفي هذا المجلد الأخير توجد العبارة التي ذكرها الأستاذ هنا أعلاه كما مر القول. خ.

(١) كتاب التقييد لابن نقطة. لم يطبع. وهو في ضبط أسماء الرجال وموجود بمكتبة الأزهر برقم ١٣٧ مصطلح. خ.

«میزان الاعتدال»: وما أراه إلا بين الضعيف، فإن ابن حبان قال في «الضعفاء» روى عن الأثبات الأشياء الموضوعات، وقال الحاكم: روى عن حميد وجعفر الصادق أحاديث موضوعة اهـ. وفي «تهذيب التهذيب» قال الأزدي: ضعيف منكر الحديث، ونقل ابن الجوزي عن ابن خزيمة أنه قال: الحارث بن عمير كذاب اهـ. هكذا يكون المحفوظ عند الخطيب! وشواهد الحال تكذب الخبر.

وكيف يتصور أن ينطق أبو حنيفة بمثل ذلك الكفر الصراح في مثل المسجد الحرام، بدون أن يروي ذلك عنه إلا كذاب واحد، وبدون أن يعاقب عقاب من ينطق بمثل ذلك الكفر الشنيع؟ وهذا هو الاختلاق المكشوف.

وقد ساق ابن أبي العوام بسنده إلى الحسن بن أبي مالك، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة، أنه قال: لو أن رجلاً صلى يريد بصلاته إلى غير الكعبة، فوافق الكعبة على الخطأ منه، أنه بذلك كافر، وما رأيت أحداً منهم ينكر ذلك اهـ. كما سيأتي مفصلاً.

وربما يكون الإمام نطق بما يفيد أن الإيمان الإجمالي كاف في الابتداء، ثم يتعلم المؤمن الإيمان التفصيلي شيئاً فشيئاً فأباح الراوي لنفسه تغيير الرواية إلى ما شاء، باسم الرواية بالمعنى.

/ قال ابن حزم في الفصل (٣: ٢٤٩): فإن قال قائل: فما تقولون فيمن ٣٧ قال: أنا أشهد أن محمداً رسول الله، ولا أدري أهو قرشي، أم تميمي، أم فارسي، ولا هل كان بالحجاز أم بخراسان، ولا أدري أحي هو أم ميت، ولا أدري لعله هذا الرجل الحاضر أم غيره؟ قيل له: إن كان جاهلاً لا علم عنده بشيء من الأخبار والسير، لم يضره ذلك شيئاً، ووجب تعليمه، فإذا علم وصح عنده الحق، فإن عاند فهو كافر حلال دمه وماله، محكوم عليه بحكم المرتد.

وقد عَلِمْنَا أَنَّ كَثِيرًا مِمَّن يَتَعَاطَى الْفِتْيَا فِي دِينِ اللَّهِ عِزَّوَجَلَّ، نَعَمْ وَكَثِيرًا
مِنَ الصَّالِحِينَ لَا يَدْرِي كَمْ لِمَوْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا أَيْنَ كَانَ،
وَلَا فِي أَيِّ بَلَدٍ كَانَ، وَيَكْفِيهِ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ إِقْرَارُهُ بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ، أَنَّ رَجُلًا اسْمُهُ
مُحَمَّدٌ أَرْسَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْنَا بِهَذَا الدِّينِ اهـ.

وَالْخَطِيبُ كَثِيرًا مَا يَتَابِعُ ابْنَ حَزْمٍ فِي آرَائِهِ الَّتِي أَطْلَعَهُ عَلَيْهَا الْحَمِيدِيُّ
صَاحِبُ «الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ»، فَلَعَلَّ رَأْيَ ابْنِ حَزْمٍ هَذَا لَمْ يَطْلُعْ عَلَيْهِ
الْخَطِيبُ. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الْهَادِي.

١٥ — وَقَالَ فِي ص (٣٧١ و ٣٧٢):

«أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْخَزَّازُ،
(ح) وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَسَنُونَ النَّرْسِيُّ، أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عِيسَى بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ السَّرَاجُ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَاغُنْدِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ:
كَنتُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ (الْحُمَيْدِيِّ)، فَأَتَاهُ كِتَابُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: اكِتُبْ
إِلَيَّ بِأَشْنَعِ مَسْأَلَةٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، فَكُتِبَ إِلَيْهِ:

حَدَّثَنِي الْحَارِثُ بْنُ عُمَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا
قَالَ: أَعَرَفْتُ اللَّهَ بَيْنًا وَلَا أَدْرِي أَهْوَالُ الَّذِي بِمَكَّةَ أَوْ غَيْرِهِ؟ أَمْؤَمَنَ هُوَ؟ قَالَ نَعَمْ.
وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: أَعْلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ مَاتَ، وَلَا أَدْرِي
أُدْفِنَ بِالْمَدِينَةِ أَوْ غَيْرِهَا؟ أَمْؤَمَنَ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ الْحَارِثُ بْنُ عُمَيْرٍ:
وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: لَوْ أَنَّ شَاهِدَيْنِ شَهِدَا عِنْدَ قَاضٍ أَنَّ فُلَانًا بَنَ فُلَانًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ،
وَعَلِمَا جَمِيعًا أَنَّهُمَا شَهِدَا بِالزُّورِ، فَفَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا، ثُمَّ لَفَّيْهَا أَحَدُ
الشَّاهِدَيْنِ فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا؟ قَالَ نَعَمْ: ثُمَّ عَلِمَ الْقَاضِي بَعْدُ، أَلَهُ أَنْ يَفْرُقَ
بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: لَا».

أَقُولُ: سَبَقَ بَيَانُ حَالِ الْحُمَيْدِيِّ فِي التَّعَصُّبِ الْبَالِغِ الْمَفْضِي إِلَى رَدِّ

خبره في مثار تعصبه^(١)، وحال الحارث بن عُمير الكذاب^(٢).

وأما محمد بن محمد الباغندي في سنده، فقد قال الخطيب عنه في (٣: ٢١٢): قال الدارقطني: كان كثير التدليس، يحدث بما لم يسمع، وربما سرق اهـ.

والكلام في الباغندي طويل، وكان إبراهيم بن الأصبهاني يكذبه، وكان الأب يكذب الابن، والابن الأب، وكثير من أهل النقد يصدقهما في تكذيب أحدهما الآخر، فاستحق الخبر أن يُعدَّ في عداد المحفوظ عند الخطيب!!

ثم مسألة نفاذ حكم القاضي ظاهراً وباطناً هو مقتضى الأدلة، وإن كان شاهد الزور ياثم إثماً عظيماً، لكن لا يحول ذلك دون نفاذ حكم القاضي ظاهراً وباطناً، وإلا لزم إباحة وطئها للزوج الأول في السر فيما بينه وبين الله، وإباحة وطئها للزوج الجديد بحكم الحاكم. وأي قول يكون أقبح وأشنع من هذا؟ يكون لامرأة واحدة زوجان في حالة واحدة، أحدهما يجامعها في السر، والآخر / في العلانية.

٣٨

ونعترف أن أبا حنيفة لا يمكنه أن يرى مثل هذا الرأي، رغم كل تشنيع، بل التشنيع يرتد على مخالفه ومشنعه كما صورناه، وأبو حنيفة من أبرأ الناس من أن يحدث الفوضى في الأحكام.

وأما عدم تفريق القاضي بينهما بعد علمه بحال الشاهدين، فليس من مسائل أبي حنيفة، وإنما مذهبه التروي في الحكم مطلقاً، ولعل القارئ الكريم لم ينس بعد، ما نقلناه من ابن حزم في الإيمان الإجمالي والإيمان التفصيلي^(٣).

(١) في الخبر السابق رقم ١٤ ص ٧٤. ز.

(٢) أيضاً في الخبر السابق رقم ١٤ ص ٧٤. ز.

(٣) في آخر الخبر رقم ١٤ ص ٧٥. ز.

وخبر عمرو بن أبي عثمان الشَّمْزِي، الذي يعزى إليه أنه روى مثل ذلك عن أبي حنيفة في «مقالات الإسلاميين» لا سند له.

والشَّمْزِي هذا معتزلي، أخذ الاعتزال عن واصل وعمرو بن عبيد، ومذهبهم تخليدُ مرتكبي الكبائر في النار، والتشنيعُ منهم على من لا يقول بقولهم يكون على طَرَفٍ لسانهم، فلو سيق الخبر بسند فيه أحدهم في مثل هذه المسألة لما قُبِلَ، وكيف يُلتَفَتُ إلى ما يُذَكَّرُ عن أحدهم بدون زمام ولا خطام؟ ولا بأس أن يفرق أبو حنيفة بين الإيمان الإجمالي والتفصيلي كما شرحناه، وإليه يرمي كلام ابن حزم، والله سبحانه أعلم.

ومن الدليل على بطلان الخبر من أساسه: أن الحُمَيْدي مكي، لم يُجالس أصحابَ أبي حنيفة ولا دَرَسَ فقهه، وأحمد عراقي تفقه على أصحاب أبي حنيفة. فمثل أحمد العراقي لا يَسأل الحميدي المكي عن أشنع مسائل أبي حنيفة العراقي، ولو كان السؤال بالعكس لكان معقولاً، لكن الكذاب لم يُدَبِّرْ كذبه جيداً، حيث أراد الله افتضاحه.

ومثله الخبر الذي بعده لأنه بطريق الحارث المذكور.

١٦ — وقال في ص (٣٧١ و ٣٧٤):

«أخبرنا ابن رزق، أخبرنا جعفر بن محمد بن نصير الخُلدي، حدثنا أبو جعفر محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي (وهو مُطَيَّن)، في صفر سنة سبع وتسعين ومائتين، حدثنا عامر بن إسماعيل، حدثنا مؤمل، عن سفيان الثوري، قال: حدثنا عباد بن كثير، قال: قلت لأبي حنيفة: رجل قال أعلم أن الكعبة حق، وأنها بيت الله، ولكن لا أدري هي التي بمكة أو هي بخراسان، أمؤمن هو؟ قال نعم. قلت له: فما تقول في رجل قال: أنا أعلم أن محمداً رسول الله، ولكن لا أدري هو الذي كان بالمدينة من قريش

أو محمد آخر، أمؤمن هو؟ قال: نعم، قال مؤمل: قال سفيان: وأنا أقول من شك في هذا فهو كافر».

أقول: مُطَيَّن تكلم فيه محمد بن أبي شيبة.

وعامر بن إسماعيل هو أبو معاذ البغدادي، مجهول الحال، ولم يخرج له أحد من أصحاب الأصول الستة.

ومؤمل هو ابن إسماعيل، يقول فيه البخاري: إنه منكر الحديث، ويقول أبوزرعة: في حديثه خطأ كثير.

وعباد بن كثير هو الثقفى البصري، كان الثوري يكذبه ويحذر الناس من الرواية عنه. فكيف يُتصور أن يروى الثوري عن مثله؟ فظهر أن هذه الأخلوقة كذب مفضوح أيضاً، وهكذا يكون المحفوظ عند الخطيب!

٣٩ / ١٧ — وقال في ص (٣٧٢ و ٣٧٤):

«أخبرنا محمد بن الحسين بن الفضل القطان، أخبرنا عبد الله بن جعفر بن دَرَسْتَوِيه، حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثني علي بن عثمان بن نفيل، حدثنا أبو مُسْهِر، حدثنا يحيى بن حمزة — وسعيد يسمع — أن أبا حنيفة قال: لو أن رجلاً عَبَدَ هذه النعلَ يَتَقَرَّبُ بها إلى الله، لم أر بذلك بأساً، فقال سعيد: هذا الكفر صُراحاً».

أقول: الآن نحن أمام خصوم ضاع صوابهم في اصطناع ما يفترون به على أبي حنيفة، هل رأى أَحَدٌ في العالم شخصاً يَعْبُدُ النعلَ حتى يُسأل عنه أبو حنيفة فيستصوبه؟، وهل كان أبو حنيفة داعياً إلى عبادة النعل؟ وقد اتخذه شطر الأمة المحمدية إماماً لأنفسهم في الدين على تعاقب الدهور، فيا مجانين التعصب، زُئوا قولكم قبل أن تُدَوِّنوه، لتجعلوه نكايَةً في أبي حنيفة وأصحابه، وإنما تُسَجِّلون يوم تسجلون مثل ذلك الهذيان ميزاناً يُعرَفُ به مبلغ سقوطكم في العقل والدين أمام الأمم وأمام أصحاب المذاهب.

وهذا ظاهر جداً بحيث يغنى عن الكلام في السند، ومع ذلك نتبرع ونقول:

عبدالله بن جعفر، هو ابن درستويه، كان يحدث عمن لم يُدرکه لأجل دريهمات يأخذها، فادفع إليه درهماً يصطنع لك ماشئت من الأكاذيب، وروايته عن الدوري ويعقوب خاصة منكراً، وقول البرقاني واللالكائي فيه معروف، وتضعف كواهل الخطيب وأذنايه عن حمل أثقال التهم التي رُكبت على أكتاف هذا الأخباري الهاذي، وقد أكثر الخطيب عن عبدالله بن جعفر هذا جد الإكثار.

وأبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الدمشقي، ممن أجاب في محنة القرآن، فترد روايته مطلقاً عند من يرد رواية من أجاب في المحنة.

ويحيى بن حمزة قدرى، لا يتخذ قوله ضد أئمة السنة حجة، على أن الكلام نفسه لا يصدر من عاقل، وكفى بذلك رداً.

١٨ — وقال في ص (٣٧٣ و ٣٧٧):

ما بمعناه بلفظ القاسم بن حبيب: (وضعت نعلي في الحصى، ثم قلت لأبي حنيفة: أرايت رجلاً صلى لهذه النعل حتى مات إلا أنه يعرف الله بقلبه؟ فقال مؤمن، فقلت: لا أكلمك أبداً).

وقاسم بن حبيب التمار، هو راوي حديث ذم القدرية والمرجئة عند الترمذي، وقال ابن معين: ليس بشيء، ولفظ ابن أبي حاتم: «ذكر أبي، عن إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين أنه قال: القاسم بن حبيب الذي يحدث عن نزار بن حيان لا شيء أهـ».

يعني حديث المرجئة والقدرية عند الترمذي. وتوثيق ابن حبان لا يناهضه بل الجرح مقدم. وقال ابن سعد عن محمد بن فضيل الراوي عنه: بعضهم لا يحتج به.

وفي أول السند ابن رزق، وابن سلم، والأبّار، والخبر مما لا يتصورُ
صُدوره عن أحد من العقلاء، فشواهد الكذب قائمة، والمحفوظ عند الخطيب
يكون هكذا!

٤٠ / ١٩ — وقال في ص (٣٧٢ و ٣٧٦):

«... قال لي شريك: كفر أبو حنيفة بآيتين من كتاب الله تعالى
﴿وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ و﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ
إِيمَانِهِمْ﴾، وزعم أبو حنيفة أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وزعم أن الصلاة
ليست من دين الله».

أقول: يرى أبو حنيفة أن العمل ليس بركن أصلي من الإيمان، بحيث
إذا أخل المؤمن بعمل يزول منه الإيمان، كما يرى أن الإيمان هو العقدُ
الجازم بحيث لا يحتمل النقيض. ومثل هذا الإيمان لا يقبل الزيادة
ولا النقصان، وبه نطق حديث، «الإيمان أن تؤمن بالله...» الحديث، أخرجه
مسلم.

وعلى قول أبي حنيفة جمهور أهل الحق، وسيأتي مزيد تفصيل لذلك.
ومعروف أن شريكاً كان له لسان ذلق لا واخذه الله، وتشنيعه هذا تشنيع من
لا يفرق بين مدلولي الدين والإيمان، ولا يهتدي إلى وجه الجمع بين الظواهر
المتضاربة في ذلك، وتابَعَ الخوارج أو المعتزلة من حيث لا يعلم!

٢٠ — وقال في ص (٣٧٣ و ٣٧٦):

«... حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي، حدثنا محبوب بن موسى
الأنطاكي، قال: سمعت أبا إسحاق الفزاري يقول: سمعت أبا حنيفة يقول:
إيمان أبي بكر الصديق وإيمان إبليس واحد، قال إبليس: يا ربّ وقال أبو بكر
الصديق: يا رب...».

أقول: الدارمي، ومحبوب، سبق ذكرهما في ص (١٦ و ١٧).

والفزاري كان يطلق لسانه في أبي حنيفة ويعاديه، من جهة أنه كان أفتى أخاه على مؤازرة إبراهيم القائم في عهد المنصور، فقتل في الحرب، فأطلق الفزاري لسانه بجهل عظيم على شيخه الإمام الأعظم، كما في مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وما كان ليستطيع أن يسامح في تلك الفتيا أبا حنيفة الذي له يد بيضاء في تكوينه العلمي! وحاشا لمثل أبي حنيفة أن ينطق بمثل هذا القول السخيف!

وحكم شهادة العدو وروايته في مذهب الشافعي الذي يدين به الخطيب معروف، فوجود الفزاري في منتهى السند كاف وحده في رد هذا الخبر، فكيف مع وجود الدارمي ومحبوب المخالفين له في العقيدة.

وعن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري هذا، يقول ابن سعد في «الطبقات الكبرى»: كان كثير الغلط في حديثه، ويقول ابن قتيبة في «المعارف»: إنه كان كثير الغلط في حديثه، ومثله في «فهرست» محمد بن إسحاق النديم^(١)، لكن ذلاقة لسانه في أبي حنيفة وأصحابه، نفعته في رواج رواياته بين أصحاب الأغراض من الرواة موزوراً لا مأجوراً، مع أن الواجب فيمن كان كثير الخطأ في حديثه، الإعراض عن انفراداته.

٤١ وليس هو صاحب الإصطلاب^(٢)، / وإن توهم ذلك ابن حجر في

(١) ومن غريب ما صنع ابن حجر في «لسان الميزان» طعنه في محمد بن إسحاق النديم، من حيث إنه تكلم في الفزاري. مع أن كلامه فيه في ص (١٣٥) هو: «أنه كثير الخطأ في حديثه»، وهذا هو بعينه ما قاله ابن سعد فيه، كما أقر بذلك ابن حجر نفسه في «تهذيب التهذيب»، وهو أيضاً عين ما قاله ابن قتيبة فيه كما نقلناه، فما ذنب صاحب الفهرست إن قال ما قاله فيه؟ ز.

(٢) آلة رصد لمعرفة ارتفاع الأجرام السماوية، كلمة يونانية الأصل بمعنى ميزان الشمس. ز.

«تهذيب التهذيب»، من مجرد اشتراكهما في الاسم والنسبة، مع بُعد ما بين عصريهما وصناعيتهما، وأين الزاحفُ على الأرض ممن يجول بعلمه في السماء؟!.

ولعل ابن حجر لما رأى صاحب «الفهرست» يذكر الفزاري في ص (٣٨١) تحت عنوان (طبقة أخرى وهم المُحدثون)، قرأ اللفظ من التحديث، فجعلَ ابنُ حجر هذا الفزاري مُحدثاً فيلسوفاً، من حيث إن الفزاري الذي يعلمه هو هذا، مع أنه من الحداثة، يريد من قُرْبَ عهدهم من زمن صاحب «الفهرست».

وبعد أن قال ابن النديم: وهو أبو إسحاق إبراهيم بن حبيب الفزاري نصاً، لا عذر لابن حجر أصلاً في هذا الوهم، لأن أبا الفيلسوف حبيب، وأبا المحدث محمد، والمحدث من رجال القرن الثاني، والفيلسوف من رجال القرن الرابع من المُحدثين الذين قُرْبَ عهدهم بزمان ابن النديم، لا من القدماء.

وفي سند الخبر الذي بعده ابنُ درستويه الدراهمي، وأنت عرفت حاله، فلا يثبت بخبر في سنده الفزاري، وأبو صالح، وابن درستويه، عَزَوْا القول بأن إيمان آدم وإيمان إبليس واحدٌ إلى أبي حنيفة، نعوذ بالله من الخذلان.

٢١ — وقال في ص (٣٧٣ و ٣٧٧):

«حدثنا أبو طالب يحيى بن علي بن الطيب الدُّسَكْرِي لفظاً بحُلوان، أخبرنا أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم بن موسى السَّهْمِي بِجُرْجَان، حدثنا أبو شافع معبد بن جمعة الرُّومِي، حدثنا أحمد بن هشام بن طويل، قال: سمعت القاسم بن عثمان يقول: مرَّ أبو حنيفة بسكران يبول قائماً، فقال أبو حنيفة: لو بُلْتَ جالساً؟ قال: فنظر في وجهه وقال: ألا تَمُرُّ يا مُرْجِيء؟ قال له أبو حنيفة: هذا جزائي منك؟ حيث صَيَّرْتُ إيمانَكَ كإيمان جبريل».

أقول: صيغةُ القاسم بن عثمان الرحال صيغةُ انقطاع، وعنه يقول
العُقيلي: لا يُتَابَع حديثُهُ.

ومعبد بن جمعة كذبه أبو زرعة الكشي.

وفي السند رجالٌ مجاهيل، هكذا يكون المحفوظ عند الخطيب!!

والذي أخرجه الحافظ أبو بشر الدولابي، عن إبراهيم بن جنيد، عن
داود بن أمية المروزي، قال: سمعت عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رَوَاد
يقول: جاء رجل إلى أبي حنيفة وهو سكران فقال له: يا مرجىء! فقال له
أبو حنيفة: «لولا أنني أثبت لمثلك الإيمان مانسبتي إلى الإرجاء، ولولا أن
الإرجاء بدعة ما باليتُ أن أنسبَ إليه» اهـ. رواه ابن أبي العوام عن
الدولابي بهذا اللفظ. وأين هذا من ذاك؟

على أن الظاهر أن أحد خصومه من الخوارج، بَعَثَ هذا السكران إليه
للكناية به، والسكرانُ الفاقِدُ العقلِ في الحقيقة هو الباعِثُ دون المبعوث! والواقعُ
أن كثيراً من أذيال الحشوية والخوارج، كانوا يرمون أبا حنيفة بالإرجاء، لكونه
لا يَعُدُّ العمل ركناً أصلياً من الإيمان، ولا يرى الاستثناء فيه، حتى اصطنعوا
حكاياتٍ في حقه تدل على مبلغ تدهور مصطنعيها في هُوءَ الجهل.

ولم يزل الخوارج وأذيالهم يرمون أهل الحق بالإرجاء من قديم الدهر
إفكاً وزوراً! ولا غضاضة على أبي حنيفة من ذلك.

وقد قال ابن أبي العوام: حدثني إبراهيم بن أحمد بن سهل الترمذي،
٤٢ قال / حدثنا عبد الواحد بن أحمد الرازي بمكة، قال أنبأنا بشار بن قيراط^(١)،
عن أبي حنيفة أنه قال: «دخلت أنا وعلقمة بن مَرْثَد على عطاء بن

(١) مرضيٌ مقبول عند الحنفية بنيسابور، كما قال الخليلي في «الإرشاد»، وإن طال لسانُ
أبي زرعة فيه لكونه من أهل الرأي. ز.

أبي رباح، فقلنا له: يا أبا محمد، إن ببلادنا قوماً يكرهون أن يقولوا إنا مؤمنون.

قال عطاء: ولمَ ذاك؟ فقلنا يقولون: إن قلنا نحن مؤمنون، قلنا نحن من أهل الجنة. فقال عطاء: فليقولوا نحن مؤمنون، ولا يقولوا نحن من أهل الجنة، فإنه ليس من مَلِكٍ مقرب، ولا نبيٍّ مرسل إلا الله عز وجل عليه الحُجَّةُ، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له.

ثم قال عطاء: يا علقمة، إن أصحابك كانوا يُسمُّون أهل الجماعة، حتى كان نافع بن الأزرق فهو الذي سمَّاهم المرجئة.

قال القاسم بن غسان المروزي: قال أبي: وإنما سمَّاهم المرجئة فيما بلغنا، أنه كان كلُّهم رجلاً من أهل السنة، فقال له: أين تُنزل الكفار في الآخرة؟ قال: النار. قال: فأين تُنزل المؤمنين؟ قال: المؤمنون على ضربين: مؤمنٌ برّ تقيٍّ، فهو في الجنة، ومؤمنٌ فاجرٌ رديء، فأمره إلى الله عز وجل إن شاء عذبه بذنوبه، وإن شاء غفر له بإيمانه. قال: فأين تُنزلُه؟ قال لا أنزلُه ولكنني أرجيُّ أمره إلى الله عز وجل، قال فأنت مُرجيء اهـ.

وحيث كان أبو حنيفة وأصحابه لا يرون تخليدَ المؤمن العاصي في النار، رماهم خصومهم بالإرجاء، وأعلنوا عن أنفسهم أنهم منحازون إلى الخوارج - في المعنى -، وهكذا حاولوا ذمَّ أبي حنيفة فمدحوه.

٢٢ - وقال في ص (٣٧٣ و ٣٧٧):

«أخبرني الخلال، حدثنا علي بن عمر بن محمد المشتري، حدثنا محمد بن جعفر الأذمي، حدثنا أحمد بن عبيد، حدثنا طاهر بن محمد، حدثنا وكيع، قال:

اجتمع سفيان الثوري، وشريك، والحسن بن صالح، وابن أبي ليلى،

فبعثوا إلى أبي حنيفة قال: فأتاهم فقالوا له: ما تقول في رجل قتل أباه، ونكح أمه، وشرب الخمر في رأس أبيه؟ فقال: مؤمن. فقال له ابن أبي ليلى: لا قبلت لك شهادة أبداً. وقال له سفيان الثوري: لا كلمتك أبداً. وقال له شريك: لو كان لي من الأمر شيء لضربت عنقك، وقال له الحسن بن صالح: وجهي من وجهك حرام، إني لا أنظر إلى وجهك أبداً.

أقول: علي بن عمر بن محمد المشتري، لم أر من وثقه.

ومحمد بن جعفر الأذمي، هو: أبو بكر صاحب الألحان، فقد قال عنه محمد بن أبي الفوارس: كان قد خلط فيما حدث.

وأما أحمد بن عبيد بن ناصح شيخه، فلم يكن بعمدة كما ذكره الذهبي في ترجمة عبد الملك الأصمعي من «الميزان»، وقال الخطيب في ٤٣ / (٢: ٢٦٠): قال ابن عدي: يحدث بمناكير، وقال أبو أحمد (الحاكم الكبير) لا يتابع في جُل حديثه.

وطاهر بن محمد: مجهول.

ووكيع من أبر أصحاب أبي حنيفة لأبي حنيفة، ولم تصح عنه كلمة سوء فيه. وإن قوله بعض السفهاء ما لم يقله.

وفي «تاريخ ابن معين» رواية الدوري — وهو محفوظ بظاهرة دمشق — إنه كان يفتي برأي أبي حنيفة كما يأتي تفصيل ذلك، ومثله في «طبقات الحفاظ» للذهبي، رغم ذلك المتحفظ^(١) المتقول في أوائل شرحه على

(١) انظر الكلام عليه في خطاب الأستاذ المؤرخ ٦ من رمضان سنة ١٣٦١. وهو من العلماء المعاصرين في الهند ومات بها أخيراً. وقد طبع شرحه المذكور هنا (تحفة الأحوذى) في الهند.

وهذا نص كلام الأستاذ:

جامع الترمذي المسمى «بتحفة الأحوزي» بما شاء.

وتصوّر (قاتلٍ لأبيه، شاربٍ للخمر في جُمُجمة رأسه، ناكحٍ لأمه):
لا يقعُ من هؤلاء العلماءِ السادة.

وسيرُّ هؤلاء معلومة لا يتكلمون فيما لم يقع، ولا يتبادّون في الكلام
هذا التبادؤ، وإن كان بين بعضهم وبين أبي حنيفة بعضُ جفاء، مما لا يخلو
الأقران منه، وإنما يستبيح مثل هذه الفرية الشنيعة من حرّمه الله التقوى من
المتعصبين، وهذا أيضاً في عداد المحفوظ عند الخطيب!!.

ثم إن المؤمن لا يخرجُ من الإيمان مهما كَبُرَ ذنبُه إلا بطُروءٍ خَلَلٍ في
عقيدته عند أهل الحق، فتلك الحكاية المصطنعة، تُظهر هؤلاء الأئمة بمظهر
أنهم يقولون بأنّ مرتكب الكبيرة يخرجُ من الإيمان، فتُسيء إليهم دون
أبي حنيفة.

٢٣ - وقال في ص (٣٧٤ و ٣٧٩):

«أخبرنا ابن الفضل، أخبرنا عبدالله بن جعفر، حدثنا يعقوب بن سفيان،
حدثنا سليمان بن حرب (ح)، وأخبرنا ابن الفضل أيضاً، أخبرنا أحمد بن كامل

= والمتحنف هو صاحب تحفة الأحوزي على الترمذي، وشرحه مطبوع في الهند
ومؤلفه مات حديثاً والرجل يبدي أنه حنفي ثم يحمل على كثير من مسائل المذهب بمعول
جهل وهذا خطة بعض الهنود ممن لا يجدون جرأة كافية على الظهور بمظهر أنهم
لا مذهبيون. راجع شرحه في «الإشعار»، ثم راجع المسألة من شرح المصابيح لتعلم
مبلغ تهوره والحاصل أنه جاهل أحمق مجترئ أخرج به كثير من الحمقى من أهل
البلد. ومثله كلامه في (الأوعال) اهـ. وأقول إن الكلام على الإشعار في شرح المصابيح
للتوريشتي، يقع في ظهر الورقة ١٥٥ من نسختي المخطوطة رقم ٦٣ حديث. ومؤلف
تحفة الأحوزي هو محمد عبدالرحمن المباركفوري المتوفى سنة ١٣٥٣. وترجمته في ذيل
مقدمة تحفة الأحوزي. انظر: خطاب الأستاذ المؤرخ ٢٦ من ذي القعدة
سنة ١٣٦٦. خ.

القاضي، حدثنا محمد بن موسى البربري، حدثنا ابن الغلابي، عن سليمان بن حرب، قال:

حدثنا حماد بن زيد، قال: جلست إلى أبي حنيفة، فذكر سعيد بن جبير فانتحله في الإرجاء، فقلت: يا أبا حنيفة، من حدثك؟ قال: سالم الأفتس. قال: قلت: سالم الأفتس كان مرجئاً، ولكن حدثني أيوب قال: رأني سعيد بن جبير جلس إلى طلق، فقال: ألم أرك جلست إلى طلق؟ لا تجالس. قال حماد: وكان طلق يرى الإرجاء، قال: فقال رجل لأبي حنيفة: يا أبا حنيفة ما كان رأيي طلق؟ فأعرض عنه، ثم سأله فأعرض عنه، ثم قال: ويحك كان يرى القدر - واللفظ لحديث ابن الغلابي.

أقول: وقع في الطبقات الثلاث: العدل، وهو مصحف من القدر، وتصويبه من «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي.

وفي سند الخبر: عبدالله بن جعفر الدراهمي.

وأحمد بن كامل القاضي، وفيه يقول الدارقطني: أهلكه العجب، كان متساهلاً في الرواية، ربما حدث من حفظه بما ليس عنده، كما رواه الخطيب.

وأما محمد بن موسى البربري، فقد قال عنه الدارقطني: إنه لم يكن بالقوي، ولم يكن يحفظ غير حديثين، أحدهما موضوع عند الأكثرين.

وابن الغلابي هو: المفضل بن غسان صاحب «التاريخ».

ولفظ ابن أبي العوام: حدثني أبو بكر محمد بن جعفر الإمام، قال حدثنا هارون بن عبدالله بن مروان الحمال، قال حدثنا سليمان بن حرب، ٤٤ / عن حماد بن زيد، قال: جلست إلى أبي حنيفة بمكة، فقلت له: حدثنا أيوب، قال: رأني سعيد بن جبير قد جلس إلى طلق بن حبيب، فقال لي:

ألم أرك جلستَ إلى طلق، لا تجالسه. قال أبو حنيفة كان طلق يرى القَدْرَاه.

والفرق بين الروايتين كما ترى.

والحمالُ من رجال مسلم. وأين هذا السندُ من سندٍ فيه ابن درستويه، أو ابنُ كامل والبربريُّ وأمثالهم؟.

وأما سالم الأفطس فتابعي مشهور، أخرج له الترمذي، وأبوداود، والنسائي، ووثقه غيرُ واحد. وإنما نُسِبَ إلى الإرجاء بالمعنى الذي قال به جمهور أهل الحق.

وطلَّقَ بن حبيب بَصْرِيٌّ، من أصحاب ابن عباس، ومن رجال مسلم والأربعة.

والإرجاء الذي يقول هو به بالمعنى الذي قال به جمهورُ أهل الحق، وقد أحسن أبو حنيفة صُنْعاً في ترويه في نسبته إلى شيء من البدع الممقوتة، على تقدير صحة هذه المحادثة، لأن الواجب على مثله في مثله عدمُ التسرع. ولما اضطرَّ إلى الجواب بتكرير السؤال، أجاب بأنه بَصْرِيٌّ كان يُنسَبُ إلى القدر كغالب أهل البصرة.

فيكون هذا هو السبب لقول سعيد بن جبير السابق، لا الإرجاء الذي كان يقول به، فإنه رأي مشترك بينهم. وأبو حنيفة أعرفُ بمذهب سعيد بن جبير، لأنه من أهل الكوفة، وقد أدركه، بخلاف حماد بن زيد، لأنه بصري متأخر.

والإرجاء بالمعنى الذي هم يقولون به، هو محضُ السنة، ومن عادى ذلك لا بد من أن يقع في مذهب الخوارج أو المعتزلة! شاعراً أو غيرَ شاعر. وذلك أنه كان في زمن أبي حنيفة وبعده أناس صالحون، يعتقدون أن

الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ويرمون بالإرجاء من يرى أن الإيمان هو العَقْدُ والكلمة، مع أنه الحق الصُّراح بالنظر إلى حجج الشرع، قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِهِمْ﴾. وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «الإيمان أن تُؤمن بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره». أخرجه مسلم عن ابن عمر. وعليه جمهور أهل السنة.

وهؤلاء الصالحون باعتمادهم ذلك الاعتقاد، أصبحوا على موافقة المعتزلة أو الخوارج حتماً إن كانوا يَعُدُّون خلاف اعتقادهم هذا بدعة وضلالة، لأن الإخلال بعمل من الأعمال - وهو ركن الإيمان -، يكون إخلالاً بالإيمان، فيكون من أخلَّ بعمل خارجاً من الإيمان، إمَّا داخلاً في الكفر كما يقوله الخوارج، وإمَّا غير داخل فيه بل في منزلة بين المنزلتين الكفر والإيمان كما هو مذهب المعتزلة.

وهم من أشد الناس تبرؤاً من هذين الفريقين، فإذا تبرؤوا أيضاً مما كان عليه أبو حنيفة وأصحابه وباقي أئمة هذا الشأن، يَبْقَى كلامهم متهافتاً غير مفهوم.

وأما إذا عَدُّوا العمل من كمال الإيمان فقط، فلا يَبْقَى وجه للتنازع والتنازع^(١)، لكن تشدُّدهم هذا التشدد يدلُّ على أنهم لا يَعُدُّون العمل من كمال الإيمان فحسب، بل يعدونه ركناً منه أصلياً، ونتيجة ذلك كما ترى! ومن الغريب أن بعض من يَعُدُّونه من أمراء المؤمنين^(٢) في الحديث،

(١) تنازعوا: تعايروا بالألقاب. وتنازعوا: اختلفوا وتفرقوا عن عداوة. ز.

(٢) هو محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦. وكتابه هو: الجامع الصحيح المعروف (بصحيح البخاري). خ.

يتبعج قائلاً: إني لم أخرج في كتابي عن لا يرى أن الإيمان قول وعمل،
يزيد وينقص^(١)، مع أنه أخرج عن غلاة الخوارج ونحوهم في كتابه^(٢)،
/ وهويدي أن الحديث القائل بأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، غير ٤٥
ثابت عند النقاد.

ولا التفات إلى المتساهلين ممن لا يفرقون بين الشمال واليمين، فماذا
بعد ظهور الحجة ووضوح المسألة، على من يرى إرجاء العمل من أن يكون
ركناً أصلياً للإيمان؟ وعليه الكتاب والسنة وجمهور الصحابة، وجميع علماء
أهل السنة الذين يستنكرون قول الفريقين الخوارج والمعتزلة، فإرجاء العمل
من أن يكون من أركان الإيمان الأصلية هو السنة.

وأما الإرجاء الذي يُعدُّ بدعة، فهو قول من يقول: (لا تضر مع الإيمان
معصية) وأصحابنا أبرياء من مثل هذا القول براءة الذئب من دم يوسف عليه
السلام، ولولا مذهب أبي حنيفة وأصحابه في هذه المسألة، للزم إكفار
جماهير المسلمين غير المعصومين، لإخلالهم بعمل من الأعمال في وقت من
الأوقات، وفي ذلك الطامة الكبرى.

(١) قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (٢: ١٩٤)، عند ذكر مراتب مشايخه الذين
كتب عنهم وحدث عنهم، بعد أن ذكر قوله المذكور قبل: «وقال أيضاً: لم أكتب
إلا عن قال: الإيمان قول وعمل». ز.

وجاء في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢: ٣٩٥)، في ترجمة الإمام البخاري: «قال
ورأته محمد بن أبي حاتم: سمعته قبل موته بشهر يقول: كتبت عن ألف وثمانين
رجلاً، ليس فيهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد
وينقص». انتهى. (مصححه حسين).

(٢) مثل: حريز بن عثمان المتوفى سنة ١٦٣، وعمران بن حطان المتوفى سنة ٨٤. ورحم
الله البخاري ليته تحامى هذين الخاسرين. خ.

٢٤ - وقال في ص (٣٧٤ و ٣٨٠) :

«أخبرنا أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن سليمان المؤدب بأصبهان، أخبرنا أبو بكر بن المقرئ، قال حدثنا سلامة بن محمود القيسي بعسقلان، حدثنا عبدالله بن محمد بن عمرو، قال: سمعت أبا مسهر يقول: كان أبو حنيفة رأس المُرَجَّة».

أقول: لا أستبعد أن يصحَّ هذا الكلام من أبي مُسهر، وهو كان في عداد النُّقْلَة الذين لا يَظْهَرُ لهم خطورة قولهم في المسألة، وقد ذكرنا^(١) ما هو الإرجاء الذي كان أبو حنيفة يُنسبُ إليه ويقول به، وهذا مدحٌ لا قَدَحٌ فيه، وإن كان القائل يريد القدح.

وأبو بكر بن المقرئ في سنده، هو: الحافظ الثقة محمد بن إبراهيم الأصبهاني صاحب «المعجم الكبير»، سجَّل فيه ما سمعه من المشايخ في البلاد في رحلاته الواسعة، من غير أن يضمن صحة رواياتهم، كما هو طريق غالب أصحاب المعاجم، وهو مؤلَّفُ «مسند أبي حنيفة» المرويِّ في أثبات المشايخ، وهو من أحسن ما ألَّف في مسانيد النعمان، اقتصر فيه على الأحاديث المسندة. وَوَهَمَ من قال في التعليق إنه محمد بن الحسن النقاش الكذاب المشهور وَهَمًا فاحشًا.

وشيوخه سلامة بن محمود القيسي: من الزهاد المستثنيين في كل شيء (إلا في مثل هذا)، من أتباع الفريابي المعروف بعسقلان.

وقد سئمنا الكلام في الإرجاء، فمن يريد أن يعلم ما كان أبو حنيفة عليه في هذه المسألة، على وجه أوسع، فليراجع «رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتي»، وكتاب «العالم والمتعلم»^(٢) رواية أبي مقاتل عن أبي حنيفة، وفيهما

(١) في التعقيب على الخبر ٢٣ ص ٨٩. ز.

(٢) العالم والمتعلم لأبي حنيفة وكذا رسالته إلى البتي طبعا قديماً في الأستانة. فاما العالم والمتعلم ففي العقائد. وأما الرسالة ففي الإرجاء. خ.

البسطُ الوافي في هذه المسألة، على لسان أبي حنيفة، وهما من محفوظات دار الكتب المصرية.

٢٥ - وقال في ص (٣٧٤ و ٣٨٠):

«أخبرنا الحسن بن الحسين بن العباس النُّعالي، أخبرنا أحمد بن جعفر بن سلم، حدثنا أحمد بن علي الأبار، حدثنا أبو يحيى محمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ، عن أبيه، قال: دعاني أبو حنيفة إلى الإرجاء».

/ أقول: يُريدُ أنه داعيةٌ إلى بدعة، ولا تُقبَلُ روايةُ المبتدع إذا كان ٤٦ داعيةً، لكن الإرجاء الذي يدعو إليه مثلُ أبي حنيفة، إنما يكون إرجاءَ السنة لا إرجاءَ البدعة، وقد سبق شرحهما^(١).

هذا على تقدير ثبوت الخبر، مع أن الخبر في سنده النُّعالي، وهو ابنُ دُوما المزور، وقال عنه الخطيب نفسه: «أفسد أمره بأن ألحق لنفسه السماعَ في أشياء لم يكن عليها سماعه». فكيف تكون روايةٌ مثله في عداد المحفوظ عند النقلة؟ هكذا يكون المحفوظ عند الخطيب!

وكان الخطيب استشعر تداعي هذا السند حتى ساق شاهداً فيه ابنَ رزق، والحضرمي، ولكن نعتف للخطيب ونقول له: قد يَصْدُقُ الكذب، ولا مانع من أن يكون أبو حنيفة داعياً إلى الإرجاء بالمعنى الذي سبق.

٢٦ - وقال في ص (٣٧٥ و ٣٨٠):

«أخبرنا ابن الفضل، أخبرنا عبدالله بن جعفر، حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثنا أحمد بن الخليل، حدثنا عبدة، قال: سمعت ابن المبارك - وذكر أبا حنيفة - فقال رجل: هل كان فيه من الهوى شيء؟ قال: نعم، الإرجاء».

(١) في الخبر ٢٣ ص ٨٩ - ٩١. ز.

وقال يعقوب حدثنا: أبو جزي عمرو بن سعيد بن سالم، قال سمعتُ جدي، قال: قلتُ لأبي يوسف: أكان أبو حنيفة مُرجئاً؟ قال: نعم. قلت: أكان جهمياً؟ قال: نعم. فأين أنت منه؟ قال: إنما كان أبو حنيفة مُدرّساً، فما كان من قوله حسناً قبلناه، وما كان قبيحاً تركناه».

أقول: عبدالله بن جعفر هو ابنُ دَرَسْتُوْيه، الذي كان مستعداً لأن يكذب عندما يُدْفَعُ له بعضُ دراهم، وقد سبق ذكره مرّات.

وأحمد بن الخليل، هو البغدادي المعروف بجور، توفي سنة ستين ومئتين، قال الدارقطني: ضعيف لا يحتج به، وهكذا يكون المحفوظ عند الخطيب!

وقولُ الخطيب في الخبر الثاني: وقال يعقوب: يُريدُ بالسند السابق إليه وفيه عبدالله بن جعفر الدراهمي، وإلا فبين الخطيب وبين يعقوب مفازة.

ثم شيخُ يعقوب في الأصل المطبوع: أبو جزي عمرو بن سعيد بن سالم، فهو خطأ حتماً في أوله، لأن الذي سأل أبا يوسف هو سعيد كما في السند الذي يلي هذا السند، وكما سيأتي في ص (٣٧٥) وفي ص (٣٩٩)، فلا يتأتى أن يكون سعيد جَدّاً إلا بسقوط (ابن) من بين أبي جزي وعمرو. ويدل على ذلك ثبوته في الطبعة الهندية وفي النسخة الخطية بدار الكتب المصرية.

وبعداً أحطنا علماً بذلك، فلننظر من هو سعيد بن سالم هذا؟

فإن كان القدّاح أحدَ أصحاب أبي يوسف، وناشرَ فقه أهل العراق بمكة، وأحدَ شيوخ الشافعي، فليس له ابن يُسمّى عمراً، وإنما له ابنان علي وعثمان وبالثاني كُني.

وإن كان الباهلي، فليس هو بسعيد بن سالم، بل هو سعيد بن سلم، عامل أرمينية في عهد الرشيد، وقد حاق بالمسلمين ما حاق من البلايا هناك، من سوء تصرف هذا العامل شئون الحكم، وابتعاده في الحكم عن الحكمة والسداد، كما في «تاريخ ابن جرير» وغيره، وليس هو ممن يُقبل له قول في مثل هذه المسائل.

على أنه لا يُعرف له ابنٌ يسمى عمراً، ولا ابنٌ يكنى / أبا جُزي، ٤٧ وإنما له ابنٌ يُسمى محمداً، تركه أبوحاتم لاضطرابه في رواياته، كما في «تعجيل المنفعة»، ويمكن أن يتصحف محمد إلى عمر، كما لا يخفى على من مارس الخطوط القديمة، بل يقع هذا بكثرة في الكتب، فيعلم من ذلك أن في السند بعد يعقوب مجاهيل.

ومن الوقاحة البالغة اختلاق مثل هذه الفرية، على لسان أبي يوسف الذي هو من أخص تلاميذ أبي حنيفة وأرعاهم لجانبه حياً وميتاً، فحاشاه أن يفترى عليه مثل هذا الافتراء، وهو من أبعد خلق الله عن نحلة جهنم بن صفوان، في الجبر ونفي الصفات وما إلى ذلك من المخازي المعروفة!

٢٧ — وقال في ص (٣٧٥ و ٣٨١):

«أخبرنا أبو بكر محمد بن عمر بن بكير المقرئ، أخبرنا عثمان بن أحمد بن سمعان الرزاز، حدثنا هيثم بن خلف الدوري، حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا محمد بن سعيد، عن أبيه، قال: كنت مع أمير المؤمنين — موسى — بجرجان، ومعنا أبو يوسف، فسألته عن أبي حنيفة، فقال: وما تصنع به؟ وقد مات جَهمياً».

أقول: في سنده هيثم بن خلف الدوري، ويروي الإسماعيلي عنه في «صحيحه» إصراره على خطأ، وفي الاحتجاج برواية مثله وقفة.

ومحمد بن سعيد هو: ابن سلم الباهلي، وقد قال ابن حجر عنه في «تعجيل المنفعة»: منكر الحديث، مضطربه، وقد تركه أبو حاتم، ووهاه أبو زرعة فقال: ليس هو بشيء أهـ.

وإلى الله نشكو من هؤلاء الرواة الذين لا يخافون الله في اختلاق الشيء وضده!!، هنا يجعلون أبا يوسف يعير شيخه بالتجهم، وفي ترجمة أبي يوسف تراهم يرمونه نفسه بمذهب جهم. كما تجد ذلك في ترجمته عند العقيلي، وسنقل ذلك إن شاء الله تعالى^(١).

وهذه الأخلوقة في غاية السقوط، لمخالفتها لما استفاض عن أبي حنيفة من استنكاره البالغ لنحلة جهم بن صفوان، ولما تواتر عن أبي يوسف، من أنه كان من أعرف الناس بجميل أبي حنيفة وأبرهم له في حياته وبعد وفاته، وهكذا يكون المحفوظ عند الخطيب!!؟

وعلى فرض ثبوته يكون أبو يوسف أراد التنكيث على السائل والتعريض به، حيث كان يرى السائل أبا حنيفة جهمياً، فيستنكر أبو يوسف سؤاله عنه مع اعتقاده فيه ذلك.

٢٨ - وقال في ص (٣٧٥ و ٣٨١):

«أخبرنا محمد بن إسماعيل بن عمر البجلي، حدثنا محمد بن محمد بن عبد الله الطويل النيسابوري، حدثنا أبو حامد بن بلال، حدثنا ابن سخته ابن مازيار، حدثنا علي بن عثمان، قال: سمعت زُنْبوراً يقول: سمعت أبا حنيفة يقول: قَدِمْتُ علينا امرأةُ جهم بن صفوان فأدْبَتْ نساءنا».

أقول: وكفى في رد هذا الخبر أن يكون في سنده زُنْبور، وهو محمد بن ٤٨ يعلى السلمي، وقد قال / البخاري عنه: ذاهب الحديث، والنسائي: ليس

(١) في أواخر الكتاب هذا. ز.

بثقة، وأبوحاتم: متروك، وأحمد بن سنان: كان جهمياً.

ومن المقرر عند أهل النقد: أن رواية المبتدع لا تُقبل فيما يؤيد به بدعته، فكلامه في تأييد مذهب جهم كما هنا لا يُقبل منه، على أنه مات سنة اثنتين ومئتين، فيصغر عن إدراك ما يمكن أن يتصور حدوثه في أواخر الدولة الأموية.

ففي الخبر: انقطاع ومتروك الحديث، ومجاهيل:

لأن علي بن عثمان لا يكون النفيلي، لأنه متأخر الوفاة، فلا يُدرك زُنبوراً.

وابنُ سختويه بن مازيار، ليس بمحمد بن عمرو الشيرازي، لتقدم وفاته، ولا هو إبراهيم بن محمد المزكي النيسابوري، لتأخر وفاته عن وفاة أبي حامد بن بلال بدهر، ولا هو أحد أجداد المزكي، لأن جد هذا البيت سختويه بن عبدالله، لا سختويه ابن مازيار كما هنا، وعلى فرض أنه أُقيم عبدالله مقام مازيار يكون غير معلوم الصفة.

وأما قول أبي عبدالله الجعفي في «تاريخه الصغير»: سمعتُ إسماعيل بن عرعر يقول: «قال أبو حنيفة: جاءت امرأة جهم إلينا، فأدّبت نساءنا»، فليس أحسن حالاً من سابقه بالنظر إلى تأخر طبقة إسماعيل بن عرعر، فبينه وبين أبي حنيفة انقطاع.

وإسماعيل بن عرعر هذا مجهول الصفة، لم يذكره أحد من أصحاب التواريخ التي اطلعنا عليها، حتى البخاري لم يذكره في «تاريخه الكبير»، مع أنه روى عنه هذا الخبر المقطوع. نعم له ذكر في «كتاب السنة» لعبدالله بن أحمد^(١) في (٢٧ و ١٥٤)، بما يدل على أنه بصري معاصر لعباس بن

(١) السنة لعبدالله بن أحمد بن حنبل طبع. خ.

عبدالعظيم العنبري . وليس في هذا أدنى غناء بعد أن عَلِمَ أنه لم يرو أحد من أصحاب الأصول الستة عن ابن عريرة هذا .

وأما ما رواه عن الحُمَيْدي من قصة الحَلَّاق، فمنقَطع أيضاً، حيث تأخر زمنُ الحُمَيْدي عن زمن أبي حنيفة .

وأما ما رواه عن سفيان بن عيينة بطريق نُعَيْم بن حماد، فكفى في ردِّه وجودُ نُعَيْم في سنده، وأقلُّ ما يقال فيه: إنه صاحبُ مناكير، متهم بوضع مثالب في أبي حنيفة .

وأما قوله في «تاريخه الكبير»: «كان مُرَجِّئاً، سكتوا عنه وعن رأيِهِ وعن حديثِهِ»، فبيانٌ لسبب إعراض من أعرض عنه، على أن إرجاءه هو محضُ السنة رغمَ تقولات جَهْلَةِ النقلة، وخلافُهُ انحياز إلى الخوارج كما تجد شرح ذلك في هذا الكتاب أوضح شرح^(١)، فالمُعَرِّضُ^(٢)، عنه إما خارجي يُزَكِّي مثلَ عمرانَ بنِ حِطَّان، وحريرِ بن عثمان، أو معتزليٍّ قائلٌ بالمنزلة بين المنزلتين .

وادعاءُ السكوتِ عنه، إنما يَصِحُّ إن أراد به سُكُوتُ بعضِ أعمار النقلة، وليس ذلك بضائرِهِ، بعد أن طُبِّقَ فقهُهُ مشارقَ الأرض ومغاربها، بحيث لو مُحِيتْ كتبه وكتبُ أصحابه من الوجود، لعاشت مسأله في كتب مخالفِيهِ من طوائف الفقهاء مدى الدهر — كما هي — رغمَ حاسديه .

ولو كان مراده غيرَ ذلك، لكان سالكاً طريق المجازفة، متناسياً نشأته في

(١) تقدم في تعقيب الخبر ٢٣ ص ٨٩ — ٩١ . ز .

(٢) انظر تعليقه رقم ٢ ص ٩١ بخصوص إخراج الإمام البخاري عن ابن حطان المتوفى سنة ٨٤ وحرير المتوفى سنة ١٦٣ . وهذا مما يؤخذ على البخاري رضي الله عنه . إذ كان ينبغي له تنزيه جامعه الصحيح المبارك عن هذين . خ .

حَلَقَةُ أَبِي حَفْصِ الْكَبِيرِ الْبَخَارِيِّ، وَكَانَ مَالِقِي مِنْ أَهْلِ نَيْسَابُورَ وَبَخَارَى
عَقُوبَةً مَعْنُويَةً لَهُ، سَامَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وَمَا فِي «تَارِيخِهِ الْأَوْسَطِ» أَيْضاً فَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، فِي الْبَعْدِ عَنِ السَّبِيلِ .
وَمِنْ الْغَرِيبِ أَنْ لِلْانْقِطَاعِ، وَعَدَمِ الضَّبْطِ، وَتَهْمَةِ الْكُذْبِ، وَجَهَالَةِ
الْعَيْنِ، وَجَهَالَةِ الْوَصْفِ، وَالْبَدْعَةِ، / أَحْكَامَهَا فِي رَدِّ الْخَبَرِ عِنْدَ النُّقْلَةِ، إِلَّا إِذَا ٤٩
كَانَ الْخَبَرُ فِي مِثَالِ أَبِي حَنِيفَةَ، الَّذِي اتَّخَذَهُ شَطْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَلْ ثَلَاثًا إِمَامًا
فِي دِينِ اللَّهِ عَلَى تَوَالِي الْقُرُونِ، رَغَمَ تَقَوُّلِ الْجَهْلَةِ الْأَغْمَارِ، فَهَنَّاكَ فَقَطْ تُقْبَلُ
الْأَخْبَارُ كُلُّهَا عَلَى عِلَّاتِهَا! نَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَنْ يَبْعِدَنَا عَنْ مَتَابَعَةِ الْهَوَى .

وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ امْرَأَةً جَهْمٌ كَانَتْ أَدْبَتُ نِسَاءَ الْكُوفَةِ، فَمَاذَا عَلَى
أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ ذَلِكَ؟ وَالْمَهْمُ إِثْبَاتُ أَنَّهَا كَانَتْ تُعَلِّمُ نِسَاءَ الْكُوفَةِ نَحْلَةَ جَهْمٍ،
وَيَتَقَبَّلُ أَبُو حَنِيفَةَ قَبُولَ أَهْلِ بَيْتِهِ لِتِلْكَ النَّحْلَةِ مِنْهَا، وَأَنَّى لَهُمْ ذَلِكَ؟

وَهَنَّاكَ رَوَايَةٌ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» لِلْبَيْهَقِيِّ، وَهِيَ مَا ذَكَرَهُ فِي
ص (٤٢٨)، حَيْثُ قَالَ:

«أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْحَارِثِ الْفَقِيهَ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حِيَانَ، أَخْبَرَنَا
أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ نَصْرِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى، قَالَ سَمِعْتُ نَعِيمَ بْنَ حَمَادٍ،
يَقُولُ سَمِعْتُ نُوْحَ بْنَ أَبِي مَرْيَمَ أَبَا عَصْمَةَ يَقُولُ:

كُنَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَوَّلَ مَا ظَهَرَ جَهْمٌ، إِذْ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ تَرَمَذَ، كَانَتْ
تَجَالِسُ جَهْمًا، فَدَخَلَتْ الْكُوفَةَ، فَأَظَنَّنِي أَقْلٌ مَا رَأَيْتُ عَلَيْهَا عَشْرَةَ آلَافٍ مِنَ
النَّاسِ، تَدْعُو إِلَى رَأْيِهَا، فَقِيلَ لَهَا: إِنَّ هَاهُنَا رَجُلًا قَدْ نَظَرَ فِي الْمَعْقُولِ، يُقَالُ
لَهُ: أَبُو حَنِيفَةَ، فَأَتَتْهُ فَقَالَتْ: أَنْتَ الَّذِي تُعَلِّمُ النَّاسَ الْمَسَائِلَ، وَقَدْ تَرَكْتَ
دِينَكَ! وَأَيْنَ إِلَهَكَ الَّذِي تَعْبُدُهُ؟ فَسَكَتَ عَنْهَا، ثُمَّ مَكَثَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ لَا يَجِيبُهَا،
ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْهَا، وَقَدْ وَضَعَ كِتَابًا بِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي السَّمَاءِ دُونَ الْأَرْضِ .

فقال له رجل: أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾، قال هو كما تكتبُ إلى الرجل (إني معك) وأنت غائبٌ عنه.

قلتُ^(١): لقد أصاب أبو حنيفة رضي الله عنه فيما نفى عن الله عز وجل، من الكون في الأرض، وفيما ذَكَرَ من تأويل الآية، وتَبَعَ مُطْلَقَ السَّمْعِ في قوله: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِي السَّمَاءِ، ومُرَّاهُ من ذلك والله أعلم إن صَحَّتْ الحِكَايَةُ عنه: ما ذكرنا في معنى قوله ﴿وَأَمْنْتُمْ فِي السَّمَاءِ﴾ اهـ.

أي من حَمَلَ (في) على معنى (على)، بمعنى غُلُوهُ على الخلق بالقهر والتدبير، بتنزيهه عن الممازجة للخلق، وعن البعد عنه بالمسافة تعالى الله عن صفات المخلوقين، كما شرحتُ ذلك في مواضع مما علَّقتُ على «الأسماء والصفات». لكنَّ أبا حنيفة في غُنيَّةٍ عن الدفاع عنه على طريقةٍ دفاع البیهقي هذا، وقد برَّاه الله تعالى من نَحْلَةٍ جهم، ومن نَحْلَةٍ التجسيم في آن واحد، بل كان الواجبُ على البیهقي تكذيبَ الخبر، والابتعادُ عن الإغراق في التأويل، وفي سننِهِ غيرُ واحدٍ من الأَظْنَاءِ.

وأبو محمد بن حَيَّان، هو أبو الشيخ صاحبُ كتاب «العظمة» وكتاب «السنة»^(٢)، وفيهما من الأخبار التالفة ما لا آخِرَ له، وقد ضَعَّفَهُ بلديُّه الحافظُ العسَّالُ بحق.

ونُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ، معروفٌ باختلاق مثالب ضد أبي حنيفة، وكلامُ أهل الجرح فيه واسعُ الذيل، وذكره غيرُ واحدٍ من كبار علماء أصول الدين في عِدَادِ المجسمة، بل القائلين باللحم والدم، وكان هوريبُ ابن أبي مريم، وكلامُ أهل الجرح فيه معلوم، وهو أيضاً كان ربيبَ مقاتلِ بن سليمان / شيخ المجسمة.

(١) والقائل هو البیهقي. ز.

(٢) السنة لابن حيان. وكذا العظمة له لم يطبعوا ولا يعرف الأستاذ مكانها. والعظمة في فن التوحيد. وابن حيان هو بالياء آخر الحروف. خ.

ولعل البيهقي يشير إلى ذلك بقوله: إن صحت الحكاية، لكن إشارةً غير شافية، وشواهدُ الحال تُكذِّبها حيث تواتر أن أبا حنيفة كان يُكفِّر من زَعَم في الله أنه متمكِّنٌ بمكان. راجع «إشارات المَرَام» للعلامة البَيَاضِي، وهي من محفوظات دار الكتب المصرية.

وما يُعزَى من الحكاية إلى ابن أبي مريم، إن فُرِضَ وقوعه في أواخر عهد الأموية، فلم يكن ابن أبي مريم إذ ذاك رَحَلَ إلى العراق بعد، وإن فُرِضَ كونُ ذلك في عهد العباسية، فأمرُ جَهم كان قد فُرِغ منه ولم يبق له باقية، ولا سيما أنه لو فُرِضَ وقوعُ مثل هذه الدعوة، من امرأةٍ تَلَتَتْ حولها عشرةُ آلافِ نسمة، لكان لهذا النبأ ذكرٌ عظيم واسعٌ في كتب الأنباء، مع أنه لا ذكر لهذا النبأ أصلاً في كتب التاريخ، التي بأيدينا وأيدي جمهور أهل العلم من مخطوط ومطبوع.

والكذبُ ظاهر في هذا الخبر من كل ناحية، وقد علَّقتُ على هذا الموضع من كتاب «الأسماء والصفات» بنحو مما تقدم، وهكذا ترى المدافعَ منهم يدافعُ على دَخل، والخصومُ الصرحاء يفترون جِهاراً.

٢٩ – وقال في ص (٣٧٥ و ٣٨١):

«أخبرنا الحسن بن الحسين بن العباس بن دُوما النُّعالي (سقط كل هذا من الطبعة الثانية، والصواب ما في الأولى كما ذكرنا)، أخبرنا أحمد بن جعفر بن سلم الخُتلي، حدثنا أحمد بن علي الأبار، حدثنا منصور بن أبي مزاحم، حدثني: أبو الأخنس الكِناني، قال: رأيتُ أبا حنيفة – أو حدثني الثقة أنه رأى أبا حنيفة – آخذاً بزمام بعيرٍ مولاةٍ للجهم، قَدِمَتْ (من) خراسان، يَقُودُ جملها بظهر الكوفة».

أقول: الراوي عن أبي حنيفة في هذه الحكاية مُغفَّلٌ لا يدري هل رأى أبا حنيفة أو سَمِعَ من رآه.

وفي سند الخبر ابنُ دوما المزور السابق ذكره^(١). ويغنيا هذا عن الكلام في باقي رجاله.

فمن الوقاحة البالغة سَوَقُ مثل هذا الخبر الظاهر الاختلاق بدون تفنيده، وهذا مظهرٌ من مظاهر إفكهم في جانب فقيه الملة، والله حسيبهم! وسقط (من) في الطبقات الثلاث، والصواب إثباتها.

٣٠ - وقال في ص (٣٧٦ و ٣٨٢) :

«أخبرنا الخلال، أخبرنا الحريري، أن علي بن محمد النخعي حدثهم، قال حدثنا محمد بن الحسن بن مكرم، حدثنا بشر بن الوليد، قال سمعت أبا يوسف يقول: قال أبو حنيفة: صنفان من شر الناس بخراسان الجهمية، والمشبّهة، وربما قال والمقاتلية. وقال النخعي حدثنا محمد بن علي بن عفان، حدثنا يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن الجُماني، عن أبيه، سمعت أبا حنيفة يقول: جَهْمُ بن صفوان كافر».

أقول: ولفظُ عبد الله بن أحمد في «السنة» حدثني أبو جعفر محمد بن الحسين بن إبراهيم بن إشكاب، سمعتُ أبي والهيثم بن خزيمة يقولان: سمعنا أبا يوسف القاضي يقول: بخراسانَ صنفان ما على وجه الأرض شرٌّ منهما: الجهمية والمقاتلية اهـ.

فيظهر من هذا أن كلام أبي يوسف فيهما أشد، ويظهر من الخبرين أن أبا حنيفة، وأبا يوسف بريئان من التجهم والتشبيه، رغم كل مختلقٍ كذاب! ٥١ / ولفظُ ابن أبي العوام: حدثني محمد بن أحمد بن حماد، حدثني أحمد بن القاسم البرّتي، حدثنا أبو حفص المروزي، حدثنا بشر بن يحيى عن النضر بن محمد، قال أبو حنيفة: كان جهم ومقاتل فاسقين، أفرط هذا في التشبيه، وهذا في النفي.

(١) في الخبر رقم ٢٥ ص ٩٣. ز.

وعن أبي حنيفة رواياتٌ من هذا القبيل في استنكار ما عليه الجهمية والمقاتلية، أفلا يكون رَمِيَّ مثله بالتجهم رَمِيَّ المرء بضد ما هو عليه؟!!

٣١ - وقال في ص (٣٧٦ و ٣٨٢):

وليس عندنا شك في أن أبا حنيفة يخالف المعتزلة في الوعيد، لأنه مُرجىء، وفي خلق الأفعال، لأنه كان يُثبِتُ القَدْر، أخبرنا ابن رزق، أخبرنا ابن سَلَم، أخبرنا أحمد بن علي الأبار، حدثنا أبو يحيى بن المقرئ، قال سمعت أبي يقول: رأيتُ رجلاً أحمر كأنه من رجال الشام، سأل أبا حنيفة فقال: رجلٌ لَزِمَ غريباً له، فَحَلَفَ له بالطلاق أن يُعْطِيَه حَقَّهُ غداً إلا أن يحول بينه وبينه قضاء الله عز وجل، فلما كان من الغد جَلَسَ على الزنا وشرب الخمر؟ قال لم يحنث ولم تَطْلُقْ منه امرأته.

أقول: إن أبا حنيفة ليس من القائلين بأن الإيمان لا تضر معه معصية، حتى يكون من المرجئة الضالة، وقد سَبَقَ من أبي الوليد الباجي^(١)، ما تواتر عن أبي حنيفة من تناهيه في العبادة، فكيف استساغ الخطيبُ أن يَجْزِمَ في أول كلامه (بأنه مُرجىء)؟

ولعل الخطيب كان ممن يقول: إن العمل ركن أصلي من الإيمان، إذن فماذا كان يكون حاله حينما اقتترف ذلك الذنب في دمشق؟ أو حين اجترح هذه الافتراءات على أبي حنيفة؟!.

وأبو حنيفة حينما لم يَعُدَ العملَ ركناً أصلياً من الإيمان، أراد الردَّ على من يزعم أن من أخلَّ بعمل يكون خالداً مخلداً في النار، لخروجه بذلك من الإيمان، وأرجأ أمر المؤمن العاصي إلى الله سبحانه إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، وبهذا يُلقَّبُ الخوارجُ وأذناؤهم أبا حنيفة بالإرجاء، والله حسيبهم.

وأما ما ساقه الخطيب في صدد تظاهره بإثبات أن أبا حنيفة كان يُثبِتُ

(١) في أوائل الكتاب ص (١٧ - ٢٠). ز.

الْقَدَر، فأبو حنيفة في غُنية عن مثله من الأخبار البشعة - المُوهِمة عُذْر المذنب عنده بكون الذنب مَقْضِيًّا به عليه - في إثبات أنه كان يَرُدُّ على القدرية .

والخطيب له هوى في تشويه جميع ما يتعلق بأبي حنيفة في كل حين، حتى حينما يتظاهر بمظهر الدفاع عنه، وفي «الانتقاء» لابن عبد البر بابٌ يَذْكُر فيه بأسانيده ما كان أبو حنيفة عليه من المعتقد السالم من البدع .

بل يقول عبد القاهر البغدادي المتوفى سنة (٤٢٩هـ) في «أصول الدين» ص (٣٠٨)، عند الكلام في أئمة الدين في علم الكلام «وأول متكلميهم من الفقهاء وأرباب المذاهب أبو حنيفة...» فإن أبا حنيفة له كتاب في الرد على القدرية سماه «الفقه الأكبر»، وله رسالة أملاها في نُصرة قول أهل السنة: إِنَّ الاستطاعة مع الفعل...» .

ومن المشهور بين أهل العلم أن أبا حنيفة ذهب إلى البصرة ما يزيد على عشرين مرة، لمناظرة القدرية وغيرهم من فرق الزيغ هناك، قبل انصرافه إلى ٥٢ الفقه. وكأنَّ / الخطيب لم يجد ما يُثبت به أن أبا حنيفة كان يَرُدُّ على القدرية، غيرَ تلك الحكاية البشعة التي في سندها ابنُ رزق، وابنُ سلم، والأبَّار! نسأل الله السلامة.

٣٢ - وقال في ص (٣٧٧ و ٣٨٣) :

«أخبرنا القاضي أبو جعفر السَّمْنَانِي...» .

أقول: من هنا إلى آخر الترجمة نحو عشرين ورقة، انفردت به نسخة دار الكتب المصرية، المحفوظة تحت رقم (٦٠) من هذا المجلد، وهي نسخة غير مسموعة ولا مقروءة، وفيها من التصحيفات ما الله به عليم، ويجد القارئ الكريم نماذج من ذلك في الطبعة الهندية، لأنها على طبق هذا الأصل المشوَّه .

ونسخة (الكبريلي) المأخوذة صورتها الشمسية، المحفوظة في دار الكتب المصرية، كانت خالية من تلك الزيادة، وكنتُ أوصيتُ لطابع الكتاب أن يكتفي بنسخة (الكبريلي)، مع الإشارة تحت الصفحة إلى «انتهاء ما في تلك النسخة، وإلى أن بالدار نسخة سقيمة فيها زيادات، كُلُّها سبب وشتائم يبرأ منها أهل العلم، فلم نطمئن إليها ولم ننشرها».

لكن لم يأخذ الطابع برأيي هذا، لتوالي الإنذارات عليه من قِبَل جماعة من المتسلفين وقادتهم، كما سبق^(١)، فأتيت طبعه من تلك النسخة المشوهة، فقامت قيامة الأزهر، إلى أن أرغمت الحكومة الطابع إلى إعادة طبع هذا القسم من ترجمة أبي حنيفة، على الوجه الذي سبق تفصيله في مدخل الردود. وكان الطابع يُبدي ندماً عظيماً على عدم أخذه برأيي ومتابعته لأصحاب الغايات.

٣٣ — وقال في ص (٣٧٨ و ٣٨٤) :

«أخبرنا: البرقاني، حدثني محمد بن العباس الخزاز، حدثنا جعفر بن محمد الصندلي، حدثنا إسحاق بن إبراهيم ابن عم ابن منيع، حدثنا إسحاق بن عبدالرحمن، حدثنا الحسن بن أبي مالك، عن أبي يوسف، قال: أول من قال القرآن مخلوق أبو حنيفة».

أقول: لم يكفهم أن يقولوا: إن أبا حنيفة قائلٌ بخلق القرآن، حتى جعلوه أول من قال بهذا، بل اختلقوا هذه الكذبة على لسانٍ أخص أصحابه أبي يوسف، ولسانٍ أخص أصحاب أبي يوسف الحسن بن أبي مالك، وهما كانا من أرعى الناس لجانب أبي حنيفة!!

(١) في أول الكتاب ص ٢٨ - ٣١. ز.

وفي سند الأخلوقة الخزّاز وقد سبق في ص (٤٤).

وإسحاق بن عبدالرحمن: لا يُعلم.

وكتب النحل مجمعة على أن أول من قال بذلك القول هو الجعد بن درهم، ثم جهم بن صفوان، ثم بشر بن غياث، كما يظهر من كتاب «شرح السنّة» لللالكائي الحافظ، وكتاب الرد على الجهمية لابن أبي حاتم^(١)، وغيرهما.

٣٤ - وقال في ص (٣٧٨ و ٣٨٥):

«كتب إليّ عبدالرحمن بن عثمان الدمشقي وحدثنا عبدالعزيز بن أبي طاهر عنه، قال أخبرنا أبوالميمون البجلي، حدثنا أبوزرعة ٥٣ عبدالرحمن بن عمرو، أخبرني محمد بن الوليد (أبو هبيرة / الهاشمي الدمشقي)، قال سمعت أبا مُسهر يقول، قال سلمة بن عمرو القاضي على المنبر: لا رَجَمَ الله أبا حنيفة، فإنه أول من زعم أن القرآن مخلوق».

أقول: ولفظ ابن عساكر في تاريخه (لا رَجَمَ الله أبا فلان، فإنه أول من زعم أن القرآن مخلوق)، ففي الخبر المسوق هنا تغيير (أبي فلان) إلى أبي حنيفة. ومن أين علموا أن أبا فلان في الرواية هو أبو حنيفة؟ مع تضافر الروايات على أن أول من قال بذلك الجعد بن درهم كما سبق. وتبدّل كلمة بكلمة أمرٌ هين عندهم! ومناقضة ما تواتر عند أهل العلم شيء لا أهمية له في نظرهم!

وقد وُفِّتُ الكلام حقه في هذه المسألة، فيما علّفته على «الاختلاف في اللفظ» لابن قتيبة، ومن جملة ما قلْتُ هناك: قال ابن أبي حاتم في كتاب «الرد على الجهمية»:

(١) الرد على الجهمية. لم يطبع وهو في العقائد. وتوجد قطعة منه بالظاهرية. خ.

سمعتُ أحمد بن عبد الله الشعراني يقول، سمعت سعيد بن رحمة صاحب أبي إسحاق الفزاري يقول: إنما خَرَجَ جهنم سنة ثلاثين ومئة، فقال: القرآن مخلوق، فلما بلغ العلماء تعاضموه، فأجمعوا على أنه تكلم بكفر وحمل الناس ذلك عنهم.

وقال أيضاً: سمعت أبي يقول: أوَّل من أتى بخلق القرآن الجعد بن درهم في سنة نيف وعشرين ومئة، ثم جهنم بن صفوان، ثم من بعدهما بشر بن غياث اهـ. (ولعل ذكر ثلاثين بجبر الكسر، وإلا فخرج جهنم سنة بضع وعشرين كما سبق).

وقال اللالكائي في «شرح السنة»: ولا خلاف بين الأمة أن أول من قال القرآن مخلوق الجعد بن درهم في سنة نيف وعشرين ومئة. اهـ. (وألقي القبض على جهنم سنة ١٢٨هـ)، وكان^(١) قتله أيضاً في تلك السنة، على ما يذكره ابن جرير، إلا أن اللالكائي يقول: بأن قتله كان سنة اثنتين وثلاثين ومئة، وفي تلك التواريخ اضطراب كما ترى.

ولم يحل قتل جهنم دون ذبوع رأيه في القرآن، فافتتن به أناس فشايعه مشايعون، ونافروه منافرون، فحصلت الحيدة عن العدل إلى إفراط وإلى تفريط، من غير معرفة كثير منهم لمغزى هذا المبتدع، أناس جاروه في نفي الكلام النفسي، وأناس قالوا في معاكسته بقدم الكلام اللفظي.

ولمَّا رأى أبو حنيفة ذلك تدارك الأمر وأبان الحق، فقال: ما قام بالله غير مخلوق، وما قام بالخلق مخلوق. يريد أن كلام الله باعتبار قيامه بالله صفة له

(١) ما بين القوسين سقط في الطبع مما علق على «الاختلاف في اللفظ» ص (٥٧)، فوضعت الساقط بين قوسين هنا ليصحح ما هناك. ز.

كباقي صفاته في القَدَم، وأماما في السنة التالين، وأذهان الحفاظ، والمصاحف، من الأصوات، والصور الذهنية، والنقوش، فمخلوقة كخلق حاملها، فاستقرت آراء أهل العلم والفهم على ذلك بعده.

ولا يمكن أن يكون إجماعُ التابعين على رد قول جهم، إلا باعتبار تجربته على صفةٍ قائمة بالله غير بائنة منه، ومحال أن يكون القديم حالاً في حادث، فيلزم عليهم أن يعترفوا بخلق ما قام بالخلق، ولكنَّ أبا حنيفة كان رجلاً محسوداً أذاع عنه حاسدوه أنه يقول بقول جهم، وأنى يصدُرُ عنه ذلك؟!.

٥٤ / ٣٥ — وقال في ص (٣٧٨ و ٣٨٥):

«أخبرنا العتيقي، أخبرنا جعفر بن محمد بن علي الطاهري، حدثنا أبو القاسم البغوي، حدثنا زياد بن أيوب، حدثني الحسن بن أبي مالك — وكان من خيار عباد الله —، قال: قلت لأبي يوسف القاضي: ما كان أبو حنيفة يقول في القرآن؟ قال: كان يقول: القرآن مخلوق، قال: قلت فأنت يا أبا يوسف؟ فقال: لا، قال أبو القاسم: فحدثت بهذا الحديث القاضي البرتي، فقال لي: وأيَّ حسن كان، وأيَّ حسن كان!! يعني الحسن بن أبي مالك. قال أبو القاسم: فقلت للبرتي: هذا قول أبي حنيفة؟ قال نعم! المشثوم. قال: وجعل يقول: أحدث بخلقي؟»^(١).

أقول: هذه كذبة متراكبة على السنة أبي يوسف، وابن أبي مالك، وأحمد بن القاسم البرتي؟ وثلاثتهم من غير أهل العلم على مذهب أبي حنيفة، وأرطبهم لساناً في الثناء على أبي حنيفة.

ولا أتهم بهذه الرواية السخيفة، سوى أبي القاسم البغوي إن كان

(١) سؤال استنكاري يعني أن القرآن على قصده إن لم يكن خلق الله — أفيكون خلق المستنكر هو إذاً. خ.

الخطيب سَمِعَهَا من العتيقي، وقد قال ابن عدي عن حاله عند أهل بغداد:
وجدتُ النَّاسَ أَهْلَ الْعِلْمِ وَالْمَشَايخِ مُجْمَعِينَ عَلَى ضَعْفِهِ هـ.

وتجدُ بعدَ هذا الإجماع من يروي عنه! وكم أوقع الرواة تطلُّبُ العلوفِ في
الرواية عن الضعفاء والهلَكى؟! ولولا أن البغوي الحنبلي عاش وعلتُ سِنُهُ،
لما كان يروي عنه أحدٌ ممن له شأن، لظهور مبدأ أمره كما سبق.

وقد أخرج اللالكائي في «شرح السنة»: عن أبي الحسن علي بن
محمد الرازي، سمعت أبا بكر محمد بن مهرويه الرازي يقول: سمعت
محمد بن سعيد بن سابق يقول: سمعت أبا يوسف القاضي وقلتُ له: تقول
بخلق القرآن؟ قال: لا. كالمُنْكَرِ عَلَيَّ، لا هو — يعني أبا حنيفة — ولا أنا.

وعن أبي يوسف، وابن أبي مالك، والبرتي، رواياتٌ بأسانيد
صحيحة، في تبرئة أبي حنيفة من القول بخلق القرآن، عند ابن أبي العوام،
والصيمري، وغيرهما، ومن يروي بطرقهم خلاف ذلك فقد وَقَعَ على
أُمِّ رَأْسِهِ.

٣٦ — وقال في ص (٣٧٨ و ٣٨٥):

«أخبرنا الحسن بن محمد الخلال، قال حدثنا أحمد بن إبراهيم بن
الحسن، حدثنا عمر بن الحسن القاضي، قال حدثنا إسماعيل بن إسحاق،
حدثنا نصر بن علي، حدثنا الأصمعي، حدثنا سعيد بن سلم الباهلي، قال:
قلنا لأبي يوسف: لَمْ لَمْ تَحْدِثْنَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ؟ قال: ما تصنعون به؟! مات
يوم مات يقول: القرآن مخلوق».

أقول: في سنده عمرُ بن الحسن الأشناني القاضي، متكلم فيه، وقد
ضعفه الدارقطني، وكذَّبه الحاكم وكان يساوي بين السماع والإجازة.

وعبدُ الملك بن قُريب الأصمعي، كذَّبه أبو زيد الأنصاري، وذَكَرَ
علي بن حمزة البصري في كتابه «التنبيهات على الأغلاط في الروايات»^(١)
أشياء في أغلاطه، ورماه بأمور تؤيد رأي أبي زيد الأنصاري فيه! ولستُ أنشط
٥٥ لنقلها هنا، وليس بقليل ما ذكره / الخطيب من نوادره، ومن جملة ما ذكره أن
الأصمعي لما توفي سنة ٢١٥هـ، قال أبو قلابة الجرمي في جنازته:

لعن الله أعظماً حملوها نحو دار البلى على خشبات
أعظماً تُبغضُ النبي وأهل ال سبيت والطيبين والطيبات
وسعيد بن سلم الباهلي قد سَبَقَ بيانُ حاله.

وإني أراهم لا يقلعون عن الكذب على لسان أبي يوسف على خلاف
ما ثبت عنه بأسانيد صحيحة كما سبق من اللالكائي.
وقال قال ابن أبي العوام الحافظ: حدثني محمد بن أحمد بن حماد،

(١) مرٌّ في ص ٥٢ أن اسمه (التنبيهات على أغاليط الروايات). وقد راجعت الأستاذ في
الخلاف بين الاسمين فقال: لا يمكن التعويل على أحد الاسمين ولا معرفة أيهما الأصح
— وكلاهما صحيح باعتبار المعنى — وقال بأنه يرى وجوب طبعه لأنه لم يطبع على نفاسته
وقدمه ونفعه. وأن نسخة الشنقيطي — أي أن النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية
برقم ٢٢ش — أصلها للشنقيطي اللغوي المشهور، المتوفى سنة ١٣٢٢ وبها أخريان
رقمهما أدناه. وقد حمل أبو زيد في ص ٢٥ من التنبيهات على الأصمعي حملة شديدة
كما قال الأستاذ.

ويلاحظ: أن اسم الكتاب بدار الكتب (التنبيهات على أغاليط الرواة) — بخلاف ما هنا.
وما في ص ٥٢ — ویدار الكتب غير الشنقيطية نسختان برقمي ٥٠٢ لغة و ٥٠٣ لغة.
كما أنهم صوروا النسخة الشنقيطية المحفوظة عندهم برقم ٢٢ش لغة. وتوجد الصورة
برقم ٨٥٥ لغة. خ.

حدثني محمد بن شجاع^(١)، قال سمعت الحسن بن أبي مالك يقول، سمعت
أبا يوسف يقول:

جاء رجل إلى مسجد الكوفة يوم الجمعة، فدار على الحِلَقِ يَسْأَلُهُمْ عَنِ
الْقُرْآنِ، وأبو حنيفة غائب في مكة، فخاض الناسُ في ذلك واختبطوا، والله
ما أحسبه إلا كان شيطاناً تصوّرَ في صورة الإنس، فانتَهَى إلى حلقتنا فسألنا،
فنهَى بعضنا بعضاً عن الجواب في ذلك، وقلنا له: شيخنا غائب وليس
بحاضر، ونكره أن نتقدمه بكلام حتى يكون هو المبتدئ به، فانصرف عنا.

قال أبو يوسف: فلما قدّم أبو حنيفة تلقيناه بالقادسية فسلمنا عليه، وسألنا
عن الأهل والبلد فأخبرنا، ثم قلنا له بعد أن تمكنا: يا أبا حنيفة، وقعت مسألة
فما تقول فيها؟ فكأنه كان في قلوبنا، وأنكرنا وجهه! وظنّ أنها مسألة مفتنة،
وأنا قد تكلمنا فيها بشيء.

فقال: ما هي؟ قلنا: كذا وكذا فأخبرناه بما سأل عنه الرجل، فسكت
ساعة ثم قال لنا: فما كان جوابكم فيها؟ قلنا: لم نتكلم فيها بشيء، وخشينا
أن نتكلم بشيء تنكره فسُرِّي عنه، وأسفر وجهه، وقال جزاكم الله خيراً،
جزاكم الله خيراً، احفظوا وصيتي، لا تتكلموا فيها بكلمة واحدة أبداً،
ولا تسألوا عنها أحداً أبداً، انتهوا إلى أنه كلامُ الله عز وجل، بلا زيادة حرف

(١) عده الذهبي في «سير النبلاء» من بحور العلم، وقال الحاكم في (معرفه علوم
الحديث ٢٢٤) وأما أبو عبد الله محمد بن شجاع الثلجي فإنه كثير الحديث كثير
التصنيف، رأيتُ عند أبي عبد الله محمد بن أحمد بن موسى القُمي خازن السلطان، عن
أبيه، عن محمد بن شجاع كتاب «المناسك»، في نيف وستين جزءاً كبيراً دقاًقاً اهـ. وقد
توسعنا في الذب عنه في (تكملة الرد على نونية ابن القيم). وفي «فهرست» ابن النديم
بسطُ ترجمته. ز.

واحد، ما أحسب هذه المسألة تنتهي حتى تُوقَعَ أهل الإسلام في أمرٍ لا يقومون له ولا يقعدون، أعاذنا الله وإياكم من الشيطان الرجيم اهـ.

وقد ذكرنا كثيراً من الروايات في هذا الصدد، فيما علقناه على «الاختلاف في اللفظ» لابن قتيبة.

٣٧ — وقال في ص (٣٧٩ و ٣٨٥) :

«أخبرني محمد بن علي المقرئ، أخبرنا محمد بن عبدالله النيسابوري (الحاكم) الحافظ، قال سمعت محمد بن صالح بن هانيء يقول، سمعت مسدد بن قطن يقول، سمعت أبي يقول، سمعت يحيى / بن عبد الحميد يقول: سمعت عشرة كلهم ثقات يقولون: سمعنا أبا حنيفة يقول: القرآن مخلوق».

«أقول: قول الراوي سمعت الثقة يُعدُّ كروايةٍ عن مجهول، وكذا الثقات.

ويحيى بن عبد الحميد: متكلم فيه، إلى أن قيل فيه: إنه كذاب.

وأبو مسدد قطن بن إبراهيم بن عيسى النيسابوري: حدث بحديث إبراهيم بن طهمان، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، في الدباغ، فطالبوه بالأصل، فأخرجوه وقد كتبه على الحاشية، فتركه مسلمٌ بعد أن صار إليه وكتب عنه جملة، وهو متهم بسرقة حديث حفص، عن محمد بن عقيل.

وقال عبد الغني: تركه النسائي. وهو أسوأ حالاً من قطن بن نسير الغبري البصري، الذي رماه ابن عدي بسرقة الحديث. وليس المراد هنا قطن بن نسير كما ظن ذلك الملك المعظم.

وما وقع في كتاب الملك المعظم المطبوع من ذكر (بشير) بدل (نسير) تصحيف، وكذلك ما وقع في تعليق الطبعة الثانية من ذكر (بشر) بدل (نسير)

تصحيْفُ آخِر ومُتَابَعَةُ لِلْوَاهِم فِي (قَطْن)، وَلَا شَأْنَ لِابْنِ نَسِير هُنَا، وَإِنَّمَا الْمِرَادُ هُوَ أَبُو مُسَدَّد قَطْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ كَمَا ذَكَرْنَا، وَلَمْ يَكُنْ لِقَطْنِ بْنِ نَسِيرِ ابْنٌ يُسَمَّى مُسَدَّدًا، وَهَذَا الْقَدْرُ مِنَ الْبَيَانِ كَافٍ فِي رَدِّ هَذِهِ الْأَسْطُورَةِ.

٣٨ — وَقَالَ فِي ص (٣٧٩ وَ ٣٨٥) :

«حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنُ بْنُ شَجَاعٍ الصُّوفِيُّ، أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَمٍ الْخُتَلِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ يُوسُفَ الْمَطُوعِيُّ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ الْأَسْوَدِ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الْأَوَّلِ، أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَادٍ بْنِ أَبِي حَنِيفَةَ، قَالَ: هُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ الْقُرْآنُ مُخْلُوقٌ».

أَقُولُ: عَلَى انْقِطَاعِ الْخَبَرِ، فِي سَنَدِهِ الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الْأَوَّلِ، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: لَا أُحَدِّثُ عَنْهُ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: تَكَلَّمَ النَّاسُ فِيهِ. وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: كَذَّبَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَفِي هَذَا كِفَايَةٌ فِي رَدِّ الْخَبَرِ.

٣٩ — وَقَالَ فِي ص (٣٧٩ وَ ٣٨٦) :

«أَخْبَرَنِي الْخَلَالُ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي، حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: اجْتَمَعَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَأَبُو حَنِيفَةَ عِنْدَ عَيْسَى بْنِ مُوسَى الْعَبَّاسِيِّ وَالْيَاقُوفَةِ، قَالَ فَتَكَلَّمَا عِنْدَهُ، قَالَ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الْقُرْآنُ مُخْلُوقٌ. قَالَ فَقَالَ عَيْسَى لَابْنِ أَبِي لَيْلَى: أَخْرِجُوهُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ».

أَقُولُ: فِي سَنَدِهِ عُمَرُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَشْنَانِيُّ الْقَاضِي، ضَعَّفَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَكَذَّبَهُ الْحَاكِمُ كَمَا سَبَقَ^(١)، وَوَقَعَ فِي الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ بِدَلِّ (الْحَسَنِ) لَفْظَ (الْحُسَيْنِ) وَهُوَ خَطَأٌ.

وَأَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ إِنْ كَانَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ الْيَرْبُوعِيُّ، الْمَتَوَفَى

(١) فِي الْخَبَرِ رَقْمُ ٣٦ ص ١٠٩. ز.

سنة سبع وعشرين ومئتين، فلم يكن في عهد عيسى بن موسى والي الكوفة، في سِنِّ تمكنه من الحضور في مثل تلك المجالس، فيكون الخبرُ مقطوعاً، وإن كان أحمدُ بن يونس هذا غيرَ اليربوعي فمجهول.

ومثل هذا الخبر الخبرُ الذي يليه بمعناه، وفي سنده ابنُ رزق، وشيخُ ٥٧ مجهول يقال / له: أبو محمد.

وأحمدُ بن يونس إن كان اليربوعي ففيه انقطاع، وإن كان غيره فمجهول، فكيف يثبت هذا بأمثال هذه الأسانيد!

وأما استتابة أبي حنيفة فقد توسَّع في بيانها ابن عبد البر في «الانتقاء»، وذكرناها أيضاً في «لفت اللحظ إلى ما في الاختلاف في اللفظ»، فلا حاجة إلى بسطها هنا.

٤٠ — وقال في ص (٣٧٩ و ٣٨٦) :

«أخبرنا ابن الفضل، أخبرنا دَعْلَج بن أحمد، أخبرنا أحمد بن علي الأبار، حدثنا سفيان بن وكيع، قال: جاء عمرُ بن حماد بن أبي حنيفة فجلس إلينا، فقال: سمعتُ أبي حماداً يقول: بَعَثَ ابن أبي ليلى إلى أبي حنيفة، فسأله عن القرآن فقال: مخلوق. فقال تتوب وإلا أقدمتُ عليك؟ فتابعه فقال القرآن كلامُ الله، قال فدار به في الجَلْق يُخبرهم أنه قد تاب من قوله: القرآن مخلوق، فقال أبي: فقلتُ لأبي حنيفة: كيف صِرتَ إلى هذا وتابعتَه؟ قال يا بني خِفْتُ أن يُقَدِّمَ عليَّ، فأعطيتُه النقيَّة».

أقول: في سنده دَعْلَج، والأبار، وسفيان بن وكيع.

فدعلج تاجرٌ مَثْرٍ كان عنده قفاف مملوءة ذهباً، تبهر عيون من يبيت عنده من الرواة، وتسلب ألبابهم، يتعانى الرواية، ويواسي الرواة من أهل مذهبه في التشبيه، وكان عنده تعصُّب وتغفل، وكان الرواة الأظناء يبيتون عنده ويدخلون في كتبه أشياء، فيرويهها بسلامة باطن.

وَذَكَرَ الذَّهَبِيُّ مِنَ الْوَضَاعِينَ الَّذِينَ كَانُوا يُدْخِلُونَ فِي كُتُبِهِ اثْنَيْنِ، أَحَدُهُمَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الرُّصَافِيِّ، وَقَدْ قَالَ عَنْهُ: يَضَعُ الْحَدِيثَ وَيَفْتَرِي عَلَى اللَّهِ، قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: لَا يُوصَفُ مَا أَدْخَلَ هَذَا عَلَى الشُّيُوخِ، ثُمَّ عَمِلَ مُحَضَّرٌ عَلَيْهِ بِأَحَادِيثَ أَدْخَلَهَا عَلَى دَعْلَجٍ، وَكَذَا أَدْخَلَ أَبُو الْحُسَيْنِ الْعِطَارُ الْمُخَرَّمِي أَحَادِيثَ عَلَى دَعْلَجٍ أَيْضاً كَمَا ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ، وَيَجْعَلُهُمَا ابْنَ حَجَرٍ شَخْصاً وَاحِداً بَدُونَ حِجَّةٍ.

وَكَانَ الْأَبَّارُ مِمَّنْ يَذُرُّ عَلَيْهِمْ دَعْلَجٌ، فَانْدَفَعَ فِي تَأْيِيدِ مَذْهَبِهِ وَالنِّيلِ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ، فِي «تَارِيخِهِ» بَتَوْسَعٍ وَوَقَاحَةٍ! وَاللَّهُ حَسْبِيهِ، وَلَا يُشْنِي عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ لَا يَعْرِفُ دَخَائِلَهُ أَوْ مَنْ هُوَ عَلَى مَذْهَبِهِ.

وَسَفِيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ كَانَ وَرَاقُهُ كَذَاباً، يُدْخِلُ فِي كُتُبِهِ مَا يَشَاءُ مِنَ الْأَكَاذِيبِ فَيُرْوِيهَا هُوَ، فَنَبْهَوْهُ عَلَى ذَلِكَ، وَأَشَارُوا عَلَيْهِ أَنْ يَغَيِّرَ وَرَاقَهُ فَلَمْ يَفْعَلْ، فَسَقَطَ مِنْ مَرْتَبَةِ الْإِحْتِجَاجِ عِنْدَ النَّقَادِ.

وَكَانَ أَبُو حَنِيفَةَ مِنْ أَجْهَرِ خُلُقِ اللَّهِ بِالْحَقِّ، وَأَصْرَجَهُمْ فِي الْحَقِّ، فَلَوْ كَانَ مِنَ الَّذِينَ يَعْطُونَ التَّقِيَّةَ لَمَا ضَرَبَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ، وَلَا امْتَحَنَهُ وَالِي الْكُوفَةِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَلَا ضَرَبَهُ الْمَنْصُورُ إِلَى أَنْ يَمُوتَ وَهُوَ مَحْبُوسٌ. فَمَنْ ابْنُ أَبِي لَيْلَى؟ حَتَّى يَعْطِيَهُ أَبُو حَنِيفَةَ التَّقِيَّةَ! فَهَلْ يَتَصَوَّرُ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَيْهِ فَوْقَ إِقْدَامِ هَؤُلَاءِ عَلَيْهِ؟ وَلَيْسَ الْخَبِيرُ إِلَّا كَذَباً مَكْشُوفاً.

٤١ — وَقَالَ فِي ص (٣٨٠ و ٣٨٧):

«أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْبَرْمَكِيِّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُلْفٍ الدِّقَاقُ، حَدَّثَنَا عَمْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَيْسَى الْجَوْهَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْأَثَرِ، قَالَ حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي الْحَكَمِ، يَذْكُرُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُبَيْدِ الطَّنَافَسِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ حَمَادَ بْنَ أَبِي سَلِيمَانَ / بَعَثَ إِلَى ٥٨

أبي حنيفة: إني بريء مما تقول إلا أن تتوب؟ قال: وكان عنده ابن أبي غنية فقال: أخبرني جار لي أن أبا حنيفة دعاه إلى ما استُتِيبَ منه بعدما استُتِيبَ.

أقول: في سنده عمر بن محمد بن عيسى السذابى الجوهري، قال الذهبي: في حديثه بعضُ النُّكْرَةِ، انفرد برواية ذلك الحديث الموضوع (القرآن كلامي ومنى خرج) - راجع سنده في الميزان -.

وإسماعيل بن أبي الحكم، ليس بإسماعيل بن أبي حكيم القرشي، المتوفى سنة ثلاثين ومئة، فإنه لم يدركه هارون بن إسحاق الهمداني، المتوفى سنة ثمان وخمسين ومئتين، فيكون إسماعيل هذا مجهولاً، ولفظه مع ذلك لفظ انقطاع، كما أن صيغة عبيد الطنافسي صيغة انقطاع.

و (ابن أبي غنية) وقع في الطبعة الأولى والهندية والخطية بلفظ (ابن أبي عيينة)، وفي الطبعة الثانية المصرية بلفظ (ابن عيينة)، ولا أدري من أين عملوه ابن عيينة في الطبعة الأخيرة! وهوابن أبي غنية في كتاب الملك المعظم، وهو عبد الملك بن حميد بن أبي غنية الكوفي، وهو من شيوخ ابن عيينة.

ولا ندري ولا الخطيبُ يدري من هو ذلك الجارُ الذي قال له: إن أبا حنيفة دعاه إلى ما استُتِيبَ منه بعدما استُتِيبَ؟. هذا من جهة الإسناد.

وأما من جهة المتن فإن أهل العلم اتفقوا على أن أول من قال ذلك هو الجعد بن درهم، في سنة نيف وعشرين ومئة، بعد وفاة حماد بن أبي سليمان بسنين، لأنه توفي سنة عشرين ومئة أو قبلها، فكيف يُتصور أن يقول أبو حنيفة ذلك في حياة شيخه هذا، فيتبرأ منه ببعث رسول إليه وهو لم يفارقه طول حياته مفارقةً إبعاد أو ابتعاد كما سبق من الخطيب نفسه في (ج ١٣ ص ٣٣٣)؟! بل هذا مما يكاد أن يُعدَّ من المتواتر.

فَعُلِمَ من ذلك أن حماد بن أبي سليمان مات قبل حدوث فتنة خلق القرآن باتفاق، وكان أبو حنيفة أرضى أصحابه عنده، حتى كان هو الذي خَلَفَهُ في العلم بالاتفاق، وكان من أشد أصحابه ملازمةً له، بحيث كان يقوم بخدمات بيته إلى أن مات، كما ورد بطرق صحاح. فكيف تجري بينهما الرسالات؟ راجع ما نقلناه^(١) في «لفت»^(٢) اللحظ» عن تاريخ أصبهان^(٣) لأبي الشيخ.

وهو كان بريء الساحة من القول بأن القرآن مخلوق، بمعنى الكلام القائم بالله سبحانه منذ حدوث فتنة القول بخلق القرآن إلى أن لقي ربه، فضلاً عن أن يكون قال به في حياة شيخه، الذي مات قبل حدوث هذه الفتنة بسنوات، كما يظهر مما يُروى بأسانيد صحيحة، عند ابن أبي العوام والصيمري وابن عبد البر بل الخطيب نفسه! فَعُلِمَ من ذلك أن هذا الخبر مما تكذبه شواهد الحال، كما يكذبه ما في سنده من الاختلال.

٤٢ — وقال في ص (٣٨٠ و ٣٨٧):

«أخبرنا الخلال، أخبرنا الحريري، أن النخعي (ابن كاس) حدثهم، قال حدثنا عبد الله بن غنام، حدثنا محمد بن الصقر بن مالك بن مغول، قال سمعتُ إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة يقول: قال أبو حنيفة: إن ابن أبي ليلى ليستحل مني ما لا أستحله من بهيمة».

(١) ما نقله الأستاذ في (لفت اللحظ) يوجد في ص ٦٠ من الكتاب المذكور الآتي رقمه أدناه. وهو مطبوع بأسفل صفحات (الاختلاف في اللفظ) لابن قتيبة. خ.

(٢) هو حواش للأستاذ على كتاب الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة. خ.

(٣) تاريخ أصبهان لم يطبع. وهو مخطوط في ظاهرية دمشق.

واسمه: (طبقات محدثي أصبهان) لأبي الشيخ ابن حيان. وحيان بالياء آخر الحروف. خ.

/ أقول: ولفظُ ابن أبي العوام عن الدولابي، عن يعقوب بن إسحاق بن أبي إسرائيل، عن محمد بن الصقر (من سننِهِ) في موضع (من بهيمة)، وهو الأفعُد في المعنى.

ومحمد بن الصقر، هو أبو مالك محمد بن الصقر بن عبد الرحمن ابن بنت مالك بن مغول كما سبق. ووقع في الطبقات الثلاث بدل الصقر (الشعر)، وهو تحريف.

٤٣ — وقال في ص (٣٨٠ و ٣٨٧):

«أخبرنا محمد بن عبيد الله الحنائي، أخبرنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، حدثني عمر بن الهيصم البزاز، أخبرنا عبد الله بن سعيد بقصر ابن هبيرة، حدثني أبي، أن أباه أخبره أن ابن أبي ليلى كان يتمثل بهذه الأبيات:

إِنِّي شَنِتُّ الْمُرَجِّثِينَ وَرَأَيْتَهُمُ عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ وَابْنُ قَيْسِ الْمَاصِرِ
وَعُتْبَةُ الدَّبَّابِ لَا نَرْضَى بِهِ وَأَبَا حَنِيفَةَ شَيْخَ سُوءٍ كَافِرٍ اهـ»
أقول: عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ من رجال البخاري، والنسائي، والترمذي، وأبي داود، هو وأبوه من الأتقياء العُباد، كانا يَبيان أن يقولوا: إِنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، لثَلَا يُلْزَمُ إِخْرَاجُ الْأُمَّةِ مِنَ الْإِيمَانِ، بَارْتِكَابِهِمْ مَعْصِيَةً، وَإِخْلَالِهِمْ بَطَاعَةً، فَرَمَيْتُهُمَا بِالْإِرْجَاءِ نَبْزٌ بِالْأَلْقَابِ لَا يَصْدُرُ إِلَّا مِنْ قَدَرِي أَوْ خَارِجِي كَمَا سَبَقَ إِيْضَاحُهُ، وَمَاتَ عُمَرُ هَذَا بَعْدَ أَبِي حَنِيفَةَ بِثَلَاثِ سَنِينَ.

وعُمَرُ بْنُ قَيْسِ الْمَاصِرِ عَظِيمُ الْقَدْرِ فِي الْعِلْمِ وَالْوَرَعِ، وَأَبُوهُ أَوَّلُ مَنْ مَصَّرَ دَجَلَةَ وَالْفِرَاتَ، بَأَن مَدَّ حَبْلًا طَوِيلًا بَيْنَ سَاحِلَيْهِمَا لِفَحْصِ الْمَرَاقِبِ، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ فِي «الْأَنْسَابِ» فِي (الْمَاصِرِ)، وَلَهُ وَلِذَوِيهِ ذِكْرٌ وَاسِعٌ فِي تَارِيخِ «أَصْبَهَانَ» لِأَبِي الشَّيْخِ.

وعُتْبَةُ الدَّبَّابِ، هُوَ وَالِدُ الْحَكَمِ صَاحِبِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ.

وأبو حنيفة هو ذلك الإمام الأعظم الذي يؤمن بالله وحده، ويَكْفُرُ بالطاغوت، ولولاه لاستولى القدرية والخوارج وأذيالهم الجهلة من النقلة على قلوب جمهور المسلمين، وأضلّوهم عن سواء السبيل، لكن الله سبحانه وفقّ أبا حنيفة هذا وأصحابه لتبيين وجوه ضلال هؤلاء، حتى ظهر ضلالهم جلياً لجمهور المسلمين، فأصبحوا في حِرْزِ أمين من إغوائهم.

وجَلَّ مقدارُ ابن أبي ليلى أن يتمثل بمثل هذه الأبيات السخيفة، التي لم يقلها إلا أحدُ الخوارج كلاب النار، القائلين بكفار من يرى خلاف رأيهم.

ولله درُّ أبي حنيفة ما أوسع صدره! حيث قال لما سئل عما إذا كان يُكْفَرُ من يرميه من الفرق بكفر: «لا أكْفَرُ من يرميني بكفر ولكن أكذِّبه»، كما في «العالم والمتعلم» رواية أبي مقاتل حفص بن سلم عنه.

وفي الطبقات الثلاث في البيتين (إلى شنان...)، وفي ذلك كسر للبيت واختلال في المعنى، فالصواب (إني شَنَيْتُ) كما ذكرناه.

وفي الطبعة الأخيرة (أبو حنيفة)، والصواب (أبا حنيفة) كما سبق، وهذا ظاهر.

ولا أدري كيف أباح الخطيبُ لنفسه تدوينَ هذا الفحش والسفه في حق أمثال هؤلاء الأئمة، بمثل هذا السند الساقط، مع علمه بمنزلة هؤلاء الأعلام في العلم والورع، ولو كان ذلك في عهد عمر رضي الله عنه، لقام عليه بالدرّة أو اعتقله تعزيراً له، كما فعل ذلك في الحُطَيْثَةِ، حينما هجا الزبرقان بأقل من هذا بكثير، حيث قال فيه:

/ دع المكارم لا تَرَحَّلْ لُبْغِيَّتِهَا واقْعُدْ فإنك أنت الطاعمُ الكاسي ٦٠

فاعتقله سنين حتى تاب وأتاب وكتَبَ إليه:

ماذا تقول لأفراخٍ بذي مَرَخٍ رُغِبَ الحواصل لا ماء ولا شَجَرُ

أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلَمَةٍ فَاغْفِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عُمَرُ
فعفا عنه وأطلقه، والحادثة معروفة في كتب الفقه في باب التعزير،
لا في كتب الأدب فقط، فإذا كان قائل ذلك البيت يستحق العقوبة بحبسه عدة
سنين، فماذا يكون مقدار ما يستحق من العقوبة قائل تلك الأبيات وناقلاًها من
غير تفنيدها؟

وما في هذه الأبيات من الخروج على الشرع والإجرام المكشوف،
يغنيك في معرفة سقوط هذا الخبر عن الكلام في سنده، ولكن لا بأس في
الإشارة إلى بعض ما فيه.

فأقول: تاركاً الكلام في ابن الهيصم ومن دونه: إنَّ عبد الله بن سعيد
الراوي، عن أبيه، عن جده، في الخبر إن كان أبا عباد المقبري، فقد قال عنه
البخاري تركوه، وإن كان أبا سعيد الأشج، فلا يُعرف له رواية عن أبيه عن
جده، كما لا يُعرف حال أبيه، ولا حال جده، وإن كان غيرهما يكون مجهولاً
هو وأبوه وجده. وشيخُ سوءٍ كافرٍ، من قبيل: جُحِرَ ضَبٌّ خَرِبٌ^(١)، لا يقوله
إلا شيخُ سوءٍ كافرٍ.

٤٤ — وقال في ص (٣٨١ و ٣٨٨):

«أخبرنا محمد بن عبيد الله الحنائي، والحسن بن أبي بكر، ومحمد بن
عمر القرشي، قالوا أخبرنا محمد بن عبد الله الشافعي، حدثنا محمد بن
يونس، حدثنا ضرار بن صرد، قال حدثني سليم القاري، حدثنا سفيان
الثوري، قال: قال لي حماد بن أبي سليمان: أبلغ عني أبا حنيفة المُشْرِك

(١) المقصود أن راء (كافر) مكسورة إبتاعاً لكسر همزة (سوء) كما كسرت باء «خرب» إبتاعاً
لكسر باء «ضب» أي للمجاورة فلا يكون في بيتي الصفحة السابقة (١١٨) إقواء.
ويلاحظ أن جملة من قبيل جحر ضب خرب معترضة. المراد مما قبلها وما بعدها: أن
جملة شيخ سوء كافر. لا يقولها إلا شيخ سوء كافر. خ.

أني بريء منه، حتى يرجع عن قوله في القرآن. أخبرنا الحسين بن شجاع، أخبرنا عمر بن جعفر بن سلم، حدثنا أحمد بن علي الأبار، حدثنا عبد الأعلى بن واصل، حدثنا أبو نعيم - ضرار بن صرد -، قال: سمعت سليم بن عيسى المقرئ، قال: سمعت سفيان بن سعيد الثوري يقول: سمعت حماد بن أبي سليمان يقول: أبلغوا أبا حنيفة المُشرك أني من دينه بريء إلى أن يتوب، قال سليم: كان يزعم أن القرآن مخلوق».

أقول: إنَّ القول بخلق القرآن إنما حَدَثَ بعد وفاة حماد بن أبي سليمان، كما سَبَقَ التدليلُ عليه من نصوص العلماء.

وفي سند الخبر الأول: محمد بن يونس، وهو الكديمي، متكلم فيه، راجع «ميزان الاعتدال».

وضرار بن صُرد، هو أبو نعيم الطحان، الذي قال عنه ابن معين: كذاب.

وسليم بن عيسى القاريء كان ضعيفاً في الحديث، إماماً في القراءة، وكم بين القُرَّاء من هوبهذه المثابة، وقد رَوَى عن الثوري خبراً منكراً ساقه العُقيلي، وضرارٌ وسليمٌ موجودان في الخبرين.

والذي رواه البخاري في مفتتح «خلق الأفعال»: بَلَّغَ أبا فلان المشرك أني بريء من دينه. والله أعلم من هو أبو فلان هذا؟ / تراهم جعلوه في ٦١ الخبرين أبا حنيفة، وجعلوا في متن الرواية الكلام في القرآن، ويظهر من الخبر الثاني أنه من كلام سليم، فأدرجوه في المتن، وأين الإِشراك من القول بأن الله خالق كل شيء؟.

والقول بخلق اللفظ، ليس من الإِشراك في شيء، فيا سبحان الله! كيف يُعَدُّ أبو حنيفة الناشرُ لعلم حماد مبتعداً عن حماد، ويجعلُ سفيانَ الثوريَّ

رسولاً منه إليه؟! هكذا يفضحُ الله من يريد الكلام في أئمة الدين، وبذلك علمت حال الخبرين .

٤٥ — وقال في ص (٣٨١ و ٣٨٨) :

«أخبرني عبد الباقي بن عبد الكريم، قال أخبرنا عبد الرحمن بن عمر الخلال، حدثنا محمد بن أحمد بن يعقوب، حدثني جدي، قال حدثني علي بن ياسر، حدثني عبد الرحمن بن الحكم بن بشير بن سلمان، عن أبيه — أو غيره، وأكبرُ ظني أنه عن غير أبيه —، قال: كنتُ عند حماد بن أبي سليمان، إذ أقبلَ أبو حنيفة، فلما رآه حماد قال: لا مرحباً ولا أهلاً، إن سَلَمَ فلا تردوا عليه، وإن جَلَسَ فلا تُوسِعُوا له، قال: فجاء أبو حنيفة فجلَس فتكلم حماد بشيء فردّه عليه أبو حنيفة، فأخذ حماد كفاً من حَصَى فرماه به» .

أقول: الأستاذ قد يقسو على تلميذه ساعةً ثم يَرْضَى، وهذا مما لا يُسَجَّلُ كمثليةٍ للتلميذ، على أن عبد الرحمن بن الحكم بن بشير بن سلمان النهدي لم أر من وثَّقه، فهو يرويه عن والده أو غيره على الشك، فإن كانت الرواية عن أبيه فمنقطعة، لأن أباه لم يدرك حماداً، وإن كانت عن غيره فالرواية عن مجهول. هكذا يكون المحفوظُ عند الخطيب!

ووقع في الطبعات كلها (شتر) بدل (بشير)، والصواب هو ما أثبتناه، والله أعلم.

٤٦ — وقال في ص (٣٨١ و ٣٨٩) :

«أخبرنا ابن رزق، أخبرنا أحمد بن جعفر بن سلم، أخبرنا أحمد بن علي الأبار، أخبرنا أحمد بن إبراهيم، قال: قيل لشريك: استُتِيبَ أبو حنيفة؟ قال قد عَلِمَ ذلك العواتقُ في خُدورهن» .

أقول: قد سَبَقَ ذكرُ ابنِ رزق، وابنِ سلم، والأبار.

وأما أحمد بن إبراهيم فهو النكري، ولفظه لفظ الانقطاع، ولم يُدرك شريكاً إلا وهو صبي، والتحقيق أن شريكاً ثقة في الحديث، لكنه طويل اللسان في الناس.

٤٧ - وقال في ص (٣٨١ و ٣٨٩):

«أخبرنا ابن الفضل، أخبرنا ابن درستويه، حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثني الوليد، قال حدثني أبو مسهر، حدثني محمد بن فليح المدني، عن أخيه سليمان - وكان علامة بالناس - : / أن الذي استتاب أبا حنيفة خالد ٦٢ القسري. قال فلما رأى ذلك أخذ في الرأي ليعمّي به».

أقول: ابن درستويه، هو عبدالله بن جعفر الذي قال فيه البرقاني واللالكائي ما قالوا.

ومحمد بن فليح يقول عنه ابن معين: إنه ليس بثقة، وقال أبو زرعة عن سليمان بن فليح: لا أعرفه ولا أعرف لفليح ولداً غير محمد ويحيى اهـ.

فيا سبحان الله! يستتيب خالد بن عبدالله القسري فقيه الملة أبا حنيفة، في مسألة خلق القرآن، قبل زمن ابتداع هذا القول. والقسري هذا هو الذي بنى كنيسة لأمه تتعبد فيها، وهو الذي يقال عنه: إنه ذبح الجعد بن درهم يوم عيد الأضحى أضحى عنه.

والخبر على انتشاره وذيوعه غير ثابت، لانفراد القاسم بن محمد بن حميد المعمرى بروايته، ويقول عنه ابن معين: كذاب خبيث كما في ميزان الذهبى.

وما كان العلماء ليسكتوا في ذلك العهد، أمام استخفافه لشعيرة من شعائر الدين لو فرض وقوع مثل هذا من خالد. وسفك دم من وجب قتله شيء، وذبحه على أن يكون أضحى شيء آخر، وكانت سيرة خالد وصمة عار

في تاريخ الإسلام. وذكر ابن كثير قتل الجعد في أنباء سنة ١٢٤، وكان القسريُّ عُزل عن ولاية العراق قبل ذلك بأربع سنين.

وليكن على ذكر منك ما ذكره ابن أبي حاتم، واللالكائي، في تاريخ ابتداء الجعد لتلك البدعة^(١). وبالنظر إلى الخبر الذي ساقه الخطيب هنا، بسندٍ فيه من ذكرناهم، تكون استتابةُ أبي حنيفة في عهد هشام بن عبد الملك، قبل سنة عشرين ومئة، حيث كان القسريُّ فُصل من الولاية في تلك السنة.

ثم قال الخطيب بدون سند: «وروي أن يوسف بن عمر استتابه، وقيل: إنه لما تاب رَجَعَ وأظهر القول بخلق القرآن، فاستتب مرةً ثانية، فيحتمل أن يكون يوسف استتابه مرةً، وخالد استتابه مرةً، والله أعلم».

ولم يجعل الرواية الثانية مع الأولى اضطراباً في الرواية، بل حملهما على تكرار الاستتابة، لكن مثل هذا الجمع لا يكون إلا بعد صحة السندين. وفي صنيع الخطيب من محاولة الجمع بين خبرٍ سندهُ تالف وبين خبرٍ لا سند له أصلاً: عبرةٌ بالغة.

ويوسف بن عمر الثقفي، هو الذي ولي العراق بعد خالد سنة ١٢٠ في عهد هشام بن عبد الملك.

ولعل المطالع الكريم لم ينس ما نقلناه عن الحافظين ابن أبي حاتم، واللالكائي، في تاريخ حدوث القول بخلق القرآن^(١). فيكون قتلُ الجعد في عهد يوسف الثقفي لا خالد القسري.

(١) انظر التعقيب على الخبر ٣٣، ٣٤ ص ١٠٥، ١٠٧. ز.

٤٨ — وقال في ص (٣٨١ و ٣٩٠):

«أخبرنا علي بن طلحة المقرئ، والحسن بن علي الجوهري، قالوا أخبرنا عبدالعزيز بن جعفر الخرقى، حدثنا علي بن إسحاق بن زاطيا، حدثنا أبو معمر القطيعي، حدثنا حجاج الأعور، عن قيس بن الربيع، قال: رأيت يوسف بن عثمان أمير الكوفة، أقام أبا حنيفة على المصطبة يستتيبه من الكفر».

أقول: هذه أرجوفةٌ ثالثةٌ فيمن استتاب أبا حنيفة، لكن لا يُعلمُ بين ولاية الكوفة في ذلك العهد من يسمى يوسف بن عثمان، كما وقع في الطبعتين المصريتين، والطبعة الهندية، والنسخة المخطوطة / بالدار. فلعل لفظ عمر ٦٣ صحف إلى عثمان، حيث يُشبه هذا ذاك في الرسم، عند حذف الألف المتوسطة في عثمان، كما هو رسم الأقدمين، فيكون هو يوسف بن عمر الثقفي السابق ذكره، لا يوسف بن عثمان، فيبقى أمر استتابته دائراً بينه وبين خالد القسري في عهد هشام بن عبد الملك.

وأما سند هذه الأرجوفة، ففيه ابنُ زاطيا، ولم يكن بالمحمود، كما أقر به الخطيب.

«وأبو معمر القطيعي، هو إسماعيل بن إبراهيم بن معمر الهروي، وعنه يقول ابن معين: لا صَلَّى الله عليه! ذَهَبَ إلى الرقة فحدث بخمسة آلاف حديث أخطأ في ثلاثة آلاف منها هـ. وهو ممن أجاب في محنة القرآن، فلما خرج قال: كَفَرْنَا وَخَرَجْنَا هـ.

وحجاج الأعور، كان اختلط اختلاطاً شديداً.

وقيس بن الربيع، تركه غيرُ واحد من النقاد، وكان ابنه يأخذ أحاديث الناس فيدخلها في كتاب أبيه، فيرويها هو.

وهذا القدر من البيان يكشفُ عن قيمة سند ذلك الخبر.

وهناك رواية أخرى طريفة لم يُحكَمْ واضعُها وضعُها، ولم يدبر أمرها، حتى أصبحت مكشوفة الستر لكل ناظر، وهي ما رواه هبة الله الطبري في «شرح السنة»، عن محمد بن أحمد بن سهل (الأصبغي)، عن محمد بن أحمد بن الحسن (أبي علي الصواف)، عن محمد بن عثمان، عن محمد بن عمران بن أبي ليلي، قال: حدثنا أبي. قال:

لما قدِم ذلك الرجلُ (يعني أبا حنيفة)، إلى محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلي، شهد عليه حمادُ بن أبي سليمان وغيرُه أنه قال: القرآن مخلوق، وشهدَ عليه قومٌ بمثل قول حماد بن أبي سليمان، فحدثني خالد بن نافع قال: كَتَبَ ابنُ أبي ليلي إلى أبي جعفر وهو بالمدينة بما قاله ذلك الرجل، وشهادتهم عليه. وإقراره، فكتب إليه أبو جعفر: إن هورجع وإلا فاضرب رقبته وأحرقه بالنار اهـ.

فعلى هذه الرواية تكون استتابته قبل وفاة حماد بن أبي سليمان، قبل سنة مئة وعشرين أيضاً، عندما كان أبو جعفر المنصور العباسي (في عهد هشام بن عبدالملك الأموي!!) غائباً بالمدينة (قبل تأسيس الدولة العباسية بدهر).

فيا للعار من هذا التهاثر المدكوك، والاختلاق المهتوك، فهل من حاجة بعد التخليط بين الدولة الأموية والدولة العباسية هذا التخليط، إلى الكلام في رجال هذا السند؟! وبهذا الطريق أدخلوا حماد بن أبي سليمان في عداد الشهود ضد أبي حنيفة، فسبحان قاسم العقول!!.

٤٩ - وقال في ص (٣٨١ و ٣٩٠):

«أخبرنا الحسين بن محمد - أخو الخلال -، أخبرنا جبريل بن محمد المعدل بهمدان، حدثنا محمد بن جبويه النخاس، حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا يحيى بن آدم، قال: سمعتُ شريكاً يقول: استتبتُ أبا حنيفة مرتين.

أخبرنا ابن الفضل، أخبرنا ابن درستويه، حدثنا يعقوب، حدثني الوليد بن عتبة الدمشقي - وكان ممن يهمله نفسه -، حدثنا أبو مسهر، حدثنا يحيى بن حمزة - وسعيد / بن عبدالعزيز جالس -، قال حدثني شريك بن ٦٤ عبدالله - قاضي الكوفة -، أن أبا حنيفة استُتِيب من الزندقة مرتين.

أخبرنا علي بن محمد بن عبدالله المعدل، أخبرنا محمد بن أحمد بن الحسن الصواف، أخبرنا عبدالله بن أحمد بن حنبل - إجازة -، حدثني أبو معمر، قال قيل لشريك: مم استتبت أبا حنيفة؟ قال من الكفر.

أقول: هذه ثلاث روايات عن شريك، ففي سند الرواية الأولى: محمد بن جَبُويه الهمداني النخاس، - ووقع في الطبقات الثلاث بلفظ (حيويه)، وهو تصحيف كما سبق -^(١) متَّهم بالكذب، حتى قال الذهبي في «تلخيص المستدرک» عند الكلام على حديث ميناء^(٢) (أنا الشجرة، وفاطمة فرعها، وعلي لقاحها، والحسن والحسين ثمرتها، وشيعتنا ورقها، وأصلها في جنة عدن)، المروي بطريق محمد بن جَبُويه الهمداني المذكور: ابن جَبُويه متهم بالكذب، أفما استحيا المؤلف - يعني الحاكم - أن يورد هذه الأخلوقات من أقوال الطرقية^(٣) فيما يستدرک على الشيخين اهـ.

(١) في الخبر رقم ١٣ ص ٧٠. ز.

(٢) الحديث المذكور في المستدرک للحاكم، ج ٣ ص ١٦٠؛ وعبارة الذهبي في تلخيص المستدرک، ج ٣ ص ١٦٠ أيضاً. وميناء هو ابن أبي ميناء، المترجم بسوء في ميزان الاعتدال. وترجم له ابن حجر في «تهذيب التهذيب»، ج ١٠ ص ٣٩٧، فسرده ما قيل فيه من مثالب - وترجم في لسان الميزان ج ٦ ص ١٤٢: لميناء بن ميناء وقال عنه: لا يدري من هو. فإن كان مولى ابن عوف فساقت، اهـ. ومولى عبدالرحمن بن عوف هو ميناء بن أبي ميناء المذكور في يسار هذا الكلام. ومن ذلك يتضح أن ميناء المذكور بسوء وأن الحاكم وهم حين ذكر له صحبة في مستدرکه. خ.

(٣) الطرقية، نسبة إلى الطرق، أي: الشوارع. وليست نسبة إلى طرق الصوفية. والمقصود من قول أستاذنا المؤلف: (أقوال الطرقية الخ) - هم من لا يدققون من الرجال كالعامة =

وقال الذهبي أيضاً في «مشتبه النسبة»: ومحمد بن جُبويه الهمداني عن محمود بن غيلان اهـ. لكن لا يمكن إدراكه لابن غيلان إلا إذا كانت وفاته سنة تسع وأربعين ومئتين، كما يقوله أبورجاء المروزي - راوية الغرائب في «تاريخ المرازقة»^(١) -، ولم يُعَوَّل عليه أهل النقد، قال البخاري: مات سنة تسع وثلاثين ومائتين اهـ.

والخبرُ كَذِبٌ ملفق، وخاصة بهذا اللفظ (استتبت أبا حنيفة)، لأن شريكاً إنما ولي القضاء بعد وفاة أبي حنيفة بخمس سنين، فلا يكون أمرُ الاستتابة إليه في عهد أبي حنيفة.

وأما الخبر الثاني ففي سنده ابنُ درستويه، وليس عنده ما يؤخذ منه سوى النحو، على تعصب بالغ لأهل البصرة، ضد أهل الكوفة حتى في النحو، وقد سبق قولُ اللالكائي والبرقاني فيه^(٢)، وكان يروي ما لم يسمعه إذا أُعطي دريهمات.

ويحيى بن حمزة قَدْرِي، ومن القواعد المقررة عند أهل النقد، عَدَمُ قبول رواية المبتدع فيمن يخالفه في بدعته.

وشريك يكاد يكون ممن لا يَعْرِف ما هي الزندقة؟

والخبر الثالث في سنده روايةُ الصواف، عن عبدالله بن أحمد إجازةً،

= غير المتحرّين فهو يُعَرَّضُ بهم بجعلهم كالعوام. وقد جاء في خطابه المؤرخ ٢٦ من ذي القعدة عن هذا الموضوع ما يأتي: «والطريقة هم الذين يتلقفون الأخبار من كل من يصادفونه في الطرق من غير تحرّ ولا تروّ. وكذا أهل الطرق يُرْمَوْنَ بسرعة التصديق لكل ما يسمعون». خ.

(١) تاريخ المرازقة هو تاريخ رجال مرو. لم يطبع. وهو موجود ضمن مجموعة بظاهرية دمشق. خ.

(٢) في الخبر رقم ١٧ ص ٨٠. ز.

وهي في حكم المنقطع عند النقاد، وتعصُّبُ عبدالله وانحرافه عن الجادة، مما لا حاجة إلى دليل عليه سوى كتاب «السنة» له.

وأما أبو معمر شيخه، فإن كان عبدالله بن عمرو المنقري البصري، فهو قدرى لا تقبل روايته في حق مخالفه في المذهب، وإن كان الهروي فقد سبق بيانه، على أن لفظ أبي معمر لفظ انقطاع.

٥٠ - وقال في ص (٣٨٢ و ٣٩١):

«أخبرنا ابن رزق، أخبرنا أحمد بن عبدالله الوراق، حدثنا أبو الحسن علي بن إسحاق بن عيسى بن زاطيا المخرمي، قال سمعت إبراهيم بن سعيد الجوهري يقول سمعت معاذ بن معاذ، (ح) وأخبرنا ابن الفضل، أخبرنا عثمان بن أحمد الدقاق، حدثنا سهل بن أبي سهل الواسطي، حدثنا أبو حفص عمرو بن علي، قال: سمعت معاذ بن معاذ يقول، سمعت سفيان الثوري يقول: استتيب / أبو حنيفة من الكفر مرتين».

٦٥

أقول: وفي الطبعين المصريتين (استتب أبا حنيفة)، وهو خطأ، لأن الثوري لم يكن قاضياً حتى تكون له ولاية الاستتابة، والصواب ما ذكرناه، وهو الموافق للرواية الأخرى للطبعة الهندية وللروايات في غير هذا الكتاب. وأما سنده ففي الطريق الأول: ابن رزق، وابن زاطيا.

وفي الطريق الثاني: عثمان بن أحمد المعروف بأبي عمرو بن السماك، المغموز برواية الأخبار التالفة.

وعمر بن علي الفلاس، شديد التعصب وشديد الانحراف عن أهل الكوفة.

وبعدهما رواية أخرى في سندها: ابن رزق، وابن سلم، والأبواب، ونعيم بن حماد، في الطريق الأول. وابن درستويه، ونعيم أيضاً في الطريق الثاني.

وبعدها روايات أخرى بهذا المعنى، في أسانيدنا نُعَيْم بن حماد، وابنُ درستويه، والحُمَيْدي - الذي رماه محمد بن عبدالحكم بالكذب في محادثاته في الناس -، وقد جَرَّبنا عليه ذلك.

ومؤمِّل، إن كان ابنُ إهاب، فقد ضَعُفَه ابن معين على ما حكاه الخطيب، وإن كان ابنُ إسماعيل كما صُرِّح به في بعض الطرق، فهو متروك الحديث عند البخاري، وليس في هذه الطبقة مؤمل سواهما.

وعبدُالله بن معمر متروك كما في «الميزان»، ووقع في الطبعتين (سلم بن عبدالله)، وفي الطبعة الهندية (سليمان بن عبدالله)، فأياً كان الصواب، فهو واهٍ: إن كان سلم بن عبدالله الزاهد، أو ليس بشيء إن كان سليمان بن عبدالله الرقي، وإن كان غيرهما فمجهول.

ويوجد من يقول في جرير بن عبدالحميد: لا يصلح إلا أن يكون راعي غنم.

وثعلبة بن سهيل القاضي، ذكره ابن الجوزي في «الضعفاء»، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء.

ولفظُ ابن عبد البر في «الانتقاء» (استتيب أبو حنيفة مرتين) بدون زيادة كلمة (من الكفر). ثم رَوَى ابن عبد البر بسنده عن عبدالله بن داود الخُرَيْبي الحافظ، تكذيبَ استتَابِهِ مطلقاً فليراجع «الانتقاء».

ولفظُ يزيد بن زريع - الذي في سنده البغويُّ السابق - ولفظُ عبدالله بن إدريس: (استتَيْبَ أبو حنيفة مرتين).

وأسدُ بن موسى في بعض الطرق منكرُ الحديث عند ابن حزم.

وفي سند ما يروى عن عبدالله بن أحمد، عن أبيه: محمد بن عبدالله بن أبان الهيتي، كان مغفلاً مع خلوه من علم الحديث كما يقول الخطيب،

وأحمد بن سلمان النجاد الحنبلي، يقول عنه الدارقطني: يُحدّث من كتاب غيره بما لم يكن في أصوله.

وهنا انتهى ما ساقه الخطيب من الأسانيد، في استتابة أبي حنيفة، وسعى جهده في تكثير الطرق عن كل من هب ودب، ولعل فيما ذكرناه كفاية في تبين ما انطوت عليه تلك الأسانيد من العلل.

على أن القول بخلق القرآن إنما يكون ضلالاً، إذا أريد به ما هو قائم بالله سبحانه، وهو الكلام النفسي، وأما الحروف والأصوات في السنة التالين، والزاج، والعَفَص، والمِدَاد، والنقوش في أوراق المصاحف، والحروف المتخيلة في أدمغة الحفاظ، فمُحدّثة مخلوقة حتماً، وادعاء عكس هذا مكابرة وزيف مبين.

وجَلَّ مقدار أبي حنيفة في العلم والفهم، من أن يقول فيما سوى / الأول - وهو الكلام النفسي - غير مخلوق، كما جَلَّ مقدارُه أيضاً من أن يقول في الأول: إنه مخلوق، لكن جهلة النقلة تراهم يتهورون في الإكفار.

ولك أن تتعجب إذا رأيت مثل ابن أبي حاتم يقول: إن القائل بخلق القرآن يكفر كُفراً يَنقلُ من الملة^(١)، يريد بذلك اللفظ كما يظهر من سياق كلامه، وتزدادُ عَجَباً حينما تراه يقول عن البخاري: تركه أبو زرعة وأبو حاتم، بسبب اللفظ.

ولله في خلقه شؤون، ولا عَجَب أن تكون المنقبة مثلبة على السنة جهلة النقلة.

وهناك رواية أخرى في استتابة أبي حنيفة، نذكرها هنا لما فيها من الفوائد، وذلك ما حدّثه ابن أبي العوام الحافظ، عن الحسن بن حماد

(١) انظر هذا أيضاً عن والده: أبي حاتم رحمه الله تعالى، في ترجمته في «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١: ٢٨٦). ز.

سَجَّادَة، قال حدثنا أبو قطن عمرو بن الهيثم البصري، قال: أردت الخروج إلى الكوفة، فقلت لشعبة من تُكاتب بالكوفة؟ قال أبا حنيفة، وسفيان الثوري، فقلت اكتب لي إليهما، فكتب.

وصرتُ إلى الكوفة، وسألتُ عن أسنَّ الرجلين، فقيل: أبو حنيفة، فدفعْتُ إليه الكتاب، فقال: كيف أخِي أبو سَظَام؟ قلت بخير، فلما قرأ الكتاب، قال ما عندنا فَلَكَ مَبْدُولٌ، وما عند غيرنا فاستعين بنا نُعينكَ.

ومضيتُ إلى الثوري، فدفعْتُ إليه كتابه، فقال لي مثل ما قال أبو حنيفة، فقلتُ له: شيء يُروى عنك تقول: إن أبا حنيفة استتيب من الكفر مرتين، أهو الكفر الذي هو ضِدُّ الإيمان؟ فقال: ما سألني عن هذه المسألة أحدٌ غيرك منذ تكلمت بها، وطأطأ رأسه، ثم قال: لا.

ولكن دَخَلْ واصلُ الشاري إلى الكوفة، فجاء إليه جماعة فقالوا له: إنَّ هـا هنا رجلاً لا يُكفِّرُ أهلَ المعاصي يعنون أبا حنيفة، فَبَعَثْ فأحضره وقال: يا شيخ بلغني أنك لا تُكفِّرُ أهلَ المعاصي؟ قال: هو مذهبي، قال: إنَّ هذا كفر، فإن تَبَّتْ قَبْلُناكَ، وإن أبيتَ قتلناكَ. قال: مم أتوب؟ قال من هذا، قال: أنا تائب من الكفر.

ثم خَرَجَ فجاءت جماعةٌ من أصحاب المنصور، فأخرجَتْ واصلًا عن الكوفة، فلما كان بعدَ مدَّةٍ وَجَدَ من المنصور خلوةً فدخلها، فجاءت تلك الجماعة فقالت: إن الرجل الذي كان تاب قد راجع قوله، فَبَعَثْ فأحضره، فقال: يا شيخ بلغني أنك راجعتَ ما كنتَ تقول؟ فقال: وما هو؟ فقال إنك لا تكفر أهلَ المعاصي، فقال: هو مذهبي، قال: فإنَّ هذا عندنا كفر، فإن تَبَّتْ منه قَبْلُناكَ، وإن أبيتَ قتلناكَ — قال والشُّرَاةُ لا يَقْتُلُونَ حتى يُسْتَتَابَ ثلاثَ مراتٍ — قال: مم أتوب؟ قال: من الكفر، قال: فإني تائب من الكفر. فهذا هو الكفرُ الذي استُتِيبَ منه اهـ.

وفي ذلك القولُ الفصل، لأن أبا القاسم بن أبي العوام الحافظ
— صاحب النسائي — وسجادة، وأبا قطن كلهم من الثقات الأثبات. والله
سبحانه حسيبٌ من يحاول تشوية سُمعة ذلك الإمام فقيه الملة، بأخلوقات
اختلقها الكذبة المرقعة، نسأل الله السلامة.

٥١ — وقال في ص (٣٨٣ و ٣٩٣) :

«أخبرنا ابن رزق، والبرقاني، قالا أخبرنا محمد بن جعفر بن الهيثم
الأنباري، حدثنا جعفر بن محمد بن شاکر (ح). وأخبرنا الحسين بن شجاع
الصوفي، أخبرنا محمد بن عبدالله الشافعي، حدثنا / جعفر بن محمد بن ٦٧
شاکر، حدثنا رجاء — هو ابن السندي —^(١)، قال سمعتُ عبدالله بن إدريس
يقول: استُتِيب أبو حنيفة. مرتين، قال: وسمعتُ ابن إدريس يقول: كَذَّابٌ من
زَعَم أن الإيمان لا يزيدُ ولا ينقص.

أقول: عبدالله بن إدريس الأودي، من علماء الكوفة الصالحين، على
بطءٍ منه في الفهم وحبِّ استطالة على أهل الفهم، والناسُ أهل العلم كانوا
يسامحونه فيما يتناول به، فلا نطيل الكلامَ بالبحث عن رجال السند، ونكتفي
هنا بالكلام في مسألة زيادة الإيمان.

وأمرُ زيادة الإيمان في جانب العقد، إنما يُتصور عندَ ازديادِ المؤمن به،
— وذلك ينقضي أوانه بانقضاء زمن الوحي، إلا فيمن آمنَ إجمالاً ثم عَلِمَ
التفصيل —، أو عندَ اعتبار تفاوت إيمان المؤمنين تيقناً وتشككاً، لكن الإيمان
الشرعي إنما يتحقق عند تحقق الجزم المنافي لتجويز النقيض.

فمن يقول: أنا مؤمنٌ ولا أدري ما حالي عند الله، أو أنا مؤمنٌ إن شاء
الله، فإن كان مراده بذلك أن الخاتمة مجهولة، وأرجو الله أن يَختم لي بخير،

(١) أعرض عنه أصحابُ الأصول الستة، وله لسان طويل. ز.

فليس ذلك من منافية الجزم في شيء، وأما إن كان مراده بذلك القول أنا مؤمن هنا، ولا أدري ما إذا كان ما اعتقده إيماناً هنا إيماناً عند الله، فهو شك غير جازم، بل جَوَزَ بتلك الإرادة أن يكون الإيمان خلاف ما يعتقده، فهو ليس من الإيمان في شيء. لأنه ليس من اليقين على شيء.

فتبين من هذا البيان أنه لا يتصور تفاوت أصلاً بين إيمان المؤمنين من جهة الجزم واليقين، ويكون النقص من مرتبة اليقين كفرّاً.

نعم إن إيمان الأنبياء، وإيمان العلماء، وإيمان العوام: تتفاوت من جهة ما يحتمل الزوال منها وما لا يحتمله، واحتمال الزوال أو عدم احتمالِه ناشيء من أمر خارج، وذلك من تفاوت طرق حصول الجزم عندهم، لا من التفاوت في ذات الإيمان.

فالإيمان عند الأنبياء لا احتمال لزواله منهم، لأن حصوله عن مشاهدة ووحي قاهر.

وإيمان العلماء يحتمل الزوال بطرء بعض شبه على أدلة الإيمان عندهم، ولو احتمالاً ضعيفاً.

وأما إيمان العوام فربما يزول بأيسر تشكيك.

وهذا التفاوت ليس في شيء من التفاوت في الجزم، بل ذلك التفاوت من تفاوت طرق الجزم عندهم.

فجزم الأنبياء عن وحي ومشاهدة يجري الإيمان معهما مجرى الضروريات التي لا تقبل الشك والتشكيك.

وجزم العلماء عن نظير، قد تطرأ على بعض مقدمات شبهة.

وجزم العوام عن التوارث والبيئة، فيكون إيمانهم في مهب الريح، والعامي إذا شككه مشكك فسرعان ما يزول إيمانه.

فبهذا البيان اتضحت المسألة تمامً الاتضاح إن شاء الله تعالى، لكل من ألقى السمع وهو شهيد.

فمن يقول: إن الإيمان لا يزيدُ في جوهره بعدَ انقضاءِ زمن الوحي ولا ينقص، بمعنى أنه لا يُجامعُ احتمالَ نقيضه إن كان كذاباً عندهم، فلا لوم عليه من تكذيبهم، وقد أنذرنا الصادقُ المصدوقُ المصطفى صلوات الله عليه بزمنٍ يُؤتمنُ فيه الخائن ويُكذَّبُ فيه الصادق، وبالعكس، وقانا الله سبحانه مواردَ الردى ومتابعة الهوى.

٦٨ / ٥٢ - وقال في ص (٣٨٣ و ٣٩٤):

«حدثنا محمد بن علي بن مخلد الوراق - لفظاً -، قال في كتابي عن أبي بكر محمد بن عبدالله بن صالح الأسدي الفقيه المالكي، قال سمعت أبا بكر بن أبي داود السجستاني وهو يقول لأصحابه: ما تقولون في مسألة اتفق عليها مالك وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والحسن بن صالح وأصحابه، وسفيان الثوري وأصحابه، وأحمد بن حنبل وأصحابه؟ فقالوا له: يا أبا بكر لا تكون مسألة أصحَّ من هذه. فقال: هؤلاء كلهم اتفقوا على تضليل أبي حنيفة».

أقول: ولفظُ ابن عدي في «الكامل»: سمعتُ ابن أبي داود يقول: الواقعة في أبي حنيفة إجماع من العلماء، لأن إمام البصرة أيوب السخيتاني وقد تكلم فيه، وإمام الكوفة الثوري وقد تكلم فيه، وإمام الحجاز مالك وقد تكلم فيه، وإمام مصر الليث بن سعد وقد تكلم فيه، وإمام الشام الأوزاعي وقد تكلم فيه، وإمام خراسان عبدالله بن المبارك وقد تكلم فيه، فالواقعة في إجماع من العلماء في جميع الآفاق أو كما قال اهـ.

وأبو بكر الأسدي في سند الخطيب، هو أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن صالح الأبهري المالكي، جَبَلٌ من جبال العلم، كان يأبى أن يقبل

القضاء مع وجود من هو أحق به في نظره، وهو أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي، والحكاية معروفة، وإنما نقل قول ابن أبي داود هذا استنكاراً له، والخطيب ساقه في مساق الاحتجاج بقول ابن أبي داود في جرح أبي حنيفة. وهكذا فعل ابن عدي أيضاً.

ولكن لماذا لم يلتفت الخطيب وابن عدي إلى حال الرجل؟ قبل أن يفرحاً ويهشاً ويبشاً لقوله، أليس هو عبدالله بن سليمان بن الأشعث السجستاني؟ ابن أبي داود صاحب السنن، وقد كذبه أبوه وابن صاعد وإبراهيم بن الأصبهاني وابن جرير.

وهو ناصبي مجسم خبيث، روى أخلوقة التسليق عن الزهري كذباً وزوراً، وقد شهد عليه بذلك شهود عدول، وهم الحفاظ: محمد بن العباس الأخرم، وأحمد بن علي بن الجارود، ومحمد بن يحيى بن منده^(١)، وكاد أن يراق دمه في أصبهان بيد أميرها أبي ليلى، لولا سعي بعض الوجهاء ممن كان يجلب أباه، في استنقاذه، بالطعن في أمثال هؤلاء الشهود.

وهذا حاله وإن راج أمره على من لم يعرف دخائله، وكان هو في صف أبي عبدالله الجصاص المكشوف الأمر، ضد ابن جرير في بغداد، وشرح خبثه يحتاج إلى كتاب خاص. وهو كاذب في الكلامين أشنع كذب.

وقد كذب الحفاظ أبو الوليد الباجي ما يروى عن مالك في هذا الصدد أشد تكذيب، في «المنتقى شرح الموطأ» (٧: ٣٠٠)، كما نقلنا نص عبارته في المقدمة^(٢)، ومنزلة الباجي هذا في الحديث، والفقه، والتاريخ منزلة عظيمة جداً بين أهل العلم، وهو الذي ألحم ابن حزم الحجر وأسكته إسكاتاً.

(١) انظر وفياتهم في ص ٣٦٥ من هذا الكتاب. خ.

(٢) في ص (١٧، ١٨). ز.

وثناء الحسن بن صالح على أبي حنيفة، في غاية من الشهرة، وقد ذكره ابن عبد البر في «الانتقاء» بسنده في ص (١٢٨).

وكذلك ثناء سفيان الثوري عليه مخرج في «الانتقاء» ص (١٢٧).

وثناء الليث عليه في كتاب / ابن أبي العوام، وقد نقلناه في «تقدمة ٦٩ نصب الراية» بل هو من أجل أصحابه، ومناظرته للأوزاعي في رفع اليدين وإسكاته له في مسند الحافظ أبي محمد^(١) البخاري، وثناءه عليه سبق في تاريخ الخطيب في ص (٣٣٨).

وثناء أيوب السختياني على أبي حنيفة في «الانتقاء» في ص (١٢٥).

وعبد الله بن المبارك من أرمى الناس له حياً وميتاً، كما تجد في مواضع كثيرة جداً من تاريخ الخطيب نصوصاً منه في الثناء البالغ عليه، ونوه بذلك الباجي فيما نقلناه عنه في المقدمة، وكذلك ثناءه عليه في «الانتقاء» ص (١٣٢).

وكان أحمد يترحم عليه، ويحسن القول فيه، على ما سبق من الخطيب في ص (٣٢٧)، وعلى ما نقله الطوفي في «شرح^(٢) مختصر الروضة» عن أبي الورد أحد أئمة الحنابلة.

فظهر بذلك أن ابن أبي داود هذا، كان بهتاً في الروايتين، أفكاً في الخبرين، مكذباً لأبيه أبي داود صاحب السنن، حيث قال ابن عبد البر في «الانتقاء» ص (٣٢): حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن بن يحيى رحمه الله، قال أنا أبو بكر محمد بن بكر بن عبد الرزاق التمار المعروف بابن داسة، قال سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني رحمه الله

(١) هو الحارثي البخاري عبد الله بن محمد بن يعقوب. وهو المذكور في ص ٣٠٥ ضمن أصحاب المسانيد برقم ١. خ.

(٢) لم يطبع. وإنما طبع شرح مختصر الروضة لابن بدران في السلفية. خ.

يقول: رحم الله مالكاً كان إماماً، رحم الله الشافعي كان إماماً، رحم الله أبا حنيفة كان إماماً اهـ.

بل الأقوال التي صَحَّتْ عن هؤلاء الأئمة، كُلُّها مدحٌ وثناء، كما ترى
نصوصهم في هذا الكتاب، وفي كتب ابن عبد البر، وابن أبي العوام،
والصيمري، وغيرها، بأسانيد محررة، لكن من لا يخشى الله من السفهاء،
يَهْرِف بما يشاء.

٥٣ - وقال في ص (٣٨٤ و ٣٩٥):

«ذكرُ ما حُكي عن أبي حنيفة في الخروج على السلطان».

أقول: رَوَى الخطيب تحت هذا العنوان أخباراً عن أبي حنيفة في
الخروج على السلطان، بخلاف مذهبه، قال ابن أبي العوام حدثني محمد بن
أحمد بن حماد، حدثني أحمد بن القاسم البرتي، قال حدثني ابن أبي رزمة
قال سمعت أبا وهب، قال سمعت أبا يحيى، قلت للنضر بن محمد:
أبو حنيفة كان يرى السيف؟ قال معاذ الله اهـ.

وصنِّعُ الخطيب هنا استعداداً لأرباب الحكم عليه، بغزو ما هو خلاف
مذهبه إليه.

ومن تلك الأخبار: ما نسبَه إلى الأوزاعي من أنه قال: «أحلُّ لهم
الخروج على الأئمة».

وفي سنده ابنُ درستويه، وهو غير مرضي عندنا، كما أنه غير مرضي عند
البرقاني، واللالكائي، فكيف وهو يُعرَف بأنه يروي ما لم يسمعه إذا أُعطي
دريهمات؟

ومنها: ما يُعزَى إلى الأوزاعي أيضاً: «تجىء إلى رجل يرى السيف في
أمة محمد صلى الله عليه وسلم وتذكره عندنا؟».

وفي سنده أبو الشيخ الأصبهاني، ضعفه بلديه الحافظ أبو أحمد العسال، وله ميل إلى التجسيم، وفي سنده عمر بن محمد الجوهري السدابي أيضاً، وفي حديثه بعض نكرة، بل انفرد بذلك الخبر الموضوع في القرآن^(١).

ومنها: ما نسبته إلى عبدالله بن المبارك «أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتجيء برجل كان يرى السيف في أمة محمد صلى الله عليه وسلم»، بسند فيه الحاكم، وهو / اختلط في آخره اختلاطاً شنيعاً، على ٧٠ تعصبه البالغ.

وعبدالله بن محمود، مجهول الصفة.

وكذا أبو الوزير عمر بن مطرف.

ومنها: ما نسبته إلى الأوزاعي أيضاً «سمعتك تطري رجلاً يرى السيف في الأمة».

وفي سنده ابن دوما النعالي، وابن سلم، والأبّار، وقد سبق ذكرهم مرات.

والحسن بن علي الحلواني، وهو متكلم فيه، ولم يرضه أحمد.

وعلى هذه النعمة ما يُعزى إلى أبي إسحاق الفزاري في خبرين وفي أولهما غير ابن دوما يزيد بن يوسف الشامي، الذي يقول عنه ابن معين: ليس بثقة، والنسائي: متروك.

ولفظ الخبر الأول «قال: أبو حنيفة أفتيت أخاك بالخروج - يعني مع

(١) هو قوله: إن الله تعالى يقول في آخر حديث قدسي «والقرآن كلامي ومني خرج». انظر: ج ٢ ص ٢٦٩ من ميزان الاعتدال. وذكر هناك بلقب الشداني بالشين المعجمة والبدال المهملة والنون. وهو تصحيف وما هنا هو الصواب. وقد مر ذكر السدابي هذا في ص ١١٦ س ٣. ويأتي في ص ٢٤٢ س ١٨. خ.

إبراهيم - فقلتُ: لا جزاك الله خيراً، قال هذا رأيي، قال: فحدثته بحديثٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرد لهذا، فقال: هذه خرافة - يعني حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

فعلى تقدير صحة الخبر من أين له أن يقول: إن قوله: «هذه خرافة»، مصروفٌ إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم؟ وظاهرُ قوله (هذه) يدل على أنه يشير إلى حكاية الفزاري نفسها، لا إلى الحديث، وإلا لقال (هذا).

والفزاري كثير الغلط، كما نص على ذلك ابن سعد في «الطبقات»، وابن قتيبة في «المعارف»، وابن النديم في «الفهرست».

فمثله إذا سلك طريق التعمية، ولم يأتِ بالحديث الذي ذكره له لا نستطيع أن نعول على ما يحمله بين ضلوعه، من المعنى الذي لم يبرز إلى عالم الوجود، فنثلم به عرضَ إمام من أئمة المسلمين، قبل أن نعلم الحديث ودلالته، ولو ذكر الحديث ربما انكشف الغطاء عن أغلاطه، في فهم المعنى أو رواية اللفظ، بالنظر إلى كثرة غلطه، فسكوته عن الحديث لتغطية غلطه، وإلا فلا معنى لإبائه ذكر ما يكون حجة قائمة له، وكم لأهل الشام من أحاديث تنافي قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَدِيمٍ﴾ الآية.

وفي سند الخبر الثاني عن الفزاري: ابنُ درستويه، وقد سبق بيانُ حاله مرات. ونصُّه: «فقال أبو حنيفة: لو أنك قُتِلتَ مع أخيك كان خيراً لك من المكان الذي جئتَ منه. قلتُ: فما منعك أنت من ذلك؟ قال: لولا ودائعُ كانت عندي وأشياءُ للناس ما استأنيتُ في ذلك». ووقع في الطبعة الأولى: استثنيتُ، وهو خطأ.

ومع ما في هذه الأخيار من العِلل، لا ننكر أن مذهب أبي حنيفة مشهور في قتال الظلمة وأئمة الجور، إذا كانت المصلحة أغلب في قتالهم، كما هو مشروح في كتب المذهب، ولذلك قال الأوزاعي: احْتَمَلْنَا أبا حنيفة على

كل شيء، حتى جاءنا بالسيف يعني قتال الظلمة، فلم نحتمله. ولم يكن من مذهب أبي حنيفة السكوتُ على كل شيء.

قال أبو بكر الرازي: وقضيتُهُ في أمر زيد بن علي (عليهما السلام) مشهورة، وحملهُ المالُ إليه، وفتياه سرّاً في وجوب نصرته والقتالِ معه، وكذلك أمرهُ مع محمد، وإبراهيم ابني عبد الله بن الحسن، وقولهُ لأبي إسحاق الفزاري حين قاله له: لم أشرتَ على أخي بالخروج مع إبراهيم حتى قُتِلَ؟: مَخْرُجُ أَخِيكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَخْرَجِكَ، وكان أبو إسحاق قد خرج إلى البصرة. وهذا إنما أنكره عليه / أغمار أصحاب الحديث، الذين بهم فُقِدَ الأمرُ ٧١ بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى تغلب الظالمون على أمور الإسلام اهـ. ثم ذَكَرَ أنه خرج على الحجاج بن يوسف من القراء أربعة آلاف رجل، هم خيارُ التابعين وفقهاؤهم، فقاتلوه مع عبدالرحمن بن محمد بن الأشعث بالأهواز، ثم بالبصرة، ثم بدير الجماجم من ناحية الفرات بقرب الكوفة، وهم خالعون لعبد الملك بن مروان، لاعنون له، متبرئون منه اهـ. فهل في استطاعة أحد يتقي الله أن يُعَدَّهُم ضُلَّالاً منبوذين، حيث كانوا يرون السيف، ولكن قاتل الله الأهواء تجعل المنقبة مثلبة!

وقد أطال أبو بكر الرازي الكلام، في بيان رأي أبي حنيفة في أن شرط كل من القاضي والخليفة العدالة، في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ فليراجع هناك من «أحكام القرآن» له، وهو من أبدع بحوئه. والزمخشري أيضاً توسّع في بيان رأي أبي حنيفة في ذلك في تفسير تلك الآية.

سامح الله أبا إسحاق الفزاري، كان فَقَدَ اتزانَه من فَقْدِ أخيه، فأصبح يطلق لسانه في فقيه الملة في كل مجلس ومحفل، حتى في مجلس الرشيد، كما تجد ذلك في «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، إطلاقاً لا يبرره

عقل ولا شرع، وكان العقلاء يتسامحون معه علماً منهم لحالته النفسية، وغاية ما فعل أبو حنيفة أن أفتى أخاه بما أراه الله حينما استفتاه.

وبعد ذلك الخبر ساق الخطيب عن أبي عوانة أنه قال: «كان أبو حنيفة مُرجئاً يرى السيف، فقليل له: فحماد بن أبي سليمان؟ قال كان أستاذَه في ذلك».

وفي سنده: الحسن بن أبي بكر، وهو ابن شاذان، قال الخطيب: كان يشربُ النبيذ. ولعله روى هذا الخبر وهو سكران.

وإبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي النيسابوري، لم يكن البرقاني يرضاه، وتفصيل أحواله عند الخطيب.

والهيثم بن جميل، قال ابن عدي عنه: لم يكن بالحافظ، يغلط على الثقات.

وأبو عوانة الوضاح، أنا في شك في معرفته المسألتين ما هما؟. وقد قال عنه سليمان بن حرب: لا يصلح إلا لأن يكون راعي غنم، وبلغ به الأمر إلى أن كذبه علي بن عاصم، وكفى ما قلنا في المسألتين.

٥٤ - وقال في ص (٣٨٥ و ٣٩٩):

«أخبرني علي بن أحمد الرزاز، أخبرنا علي بن محمد بن سعيد الموصلي، قال حدثنا الحسن بن الوضاح المؤدب، حدثنا مسلم بن أبي مسلم الجرمي (وفي الأصل الحرقي)، حدثنا أبو إسحاق الفزاري، قال سمعت سفيان الثوري والأوزاعي يقولان: ما وُلِدَ في الإسلام مولودٌ أشأمُ على هذه الأمة من أبي حنيفة، وكان أبو حنيفة مُرجئاً يرى السيف، قال لي يوماً يا أبا إسحاق أين تسكن؟ قلت المصيصة، قال لو ذهبت حيث ذهب أخوك كان خيراً. قال: وكان أخو أبي إسحاق خرج مع المبيضة^(١) على المسودة فقتل».

(١) لبسُ البياض كان رمزَ الخارجين على العباسية من أهل البيت، كما أن لبس السواد كان شعارَ العباسية، ثم صار لبسُ البياض رمزاً للخارجين على العباسية مطلقاً، والمبيضة والمسودة كلاهما على صيغة اسم الفاعل، من باب التفعيل. ز.

/ أقول: علي بن أحمد الرزاز، كان ابن له أدخل في أصوله تسميعات ٧٢
طرية^(١)، على ما حكاه الخطيب، فكيف يُعَوَّل الآن على روايته؟

وعلي بن محمد بن سعيد الموصلي، كذَّبه أبو نعيم، وقال ابن الفرات:
مخلط غير محمود.

ومسلم بن أبي مسلم عبدالرحمن الجرمي، وثَّقه الخطيب، لكن في
«اللسان» أنه ربما يخطيء، وقال البيهقي: غير قوي، وقال أبو الفتح الأزدي:
حدَّث بأحاديث لا يُتابع عليها.
والفزاري في التعصب بلغ مبلغاً عظيماً.

ولو كان هذا الخبر ثَبَت عن الثوري، والأوزاعي لسقطا بتلك الكلمة
وحدها في هُوَّة الهوى والمجازفة، كما سَقَطَ مذهباهما بعدهما سقوطاً
لا نهوض لهما أمام الفقه الناضج.

وقد ورد «لا شؤم في الإسلام»، وعلى فرض أن الشؤم يوجد في غير
الثلاث الواردة في السنة، وأن صاحبنا مشؤم، فمن أين لهما معرفة أنه في
أعلى درجات المشؤمين؟ فلا يتصور أن يصُدَّرَ منهما مثل هذه الكلمة المردية
لقائلها قبل كل أحد، ومعرفة أشأم المشؤمين في هذه الأمة، لا تكون
إلا بوحى وقد انقطع زمن الوحي، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

٥٥ — وقال في ص (٣٨٦ و ٣٩٩):

«أخبرنا ابن الفضل، أخبرنا محمد بن الحسن بن زياد النقاش، أن
محمد بن علي أخبره، عن سعيد بن سلم قال، قلت لقاضي القضاة

(١) التسميعات الطرية كناية عن أن بعض الخونة من رجال الرواية يكتبون أسماء أنفسهم في
طباق تسميع كذباً وزوراً، بأن يكتبوا عن شيخ مات بخط أنهم سمعوا عليه ويتربونه
ويجتهدون في أن يظهروه بمظهر القديم لينسبوا إلى أنفسهم أن لهم سماعاً على ذلك
الشيخ. خ.

أبي يوسف: سمعتُ أهل خراسان يقولون: إن أبا حنيفة جهمي مرجىء. قال لي صَدَقُوا وَيَرَى السيف أيضاً، قلت له: فأين أنت منه؟ فقال إنما كنا نأتيه يُدرِّسنا الفقه ولم نكن نقلده ديننا».

أقول: النقاش صاحب «شفاء الصدور»^(١) كذاب زائع من أسقط خلق الله، ولولا أن الداني المقرئ بعيد الدار عن الشرق، لما خفيت عليه مخازيه.

وسعيد بن سلم هو الباهلي، وقد سبق بيان حاله^(٢). ووقع في الطبقات الثلاث بلفظ سالم، وهو خطأ.

وأبو يوسف براء من مثل هذا الهراء قطعاً.

والى الله نشكو من عُصبة التعصب، تراهم ينسبون إلى الشخص الشيء مرةً وضده مرةً أخرى، فهنا جعلوا أبا يوسف يرمي أبا حنيفة بالتجهم متبرئاً من مذهب جهم، وفي موضع آخر تراهم يعدون أبا يوسف نفسه جهمياً.

قال العُقيلي في ترجمة أبي يوسف: حدثنا عبدالله بن الحسين النيلي، حدثنا أحمد بن أبي سريج، حدثنا الحسن بن حكيم القرشي - وكان يُجالس أحمد ويحيى وأصحابنا سنياً -، قال أخبرنا بقية، قال أخبرني رجل من أهل العلم قد أشهد على أبي يوسف أنه جهمي اهـ.

وما في الأسانيد من وجوه الخلل، ليس بضار إذا كانت في مثالب أبي حنيفة وأصحابه، تراهم يقولون مرةً: أبو حنيفة ومحمد بن الحسن

(١) شفا الصدور هو تفسير كبير لمحمد بن الحسن بن زياد النقاش، توفي سنة ٣٥١، مترجم في تاريخ بغداد، ج ٢ ص ٢٠١. ولما رأى أحد المحدثين تفسيره قال هذا ليس بشفاء الصدور ولكنه إشفاء الصدور، والنقاش من أعدى أعادي أبي حنيفة وله ترجمة في معجم الأدباء لياقوت، ج ١٨ ص ١٤٦. والداني المتوفى سنة ٤٤٤ يثنى عليه في عداد القراء وجاراه ابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣ في غاية النهاية، ج ٢ ص ١١٩؛ والداني معذور لأنه لم يرحل إلى المشرق فلا علم له برجاله. خ.

(٢) في الخبر رقم ٢٦ ص ٩٤. ز.

جهميان، وأبويوسف بريء من مذهب جهم. ومرة أخرى يرمونهم جميعاً بمذهب جهم.

والحاصل أن أبا حنيفة لم يقل في القرآن إلا الحق، وهو قَدَمُ الكلام النفسي القائم بالله سبحانه، كباقي صفاته القديمة، وحدثُ الكلام القائم بالخلق كحدث ذواتهم وصفاتهم. ومن رماه بالتجهم / لهذا القول فقد افترى ٧٣ عليه وجَهل قولَ جهم.

وأما الإرجاء الذي يُرمَى به أبو حنيفة، فهو قوله: إن الإيمان هو العقد والكلمة، وليس العمل ركناً أصلياً منه.

ولولا قوله هذا للزم إخراج الأمة جمعاء من الإيمان، لأنه ما من أحد منهم إلا ويُخِلُّ في زمن من الأزمان بعمل من الأعمال، والإخلالُ بركن من الإيمان خروجٌ منه.

وأما السيفُ الذي يقول به أبو حنيفة، فهو سيفُ الحق المصلتُ على أهل الباطل عند وجوب التحاكم إليه، فظهر بذلك مبلغُ عدوان الخصوم!.

٥٦ — وقال في ص (٣٨٦ و ٣٩٩):

تحت عنوان ذكر ما حكي عنه من مستشنيات الألفاظ والأفعال:

«أخبرنا الحسن بن علي الجوهري، حدثنا محمد بن العباس الخزاز، حدثنا محمد بن القاسم البزاز، حدثنا عبدالله بن أبي سعد، قال حدثني أبو عبد الرحمن عبد الخالق بن منصور النيسابوري، قال سمعت أبا داود المصاحفي، قال سمعت أبا مطيع يقول، قال أبو حنيفة: إن كانت الجنة والنار مخلوقتين فانهما تفنيان.

أخبرنا محمد بن الحسين بن الفضل، حدثنا علي بن إبراهيم النجاد، حدثنا محمد بن إسحاق السراج، قال سمعت إبراهيم بن أبي طالب يقول،

سمعت عبدالله بن عثمان بن الرماح يقول، سمعت أبا مطيع البلخي يقول، سمعت أبا حنيفة يقول: إن كانت الجنة والنار خُلِقَتَا فَإِنَّهُمَا تَفْنِيَانِ. قال أبو مطيع: وَكَذَّبَ وَاللَّهِ، قال السراج: وَكَذَّبَ وَاللَّهِ، قال النجاد: وَكَذَّبَ وَاللَّهِ، قال الله تعالى ﴿أَكُلْهَا دَائِمًا﴾، قال ابن الفضل: وَكَذَّبَ وَاللَّهِ. قلتُ: هذا القول يُحْكِي أَنَّ أبا مطيع كَانَ يَذْهَبُ إِلَيْهِ لَا أبا حنيفة وَكَذَّبَ وَاللَّهِ كُلُّ مَنْ قَالَهُ.

أقول: أبوداود المصاحفي هو سليمان بن سليم، مؤذن جامع بلخ، ذكره محمد بن جعفر الوراق في طبقات علماء بلخ، كما في أنساب السمعاني.

وفي سند الخبر الأول: الخزاز، وفي الثاني ابنُ الرماح، فلا يَصِحُّانِ مع وجودهما في السندين.

وربما يكون السندان مركبين من المبدأ، لمخالفة الخبرين لما تواتر عن أبي حنيفة وأبي مطيع في المسألة، وَلَمَّا رَوَاهُ أَبُو مَطِيعٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي «الْفَقْهِ الْأَبْسَطِ»: رواية أبي بكر محمد بن محمد الكاساني، عن علاء الدين السمرقندي، عن أبي المعين النسفي، عن أبي عبدالله الحسين بن علي، عن أبي مالك نصران بن نصر الخُتْلِي (ح).

ورواية أبي زكريا يحيى بن مطرف، عن أبي صالح محمد بن الحسين، عن أبي سعيد سعدان بن محمد بن بكر بن عبدالله البستي الجرمقي، وهما عن أبي الحسن علي بن أحمد الفارسي، عن نصر بن يحيى، عن أبي مطيع الحكم بن عبدالله البلخي، عن أبي حنيفة (كما في المجموعة ٦٤م والمجموعة ٢١٥م بدار الكتب المصرية).

وفي الكتاب المذكور، في باب الرد على من يَكْفُرُ بِالذَّنْبِ: «فإن قال: إنهما - أي الجنة والنار - تَفْنِيَانِ فَقُلْ لَهُ: وَصَفَ اللَّهُ نَعِيمَهَا بِقَوْلِهِ ﴿لَا مَقْطُوعَةٍ

ولا ممنوعة ﴿١﴾، ومن قال: هما تَفْنِيَانِ بعدَ دخول أهلِهما فيهما / فقد كَفَرَ بالله ٧٤
تعالى، لأنه أنكر الخلود فيهما». وهذا نص على أن أبا حنيفة، وأبا مطيع
لا يريان فناء الجنة والنار بعدد دخول أهلِهما فيهما.

وأما ما في «ميزان الاعتدال» للذهبي، حيث قال: في ترجمة
أبي مطيع: قال العُقَيْلي: «حدثنا عبدالله بن أحمد، سألت أبي، عن
أبي مطيع البلخي، فقال: لا ينبغي أن يُروى عنه، حكوا عنه أنه يقول الجنة
والنار خُلِقَتَا فستفنيان، وهذا كلام جهم». وحكاية هذا القول عنه هنا بدون
سند، فعلى تقدير ثبوته عنه، يجبُ حملُه على فنائهما لحظةً عند النفخ،
تحقيقاً لقوله تعالى ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾، كما هو قول كثير من
متكلمي أهل السنة على ما في «شرح النسفية» و«شرح المقاصد» وغيرهما.

وأين هذا من اعتقاد فنائهما بعدَ دخول أهلِهما فيهما، كما هو رأى
جهم؟ وهو كفرٌ صريح عند أبي حنيفة وأبي مطيع، بل نَقَلَ ابنُ حزم الاجماعَ
على كفر من يقول بفنائهما بعدَ دخول أهلِهما فيهما.

وقد استوفى الكلام على ذلك أبو الحسن السبكي، في كتابه «الاعتبار
ببقاء الجنة والنار»^(١)، وقد ألفه للرد على ابن تيمية، حيث يقول بفناء النار
بعدَ دخول أهلِها فيها، وتابعه على ذلك صاحبه ابن القيم، وهو كفر عند
جمهور أهل العلم.

وحاشا أن يقول أبو حنيفة أو أحدٌ من أصحابه بشيء من ذلك، وفي
«الفقه الأكبر» رواية علي بن أحمد الفارسي، عن نصر بن يحيى، عن
أبي مقاتل، عن عصام بن يوسف، عن حماد بن أبي حنيفة، عن أبيه:

(١) مطبوع. خ.

«والجنة والنار مخلوقتان اليوم لا تفنيان أبداً» وسنده في أول النسخة الخطية^(١) المحفوظة ضمن المجموعة (رقم ٢٢٦) بمكتبة شيخ الاسلام بالمدينة المنورة.

«والفقه الأكبر» هذا، هو الذي شرحه على القارىء، وإن كانت النسخة التي ظفر بها مغلوطة، كما شرحناه في غير هذا المقام، وفي المكتبة المذكورة نسخة قديمة سليمة من الأغلاط.

والقول بفنائهما لحظة عند النفخ، مبني على مذهب جمهور أهل السنة من أنهما مخلوقتان الآن، وأما القول بأنهما ستُخلقان بعد النفخ وليستا مخلوقتين الآن، فقول بعض المعتزلة، وعلى هذا القول لا حاجة إلى اعتبار فنائهما عند النفخ تحقيقاً لمعنى الآية المذكورة، والقائلون بهذا القول، يؤولون الآيات الدالة على أنهما مخلوقتان، بأنها مسوقة مساق الواقع، دلالة على تحقيق الوقوع في المستقبل، ويقولون: إن جنة آدم جنة في الأرض^(٢)، وإليه ميل ابن القيم.

وعقيدة أبي حنيفة في الجنة والنار: أن من يقول بفنائهما بعد دخول أهلها فيهما كافر، كما في «الفقه الأيسر»، وكما في «عقيدة فقهاء الملة أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن» لأبي جعفر الطحاوي.

وأبومطيع البلخي براء أيضاً من مثل هذا الرأي، وإن عزاه إليه بعض

(١) يلاحظ وجود نسخة أخرى من الفقه الأكبر في مكتبة شيخ الإسلام برقم ٢٢٠ مجاميع. وقد استنسخت لي نسخة منها في شهر شعبان سنة ١٣٦٨ (ثمان وستين) مذيلة بملاحظات على السند بخط أستاذنا الكوثري أطال الله بقاءه. وهي عندي برقم ٧٥ توحيد. ولزيادة الإيضاح أقول: إن النسخة نقلت عن رقم ٢٢٠. والسند نقلت عن رقم ٢٢٦. وكلا الرقمين في فن المجاميع في مكتبة شيخ الإسلام المذكورة. خ.

(٢) ومن أهل العلم من يقول: إن الجنة والنار مخلوقتان اليوم، إلا أن جنة آدم في الأرض، وإليه ذهب أبو منصور الماتريدي. ز.

المجازفين بسوء فهم لقوله. فَيَعْلَمُ بهذا البيان مواضع التزيد في الخبرين، وسقوط تشنيع المشنعين في الموضوعين، نسأل الله السلامة.

٧٥ / ٥٧ — وقال في ص (٣٨٦ و ٤٠٠):

«أخبرنا ابن رزق، أخبرنا أحمد بن جعفر بن سلم، حدثنا أحمد بن علي الأبار، حدثنا إبراهيم بن سعيد، حدثنا محبوب بن موسى، قال سمعت يوسف بن أسباط يقول: قال أبو حنيفة: لو أدركني رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أدركته لأخَذَ بكثيرٍ من قولي. قال: وسمعتُ أبا إسحاق يقول: كان أبو حنيفة يجيئه الشيء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيخالفه إلى غيره».

أقول: قد اجتمعت في هذه الأقصوصة عُصْبَةُ العصبية والتخليط، وقد ذكرنا ابن رزق، وابن سلم، والأبار مرات.

وإبراهيم بن سعيد الجوهري كان يتلقَّى وهونائم، كما قال الحافظ حجاج بن الشاعر، وحجاج بن الشاعر يُكْثِرُ عنه مسلم في «صحيحه»، فتَهَوَّرُ الذهبي في حقه تهوُّرٌ من له حاجة في النفس، وإلا فحجاج هذا ممن جَرَّحَهُ لا يندمل^(١).

ومحبوب بن موسى هو أبو صالح الفراء، وقد قال عنه أبو داود: لا يُلْتَفَتُ إلى حكاياته إلا من كتاب.

ويوسف بن أسباط الزاهد، قال عنه أبو حاتم: لا يُحْتَجُّ به، وقال البخاري: كان قد دَفَنَ كتبه فكان لا يجيء بحديثه كما ينبغي.

وفي الطبعة الهندية والمخطوطة بدار الكتب المصرية زيادة سوق الخبر بسند آخر وهو:

(١) المقصود أن محاولة الذهبي تعديل من يجرحه حجاج بن الشاعر تهوُّر من الذهبي وما دام حجاج هو مَنْ هو حتى أكثر عنه مسلم في صحيحه فإن تجريجه شخصاً يكون نافذاً وتكون العبارة (وإلا فحجاج هذا ممن تجريجه الناس لا يندمل). خ.

«أخبرني علي بن أحمد الرزاز، عن علي بن محمد بن سعيد الموصلي، عن الحسن بن الوضاح المؤدب، عن المسيب بن واضح، عن يوسف بن أسباط إلى آخره».

والرزاز هو ذلك الراوي عن أصولٍ زاد فيها ابنه تسميعات طرية كما ذَكَر الخطيب.

والموصلي هو المذكور في «الميزان» المطبوع منسوباً إلى جده بسقوط محمد سهواً، وقال عنه أبو نعيم: كذاب. وقال ابن الفرات: مغلط غير محمود اهـ. وقد ذكره الخطيب في ترجمة عيسى بن فيروز بأنه ليس بثقة.

ويقول أبو حاتم عن المسيب بن واضح: صدوق يخطئ كثيراً، فإذا قيل له لم يقبل اهـ. ومثله يكون مردود الرواية، وقد ضعفه الدارقطني، وابن الجوزي.

ويوسف حقه أن يُدفن كما دفن كتبه. هكذا يكون المحفوظ عند الخطيب.

وفي هامش الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٠، بخط العلامة الفقيه محمد بن محمود الجزائري مفتي الاسكندرية في أواسط القرن المنصرم: (يوسف بن أسباط ضعيفٌ سيئ الحفظ، وأصل الرواية: لو أدركني البتّي لأخذ بكثيرٍ من قولي، فصحّفه إلى النبي، ورواه بالمعنى فأساء. كتبه محمد بن محمود الجزائري) يعني صحّف البتّي إلى النبي، ثم استبدل به (رسول الله) روايةً بالمعنى، ثم زاد (صلى الله عليه وسلم).

والمراد بالبتّي هو عالم البصرة الإمام عثمان بن مُسلم البتي المتوفى سنة ١٤٣. وقد سبق أن صحّف بعض الرواة مثل هذا التصحيف، في حديث ذكره الخطيب في (٢: ٨٠)، بل من المحدثين من يقع فيما هو أطم من ذلك،

حيث يقول في سند خبر: (عن الله عن رجل)، فيتساءلون من هذا الرجل الذي يروي الله عنه؟ تعالى الله أن يكون له شيخ، فإذا المحدث صَحَّف (عز وجل) إلى (عن رجل).

ثم اللفظ المروي هنا عن أبي حنيفة، لو حُمِلَ على معنى (لأخذني / بكثير من قولي) بحذف المفعول كما هو سائغ، لاستقام المعنى وذهبت ٧٦ الشناعة، فيكون أبو حنيفة بهذا القول اعترف بأنه ليس بمصيب في جميع آرائه، بل يرى أنه ربما توجد بين آرائه آراء كثيرة يعاتبه النبي صلى الله عليه وسلم عليها لو أدركه.

وهذا القول على هذا التقدير، يدل على مبلغ ورعه، وعلى أنه لم يكن من المصوبة، لكن حيث لم يتعين عنده تلك الآراء التي قد لا يرضاها الرسول صلوات الله وسلامه عليه، فهو مضطر إلى متابعة ملاح له من الدلائل في أحكام تلك المسائل.

وسأتي الكلام في رواية أخرى بلفظ (لو أدركني البتي أو أدركته) فانتظره (١)(٢).

ومخالفة المجتهد لحديث صحيح، إنما يظهر لمجتهد مثله في معرفة مراتب الأخبار ووجوه دلالتها، لا لراي متساهل في تصحيح الأخبار، غير غواص على المعاني مثل أبي إسحاق الفزاري.

٥٨ - وقال في ص (٣٨٧ و ٤٠١):

«أخبرنا أبو سعيد الحسن بن محمد بن عبد الله بن حسويه الأصبهاني، أخبرنا عبد الله بن محمد بن عيسى الخشاب، حدثنا أحمد بن مهدي، حدثنا

(١) في الكلام على الخبر ٦٦ ص ١٧٤. ز.

(٢) في ص ١٧٤. خ.

أحمد بن إبراهيم ، حدثنا عبد السلام بن عبد الرحمن ، حدثني إسماعيل بن عيسى بن علي الهاشمي ، قال حدثني أبو إسحاق الفزاري ، قال : كنت آتي أبا حنيفة أسأله عن الشيء من أمر الغزو ، فسألته عن مسألة فأجاب فيها ، فقلت له : إنه يُروى فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا . قال دَعْنَا من هذا . قال وسألته يوماً آخر عن مسألة . قال : فأجاب فيها . قال : قلتُ له : إن هذا يُروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه كذا وكذا فقال حُكَّ هذا بَذَنِبِ خنزير .

أقول : لماذا لم يذكر هذا الفزاري الذي تعود التساؤفة على فقيه الملة ، ما هو الخبر الذي أعرض عنه أبو حنيفة؟ وما هو الخبر الذي أمر بحكه؟ ليعلم الملاء ما كان ذلك يستحق الإعراض عنه وهذا الحك . وكم من حكايات عند الرواة؟ يردها أهل العلم ، لعل يستبينها الجهابذة ، رغم تعويل رواتها عليها .

وإبراهيم بن محمد الفزاري إنما شأنه في السير والمغازي ، ولم يكن ابنُ سعد يرضاه فيها ، ويذكره بكثرة الغلط ، وابنُ سعد ذلك الإمام الكبير في السير والمغازي ، ومع كثرة غلط الفزاري في علمه ، كما نص على ذلك ابنُ سعد في «طبقاته» وابنُ قتيبة في «المعارف» ص (١٧٥) ، كنا نلتفتُ إلى كلامه لو كان ذكر الحديثين ، رغم كثرة أغلاطه في الرواية وجمود قريحته في الدراية ، لكن لم يفعل فسقط كلامه بنفسه .

ومن المعلوم عند أهل العلم بالحديث كثرة المقطوعات والمراسيل في المغازي والسير ، مع كثرة من تكلم فيهم بين رجال مسنداتها ، ولذا قال أحمد : ثلاثة علوم لا أصل لها ، وذكرَ بينها المغازي ، فماذا على أبي حنيفة إذا ردَّ على خبر أو خبرين من روايات الفزاري في المغازي؟ وحالُه في علمه كما علمت .

وإنما وقعت ذلاقة لسانه في الوقوع في الناس موقع الإعجاب عند كثير

٧١ ممن يحبون الوقوع / في خصومهم بالسنة أناسٍ آخرين ، فرفعوه إلى غير

مرتبته، وكان كوفي الأصل، ثم سكن الشام، وكان مرابطاً بالمصيصة زاهداً بطلاً طويل اللسان غير منصرف إلى العلم سوى السير، مرفوع القدر عند النقلة لزهده وكثرة غزوه وطول لسانه.

وأبو حنيفة في أدبه ونزاهة لسانه في ردوده، نستبعد أن يصدر منه (حُكٌّ) هذا بذنبٍ خنزيرٍ.

وفي سند الخبر: الوابصي عبدالسلام بن عبدالرحمن، الذي عزله يحيى بن أكثم لسبب لا بد أن يكون غير ضعفه في الفقه^(١)، ثم أعاده الحشوية إلى القضاء حينما قامت لهم سوق. وشيخه إسماعيل بن عيسى من المجاهيل.

٥٩ — وقال في (٣٨٧ و ٤٠٢):

«أخبرنا ابن دُوما، أخبرنا ابن سَلَم، حدثنا الأَبَار، حدثنا الحسن بن علي الحلواني، حدثنا أبو صالح — يعني الفراء —، حدثنا أبو إسحاق الفزاري، قال: حَدَّثْتُ أبا حنيفة في رد السيف^(٢)، فقال هذا حديثٌ خُرَافَةٌ.

وقال الأَبَار حدثنا محمد بن حسان الأزرق، قال سمعت علي بن عاصم يقول: حَدَّثْنَا أبا حنيفة بحديثٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا آخُذُ به، فقلتُ: عن النبي صلى الله عليه وسلم! فقال لا آخُذُ به».

أقول: في سنده ابنُ دوما، وابنُ سلم، والأَبَار، والحلواني، وأبو صالح الفراء، ولولم يكن فيه غيرُ ابن دوما لكفي في رده، على أن عند أهل الشام

(١) سبب العزل غير معروف ولكن مثل ابن أكثم لا يعزل الوابصي إلا لسبب قوي جداً. ولو كان جاهلاً لما ولي من أول الأمر. فالأمر إذاً متعلق بعقيدة زائغة وإعادة الحشوية إياه دليل على ذلك. خ.

(٢) عبارة ردّ السيف معناها عدم الخروج على السلطان. يعني لا يرد على السيف إلا بالاستسلام. خ.

كثيراً من الأحاديث في المنع من الخروج على الظلمة، وَضَعَهَا الواضعون
لبنِي أُمِيَّة، ولم ينتبه إلى وضعِها إلا الجهابذة.

قال ابن سعد في الفزاري: كان ثقة فاضلاً صاحبَ سنة وغزو، كثيرَ
الخطأ في حديثه. وسَبَقَ من ابن قتيبة أيضاً: أنه كثيرُ الخطأ في حديثه، ومن
يكون كثيرَ الخطأ في الحديث، كثيراً ما يُنسَب إلى المصطفى صلى الله عليه
وسلم حديثاً على غير وجهه فيُردُّ عليه، فلا يكون الحديث الباطل إلا حديثَ
خُرَافَةٍ، وقد سبق بيان سبب طول لسانه في أبي حنيفة، وكان مغالياً في ذلك
سامحه الله تعالى.

قال الحافظ ابن أبي العوام: «حدثني أبو بكر محمد بن جعفر بن
أعين، عن يعقوب بن شيبَةَ، قال حدثني محمد بن صالح، قال سمعت
إسماعيل بن داود يقول: كان عبدالله بن المبارك يَذْكُرُ عن أبي حنيفة، فكانوا
إذا اجتمعوا بالثغر — أي المصِيصة — لم يُحَدِّث ابن المبارك عن أبي حنيفة
بشيء، ولا يذكر أبو إسحاق الفزاري أباحنيفة بسوء حتى يخرج ابن
المبارك».

وفي ذلك عبرة، ولا يدل كلامُ أبي إسحاق هذا إلا على ما في نفسه
نحو فقيه الملة من حزازة، ولا يكون لكلامه قيمة في الجرح، إلا إذا ذَكَرَ
ما هو الحديثُ الذي رَدَّه أبو حنيفة وقال عنه: حديث خرافة أو أمرَ بحكه،
وحيث لم يفعل دل على أنه لم يكن على ثقة من حديثه، فلم يفد عمله غير
تسويد الصحيفة.

٧٨ / وأما الخبر الثاني: ففيه أيضاً ابنُ دوما ومن بعده كلُّهم متكلم فيهم،
وعلى تقدير ثبوت الخبر عن أبي حنيفة، لا مانع من أن يقول لعلي بن عاصم
في حديث حديثه به: لا آخُذُ به. وأبو حنيفة كغيره من أهل العلم في عدم
الآخذ بحديث علي بن عاصم الذي يكتبه له الوراقون ويُحَدِّث هو به بدون

سماع ولا مقابلة بأصل صحيح ، والكلام فيه طويل الذيل في كتب الضعفاء ،
فتباً لمن يقيم نفسه مقام الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويجعل الرد عليه رداً
على المصطفى صلوات الله وسلامه عليه .

وأبو حنيفة الذي يقول : «لعن الله من يخالف رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، به أكرمنا الله وبه استنقذنا» ، كما في «الانتقاء» لابن عبد البر
ص (١٤١) ، كيف يخالف حديثاً صح عن الرسول عليه الصلاة والسلام ؟ ومن
زعم ذلك فقد أبعد في البهت ، نسأل الله الصون .

٦٠ - وقال في ص (٣٨٧ - ٤٠٢) :

«أخبرنا محمد بن أبي نصر النرسي ، أخبرنا محمد بن عمر بن
محمد بن بهته البزاز ، أخبرنا أحمد بن سعيد الكوفي ، حدثنا موسى بن
هارون بن إسحاق ، حدثنا العباس بن عبد العظيم بالكوفة ، حدثني أبو بكر بن
أبي الأسود ، عن بشر بن مفضل ، قال : قلت لأبي حنيفة : نافع عن ابن عمر
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا . قال : هذا
رَجَز ، قلت : قتادة عن أنس أن يهودياً رَضَخَ رأسَ جارية بين حجرين ، فرضَخَ
النبي صلى الله عليه وسلم رأسه بين حجرين . قال : هَذَيَان .»

أقول : محمد بن أحمد بن محمد بن حسنون النرسي ، شيخ الخطيب ،
ثقة عنده ، فَوهِمَ من تكلّم فيه هنا في تعليقه على الطبعة الثانية ،
وإنما المتكلم فيه هو شيخُ شيخه ابن بهته ، وهو : محمد بن عمر بن محمد بن
بهته البزاز ، شيعي لا يرضاه الخطيب .

وأحمد بن سعيد في السند ، هو ابن عُقْدَةَ الكوفي ، شيعي جَلْد ، وكلامُ
الخطيب فيه شديد ، فيلزمه أن لا يعول عليه .

وأبو بكر بن أبي الأسود ، هو عبد الله بن محمد بن حميد ابن أخت

عبدالرحمن ابن مهدي، قال ابن أبي خيثمة: كان ابن معين سيء الرأي في أبي بكر بن أبي الأسود.

فكيف يُثبَّت هذا عن أبي حنيفة بمثل هذا السند؟ لكن المحفوظ عند الخطيب يكون هكذا. وعلى فرض ثبوته يكون هذا القول منه، من قبيل قول ابن مسعود رضي الله عنه: (من قرأ القرآن في أقل من ثلاث فهو راجز)، يعني إمرار اللفظ على اللسان من غير تفهم المعنى كما يفعل الراجز، فله في هذا الاستعمال أسوة في ابن مسعود.

والقول بخيار المجلس لذلك الحديث، من قبيل إمرار الحديث على اللسان من غير تفهم المعنى، لأنه إذا حُمِلَ على خيار المجلس يكون مخالفاً لنص كتاب الله، الذي يُبيح التصرف لكل من المتعاقدين فيما يخصه، بمجرد تحقق ما يدل على التراضي، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾.

على أن الحديث إذا حُمِلَ على خيار الرجوع، بمعنى أن البائع ٧٩ أو المشتري إذا أوجب فله حق الرجوع / قبل قبول الآخر في المجلس، فيزول خيار الرجوع من الموجب بائعاً كان أو مشترياً بقبول الآخر، قبل انقطاع المجلس، فهذا المعنى يكون غير مخالف لكتاب الله تعالى.

وعلى هذا التقدير يكون لفظ (المتبايعان) في الحديث حقيقة، لأن هذا اللفظ محمول على حالة العقد في تقديرنا. وحمله على ما بعد صدور كلمتي المتعاقدين يجعله مجازاً كونياً.

وفائدة الحديث أن خيار الرجوع ثابت لهما مادام أحدهما أوجب ولم يقبل الآخر في المجلس، لا كالخلع على مال والعق على مال، لأنه ليس للزوج ولا للمولى الرجوع فيهما قبل قبول المرأة والعبد.

وقال محمد بن الحسن بعد أن ساق الحديث في «الموطأ»: وبهذا نأخذ، وتفسيره عندنا على ما بلغنا عن إبراهيم النخعي، أنه قال: المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا عن منطق البيع، إذا قال البائع: قد بعتك، فله أن يرجع ما لم يقل الآخر: قد اشتريت، وإذا قال المشتري: قد اشتريتُ بكذا وكذا، فله أن يرجع ما لم يقل البائع: قد بعْتُ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا اهـ^(١).

والتفرق بالأقوال شائع في الكتاب والسنة، نحو قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ﴾ وفي الحديث: (افترقت اليهود) الحديث.

بل التفرق بالأبدان من شأنه إفساد العقود في الشرع لا إتمامها، كعقد الصرف قبل القبض، وعقد السلم قبل القبض لرأس المال، والدين بالدين قبل تعيين أحدهما.

وفي حمل الحديث على التفرق بالأبدان، خروج عن الأصول ومخالفة لكتاب الله تعالى، وأما حمله على التفرق بالأقوال فليس فيه خروج عن الأصول، ولا مخالفة لكتاب الله تعالى، مع كونه أشهر في الكتاب والسنة.

ولا نص فيما يُروى عن ابن عمر من القيام من مجلس العقد، على أن خيار المجلس من مذهبه، بل قد يكون هذا منه لأجل أن يقطع على من بايعه حق الرجوع، لاحتمال أنه ممن يرى خيار المجلس، وقد خوصم ابن عمر إلى

(١) كان أصلنا سقط منه نحو سطر هنا، فلفت نظرنا إليه فضيلة الأستاذ النبيه الشيخ محمد إحسان اليوزغادي، من علماء الأزهر الشريف، فتداركناه أثناء الطبع، فنشكره على ذلك. ز.

عثمان في البراءة من العيوب، فحمله عثمان على خلاف رأيه فيها، فأصبح يرعى الآراء في عقود القضية معروفة في كتب السنة.

ولأصحابنا حجج ناهضة في المسألة في كتبهم، ومن أسهلها تناولاً «عقود الجواهر المنيفة في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة» للسيد المرتضى الزبيدي، و«أحكام القرآن» لأبي بكر الرازي، وهما أطالا النفس في المسألة.

وعالم دار الهجرة مع أبي حنيفة وأصحابه في هذه المسألة. ومن ظنَّ وهناً بما اتفق عليه إمام أهل العراق وإمام أهل الحجاز، فقد ظن سوءاً. ومن الغريب أنه يُروى عن بعضهم^(١) أنه قيل له: إنَّ مالكا لم يأخذ بحديث المتبايعين — بمعنى أنه لا يرى خيار المجلس — ، فقال: يُستتاب فإن تاب وإلا يُقتل. كأنه بذلك كفر حتى يستتاب ويُقتل! والله في خلقه شئون!

٨٠ / وأما حديث الرضخ فمروي عن أنس بطريق هشام بن زيد وأبي قلابة عن عنة، وفيه القتل بقول المقتول من غير بينة، وهذا غير معروف في الشرع.

وفي رواية قتادة، عن أنس إقرار القاتل، لكن عن عنة قتادة متكلم فيها.

وقد انفرد برواية الرضخ^(٢) أنس رضي الله عنه في عهد هرمه،

(١) وهو ابن أبي ذئب راجع (٢: ٣٠٢) من تاريخ الخطيب. ز.

(٢) حديث الرضخ هو أن يهودياً رض رأس جارية فقتله النبي ﷺ بإقرارها برأسها، البخاري: ج ٣ ص ١٢١، وج ٤ ص ٤، وج ٧ ص ٥١، وج ٩ ص ٤ وص ٥ وص ٥ أيضاً وص ٦ وص ٧. من نسختي رقم ١ حديث وعلة عدم أخذ إمامنا النعمان رضي الله عنه بهذا الحديث خلافاً لباقي الأئمة: انتفاء شروط المماثلة بين رضخ القاتل ورضخ من سيحده وكذا لعدم وجود شهود لإقرار المقتولة. خ.

كانفراده برواية شُرب أبوال^(١) الإبل في رواية قتادة^(٢)، وبحكاية معاقبة العُرنين تلك العقوبة للحجاج الظالم المشهور، حينما سأله عن أشد عقوبة عاقب بها النبي صلى الله عليه وسلم، حتى استاء الحسن البصري من ذلك، وقال لما بلغه أنه حدثه بحديث العرنين: وددتُ أنه لم يحدثه.

وحديثُ العرنين^(٣) مما لم يُخرجه مالك في موطئه، ومن رأي أبي حنيفة أن الصحابة رضي الله عنهم مع كونهم عدولاً، ليسوا بمعصومين من مثل قلة الضبط الناشئة من الأمية أو كبر السن، فيرجح رواية الفقيه منهم على رواية غيره عند التعارض، ورواية غير الهرم منهم على رواية الهرم كذلك ابتعاداً عن مظان الغلط.

(١) إشارة إلى الحديث الذي رواه البخاري أن قوماً جاءوا إلى النبي ﷺ فأسلموا ثم استوخموا المدينة فأخرجهم إلى إبله يصيبون من أبوالها وألبانها فصحوا فقتلوا الراعي وأخذوا الإبل فأدركهم النبي ﷺ فعاقبهم. انظر: ج ١ ص ٥٦، وج ٢ ص ١٣٠، وج ٤ ص ٦٢، وج ٥ ص ١٢٩، وج ٦ ص ٥٢، وج ٧ ص ١٢٣ في بابين، وص ١٢٩، وج ٨ ص ١٦٢ وص ١٦٣ في ثلاثة أبواب، وج ٩ ص ٩. واعتراض الأستاذ أن الحديث ليس فيه ذكر الأبوال كما سيأتي في التعليقة الرابعة. خ.

(٢) كما في «الكفاية»^(٤) للخطيب في ص ٧٤، رغم حملات البدر العيني على الاتقاني وصاحب العناية^(٥) في ذلك. ز.

(٣) العرنين هم الذين أتوا النبي ﷺ كما مر في الملاحظة السابقة. وكان عقابهم أنه ﷺ قطع أيديهم وأرجلهم ثم أمر بمسامير فأحميت فكحلهم بها وطرحهم بالخرة يستسقون فما يسقون حتى ماتوا. خ.

.....

(٤) انظر نسختي (من كتاب الكفاية)، وفيها أن كلمة أبوال عن قتادة — ولا يمنع إن صح الحديث بلفظة (الأبوال) أن يكون شرب الأبوال خصوصية لشفائهم من الداء الذي كان بهم فقد سمعت من بعض المدنيين أن بول الناقة إذا خلط بلبنها كان مسهلاً للطبيعة (كالشربة) أو لعل ذلك كان جائزاً ثم نسخ. إذ ليس من روح الإسلام إباحة شرب البول. خ.

(٥) العيني هو المتوفى سنة ٨٥٥. والإتقاني هو شارح الهداية وشارح أصول البزدوي. والشرحان لم يطبعوا والآخر في عشرة مجلدات. وأما العناية فهي شرح البكري على الهداية، مطبوع. خ.

ومن رأيه أيضاً القَوْد بالسيف فقط، تحقيقاً لعدم الخروج عن المماثلة المنصوص عليها في الكتاب، واتباعاً لآثار وردت في ذلك، وحاشا أن يقول في حديث صح عنده: هذا هَذَيَان، وهو نزيه اللسان في مخاطبته للناس، فكيف يقول هذا في مثل هذا الموقف، وإن كان كلامه موجهاً لمن يحادثه. وبعد استذكار ما في سنده من وجوه السقوط، لا تشك لحظة أن الهادي هو من ينسب الهذيان إليه بمثل هذا السند.

٦١ - وقال في ص (٣٨٨ و ٤٠٣) :

«أخبرنا أبو بكر البرقاني، قال قرأت على محمد بن محمود المحمودي بمرور، حدثكم محمد بن علي الحافظ، حدثنا إسحاق بن منصور، أخبرنا عبد الصمد، عن أبيه، قال: ذُكر لأبي حنيفة قولُ النبي صلى الله عليه وسلم (أفطر الحاجم والمحجوم)، فقال: هذا سجع، وذُكر له قضاء من قضاء عمر أوقول من قول عمر في الولاء، فقال: هذا قولُ شيطان.

أخبرنا ابن رزق، أخبرنا أحمد بن جعفر بن سلم، حدثنا أحمد بن علي الأبار، حدثنا محمد بن يحيى النيسابوري بنيسابور، حدثنا أبو معمر عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج (البصري المنقري)، حدثنا عبد الوارث، قال: كنت بمكة، وبها أبو حنيفة، فأتيتُه وعنده نفر، فسأله رجل عن مسألة. فأجاب فيها، فقال له الرجل: فما رواية عن عمر بن الخطاب؟ قال ذاك قولُ شيطان، قال فسبَّحتُ، فقال لي رجل: أتعجب؟ فقد جاءه رجل قبلَ هذا، فسأله عن مسألة فأجابه قال: فما رواية رُوِيَتْ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (أفطر الحاجم والمحجوم)؟ فقال: هذا سجع. فقلتُ في نفسي هذا مجلسٌ لا أعود فيه أبداً».

/ أقول: السند الأول لا غبار عليه من سوى الخطيب.

٨٩

وعبد الصمد، هو ابن عبد الوارث العنبري، وغُلِط المعلق على الطبعة

الثانية حيث قال: هو ابن حبيب الأزدي، وأخذ يلينه. إلا أن قول عبد الوارث^(١) أبي عبد الصمد: (ذَكَرَ لأبي حنيفة) صيغة انقطاع، ولم يبين من هو الذي ذَكَر؟ ولا ذَكَرَ ما إذا كان سَمِعَهُ منه، ولا يَبِينُ أنه شَهِدَ القصة، فمثله يُرْمَى في سلة المهملات.

ومثله القضاء الذي يُعزَى إلى عمر رضي الله عنه، فإنه لم يذكر سنده، ولا يَبِينُ ما هو ذلك القضاء أو القول، حتى يُعَلَمَ ما إذا لم يكن من اختلاق شياطين الرواة على عمر رضي الله عنه، وكم اختلقوا على النبي صلى الله عليه وسلم فضلاً عن عمر.

ولو أخذنا نسرد ما يدل على مبلغ إجلال أبي حنيفة للصحابة رضوان الله عليهم، ولا سيما عمر، من الأخبار المدونة بأسانيدھا، لطال بنا الكلام وأمل، وهو الذي يرى أقوال الصحابة حجة، ولا يرى الخروج عن أقوالهم إذا اختلفوا، مع أن كثيراً ممن يدعي الانتماء إلى الفقه — كالخطيب وأصحابه — يرون خلاف ذلك!

وهو القائل لأبي جعفر المنصور، لما سأله عن أخذ العلم؟: عن حماد، عن إبراهيم، عن أصحاب عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم. كما سبق من الخطيب نفسه بسنده في ص (٣٣٤)، فهل يُتصور بعد هذا أن يقول: هذا قول شيطان، من غير أن يكون مراده أحد النقلة الكذبة، ممن نسبوا إليه قولاً كذباً وزوراً، على فرض ثبوت هذا اللفظ عنه.

على أن حديث (أفطر الحاجم والمحجوم)، لم يُثبت كثير من أهل الحديث، منهم ابن معين، راجع «نصب الراية»، ومن أثبته يرى الحديث إما منسوخاً باحتجام النبي صلى الله عليه وسلم وهو صائم، وإما مؤولاً بمعنى

(١) عبد الوارث العنبري، قدري كما ذكره الخطيب في «الكفاية». وقدّرية البصرة في غاية من الانحراف عن أبي حنيفة، لكثرة هبوطه البصرة للرد عليهم في مبدأ أمر. ز.

أنهما عُرضتَانِ للإفطار، فالحاجمُ بالمص، والمحجومُ بالضعفِ الطاريء من الحجامة. ومن جرى على ظاهر الخبر، من غير أن يفحص عن مبلغ صحته أو ناسخه أو تأويله، فهو كمن يجري على لسانه الكلام المسجع من غير تفهم المعنى. ومثله الخبر الثاني على حد سواء، بيد أن عبد الوارث في الخبر الثاني رأى السائل يسأل عن قول عمر، بدون أن يذكر ما هو ذلك القول، فكان الخطيب حاول بسوق الخبر الأخير ترقيع الانقطاع في الخبر السابق، لكن أنى له ذلك؟ وفي السند بعده ابن رزق، وابن سلم، والأبّار، وأبو مَعمر القدري، وقد سبق ذكر هؤلاء مرات، وكفى في رد الخبرين جهالة القول المنسوب فيهما إلى عمر سنداً ومتناً.

وأما ما يُعزى إليه أنه قال: (توضاً مرتين حتى تستكمل الإيمان) لمن حَدَّث «الوضوء نصف الإيمان»، فيحیی بن آدم في سننه لم يُدرِك أبا حنيفة، ولفظه لفظ انقطاع.

٨٢ ٦٢ — وقال في ص (٣٨٩ و ٤٠٥):

«أخبرنا أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن سليمان المؤدب بأصبهان، أخبرنا أبو بكر المقرئ، حدثنا سلامة بن محمود القيسي بعسقلان، حدثنا عمران بن موسى الطائي^(١)، حدثنا إبراهيم بن بشار الرمادي، حدثنا سفيان بن

(١) وقد أعل^(٢) الدارقطني حديثاً في «السنن» لانفراد هذا الطائي بروايته، وعده منكرأ^(٣)، راجع سنن الدارقطني (١: ٢٢٥). ز.

(٢) المقصود من العبارة هي الحاشية المطبوعة على سنن الدارقطني والمحشي هو أحد الهنود من المتحرفين عن مذاهب السنة ويرى الاجتهاد. وهو أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي مؤلف (عون المعبود) شرح سنن أبي داود. عاش إلى ما بعد سنة ١٣٣٥ تقريباً. انظر خطاب الأستاذ المؤرخ ٢٦ من ذي القعدة سنة ١٣٦٦. خ.

(٣) وقال ابن عبد الهادي في خبر أسنده الطائي: إسناده مظلم لأنه منكر الحديث واكتنفاه مجهولان. اهـ. عن نسخة أستاذنا المؤلف. خ.

عينية، قال: ما رأيتُ أجراً على الله من أبي حنيفة، كان يضربُ الأمثالَ لحديث النبي صلى الله عليه وسلم فيردُّه. بَلَّغَهُ أَنِي أُرْوِي: (البَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا)، فَجَعَلَ يَقُولُ: أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَا فِي سَفِينَةٍ، أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَا فِي سِجْنٍ، أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَا فِي سَفَرٍ، كَيْفَ يَفْتَرِقَانِ؟».

أقول: هكذا كان غَوْصُ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى الْمَعْنَى حَتَّى اهْتَدَى إِلَى أَنْ الْمُرَادَ بِالْإِفْتِرَاقِ، الْإِفْتِرَاقُ بِالْأَقْوَالِ لَا الْأَبْدَانِ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ بِأَدْلَتِهِ^(١)، وَمَعَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الثُّورِيُّ، وَمَالِكٌ، رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

على أن في سند هذا الخبر إبراهيم بن بشار الرمادي، وعنه يقول ابن أبي حاتم: أنبأنا عبدالله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي قال، سمعت أبي وَذَكَرَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَارٍ الرَّمَادِي، فَقَالَ: كَانَ يَحْضُرُ مَعَنَا عِنْدَ سَفْيَانَ، ثُمَّ يُمْلِي عَلَى النَّاسِ مَا سَمِعُوهُ مِنْ سَفْيَانَ، وَرَبَّمَا أَمْلَى عَلَيْهِمْ مَا لَمْ يَسْمَعُوا، كَأَنَّهُ يُغَيِّرُ الْأَلْفَاظَ، فَتَكُونُ زِيَادَةً لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ، فَقُلْتُ لَهُ: أَلَا تَتَّقِي اللَّهَ؟ تُمْلِي عَلَيْهِمْ مَا لَمْ يَسْمَعُوا! وَذَمَّهُ فِي ذَلِكَ ذَمًّا شَدِيدًا اهـ.

فيا ترى هل يَتَّقِي اللَّهَ فِي حَقِّ أَبِي حَنِيفَةَ أَوْ سَفْيَانَ، مِنْ لَا يَتَّقِيهِ فِي حَدِيثِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

على أن لفظ الخبر هنا في قول سفيان (بَلَّغَهُ أُرْوِي.. فَجَعَلَ يَقُولُ)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سَفْيَانُ سَنَدَهُ فِيمَا يَعُزُّوْهُ إِلَيْهِ. وَلَفْظُ الْبِيَهْقِيِّ فِي «السَّنَنِ»، فِي آخِرِ بَابِ خِيَارِ الْمُتَبَايِعِينَ، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمَدِينِيِّ: عَنْ سَفْيَانَ أَنَّهُ حَدَّثَ الْكُوفِيِّينَ بِحَدِيثِ (البَيْعَانِ بِالْخِيَارِ)، قَالَ فَحَدَّثُونَا بِهِ أَبَا حَنِيفَةَ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَا فِي سَفِينَةٍ إِلَى آخِرِهِ، قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: إِنْ اللَّهُ تَعَالَى سَأَلَهُ عَمَّا قَالَ. انْتَهَى.

(١) فِي الْخَبَرِ ٦٠ ص ١٥٦. ز.

وقال السيد المرتضى الزبيدي: وقولُ ابنِ المديني إن الله سائله عما قال، فلا شك فيه، كلُّ مسؤولٍ عن قوله وفعله، وهو رضي الله عنه قد أعدَّ جواباً، ولم يترك النصوصَ تتضادَّاهـ.

ثم أخذ الزبيدي يرُدُّ على المتعصبين رداً واسعاً، فاستوفى بيان أدلة هذه المسألة في أوائل الجزء الثاني من «عقود الجواهر المنيفة»، وذكرهم بأن جماعة من السلف معه في هذا الفهم، منهم: إبراهيم النخعي، وسفيان الثوري، ومالك، وغيرهم.

و«الجواهر النقي»^(١) يكشف عما ينطوي عليه كتابُ البيهقي، ولو فكر ابنُ المديني في مسأيرته لابن أبي دُؤاد - كما شرح في «مناقب أحمد» لابن الجوزي وغيره - وسعى في إعداد الجواب عن تلك المسألة، لكان أحسنَ له، ونحسبه أنه لم يُعدَّ ولن يعدَّ جواباً عن ذلك.

وأما فقيهُ الملة، فجوابه عن تلك المسألة في متناولِ أيدينا، بحيث ينشرُ صدر كل منصف إلى أدلته الناصعة.

٨٣ / ٦٣ - وقال في ص (٣٨٩ و ٤٠٥):

«أخبرنا ابن دُوما، أخبرنا ابن سلم، حدثنا: الأبار، حدثنا أبوعمار المروزي (الحسين بن حريث)، قال سمعت الفضل بن موسى السيناني يقول، سمعت أبا حنيفة يقول: من أصحابي من يَبُولُ قُلَّتَيْنِ، يرُدُّ على النبي صلى الله عليه وسلم: إذا كان الماء قُلَّتَيْنِ لم يَنْجُسَ».

أقول: سَمِعْنَا من الإشارة إلى حالِ ابن دوما الحسن بن الحسين بن العباس النعالي، ولم يَسَأَمْ الخطيب من الإكثار عنه، وهو الذي يقول فيه

(١) الجواهر النقي مطبوع، وهو للعلاء التركماني شيخ العراقي، توفي سنة ٧٥٠. وقد طبع أيضاً أسفل صفحات سنن البيهقي. خ.

الخطيب نفسه: أفسد أمره بأن ألحق لنفسه السماع في أشياء لم يكن فيها سماعه.

وفي السند ابنُ سلم، والأبار، وهو كثير الإغراب، ولا بد وأن يكون في سند الخطيب في مثالب أبي حنيفة رُواةٌ من هذا الطراز، ليفضحه الله فيما يزعم فيه أنه المحفوظ عند النقلة.

وحديثُ القُلَّتَيْنِ لم يأخذ به أحدٌ من الفقهاء قبلَ المِثْنَيْنِ، لأنَّ في ذلك اضطراباً عظيماً، ولم يقل بتصحيحه إلا المتساهلون، ولم ينفع تصحيحُ من صحَّحه في الأخذ به لعدم تعيينِ المراد بالقُلَّتَيْنِ، حتى إنَّ ابنَ دقيق العيد يعترفُ في «شرح عمدة الأحكام» بقوة احتجاج الحنفية بحديث الماء الدائم في الصحيح، فدعونا معاشِرَ الحنفية نتوضأ من الحنفيات^(١)، ولا نغُطس في المستنقعات.

واللفظُ المنسوب، إلى أبي حنيفة هنا، ربما يكون من الخطيب أو من شيخه ابن دوما، وهو بعيدٌ عن النزاهة اللسانية المعروفة عن أبي حنيفة.

٦٤ — وقال في ص (٣٨٩ و ٤٠٦):

«أخبرنا الخلال، حدثنا عبدالله بن عثمان الصنفار، حدثنا محمد بن مخلد، حدثنا العباس بن محمد (الدوري)، عن إبراهيم بن شماس، قال سمعت وكيعاً يقول: سأل ابنُ المبارك أبا حنيفة عن رفع اليدين في الركوع، فقال أبو حنيفة: يريدُ أن يطيرَ فيرفَعَ يديه. قال وكيع: وكان ابن المبارك رجلاً عاقلاً، فقال: إن كان طار في الأولى، فإنه يطيرُ في الثانية، فسكت أبو حنيفة ولم يقل شيئاً».

(١) أنايب الوضوء التي يكون في طرفها محبس يسال منها الماء بقدر الحاجة ثم يحبس، تسمى في كثير من البلاد العربية بالحنفية نسبة إلى المذهب في الأصل حيث لا يبيح أبو حنيفة استعمال الماء المستعمل. ز.

أقول: وفي الطبقات الثلاث (حدثنا العباس بن محمد بن إبراهيم بن شماس)، والصواب (حدثنا العباس بن محمد، عن إبراهيم بن شماس)، كما أسلفناه.

وقاعدة ابن المبارك في الفقه أن يأخذ بما اتفق عليه شيخاه أبو حنيفة والثوري، لكن انخرمت هنا قاعدته تلك، حيث خالفهما في المسألة، مع ظهور الحجة في حديث ابن مسعود، ضد رأي ابن المبارك، فمارحه أبو حنيفة كما رأيت.

ومعهما مالك في رواية ابن القاسم، وعليها العمل عند المالكية، إذ لم يسلم سند من أسانيد الرفع عند الركوع من علة، بل لم يصح حديث في الرفع غير حديث ابن عمر، وهو لم يأخذ به في رواية أبي بكر بن عياش، وترك الراوي الأخذ بمرويه، يكون دليل النسخ عند أبي حنيفة، ومالك، ٨٤ وأصحابهما، / وكثير من أهل النقد من السلف.

ومن أهل العلم من يعد هذه المسألة، من المسائل التي تكاد أدلتها أن تكون متكافئة، فلا لوم على غير المتعصبين من الفريقين.

ودعوى أحد الفريقين التواتر في موضع الخلاف المتوارث غير مسموعة، وإنما المتواتر أن جماعة من الصحابة كانوا لا يرفعون، وجماعة منهم كانوا يرفعون، فبدل ذلك على التخيير الأصلي، وإنما خلافهم فيما هو الأفضل، كما فصل ذلك أبو بكر الرازي أحسن تفصيل في «أحكام القرآن»، مع ذكر نظائرها.

وهذا البحث طويل الدليل، ألفت فيه كتب خاصة من الجانبين، ومن أحسن ما ألفت في هذا الباب «نيل الفرقدين» و«بسط اليدين»، كلاهما لمولانا العلامة الحبر البحر محمد أنور شاه الكشميري رحمه الله، وهو جمع في

كتابه لب اللباب^(١)، فشفى وكفى.

٦٥ - وقال في ص (٣٨٩ و ٤٠٦):

«أخبرنا ابن رزق، أخبرنا عثمان بن أحمد الدقاق، حدثنا حنبل بن إسحاق، حدثنا الحميدي، قال سمعت سفيان، قال: كنت في جنازة أم خصيب بالكوفة، فسأل رجل أبا حنيفة عن مسألة من الصرف، فأفتاه، فقلت يا أبا حنيفة، إن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قد اختلفوا في هذه، فغضب وقال للذي استفتاه: اذهب فاعمل بها، فما كان فيها من إثم فهو عليّ».

أقول: ابن رزق، هو ذلك الهرم الكفيف راوي الكتب بالرمز. وعثمان بن أحمد، هو أبو عمرو بن السماك، المغموز عند الذهبي برواية الفاضحات.

وحنبل غلط غير مرضي عند بعض أهل مذهبه.

والحميدي هو الذي أفسد ما بين الشافعية بمصر، وكذبه محمد بن عبد الحكم في محادثاته بين الناس، وإن وثقه من وثقه في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وعنده من التعصب ما يحار فيه اللبيب.

ويقول الإمام الشافعي رضي الله عنه في الأم (٦: ٢١١) برّد شهادة أهل العَصَبِيَّة، ويصرح أن الناس كلهم عباد الله تعالى لا يخرج أحد منهم من عبوديته، وأحقهم بالمحبة أطوعهم له، وأحقهم من أهل طاعته بالفضيلة أنفعهم لجماعة المسلمين من إمام عدل، أو عالم مجتهد، أو معين لعامتهم وخاصتهم...

(١) لب اللباب لفظٌ تقرّظ لكتابي (نيل الفردين) و (بسط اليمين) وكلاهما طبع. والكشميري هو المذكور في مقدمة (نصب الراية) ج ١ ص ٥٠. مات سنة ١٣٥٢. وقد جُمعت ترجمته في كتاب باسم (نفحة العنبر في ترجمة مولانا محمد شاه الأنور). خ.

وقد جمعَ الله تعالى الناسَ بالإسلام، ونسبهم إليه، وهو^(١) أشرفُ
انسابهم، فمن أحبَّ امرأً فليُحِبَّ عليه، إلى أن قال بعدَ أن ذَكَرَ الطعنَ في
النسب والعصبية والبغضة على النسب: إنَّ بُغْضَ المرء لرجل، لأنه من
بني فلان، فهذه العصبية المحضة التي تُردُّ بها الشهادة اهـ.

وردُّ شهادة المرء إسقاطُ له من عِدَاد الأحياء. ومن جَمَعَ كلماتِ
الحُمَيْدي في أبي حنيفة، في صعيد واحد، ينكشِفُ له الغطاء عن نوع
عصبية، نسأل الله السر. وليكن هذا على ذكر منك كلما تكرر ذكر الحميدي
في الكتاب.

ومن يُبْغِضُ أباحنيفة، مع ما شهَرَ عنه من التناهي في العبادة، ونشرِ
الفقه في الدين، ونفع العامة والخاصة، بحيث لا يستطيعُ المنصفُ أن يُلْزَمَ معه
٨٥ في قَرْنٍ: أحداً من أئمة الفقه في تلك الخصال، يكون أمره / أخطر من رد
الشهادة، والله حسيبُ المتعصبين.

على أن الخلاف المعروف بين الصحابة في الصرف، هو ما كان بين
ابن عباس وغيره في النسيئة، ولم يأخذ الجمهور بقول ابن عباس، بل يُحَكِّى
عنه الرجوع عن قوله الذي كان ملأ به الأرجاء.

وماذا على أبي حنيفة إذا لم يأخذ برخصة ابن عباس في هذه المسألة؟
أو ماذا على المجتهد إذا اختار بأدلةٍ لاحت له أحد أقوال الصحابة إذا اختلفوا
في مسألة، لاستحالة الجمع بين النفي والإثبات؟.

ثم لماذا لم يذكروا المسألة إن كانوا على ثقة من مخالفتها للأدلة
الواضحة؟. وللمجتهد بعد أن وَضَحَ الأمرُ لديه وضوحاً تاماً — مثل مسألة

(١) نص عبارة الشافعي على الترتيب: (فهو) و (فإن أحبَّ امرأً) و (والبغضة على النسب
لا على معصية الله ولا على جنابة من المَبْغُض على المَبْغُض ولكن بقوله أبغضه لأنه من
بني فلان الخ). انظر: الجزء السادس، ص ٢١١ و ٢١٢. خ.

الصرف التي يُخالف ابنُ عباس الجمهورَ فيها — أن يقول هذا التأكيد، على تقدير ثبوت هذا القول منه .

٦٦ — وقال في ص (٣٩٠ و ٤٠٧) :

«أخبرنا القاضي أبو القاسم عبد الواحد بن محمد بن عثمان البجلي، حدثنا عمر بن محمد بن عمر بن الفياض، حدثنا أبو طلحة أحمد بن محمد بن عبد الكريم الوساسي، حدثنا عبد الله بن خبيق، حدثنا أبو صالح الفراء، قال سمعت يوسف بن أسباط يقول: رَدَّ أبو حنيفة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع مئة حديث أو أكثر.

قلتُ له: يا أبا محمد تعرفها؟ قال نعم. قلت: أخبرني بشيء منها، فقال:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (للفرس سهمان وللرجل سهم)، قال أبو حنيفة: أنا لا أجعلُ سهمَ بهيمة أكثر من سهم المؤمن. وأشعر رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه البُدن، وقال أبو حنيفة: الإشعار مُثْلَةٌ.

وقال صلى الله عليه وسلم: (البَيْعَان بالخيار ما لم يتفرقا)، وقال أبو حنيفة: إذا وَجَبَ البيعُ فلا خيار.

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يُقْرِع بين نسائه إذا أراد أن يخرج في سفر، وأقرع أصحابه، وقال أبو حنيفة: القرعة قِمَار.

وقال أبو حنيفة: لو أدركني النبي صلى الله عليه وسلم وأدركته لأخذَ بكثير من قولي، وهل الدينُ إلا الرأي الحسن.

أقول: في سنده عمر بن الفياض، غيرُ موثَّق، فلا فاضٍ فيضه.

والوساسيُّ تكلموا فيه، فلا يلتفت إلى وساسه.

وعبدالله بن خبيق صالح ، غيرُ صالح لتلقى شيء منه غير القراءة .

وأبو صالح الفراء ، لا يُلتفتُ إلى حكاياته من غير كتاب .

ويوسف بن أسباط زاهد متقشف دَفَنَ كتبه ، وساء حفظه ، واسترسل فيما لا يعنيه ، فعُدَّ ممن لا يحتج به .

هذا من جهة الإسناد ، وأما من ناحية المتن فحاشاه أن يكون أبو حنيفة رَدَّ على رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمة واحدة .

وهو الذي يقول فيما رواه الموفق الخوارزمي ، عن أبي حامد محمد بن أبي الربيع المازني المقرئ قراءة عليه بخوارزم ، أخبرنا أبو العلاء حامد بن إدريس ، أخبرنا أبو المعين ميمون بن محمد النسفي ، أخبرنا أبو طاهر المهدي بن محمد الحسيني ، أخبرنا الحافظ أبو يعقوب بن منصور السيار (ح) .

وأخبرنا عالياً أبو حفص عمر النسفي فيما كَتَبَ إليَّ من سمرقند ، أخبرنا أبو اليسر البزدوي ، أخبرنا أبو يعقوب السيار ، أخبرنا أبو الفضل أحمد بن علي السليماني ، أخبرنا أبو سعيد حاتم بن عقيل الجوهري ، أخبرنا الفتح بن ٨٦ / أبي علوان ، ومحمد بن يزيد قالوا أخبرنا الحسن بن صالح ، عن أبي مقاتل ، عن أبي حنيفة (ح) .

وقال أبو المعين أخبرنا أبي ، أخبرنا عبد الكريم بن موسى البزدوي ، قال أخبرنا أبو منصور الماتريدي ، عن أبي بكر أحمد بن إسحاق الجوزجاني ، عن محمد بن مقاتل الرازي ، عن أبي مقاتل حفص بن سلم السمرقندي في كتاب «العالم والمتعلم» :

عن أبي حنيفة أنه قال : «رَدُّ كُلِّ رَجُلٍ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخِلَافِ الْقُرْآنِ ، لَيْسَ رَدًّا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا تَكْذِيبًا

له، ولكن رَدُّ على من يُحدِّث عن النبي صلى الله عليه وسلم بالباطل،
والتهمة دخلت عليه، ليس على النبي عليه الصلاة والسلام، وكلُّ شيء تكلم
به نبي الله عليه الصلاة والسلام سَمِعناه أولم نسمعه فعلى الرأس والعين، قد
آمناً به، ونشهد أنه كما قال نبي الله . . . » .

وقول أبي حنيفة: «لَعَنَ الله من يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم»
وسلم. به أكرمنا الله، وبه استنفذنا نقلناه قريباً من «الانتقاء» لابن عبد البر.

وأما رَدُّه على الرواة الذين تختلف ألفاظهم عن معنى واحد، على
تفاوت أفهامهم، فيزيد على ذلك المقدار بكثير، كما يظهر من مبسوطات كتب
المذهب. وليس على أبي حنيفة ولا على غيره، أن يُصدِّقوا جميع ما رواه
الرواة من آلاف الآلاف بدون نظر في رجالها، ولا موازنة بين الروايات،
وإلا ضاع الدين، وأصبح الفقه ألعبه بين المغفلين.

ومن الأدلة الطريفة التدليل على مخالفة أبي حنيفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم في أربع مئة حديث، بذكر أربعة أحاديث فقط، ليس في واحد منها
حجة على شيء مما زعمه — كأن الواحد منها يقوم مقام المئة في نظره.

فقوله: (للفرس سهمان وللرجل سهم)، هكذا في بعض الروايات.
وفي بعضها (للفارس سهمان وللراجل سهم)، وهو الذي اختاره أبو حنيفة،
وهو الذي وقع في لفظ مُجمِّع بن جارية، المخرج في «سنن أبي داود».

فترجيح المجتهد لإحدى الروايات عند اختلاف الرواة في الحديث،
بوجوه ترجيح تلوح له، ليس من المخالفة في شيء.

فأبو حنيفة لما رأى اختلاف ألفاظ الرواة في ذلك، مع توهم هذا لذلك
وذاك لهذا، نظر فوجد أن الشرع لا يرى تملك البهائم، فحكم على أن رواية
(للفرس سهمان) — المفيدة بظاهرها تملك بهيمة ضعف ما يملك الرجل —

من غَلَطَ الراوي، حيث كانت الألفُ تُحذف من الوسط في خط الأقدمين في غير الأعلام أيضاً.

فقرأ هذا الغالطُ (فَرَساً وَرَجُلًا)، ما تجبُ قراءته: (فارساً ورجلاً)، فتتابعت رُواةٌ على هذا الغلط، قاصدين باللفظين المذكورين الخيلَ، والإنسانَ، مع إمكان إرادتهم الفارسَ من الفَرَسِ - كما يراد بالخيَلِ الخيَّالة عند قيام القرينة - جمعاً بين الروایتين. ومضى آخرون على رواية الحديث على الصحة.

فردَّ أبو حنيفة على الغالطين بقوله: (إني لا أفضل بهيمة على مؤمن)، ليفهمهم أنه لا تمليك في الشرع للبهائم، والمجازُ خلاف الأصل، وإنما تكلم عن التفضيل، مع أنه أيضاً لا يقول بمساواة البهيمة لمؤمن، لأن الكلام في الحديث المغلوط فيه في التفضيل، فاقْتَصَرَ على مورد النظر، ولا يستلزم هذا ٨٧ أن يكون قائلًا بالمساواة، لأن القول بالمفهوم / ليس من مذهبه.

وقولُ أبي يوسف في «الخراج» بعدَ وفاة أبي حنيفة، ومتابعةُ الشافعي له في «الأم» مع زيادة تشنيع: بعيدان عن مَغزَى فقيه الملة، كما يظهر لمن أحسن التدبر فيما ذكرناه هنا.

وأما ما ورد في مضاعفة سهم الفارس في بعض الحروب، فقد حَمَلَهُ أبو حنيفة على التنفيل، جمعاً بين الأدلة، لأن الحاجة إلى الفرسان تختلف باختلاف الحروب.

أبهذا يكون أبو حنيفة رَدَّ على رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ حاشاه، وأدلته في ذلك مشروحة في مبسوطات كتب المذهب، لا سيما «أحكام القرآن» لأبي بكر الرازي في (٣: ٥٨).

وقد أطلال النفس في سرد ما تمسك به أبو حنيفة في ذلك، الفقيه

المحدث المحقق العلامة الشيخ أبو الوفاء الأفغاني، المدرس في المدرسة النظامية في حيدر آباد، فيما علقه على كتاب «الرد على سير الأوزاعي» في ص (١٧)، فأجاد وأفاد.

بيد أن ما نقله^(١) من «اختلاف الفقهاء» لابن جرير من عزو (إني لم أزل أسمع أن للفارس سهمين، وللراجل سهماً)، إلى مالك، يخالف نص قول مالك، فالصواب (إني لم أزل أسمع أن للفارس سهمين، وللراجل سهماً). وكنتُ نبهت ناشره المستشرق إلى ذلك، فأصلحه في جدولٍ بآخر الكتاب في جملة ما أصلح.

وأما قول أبي حنيفة (الإشعارُ مُثْلَةٌ)^(٢)، فليس من قوله فقط، بل هو أثرٌ يرويه عن حماد، عن إبراهيم النخعي، كما يشير إلى ذلك الترمذي في «جامعه»، في حديث لبعضهم مع وكيع، وليس مرادُهما ردُّ الإشعار مطلقاً، بل يريدان إشعارَ أهلِ زمانهما المبالغ فيه. ولأُمّ التعريف تُحمَلُ على المعهود في زمانهما، وأين الرد في هذا على الرسول صلى الله عليه وسلم؟ وكم من عائب قولاً صحيحاً وأفتته من الفهم السقيم

على أن الأعمش يقول: لم نسمع إبراهيم النخعي يقول شيئاً

(١) في آخر صفحة ١٩ من: (الرد على سير الأوزاعي).

(٢) وفي شرح المصابيح للحافظ التوربشتي مناصرة بديعة لأبي حنيفة باعتبار أن الإشعار مكروه وأن جميع ما ساقه عليه السلام إلى البيت من الهدى إما ست وثلاثون بدنة أو سبع وثلاثون بدنة لم يذكر الإشعار إلا في واحدة منها وهي التي ساقها عندما حج أبو بكر بالناس وكان المشركون لم يمنعوا من الحج إذ ذاك(*) فليراجع بحثه الممتع من النسخة المخطوطة المحفوظة في المكتبة العامة. قاله الكوثري. كتب الأستاذ هذه الملاحظة لي بالرصاص وأعدت عليها بالمداد وهويشير إلى نسخة (التوربشتي) المخطوطة المحفوظة عندي برقم ٦٣ حديث. خ.

.....

(*) ويدل على هذا (أي على عدم الإشعار) ما في (عارضة الأحوذى) لابن العربي، من أن عائشة تركت الإشعار - وابن عباس خيّر - اهـ. عن نسخة أستاذنا المؤلف الخاصة. خ.

إلا وهو مروي، كما تجد ما بمعناه في «الحلية» لأبي نعيم، فيكون قول النخعي هذا أثراً يُحتجُّ به، وأنت عرفت قيمة مراسيل النخعي عند ابن عبد البر وغيره.

وأما حديثُ خيار المتبايعين ما لم يتفرقا، فقد اتضح معناه فيما سَبَقُ^(١)، وليس فيما رآه أبو حنيفة في ذلك شَمَّةٌ مخالفة للحديث، ومعه مالك، وشيخه ربيعة، والنخعي في هذه المسألة كما أسلفناه، فلا حاجة إلى إعادة الكلام في ذلك.

وأما مسألة القرعة، فقد قَصَرها أبو حنيفة على موردها، وقال: إنما يجري الإقراع عند إرادة السفر بين النساء، وعند القسمة التي ليس فيها إبطال حق ثابت، باعتبار أن القرعة وردت في ذلك على خلاف القياس، وفي «تحرير الحَصِيرِي^(٢)» على الجامع الكبير» تحقيقُ مذهب أبي حنيفة في القرعة.

فهل تكون في اقتصار ما ورد على مورده شَمَّةٌ من المخالفة؟ وهذه هي الأحاديث الأربعة التي اتخذها الراوي حجة على مخالفة أبي حنيفة لأربع مئة حديث!!

وأما ما يُعزَى إليه من أنه قال: (لو أدركني النبي صلى الله عليه وسلم أو أدركته لأخذَ بكثيرٍ من قولي)، فلفظُ النبي فيه مصحَّف من (البَّيِّ)، ولفظُ

(١) في الكلام على الخبر رقم (٦٠ و ٦٢ ص ١٥٦ و ١٦٣). ز.

(٢) الحَصِيرِي هو جمال الدين محمود، المتوفى سنة ٦٣٦. وهو شيخ الملك المعظم الأيوبي المتوفى سنة ٦٢٤. ومؤلفه التحرير، هو شرحه الكبير على (الجامع الكبير) للإمام محمد. عندي منه الجزء الثاني برقم ٩٧ فقه. وله شرح صغير عليه باسم (الوجيز) عندي منه نسخة مخطوطة سنة ٦٦٣، برقم ٩٦ فقه. وفي دار الكتب المصرية نسخة من (التحرير) بخط الحَصِيرِي تنقص مجلداتها. وهي في ستة مجلدات (الموجود والناقص غيرها) محفوظة برقم ٩٩ فقه حنفي. خ.

(صلى الله عليه وسلم) مُدْرَجٌ من الناسخ، على هذا / التصحيف، وكان حقُّ ٨٨
التصلية أن تُحذف أو تُجعل بين قوسين، ليعلم أنها مزيدة.

ووقع مثلُ هذا التصحيف لبعض الرواة في حديثٍ في عهد أحمد،
فنبهه عليه، كما ذكره الخطيب في (٢: ٨٠)، وإن زعم هناك أنه لا تصحيف.

ويوسف بن أسباط، على سوء حفظه وشدة تعصبه، ربما يكون
هو المصحف جهلاً لا قصداً.

وليس دعوى أن لفظ (النبي) مصحف من (البتّي) رأياً مجرداً،
ولا احتمالاً فقط، بل شواهد الحال وأصل الحكاية مما لا يدع مجالاً في هذا
الباب، لأن أبا حنيفة اتخذهُ إماماً في الدين شطراً الأمة بل ثلثها على تعاقب
القرون، تقديراً منهم لدينه وورعه وعلمه، فمن المُحال أن يفوه مثله
بما لا يفوه بمثله أشدُّ الزنادقة غوايةً، بمسمعٍ من الناس في ذلك العهد،
بدون أن يُرفع أمره إلى ولي الأمر فيضرب عنقه، وبدون أن ينفض من حوله
الأمة وعلماء الأمة، هكذا يكون تكذيبُ شواهد الحال.

وأما أصل الحكاية فهو ما رواه أبو سعد بن السمعاني، عن سعيد بن
أبي الرجاء، عن أبي الحسين الإسكافي، عن أبي عبد الله بن منده، عن
الحارثي الحافظ، عن أبي طالب سعيد بن محمد، عن الطحاوي، عن
بكار بن قتيبة، عن هلال بن يحيى، عن يوسف بن خالد السمطي أنه ذكر
كيف كان يختلفُ إلى مجلس عالم البصرة عثمان بن مسلم البتّي، ثم كيف
اتصل بأبي حنيفة، ثم قال: قال أبو حنيفة: «لو أدركني البتّي لترك كثيراً من
قوله»، كما في «مناقب أبي حنيفة» للموفق المكي (٢: ١٠٢).

وأما ذكرُ أبي يوسف في هذا الصدد في بعض المواضع، فمن سهو
الناسخ، والصواب أن يذكر (يوسف) بدون لفظ (أبي)، لأن الراوي

هو يوسف بن خالد لا أبو يوسف القاضي . وقد جَزَمَ أبو المؤيد الخوارزمي في «جامع المسانيد»، بأن هذا التصحيف من الخطيب نفسه، والله أعلم .

وأما ما ينسب إليه من أنه قال: (وهل الدِّينُ إلا الرأيُ الحسن)، فلا أشكُّ أن (الدِّينَ) فيه، مصحَّفٌ من لفظ (أرى)، لأن الرأى إذا حَصَلَ فيه تعويج يسير في الخط، يجعله الناسخُ الأهوجُ (لد)، بسهولة في الخطوط القديمة، وخط (ي) كثيرُ الالتباس بلفظ (ين) عند التجريد من النقط، كما هو الغالب في الخطوط القديمة، وذلك لظهور التقارب بينهما في الرسم، فهذه الطريقة صُحِّفَ لفظُ (أرى) إلى (الدين) .

فبرُدَّ التصحيفُ إلى أصلِهِ، تكون العبارة هكذا: (وهل أرى إلا الرأي الحسن)، فيكون كدليل على قوله: (لو أدركني البتِّي لأخذ بكثير من قولي) يريد أن البتِّي من القائلين بالرأي والاجتهاد، فكيف لا يقبل أقوالي، وأنا لا أرى إلا الرأي الحسن، فهذا ينتظم الكلامُ، ويرجع الحقُّ إلى نصابه .

ومن المعلوم في التاريخ كيف كان زوالُ مذهب البتِّي بمناظرات زُفر له ولأصحابه، بعد أن فشِلَ يوسف السمتي في مناظرتهم عند عودته إلى البصرة، حيث لم يراعِ الحكمة في عمله فاستثارهم .

وقد حملنا لفظَ (الدين) على التصحيف، لذلك الاحتمالِ الظاهر وللقرائن المحتفة به، كما لا يخفى على من مارس الخطوط القديمة ودرس وجوه التصحيف فيها .

وأما إن كان هذا تغييراً مقصوداً، من غير أن يتصحف على الناسخ، فعارٌ عظيم جداً على الذين يُعَنَوْنَ بالتحديث، أن يوجَدَ بينهم من يَجْتَرِئُ على مثلِ هذا الخزي المبين، بل لا يكون هذا / القاصد إلا منافقاً اندس بينهم .

فإن دلت هذه الرواية المصحفة على شيء فلا تكون دلالتها إلا على مبلغ سقوط خصوم أبي حنيفة رضي الله عنه.

عالمٌ عظيم تبوأ في قلوب الأمة مقاماً عظيماً، وتابعت الأمة مدى القرون هذه المتابعة، لعلمه، ودينه، وورعه، يفوه بأن (رسول الله صلى الله عليه وسلم لو أدركه لتابعه في آرائه)، أو بأن (الدِّينَ - الذي هو تنزيلٌ من حكيم حميد - ما هو إلا رأيُّ الرجال)، ولا يُفتكُ به، ولا تَنفُضُ الأمة من حوله في حينه!! هذا ما لا يقعُ تصوُّره إلا في عقول المبرسمين من الخصوم، فسبحان قاسم العقول!.

٦٧ - وقال في ص (٣٩٠ و ٤٠٧):

«أخبرنا ابن رزق، حدثني عثمان بن عمر بن خفيف الدراج، حدثنا محمد بن إسماعيل البصلاني (ح). وأخبرنا البرقاني، قال قرأت على أبي حفص بن الزيات، حدثكم عمر بن محمد الكاغذي، قال حدثنا أبو السائب، قال: سمعت وكيعاً يقول: وجدنا أبا حنيفة خالف مثني حديث».

أقول: من عَلِمَ مبلغَ توسع أبي حنيفة في تفريع المسائل^(١)، لا يستغرب أن يفرضَ مثلُ وكيع من بين تلك المسائل الكثيرة، هذا القدرَ من المسائل يُخالفُ هذا القدرَ من الحديث، على فرض أن كل حديث في مسألة.

وأما إذا لم يكن كلُّ حديث في مسألة، بل كانت عدة أحاديث بل عشرات منها في مسألة واحدة، كالأحاديث الواردة في القراءة خلف الإمام،

(١) وقد أبلغ أبو الفضل الكرماني - عصري الجويني - مسائلَ أبي حنيفة إلى خمسمئة ألف مسألة، على ما في «إشارات المرام»، لكن صاحب «العناية على الهداية» يقول: إن المسائل التي دوَّنها أبو حنيفة ألف ألف ومئتا ألف وسبعون ألفاً ونيفاً اهـ. والله أعلم. ز.

أورفع اليدين في الركوع، ونحوهما، نَزَلَ عَدَدُ المسائل إزاء تلك الأحاديث إلى عدد يسير جداً، وبقي الإمام يُدلي بحجته في ذلك العدد أيضاً، بحيث لا يظهر أنه أخطأ، بل إنه أَعْلَى روايات، وَجَمَعَ بين روايات، ولم يخالف حديثاً صحيحاً صريحاً بَلَّغَهُ.

على أن شروط قبول الأخبار تختلف عند الأئمة، فما يصح عند هذا ربما لا يصح عند ذاك، ولا مانع من ذلك عند من عَرَفَ مواقع الاجتهاد، ومن ضرورة ذلك: الأخذ بأحاديث لم يأخذ بها آخرون، باعتبار أنها استجمعت الشروط عنده دون من سواه، وترك الأخذ بأحاديث لم تستجمع في نظره الشروط، أوترجَّح هذا على ذاك لأدلة لاحت له، أولعلة ظهرت لديه، ولم ير الإعلال به سواه.

فالعدد من هذا القبيل لا يقف عند المئتين، فليس في كلام وكيع ما يَفْرَحُ به الخصوم لو ذكر الأحاديث، فكيف ولم يذكر ما هي تلك الأحاديث؟

ووكيعٌ من أجل أصحاب أبي حنيفة، قال الخطيب في ص (٥٠١) أخبرنا الصيمري قراءة، أخبرنا عمر بن إبراهيم المقرئ، حدثنا مكرم، أخبرنا علي بن الحسين بن حبان، عن أبيه، قال:

٩٠ سمعت يحيى بن معين، قال: ما رأيت / أفضل من وكيع بن الجراح، قيل له: ولا ابن المبارك؟ قال قد كان لابن المبارك فضل، ولكن ما رأيت أفضل من وكيع، كان يستقبل القبلة، ويحفظ حديثه، ويقوم الليل، ويسرد الصوم، ويفتي بقول أبي حنيفة، وكان قد سمع منه شيئاً كثيراً. قال يحيى بن معين: وكان يحيى بن سعيد القطان يفتي بقوله أيضاً اهـ. ومثله في رواية الدُّوري عن يحيى بن معين.

والقولُ هنا مصدر مضاف، يفيد العموم وإن كان يجهل ذلك صاحب

«تحفة الأحوذى» المتعالم، وقد سبقت الإشارة إلى هذيانه^(١).

وأمانة العلم تقضي على وكيع أن يذكر ما ظهر له، وقد فعل - إن صح السند إليه - ولا غبار على هذا الكلام ولا غرابة فيه.

لكن الغريب أن يذكر الخطيب مخالفة أبي حنيفة لأربع مئة حديث، بذكر أربعة أحاديث، لا حجة له في واحد منها، ثم ينزل ويروي أنه خالف مئتي حديث، بدون ذكر شيء يكون مثلاً للمخالفة، فهذا وذاك مما لا يفيد الخصوم في شيء.

ولو ذكر في الروايتين ما هي تلك الأحاديث التي خالفها أبو حنيفة كما فعل ابن أبي شيبة في «مصنفه» في باب خاص، جَمَعَ فيه نحو مئة وخمسة وعشرين حديثاً، لكان هذا القول وذاك القول حقيقين بالدراسة والأخذ والرد، كما فعلوا مع ابن أبي شيبة، وأما الروايتان فمع ما فيهما من التعمية، لا مجال للتحديث عنهما إلا بقدر ما ذكرناه.

وهناك غريبة من محمد بن حبان فيلسوف أهل الجرح والتعديل، حيث تزيّد على هذا الكلام الذي يُعزى إلى وكيع، وتصرف في الرأي، وقال في كتابه في «الضعفاء»، في ترجمة أبي حنيفة: «كان أجلاً في نفسه من أن يكذب، ولكن لم يكن الحديث شأنه، فكان يروي فيخطيء من حيث لا يعلم، ويقلب الإسناد من حيث لا يفهم، حدّث بمقدار مئتي حديث، أصاب منها في أربعة أحاديث، والباقية إما قلب إسنادها أو غير متنها».

هكذا يقول صاحب ابن خزيمة، في حفظ أبي حنيفة، الذي دانت الرقاب لعلمه وفقهه وحفظه، وشهر عنه أنه لا يبيح للراوي

(١) على أن نسبة عالم إلى مذهب تكون باعتبار أنه قائل بمعظم مسائل ذلك المذهب أصلاً وفعلاً لا باعتبار أنه لا يخالف مسألة من مسائله كما هو ظاهر. ز.

الرواية بما طرأ عليه نسيانه لحظة، ولم يستمر حفظه عنده من آن التحمل إلى أن الأداء، وكذلك لا يُبيح له الرواية بما وجدته بخط نفسه، ما لم يذكر روايته، كما في «الإلماع» للقاضي عياض وغيره.

ولم يكن أبو حنيفة يجعل المجاهيل الذين لم يدرس أحوالهم، في عداد الثقات، كما كان ابن حبان يفعله، تبعاً لشيخه في زمن متأخر جداً، بل كان يدرس أحوال الرواة الذين هم بينه وبين الصحابة مباشرة، فيقبل رواية من يستأهل القبول، ويرد رواية غيره، ولم يكن بينه وبين الصحابي في الغالب إلا واحد أو اثنان، فمن السهل جداً على مثله في اليقظة معرفة أحوالهم، ومن المتواتر ختمه القرآن في ركعة وهذا من الدليل على قوة حفظه.

فابن حبان فيلسوف أهل الجرح والتعديل، يجعل هذا الإمام العظيم، الذي أصبح ذكاؤه وحفظه مضرب مثل في مشارق الأرض ومغاربها، كأحد ٩١ المغفلين من أصحابه من الرواة الجامدين، وليس في كلامه شمة / من الحقيقة وإنما هولون آخر من التعصب.

والكلام في ابن حبان طويل الذيل، وأقل ما قيل فيه: قول ابن الصلاح: غلط الغلط الفاحش في تصرفه. ووصفه الذهبي بالتشغيب والتشنيع. ومما يؤخذ به أنه قد ذكر في كتاب «الثقات» خلقاً كثيراً، ثم أعاد ذكرهم في «المجروحين» وأدعى ضعفهم، وذلك من تناقضه وغفلته، وكثيراً ما تراه يذكر الرجل الواحد في طبقتين متوهماً كونه رجلين.

وطريقته في التوثيق من أوهن الطرق، وإن سبقه في ذلك شيخه ابن خزيمة، وهو جد عريق في التعصب، جامع بين التعنت البالغ والتساهل المزدول، في موضع وموضع، ويصفه بعضهم بقلة الدين إلى أن رماه بعضهم بالزندقة، لقوله في النبوة: إنها علم وعمل، راجع ترجمته من «ميزان الاعتدال»، و«معجم ياقوت» في بست، و«المنتظم» لابن الجوزي،

تستخلص منها حال الرجل في التشغيب وسوء التصرف، نعوذ بالله من الخذلان.

٦٨ — وقال في ص (٣٩٠ و ٤٠٧):

«أخبرني علي بن أحمد الرزاز، أخبرنا علي بن محمد بن سعيد الموصلي، حدثنا عيسى بن فيروز الأنباري، حدثنا عبد الأعلى بن حماد، حدثنا حماد بن سلمة — وسمعت يقول: أبو حنيفة استقبل الآثار واستدبرها برأيه (ح).

أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسى الصيرفي، حدثنا محمد بن يعقوب الأصم، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثنا أبي حدثنا مؤمل (بن إسماعيل)، قال: سمعت حماد بن سلمة يقول — وذكر أبا حنيفة — فقال: إن أبا حنيفة استقبل الآثار والسنن، فردها برأيه (ح).

أخبرنا: ابن دوما: أخبرنا ابن سلم، حدثنا الأبار، حدثنا محمود بن غيلان، عن مؤمل، قال: سمعت حماد بن سلمة يقول: أبو حنيفة هذا يستقبل السنة يردّها برأيه».

أقول: الرزاز أدخل ابنه في أصوله تسميعات، باعتراف الخطيب كما سبق مرات.

والموصلي ليس بثقة، كما قال الخطيب في ترجمة عيسى بن فيروز. هذا في السند الأول.

وأما السند الثاني ففيه مؤمل بن إسماعيل، وهو متروك الحديث عند البخاري.

وعبد الله بن أحمد صاحب كتاب «السنة»، لا يُصدّق في أبي حنيفة. وفي الخبر الثالث ابن دوما صاحب الإلحاقات في السماعات، وفيه أيضاً مؤمل، وهو متروك كما سبق.

ثم إن حماد بن سلمة، ليس ممن يفرق بين من يأخذ بالسنة وبين من يردّها، وهو راوي تلك الطامات في الصفات، منها: رؤية الله في صورة شاب... ومثله يجب أن يسكت عن الأئمة، حتى يسكت الناس عن تخليطه، هكذا يكون المحفوظ عند الخطيب.

٦٩ - وقال في ص (٣٩١ و ٤٠٨):

«أخبرنا محمد بن الحسين بن محمد المثنوي، أخبرنا عثمان بن أحمد الدقاق، حدثنا أحمد بن بشر المرندي، حدثنا رجاء بن السندي، سمعت بشر بن السري، قال: أتيت أبا عوانة فقلت له: بلغني أن عندك كتاباً لأبي حنيفة، أخرجه، فقال: يا بُنَيَّ ذكّرني، فقام إلى صندوق له فاستخرج ٩٢ / كتاباً فقطعه قطعة قطعة، فرمى به.

فقلت: ما حملك على ما صنعت؟ قال: كنت عند أبي حنيفة جالساً، فأتاه رسول بعجلة من قبل السلطان، كأنما قد حَمَوْا الحديد، وأرادوا أن يقلدوه الأمر، فقال يقول الأمير: رجلٌ سَرَقَ وَدِيّاً فما ترى^(١)؟. فقال - غير متعّ - إن كانت قيمته عشرة دراهم فاقطعوه، فذهب الرجل.

قلت: يا أبا حنيفة، ألا تتقي الله؟ حدثني يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن رافع بن خديج، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا قطع في ثَمَر ولا كَثْر)^(٢)، أدرك الرجل فإنه يقطع. فقال - غير متعّ - ذاك حكم قد مضى فانتهى. وقد قطع الرجل. فهذا ما يكون له عندي كتاب.

(ح)، أخبرنا: ابن دوما، أخبرنا ابن سلم، حدثنا الأبار، حدثنا

(١) الودِيّ: صِغار النخل. ز.

(٢) الكَثْر: جُمَارُ النخل، وهو شُحْمُه الذي وَسَطَ النخلة.

الحسن بن علي الحلواني، حدثنا أبو عاصم، عن أبي عوانة، قال: كنت عند أبي حنيفة، فسأله رجل عن رجل سرق ودياً، فقال: عليه القطع.

قال فقلت له حدثني يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن رافع بن خديج، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا قطع في ثَمَر ولا كَثَر) قال: أيش تقول؟ قلت نعم. قال: ما بلغني هذا، قلت: الرجل الذي أفتيته فرده، قال: دَعَه فقد جَرَتْ به البغَالُ الشُّهْب. قال أبو عاصم: أخاف أن تكون جرت بلحمه ودمه».

أقول: في السند الأول أبو عمرو بن السماك، يغمزه الذهبي بروايته الفاضحات.

ورجاء بن السندي طويل اللسان، وقد أعرض عنه أصحاب الأصول الستة.

وبشر بن السري، يقول عنه الحميدي: جهمي لا يحل أن يكتب عنه.

وفي السند الثاني ابنُ دوما المزور، وبه يسقط في أول خطوة لا إلى نهوض.

وفيه أيضاً ابنُ سلم، والأبَّار، والحلواني، والكلامُ فيهم معروف.

وفيه أيضاً أبو عاصم العباداني، وهو منكر الحديث.

وأما أبو عوانة، فهو ممن يُنتَقَى من أحاديثه عند الجماعة، لكن يقول عنه علي بن عاصم: وضاع ذلك العبد. وفيه إسراف، لكن كان يقرأ ولا يكتب، وكان كتابه صحيحاً، فإذا رَوَى عن حفظه غلط، كما كان يغلط إذا قرأ من كتب الناس، وما رواه في ست سنوات من أواخر عمره، لا يعتد به لاختلاطه، بل كان يراه سليمان بن حرب لا يصلح إلا لأن يكون راعي غنم.

ثم الحديث بسند أبي عوانة فيه انقطاع، لأن محمد بن يحيى بن حبان، لم يدرك رافع بن خديج.

وقد صحَّ عند أبي حنيفة بسند آخر وأخذ به، وأبو عوانة صبي في رقٍّ مولاه بواسط، فكيف يتصور أن يقول أبو حنيفة عن الحديث: (ما بلغني هذا)؟

قال الإمام محمد بن الحسن الشيباني في «الآثار»: أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم «لا يُقَطَّعُ السارق في أقل من ثمن المِجَنِّ، وكان ثمنه يومئذ عشرة دراهم، ولا يقطع بأقل من ذلك، والآثار في ذلك كثيرة، وقد ورد أيضاً أنه لا قطع بأقل من ربع دينار.

قال الإمام محمد في «الموطأ»: «قد اختلف الناس فيما تقطع فيه اليد، فقال أهل المدينة ربع دينار، ورووا أحاديث، وقال أهل العراق: لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم، ورووا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن ٩٣ عمر، وعن عثمان، وعن علي، وعن عبدالله بن مسعود، وعن غير / واحد، فإذا جاء الاختلاف في الحدود، أخذ فيها بالثقة، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا».

يعني أن ربع الدينار نحو ثلاثة دراهم، والحدود مما يُدْرَأ بالشبهات، فالأخذُ برواية عشرة دراهم في القطع أحوط، فيؤخذ بها حيث لم يُعلم الناسخ من المنسوخ من تلك الأخبار المختلفة.

وقال محمد أيضاً في «الآثار»: أخبرنا أبو حنيفة، عن الهيثم بن أبي الهيثم، عن الشعبي يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم: أنه لا يُقَطَّعُ السارق في ثَمَر ولا كَثَر. قال محمد: وبه نأخذ. والثمر ما كان في رءوس النخل والشجر، لم يُحَرَز في البيوت، فلا قطع على من سرقه، والكَثَرُ جُمَارُ النخل، فلا قطع على من سرقه، والكَثَرُ جُمَارُ النخل، فلا قطع على من سرقه، وهو قول أبي حنيفة اهـ.

وقد وصله الحافظ أبو بكر بن المقرئ في «مسند أبي حنيفة» بطريق أبي حنيفة عن الشعبي، عن علي كرم الله وجهه.

وسرقة الودّي حادثة وقعت في عهد مروان بن الحكم، فهم أن يقطع سارق الودّي، فحدثه رافع بن خديج حديث (لا قطع في ثمر ولا كثر)، فعَدَلَ عن القطع فيكون الودّي - أي الفسيل - بمعنى الثمر والجُمَار في القياس عندهم.

وقد قال الإمام محمد بن الحسن أيضاً في «الموطأ»، بعد أن ساق حديث رافع بن خديج هذا وقصة مروان في الودّي: «وبهذا نأخذ، لا قطع في ثمر معلق في شجر، ولا في كثر. والكثرة الجُمَار، ولا في وديّ، ولا في شجر، وهو قول أبي حنيفة». وذلك لعدم الحرز فيها.

والحرز شرط القطع في السنة، فظهر أن الفتيا المذكورة افتراء على أبي حنيفة، والقصة كذبٌ صرف، والذي نطمئن إليه أن أبا عوانة بريء من الحكايتين لحال السندين، وإنما نسبهما إليه من دونه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٧٠ - وقال في ص (١٩٢ و ٤٠٩):

«قال الحلواني: يزيد بن هارون، عن حماد، قال: شهدت أبا حنيفة وسُئِلَ عن مُحْرِمٍ لم يجد إزاراً فلبس سراويل، قال: عليه الفدية، قلت سبحان الله.

(ح)، أخبرنا ابن دوما، حدثنا ابن سلم، حدثنا الأبار، حدثنا أبو موسى عيسى بن عامر، حدثنا عارم، عن حماد، قال: كنت جالساً في المسجد الحرام عند أبي حنيفة، فجاءه رجل فقال يا أبا حنيفة، مُحْرِمٌ لم يجد نعليه فلبس خفّاً؟ قال: عليه دم، قال: قلت سبحان الله؟ حدثنا أيوب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المحرّم إذا لم يجد نعلين: فليلبس الخفين، وليقطعهما أسفل من الكعبين.

«ثم ساق من طريق الحسن بن سفيان، عن إبراهيم بن الحجاج، عن حماد بن زيد، وفيه إسناد حماد لحديثه وذكر أبي حنيفة لما رواه عن النخعي.

ثم كلامَ حماد بن زيد لحجاج بن ارطاة، وقولَ الحجاج: «قُبِحَ الله ذاك».

ثم قال الخطيب: «أخبرنا: ابن دوما، أخبرنا ابن سلم، حدثنا الأَبَّار، قال حدثنا الحسن بن علي الحلواني، حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا سفيان بن عيينة، قال: قدمت الكوفة فحدثتهم عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد — يعني حديث ابن عباس — ، فقالوا: إن أبا حنيفة يَذكر هذا عن جابر بن عبدالله، قال: قلت لا، إنما هو جابر بن زيد. قال: فذكروا ذاك لأبي حنيفة، فقال: لا تبالون إن شئتم صيروه عن جابر بن عبدالله، وإن شئتم صيروه عن جابر بن زيد».

٩٤ / أقول: قول الخطيب: قال الحلواني أي بالسند السابق إليه، فيكون في السند ابنُ دوما، وابنُ سلم، والأَبَّار، ومعهم الحلواني، ولا أدري لماذا لا يسأم الخطيب من سوق خبر ابن دوما في عِدَاد المحفوظ عند النقلة، وهو ذاك المتزايد في السماعات كذباً وزوراً، باعتراف الخطيب نفسه.

وفي الذي يليه أيضاً ابن دوما المزور في السماعات، وابن سلم، والأَبَّار، ومعهم عارم (محمد بن الفضل) اختَلَط اختلاطاً شديداً بعد سنة ٢٢٠، وعيسى بن عامر ممن سَمِع منه بعد ذلك.

والسند الذي بعده لا بأس به، غير أن إبراهيم بن الحجاج قَدَرِي، ففي قبول قوله في أئمة السنة وقفة.

وطولُ لسان ابن أرطاة معروف.

وفي السند الأخير عن ابن عيينة، ابنُ دوما، وابنُ سلم، والأَبَّار، والحلواني، ونعيم بن حماد.

والواقع أن أبا حنيفة يرى وجوب الفدية على مُحَرِّم لبس السراويل، وقد

ذَكَرَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ مَا لَا يَلْبَسُهُ الْمُحَرَّمُ، وَفِيهِ الْقَمِصَانُ،
وَالسَّرَاوِيلَاتُ، وَالْعَمَائِمُ، وَالْبِرَانَسُ.

ثُمَّ ذَكَرَ فِي أَحَادِيثَ أَنَّ الْمُحَرَّمُ إِذَا لَمْ يَجِدْ إِزَارًا يَلْبَسُ سَرَاوِيلَ، وَإِذَا
لَمْ يَجِدْ نَعْلًا يَلْبَسُ خُفًّا، فَهَذَانِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، إِنَّمَا أَبِيحَا لِعَذْرِ، كَمَنْ بِهِ
أَذَى فِي رَأْسِهِ، فَلَا تَحُولُ هَذِهِ الْإِبَاحَةُ دُونَ وَجُوبِ الْفَدْيَةِ، كَمَنْ فِي رَأْسِهِ أَذَى
فَلْيَلْبَسْ عَلَى مَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَلَيْسَ فِي الْأَحَادِيثِ مَا يَصْرَحُ بِسُقُوطِ الْفَدْيَةِ
عَنِ الْمَعْدُورِ.

وَقَدْ رَوَى أَبُو حَنِيفَةَ الْأَحَادِيثَ فِي الْبَابَيْنِ، فِيمَا لَا يَلْبَسُهُ الْمُحَرَّمُ وَفِيمَا يَلْبَسُهُ مِنَ
الْخُفَّافِ وَالسَّرَاوِيلَاتِ عِنْدَ عَدَمِ حَصُولِهِ عَلَى إِزَارٍ وَنَعْلٍ، وَأَخَذَ بِأَحَادِيثِ الْبَابَيْنِ مِنْ
غَيْرِ أَنْ يُسْقَطَ الْفَدْيَةُ عَنْ لَابَسٍ مَا لَا يَلْبَسُهُ الْمُحَرَّمُ بِسَبَبِ الْعَذْرِ الْمُبِيحِ، كَمَنْ بِهِ
أَذَى فِي رَأْسِهِ، لَا أَنَّهُ لَمْ تَبْلُغْهُ الْأَحَادِيثُ الْمَسْرُودَةُ، فَخَالَفَهَا بَعْدَ بَلُوغِهَا.

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِنْتِقَاءِ» ص (١٤٠)، مِنْ أَنَّهُ لَمَّا قِيلَ
لَأَبِي حَنِيفَةَ: «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: الْمُحَرَّمُ يَلْبَسُ السَّرَاوِيلَ
إِذَا لَمْ يَجِدْ إِزَارًا»، قَالَ: لَمْ يَصِحْ فِي هَذَا عِنْدِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فَأَفْتِي بِهِ، وَيَنْتَهِي كُلُّ أَمْرٍ إِلَى مَا سَمِعَ، فَغَيْرُ ثَابِتٍ عَنْهُ، لِأَنَّهُ فِي
سَنَدِهِ دَاوُدُ بْنُ الْمَحْبَرِّ، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ بِاتِّفَاقٍ. وَلَفْظُهُ: (قِيلَ لِأَبِي حَنِيفَةَ)،
لَفْظٌ انْقِطَاعٌ.

بَلْ حَدِيثُ إِبَاحَةِ لِبَسِ الْخَفَيْنِ لِمَنْ لَا يَجِدُ النُّعْلَيْنِ، وَالسَّرَاوِيلَاتِ لِمَنْ
لَا يَجِدُ الْإِزَارَ، مَخْرُجٌ فِي مَسَانِيدِ أَبِي حَنِيفَةَ، فِي مَسْنَدِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْبَخَارِيِّ
الْحَارِثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ
الْمَغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ،
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِزَارٌ فَلْيَلْبَسِ
السَّرَاوِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَعْلَانِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ).

فهذا الحديث بهذا السند يردُّ على من يقول: إنه لم يبلغه حديث في هذا الباب، وعلى من يزعم أنه كان يرويه عن جابر بن عبد الله إلى آخر مزاعم ذلك الزاعم، فينهار بهذا البيان جميع تلك المزاعم.

ولم يذكر الخطيب أحداً من الذين زعم أنهم قالوا لأبي حنيفة ذلك، فقال لهم: إن شئتم صيروه فلانا، وإن شئتم صيروه فلانا. هكذا يفضح الله الأفاكين.

٩٥ ٧١ - وقال في ص (٣٩٣ و ٤١١):

«أخبرنا القاضي أبو عبد الله الصيمري، حدثنا عمر بن إبراهيم المقرئ، حدثنا مكرم بن أحمد، حدثنا علي بن صالح البغوي، قال أنشدني أبو عبد الله محمد بن زيد الواسطي، لأحمد بن المعدل.

(إن كنت كاذبة الذي حدثني^(١)) فعليك إثم أبي حنيفة أو زفر المائلين إلى القياس تعمداً والراغبين عن التمسك بالخبر»

(١) هذا المصراع كما ذكر الأستاذ في سطر ٣ من الصفحة ١٩٠ لحسان بن ثابت المتوفى سنة ٥٤ على الأرجح. وهو ضمن قصيدة له في ديوانه، مطلعها:

تَبَلَّتْ فَوَادُكُ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةً تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدِ بَسَامِ

وهي في ص ٩٤ من الديوان وتبلغ ثمانية وعشرين بيتاً. والمصراع المذكور هنا هو صدر البيت الحادي عشر منها وعجزه:

(فنجوت منجى الحارث بن هشام)

وهو أبو عبد الرحمن الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم والقصيدة في ذكر هزيمته يوم بدر - ١٧* من رمضان سنة ٢ - ثم حسن إسلامه ومات بطاعون عمواس سنة ١٨. وقيل باليرموك سنة ١٥. انظر ترجمته ص ٣٠٧ ج ١ من الإصابة، لابن حجر. والحارث هذا هو شقيق أبي جهل الذي قتل مشركاً يوم بدر، وابن عم سيف الله خالد بن الوليد المتوفى بحمص من بلاد الشام سنة ٢١. خ.

.....

(*) اختلف في غزوة بدر بين يوم ١٧ منه كما هو الراجح وبين يوم ٢٠ منه. وقيل يوم ١٩ منه. على أن المعتمد أنها كانت يوم جمعة - الجمعة الثالثة من شهر رمضان من السنة الثانية للهجرة الشريفة. خ.

أقول: وقائل هذين البيتين هو أحمد بن المعذل بالذال المعجمة المشددة المفتوحة، وهو أول من قام بنشر مذهب مالك بالبصرة، بعد أن تفقه على عبد الملك بن الماجشون.

وشيخه هذا حينما رحل إلى العراق من المدينة المنورة، رحل ومعه من يُغْنِيهِ، فزهد فيه أهل العلم بالعراق، وبابن المعذل هذا تفقه إسماعيل القاضي.

وكان لزفر بن الهذيل سلطان قوي في العلم بالبصرة، وقد كان قَضَى على مذهب البتّي بمناظراته التي لا تطاق كما في «اللسان»^(١) وغيره، وحيث كان ابن المعذل يتضايق بالبصرة من أصحاب زفر، هجاء وشيخه بهذين البيتين.

لكن لو فكّر في مبلغ توسع طائفته في القياس — كما يظهر من كتب الأصول — وفيما يسمونه عمل أهل المدينة، فيتركون له نحو سبعين حديثاً مسنداً من «الموطأ» الذي هو عمدتهم فضلاً عن باقي الكتب، وفي المصلحة المرسلّة التي يتخذها كثير من الناس ذريعة إلى هدّ كل شيء، وتورّع من هذا الهجاء، لكان أحسن صنْعاً لنفسه ولطائفته، لكن النزق يُلقى المرء في المهالك، وهو الذي كان أخوه عبد الصمد بن المعذل يقول فيه:

أضاع الفريضة والسنة فتاه على الإنس والجنّة

الأبيات، ولا أذكره بشواذ المسائل في مذهبه. وزُفر معروف بالحفظ والاتقان عند أهل العلم، حتى إن مثل ابن حبان على انحرافه، يعترف له بذلك في كتاب «الثقات» له، ولا ملمس فيه من ناحية الورع أصلاً، فضلاً عن شيخه الذي بهر الأبصار بعلمه وورعه، لكن الهوى يعمي البصائر. والهجاء إنما يكب الهاجي في النار، من غير أن يضر الأبرياء الأبرار في شيء.

(١) هو لسان الميزان لابن حجر. خ.

وقد ذكر ابن عبد البر في «الانتقاء» أن أبا جعفر الطحاوي لما سمع البيتين قال: وددت أن لي حسناتهما وأجورهما وعليّ إثمهما اهـ.

وقد ضمن الهاجي المصراع الأول من شعر لحسان بن ثابت رضي الله عنه، ومن الناس من لم يكتف بذلك التهور والتهجم، حتى غير المصراع الثالث وقال: (الواثيين على القياس تمرداً). ولا أعارض الباطل بالباطل، فلا أذكر كل ما عورض به البيتان، لما في ذلك من المساس بمالك^(١) رضي الله عنه، فأكتفي بما قاله قاسم بن قطلوبغا الحافظ لأدبه في الرد وهو:

٩٦ / كَذَبَ الَّذِي نَسَبَ الْمَآثِمَ لِلَّذِي قَاسَ الْمَسَائِلَ بِالْكِتَابِ وَبِالْأَثَرِ
إِنَّ الْكِتَابَ وَسَنَةَ الْمُخْتَارِ قَدْ دَلَّأَ عَلَيْهِ فَدَعِ مَقَالَه مِنْ فَشْرِ
وَأَدْلَةِ الْقِيَاسِ مِنَ الْكِتَابِ، وَالسَّنَةِ، وَأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ،
مَبْسُوطَةً فِي مَوْضِعِهَا، وَلَا سِيماً فِي «أَصُولِ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ الرَّازِي».

والخطيب لا يجهل ذلك، بل ذكر هو في كتابه «الفقيه والمتفقه» جملة صالحة منها بأسانيدها، لكن الهوى المتغلب على الخطيب حمله على الولوغ في هذين الإمامين الجليلين، وانتقاصهما، وهجائهما بلسان ابن المعدل، كما جرى أناس متأخرون عن الخطيب على الوقعة في أئمة كبار، بلسان الخطيب نفسه في هذا الكتاب.

فالخطيب وضع نفسه إزاء الأئمة، وسرج الأمة، بموقف لا يغبط عليه

(١) يشير إلى الأبيات التي ذكرها علي القاري في ذيل الجواهر المضية، ص ٤٦٧ وهي:

- ١ - إن كنت ذا كذب على أشياخنا متنقصاً لأبي حنيفة أو زفر
 - ٢ - فعليك إثم الشيخ أعني مالكاً في قوله وطء الحلائل في الدبر
 - ٣ - هذا مقال قد روي عن سالم تكذيب ناقله وتزوير الخبر
- وغني عن التعريف أن هذا الكلام الخبيث نتيجة التناحر المذهبي المذموم وإلا فمالك مبرأ من مثل هذا الرأي ومن باب أولى سالم: المطهر بن المطهر بن المطهر. خ.

في ذلك اليوم الرهيب، ألهمهم الله الصفح عنه. طوبى لمن طُويت صحفُ سيئاته بوفاته.

٧٢- وقال في ص (٣٩٣ و ٤١٢):

«أنبأنا عبدالله بن يحيى السكري، والحسن بن أبي بكر، ومحمد بن عمر النرسي، قالوا أخبرنا محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي، حدثنا محمد بن علي أبو جعفر، حدثنا أبو سلمة، حدثنا أبو عوانة، قال: سمعت أبا حنيفة يقول - وسئل عن الأشربة - قال: فما سُئل عن شيء إلا قال: حلال، حتى سُئل عن السكر أو السكر - شك أبو جعفر - فقال: حلال، قال: قلت يا هؤلاء إنها زلة عالم فلا تأخذوا عنه».

أقول: أبو بكر محمد بن عبدالله الشافعي، بعيدُ الغور في التعصب.

ومحمد بن علي أبو جعفر، هو حمدان الوراق، حنبلي جلد، من أصحاب أحمد.

وأبو سلمة، هو موسى بن إسماعيل التبوذكي، راوية تلك الطامات عن حماد بن سلمة.

وأبو عوانة، هو الوضاح بن عبدالله الواسطي.

وقوله: وسئل عن الأشربة، يعني به ما سوى الخمر من الأشربة، التي اختلف العلماء فيما دون السكر منها، والفتوى على قول محمد في المذهب^(١)، إلا أن تحريم ما سوى الخمر اجتهادي، وأدلة أبي حنيفة في الأشربة مدونة في الكتب المبسوبة، فلا داعي لبسطها هنا.

ولا احتمال لأن يكون السكر بضم السين هنا، وإن ساقه الخطيب

(١) قول محمد في الأشربة هو الحرمة المطلقة ويعدها نجاسة مغلظة. والأشربة هنا هي ما من شأن كثيره الإسكار. خ.

بصيغة الشك، لأنه محرم عند أبي حنيفة، كما تواتر ذلك عنه في كتب المذهب وفي كتب الخلاف، فلا يكون هذا التردد إلا لإيهام أنه يقول بتحليله وحاشاه من ذلك.

وأما السَّكْرُ بفتح السين، وهو النبيُّ من ماء الرطب، فهو حلال قبل اشتداده وقذفه بالزبد اتفاقاً، قال الله تعالى: ﴿تَتَخَذُونَ مِنْهُ سَكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾.

٧٣ - وقال في ص (٣٩٤ و ٤١٢):

«أخبرنا محمد بن محمد بن حسنويه النرسي، أخبرنا موسى بن عيسى السراج، حدثنا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، حدثني إسحاق بن يعقوب المروزي، حدثنا إسحاق بن راهويه، حدثني أحمد بن النضر، قال سمعت أبا حمزة السكري، يقول: سمعت أبا حنيفة يقول: لو أن ميتاً مات ٩٧ فدفن، / ثم احتاج أهله إلى الكفن فلهم أن ينبشوه فيبيعوه».

أقول: في سنده محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، وقد كذب الابن الأب، والأب الابن، وصدَّقهما كثير من أهل النقد في هذين التذييين. وأبو حمزة السكري مختلط، وإنما روى عنه من روى - من أصحاب الصحاح قبل الاختلاط.

ومتنُّ الرواية على خلاف المذهب المتوارث عنه، فتستغني هذه الفرية المكشوفة عن إطالة الكلام في الرد عليها، والله حسيب المختلفين الأفاكين.

٧٤ - وقال في ص (٣٩٤ و ٤١٢):

«أخبرنا محمد بن عيسى بن عبدالعزيز البزاز بهمدان، حدثنا صالح بن أحمد التميمي الحافظ، حدثنا القاسم بن أبي صالح، حدثنا محمد بن أيوب، أخبرنا إبراهيم بن بشار، قال سمعت سفيان بن عيينة يقول: ما رأيت أحداً أجزأ على الله من أبي حنيفة، ولقد أتاه رجل من أهل خراسان، فقال:

يا أبا حنيفة، قد أتيتك بمئة ألف مسألة، أريد أن أسألك عن هذا، قال: هاتها، فهل سمعتم أحداً أجراً من هذا؟».

أقول: في سنده صالح بن أحمد التميمي، وهو ابن أبي مقاتل القيراطي، هروي الأصل، ذكر الخطيب عن ابن حبان: أنه كان يسرق الحديث، ولعله قلب أكثر من عشرة آلاف حديث فيما أخرج من الشيوخ في الأبواب، لا يجوز الاحتجاج به بحال، وقال ابن عدي: إنه كان يسرق الأحاديث، ويلزق حديث قوم على قوم، ويرفع الموقوف، ويصل المرسل، وقال الدارقطني: كذاب دجال يحدث بما لم يسمعه.

والقاسم بن أبي صالح الحذاء، ذهب كتبه بعد الفتنة، فكان يقرأ من كتب الناس، وكف بصره كما قاله العراقي، ونقله ابن حجر في «لسان الميزان».

ومحمد بن أيوب بن هشام الرازي كذبه أبو حاتم.

وإبراهيم بن بشار الرمادي، قد سبق قول أحمد في روايته عن ابن عيينة.

والقول المنسوب إلى ابن عيينة، بصيغة انقطاع، لم يذكر ممن سمع الخبر، وابن عيينة بريء من هذا الكلام قطعاً، بالنظر إلى السند، وإن كان يجتنب الفتيا غاية الاجتناب إلا فيما يتعلق بالمناسك، مع اجتماع أسباب الفتيا عنده. قال الشافعي: ما رأيت أحداً جمع الله فيه من آلة الفتيا ما جمع في ابن عيينة أسكت عن الفتيا منه، كما أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» بسنده. ولا ابن عيينة رأيه في ذلك.

لكن لو جرى الأئمة على طريقته في الإباء عن الإفتاء لضاع الدين، ولما أُلّف هذا الفقه الذي بهر عيون العالمين، ولما تفقه العلماء في دين الله هذا التفقه المتوارث على تعاقب القرون والأجيال.

ولو ثبت أن أبا حنيفة أجاب عن تلك المسائل، لكان ذلك من مناقبه حقاً لا من مثالبه، ولم يكن كثرة إفتاء أبي حنيفة عن جرأة وتهور، وإنما كان لتعينه في الإفتاء ووجوبه عليه وجوباً عينياً.

وقد أخرج الخطيب نفسه بسنده في «الفتاوى والمتفق» إلى ابن سماعة، عن أبي يوسف قال: سمعت أبا حنيفة يقول: «من تكلم في شيء من العلم وتقلده، وهو يظن أن الله لا يسأل عنه كيف أفتيت في دين الله؟ فقد سهلت عليه نفسه ودينه».

٩٨ وأخرج فيه أيضاً بهذا السند عن أبي حنيفة أنه قال: / «لولا الفرق من الله تعالى أن يضيع العلم، ما أفتيت أحداً، يكون له المَهْنا وعليّ الوزر».

أفمثل هذا يجوز أن يعد مجترئاً على الفتيا؟ ولا أدري كيف يسوق الخطيب مثل ذلك الخبر بمثل السند المذكور؟! ولعل الله سبحانه طمس بصيرته، ليفضح فيما يدّعي أنه المحفوظ عند النقلة، بخذلانه المكشوف في كل خطوة. هذا من جهة السند.

وأما من جهة المتن فتكذب شواهد الحال الأخلوقة تكديماً لا مزيد عليه، لأن مجرد تصور هذه الأخلوقة، يدل على أنها كذب مكشوف، رجل يُبعث من خراسان، ليسأل أبا حنيفة عن مئة ألف مسألة بين عشية وضحاها، ويجب أبو حنيفة عنها بدون تلبّث ولا تريث.

هذا خبر ظاهر السقوط، لا يختلفه على أمل أن يروج إلا من لا يعرف ما هو مقدار العدد الذي يقال له (مئة ألف مسألة)؟.

وما هو مقدار المسائل المدونة في أوسع المذاهب تفريعاً على تلاحق القرون؟ وإلى كم من المجلدات يحتاج تدوين تلك المسائل فقط، بدون أجوبتها، ومن غير سرد أدلتها المتجاذبة، ومن غير موازنة بينها؟.

وهل هذا العدد من المسائل، مما يمكن أن يستظهره رجل مجهول، يأتي من خراسان، ليسأل أبا حنيفة عن تلك المسائل، ويحمل أجوبتها إلى خراسان بتلقيها سماعاً منه؟ وتصورُ هذا الخيال، خروج فاحش من حد المعقول، فسبحان قاسم العقول.

٧٥ - وقال في ص (٣٩٤ و ٤١٣):

«ذكرُ ما قاله العلماء في ذم رأيه والتحذير عنه: أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن إبراهيم البزاز بالبصرة، حدثنا أبو علي الحسن بن محمد بن عثمان الفسوي، حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثنا محمد بن عوف، حدثنا إسماعيل بن عياش الحمصي، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، قال: كان الأمر في بني إسرائيل مستقيماً حتى نشأ فيهم أبناء سبايا الأمم، فقالوا بالرأي فهلكوا وأهلكوا.

أخبرنا أبو نعيم الحافظ، حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن الصواف، حدثنا بشر بن موسى، حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلاً حتى ظهر فيهم المولودون أبناء سبايا الأمم، فقالوا فيهم بالرأي فضلوا وأضلوا.

قال سفيان: ولم يزل أمر الناس معتدلاً حتى غير ذلك أبو حنيفة بالكوفة، والبتّي بالبصرة، وربيعه بالمدينة، فنظرنا فوجدناهم من أبناء سبايا الأمم».

أقول: ونسبي مختلقُ هذه الأسطورة: الرابع وهو (ابن عيينة بمكة)، لأنه مولى بني هلال.

ومن مذهب الخطيب أنه لا حجة في كلام الصحابة، فضلاً عن التابعين أو تابعيهم، فكيف يسوق هنا كلام هشام، عن أبيه، في صدد الاحتجاج، وإنما أراد هشام بذلك النكايّة في ربيعة وصاحبه، لقول مالك فيه بعد رحيله

إلى العراق، فيما رواه الساجي، عن أحمد بن محمد البغدادي، عن ٩٩ إبراهيم بن المنذر، عن محمد / بن فليح، قال قال لي مالك بن أنس: هشام بن عروة كذاب، قال: فسألت يحيى بن معين، قال: عسى أراد في الكلام، فأما في الحديث فهو ثقة اهـ^(١).

على أن شأن هذه الرواية شأن الأخبار الإسرائيلية التي لا مستند لها، فلا يكون مثل هذه النعرة إلا نزعة جاهلية، يابها قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾، وخطبة حجة الوداع، التي تُعدُّ بحق عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى أمته، وقول الشافعي في «الأم» وقد سبق نقله، وهو إمام الخطيب في المذهب.

فمن يميل إلى مثل هذا التعزّي والجاهلية الخرقاء يُعَصُّ بهن أبيه، من غير أن يكنى، إذ لا فرق بين السرياني، والإسرائيلي، أو القحطاني، والأصفهاني، في أن رأي هذا أو ذاك غير المستمد من الكتاب والسنة يكون ضلالاً. ولم ينفع أبا لهب نسبه، ولا ضرَّ سلمان منبته.

قال الحاكم في «المعرفة ١٩٥»: حدثنا أبو الحسن أحمد بن محمد العنزي، قال حدثنا عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي، قال حدثني إبراهيم بن أبي الليث، قال حدثنا الأشجعي عن سفيان الثوري، عن هشام بن سعد، عن المقبري، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبْيَةَ الْجَاهِلِيَّةِ^(٢) وَفَخَرَّهَا بِالْأَبَاءِ، النَّاسُ بَنُو آدَمَ، وَآدَمُ مِنْ تَرَابٍ، مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ، وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ، لَيِّنَتَّهَيْنَ أَقْوَامٌ يَفْخَرُونَ بِرِجَالٍ إِنَّمَا هُمْ

(١) وهذا من انفرادات الساجي. وأهل العلم قد تبدر منهم بادرة، فيتكلمون في أقرانهم بما لا يقبل، فلا يتخذ ذلك حجة، على أن ما يؤخذ به هشام بعد رحيله إلى العراق أمور تتعلق بالضبط في التحقيق، وإلا فمالك أخرج عنه في «الموطأ». ز.

(٢) والعُبْيَةُ بضم العين أو كسرهما وكسر الموحدة المشددة، على وزن فعولة أو فعيلة بتشديد العين، هي الكبير من التعبية أو العباب. ز.

فَحُمٌ من فحم جهنم، أوليكونوا أهونَ على الله من جُعلان تدفعُ النتنَ بأنفها» اهـ.

ولذلك يبعد جدُّ البعد أن يتكلم ابنُ عيينة في أئمةِ الأمصار: ربيعة شيخ فقهاء المدينة، وعثمان البتي شيخ فقهاء البصرة، وأبي حنيفة شيخ فقهاء الكوفة، من جهة أنهم ليسوا من العرب، وابنُ عيينة نفسه ليس من العرب وإنما هو هلالِي ولَاءٌ، وكَذَبَ حتماً من عدَّهم سبائا أو أبناء سبائا.

وفي رواية ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» في (٢: ١٤٧) بطريق موسى بن هارون، عن الحميدي، قال ابن عيينة: لم يزل أمر أهل الكوفة معتدلاً حتى نشأ فيهم أبو حنيفة، قال موسى - يعني ابن هارون بن إسحاق الهمداني صاحب الحميدي -: وهو من أبناء سبائا الأمم، أمُّه سِنْدِيَّة، وأبوه نَبْطِي، والذين ابتدعوا الرأي ثلاثة، وكلهم من أبناء سبائا الأمم، وهم: ربيعة بالمدينة، وعثمان البتي بالبصرة، / وأبو حنيفة بالكوفة اهـ^(١).

١٠٠

فَعُلِمَ من ذلك أن الرواية مبدلة ومزید فيها، والزيادة والتغيير ممن بعد ابن عيينة، وهو الحميدي، إلا أن الراوي لم ينتبه إلى الزيادة، فساق الأصل والزيادة في مساق واحد في رواية الخطيب، وأُنيب موسى منابَه في رواية ابن عبد البر.

والقائل بأن أبا حنيفة من أبناء سبائا الأمم، يرده قولُ إسماعيل بن حماد: (والله ما وقع علينا رق قط)، وحديثُ أبي عبد الرحمن المقرئ في «مشكل الآثار» للطحاوي، وإنما كان ولأء أبي حنيفة ولأء الموالاة، لا ولأء الإسلام، ولا ولأء العتق، بل كان جده النعمان بن قيس بن المرزبان حاملَ راية علي كرم الله وجهه يوم النهروان.

(١) ثم قال ابن عبد البر: «أفرط أصحاب الحديث في ذم أبي حنيفة، وتجاوزوا الحد في ذلك» إلى أن قال: «وكان رده لما رد من أخبار الأحاد بتأويل محتمل، وكثير منه قد تقدم إليه غيره، وتابعه عليه مثله اهـ». ز.

وإسماعيل بن حماد، يفضلهُ محمد بن عبد الله الأنصاري، على جميع
قضاة البصرة بعد الصحابة. ووقع في الطبقات الثلاث (إسماعيل بن عباس)،
والصواب (إسماعيل بن عياش) كما سبق، وروايته عن غير الشاميين مردودة
عند أهل النقد.

وهشام بن عروة، مدني، لم يكن من أهل الشام، فيجبُ رد رواية
ابن عياش عنه.

ويعقوب بن سفيان في السند، يقال: إنه كان يتكلم في عثمان.

ومحمد بن عوف مجهول، لأنه ليس أبا جعفر الطائي الحمصي
الحافظ، لتأخر ميلاده عن وفاة إسماعيل بن عياش هذا في السند الأول.

وأما السند الثاني ففيه الحميدي، وليس هومن المصدّقين في
أبي حنيفة وأصحابه، لبالغ تعصبه كما سبق.

وأبونعيم يسوق ما سَمِعَهُ وما لم يسمعه في مساق واحد على تعصبه
الشديد، وهما كافيان في رد الخبر.

ثم ابن عينة على بالغ احتياطه في الفتيا، كيف يطول لسانه على أئمة
الأمصار بهذا الوجه؟ ولم يكن هومن يجهل مقادير هؤلاء الأئمة،
ولا هومن يحاول بعث الخلال الجاهلية من مدافنها، بعد أن وضعها النبي
صلّى الله عليه وسلم تحت قدميه الشريفة، ولا هومن لا يعرف أن غالب
خَمَلَة العلم في أمصار المسلمين بعد الصحابة رضي الله عنهم كانوا من
الموالي.

فالحسن، وابن سيرين، ومجاهد، وعطاء ومكحول، والأوزاعي،
ويزيد بن أبي حبيب، والليث بن سعد، وطاوس، وغيرهم، ممن

لا يحصون كانوا من الموالي، حتى إن مالكا منهم عند الزهري^(١) ومحمد بن إسحاق، وحتى إن الشافعي منهم عند / بعض أهل العلم^(٢)، فالاعتزاز ١٠١ بالدماء، ليس من شأن العلماء.

قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث»: أخبرنا أبو علي الحافظ، أخبرنا أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله البيروتي، حدثنا محمد بن أحمد بن مطر بن العلاء، حدثني محمد بن يوسف بن بشير القرشي، حدثني الوليد بن محمد الموقري، سمعت محمد بن مسلم بن شهاب الزهري يقول:

قدمتُ على عبد الملك بن مروان، فقال لي: من أين قدمت؟ يا زهري! قلت: من مكة، قال: من خلّفت يسود أهلها؟ قال قلت: عطاء بن أبي رباح، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال قلت: من الموالي، قال: وبم سادهم؟ قلت: بالديانة والرواية. قال: إن أهل الديانة والرواية لينبغي أن يسودوا.

فمن يسود أهل اليمن؟ قال قلت: طاوس بن كيسان، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال قلت: من الموالي، قال: وبم سادهم؟ قلت: بما سادهم به عطاء، قال: إنه لينبغي.

(١) حيث قال البخاري في أوائل كتاب الصوم بسنده إلى ابن شهاب الزهري «حدثني ابن أبي أنس مولى التميميين» وابن أبي أنس نافع بن مالك هذا، عم مالك بن أنس رضي الله عنه. ز.

(٢) كما ذكر الفخر الرازي في «مناقب الشافعي» عن الجرجاني: أن أصحاب مالك لا يسمون أن نسب الشافعي رضي الله عنه من قريش، بل يزعمون أن شافعا كان مولى لأبي لهب، فطلب من عمر رضي الله عنه أن يجعله من مولى قريش فامتنع، فطلب من عثمان رضي الله عنه ذلك ففعل اهـ. ومنهم من يعده في عداد مولى عثمان كما في «التعليم» لمسعود بن شيبه، والجرجاني هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن مهدي، شيخ الإمام أبي الحسين القدوري. وكان الشافعي يعضه فقر مدقع في نشأته كما في كتب المناقب، والصليب في قريش كان يتناول من الديوان في ذلك العصر ما يقيم به أوده، والله أعلم. ز.

فمن يسود أهل مصر؟ قلت: يزيد بن أبي حبيب، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال قلت: من الموالي، قال:

فمن يسود أهل الشام؟ قال قلت: مكحول، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال قلت: من الموالي، عبد نوبي أعتقته امرأة من هذيل، قال:

فمن يسود أهل الجزيرة؟ قال قلت: ميمون بن مهران. قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال قلت: من الموالي. قال:

من يسود أهل خراسان؟ قال قلت: الضحاك بن مزاحم، قال: فمن العرب أم الموالي؟ قال قلت: من الموالي. قال:

فمن يسود أهل البصرة؟ قلت: الحسن بن أبي الحسن، قال: فمن العرب أم الموالي؟ قال قلت: من الموالي، قال: ويلك!

فمن يسود أهل الكوفة؟ قال قلت: إبراهيم النخعي، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال قلت: من العرب، قال: ويلك يا زهري! فرجت عني، والله ليسودن الموالي على العرب حتى يخطب لها على المنابر والعرب تحتها: قال قلت: يا أمير المؤمنين، إنما هو أمر الله ودينه، من حفظه ساد ومن ضيعه سقط. اهـ.

وقال أبو محمد الرامهرمزي في «المحدث الفاصل»: حدثنا بكر بن أحمد بن الفرّج الزهري، حدثنا العباس بن الفرّج الرياشي، حدثنا عبد الملك بن قُريب، قال: دخل عبد الملك بن مروان المسجد الحرام، فرأى جلق العلم والذكر، فأعجب بها، فأشار إلى حلقة فقال: لمن هذه الحلقة؟ ١٠٢ فقليل لعطاء، ونظر إلى أخرى، فقال: لمن هذه؟ فقليل لسعيد / بن جبير، ونظر إلى أخرى، فقال: لمن هذه؟ فقليل لميمون بن مهران، ونظر إلى

أخرى، فقال: لمن هذه؟ فقيل لمكحول، ونظر إلى أخرى، فقال: لمن هذه؟ فقيل لمجاهد، وكل هؤلاء من أبناء الفرس الذين باليمن.

فرجع إلى منزله وبعث إلى أحياء قريش، فجمعهم فقال: يا معشر قريش، كنا فيما قد علمتم، فمن الله علينا بمحمد صلى الله عليه وسلم، وبهذا الدين، فحقرتموه حتى غلبكم أبناء الفرس، فلم يرد أحد إلا علي بن الحسين، فإنه قال: «ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»، ثم قال عبد الملك: ما رأيت كهذا الحي من الفرس ملكوا من أول الدهر فلم يحتاجوا إلينا، وملكانا فما استغنيا عنهم ساعة اهـ.

وقال الرامهرمزي أيضاً: حدثنا موسى بن زكريا، أخبرنا عمرو بن الحصين، حدثنا ابن علاثة، حدثنا حميد الطويل، قال: قدم رجل من أهل البادية البصرة، فاستقبله خالد بن مهران، فقال له يا عبدالله أخبرني عن سيد أهل هذا المصر من هو؟ قال: الحسن بن أبي الحسن، قال: أعربي أم مولى؟ قال: مولى. قال: مولى لمن؟ قال: للأنصار، قال: فبم سادهم؟ قال: احتاجوا إليه في دينهم، واستغنى هو عن دنياهم، فقال البدوي: كفى بهذا سؤدداً اهـ.

وذكر ابن عبد ربه في «العقد الفريد» أن الأمير عيسى بن موسى العباسي، سأل محمد بن أبي ليلى: من كان فقيه البصرة؟ فقال: الحسن بن أبي الحسن، قال ثم من؟ فقال: محمد بن سيرين، قال: فما هما؟ فقال: من الموالي، قال: فمن كان فقيه مكة؟ فقال عطاء بن أبي رباح، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وسليمان بن يسار، قال فما هؤلاء؟ فقال موالي، قال: فمن فقهاء المدينة؟ قال: زيد بن أسلم، ومحمد بن المنكدر، ونافع، وابن أبي نجیح، قال: فما هؤلاء؟ فقال موالي، فتغير لونه.

ثم قال: فمن أفقه أهل قُباء؟ فقال: ربيعةُ الرائي^(١) وابنُ أبي الزناد، قال فما كانا؟ فقال: من الموالي، فاربذ وجهه ثم قال: فمن فقيه اليمن؟ فقال طاوس، وابنه، وابن منبّه، قال: فما هؤلاء؟ قال قلت: من الموالي، فانتفخت أوداجُه وانتصب قاعدًا، وقال: فمن كان فقيهَ خراسان؟ فقال: عطاءُ بن عبد الله الخراساني، قال: فما كان عطاء هذا؟ فقال: مولى، فازداد وجهه تربدًا.

ثم قال: فمن كان فقيهَ الشام؟ فقال: مكحول، قال: فما مكحول هذا؟ فقال: مولى، ثم قال فمن كان فقيهَ الكوفة؟ فقال: لولا خوفُه لقلتُ: الحكم بن عتيبة، وحماد بن أبي سليمان، ولكن رأيتُ فيه الشر، فقلت: إبراهيم (النخعي) والشعبي، قال: فما كانا؟ قلت عريبان، قال: الله أكبر، وسكن جأشه. اهـ.

وذكر ابن الصلاح في «مقدمته» عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، أن الفقه انتقل إلى الموالي، بعد وفاة العبادلة في جميع البلدان خلا المدينة، فإن الله تعالى خصّها بقرشي فهو سعيد بن المسيب اهـ.

وفيه أن النخعي والشعبي عريبان، والفقهاء السبعة من أهل المدينة غير سليمان بن يسار، كلهم من العرب.

وعُدَّ ابن المنكدر من الموالي غلط، كعد النخعي منهم في بعض ١٠٣ / الروايات، وكان ابن المسيب قرشيًا مخزوميًا، والبدور السبعة أئمة القراءات

(١) أي صاحب الرأي، وصيغة فاعل هنا للنسبة، وأما ما وقع في بعض الكتب بصيغة المصدر والإضافة مع فاصل فتحريف ظاهر^(١) فلا تغفل، وهكذا زفر الرائي، وهلال الرائي. ز.

.....

(١) المقصود من جملة (صيغة المصدر والإضافة مع فاصل) هو أن يقول القائل: ربيعة بن عبد الرحمن الرأي — وهو خطأ لأن الرأي صفة لربيعة لا لأبيه. فهو ربيعة الرأي — أو ربيعة الرائي أي صاحب الرأي، أو ربيعة الرأي بصيغة نسبة الرأي إليه. خ.

السبع، كلهم من الموالي غير ابن عامر وابن العلاء وإلى ذلك أشار الشاطبي حيث قال:

أبو عَمْرِهِمُ وَالْيَحْصُبِيُّ بْنُ عَامِرٍ صَرِيحٌ وَبَاقِيهِمْ أَحَاطَ بِهِ الْوَلَا
ولو أخذنا نسرد أئمة الفقه، والحديث، والتفسير، والعربية، وسائر
العلوم، من الموالي لطلال الكلام جداً، وفيما ذكرنا كفاية.

وقد ساق الخطيب أخباراً أخرى في هذا الصدد، وفي أسانيدنا
ابن رزق، وأبو عمرو بن السماك، والحميدي، وقد سبق الكلام فيهم
فلا نعيده هنا، وفي بعض الأسانيد مجاهيل ضربنا عن ذكرها صفحاً، ابتعاداً
عن الإطالة بدون طائل، بعد أن استبان الحق وزهق الباطل.

٧٦ - وقال في ص (٣٩٥ و ٤١٥):

«أخبرنا ابن الفضل، حدثنا علي بن إبراهيم (المستملي)، حدثنا
محمد بن إبراهيم بن شعيب الغازي، حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري،
حدثنا صاحب لنا عن حمدويه، قال قلت لمحمد بن مسلمة^(١): ما لرأي
النعمان دخل البلدان كلها إلا المدينة؟ قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال: «لا يدخلها الدجال ولا الطاعون»، وهو دجال من الدجاجة.

أخبرني محمد بن الحسين الأزرق، أخبرنا محمد بن الحسن بن زياد
المقرئ؛ أن أبارجاء المروزي أخبرهم، قال قال حمدويه بن مخلد، قال:
محمد بن مسلمة المديني - وقيل له: ما بال رأي أبي حنيفة دخل هذه
الأمصار كلها ولم يدخل المدينة؟ قال: لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال: «على كل نقب من أنقابها مَلَكٌ يَمْنَعُ الدجال من دخولها». وهذا من
كلام الدجالين، فمن ثم لم يدخلها، والله أعلم.

(١) مجهول، وليس هو بكتّاب الحارث بن مسكين، فإنه محمد بن سلمة لا محمد بن مسلمة،
وإنه مصري لا مديني. ز. وأما إن كان المخزومي فقد روي عن أبي حاتم توثيقه، لكن
تمامه أصحاب الأصول الستة وأحمد. قاله الكوثري. خ.

أقول: وقع السندُ الأول في الطبقات الثلاث كلها بلفظ (أنبأنا ابن الفضل، حدثنا علي بن إبراهيم بن شعيب، حدثنا: البخاري)، لكن لا يُتصوّر أن يتصل ابن الفضل، المتوفى سنة خمس عشرة وأربع مئة إلى البخاري، المتوفى سنة ست وخمسين ومئتين بواسطة واحدة، فقد سقطت أسماء من السند. والصواب كما ذكرنا على ما يعلم من (١٣: ٤٢٢ و ١٣: ٤٥٢) من تاريخ الخطيب.

فيكون اللفظ: أنبأنا ابن الفضل، حدثنا علي بن إبراهيم — وهو المستملي —، حدثنا محمد بن إبراهيم بن شعيب الغازي، حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري.

وقول البخاري: حدثنا صاحب لنا، رواية عن مجهول، ولو كان هذا الصاحب من شرط البخاري أن يروي عن مثله لصرح باسمه، فدل على أن الرواية لا تعويل عليها.

ومحمد بن مسلمة، هذا المتعصب المسكين — كائناً من كان —، قد ضاع صوابه، وتهافت جوابه، فلا يُحوج كلامه إلى غيره في تبين انتقاضه، فهذا هو ذا قد اعترف بأن من دخل المدينة المنورة — زادها الله تشريفاً — ليس من الدجالين.

وقد حجّ أبو حنيفة نحو خمس وخمسين حجةً، ودخل المدينة المنورة ما لا يحصى، وكان مالك يذاكره في المسجد النبوي فقهه.

١٠٤ قال ابن أبي العوام: حدثني أحمد بن محمد بن سلامة، / حدثنا جبرون بن سعيد بن يزيد، قال حدثنا أيوب بن عبدالرحمن أبوهشام، قال حدثني محمد بن رشيد صاحب ابن القاسم — وكان أسن من سحنون —، عن يوسف بن عمرو، عن عبدالعزيز الدراوردي أو ابن أبي سلمة، قال: رأيت أبا حنيفة ومالك بن أنس، في مسجد رسول الله صلى الله عليه

وسلم بعد صلاة العشاء الآخرة، وهما يتذاكران ويتدارسان، حتى إذا وقف أحدهما على القول الذي قال به صاحبه، أمسك الآخر من غير تعنيف، ولا تمعر، ولا تخطئة، حتى يصليا الغداة في مجلسهما ذلك.

ويَقْرُب من هذا لفظُ الصيمري، ووافقه مالك في كثير من المسائل، بل في جلها، بل عنده من مسائل أبي حنيفة نحو ستين ألف مسألة، كما رواه الدراوردي عنه وقد سبق.

قال الشافعي في الأم (٧: ٢٤٨): وقد سألتُ الدراوردي هل قال أحد من أهل^(١) المدينة، لا يكون الصداق أقل من ربع دينار؟ فقال: لا والله ما علمت أحداً قاله قبل مالك، وقال الدراوردي: أراه أخذه عن أبي حنيفة اهـ.

ودخل المدينة أصحابُ أبي حنيفة وأصحابُ أصحابه، ونشروا بها فقهه على تعاقب القرون، وكم له من أصحاب في الحرمين في جميع الطبقات، والذين هم في كتاب ابن أبي العوام فقط من أصحاب أبي حنيفة في المدينة المنورة عدد ليس بقليل، وهكذا في جميع الطبقات.

أفي مثله ومثله أصحابه يقال: إنهم دجاجلة ولذا لم يدخلوا المدينة؟ وهذا يضاهي إنكار الشمس في رائعة النهار.

ونَهْمَسُ في أذن هذا المتعصب الهادي: إن كنتَ تعد كلام أبي حنيفة كلامَ الدجالين، فما رأيك في إمامك الذي أخذ بكلام أبي حنيفة في كثير من المواضع؟ بل سَدَى فِقْهَهُ فَقَهُ أَبِي حَنِيفَةَ، فإذا حاولت إنكار ذلك فستجد كتب الخلاف وأدلة كثيرة تُضَيِّقُ عليك الخناق من كل جانب، وترغمك على الاعتراف بذلك.

والحاصل أن هذا المتعصب بما وضعه من القاعدة، قد اعترف بأن

(١) نص عبارة الأم (أحد بالمدينة الخ). خ.

أباحنيفة وأصحابه، وأصحاب أصحاب ليسوا من الدجاجة، لأنهم دخلوا المدينة المنورة، ولا فقههم من وساوس الدجاجة، لأنه منذ قديم دخلها واستوطنها.

والتفوه بذلك الكلام الساقط وتسجيله في الكتب - على ظهور سقوطه - من أجل الأدلة على سقوط الخصوم، وقد استوطن المدينة طائفة من القدرية في عهد مالك، منهم: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، الذي يقول فيه أصحاب كتب الجرح: كل سوء، ويقول هو في مالك: كل سوء، قد نشر فيها علمه، وأخذ عنه الشافعي كما أخذ عن مالك. ومع ذلك لا يصح أن يقال في أحد منهم: إنه دجال، بل الدجال هو من يتكلم في أئمة الدين بهذا الجهل وبهذا السفه.

ومحمد بن الحسن في السند الثاني، هو النقاش المفسر المقرئ، الكذاب المعروف والمجسم المشهور.

وأبورجاء المروزي، لفظه لفظ انقطاع، وله إغرابات منكرة في «تاريخ مرو».

٧٧ - وقال في ص (٣٩٦ و ٤١٥):

«أخبرنا ابن الفضل، أخبرنا عبد الله بن جعفر بن درستويه، حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثني الحسن بن الصباح، حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنيني، قال قال مالك: (ما ولد في الإسلام مولود أضرب على أهل الإسلام من أبي حنيفة)، وكان - أي مالك - يعيب الرأي ويقول: قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تم هذا الأمر واستكمل، وإنما ينبغي أن تتبع آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تتبع الرأي، وإنه متى اتبع الرأي جاء رجل آخر أقوى منك، فاتبعته، فأنت كلما جاء رجل غلبك اتبعته، أرى هذا الأمر لا يتم».

أقول: عبدالله بن جعفر، هو الذي كان إذا أُعطي شيئاً يُحدثُ بما لم يسمعه.

والحسن بن الصباح ليس بقوي عند النسائي.

وإسحاق بن إبراهيم الحنيني، ذكره ابن الجوزي في «الضعفاء»، وقال الذهبي: صاحب أوابد، وقال البخاري: في حديثه نظر، وهو من أشد كلمات الجرح عنده، وقال الحاكم أبو أحمد: كُفَّ بصره واضطرب حديثه، وقال أبو حاتم: لم يرضه أحمد بن صالح، وقال النسائي: ليس بثقة.

فليتق الله من يجعل بعض الأئمة يتكلم في بعض بمثل هذا السند، على أن ابن جرير روى في «تهذيب الآثار»، عن الحسن بن الصباح البزار، عن الحنيني، هذا الخبر بلفظ أن مالكاً قال: قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تم هذا الأمر واستكمل، وإنما ينبغي أن تتبع آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى آخر الخبر، كما في «جامع بيان العلم» لابن عبد البر (٢: ١٤٤)، وليس في روايته ذكر أبي حنيفة أصلاً، فيكون ابن درستويه الدراهمي، هو الذي زاد في أول الخبر ما شاء.

وكان مالك صاحب القدح المعلى في الرأي، وأصحابه المعروفون بالفقه معدودون في أهل الرأي، وتظهر آراؤه في «الموطأ» رواية الليثي. وما رده من الأحاديث التي رواها هو بأصح الأسانيد عنده في «الموطأ»، ولم يعمل هو به: يزيد على سبعين حديثاً.

وقد قال يحيى بن سلام: سمعتُ عبدالله بن غانم، في مجلس إبراهيم بن الأغلب، يحدث عن الليث بن سعد، أنه قال: أحصيتُ على مالك بن أنس سبعين مسألة، كلها مخالفة لسنة النبي صلى الله عليه وسلم، مما قال مالك فيها برأيه. قال: وقد كتبتُ إليه في ذلك، كما في «جامع بيان العلم» لابن عبد البر (٢: ١٤٨).

بل لابن حزم جزء في ذلك، وأجوبة ابن القاسم عن أسئلة أسد بن الفرات: تنادي بالرأي، بل هي أس مذهب مالك. وما دونه أبو العباس محمد بن إسحاق السراج الثقفي، من مسائله البالغة سبعين ألفاً، كما في «طبقات الحفاظ»^(١) للذهبي (٢: ٢٦٩): صريح في أنه كان من أهل الرأي، وأصحابه الأندلسيون من أصلب الناس في الرأي.

وما عملوا في بقي بن مخلد^(٢)، حينما أتى بمصنف ابن أبي شيبة إلى الأندلس: مشهور، حتى روى الحافظ أبو الوليد بن الفرضي، عن أبي القاسم أصبغ بن خليل القرطبي الذي دارت عليه الفتوى في مذهب مالك بالأندلس خمسين عاماً، وتوفي سنة ٢٧٣ - أنه قال: (لأن يكون في تابوتي رأس خنزير، أحب إلي من أن يكون فيه مسند ابن أبي شيبة)! وهذا غلو عظيم في الرأي.

وقد عد ابن قتيبة في «المعارف» مالكا وأصحابه في عداد أهل الرأي، ولولا الرأي لما كان لمالك إمامة في الفقه، ولا كان له هذا الشأن، ولولا ريعة الراثي شيخ مالك لما ذكر مالك بالفقه.

وقد درّب رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحابة، على الرأي واستنباط أحكام النوازل غير المنصوص عليها من المنصوص، بإرجاع النظر إلى النظر، وكان المجتهدون من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقولون ١٠٠ بالرأي، وكذلك / الفقهاء من التابعين.

وسرعان ما نسي الخطيب ما سرده هو في «الفقيه والمتفقه»، من

(١) وهي المعروفة باسم (تذكرة الحفاظ). خ.

(٢) بقي بن مخلد المتوفى سنة ٢٧٦ هو الذي نقل مصنف ابن أبي شيبة المتوفى سنة ٢٣٥ من المشرق إلى الأندلس فأقام عليه نائراً المغاربة المتعصبين لمالك فكادوا يبطشون به ولم يسمح له بنشره حديثه إلا بعد حين وبوساطة صاحب الأندلس. انظر نفع الطيب، ج ١ ص ٥٩٠. خ.

الأسانيد في إثبات الرأي، وكان هذا الأمر تم واستكمل، لكن هذا التمام وهذا الكمال لا يمنعان من الرأي والإفتاء في النوازل، بل من هذا التمام وهذا الكمال إحالة غير المنصوص في الكتاب والسنة — من النوازل التي لا تنتهي إلا عند انتهاء العالم — إلى أهل الاستنباط والرأي.

وليس الرأي بمذموم مطلقاً، وإنما الرأي المذموم هو الرأي عن هوى، من غير استمداد من الكتاب والسنة ودلالة اللغة. وأنى يقع هذا من الأئمة المتبوعين؟.

ومالك هو القائل في أبي حنيفة، لليث بن سعد، حينما قال له: أراك تَعَرِّق: (عَرِّقْتُ مع أبي حنيفة إنه لفقيه يا مصري)، كما رواه القاضي عياض في أوائل «المدارك»، وهو الذي كان عنده من مسائل أبي حنيفة فقط نحو ستين ألف مسألة، كما رواه الطحاوي بسنده عن عبدالعزيز الدراوردي، ونقله مسعود بن شيبة في كتاب «التعليم».

وكان يستفيد من كتب أبي حنيفة، كما ذكره أبو العباس بن أبي العوام بسنده، فيما زاده على كتاب جده في فضائل أبي حنيفة وأصحابه، وهو في ظاهرة دمشق، وكان يذاكره العلم في المسجد النبوي طول الليل كلما قدم أبو حنيفة المدينة، كما ذكر الموفق الخوارزمي وغيره.

أفمثله يقول في مثله مثل هذا القول؟ فحاشاه عن ذلك. وقد برأ الباجي مالكا من أمثال هذه السفاسف غاية التبرئة في شرح «الموطأ» كما سبق، وهو من أعرف الناس بمالك وأقواله.

ومن تصوّر أن مالكا يقول في حق أي شخص فضلاً عن مثل فقيه الملة: (ما وُلِدَ في الإسلام مولوداً أضرب على الإسلام منه)، تصوّر أنه يجازف في القول رجماً بالغيب.

وساق الخطيب بعد هذا الخبر خبراً بسنده عن ابن رزق، عن ابن

سلم، عن الأبار، عن أبي الأزهر النيسابوري، عن حبيب كاتب مالك، عن مالك: (كانت فتنة أبي حنيفة أضرباً على هذه الأمة من فتنة إبليس، في الوجهين جميعاً: في الإرجاء، وما وُضِعَ من نقض السنن).

وهو فرية أخرى بطريق سلسلة التعصب، وفي سندها ابن رزق، وابن سلم، والأبار.

وزد عليهم: حبيب بن زريق كاتب مالك، يقول عنه أبوداود: من أكذب الناس، وقال ابن عدي: أحاديثه كلها موضوعة، وقال أحمد: ليس بثقة، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات الموضوعات، كما في «ميزان الاعتدال».

وأبو الأزهر بدون ياء، وزيادتها في الآخر في الطبقات الثلاث غلط، وقد سبق تحقيق أن ما يُنسبُ إلى أبي حنيفة من الإرجاء هو محض السنة بالمعنى الذي يقول هو به، وخلاف ذلك انحياز إلى الخوارج أو المعتزلة.

وأما نقض السنن، فليس من شأن الأئمة المتبوعين وإن تقول عليهم بذلك بعض من ضاق فهمه، وجمدت قريحته، ويعد عن دقة مداركهم، فقال في حقهم ما شاء مما أملاه عليه جهله!

١٠٧ ٧٨ — وقال في ص (٣٩٦ و ٤١٦):

«أخبرني الأزهرى، حدثنا أبوالمفضل الشيباني، حدثنا عبدالله بن أحمد الجصاص، حدثنا إسماعيل بن بشر، قال: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: ما أعلم في الإسلام فتنة بعد فتنة الدجال أعظم من رأي أبي حنيفة».

الأزهري، هو أبو القاسم عبيدالله بن أحمد السوادى.

وشيوخه، هو أبوالمفضل محمد بن عبدالله الشيباني، المتوفى سنة

٣٨٧، وكتبوا عنه ثم بَانَ كَذِبُهُ فَمَزَّقُوا حَدِيثَهُ، كما في تاريخ الخطيب (٤٦٧: ٥)، وهو يقول هناك: حدثني عنه أبو القاسم الأزهري. وهذا من الدليل على قلة دين الخطيب، رجلٌ يُكذِّبُهُ أَشْنَعُ تكذيب في موضع من تاريخه، يروى بواسطته هذه البلية، في عِدَادِ المحفوظِ عند النقلة عن ابن مهدي، هكذا تكون أمانة الخطيب.

وتكذيبُ أبي المفضل الشيباني موضعُ اتفاق بين النقاد.

وإسماعيل بن بشر قَدَرِي يعادي مثبتِي القَدَر، فلا يَثْبُتُ بسنَدٍ فيه مثله ومثلُ أبي المفضل عَزَوْهُ هذا القولُ إلى ابن مهدي، كما لا يَثْبُتُ ما يعزوه إليه أبو نعيم في «الحلية» بطريق رُستة، لما سيأتي في رسته.

٧٩ - وقال في ص (٣٩٦ و ٤١٦):

«أخبرنا ابن الفضل، أخبرنا ابن درستويه، حدثنا يعقوب، حدثنا أحمد بن يونس، قال: سمعتُ نُعَيْمًا يقول، قال سفيان: ما وُضِعَ في الإسلام من الشر ما وُضِعَ أبو حنيفة، إلا فلان، لرجل صُلِبَ»^(١).

أقول: نُعَيْم بن حماد، ذكره كثير من ثقات المتكلمين في عِدَادِ المجسمة، وله ثلاثة عشر كتاباً في الرد على من يسميهم الجهمية، ودعا إليها العجلي فأعرَضَ عنها كما في سؤالات ابنه.

ولا نشك أنه كان وَضَاعَ مثالب، كما يقول أبو الفتح الأزدي وأبو بشر الدولاقي وغيرهما، وكم أتعَبَ نُعَيْمٌ أَهْلَ النقد بمناكيره، ويوجد من رَوَى عنه من الأجلة رغبةً في علو السند، ولا يرفع ذلك من شأنه إن لم يضع من شأن الرواي، ومن يحاول الدفاع عنه يتسع عليه الخرق.

وأحمد بن يونس في السند، هو اليربوعي.

(١) أي رجل صلب في تهمة. ولم يصرح باسمه. فشبه مزيف العبارة أبا حنيفة به. خ.

وابن درستويه الدراهمي، قد سبق القول فيه.

وحاشا سفيانَ بنَ عيينة — ذلك الرجل الصالح — أن يجازف ويقول مثل هذا القول في حق أبي حنيفة، وثناؤه عليه وانتماؤه إليه معروفان، بل سبق من الخطيب في ص (٣٣٦ و ٣٤٧ و ٣٥٣) رواياتٌ عنه في الثناء عليه، لا بمثل هذا السند، لكن الهوى حَمَلَه هنا على ذكره في عِدَادِ ثَلَاثِيهِ.

ولا يُستغرب ذلك منه، بعد أن تراه يَسْرُدُ أخباراً مختلقة، على ألسنةٍ أخصَّ أصحاب أبي حنيفة إليه، كأبي يوسف، وابن المبارك، ووكيع.

وفي «الانتصار والترجيح» لسبط ابن الجوزي، بالسند إلى أبي نُعَيْم الأصبهاني، قال: أخبرني القاضي محمد بن عُمَرُ وَأَذِنَ لي في الرواية عنه، حدثني إبراهيم بن محمد بن داود، قال حدثنا إسحاق بن بهلول، قال سمعت ١٠٨ / سفيان بن عيينة يقول: «مَا مَقَلْتُ عيني مثلَ أبي حنيفة»، قال المصنف: وقد رأى سفيانَ الشافعيَّ، وأحمد اهد. أقول بل الأوزاعيَّ، والثوريَّ، ومالكاً، كما لا يخفى.

وقد أخرج ابن أبي العوام عن إبراهيم بن أحمد بن سهل الترمذي، عن القاسم بن غسان، عن إسحاق بن أبي إسرائيل: ذكر قومٌ يوماً أبا حنيفة بين يدي سفيان بن عيينة، فتَنَقَّصه بعضهم، فقال سفيان: مَهْ، كان أبو حنيفة أكثرَ الناس صلاةً، وأعظمَهم أمانةً، وأحسنَهم مروءةً.

وأخرج ابن أبي العوام أيضاً، عن محمد بن أحمد بن حماد، عن محمد بن سعدان، عن سويد بن سعيد، عن سفيان بن عيينة أنه قال: أولُ من أقعدني للحديث أبو حنيفة، قدمتُ الكوفة، فقال أبو حنيفة: إِنَّ هذا أعلم الناس بحديث عُمَرُ بن دينار، فاجتمعوا عليَّ فحدثتهم.

ثم أخرج عدة أخبار عنه بأسانيدِها في الثناء عليه، وقد أخرج ابن

عبدالبر أيضاً في «الانتقاء» ص (١٢٨)، أخباراً عن ابن عيينة في الثناء على أبي حنيفة، لكن الهوى يُعمي ويُصم.

٨٠ - وقال في ص (٣٩٧ و ٤١٦):

«أخبرني أبو الفرج الطنـاجيري» حدثنا علي بن عبد الرحمن البكائي بالكوفة، حدثنا عبد الله بن زيدان، حدثنا كثير بن محمد الخياط، حدثني إسحاق بن إبراهيم أبو صالح الأسدي، قال سمعت شريكاً يقول: لأن يكون في كل حيٍّ من الأحياء خَمَّارٌ، خيرٌ من أن يكون فيه رجلٌ من أصحاب أبي حنيفة».

أقول: وفي لفظٍ آخر له: لو كان في كل رُبْعٍ من أرباع الكوفة خَمَّارٌ يبيع الخمر، كان خيراً من أن يكون فيه من يقول بقول أبي حنيفة، بسندٍ فيه ابنُ دوما وشركاؤه.

وفي السند الأول عدة مجاهيل.

ولو فرضنا أن شريكاً قال هذا، لكان آذَى نفسه فقط بهذا الكلام الخارج عن الاتزان، لأن أبا حنيفة وأصحابه على قولهم المعروف في الأشربة غير الخمر، كانوا يمنعون الناس من احتسائها بخلاف شريك^(١)، وإنما كان قولهم في الأشربة لئلا يلزم تفسيقُ بعض الصحابة، كما هو مشروح في محله.

فيكون شريك كأنه ما كان يعجبه منعُ أصحاب أبي حنيفة من احتساء النبيذ، حتى تمنى أن يكون في كل حيٍّ من الأحياء خَمَّارٌ لينتشى كما يشاء؛ راجع قوله في النبيذ من كتاب «المحدث الفاصل» لأبي محمد الرامهرمزي، وهو منقول في «انتقاد المغني»^(٢)، وشريك ممن عُرف بطول اللسان، وقد

(١) رأى شريك في النبيذ المختلف فيه الحل المطلق بغلو. وليس له مذهب متبوع. وهو من فقهاء أهل الكوفة وأهل الرأي بها. خ.

(٢) في ص ٥٢. خ.

اضطربت أقواله في أبي حنيفة بين مدح وقدح، وقول أهل النقد فيه معروف، وحسابه على الله.

٨١ - وقال في (٣٩٧ و ٤١٧):

«... حدثنا سعيد بن عامر، حدثنا سلام بن أبي مطيع، قال: كان أيوب قاعداً في المسجد الحرام، فرآه أبو حنيفة، فأقبل نحوه، فلما رآه أيوب قد أقبل نحوه، قال لأصحابه: لا يُعَدِّنا بِجَرِّه، قوموا قوموا، فتفرقوا».

١٠٩ / أقول: في سنده سعيد بن عامر، وفي حديثه بعض الغلط كما قال ابن أبي حاتم.

وأما سلام بن أبي مطيع، فقد قال عنه ابن حبان: لا يجوز أن يحتج بما انفرد به. وقال الحاكم: منسوب إلى الغفلة وسوء الحفظ.

ومثله لا يقوى لمعارضة ما سبق في ص (٣٤١) من الخطيب، ولا لمناهضة ما أخرجه ابن عبد البر ص (١٢٥) بسنده إلى حماد بن زيد، أنه قال: قال أيوب السخيتاني بلغني أن فقيه أهل الكوفة أبا حنيفة يريد الحج، فإذا لقيته فأقرئه مني السلام. وما أخرجه أيضاً في ص (١٣٠) عن حماد بن زيد: والله إني لأحبُّ أبا حنيفة لحبه لأيوب. وروى حماد بن زيد عن أبي حنيفة أحاديث كثيرة اهـ.

ولو كان في السند بعض قوة، وكان أيوب ممن يمزح وينكت، لقلنا: إنه أراد التنكيت على بعض من كان لا يصون لسانه ويقول فيه: إنه جَرَبٌ يُعَدِّي، (كما حكاه الخطيب عن شريك بعد هذا)، يريد أيوبُ كثرة انجذاب الناس إلى رأيه.

وما يُعزَى إلى شريك، في سنده ابن درستويه، وأنت تعرفه.

٨٢ - وقال في ص (٣٩٧ و ٤١٨) :

«أخبرنا ابن رزق والبرقاني، قالوا أخبرنا محمد بن جعفر بن الهيثم الأنباري، حدثنا جعفر بن محمد بن شاكر، حدثنا رجاء بن السندي، قال: سمعت سليمان بن الحسان الحلبي يقول، سمعت الأوزاعي ما لا أحصيه يقول: عمَد أبو حنيفة إلى عُرى الإسلام فنَقَضَها عُرْوَةً عُروَةً!».

أقول: وساق الخطيب ما بمعناه عن ابن رزق، عن ابن سلم، عن الأبار، عن الحسن بن علي (الحلواني)، عن أبي توبة، عن سلمة بن كلثوم، أن أبا حنيفة لما مات قال الأوزاعي: الحمد لله إن كان لينقض الإسلام عروة عروة.

ومحمد بن جعفر، فيه بعض الشيء كما قال الخطيب.

وجعفر بن شاكر بلغ تسعين واختل ضبطه.

وسليمان بن الحسان: قال أبو حاتم عنه: سألت ابن أبي غالب عنه فقال: لا أعرفه، ولا أرى البغداديين يروون عنه.

وفي الخبر الثاني الزملاء الثلاثة.

والحلواني، لم يكن أحمد يحمده، كما ذكره الخطيب.

وسلمة بن كلثوم يقول عنه الدارقطني: كثير الوهم.

وجَلَّ مقدارُ الأوزاعي أن يُجازف في إمام من أئمة المسلمين، بجرح غير مفسر، بدون أن يبين أيَّ عروة من عُرى الإسلام نقضها أبو حنيفة، وقد صحَّ عن الأوزاعي الثناء على أبي حنيفة في ص (٣٣٨) بسند الخطيب إليه، لكن الهوى فضَّاح.

وعلى فرض ثبوته عن قائله، لا يكون إلا وهلة يؤاخذ عليها قائلها، وفلته يجب التوبة منها.

وقد سبقه ابنُ شهاب الزهري في القول بمثل ذلك، فيما رواه أحمد بن زهير، عن أحمد بن يونس، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، أنه قال: (ما رأيتُ قوماً أنْقَضَ لِعُرَى الإسلام من أهل مكة)، وقال ابن عبد البر: وأظن - والله أعلم - لما رُوي عنهم في الصرف ومتعة النساء اهـ.

والغريب أنه إذا بدرت بادرة من عالم في موضوع، يسهل النطق بفلتته ١١٠ في موضوع آخر، على / كثير من الناس من بعده، استظرافاً لتلك الكلمة، لكن ربما تكبه في النار على مناخره إذا كانت فرية ظاهرة كما هنا، نسأل الله السلامة.

٨٣ - وقال في ص (٣٩٨ و ٤١٨):

«أخبرنا ابن الفضل، أخبرنا ابن درستويه، حدثنا: يعقوب.

(ح)، وأخبرنا أبو سعيد بن حسويه، أخبرنا عبدالله بن محمد بن عيسى الخشاب، حدثنا أحمد بن مهدي، قال: حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا إبراهيم بن محمد الفزاري، قال: كنا - وفي حديث ابن مهدي كنتُ - عند سفيان الثوري، إذ جاء نعي أبي حنيفة، فقال: الحمد لله الذي أراح المسلمين منه، لقد كان يَنْقُضُ عُرَى الإسلام عُروَةً عُروَةً، ما وُلِدَ في الإسلام مولودٌ أشأمُ على أهل الإسلام منه.

وأخبرنا ابن حسويه، أخبرنا الخشاب، حدثنا أحمد بن مهدي، حدثنا أحمد بن إبراهيم، حدثني سليمان بن عبدالله، حدثنا جرير، عن ثعلبة، قال: سمعت سفيان الثوري يقول: ما وُلِدَ في الإسلام مولودٌ أشأمُ على أهل الإسلام منه».

أقول: لو لم يكن في السند الأول غيرُ نعيم بن حماد، لكفَى في رد الخبر، وهو صنّاعُ مثالب في حق أبي حنيفة كما سبق.

وفي السند الثاني ثعلبة بن سهيل القاضي، ضعيف.

وجريـر بن عبد الحميد مضطرب الحديث، لا يصلح إلا لأن يكون راعي غنم^(١) عند سليمان بن حرب، وكان سيء الحفظ، انفرد برواية حديث الأخرس الموضوع^(٢)، والكلام فيه طويل الذيل، وليس هو ممن يُساق خبره في صدد سرد المحفوظ عند النقلة إلا في مذهب الخطيب.

وسليمان بن عبدالله، هو أبو الوليد الرقي، قال ابن معين: ليس بشيء.

وجَلَّ مقدارُ الثوري أن يُجازف مثل هذه المجازفة، وإن كان بينه وبين أبي حنيفة شيء مما يكون بين الأقران، بل الثوريُّ من أتبع الناس لأبي حنيفة في آرائه في المسائل الخلافية، كما يظهر من كتب الخلاف، حتى قال أبو يوسف حينما بلغه شيء من كلام الثوري في أبي حنيفة: هو أكثرُ متابعةً لأبي حنيفة مني.

وقد سبق بيان مبلغ إجلال الثوري لأبي حنيفة في ص (٣٤١) في كلام الخطيب. وأخرج ابن عبدالبر في «الانتقاء» ص (١٢٧) عدة أخبار، تدل على منزلة أبي حنيفة عند الثوري. والحاصل أن الثوري بريء من تينك المجازفتين قطعاً، قطع الله لساناً من افتَرى عليه.

٨٤ - وقال في ص (٣٩٨ و ٤١٩):

«أخبرنا أبو نصر أحمد بن إبراهيم المقدسي بساوة، حدثنا عبدالله بن محمد بن جعفر المعروف بصاحب الخان بارمية، قال حدثنا محمد بن إبراهيم الديلمي، حدثنا علي بن زيد، حدثنا علي بن صدقة، قال سمعت محمد بن كثير، قال سمعت الأوزاعي يقول: ما وُلِدَ مولودٌ في الإسلام، أضُرَّ على الإسلام من أبي حنيفة».

(١) انظر تفسير جملة (راعي غنم) في ص ٢٣١، التعليقة رقم ٢.

(٢) هو حديث «طلاق الأخرس» المذكور في ترجمة جريـر في (ميزان الاعتدال)، ج ١ ص ١٨٣. وذكر في آخرها أنه كان من أبناء الثمانين عند وفاته سنة ١٨٨. خ.

/ أقول: في سنده محمد بن كثير المصيصي، ضعّفه أحمد جداً، وقال أبو حاتم: لم يكن عندي ثقة.

وعلي بن صدقة، كثير الإغراب.

وعلي بن زيد الفرائضي، تكلموا فيه، والله أعلم بحال من لا يُعرَف إلا بصاحب الخان في أرمية^(١)، فتبين بذلك سقوط هذه الرواية.

٨٥ - وقال في ص (٣٩٨ و ٤١٩):

«أخبرنا أبو العلاء محمد بن الحسن الوراق، أخبرنا أحمد بن كامل القاضي.

(ح). وأخبرنا محمد بن عمر النرسي، أخبرنا محمد بن عبدالله الشافعي، أخبرنا عبدالملك بن محمد بن عبدالله الواعظ، أخبرنا أحمد بن الفضل بن خزيمة، قالوا: أخبرنا أبو إسماعيل الترمذي، حدثنا أبو توبة، حدثنا الفزاري، قال: سمعت الأوزاعي وسفيان يقولان: ما وُلِدَ في الإسلام أشأمُ عليهم - وقال الشافعي شرُّ عليهم - من أبي حنيفة».

أقول: والمراد بالشافعي هنا هو محمد بن عبدالله المذكور في السند - شيخ النرسي - ، وكان الواجب على الخطيب أن يذكره باسمه، لثلاثي يومهم أن المراد به الإمام بمناسبة ذكره مع أئمة، ولعل ذلك الإيهام كان مقصوداً له.

وفي سنده ابن كامل، لم يكن في الضبط بذاك، بل كان متساهلاً كما سبق مرات.

ومحمد بن عبدالله الشافعي أبو بكر البزاز، يكثر المصنف عنه جداً في مثالب أبي حنيفة، وكان كلفاً بأن يُدعى بالشافعي، وليس له عمل في مذهب

(١) يعني أنه صاحب خان في أرمية، أي بعيد عن مكان العلم. ومن تكون شهرته بأنه صاحب خان في أرمية ليس بالذي يعتبر خبره فيما يسوقه عن أبي حنيفة. خ.

الشافعي غير النيل من فقيه الملة، بالرواية عن مجاهيل وكذا بين في مثالبه، فكأن انتحاله لمذهب الشافعي، لم يكن ليتم له إلا بأن يكون راوية المثالب المختلقة في أبي حنيفة، فنلفت إليه النظر.

وأنت تعلم أن كثيراً من النقاد، لا يقبلُ كلامَ الناس بعضهم في بعض عند اختلاف مذاهبهم، سواء كان ذلك الاختلاف في الفروع أو في الأصول، ولا سيما من يظهر منه التعصب، حتى إن الإمام الشافعي لا يقبل شهادة المتعصب في «الأم»، كما سبق نقل عبارته.

وقد أخرج ابن عبد البر، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عباس: خذوا العلم حيث وجدتم، ولا تقبلوا قول الفقهاء بعضهم على بعض، فإنهم يتغيرون تغاير التيوس في الزريرة.

وقد أسند الخطيب في «الكفاية» عن شعبة أنه قال: احذروا غيرة أصحاب الحديث بعضهم على بعض، فلهم أشدُّ غيرة من التيوس اهـ. وأحمد بن الفضل غير موثق.

ومحمد بن إسماعيل الترمذي، تكلم فيه أبو حاتم.

وحال الفزاري في التعصب مما لا يطاق، وقد سبق منا بيان أن هذين الإمامين بريئان من مثل هذا الكلام، الذي لا يسقط به إلا قائله، لما تضمنه من المجازفة، فهل الشؤم موجود في غير الثلاثة الواردة في السنة؟ وعلى فرض وجوده ما هو طريق معرفة من هو المشؤم؟ وبعد العلم بأن صاحبنا مشؤم، من أين يُعلم أنه في أعلى درجات المشؤمين؟ فهل إلى معرفة ذلك من سبيل غير الوحي؟ وقد انقطع الوحي غير وحي الشياطين.

وقد اجترأوا على رواية مثل هذه الكلمة الشنيعة، بألفاظ متقاربة عن

/ عدة من الأئمة وأعلام الأمة، وكلهم براء منها، وأسانيد الرواة إليهم تنادي ١١٢ بالاختلاق كما ترى، وكذا المتن، والله حسيب المختلقين.

وقد نشط الخطيب إلى رواية مثل ذلك :
عن حماد بن سلمة، بسند فيه الزملاء الثلاثة^(١)، وأيوب بن محمد الضبي، ويحيى بن السكن، وقد ضعّفه صالح جزرة.
وعن ابن عيينة، بطرق فيها ابن رزق وزملاؤه، وأبو عمرو بن السماك^(٢)، أو أبونعيم الأصبهاني، والحميدي الذي كذبه محمد بن عبدالحكم في كلامه في الناس دون الحديث.
وعن ابن عون بطرق، فيها الحسن بن أبي بكر، الذي كان يقول عنه الخطيب: إنه كان يشرب النبيذ، ومؤمل بن إسماعيل، وهو متروك عند البخاري.

وقد حدّث أبو عبد الله الحسين بن علي الصيمري، عن أحمد بن محمد الصيرفي، عن محمد بن أحمد المسكي، عن علي بن محمد النخعي، عن محمد بن سعدان، عن أبي سليمان الجوزجاني، عن خارجة بن مصعب، قال: سمعت عبد الله بن عون وذكر أبا حنيفة، فقال: ذاك صاحب ليل وعبادة. قال: فقال بعض جلسائه: إنه يقول اليوم قولاً ثم يرجع عنه غداً، فقال ابن عون: فهذا دليل على الورع، لا يرجع من قول إلى قول إلا صاحب دين، ولولا ذلك لنصر خطاه ودافع عنه.

ثم لو ثبتت تلك الكلمة عن هؤلاء الأئمة، لكان الخطيب شهراً قادة الأمة من علماء الصدر الأول، بأنهم كانوا يشفون غيظ صدورهم، بوقعة بعضهم في بعض بشتائم ولعنات يأبأها غالب السوق، مع أن شأن العلماء في ردودهم قرع الحجة بالحجة فقط.

(١) الزملاء الثلاثة هم: ابن رزق المتوفى سنة ٤١٢، وابن سلم المتوفى سنة ٣٦٥، والأبار المتوفى سنة ٢٩٠. خ.

(٢) المقصود أبو عمرو بن السماك بطريق، وأبونعيم بطريق آخر. والأول معه ابن رزق وزملاؤه، والثاني معه الحميدي، يعني أن كلا منهما ذكر في سند على جدة. خ.

وقد ظهر بما سبق أنهم براء من مثل هذه الوصمة، فيا سبحان الله، ما أرق دين هؤلاء الرواة، حتى نسبوا مثل تلك الكلمات البشعة المسقطة لقائلها، إلى مثل الأوزاعي، ومالك، والثوري، وابن عيينة، وابن عون، بأمثال تلك الأسانيد، مع أن هؤلاء من المثنيين على أبي حنيفة بما هو أهله.

وقد أشرنا إلى مواضع ذكر كثير من كلمات هؤلاء، في الثناء على أبي حنيفة من كتاب ابن عبد البر، وتاريخ الخطيب، وكتاب ابن أبي العوام، وغيرها من الكتب، وفي ذلك كفاية.

٨٦ - وقال في ص (٣٩٩ و ٤٢٠):

«أخبرنا ابن الفضل، أخبرنا ابن درستويه، حدثنا يعقوب، حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، قال قال ابن عون: نُبِّئْتُ أَنَّ فِيكُمْ صِدَادِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ. قال سليمان بن حرب: وأبو حنيفة وأصحابه ممن يصدون عن سبيل الله».

أقول: قد سئمتُ ذكر ابن درستويه الدراهمي، ولم يسأم الخطيب سوق ما يشاء من طريقه. فيا سبحان الله، متى كان أبو حنيفة وأصحابه من الصدادين عن سبيل الله؟ أحين ألَّفوا أحكام الجهاد والسير تأليفاً لم يُسَبِّقُوا إليه؟ إن كان يريد بسبيل الله المعنى الشرعي المتبادر. وعمَّ صدوا؟ إن كان يريد غير ذلك، حتى يصدمه الجواب ويوقظه عن غفوته، ولا يرسل الكلام على عواهنه هكذا إلا / صاحب هوى.

١١٣

وقد روى يحيى بن سعيد القطان عن شعبة أنه قال: إنَّ هذا الحديث يصدكم عن ذكر الله، وعن الصلاة، فهل أنتم منتهون، كما في «جامع بيان العلم» (٢: ١٣٠)، فإذا وجد من يعدُّ الحديث يصد عن ذكر الله، فلا مانع من أن يوجد من يعدُّ الفقه كذلك، نسأل الله الصون!.

٨٧ — وقال في ص (٣٩٩ و ٤٢٠) :

«أخبرنا الخلال، حدثني يوسف بن عمر القواس، حدثنا محمد بن عبدالله المستعيني، حدثنا علي بن حرب، حدثنا أبان بن سفيان، حدثنا حماد بن زيد، قال: ذُكِرَ أبو حنيفة عند البتّي فقال: ذاك رجل أخطأ عصم دينه، كيف يكون حاله».

أقول: في سنده أبان بن سفيان، قال ابن حبان: يروي عن الثقات أشياء موضوعة، وقال الدراقطني: متروك. واللفظ لفظ انقطاع.

وعثمان بن مسلم البتي، هوفقيه البصرة، توفي سنة ١٤٣ كما سبق، وكانت تجري بينه وبين أبي حنيفة مراسلات، وإليه كتب أبو حنيفة رسالته المشهورة في مسألة الإرجاء، وكان يوسف بن خالد السمطي، بعد أن تفقه على أبي حنيفة، رَجَعَ إلى البصرة وأخذ يجابه البتي وأصحابه، بتفنيد أقوالهم بقسوة، رغم نصيحة أستاذه ووصيته له، حتى ثاروا ضده وأسقطوه عن أعين الجمهور، بشتى الوسائل، جزاء مخالفته للحكمة في الدعوة إلى الفقه، ولكن لما حلّ زفر بالبصرة، جرى على الحكمة في مناظرتهم، حتى حَبَّبَ إليهم فقه أبي حنيفة، وزال ذلك الجفاء، وأصبح مذهب البتي أثراً بعد عين، لا يعيش إلا في كتب الخلاف لأصحابنا، كما هو معروف.

٨٨ — وقال في ص (٣٩٩ و ٤٢٠) :

«أخبرنا إبراهيم بن محمد بن سليمان الأصبهاني، أخبرنا أبو بكر بن المقرئ، حدثنا سلامة بن محمود القيسي بعسقلان، حدثنا إبراهيم بن أبي سفيان، حدثنا الفريابي، قال: سمعت سفيان يقول: قيل لسوّار لو نظرت في شي من كلام أبي حنيفة وقضاياه، فقال: كيف أنظر في كلام رجل لم يؤت الرفق في دينه».

أقول: كان سوار بن عبدالله القاضي العنبري البصري ذليق اللسان،

عجيب التعصب نحو أهل الكوفة، فدعه يقول ما يتوب عنه بعدما يرجع إلى صوابه^(١).

٨٩ — وقال في ص (٣٩٩ و ٤٢٠):

«أخبرنا إبراهيم بن مخلد المعدل، حدثنا محمد بن أحمد بن إبراهيم الحكيمي، حدثنا القاسم بن المغيرة الجوهري حدثنا مطرف أبو مصعب الأصم، قال: سئل مالك بن أنس، عن قول كعب لعمر^(٢) في العراق: بها الداء العُضال، قال: الهَلَكَةُ في الدين ومنهم أبو حنيفة».

/ أقول: وساق الخطيب خبراً آخر عن مالك، بطريق ابن رزق، إلى ١١٤ أبي معمر، عن الوليد بن مسلم، قال لي مالك: أَيْتَكَلَّمُ برأي أبي حنيفة عندكم؟ قلت: نعم. قال: ما ينبغي لبلدكم أن تسكن. ثم ساق بطريق الصواف عن عبدالله بن أحمد، عن أبي معمر، عن الوليد بن مسلم مثله. وفي السند الأول محمد بن أحمد الحكيمي، قال البرقاني: في حديثه مناكير.

وأبو مصعب، مطرف الأصم، قال ابن عدي: يروي المناكير عن ابن أبي ذئب ومالك، ولذا فند هذه الرواية أبو الوليد الباجي كما سبق.

وفي السند الثاني ابن رزق، وأبو معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلي

(١) في نسخة أستاذنا المؤلف الخاصة بعد كلمة صوابه الزيادة التالية: (على أن شعبة يقول فيه: ما تعنى في طلب العلم وقد ساد — وقال الثوري: ليس بشيء — وذكره العقيلي في الضعفاء — وقال ابن سعد: كان قليل الحديث — وقال الذهبي: روى القليل عن بكر المزني والحسن وليس له شيء في الأصول الستة. وإن كان حفيده الموافق له في الاسم واسم الأب أخرج له في بعضها، فمن يزهد في رواية الحديث هكذا لا يستغرب أن يزهد في فقه أبي حنيفة). خ.

(٢) وفي الأصل (عن قول عمر)، وهو خطأ، راجع «الموطأ» من رواية الليثي. ز.

الهروي، وهو ممن أجاب في المحنة وقال: كَفَرْنَا وخرجنا. ويقال: إن ابن معين قال: خَرَجَ الهذلي هذا إلى الرقة، وحدثت بخمسة آلاف حديث، أخطأ في ثلاثة آلاف منها.

والوليد بن مسلم، ينسبه ابن عدي إلى التدليس الفاحش.

وفي الخبر الثالث عبدالله بن أحمد معهما، فتلك الأسانيد تنادي بأن الخبر لا يَثْبُتُ عن مالك رضي الله عنه.

٩٠ - وقال في ص (٤٠٠ و ٤٢١):

«أخبرنا أحمد بن محمد العتيقي، والحسين بن جعفر السلماسي، والحسين بن علي الجوهري، قالوا أخبرنا علي بن عبدالعزيز البرذعي، أخبرنا أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، حدثنا أبي، حدثنا ابن أبي سريج، قال سمعت الشافعي يقول: سمعت مالك بن أنس وقيل له تعرف أبا حنيفة؟ فقال نعم، ما ظنكم برجل لو قال: هذه السارية من ذهب، لقام دونها حتى يجعلها من ذهب، وهي من خشب أو حجارة، قال أبو محمد يعني أنه كان يَثْبُتُ على الخطأ ويحتج دونه، ولا يرجع إلى الصواب إذا بان له».

أقول: هذا تفسير من ابن أبي حاتم بعد تغييره المتن، وقد سبق من الخطيب في ص (٣٣٨)، أن مالكا قال: نَعَمْ، رأيت رجلاً لو كلمك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته اهـ. ولفظ ابن أبي سريج بسنده إلى مالك، على ما رواه أبو محمد بن حيان عن أبي العباس الجمال: نعم رأيت رجلاً لو نظر إلى هذه السارية وهي من الحجارة، فقال: إنها من ذهب لقام بحجته. ومثله في «طبقات الفقهاء» لأبي إسحاق الشيرازي.

وقال ابن الجوزي في «المنتظم»: لا يختلف الناس في فهم أبي حنيفة رحمه الله وفقهه، كان سفيان الثوري وابن المبارك يقولان: أبو حنيفة أفقه الناس. وقيل لمالك، هل رأيت أبا حنيفة؟ فقال: رأيت رجلاً لو كلمك في

هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته . وقال الشافعي : الناس عيال في
الفقه على أبي حنيفة اهـ .

فترى ابن الجوزي على انحرافه عن أبي حنيفة وأصحابه ، يسوق كلام
مالك في صدد التدليل على فهم أبي حنيفة وفقهه ، ومثله في «الانتصار
والترجيح» لسبط ابن الجوزي .

وقال ابن عبد البر في «الانتقاء» ص (١٤٦) : أخبرنا أحمد بن محمد
(أبو عمر بن الحباب) ، / أخبرنا أحمد بن الفضل (الدينوري) ، أخبرنا ١١٥
محمد بن جرير ، أخبرنا أحمد بن خالد الخلال ، سمعت الشافعي يقول : سئل
مالك يوماً عن عثمان البتي ، فقال : كان رجلاً مُقَارِباً ، وسئل عن ابن شبرمة
فقال : كان رجلاً مقارباً^(١) ، قيل : فأبو حنيفة قال : لوجاء إلى أساطينكم هذه
— يعني السواري — فقائسكم على أنها خشب لظننتم أنها خشب اهـ .

وكل ذلك مسوق للدلالة على ما آتى الله أبا حنيفة من قوة العارضة ،
والغوص على المعاني ، وسعة العلم ، لا للقدح فيه باللجاج . وبمثل ما وُصِفَ
مالك أبا حنيفة ، وُصِفَ بعضهم الشافعي مدحاً له لا قدحاً فيه .

لكن ابن أبي حاتم المسكين — الذي يقال عنه إنه ما كتب كاتب
الشمال شيئاً عليه — أفسده حربُ بن إسماعيل السيرجاني في المعتقد ، حتى
أصبح ينطوي على العداء لمتكلمي أهل الحق ، ويقول : إن القول بأن لفظي
بالقرآن مخلوق ، كفرٌ ينقل قائله من الملة .

وقد ذُكِرَ في كتاب «الرد على الجهمية» ، ما يدل على ما أصيب به

(١) أي أنه قريب من الصواب ، وأي أنه قريبٌ من أن يكون مرضياً عندنا .
وفي لسان العرب : ج ٢ ص ١٥٩ : (ورجل مُقَارِبٌ ومتاع مُقَارِبٌ ليس بنفس
الجوهري شيء مُقَارِبٌ بكسر الراء أي وسط بين الجيد والرديء) فيكون معنى مقارب
هنا أنه وسط . خ .

عقله، وهو يضمّر عداً لا مزيد عليه لمن لا يقول عن لفظ اللافظ: إنه غير مخلوق، فسبحان قاسم العقول. فترى لهذا السبب نفسه، لا يتحاشى أن يقول في البخاري شيخ حفاظ الأمة: تركه أبوزرعة، وأبو حاتم.

فإذا كان هذا حاله مع أهل صناعته - أعني الرواية -، فماذا يكون رأيه في أهل الفقه والدراية، وهو الذي اعترف أنه يجهل علم الكلام كما في «الأسماء والصفات» ص (٢٦٩)، ومع ذلك تراه يدخل في مضايق علم أصول الدين، مباحداً التفويض والتنزيه، فتزل قدمه.

ثم إنه يحسب فيما فعله هنا، أنه لم يفعل شيئاً غير أن نقل الرواية بالمعنى، وهو يغير هذا التغيير، ويؤول هذا التأويل.

وهذا الذي يقول عنه المجازفون: إن كاتب الشمال لم يجد ما يكتب عليه، قد قال في كتاب «الجرح والتعديل»: أخبرنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني فيما كتب إليّ، عن أبي عبد الرحمن المقرئ، قال: كان أبو حنيفة يحدثنا، فإذا فرغ من الحديث قال: هذا الذي سمعتم كله ربح وأباطيل.

ثم قال: أخبرنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني فيما كتب إليّ، حدثني إسحاق بن راهويه، قال سمعت جريراً يقول، قال محمد بن جابر اليمامي: سرق أبو حنيفة كتب حماد مني^(١).

ثم قال أخبرنا^(٢) أحمد بن منصور المروزي، قال سمعت سلمة بن

(١) وفي «الضعفاء» للعقيلي لون آخر من تلك الرواية، حيث قال: حدثنا إبراهيم بن سعيد، قال حدثنا محمد بن حميد، عن جدي، عن محمد بن جابر قال: جاءني أبو حنيفة يسألني كتاباً من كتب حماد، فلم أعطه فدسّ إليّ ابنه، فدفعت كتبي إليه، فدفعها إلى أبيه، فرواها أبو حنيفة من كتبي عن حماد اهـ.

والرواية عن الخط مخالفة لمذهب أبي حنيفة، ثم في سند الخبر إبراهيم بن سعيد، ومحمد بن حميد، ومحمد بن جابر، فلتراجع تراجمهم في كتب الضعفاء. ز.

(٢) صاحب ضمير (ثم قال) هو ابن أبي حاتم الراوي عن الجوزجاني. خ.

سليمان، قال قال عبدالله يعني ابن المبارك: إن أصحابي ليلوموني في الرواية عن أبي حنيفة، وذاك أنه أخذ كتاب محمد بن جابر، عن حماد بن أبي سليمان، فرَوَى عن حماد ولم يسمعه منه.

وابن أبي حاتم من أعرف الناس، أن الجوزجاني منحرف عن أهل الكوفة، حتى / استقر قول أهل النقد فيه على أنه لا يُقْبَلُ له قول في أهل الكوفة. وكان ناصباً خبيثاً حريزي المذهب، أخرجت جارية له فروجة لتذبحها، فلم تجد من يذبحها، فقال: سبحان الله، فروجة لا يوجد من يذبحها، وعليّ يذبح نيفاً وعشرين ألفَ مسلم اهـ.

فمثل هذا الخبيث يصدقه ذلك التقي الورع في أبي حنيفة.

ثم محمد بن جابر اليمامي الأعمى، قد قال فيه أحمد: لا يُحَدِّثُ عنه إلا شر منه، وقد ضعفه ابن معين، والنسائي، فبمثلُه يحاول ابن أبي حاتم تجريدَ أبي حنيفة، حتى من رواياته عن شيخه الذي لازمه طول حياته وبه تخرج في الفقه، لكن هكذا التعصبُ يجعل النهار ليلاً.

على أن مذهب أبي حنيفة أن لا يعول الراوي على خط نفسه ما لم يذكر المروي، فكيف يعول على كتاب محمد بن جابر الأعمى، الذي لا يعلم من كتب له الكتاب.

ولو كشفنا الستار عما ينطوي ابن أبي حاتم عليه من الاعتقاد الرديء، الحامل له على عداء أهل الحق، لطلَّ بنا الكلام، فلنكتف بهذه الإشارة، ليعلم أنه لا يُؤْخَذُ منه إلا فُتْهُ فيما لا يكون مثار تعصبه، فقولُ من قال: إن فلاناً لم يكتب كاتب الشمال عليه شيئاً، تهجُّمٌ على الغيوب، ومغالاة في الإطراء، يأباهما أهل الدين، نسأل الله الصون.

٩١ - وقال في ص (٤٠٠ و ٤٢٢) :

«أنبأنا علي بن محمد المعدل، أخبرنا أبو علي بن الصواف، أخبرنا عبدالله بن أحمد بن حنبل، حدثنا منصور بن أبي مزاحم، قال: سمعت مالك بن أنس - وذكر أبا حنيفة - فقال: كاذب الدين، كاذب الدين».

أخبرنا ابن رزق، أخبرنا أبو بكر الشافعي، حدثنا جعفر بن محمد بن الحسن القاضي، قال: سمعت منصور بن أبي مزاحم يقول: سمعت مالكا يقول: إن أبا حنيفة كاذب الدين، ومن كاذب الدين فليس له دين.

وقال جعفر حدثنا الحسن بن علي الحلواني، قال سمعت مطرفاً يقول، سمعت مالكا يقول: الداء العضال: الهلاك في الدين، وأبو حنيفة من الداء العضال.

أخبرني أبو الفرج الطنجيري، حدثنا عمر بن أحمد الواعظ، حدثنا محمد بن زكريا العسكري، حدثنا علي بن زيد الفرائضي، حدثنا الحنيني، قال: سمعت مالكا يقول: ما وُلِدَ في الإسلام مولودٌ أشأم من أبي حنيفة».

أقول: في السند الأول عبدالله بن أحمد، راوي تلك الطائعات في كتاب سماه «السنة»، وهو أصبح بمتناول الأيدي لمن يريد الاطلاع عليه، ومن يعتقد ما فيه ويدعو إليه، لا نستطيع أن نصدقه في أبي حنيفة، وإن افتتن به مفتتنون.

وليس منصور بن أبي مزاحم التركي البطل المغوار، من رجال هذا الميدان.

وفي السند الثاني ابن رزق، وأبو بكر الشافعي.

وفي الثالث الحلواني، ومطرف بعدهما.

وفي الرابع علي بن زيد الفرائضي، والحنيني، وقد سبق الكلام في الجميع.

ولست أدري كيف يرميه من يرميه بكيد الدين؟ مع أنه لم يكن متساهلاً في أمر الطهور، ولا متبرئاً من المسح على الخفين في رواية من الروايات عنه، ولا منقطعاً عن الجمعة والجماعات، ولا قاتلاً بتحليل لحم / الكلاب، ١١٧ ولا مبيحاً للإنفار، ولا محكماً لعمل أهل بلده على الأدلة الشرعية، ولا متوسعاً في سد الذرائع بالرأي، ولا مجترئاً على إقامة عقوبات بدون بينة، ولا معطلاً لروايات غير مقلية^(١)، ولا مسترسلاً في المصلحة، بل وقف عند ما وقف الكتاب والسنة والإجماع والقياس، فأبان الدليل وأوضح السبيل.

ولكبار قدماء المالكية، في أمثال تلك الكلمات المروية عن مالك ثلاثة آراء:

الأول: رأي الإمام أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي، صاحب «النامي»^(٢) على الموطأ، حيث قال: هذا الذي ذُكرَ إن سَلِمَ من الغلط وثَبَّت، فقد يكون ذلك من مالك في وقتِ حَرَجٍ، اضطره لشيء ذُكرَ له عنه، مما أنكره، فضاق به صدره، فقال ذلك، والعالم قد يحضره ضيق صدر، فيتقول ما يستغفر الله عنه بعدَ وقت إذا زال غضبه اهـ.

والثاني: قول ابن عبد البر في «الانتقاء» (ص ١٥٠): رَوَى ذلك كله عن مالك أهل الحديث، وأما أصحاب مالك من أهل الرأي (الفقهاء)، فلا يروون من ذلك شيئاً عن مالك اهـ. فاكتمى بلفت النظر إلى انفراد الرواة بذلك، دون الفقهاء الذين هم بِطانة مالك.

والثالث: قول أبي الوليد الباجي، فتراه ينفي في «المنتقى شرح الموطأ» ثبوت ذلك عن مالك بشدة ويقول: لم يتكلم مالك في الفقهاء أصلاً، وإنما

(١) مقلية: أي مكان قيلولته. والمراد من عبارة غير مقلية: المدينة المنورة. خ.

(٢) لم يطبع النامي على الموطأ. وفي شرح الباجي نقول منه. ولا يعلم الأستاذ مكان وجوده. خ.

تكلم في بعض الرواة من جهة الضبط، ثم يذكر مبلغ إجلال مالك لابن المبارك، الذي هو من أخص أصحاب أبي حنيفة، كما يذكر رواية محمد بن الحسن «الموطأ» عن مالك، وتلقي الباجي «الموطأ» من روايته عن أبي ذر الهروي، إلى آخر ما ذكره هناك كما سبق^(١).

فظهر من ذلك أن تلك الأقوال، على فرض ثبوتها ممن نسبت هي إليهم، يكون القائل بها مجرماً، فأني يُقَلَّد المجرم في إجرامه؟ وعلى تقدير أنها مختلفة، فراوينا من غير تنفيذها يكون شريك المخلِّق في الإثم، وإن لم يشاركه في الاختلاق، فلا قُدوة لمن قدوته الأئمة.

٩٢ - وقال في ص (٤٠١ و ٤٢٣):

أنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحرشي (الحيري)، أخبرنا أبو محمد حاجب بن أحمد الطوسي، حدثنا عبدالرحيم بن منيب، قال قال عفان، سمعت أبا عوانة، قال: اختلفت إلى أبي حنيفة حتى مهرت في كلامه، ثم خرجت حاجاً، فلما قدمت أتيت مجلسه، فجعل أصحابه يسألوني عن مسائل كنت عرفتُها وخالفوني فيها، فقلت: سمعت من أبي حنيفة على ما قلت، فلما خرج سأله عنها، فإذا هو قد رجع عنها، فقال: رأيت هذا أحسن منه، قلت: كل دين يُتحوَّل عنه، فلا حاجة لي فيه، فنفضت ثيابي ثم لم أعد إليه.

أقول: في سنده حاجب بن أحمد الطوسي، قال الحاكم: لم يسمع حديثاً قط، لكنه كان له عمٌ قد سَمِعَ، فجاء البلاذري إليه فقال: هل كنتَ تحضر مع عمك في المجلس؟ قال: بلى، فانتخب له من كتب عمه، ويقال: إنه كان ابن مئة وثمانين سنين، كما ذكره الذهبي.

ولفظ عبدالرحيم لفظ انقطاع.

(١) في أوائل المقدمة ص (١٧ - ٢٠).

على أن / أبا عوانة الوضاح بن عبدالله الواسطي^(١)، كان من سببي ١١٨ جرجان، فعلى تقدير ولادته سنة اثنتين وعشرين ومئة، كما هو المشهور، لا تصح رؤيته للحسن، ولا لابن سيرين، ولا اختلافه إلى أبي حنيفة، لأن أبا عوانة واسطي بقي تحت رق مولاه يزيد بن عطاء مدة كبيرة، وحكاية عتقه معروفة، فلا يتمكن من الرحلة إلى الكوفة والاختلاف إلى أبي حنيفة. وكان سليمان بن حرب يقول عنه: لا يصلح إلا لأن يكون راعي^(٢) غنم، وقال أبو حاتم: إذا حدث من حفظه غلط كثيراً، وكان يقرأ ولا يكتب.

وماذا على المجتهد إذا رجع عن رأي إلى رأي ظهر له أنه الصواب؟ وقد سبق أن نقلنا قول ابن عون في ذلك^(٣)، وقد عقد الخطيب في «الفيح والفتنة» باباً خاصاً لرجوع الصحابة عن فتاواهم، فهل في استطاعة الخطيب أو أبي عوانة أن يعيهم على ذلك؟ وما لمثل أبي عوانة والفتنة؟ فله رجال وللرواية رجال.

ثم روى الخطيب عن النضر بن محمد، بسند فيه حاجب المذكور أنه قال لشامي حمّل إلى الشام فقه أبي حنيفة: تحمّل شراً كثيراً. وحال حاجب كما ذكر الحاكم.

(١) المتوفى سنة ١٧٦، وقيل سنة ١٧٥. انظر ترجمته في: (تهذيب التهذيب)، ج ١١ ص ١١٦-١٢٠، ترجمة رقم ٢٠٤. وهو غير صاحب المسند أبي عوانة يعقوب بن إسحق الإسفراييني المتوفى سنة ٣١٦. خ.

(٢) سليمان بن حرب من كبار الرواة. وقد قال عن كل من جرير بن عبد الحميد وأبي عوانة الوضاح: إن كلاً منها لا يصلح إلا لأن يكون راعي غنم. كما ذكر هنا وكما مر في ص ٢١٧ س ٢. والجملة كناية عن رميها (بالعامية) وقد قال عنها ذلك في جملة واحدة فقط فيما يعلم الأستاذ. وسليمان بن حرب مترجم في (تهذيب التهذيب) ج ٤ ص ١٧٨ وذكر في وفاته أقوال أصحابها سنة ٢٢٤. خ.

(٣) في الخبر ٨٥ ص ٢٢٠. ز.

وأبو عبد الله النضر بن محمد المروزي، ضعّفه البخاري في كتابه «الصغير»، لكن وثقه النسائي، وهو من فقهاء أصحاب أبي حنيفة، ومن المكثرين عنه، فبالنظر إلى حاله يريد بقوله هذا — على تقدير ثبوته عنه — التنكيث على أهل الشام، الذين اشتهر عنهم في ذلك العهد، أنهم يرون فقه أبي حنيفة شراً، وهو محضُ الخير، ولم يفهم الخطيب مغزى الكلام فساقه في المثال.

ثم يروي الخطيب عن أبي حنيفة قوله: «والله ما أدري لعله الباطل الذي لا شك فيه»، لما سئل عما وضعه في كتبه، بسند فيه ابنُ درستويه الدراهمي، والحسن بن أبي بكر — شارب النيذ —، وابن كامل المتساهل في الرواية، وماذا على أبي حنيفة لو صدقوا؟ وقلما يجزم المجتهد برأيه، بل يجري على غلبة الظن كما هو مشروح في محله.

٩٣ — وقال في ص (٤٠٢ و ٤٢٤):

«أخبرنا علي بن القاسم بن الحسن البصري، حدثنا علي بن إسحاق المادرائي، سمعت العباس بن محمد (الدوري) يقول، سمعت أبا نعيم (الفضل بن دكين) يقول، سمعت زفر يقول: كنا نختلف إلى أبي حنيفة، ومعنا أبو يوسف ومحمد بن الحسن، فكنا نكتب عنه، قال زفر: فقال يوماً أبو حنيفة لأبي يوسف: ويحك يا يعقوب، لا تكتب كل ما تسمعه مني، فإنني قد أرى الرأي اليوم فأتركه غداً، وأرى الرأي غداً وأتركه بعد غداً».

أقول: لم يكن أبو حنيفة يَسْمَح لأصحابه أن يكتبوا مسائله قبل تمام قتلها بحثاً من كل ناحية، وهذا غاية الورع منه.

وقد أخرج ابن أبي العوام، عن الطحاوي، عن محمد بن عبد الله الرعيني، عن سليمان بن عمران، عن أسد بن الفرات، قال: قال لي أسد بن عمرو: كانوا يختلفون على أبي حنيفة في جواب المسألة، فيأتي هذا

بجواب، وهذا بجواب، ثم يرفعونها إليه، ويسألونه عنها، فيأتي الجواب عن كُتُب، وكانوا يقيمون في المسألة ثلاثة أيام، ثم يكتبونها في الديوان.

وبه أيضاً: كان أصحاب أبي حنيفة / الذين دوّنوا الكتب أربعين ١١٩ رجلاً، وكان أسد بن عمرو يكتبها لهم ثلاثين سنة اهـ.

وقال الصيّمري حدثنا العباس بن أحمد الهاشمي، حدثنا أحمد بن محمد المسكي، حدثنا علي بن محمد النخعي، حدثنا إبراهيم بن محمد البلخي، حدثنا محمد بن سعيد الخوارزمي، حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال: كان أصحاب أبي حنيفة يخوضون معه في المسألة، فإذا لم يحضر عافية قال أبوحنيفة: لا ترفعوا المسألة حتى يحضر عافية^(١)، فإذا حضر عافية ووافقهم، قال أبوحنيفة: أثبتوها، وإن لم يوافقهم قال أبوحنيفة: لا تثبتوها اهـ.

فهذه الطريقة نضجت مسائلهم، بحيث لو اصطدم بها أحد يقع على أم رأسه.

والخبر الذي ساقه الخطيب هنا، رأيته في تاريخ يحيى بن معين رواية العباس بن محمد الدوري عنه، في ظاهرة دمشق بخط قديم.

وفي الخبر الذي بعده (والله ما أدري أمخطىء أنا أم مصيب) معزواً إلى أبي حنيفة، وذلك في مسألة خاصة قطعاً.

وفي السند الذي بعده ابن رزق، وابن سلم، وإبراهيم الجوهري الذي رماه الحافظ حجاج بن الشاعر بأنه كان يتلقى وهونائم.

على أن حفص بن غياث من الملازمين لأبي حنيفة طول حياته، والمقتدين به في الفقه بعد وفاته.

نعم يوجد بين الأئمة من يُروى عنه عدة أجوبة في مسألة واحدة،

(١) هو عافية بن يزيد الأودي. انظر ترجمته ص ٢٦٧ ج ١ من الجواهر المضية. خ.

كالروايات الست^(١) عن مالك في المسح على الخفين، وكالأجوبة المُشفَّعة في «الأم» للشافعي، وكالأجوبة التي تناهز العشر في «الرعاية الكبرى»^(٢) لابن حمدان في المذهب الحنبلي، في كثير من مسائل الأبواب.

وأما مذهب أبي حنيفة، فلا تجد في مسائل ظاهر الرواية إلا قولاً واحداً منه في كل مسألة، وأما كتب النوادر فحكم مسائلها في جنب مسائل ظاهر الرواية، كحكم القراءات الشاذة إزاء القراءات المتواترة، فلا يُعدُّ ما فيها قولاً له إلا إذا لم توجد رواية عنه في كتب ظاهر الرواية في تلك المسألة، على أن قيمة روايات النوادر تُقدَّر بأحوال روايتها.

(١) الروايات الست لمالك هي أن يقول في المسألة ستة أقوال كما في الباجي شرح الموطأ: ج ١ ص ٧٦ - ٨٢. والأجوبة المُشفَّعة هي التي يقال فيها: (فيها قولان عند الشافعي). انظر: الأم، ج ٢ ص ٤٦.

فقد كتب لي أستاذنا المؤلف ما نصه (الروايات عن مالك في مسح الخفين): حكى المحامي في «المجموع» وغيره من أصحابنا عن مالك ست روايات: إحداها لا يجوز المسح. الثانية: يجوز لكنه يكره. الثالثة: يجوز أبداً وهي الأشهر عنه والأرجح عند أصحابه. الرابعة: يجوز مؤقتاً. الخامسة: يجوز للمسافر دون الحاضر. السادسة: عكس ذلك. من المجموع للنووي، ج ١ ص ٤٧٦. ومثله في شرح «الهداية» للعيني، وفي التعليق الممجد ص ٧٠ للكنوي. وذكر الباجي تلك الروايات في «المنتقى» بدون أن ينص على العدد ص ٧٦ - ٨٢ من الجزء الأول. اهـ.

والأجوبة المُشفَّعة هي التي يقال فيها: (فيها قولان للشافعي) أي ما يرد في «الأم» من جملة (قال الربيع... وهناك قول آخر). والمقصود أن القائل هو الربيع عن الشافعي في القولين. فالقولان للشافعي وقد تكرر ذلك في «الأم» في الصفحات: ٤٥ و ٤٦ و ٥٧ و ٨٦ و ٨٧ و ٢٢٨ و ٢٣٣ من الجزء الثاني، ٢٩ و ٣٠ و ٣٨ و ٥٣ و ١٢٩ و ١٣٥ و ١٣٦ من الجزء الثالث وغير ذلك كثيراً. اهـ. قول الأستاذ. وأقول: إني لاحظت أن ص ٥٣ من الجزء الثالث بها ثلاثة أقوال. خ.

(٢) كتاب الرعاية الكبرى لم يطبع. أما الأجوبة العشرة فهي عشرة آراء لأحمد بن حنبل في المسألة الواحدة. وذلك منه كثير في كثير من مسائله. ذكرها ابن حمدان رواية عن أحمد. فيذكر في المسألة الواحدة عنه الرأي والرأيين وأكثر إلى العشرة. وهذا من ابن حنبل مع ما مر أعلاه عن الإمامين مالك والشافعي ليس يوجد مثله في المذهب الحنفي. خ.

٩٤ - وقال^(١) في ص (٤٠٢ و ٤٢٥):

«... حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، حدثنا ابن المقرئ، حدثنا أبي قال: سمعت أبا حنيفة يقول: ما رأيتُ أفضلَ من عطاء، وعامةُ ما أُحدِّثكم به خطأ».

أقول: ساقه بسندين، ففي الأول البغوي، وعنه يقول ابن عدي: إن مشايخ بغداد كانوا مجمعين على تضعيفه.

وفي الثاني دعلج، وكان يُدخِل عليه أمثال أبي الحسين العطار، وعلي بن الحسين الرصافي، أشياء.

وفيه أيضاً الأبار، صنيع دعلج، ولعل أحدهم ممن بعد ابن المقرئ زاد الهمزة في (حدثكم)، وكان كلامه في صدد تغليط أحد الرواة، ولم يضبط الراوي عن ابن المقرئ لفظه، وإلا فلا يتصور أن يلزم أبو عبد الرحمن عبدالله بن يزيد المقرئ أبا حنيفة، ويسمع منه بعد أن سمع منه مثل هذا الكلام، مع أنه من المكثرين عنه جداً.

على أن مثل هذا الكلام، لا يصدر من عاقل أصلاً، وعقل أبي حنيفة بشهادة خصومه كان يُوزَنُ مع عقول أهل طبقتهم فيزنها. ولعل الواضع لم يدبر وضع الأسطورة، ليفضحه الله على ملائكة الشهداء.

/ ٩٥ - وقال في ص (٤٠٢ و ٤٢٥):

١٢٠

«... حدثنا: الحميدي، حدثنا وكيع، حدثنا أبو حنيفة أنه سمع عطاء - إن كان سمعه».

أقول: والذي أرى أن لفظ (إن كان سمعه) مدرج من بعض من تأخر

(١) انظر في ص ٢٤٢ رد الأستاذ على ما ينسب إلى «حفص بن غياث». خ.

عن وكيع قطعاً، والغالب أنه من لفظ الحُميدي، وليس هو من لفظ وكيع أصلاً، لأن محمد بن أبان، ومحمد بن سلام، ويحيى بن جعفر، وغيرهم من خواص أصحاب وكيع، رووا عن وكيع سماع أبي حنيفة من عطاء، كما تجد مصداق ذلك في أحاديث من مسانيد أبي حنيفة.

وذكر ابن حبان سماع أبي حنيفة من عطاء بصيغة جزم، وذكر الخطيب أيضاً بصيغة الجزم سماعه منه في أول الترجمة، فكيف يروي هنا ما يخالفه، وقد تطابقت كلمات من ترجم له من أقدم عهد إلى زمن أبي الحجاج المزني، والذهبي، وابن حجر، على سماع أبي حنيفة من عطاء بن أبي رباح، وليس هذا موضع نزاع القوم أصلاً.

ولو ذكر من يتظاهر بإنكار سماعه منه، وجه اشتباهه فيه، للقي جواباً يكشف شبهته، فإن كان الاشتباه من جهة السن، فأقل ما قيل في ميلاد أبي حنيفة: أنه سنة ثمانين، وميلاده فيما ذكره ابن حبان سنة سبعين، وفيما رواه ابن ذؤاد سنة إحدى وستين.

وعلى كل تقدير لا يتصور عدم إدراكه لعطاء، المتوفى بمكة سنة مئة وأربع عشرة، وقد شهر عن أبي حنيفة أنه حج خمساً وخمسين حجة، وقد ذكر الترمذي في «العلل»^(١) قول أبي حنيفة: ما رأيت فيمن رأيت أفضل من عطاء - يعني من أهل مكة -.

وقد ذكر ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» في (١: ٤٥)، بسنده: حج أبي حنيفة سنة ثلاث وتسعين، فأذن لم يتأخر حجه حتى يتصور أن لا يلاقي عطاء عالم مكة، فيظهر أن الطاعن في هذا السماع، إنما سلك طريق التعمية، لعله في نفسه لا لعله في رواية أبي حنيفة عن عطاء.

(١) العلل هي المطبوعة بآخر سنن الترمذي. خ.

وبعد أن علم القارئ الكريم أن في سند هذا الخبر أمثال ابن رزق، وأبي عمرو بن السماك، والحميدي، المكشوف التعصب، يرى تطويل الكلام مما لا حاجة إليه. إلا أن ابن أبي حاتم رواه عن أبيه، عن الحميدي، فتكون الزيادة من الحميدي، وهو كثيراً ما يروى كلاماً عن ابن عيينة، فلا يسكت عند انتهاء كلامه، بل يبقى يتكلم مواصلاً كلامه بكلامه، فلا ينتبه المخاطب إلى مبدأ الكلام ومقطعه.

٩٩ - وقال في ص (٤٠٢ و ٤٢٥):

«أخبرنا البرقاني، أخبرنا أبو بكر (أحمد بن إبراهيم) الحبابي الخوارزمي - بها، قال: سمعت أبا محمد عبدالله بن أبي القاضي يقول، سمعت محمد بن حماد يقول: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام، فقلت: يا رسول الله، ما تقول في النظر في كلام أبي حنيفة وأصحابه، أنظرُ فيها وأعملُ عليها؟ قال: لا، لا، لا، ثلاث مرات، قلت: فما تقول في النظر في حديثك وحديث أصحابك، أنظرُ فيها وأعملُ عليها؟ قال: نعم، نعم، نعم، ثلاث مرات. ثم قلت: يا رسول الله، علّمني دعاءً أدعوه به، فعلمني دعاءً، وقال لي ثلاث مرات، فلما استيقظت نسيته».

أقول: أتى الآن دورُ الرؤيا، وخصومُ أبي حنيفة لا يُلْحَقُونَ في هذا الميدان.

وعبدالله بن / أبي القاضي، لم نر أحداً وثقه من رجال هذا الشأن، ١٢١ وإن روى البخاري عنه في «الضعفاء» وأما من ظن أنه روى عنه في «الصحيح» فقد وهم وليس هو من شرطه، ولم يخرج عنه أحد من أصحاب الأصول الستة.

ومحمد بن حماد وضاعٌ معروف، من أصحاب مقاتل بن سليمان المروزي، شيخ المجسمة، وكفى هذا وحده في تبين بطلان ذاك الخيال المجسّد.

وأما الرؤيا الصادقة من الصادقين، فغاية ما يقال فيها أنها تكون من قبيل الإلهام، فللرائي أن يأخذ بها في خاصة نفسه، إذا لم تصادم شرع الله، بشرط أن تكون رؤياه للمصطفى صلوات الله وسلامه عليه، على ما اشترطه ابن عباس رضي الله عنهما المخرج في «شمائل الترمذي»، ولا يصح الاحتجاج بها بحال في المسائل العلمية والأحكام الشرعية.

والإلهام ليس من أسباب المعرفة عند أهل الحق، وكم في الكتب المؤلفة في مناقب أبي حنيفة، من الرؤى ما يضاد تلك الرؤيا، لكن لا أستسيغ نقلها هنا، لأن ذلك ليس من طريق أهل العلم، والله سبحانه يتولى هدايتنا. ويوجد بين أهل السنة، في عداد الأئمة، من يرى ما سوى رؤيا الأنبياء خيالاً باطلاً.

والغريب أن الخصوم إذا ضاقت حجتهم، يلجأون إلى السباب، ثم إلى النوم، فيجدون فيه ما يشاءون من الحجج، حتى أنك تجد بينهم من يجعل النبي صلى الله عليه وسلم يحضر مجلس إلقاء الخطيب لتاريخه، ذلك التاريخ المكتظ بأكاذيب مكشوفة في أخبار الناس، وبأحاديث موضوعة، يسردها الخطيب بدون أن يبين وضعها، كما لا يخفى على أهله.

ولا يكون منشأ هذا إلارقة الدين، والنفاق الكمين، كما لا يكون الاغترار بمثل ذلك، إلا من اختلال في العقل، أو ضعف في اليقين، نسأل الله العافية.

٩٧ — وقال في ص (٤٠٣ و ٤٢٦):

أخبرنا محمد بن عبيد الله الحنائي، أخبرنا محمد بن عبد الله الشافعي، حدثنا محمد بن إسماعيل السلمي (الترمذي)، حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع، حدثنا عبد الله بن المبارك، قال: من نظر في كتاب «الحيل» — لأبي حنيفة — أحل ما حرم الله، وحرم ما أحل الله.

أقول: سنده مركب، وفيه محمد بن إسماعيل السلمي، قال ابن أبي حاتم: تكلموا فيه.

ومحمد بن عبدالله الشافعي بالغ التعصب.

ولا أشك أن ذكر أبي حنيفة مدرج في زمن متأخر هنا وفي سند الأزهري الآتي.

والذين يُروى عنهم أنهم تكلموا في كتاب «الحيل»، إنما تكلموا في كتاب يحتوي على مخارج تؤدي إلى الكفر الصريح، وإبطال الحق، وإحقاق الباطل، وإسقاط الواجب، ومناهضة حكمة التشريع، كان يتداوله المعروفون بالمجون في ذلك العهد، فللذين تكلموا فيه ملء الحق في ذلك.

وأما نسبة الكتاب المذكور إلى أبي حنيفة، فباطل قطعاً، لأنه لم يذكر أحد من أصحابه — رواة مؤلفاته — كتاباً له من هذا القبيل، ولا رُوي عند أحد من الثقات بإسناد صحيح عنه. فمن نسبته إليه، نسبته كذباً وزوراً، وكم نسبوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هو بريء منه، / فضلاً عن عالم من ١٢٢ الأمة المحمدية.

وساق الخطيب عن ابن المبارك أيضاً بسند فيه الخزاز — وسبق بيان أمره مراراً — أنه قال: من كان عنده كتاب «حِيل أبي حنيفة» يستعمله أُوَيْفَتِي به، فقد بطل حججه، وبانت منه امرأته — وَهْدِيَّةٌ في السند بالياء المثناة — .

ومن الدليل على أن ذكر أبي حنيفة مدرج^(١) هنا، قولُ مولى ابن المبارك بعد أن سَمِعَ هذا الكلام منه: يا أبا عبد الرحمن — يعني ابن المبارك — ما أرى وَضَعَ كتاب «الحيل» إلا شيطان، فقال ابن المبارك: الذي وَضَعَ كتاب «الحيل» أشرُّ من الشيطان.

(١) أي أنه «مُفَحَّم» من بعض الرواة كما ذكر في هذه الصفحة. س ٤. خ.

ومن الدليل على ذلك أيضاً عدم وجود ذلك في ترجمة أبي حنيفة عند ابن أبي حاتم، والعقيلي، وابن عدي، وابن حبان وغيرهم من المتعنتين، ولو كان عندهم شيء يُتمسك به في نسبة كتاب «الحيل» إلى أبي حنيفة، لطُبلوا وزمروا بذلك، كما يعرف من عاداتهم، فيظهر من ذلك أن ذكر أبي حنيفة في الروايتين مدرج في زمن متأخر جداً.

نعم يُروى عن أبي حنيفة أشياء في المخارج، في كتب الثقات، من أمثال ابن عبد البر، وابن أبي العوام، والصيمري، وغيرهم، لكن ليس شيء منها مما يُناهضُ حكمة التشريع، بل كلها على طريق التخليص من المأزق، بدون إبطال حق وإحقاق باطل، وإليه نَدَب الكتاب والسنة، بل كلُّ ما يُروى عن أصحابه بأسانيد صحيحة في هذا الصدد من هذا القبيل.

وقد ذكر الذهبي في «جزئه» في ترجمة الإمام محمد بن الحسن الشيباني تبرؤهُ من كتاب «الحيل»، ونَفْيَهُ أن يكون ذلك من كتب الأصحاب^(١)، فعلى من يدَّعي نسبة كتاب «الحيل» إلى أبي حنيفة، أن يذكر نص الكتاب مع أسانيده الصحيحة بطريق أصحابه، وأصحاب أصحابه وهم حملة فقهِه، وإلا يكون بَهَّاتاً ظاهر البهت.

وقد حاول بعض الكذابين رواية كتاب في الحيل عن أبي حنيفة، في زمن متأخر، بسند مركب، فافتضح! وهو: أبو الطيب محمد بن الحسين بن حميد بن الربيع، الكذاب ابن الكذاب، حيث زعم بعد سنة ثلاثمئة أنه كان

(١) وقال أبو سليمان الجوزجاني: من قال: إنَّ محمداً رحمه الله صنف كتاباً سماه «الحيل»، فلا تصدقه، وما في أيدي الناس فإنما جمعه ورأقو بغداد اهـ. كما في «مبسوط» شمس الأئمة السرخسي، فما في «الجواهر المضية» من ذكر الوراق كاسم لمؤلف الكتاب وهم قبيح! ولو كان لمحمد كتاب في هذا المعنى ما خفي على الجوزجاني الذي لازمه ولم يفارقه إلى موته، وإسماعيل بن حماد أيضاً بريء من ذلك، رغم من يزعمه في رواية الذهبي.

سَمِعَ كتاب «الحَيْل» سنة (٢٥٨هـ) بِسُرٍّ من رأى، من أبي عبد الله محمد بن بشر الرقي، عن خلف بن بيان.

وقد قال مطين: إن محمد بن الحسين هذا كذاب ابن كذاب، وأقره ابن عقدة، ثم أقر ابن عدي وأبو أحمد الحاكم ابن عقدة في ذلك، وقد قوى ابن عدي أمر ابن عقدة. وردَّ على الذين تكلموا فيه، بل قال السيوطي في «التعقبات»^(١) ص (٥٧): ابن عقدة من كبار الحفاظ، وثقه الناس، وما ضعفه إلا عصري متعصب اهـ.

ثم شيخ محمد بن الحسين مجهول الصفة، بل مجهول العين.
وشيوخه مجهول أيضاً، بل لا وجود له.

وأيُّ افتضاح أكثر / من عزو كتاب إلى أبي حنيفة، الذي ملأ أصحابه ١٢٣ ما بين الخافقين، بالرواية عن شخص مجهول، يرويه عن مجهول لا وجود له، بين الرواة عن أبي حنيفة، في سند غير هذا السند، بل ولا بين الرواة مطلقاً.

وقد أخرج ابن أبي العوام، عن محمد بن أحمد بن حماد، عن محمد بن شجاع، قال: سمعت أصحابنا الحسن بن أبي مالك وأبا علي الرازي وغيرهما، من أصحاب أبي يوسف وهم يتذاكرون: الرجل يأمر الرجل بالكفر، فرأيتهم يُجمعون أن قول أبي حنيفة وأبي يوسف، أنه من أمر رجلاً بأن يكفر فهو بأمره إياه كافر، وإن عزم على أن يأمر بالكفر كان بعزمه كافراً، لأن الأمر بالكفر كفر، والعزم على الكفر كفر، فالعزم على أن يأمر بالكفر كالعزم على أن يكفر، هذا قول أبي حنيفة، وما رأيتهم يختلفون فيه.

قال محمد (بن شجاع): وسمعت الحسن بن أبي مالك يقول لأصحابه

(١) كتاب التعقبات للسيوطي طبع في الهند. خ.

في المجلس وهم مجتمعون: إن أبا يوسف قال عن أبي حنيفة: لو أن رجلاً صلى يريد بصلاته إلى غير الكعبة، فوافق الكعبة على الخطأ منه، أنه بذلك كافر، وما رأيت أحداً منهم ينكر ذلك أهـ. فكيف يكون في كتاب لأبي حنيفة ما حكاه الخطيب ونسبه إليه؟

٩٨ — وقال في ص (٤٠٢ و ٤٢٧) (١):

عن حفص بن غياث: «كنت أجلس إلى أبي حنيفة، فأسمعه يُسأل عن مسألة في اليوم الواحد، فيفتي فيها بخمسة أفاويل، فلما رأيت ذلك تركته وأقبلت على الحديث».

أقول: لا لوم عليه في إقباله على الحديث. وأما تركه أبا حنيفة فكذب عليه، وهو من أبر تلاميذه له حياً وميتاً.

وفي السند ابن رزق، والأبار، وإبراهيم بن سعيد. وقد سقط من بين ابن سلم وإبراهيم بن سعيد (الأبار) في الطبقات، وهو ثلاثة الأثافي.

٩٩ — وقال في ص (٤٠٤ و ٤٢٨):

«وقال زكريا أخبرنا الحسين بن عبدالله النيسابوري، قال: أشهد على عبدالله — يعني ابن المبارك — شهادةً يسألني الله عنها أنه قال لي: يا حسين، قد تركت كل شيء رويته عن أبي حنيفة، فأستغفر الله وأتوب إليه».

أقول: وزكريا هو ابن سهل المروزي، والسند إليه هو السند السابق، ففيه عمر بن محمد الجوهري، وهو: السدابي الذي انفرد عن الحسن بن عرفة، عن يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن عكرمة، عن

(١) صحة الصفحة — ٤٢٥ — وهذه الجملة أول الصفحة من نسختي رقم ٧٠ تاريخ. وقد ذكرت العبارة هناك تحت رقم ٤٤ من ترقيم الذين تولوا الرد على الخطيب وكان يجب وضعها في ص ٢٣٥ من هذا المؤلف، حيث ذكرت تعليقاتي. خ.

ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، عن الله قال: (أنا الله لا إله إلا أنا، كلمتي من قالها أدخلته جنتي، ومن أدخلته جنتي فقد آمن عذابي، والقرآن كلامي ومنى خَرَجَ). وقال الذهبي بعد أن ساقه بسند الخطيب: هذا موضوع.

ومن ينفرد بالموضوع، يمكنه أن يقول كل شيء على لسان ابن المبارك في أبي حنيفة. وفي السند عدة من الحنابلة الأجلاء؟.

وقد ذكر أبو بكر المروزي في كتاب «الورع» - روايته عن أحمد - ، أن ابن راهويه كان انتقى من كتب / ابن المبارك، ما يزيد على نحو ثلاثمئة ١٢٤ حديث من حجج أبي حنيفة، وأتى بها بعد وفاة ابن المبارك إلى العراق، ليسأل عنها المشايخ أهل العلم - وهو يرى أنه ليس في البسيطة أحد يرد على أبي حنيفة - ، فلقي بالبصرة عبدالرحمن بن مهدي، فاستنشد ابن مهدي مرثية أبي تميلة في ابن المبارك، فأنشدها - وهي طويلة - وابن مهدي يبكي، لما كان في نفس ابن مهدي من إجلال ابن المبارك، ولما وصل إلى قوله:

وبرأي النعمان كنت بصيراً حين تبغي مقاييس النعمان
قاطعه قائلاً: اسكت، قد أفسدت الشعر.

وليس لابن المبارك ذنبٌ بالعراق غير روايته عن أبي حنيفة، كما بسطت الحكاية في مقدمة «الاختلاف في اللفظ» لابن قتيبة، مع بيان سبب انحرافه^(١) عن أبي حنيفة.

ولو كان ابن مهدي يعلم أنه رَجَعَ عن الرواية عن أبي حنيفة، لصارحه

(١) على انحراف عبدالرحمن بن مهدي عن أبي حنيفة: لم يثبت عنه شيء مما ذكره الخطيب في «تاريخه»، ولا مما ذكره أبو نعيم في «حليته»، في مثالب أبي حنيفة، لما في الأسانيد من رجال تكلم فيهم منهم عبدالرحمن بن عمر رسته.

بذلك، ومثله في انحرافه عن أبي حنيفة واهتمامه بابن المبارك، جدير بأن يعلم رجوعه لو كان رجوع. وكذلك لو صح رجوع ابن المبارك عن الأخذ والرواية عن أبي حنيفة، ما صح لأبي تميلة أن يمدحه في مراثيه بكونه بصيراً برأي النعمان، وأهل بلدة الرجل أعرف بأحواله.

وقد ذكر ابن عبد البر في «الانتقاء» ص (١٣٢)، بأسانيده عن ابن المبارك، أنه قال لرجل طعن في مجلسه في أبي حنيفة: (اسكت، والله لورأيت أبا حنيفة لرأيت عقلاً ونبلاً)، وأنه (كان ابن المبارك يذكر عن أبي حنيفة كل خير، ويزكيه ويقرضه ويثني عليه، وكان أبو إسحاق الفزاري يكره أبا حنيفة، وكانوا إذا اجتمعوا لم يجترأ أبو إسحاق أن يذكر أبا حنيفة بحضرة ابن المبارك بشيء).

وقال أبو القاسم بن أبي العوام، حدثني محمد بن أحمد بن حماد، قال حدثني أحمد بن القاسم (البرتي)، قال حدثني ابن أبي رزمة، عن عبدان، قال سمعت عبدالله بن المبارك يقول: «إذا سمعتم يذكرون أبا حنيفة بسوء، ساءني ذلك، وأخاف عليهم المقت من الله عز وجل». إلى غير ذلك مما يكشف الستار عن فرية المفترين.

وأما السند الذي بعده فمقطوع، لأن أبا داود لم يدرك ابن المبارك، وبينهما مفازة.

وفي السند إليه من انفرد الخطيب بتمشيته.

ولفظ أبي سالم محمد بن سعيد بن حماد (الجلودي) قال: قال أبو داود، صيغة انقطاع. وأبو داود ممن يقر بامامة أبي حنيفة كما سبق في رواية ابن عبد البر.

بل الثابت عن ابن المبارك برواية أبي بشر الدولابي، عن إبراهيم الجوزجاني، عن عبدان، عن ابن المبارك: كان يعجبني مجالسة الثوري،

كنت إذا شئت رأيته مصلياً، وإذا شئت رأيته في الزهد، وإذا شئت رأيته في الغامض من الفقه اهـ، بدون أن يتعرض لذكر أبي حنيفة هنا أصلاً.

والأفاك تصرف في الخبر، وزاد ما شاء، إلى أن جعل مجلس أبي حنيفة مجلساً لا يُذكر فيه النبي صلى الله عليه / وسلم ولا يُصلى عليه. ١٢٥ سبحانك ما هذا إلا إفك مفترى على ابن المبارك مكشوف النقاب، حتى على روايات الخصوم، وهم الذين يروون عنه أنه أخذ عن أبي حنيفة أربعمئة حديث، وما من حديث إلا وفيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم والصلاة عليه في صلب الرواية، فيكون هذا الزعم وقاحة بالغة.

وقد حدث ابن أبي العوام، عن إبراهيم بن أحمد بن سهل، عن القاسم بن غسان، عن أبيه، عن بشر بن يحيى، عن ابن المبارك أنه قال: ما رأيت رجلاً عالمًا ولا غير عالم، أوقر في مجلسه ولا أحسن سمياً وحلماً من أبي حنيفة، ولقد كنا عنده يوماً في المسجد الجامع، فما شعرنا إذ وقعت حية من السقف في حجره، فما زاد على أن نفص حجره فألقاها، وما منا أحد إلا هرب، قيل له: فأنت يا أبا عبد الرحمن؟ قال كنت أشدهم هرباً، ثم أقبل يصف أبا حنيفة ويصف أخلاقه اهـ.

أفمثله يقول ما حكاه الخطيب عنه في حق أبي حنيفة؟ قاتل الله التعصب.

١٠٠ — وقال في ص (٤٠٤ و ٤٢٩):

«أخبرني أبو نصر أحمد بن الحسين القاضي بالدينور، أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق السني. الحافظ، قال حدثني عبد الله بن محمد بن جعفر، حدثنا هارون بن إسحاق، سمعت محمد بن عبد الوهاب القنّاد يقول: حضرت مجلس أبي حنيفة، فرأيت مجلس لغو لا وقار فيه، وحضرت مجلس سفيان الثوري، فكان الوقار والسكينة والعلم فيه فلزمته».

أقول: القنَاد من المكثرين عن أبي حنيفة في المسانيد، وهذا من الدليل على كذب رواية الخطيب.

وعبدالله بن محمد بن جعفر، ليس أبا الشيخ بن حيَّان، لأنه لم يدرك هارون بن إسحاق الهمداني المتوفى سنة ٢٥٨هـ، بل هو القاضي القزويني الكذاب المشهور، الذي وضع على لسان الشافعي نحو مئتي حديث، لم يرو الشافعي شيئاً من ذلك أصلاً.

لكن الخطيب لا يتورع أن يروي بطريقه في مثالب أبي حنيفة، كما لا يتحرج من الرواية بطريقه في مناقب الشافعي، وقد فعل مثل ذلك في أحمد بن عبدالرحمن بن الجارود الرقي، الذي كذبه هو—راجع (٢ - ٦١ و ٦٩ و ٢٤٧) من تاريخ الخطيب، ولولا أمثال هذه الأمور المكشوفة، لما كانت السهام المصوبة إلى نحر الخطيب، لتصيب المقتل منه.

وحكى الخطيب بعد ذلك بطريق محمد بن عبدالله الحضرمي، عن الثوري أنه «كان ينهى عن مجالسة أبي حنيفة»، وماذا على أبي حنيفة من نهى الثوري عن مجالسته؟ على تقدير أن ابن رزق ضَبَطَ، وأن طعن محمد بن أبي شيبة في مطيْن الحضرمي غيرُ صواب. ومثلُ هذا النهي كثيرُ الوقوع بين الأقران. هذا في الخبر الذي بعده.

وأما السند الثالث ففيه الهيئي، وعنه يقول الخطيب: كانت أصوله سقيمة كثيرة الخطأ، وكان مغفلاً مع خلوه من علم الحديث (٥: ٤٧٥).

والنجد ممن يروي عما ليس عليه سماعه، كما نص على ذلك الدارقطني، كما في (٤: ١٩١) من تاريخ الخطيب، وليس قول الدارقطني ١٢٦ فيه: (قد حدَّث أحمد / بن سلمان من كتاب غيره بما لم يكن في أصوله) مما يزال بلعل ولعل. فيسقط رواية الخطيب بهذا الطريق عن الثوري، أنه كان

يُنهي عن النظر في رأي أبي حنيفة، وكان يقول: ربما استقبلني أبو حنيفة يسألني عن مسألة، فأجيبه وأنا كاره، وما سألته عن شيء قط.

كيف وقد صحَّ عن علي بن مسهر، أنه كان يأتي بكتب أبي حنيفة إلى الثوري بطلب منه، ولما نهاه أبو حنيفة عن ذلك، بدأ الثوري يحضر مجلس أبي حنيفة، وهو يغطي رأسه، إلى آخر الروايات المسرودة في كتابي ابن أبي العوام وأبي عبد الله الصيمري، مما في نقلها هنا طول، وسيأتي بيان رواية الثوري عن أبي حنيفة حديث المرتدة.

والخبر الذي بعد ذلك: (يتعسف الأمور بغير علم ولا سنة).

وفي سنده محمد بن الحسين بن حميد بن الربيع، الكذاب ابن الكذاب.

ومحمد بن عمر في السند، هو ابن وليد التيمي، وقد تصحف (وليد) إلى (دليل) في الطبقات كلها، ويقول عنه ابن حبان: يروي عن مالك ما ليس من حديثه، لا يجوز الاحتجاج به. ويرى أبو حاتم أمره مضطرباً، وذكره ابن الجوزي في «الضعفاء».

والخبر الذي بعد ذلك: ذكروا أبا حنيفة في مجلس سفيان، فقال: «كان يقال: عوذوا بالله من شر النبطي إذا استعرب».

وفي سنده الزملاء الثلاثة: ابن رزق، وابن سلم، والأبَّار، وقد سبقوا.

وسفيان بن وكيع، أفسده ورَّاقه، فأصبح لا يحتج به عند النقاد.

وأبو حنيفة فارسي النسب، مستعرب كما أن إسماعيل عليه السلام سرياني مستعرب، والنبط هم الآراميون سكنة العراق الأصليون، ولذلك قد يستعمل النبطي بمعنى العراقي بدون أن يكون من نسبهم، كما يستفاد من

«أنساب السمعاني»، فيصح أن يقال في أبي حنيفة: نبطي، بمعنى أنه عراقي، وذلك مثل أن يقال: رومي لمن يكون من البلاد العثمانية من الأتراك، باعتبار أن تلك البلاد شهرت بسكنتها الأصليين وهم الروم. على أن التعوذ من كل نبطي مستعرب جهلٌ وجاهلية، وكم بينهم من أئمة أمثال الزعفراني، الذي كان يتنحى^(١) على الشافعي.

١٠١ — وقال في ص (٤٠٥ و ٤٣٠):

«وقال الأبار حدثنا إبراهيم بن سعيد (الجوهري)، حدثنا عبدالله بن عبدالرحمن، قال: سئل قيس بن الربيع، عن أبي حنيفة، فقال: من أجهل الناس بما كان، وأعلمه بما لم يكن».

أقول: في السند غير ابن رزق، وابن سلم، والأبار، إبراهيم بن سعيد الذي كان يتلقى وهونائهم.

وقيس بن الربيع تركه غير واحد، وكان ابنه يأخذ أحاديث الناس فيدخلها في كتاب أبيه، فيرويها أبوه قيس بسلامة باطن، ولم يكن من صناعته مثل هذا التنكيت. ويعزو ابن عبدالبر مثل هذا القول إلى رقة بن مصقلة^(٢)، وهو أجدر به.

وعلى كل حال لا يستطيع أن يشهد هذه الشهادة، إلا من أحاط علماً

(١) يتنحى عليه أي يظهر أنه أعلم بالنحو منه. وذلك أن الحسن بن الصباح الزعفراني الذي اختاره الشافعي ليقراً كتبه على الحضور ببغداد عند زورة الشافعي الثانية لها، كان مشهوراً بجودة الأداء وتقويم الإعراب. فقال الشافعي عنه قوله المشهورة التي فيها كلمة (يتنحى) أي يظهر أنه أقوم علماً بالنحو منه كما مر وعبارة الشافعي هي: (رأيت عجيين ببغداد. أعجمياً يتنحى عليّ كأنه عربي وأنا أعجمي — يقصد الزعفراني الأعجمي — وعربياً لا ينطق بكلمة فصيححة — يعني أبا ثور الإمام —). خ.

(٢) انظر كلاماً عنه ص ٣٠٩ س ١١. خ.

بما كان وبما لم يكن. ولعل الخطيب يرى أن علم هذا وذاك عند قيس بن الربيع، جل من أحاط بكل شيء علماً.

ومثله الخبر الذي بعده، وفي سنده سنيد، والحجاج الأعور، وقيس المذكور.

وسنيد إنما روى عن الحجاج بعد أن اختلط اختلاطاً شديداً، وقد رآه أهل العلم يلقي الحجاج / فيتلقن منه، والملقن كالمتلقن في السقوط عند أهل النقد. ١٢٧ وقال النسائي: غير ثقة.

١٠٢ - وقال في ص (٤٠٥ و ٤٣١) (١):

«أخبرنا البرقاني، محمد بن أحمد بن محمد الأدمي، حدثنا محمد بن علي الإيادي، حدثنا زكريا بن يحيى الساجي، حدثنا بعض أصحابنا، قال قال ابن إدريس: إني لأشتهي من الدنيا أن يخرج من الكوفة قول أبي حنيفة، وشرب المسكر، وقراءة حمزة».

أقول: ترى البرقاني يصف نفسه في صف هؤلاء، فيروي عن مثل الأدمي محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر راوي «العلل» للساجي، وهو لم يكن صدوقاً، يُسمع لنفسه في كتب لم يسمعها، وكان بذية اللسان كما سبق من الخطيب.

وأما الساجي فقد سبق بيان حاله.

وشيوخه مجهول بينه وبين عبدالله بن إدريس الأودي مفازة. وواضع الحكاية على لسان ابن إدريس وقح قليل الدين، يجمع بين شرب المسكر، وبين الفقه، والقراءة المتواترة. وليطمئن هذا الواضع أنهما خرّجا من الكوفة، لكن في ذبوع وانتشار إلى مشارق الأرض ومغاربها.

(١) ص «٤٣٠». خ.

١٠٣ - وقال في ص (٤٠٥ و ٤٣١):

«وقال زكريا سمعت محمد بن الوليد البصري، قال: كنت قد تحفظت قول أبي حنيفة، فبينما أنا يوماً عند أبي عاصم، فدرست عليه شيئاً من مسائل أبي حنيفة، فقال: ما أحسن حفظك! ولكن مادعاك أن تحفظ شيئاً تحتاج أن تتوب إلى الله منه؟!».

أقول: في سنده الأدمي، وزكريا الساجي. وسبق من الخطيب ص (٣٤٢) ما ينافي هذا بأسانيد جيدة عن أبي عاصم نفسه.

وأبو عاصم النبيل، من أصحاب زفر بالبصرة، ومن المعجبين جداً بفقهِه أبي حنيفة وهكذا يفضح الكذابون أنفسهم.

١٠٤ - وقال في ص (٤٠٦ و ٤٣١):

«أخبرنا ابن رزق، أخبرنا ابن سلم، حدثنا الأبار، حدثنا أحمد بن عبدالله العتكي أبو عبدالرحمن وسمعت منه بمرور، قال حدثنا: مصعب بن خارجة بن مصعب، سمعت حماداً يقول في مسجد الجامع وما علم أبي حنيفة؟ علمه أحدث من خضاب لحيتي هذه».

أقول: في سنده الزملاء الثلاثة ابن رزق، وابن سلم، والأبار.

وأحمد بن عبدالله هو الفرياناني المروزي، قال أبو نعيم: مشهور بالوضع. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن عدي: يروي عن الفضيل، وابن المبارك وغيرهما المناكير، وقال الدارقطني: متروك الحديث. وقال ابن حبان: يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم، وعن الأثبات ما لم يحدثوا به، وقال ابن السمعاني: وكان ممن يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم. وكان محمد بن علي الحافظ سيء الرأي فيه.

ومن يعول على الوضاع، لا يكون إلا من طراز الأبار المأجور، وقد وقع

العتكى في الطبقات الثلاث بلفظ العكى، / والصواب العتكى كما في ١٢٨
«أنساب» ابن السمعاني.

وخارجة بن مصعب معروف، لكن ابنه مصعب في السند مجهول الصفة
كما يقول أبو حاتم.

وحما^(١) هو ابن سلمة، فعليه أن يذكر بلاياه^(٢) نفسه، ويمسك عن
الكلام في الناس.

ولا يوجد من يزعم أن علم أبي حنيفة قديم، وحدوث علمه لا كلام
فيه، وأما كونه أحدث من خضاب لحية حماد بن سلمة، المتأخر الوفاة عنه
بنحو سبع عشرة سنة، فلا يتصور إلا إذا كان حماد شب وهو شائب مخضوب،
لكن الرجل لا يبالي بما يخرج من فمه، وماذا على أبي حنيفة إذا أدركه أناس
حين اشتهر بالبراعة في الجدل، قبل اشتهاره بالفقه؟.

والخبر المنسوب إلى الإمام الشافعي: من أن أبا حنيفة كان يرفع صوته
إذا ناظر، لم يصح سنده إليه، فعلى فرض صحة السند إلى الشافعي لا يعول
عليه، حيث لم يذكر سنده، لأن بين الشافعي وبين أبي حنيفة مفازة، وهم
لا يحتجون بالخبر المنقطع.

وأما ما يروى عن ابن المبارك أنه قال جواباً لمن سأل: (أكان أبو حنيفة
مجتهداً؟) — يعني كثرة العبادة — : ما كان بخليق لذاك، كان يصبح نشيطاً في

(١) حماد بن سلمة توفي سنة ١٦٧. ج ٣ ص ١١ — ١٦ تهذيب التهذيب. وقد ساء حفظه
لما كبر. فتركه البخاري وخرج له مسلم مع التحري كما في ص ١٤. خ.

(٢) بلايا حماد كثيرة منها: (رأيت ربي في صورة شاب أمرد جعد ققط). انظر ص ٢٥٥
س ٣ من هذا الكتاب. ومنها: (أن الله تعالى خلق نفسه من عرق خيل أجراها). . إلى
آخر ما في كتب الموضوعات في باب التوحيد وغيره. راجع الاختلاف في اللفظ وتعليق
الأستاذ عليه. خ.

الخوض إلى الظهر، ومن الظهر إل العصر، ومن العصر إلى المغرب، ومن المغرب إلى العشاء، فمتى كان يكون مجتهداً؟.

وحيث إن لفظ أبي قدامة (سمعتُ سلمة بن سليمان قال: قال رجل لابن المبارك)، يكون فيه انقطاع ومجهول، لأنه لم يبين أنه سمع الرجل يقول، أو أنه حَضَرَ القصة، كما لم يبين من هو هذا الرجل؟ فيا سبحان الله، يَعْتَرِفُ لأبي حنيفة خصوصاً بأنه كان عامراً الوقت من الصبح إلى العشاء بالفقهِ وتعليم العلم، ولا يعترفون له بكثرة العبادة، وأيُّ عبادة أرضى عند الله بعد أداء الفرائض من تفقيه الناس في دينهم بهذا الوجه، ولولا أبو حنيفة وأصحابه لما نُضِجَ الفقه هذا النضج، ولا يَبْعَدُ أن يكون الراوي حاول رواية المعنى فغَيَّرَ وبَدَّلَ.

وقول ابن المبارك يَحْتَمِلُ جداً أن يكون من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم، وخاصةً بعد تذكر ما نقله الخطيب عن مسعر بن كَدَامٍ في هذا الباب، حيث قال في (٣٥٥):

أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق، قال سمعت القاضي أبا نصر.

(ح). وأخبرنا الحسن بن أبي بكر، أخبرنا القاضي أبو نصر أحمد بن نصر بن محمد بن إشكاب البخاري، قال سمعت محمد بن خلف بن رجاء يقول، سمعت محمد بن سلمة يقول، عن ابن أبي معاذ، عن مسعر بن كَدَامٍ، قال:

أتيت أبا حنيفة في مسجده، فرأيتَه يصلي الغداة، ثم يجلس للناس في العلم، إلى أن يصلي الظهر، ثم يجلس إلى العصر، فإذا صلى العصر جلس إلى المغرب، فإذا صلى المغرب جلس إلى أن يصلي العشاء، فقلت في نفسي: هذا الرجل في هذا الشغل، متى يتفرغ للعبادة؟ لاتعاهدنه الليلة، قال: فتعاهدته، فلما هدأ الناس خرج إلى المسجد، فانتصب للصلاة إلى أن

طلع الفجر، ودخل منزله ولبس ثيابه، وخرج إلى المسجد، وصلى الغداة، فجلس للناس إلى الظهر، إلى آخر ما ذكره هناك اهـ.

هكذا كان حاله ليلاً ونهاراً، ولو كان اقتصر بعد أداء الفرائض على تفقيه الناس كما سبق، لكفاه عبادة وطاعة لله سبحانه، فكيف وهو عامر الليل بالعبادة كما ترى.

/ ثم الغريب أن يزعم زاعم ويقول عن أبي حنيفة: «تَرَكَ عطاء وأقبل ١٢٩ على أبي العطوف»، مع أنه ما من مسند من المسانيد السبعة عشر المؤلفة في أحاديث أبي حنيفة، إلا وفيه روايته عن عطاء بكثرة.

وأما أبو العطوف جرّاح بن منهال الجَزَري، فهو متأخر الوفاة عن أبي حنيفة بنحو ثماني عشرة سنة، وقد قُلْتُ رواية أبي حنيفة عنه جداً، ولا مانع من الرواية عنه قبل طروء الغفلة به، وقد ذكره أحمد بالغفلة فقط، وقال ابن معين: ليس بشيء. وهو كثيراً ما يقول هذا فيمن قل حديثه.

ومن ظن بأبي حنيفة أنه لا يميز بين من به غفلة أو تهمة وبين غيره، مع صحبته له، فقد ظن باطلاً. وأبو حنيفة يكثر جداً عن عطاء بن أبي رباح، بل ليس بين شيوخه بعد حماد بن أبي سليمان، من يُكثر عنه قدر إكثاره عن عطاء.

وأما أبو العطوف فرواياته عنه كلّها لا تزيد على نحو خمس روايات فقط، مثل الصلاة في ثوب واحد، والاحتجام في حال الصوم، والنهي عن بيع وشرط، والتسوية بين دية الكتابي ودية المسلم الحر، وكون الشهر تسعاً وعشرين أو ثلاثين. وكل ذلك مما ورد عن غيره أيضاً بطرق، هكذا يكون الكذب المكشوف؟

وابن المبارك بريء من الروایتين، وهو الذي قال عن أبي حنيفة: «إنه أفقه الناس وأعبدهم، وأورعهم»، كما سبق من الخطيب بأسانيده في

ص (٣٤٢ و ٣٥٥ و ٣٥٩). والتناسي من شأن الخطيب، وقد سبق من ابن عون «أن أبا حنيفة صاحب ليل وعبادة»، بل تناهيه في العبادة مضربٌ مثل! راجع «الانتقاء» لابن عبد البر.

١٠٥ - وقال في ص (٤٠٦ و ٤٣٢):

«أخبرني الأزهرى، حدثنا محمد بن العباس، حدثنا أبو القاسم بن بشار، حدثنا إبراهيم بن راشد الأدمي، قال سمعت أبا ربيعة فهد^(١) بن عوف يقول: سمعت حماد بن سلمة يُكنّي أبا حنيفة: أبا حنيفة».

أقول: لينظر القارئ الكريم إلى مبلغ أدب خصوم أبي حنيفة معه!! وكنا نعرف أن الخطيب متعصب، والأزهري متعصب، لكن ما كنا نظن بهما أنهما يظنان النكاية في أبي حنيفة وأصحابه بتسجيل مثل هذا السفه، عن مثل محمد بن العباس الخزاز^(٢) المُسمّع بكتب ذلك الرزاز، بسندٍ فيه إبراهيم بن راشد الأدمي المتهم عند ابن عدي كما ذكره الذهبي.

وأبوربيعة: فهد بن عوف، وقد كذبه ابن المديني.

وحمد بن سلمة الذي يُعزى إليه ذلك السفه، يروي تلك الطامات المدونة في كتب الموضوعات، وقد أدخل في كتبه ريباه ما شاء من المخازي كما قال ابن الجوزي، وتحاماه البخاري، ولم يذكر مسلم من أحاديثه إلا ما سلّم من التخليط من رواياته قبل أن يختلط.

(١) وفي الطبقات الثلاث محمد، وهو محرف من فهد، وهو لقب له، واسمه زيد، كما في «الكنى» للدولابي. راجع «الميزان» في اسم فهد. ز.

(٢) الخزاز هو محمد بن العباس الخزاز. والخزاز لقبه. وكان من عادته أنه إن لم يجد كتاباً فيه سماعه روى من كتب الرزاز مع أن كتب الرزاز مما لعب فيها ولده. والرزاز هو أبو الحسن علي بن أحمد والرزاز لقب غلب عليه لأنه كان يبيع الأرز. وقد مر ذكر ذلك في ص ٤٤ س ٢١، من هذا الكتاب. خ.

وكان المسكين على براعته في العربية / وصيته الطيب في مبدأ أمره، ١٣٠
 ساءت سمعته، وأصبح أداة صماء بأيدي الحشوية في أواخر عمره، ومن
 مروياته (رأيتُ ربي في صورة شابٍّ أمرَدَ جَعْدٍ قَطَطٍ...)، تعالى الله عن ذلك.
 ومن دافع عنه لا بد وأن يكون جاهلاً بحاله أوزائغاً، نسأل الله
 السلامة، ولو ثبتت تلك الكلمة عنه، لوجب تعزيزه على هذا السفه الذي
 يأبى السوق أن يفوهوا بمثله! وأنت تعلم كيف كان تعزيزُ عمر الفاروق رضي
 الله عنه للخطيئة، حينما قال في حق الزُّبْرَقان:

دعِ المكارمَ لا تَرَحَلْ لُبُغَيْتِهَا واقْعُدْ فإنك أنت الطاعمُ الكاسي

كما سبق^(١). وأين هذا من هذا السفه؟

ومن اختلال الموازين عند الخطيب، أن يذكر هذا في مثالب
 أبي حنيفة، وإنما المناسب أن يذكره في مثالب حماد بن سلمة، تدليلاً على
 مبلغ سفهه وبذائه، على تقدير ثبوت الحكاية في نظر الخطيب. ولعل
 عبدالله بن المبارك أراد الردَّ على لافظٍ هذا الفُحْش حيث قال:

ألا يا حِيفَةَ تعلوك حِيفَهُ وأعيَا قَارِيٍّ ما في صحيفه
 أمثلُكَ لا هُديتَ ولست تُهْدَى يعيبُ أخا العفافِ أبا حنيفه!

إلى آخر الأبيات التي أخرجها ابن أبي العوام الحافظ، عن العباس بن
 الفضل، عن يوسف بن أبي يوسف، لعبدالله بن المبارك. فجزي الله
 ابنَ المبارك عن أبي حنيفة خيراً، حيث جازى المعتدي بمثل اعتدائه.

١٠٦ — وقال في ص (٤٠٧ و ٤٣٢):

«أخبرنا ابن رزق، أخبرنا عثمان بن أحمد، حدثنا حنبل بن إسحاق،
 قال: سمعت الحميدي يقول لأبي حنيفة — إذا كَنَاهُ — أبو حِيفَةَ لا يَكْنِي عن
 ذاك، ويُظهِرُهُ في المسجدِ الحرامِ في حلقَتِهِ والناسُ حوله».

(١) في ص ١١٩. خ.

أقول: إن ضَبَطَ ابن رزق هذه الرواية، ولم تكن من بلايا ابن السماك أبي عمرو عثمان بن أحمد، ولا من تصرفات حنبل، يَسْقُطُ عبدُالله بن الزبير الحميدي، بمجاهرتِهِ بهذا النبز المحرم، ولا سيما في المسجد الحرام. والحميديُّ معروفٌ ببالغ التعصب وهُجْر القول، بل كَذَّبَه محمد بن عبدالحكم في كلامه، وإن كان موثقاً في الحديث.

ولما استصحبه الشافعي إلى مصر، باعتبار أنه راويةُ ابن عيينة، أخذ يطمع أن يخلف الشافعيَّ بعد وفاته، ولما علم أن أصحابه لا يرضونه لبعده عن الفقه، حَكى عن الشافعي أن أحق جماعته بمقامه هو البويطي، فكذَّبه محمد بن عبدالحكم، ولم يكن مثل الإمام الشافعي لِيُسَرَّ إلى أحدِ الآفاقيين بما يكتمه عن جماعته، ولو كان رأيُه أن يكون البويطي خَلَفاً له، لجَاهَرَ بذلك أمام جماعته، لثلا يختلفوا بعده، وقد غَرِمَ البويطي ألفَ دينار - والألف ١٣١ كثير - إلى أن يصلح / قلوب الجماعة، كما حكى الحافظ ابن حجر في «توالي التأسيس» عنه - وللبرطيل أفاعيل - (١).

(١) وقد رَوَى ابن حجر في «توالي التأسيس» ٨٤ (٢) أن البويطي قال: لقد غَرِمْتُ نحواً من ألف دينار، حتى تراجع أصحابنا وتآلفنا هـ.

وبعد صرفِهِ لذلك المقدار من الدنانير، استتب له الأمر في الظاهر، لكن كان أثر التشويش مستمراً بينهم، حتى انتهز ثلاثة منهم فرصةً حادثةً حمل الناس على القول بخلق القرآن، فكتبوا في شأن البويطي إلى بغداد، فورد الأمر، فاستحضره صاحب الشأن - وكان حسن الرأي فيه - فقال له: قل فيما بيني وبينك، يريد بذلك صونه من الحمل إلى بغداد، فأبى وقال: إنه يقتدي بي مئة ألف ولا يدرون المعنى. كما يعلم من طبقات ابن السبكي (١: ٢٧٦).

(٢) صواب اسم الكتاب هو هكذا (التأسيس) بالنون بعد الهمزة فأخر الحروف فالسين وليس التأسيس - آخر الحروف بين سينين. فإنه غلط من نسخة فهرس دار الكتب التي طبع عليها فوقع الطابع في غلطة الدار. اهـ. عن الأستاذ. خ.

وكان هوى الحميدي مع البويطي، لتقاربهما في المنزح، وبُعدهما عن الغوص على دقائق الفقه، بخلاف أمثال المزني، وابن عبدالحكم. ولولا أنه كان راوية ابن عيينة، لكان الناس استغنوا عنه وعن حديثه، لبذاءة لسانه، وتعصبه الشديد، ولعل الإمام الشافعي رضي الله عنه أرادَه حينما تمثّل بشعر ابن المبارك السابق وقال:

ألا يا حيفة تعلوك حيفه وأعيا قارىء ما في صحيفه
أمثلك - لا هُديت ولست تُهدى - يعيب أخا العفاف أبا حنيفه!
تعيب مشمراً سهر الليالي وصام نهاره لله خيفه
وصان لسانه عن كل إفك وما زالت جوارحه عفيفه
وغض عن المحارم والمناهي ومَرَضاً الإله له وظيفه
فمن كأبي حنيفة في نداءه؟! لأهل الفقر في السنة الجحيفه
وقد رأيت في مجموعة^(١) العلامة الشيخ عبدالله بن عيسى الكوكباني

= وقد روى ابن السبكي فيها أيضاً عن البويطي أنه قال: «بريء الناس من دمي إلا ثلاثة: حرمة والمزني وآخر»، يريد به ابن الشافعي^(٢).

وروى السبكي أيضاً في (١: ٢٧٥) أنه تنازع ابن عبدالحكم والبويطي، فقال البويطي: أنا أحق به منك، وقال الآخر كذلك، فجاء الحميدي فقال: قال الشافعي ليس أحد أحق بمجلسي من يوسف، وليس أحد من أصحابي أعلم منه، فقال له ابن عبدالحكم: كذبت، فقال له الحميدي: كذبت أنت وأبوك وأملك^(٣). فيُعلم من ذلك كله قيمة أتباع البويطي بمصر، وملحظه نفسه في المسألة، وبراءة قاضي مصر من التعصب عليه، وإن زعم ذلك بعضهم. ز.

(١) مجموعة الكوكباني مخطوطة بخط المؤلف كانت عند الخانجي وباعها ولا يعلم الأستاذ مآلها. أما شرح الملل والنحل للمهدي بالله فمخطوط ومنه نسخ في اليمن. خ.

.....

(٢) كان للإمام الشافعي، رضي الله عنه، ذرية لم يبحث مآلها. ويوجد ذكر ذلك في توالي التأسيس لابن حجر، وفي باقي تراجم الشافعي. خ.

(٣) ولفظ الخطيب: كذبت أنت وكذب أبوك وكذبت أمك الخ. انظر: ج ١٤ ص ٣٠١ من تاريخ بغداد. خ.

اليمني، المتوفى سنة أربع وعشرين ومئتين وألف، ينقل بخطه عن «شرح الملل والنحل» للإمام المهدي بالله اليمني رحمه الله، أن الشافعي رضي الله عنه لما سَمِعَ رجلاً يتكلم في هضم جانب أبي حنيفة، قال هذه الأبيات بعد أن زَبَرَ ذلك الرجل وانتهره، ثم ذكر تلك الأبيات ومعها نحو عشرة أبيات أخرى.

لكن الظاهر أن الشافعي تمثَّل بها، كما سبق، وليست هي من نظمه، وإن ظُنَّ من تمثِّلِه بها أنها من شعره، وليس كذلك. ولا نزيد في الرد على ذلك المنتقص الفحاش، على ما تمثَّل به الشافعي في الرد عليه، وفي ذلك عبرة.

١٣٢ ١٠٧ — وقال في ص (٤٠٧ و ٤٣٢):

«أخبرنا العتيقي، حدثنا يوسف بن أحمد الصيدلاني، حدثنا محمد بن عمرو العقيلي، حدثني زكريا بن يحيى الحلداني، قال سمعت محمد بن بشار العبدي بُنداراً يقول: قلَّما كان عبدالرحمن بن مهدي يَذكر أبا حنيفة إلا قال: كان بينه وبين الحق حجاب».

أقول: إن كان يريد بالحق الحقَّ سبحانه وتعالى، فمن الذي ليس بينه وبين الله حجاب؟ وإن كان يريد به الصواب في المسائل، فليس له مسألة في المعتقد إلا واعتقاد خلافها ضلال. وأما الفروع فقد أصَّل هو وأصحابه الأصول، وفرَّعوا الفروع بأدلتها، قبل أن يُعنى بذلك باقي الأئمة المتبوعين، وهم موافقون له في ثلاثة أرباع الفقه، كما يظهر من مدارس مواطن اتفاق الأئمة ومواضع اختلافهم في كتب الخلاف، والنزاع في الربع الباقي مستمر.

فالقول بأن بينه وبين الصواب من مسائل الفروع حجاباً، مطلقاً، يكون مجازفة تسقط بنفسها بدون حاجة إلى من يسقطها، وإن أراد البعض اليسير، فلفظه بعيد عن إفادة ذلك، فليستبدل لفظاً بلفظ مع التصريح بتلك المسائل اليسيرة، التي يزعم أن أبا حنيفة أخطأ فيها، ليتمكن التحدث عنها.

على أن بُنداراً في السنين الأول والثاني، تكلم فيه الأقدمون إلى أن اتهموه بالكذب وسرقه الحديث، ثم استقر عمل المتأخرين على الانتقاء من رواياته.

وفي السند الثالث ابن درستويه معه.

١٠٨ — وقال في ص (٤٠٧ و ٤٢٣):

«أخبرنا ابن رزق، أخبرنا ابن سلم، حدثنا: الأبار، حدثنا سلمة بن شبيب، حدثنا الوليد بن عتبة، قال سمعت مؤمل بن إسماعيل قال، قال عمر بن قيس: من أراد الحق فليأت الكوفة، فليُنظر ما قال أبو حنيفة وأصحابه فليخالفهم».

أقول: قد سبق أن قول أبي حنيفة وأصحابه في المعتقد هو الحق الذي لا يحيد عنه أهل الحق، فانظر إلى عقيدته التي دُونها أبو جعفر الطحاوي، فهل ترى فيها عوجاً؟.

وأما مسائل الفروع، فالأئمة المتبوعون بعده على اتفاق معه في غالبها، ولا يزيد نزاع كل إمام معه على الربع من المسائل.

فتبين من ذلك أن من خالف أبا حنيفة وأصحابه في العقيدة، أو في تلك المسائل التي لا ينازعهم فيها إمام من أئمة الدين، يكون خالف الحق الصريح حتماً، ومن خالفهم في النزر اليسير من المسائل التي نوزعوا فيها من غير دليل واضح، وعدّهم على ضلال بسببها، فهو عائد الأحاديث الصحيحة الصريحة، الواردة في أن المجتهد مأجور في حالتي الإصابة والخطأ، أو جهل حكم المسائل الاجتهادية عند أهل الحق. والقول بتأثير المجتهد المخطيء — على فرض ثبوت خطئه — قول أهل الزيغ.

وأما سند الخبر ففيه الزملاء الثلاثة ابن رزق، وابن سلم، والأبار.

وفيه أيضاً مؤمل بن إسماعيل، وهو متروك الحديث عند البخاري.

١٣٣ وأما عمر بن قيس، فإن كان الماصِر الكوفي، فمؤمل / المكي لم يلحقه، وإن كان أبا جعفر عمر بن قيس المكي، فهو منكر الحديث ساقط، على ما ذكره غير واحد من النقاد.

وهو الذي يعزو إليه ابنُ سعد أنه قال لمالكٍ بحضرة بعض الولاة: الشيخُ يُخطيء مرةً ومرةً لا يصيب. فقال مالك: كذاك الناس، ثم بَلَغَ مالكاُ أنه تغفله بذلك، فقال: والله لا أكلمه أبداً.

وهو الذي يقال عنه: إنه قال أيضاً لمالك: أيُّ مالك، أنت هالك، جلستَ ببلدة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تُضِلُّ حاجَّ بيت الله، تقول أفرد، أفرد، أفردك الله، فأراد أصحاب مالك أن يكلموه فقال مالك: لا تكلموه فإنه يشرب المسكرا هـ. كما في «تهذيب التهذيب».

وبعضهم يعزو الحكاية الأولى^(١) إلى أبي يوسف مع مالك بحضرة الرشيد، والله أعلم.

على أن صيغة مؤمل صيغة انقطاع.

وبعده قولُ عمار بن زريق: «خالف أبا حنيفة فإنك تصيب». فعمار هذا هو ابن عم عبد الله بن شبرمة، يقول السليمانى عنه: إنه كان من الرافضة.

والأحوص بن الجواب الضبي في السُّند، من أصحاب ابن أبي ليلى، وهو لم يكن بالقوي عند ابن معين.

وفي الخبر الذي يليه: ابنُ درستويه يرويه عن يعقوب، عن ابن نمير،

(١) أي عبارة (الشيخ يخطيء مرة ومرة لا يصيب) التي ذكرت في السطر الثاني، والذي يعزوها إلى أبي يوسف موجود في أحد المصادر المخطوطة. خ.

حدثنا بعضُ أصحابنا - وهو مجهول -، عن عمار بن زريق، وهو الذي تكلم فيه السليمانى .

وفي الذي بعده بسند البرقاني إلى الحسين بن إدريس: قال: قال ابن عمار: «إذا شككتُ في شيء، نظرتُ إلى ما قاله أبو حنيفة، فخالفتُه، كان هو الحق - أو قال: البركة في خلافه».

وابن عمار، هو محمد بن عبدالله الموصلي، التاجر صاحب كتاب «العلل ومعرفة الشيوخ»^(١)، قال ابن عدي: رأيت أبا يعلى يُسيء القول فيه ويقول: شَهِد على خالي بالزور. وله عن أهل الموصل أفراد وغرائب اهـ. وأبو يعلى الموصلي من أعرف الناس به وكلامه فيه قاص على الآخرين.

والحسين بن إدريس الهروي^(٢)، صاحب «التاريخ»، يقول عنه ابن أبي حاتم، بعد أن ذكر له أحاديث باطلة: لا أدري البلاء منه أم من خالد بن هياج اهـ.

والهروي وخالد مذكوران في «ثقات» ابن حبان جهلاً منه بحالهما، وتساهله في التوثيق مردود عند أهل النقد، راجع «اللسان».

والخبر على تقدير ثبوته عن قائله مجازفة تنبىء عن قلة الدين في قائله.

(١) العلل ومعرفة الشيوخ. لم يطبع وغير مشهور مكان وجوده. خ.
(٢) تاريخ الهروي لم يطبع ولا يعلم الأستاذ وجوده. ومؤلفه هو: الحسين بن إدريس. ذكره ابن حجر في لسان الميزان، ج ٢ ص ٢٧٢. فقال بعد أن ذكر ما قيل فيه من شر وخير: (وله كتاب صنفه على نحو تاريخ البخاري الكبير). وتوفي الهروي سنة ٣٥١. خ.

١٠٩ - وقال في ص (٤٠٨ و ٤٣٤) :

«... فأجابه - أي مساوراً - بعضهم يقول:

فكم من فَرْجٍ مُّحْصَنَةٍ عَفِيفٍ أَجَلٌ حَرَامُهَا بِأَبِي حَنِيفَةَ

أقول: وهديّة بن عبد الوهاب - في سند الخبر - بالياء المشناة، لا بالموحدة كما وقع في الطبقات الثلاث. وكلُّ ما في الأمر أن شاعراً مجهولاً يهجو فقيّة الملة، فماذا تكون قيمة هجائه غير أن تكبّ الهاجي في النار؟

ولو كان هذا الهاجي رَفَعَ النقاب عن وجهه، وصارَحَ بالمسألة التي لا يرضاها ويعدّها من قبيل إحلال الحرام، لكان في الإمكان الحديث عنها والجوابُ عن اعتراضه، فما دام القائل مجهولاً والمسألة مجهولة، لا نستطيع ١٣٤ الكلام مع هذا الناقد البصير، بغير الدعاء له بكشف / غشاوة الجهل عن بصيرته، حتى لا ينبري مرة-أخرى لنقد إمام من أئمة المسلمين بمجهول عن مجهول.

والمحارمُ في باب النكاح منصوص عليها، وأبو حنيفة يتوسّع في باب الحرمة بالمصاهرة وبالرضاع. فمذهبه أحوطُ المذاهب في باب النكاح من غير أدنى شك، لكن الشاعر يهيم في كل واد.

١١٠ - وقال في ص (٤٠٩ و ٤٣٥) :

«كم من فرج حرام قد أباحه جدُّك، قاله أبو بكر بن عياش لإسماعيل بن حماد».

أقول: لم يذكر مثلاً واحداً من تلك الكثرة، حتى نلتفت إليه، والخبر في سنده ابن رزق، وأبو عمرو بن السماك. ولفظُ (صاحب لنا ثقة) لا يزيل الجهالة عن الراوي عند أهل الحديث، فلا يثبت الخبر بمثل هذا السند عن ابن عياش أصلاً.

وفي الخبر الذي بعده الزملاء الثلاثة.

وفي الذي بعده محمد بن العباس الخزاز. وأبو معمر إسماعيل بن إبراهيم الهروي .

وقد سبق من الخطيب في ص (٣٢٧) عن أبي بكر بن عياش، أنه قال: (إن أبا حنيفة ضُرب على القضاء)، وهنا يقول: (إنما ضُرب على أن يكون عريفاً على طُرُز حاكة الخزازين).

والخبر السابق هو الصحيح، وما هنا افتراء على أبي بكر بن عياش، على أن ضربه على القضاء مما تواتر رغم أنف الخطيب، وهذا هو الافتضاح بعينه .

١١١ — وقال في ص (٤٠٩ و ٤٣٥):

«أخبرني الحسن بن علي بن عبد الله المقرئ، حدثنا محمد بن أبي بكر البزاز، حدثنا محمد بن مخلد، حدثنا محمد بن حفص — هو الدوري — قال سمعت أبا عبيد يقول: كنت جالساً مع الأسود بن سالم في مسجد الجامع بالرصافة، فتذاكروا مسألة، فقلت: إن أبا حنيفة يقول فيها كيت، وكيت. فقال لي الأسود: تذكر أبا حنيفة في المسجد؟ فلم يكلمني حتى مات».

أقول: أين الأسود بن سالم من أبي عبيد الإمام في كل علم؟ وكان الأسود بن سالم من العباد المتقشفين المقبلين على الله، ولم يكن له سعة في العلم ولا التفات إلى الفقه، كان يصعب عليه أن يشتغل في المسجد بغير ذكر الله، غير شاعر بأن مُدارسة الفقه من ذكر الله، وله رأيه في هذا، ولأهل العلم رأيهم، ولم يكن هو ممن يحتج بقوله في مثل هذا الموضوع.

ولا أدري لماذا تكلف الخطيب الرواية عنه، وحاله معلوم مما رواه الخطيب نفسه في (٣٦: ٧)، حيث قال: أخبرنا الحسين بن علي الطناجيري حدثنا محمد بن علي بن سويد المؤدب، حدثنا عثمان بن إسماعيل بن بكر السكري، قال سمعت حبش بن برد يقول: رُوي أسود بن سالم يغسل وجهه

من غُدوةٍ إلى نصف النهار، فقليل له أيش خبرك؟ قال رأيت اليوم مبتدعاً فأنا
أغسل وجهي منذ رأيتَه إلى الساعة، وأنا أظنه لا يَنْقَى اهـ.

١٣٥ / ١١٢ - وقال في ص (٤٠٩ و ٤٣٥):

«أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب، أخبرنا محمد بن نعيم الضبي
(هو الحاكم نسبه إلى جده)، قال سمعت محمد بن حامد البزاز يقول،
سمعت الحسن بن المنصور يقول، سمعت محمد بن عبد الوهاب يقول، قلت
لعلي بن عثام: أبو حنيفة حجة؟ فقال: لا للدين، ولا للدنيا».

أقول: الحجة في دين الله: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس
بشروطه. والحجة في الدنيا شهادة الشهود العادلة، وإقرار المدعى عليه،
وقول أهل الحديث في الحجة اصطلاحٌ محدث، فلا معنى لذكر هذه الحكاية
هنا.

وإن أراد أنه لا يُحتج بروايته، فهذا جرح غير مفسر، على أنه قد احتج
بحديثه الشافعي في «الأم»، وهو إمام الخطيب، ومبلغ كثرة من أثنى عليه
يظهر من «الانتقاء» لابن عبد البر، بل هو ممن تواترت ثقته وأمانته وإمامته،
فلا يطعن فيه إلا زائغ كما هو مبسوط في غير هذا المكان.

ثم السند إلى علي بن عثام فيه محمد بن عبد الوهاب الفراء، وهو معلول
عند أبي يعلى الخليلي في «الإرشاد».

والحاكم معروف بالتعصب والاختلاط.

وعلي بن عثام من رجال مسلم، ووهم من قال في تعليقه هنا: إنه
مجهول، راجع «خلاصة الخزرجي» - أصغر كتاب في الرجال -، لتعلم أنه
غير مجهول.

١١٣ - وقال في ص (٤٠٩ و ٤٣٥):

«أخبرنا أبو حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدوي الحافظ بنيسابور،
أخبرنا محمد بن أحمد بن الغطريف العبدوي بجرجان، حدثنا محمد بن علي
البلخي، حدثني محمد بن أحمد التميمي بمصر، حدثنا (عبدالله بن)
محمد بن جعفر الأسامي، قال:

كان أبو حنيفة يتهم شيطان الطاق بالرجعة^(١)، وكان شيطان الطاق يتهم
أبا حنيفة بالتناسخ، قال: فخرج أبو حنيفة إلى السوق، فاستقبله شيطان الطاق
ومعه ثوب يريد بيعه، فقال له أبو حنيفة: أتبيع هذا الثوب لي إلى رجوع
علي؟ فقال: إن أعطيتني كفيلاً أن لا تُمسَخَ قِرداً بعتك، فُبِيتَ أبو حنيفة.
قال: ولما مات جعفر بن محمد، التقى هو وأبو حنيفة فقال له أبو حنيفة:
أما إمامك فقد مات، فقال له شيطان الطاق: أما إمامك فمن المنظرين إلى يوم
الوقت المعلوم».

أقول: جُنَّ الخطيب حيث بدأ يَشْفِي غِيْظَه من أبي حنيفة، بما يُنسَبُ
إلى مثل شيطان الطاق، وأدبنا بمنعنا نقلَ ما قاله زملاء شيطان الطاق في
إمامه، وفي «بحار الأنوار»^(٢) و«روضات الجنات»^(٣) شيء كثير من هذا
الطراز. إن كان في ذلك شفاء للصدور، كلا بل في ذلك إشفاء للصدور.

وابن الغطريف، أنكروا عليه روايات كما في لسان الميزان.

ومحمد بن علي بن الحسين البلخي الهروي، يغلب على رواياته
المناكير.

(١) تلقب به محمد بن علي بن النعمان الشيعي، صاحب النوادر، فاشتهر به، ويلقبه
الإمامية بمؤمن الطاق. ز.

(٢) بحار الأنوار وروضات الجنات: كتابان في التاريخ للرافضة طبعاً - وفيهما سب الامام
الشافعي - خ.

ومحمد بن أحمد التميمي العامري المصري، كان كذاباً يروي نسخة
١٣٦ / موضوعة كما قال ابن يونس.

وبالنظر إلى أن وفاته سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة، لا يكون شيخه ولد
إلا في النصف الأخير من المئة الثالثة، فيكون بين محمد بن جعفر الأسامي
شيخه وبين شيطان الطاق المعاصر لأبي حنيفة مفازة، إلا إذا كانت الصلة
بينهما صلة ما بين الشياطين، نعوذ بالله من الشياطين، ومن المعولين عليهم
فيما يروون.

١١٤ — وقال في ص (٤١٠ و ٤٣٦):

«أخبرنا أبو نعيم الحافظ، حدثنا أبو محمد عبدالله بن محمد بن
جعفر بن حيان، حدثنا سالم بن عصام، حدثنا رسته (عبدالرحمن بن عمر)،
عن موسى بن المساور، قال سمعت جَبْرَ — وهو (محمد بن) عصام بن يزيد
الأصبهاني — يقول: سمعت سفيان الثوري يقول: أبو حنيفة ضالٌّ مضلٌّ».

أقول: رجال هذا السند غير الخطيب والثوري، كلهم أصبهانيون.

أبو نعيم على تعصبه، متكلم فيه، وقد سبق.

وكذا شيخه أبو الشيخ، ضَعَفَه بلديه أبو أحمد العسال.

وسالم بن عصام صاحب غرائب.

ورسته أصبهاني، ميلاده سنة ١٨٨ في رواية ابن أخيه قبل وفاة
ابن مهدي بعشر سنين فقط، ويُستبعد أن يجهل ابن أخيه ميلاده، ومع هذا
يقال: إنه رَوَى عن ابن مهدي ثلاثين ألف حديث، فلا يتصور هذا الإكثار
لابن عشر، وقد انفرد ابن ماجه من أصحاب الأصول الستة بالرواية عنه، قال
أبو موسى المديني: تكلم فيه أبو مسعود — وهو الحافظ البارع أحمد بن
الفرات الرازي —، كتب إلى أهل الري ينهاهم عن الرواية عنه. ويكثر
الغريبُ في حديثه، وقال أبو محمد بن حيان: غرائب حديثه تكثر.

وموسى بن المساور أبو الهيثم الضبي من رجال «الحلية»، مجهول الحال، ولم أر من وثقه.

و(جَبْر) بفتح الجيم وتشديد الموحدة.

وعلى فرض صحة الخبر عن الثوري، لم يبين فيه لماذا عده ضالاً؟ إن كان لقوله في الإيمان، فهو محض الهداية كما سبق تحقيقه، وإن كان لشيء سواه، فلا ندري خلافاً بينهما في شيء غير ذلك من مسائل الاعتقاد.

وقد سبق من الخطيب رواية ثناء الثوري على أبي حنيفة في (ص ٣٤١)، وذكر ابن عبد البر في «الانتقاء» (١٢٧) أخباراً أيضاً في ثنائه عليه، والإسناد هنا كما ترى. ولو فرضنا أن أمر الإيمان خفي على الثوري، فعُدَّ أبا حنيفة ضالاً مضلاً لذلك، فماذا على أبي حنيفة من هذا؟.

وقول عبدالله بن إدريس بعده: (أما أبو حنيفة فضال مضل، وأما أبو يوسف ففاسق من الفساق).

في سنده ذلك الداعر أيوب بن إسحاق السافري، تكلم فيه ابن يونس.

وفي سنده أيضاً رجاء بن السندي، له لسان طلق في الواقعة، وقد أعرض عنه أصحاب الأصول الستة، ووهم عبدالغني المقدسي في ظنه أن البخاري أخرج له كما قال المزي وغيره، عفا الله عن عبدالله بن إدريس الأودي، كان يرمي الناس بالضلال بأيسر سببٍ يعلو على إدراكه!

وفي الخبر الذي بعده أيوب بن إسحاق بن سافري السافري أيضاً، وما نراه إلا كذب على أيوب الواسطي، حيث عزا إلى يزيد بن هارون أنه / قال: «ما رأيت قوماً أشبه بالنصارى من أصحاب أبي حنيفة».

وقد صح عن يزيد بن هارون ثناء بالغ في أبي حنيفة كما سبق من الخطيب ص (٣٤٢)، كيف وقد أخرج ابن عبد البر عن الحكم بن المنذر، عن يوسف بن أحمد، عن محمد بن علي السمناني، عن أحمد بن حماد، عن القاسم بن عباد، عن محمد بن علي، أنه سمع يزيد بن هارون يقول: قال لي خالد (بن عبدالله الطحان) الواسطي: انظر إلى كلام أبي حنيفة لتتفقه، فإنه قد احتيج إليك. أوقال: إليه، ورَوَى عنه خالد الواسطي أحاديث كثيرة اهـ. فيا ترى هل يقبل هذا النص من شيخه فيمن يراه كالنصارى؟ تالله ما هذا إلا إفك مفترى!.

وقد أخرج ابن أبي العوام عن جعفر بن محمد بن أعين، عن يعقوب بن شيبة، قال حدثني يعقوب بن أحمد، قال سمعت الحسن بن علي، قال: سمعت يزيد بن هارون يقول: وسأله إنسان فقال: يا أبا خالد، من أفقه من رأيت؟ قال: أبو حنيفة، وليصيرن أبو حنيفة أستاذ أكابرهم، ولوددت أن عندي مئة ألف مسألة من مسائله، قال: وجالسته قبل أن يموت بجمعة اهـ.

وقال ابن أبي العوام أيضاً: حدثني إبراهيم بن أحمد بن سهل، قال حدثنا القاسم بن غسان قال سمعت إبراهيم بن عبدالله الهروي يقول سمعت يزيد بن هارون يقول: أدركت ألف رجل من الفقهاء، وكتبت عن أكثرهم، ما رأيت فيهم أفقه ولا أورع ولا أحلم من خمسة، أولهم أبو حنيفة اهـ.

فحاشا يزيد بن هارون أن يفوه بمثل ما نقله الخطيب عنه. وما هو إلا من دعارات ابن سافري، والله حسيبه وحسيب من رواه من غير تفنيده، وهو يعلم أنه كذب.

١١٥ — وقال في ص (٤١٠ و ٤٣٧):

«أخبرنا أحمد بن محمد العتيقي، والحسن بن جعفر السلماسي، والحسن بن علي الجوهرى، قالوا أخبرنا علي بن عبدالعزيز البرذعي، أخبرنا

أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم، أخبرنا محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، قال: قال لي محمد بن إدريس الشافعي: نظرت في كتب لأصحاب أبي حنيفة، فإذا فيها مئة وثلاثون ورقة، فعددت منها ثمانين ورقة خلاف الكتاب والسنة، قال أبو محمد: لأن الأصل كان خطأ فصارت الفروع ماضية على الخطأ.

أقول: صبر الخطيب من أول الترجمة إلى هنا، من غير أن يذكر من الشافعي رواية في النيل من أبي حنيفة، مع ذكره روايات في ذلك عن أصحاب أبي حنيفة، وهنا قد شفى صدره، وذكر من الشافعي أربع روايات في هذا الصدد، وإنني لا أتكلم في سند الرواية الأولى، بشرح ما ينطوي عليه البرذعي، ولا ببيان وجوه تعنت شيخه في الجرح، بما يملئ عليه اعتقاده الذي تلقاه من حرب بن إسماعيل، ولا بنقل ما قاله الحميدي والربيع المؤذن في ابن عبدالحكم.

بل أفرض أن متن الرواية مما أسرَّ به الشافعي إلى محمد بن عبدالحكم، على خلاف ما تواتر عن الشافعي أنه قال: «الناس كلهم عيال في الفقه على أبي حنيفة»، وأنه «حَمَل من محمد بن الحسن حِمل جَمَل من علمه»، وأنه «أَمَنُ الناس عليه في الفقه»، / إلى غير ذلك من نصوصه ١٣٨ المسجلة بأسانيدھا في كتب أهل العلم، وفي تاريخ الخطيب نفسه.

بل أكتفي بلفت النظر إلى غلطة في النص المنقول هنا - في الطبقات الثلاث ومخطوطة دار الكتب المصرية -، وذلك أن كتباً منكورة لا تكون منسوبة لجميع أصحاب أبي حنيفة، كما لا يكون عدد أوراق ما يقال له: كُتِب مئة وثلاثين ورقة فقط، بل هذا العدد من الأوراق لا يتصور أن يكون إلا في كُتِيب، ومثل هذا الكتيب لا يكون تأليف جميع أصحابه، بل يكون تأليف بعضهم فقط، وكل ذلك ظاهر جداً فيما أرى.

فلعل أصل الرواية: (نظرتُ في كُتَيْبٍ لبعض أصحاب أبي حنيفة، فإذا فيه مئة وثلاثون ورقة، فعددت منها ثمانين ورقة خلافاً للكتاب والسنة)، فغلط الناسخ أو أحد الرواة في نقل الأصل، حتى أصبحت الرواية على الصورة السابقة.

ونحن نجعل مقدار الشافعي من أن ينطق بكلام غير معقول، فما تلقاه الشافعي من محمد بن الحسن فقط حملُ بُخْتِي باعترافيه، وليس ذلك كل ما اطلع عليه الشافعي من كتب أصحاب أبي حنيفة، بل اطلع أيضاً على كتب أبي يوسف، و«الأمالى» فقط من بينها نحو ثلاثمائة جزء على ما يقال.

وسَمِعَ كثيراً من وكيع بن الجراح، وأسد بن عمرو، ويوسف بن خالد السمتي، وغيرهم من أصحاب أبي حنيفة، وكتبهم تملأ خزانة ربما لا يكون عدد أوراقها أقل من عدد الكلمات أو الجمل في مؤلفات الشافعي.

فإذا ثبت بهذه الصورة أنه لا يعقل أن يكون قوله إلا في كُتَيْبٍ، يحتوي على ذلك العدد من الأوراق فقط، فماذا على الشافعي لو كان صرّح بمؤلف الكتيب المذكور، وجاهر بذكر ما خالف في نظره الكتاب والسنة من مسائله؟ وهونحو ثلثي مسائل ذلك الكُتَيْبٍ، فلو كان فعل ذلك لربما رجع مؤلف الكتيب إلى الصواب، أو أبدى ما عنده من الجواب إن كان حياً، وإن كان ميتاً يقوم أحد تلاميذه مقامه في ذلك، فيعمم النفع بهذا الأخذ والرد، ويتضح الخطأ والصواب من بين المسائل.

وعلى فرض أن أحد أصحاب أبي حنيفة أخطأ في غالب مسائل كتيب، فماذا على أبي حنيفة من ذلك؟ والشافعي نفسه رجع عما حواه كتاب «الحجة»^(١)

(١) الحجة للشافعي لم يطبع. وهو مهجور من الشافعي نفسه كما ذكر هنا. ومسائله موجودة في بعض الكتب، وهو مذهب الشافعي القديم. خ.

كله، المعروف بالقديم، وأمر بغسله والإعراض عنه^(١)، وهو مجلد ضخّم لا يقل عدد أوراقه من ثمانمئة ورقة. ولولا أن الشافعي رأى قديمه كله مخالفاً للكتاب والسنة، لما رجّع هذا الرجوع ولا تشدد هذا التشدد.

فكيف يسوغ للشافعي أن يُعَيَّر من يكون خطؤه نحو نسبة الواحد إلى العشرة بالنسبة إلى خطئه نفسه؟ وذلك العالم المفروض خطؤه، لم يعترف بعدُ بالخطأ اعتراف الشافعي بخطئه في قديمه، ولعل لصاحب الكتيب كلاماً يندفع به اعتراض المعارض، لو عَلِم ما هو هذا الاعتراض؟

ويوجد بين العلماء من يتسرع في الحكم بمخالفة / الكتاب والسنة، ١٣٩ بحيث يظهر بعد إمعان النظر في كلامه، أن ما عدّه مخالفاً للكتاب والسنة هو الموافق لهما، وهو الصواب بعينه، وها هو محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، راوي هذه الحكاية من الشافعي، ألّف كتاباً سماه «ما خالف فيه الشافعي كتاب الله وسنة رسوله»، كما ذكره ابن السبكي وغيره.

فهل نصدقه فيما يقوله، وبالنظر إلى مبالغة ابن خزيمة في الثناء عليه؟ حيث يقول: ليس تحت قبة السماء أحدٌ أعلم باختلاف الصحابة والتابعين واتفاقهم من محمد بن عبدالله بن عبدالحكم.

ولو كان أصل الحكاية (نظرت في كتاب لأبي حنيفة)، لاستقام المعنى على تقدير التغاضي عما في السند، إلا أن الكلام يكون مرسلاً على عواهنه، من غير بيان ما هو هذا الكتاب بين كتب أبي حنيفة.

(١) وفي «مناقب الشافعي» للفخر الرازي ص (١٢٢) قال البيهقي: رأيت في كتاب زكريا بن يحيى الساجي بإسناده، عن البويطي، قال: سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول: «لا أجعل في حل من روى عني كتابي البغدادي» وهو قديمه، ويروي الراعي الأندلسي في «الانتصار»^(٢) أمر الشافعي بغسل قديمه كله. ز.

(٢) الانتصار للراعي. خ.

وأما ما رواه الخطيب عن الشافعي أيضاً أنه قال: (أبو حنيفة يضع أول المسألة خطأ، ثم يقيس الكتاب كله عليها)، فلا نتكلم في رجالها، وإن كان بينهم من غير رجال السند الأول الربيع المرادي، الذي يقول فيه أبو يزيد القراطيسي ما يقول، بل نعترف بأن المجتهد قد يخطئ في التفریع.

ولأبي حنيفة بعض أبواب في الفقه من هذا القبيل، ففي كتاب «الوقف»^(١) أخذ بقول شريح القاضي وجعله أصلاً، ففرع عليه المسائل، فأصبحت فروع هذا الكتاب غير مقبولة حتى ردّها صاحبها، وهكذا فعل في كتاب «المزارعة»، حيث أخذ بقول إبراهيم النخعي، وجعله أصلاً ففرع عليه الفروع.

ولكن ما هو من هذا القبيل من مسائل أبي حنيفة، ربما لا يبلغ في العدد عدد أصابع اليد الواحدة، في حين أن ما عند ذلك العائب من هذا القبيل، بحيث يحار فيه كبار الفقهاء من أهل مذهبه، فتجدهم مضطربين فيما يختارون في المذهب بين قديم المسائل وجديدها، وبين الأجوبة الشفعية المروية عن الإمام التي يقال فيها (فيها قولان)، فيشكون من عدم مشي الفروع على الأصول، وعدم الاطراد في التأصيل والتفریع، مما ليس هذا موضع شرحه، وله محل آخر.

وأما ما يعزوه أبو جعفر الأيلي إلى الشافعي (أنه لا يعلم أحداً وضع الكتب أدل على عوار قوله من أبي حنيفة)، فيدل على أن أبا حنيفة لم يكن يسير على طريقة إخفاء ما في كلامه من مواطن الضعف، وما ذلك إلا من أمانته في العلم.

(١) أي أن متابعتة في الكتابين المذكورين لم تكن عن اجتهاد منه، ولكن لثقتة بإبراهيم النخعي، المتوفى سنة ٩٥، وبشريح المتوفى سنة ٧٨. والصحيح في الوقف ما ذهب إليه أبو يوسف صاحبه استناداً إلى الأحاديث الصحيحة. خ.

وأما ما يُعزى إليه أنه قال: (ما شَبَّهْتُ رأي أبي حنيفة إلا بخيط السُّحارة، يمد كذا فيجيء أخضر، ويمد كذا فيجيء أصفر) ففي سنده ابن رزق، وأبو عمرو بن السماك، فلا نظن به أن ينطق بمثل هذا الكلام في فقه أبي حنيفة، وأنت تراه لا يذكره ولا أصحابه في كتبه إلا بالإجلال وبالثناء لهم، وهو لا يعجز عن رد ما يريد أن يرد عليه بحجة، دون اللجوء إلى تشغيب أهل المجون. على أن هذا ينافي ما سبق منه أنه كان يدع العيب في كلامه مكشوفاً، حتى يرى الناظر رأيه فلا يقع في الغلط، كما هو شأن من يتقي الله في أمر دينه.

نعم، كان أبو حنيفة عند مداورة المسائل مع أصحابه، يذكر احتمالاً في المسألة، فيؤيده بكل ماله من حول وطول، ثم يسأل أصحابه أعندهم ما يعارضونه به؟ فإذا وجدهم مشوا على التسليم، بدأ هو نفسه ينقض ما قاله أولاً، بحيث يقتنع / السامعون بصواب رأيه الثاني فيسائلهم عما عندهم في ١٤٠ الرأي الجديد، فإذا رأى أنه لا شيء عندهم، أخذ يصور وجهاً ثالثاً، فيصرف الجميع إلى هذا الرأي الثالث، وفي آخر الأمر يحكم لأحدها بأنه هو الصواب بأدلة ناهضة.

وليس هذا من قبيل خيط السحارة، وإنما هو طريق امتاز به في التفقيه، فَبَزَّ به هو وأصحابه الفقهاء.

وقد حُدِّث ابن أبي العوام، عن إبراهيم بن أحمد بن سهل، عن القاسم بن غسان، عن أبيه، عن أبي سليمان الجوزجاني، عن محمد بن الحسن، قال: كان أبو حنيفة قد حُمِلَ إلى بغداد، فاجتمع أصحابه جميعاً، وفيهم أبو يوسف، وزفر، وأسد بن عمرو، وعامة الفقهاء المتقدمين من أصحابه، فعَمِلُوا مسألة أيدها بالحجاج وتنوَّقوا في تقويمها، وقالوا: نسأل أبا حنيفة أول ما يقدّم.

فلما قَدِمَ أبو حنيفة، كان أول مسألة سُئِلَ عنها تلك المسألة، فأجابهم بغير ما عندهم، فصاحوا به من نواحي الحلقة: يا أبا حنيفة، بلِّدتك الغربية، فقال لهم: رفقاً، رفقاً، ماذا تقولون؟ قالوا: ليس هكذا القول. قال: أبحجة أم بغير حجة؟ قالوا بل بحجة. قال: هاتوا، فناظرهم فغلبهم بالحِجاج حتى ردهم إلى قوله، وأذعنوا أن الخطأ منهم.

فقال لهم: أعرفتم الآن، قالوا: نعم، قال: فما تقولون فيمن يزعم أن قولكم هو الصواب، وأن هذا القول خطأ؟ قالوا: لا يكون ذاك، قد صح هذا القول، فناظرهم حتى ردهم عن القول.

فقالوا: يا أبا حنيفة ظلمتنا، والصواب كان معنا، قال: فما تقولون فيمن يزعم أن هذا القول خطأ، والأول خطأ، والصواب في قول ثالث، فقالوا: هذا ما لا يكون، قال: فاستمعوا، واخترع قولاً ثالثاً وناظرهم عليه، حتى ردهم إليه، فأذعنوا.

وقالوا: يا أبا حنيفة، علِّمنا، قال: الصواب هو القول الأول الذي أجبتكم به، لعلّ كذا وكذا، وهذه المسألة لا تخرج من هذه الثلاثة الأنحاء، ولكل منها وجه في الفقه ومذهب، وهذا الصواب، فخذوه وارفضوا ما سواه اهـ.

إن كان يريد العائب هذا النوع من السحر، فهو سحر نُعماني سَحَر به ألباب الفقهاء، حتى العائب، لا بابلي يسحر به عيون المغفلين. وهكذا يكون فقه الجماعة، وبه امتاز أصحابه.

وقد قال ابن أبي العوام: حدثني محمد بن أحمد بن حماد، قال أخبرني محمد بن شجاع، قال سمعت الحسن بن أبي مالك يقول، عن أبي يوسف، قال: كان أبو حنيفة إذا وردت عليه المسألة، قال: ما عندكم فيها من الآثار؟ فإذا رَوينا الآثار، وذكرنا وذكر هو ما عنده، نَظَر: فإن كانت

الأثار في أحد القولين أكثر، أخذَ بالأكثر، فإذا تقاربت وتكافأت نظر
فاختاراهـ.

١١٦ - وقال في ص (٤١١ و ٤٣٧):

«أخبرنا البرقاني، حدثني محمد بن العباس أبو عمر الخزاز، حدثنا
أبو الفضل جعفر بن محمد الصندلي، وأثنى عليه أبو عمر جداً، حدثني
المروزي أبو بكر أحمد بن الحجاج، سألت أبا عبد الله - وهو أحمد بن
حنبل - عن أبي حنيفة وعمر بن عبيد، قال: أبو حنيفة أشد على المسلمين
من عمرو بن عبيد، لأنَّ له أصحاباً».

/ أقول: روى الخطيب هنا عن أحمد ست روايات. ١٤١

ففي الأولى أبو عمر محمد بن العباس، المعروف بابن حيويه الخزاز،
المسمع بكتب ذلك الرزاز السابق ذكره.

والصندلي الذي أثنى ابنُ حيويه وحده عليه، لا يكون إلا من هذا
الصنف.

وأبو بكر أحمد بن الحجاج المروزي، هو صاحب الدعوة إلى أن المراد
بالمقام المحمود، هو إقعادُ الرسول صلى الله عليه وسلم على العرش في
جنبه تعالى، تعالى الله عما يقول المجسمة علواً كبيراً.

وفتنة صاحبه البربهاري ببغداد، حول هذه الأسطورة معروفة في كتب
التاريخ، راجع «الكامل» لابن الأثير، في أنباء سنة ٣١٧هـ و ٣٢٣هـ، فيا
سبحان الله؟ متى كان أحمد يقول: إن عمرو بن عبيد لا أصحاب له، وقد
امتألت البصرة وبغداد بأصحابه وأصحاب أصحابه، وهلم جرا، حتى أوقعوا
أحمد في تلك المحنة.

وكان أحمد يترحم على أبي حنيفة ويثني عليه، حينما كان أصحاب

عمرو بن عبيد، يضربونه في المحنة المعلومة، كما سبق من الخطيب ص (٣٢٧)، وهو الذي تفقه أول ما تفقه على أبي يوسف القاضي، وكتب عنه ثلاثة قماطر من العلم، كما في أوائل «سيرة» ابن سيد الناس وتاريخ الخطيب (١٥:٣)، وكان يستخرج الأجوبة الدقيقة من كتب محمد بن الحسن، كما روى عنه إبراهيم الحربي على ما في تاريخ الخطيب (١٧٧:٢).

فإن كان الخطيب يُعَوِّل على مثل سند الرواية الأولى، كان في إمكانه أن ينقل من «طبقات الحنابلة» لأبي الحسين بن أبي يعلي الحنبلي، ما يشاء في حق أبي حنيفة، لأن لكل زائغ تقولاً في أبي حنيفة.

ولقد صدق عبدالعزيز بن أبي رَوَاد حيث قال: (أبو حنيفة المَحَنَة، من أحبه فهو سني، ومن أبغضه فهو مبتدع). ومصدق ذلك أنك إذا درست معتقد الطاعنين فيه، وجدتهم منطوين على زيغ مبین.

وأما الرواية الثانية فهي: (أنه كان يعيب أبا حنيفة ومذهبه).

وفي سنده أبو الشيخ الأصبهاني، وقد ضعفه العسال، ويقول الملك المعظم: أنا أُصَدِّقُ هذا، لأن أصحاب أحمد إلى يومنا هذا لم يفهم أحد منهم «الجامع الكبير»، ولا عَرَفَ ما فيه، ومتى وقف عليه فلا شك أنه ينكره، فخلَّ عنك باقي كتب أصحاب أبي حنيفة اهـ.

والملك المعظم من أعنى الناس «بالجامع الكبير»، وأعرفهم بأسراره حيث عُنِيَ بشرحه، وكان أكابر الحنابلة بدمشق في عهده، فيعرف أحوالهم عن كتب، ومن جهل شيئاً أنكره وعاداه، وليس بقليل بين الفقهاء من لم يَرْضَ تدوين أقوال أحمد في عداد أقوال الفقهاء، باعتبار أنه محدِّث غير فقيه عنده، وأنتى لغير الفقيه إبداء رأيٍ متزن في فقه الفقهاء؟

وفي الرواية الثالثة: أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي، مختلط

فاحش الاختلاط، كما بسطنا ذلك فيما علقناه على «خصائص مسند أحمد» لأبي موسى المدني و«المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد» لابن الجزري.

ومحمد بن جعفر الراشدي، نسبة إلى الراشدية قرب بغداد، وهو راوي «العلل» عن الأثرم^(١).

وراويه: القطيعي وأحمد بن نصر الذارع: غير صالحين للرواية.

ومتن الرواية (في العقيدة عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث مسندة، وعن أصحابه، وعن التابعين. وقال أبو حنيفة: هو من عمل الجاهلية).

/ وأقول: نعم كان أهل الجاهلية يرون وجوب العقيدة، وأبيحت في ١٤٢ الإسلام من غير وجوب في رأي أبي حنيفة وأصحابه. قال الإمام محمد بن الحسن الشيباني في «الآثار»: أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، قال: كانت العقيدة في الجاهلية، فلما جاء الإسلام رفضت.

قال محمد: وأخبرنا أبو حنيفة، قال حدثنا رجل، عن محمد بن الحنفية: إن العقيدة كانت في الجاهلية، فلما جاء الإسلام رفضت. قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة اهـ.

وليس أحد ينكر أنها في الأصل كانت من عمل الجاهلية، ثم عُمل بها في الإسلام. ويرى أبو حنيفة أن ما كان من عمل أهل الجاهلية، معتبرين وجوبه عليهم، إذا عُمل به في الإسلام، لا يدل هذا العمل إلا على الإباحة، لا على إبقاء الوجوب المعتبر في الجاهلية.

(١) العلل لم يطبع. وهو في المصطلح. والأثرم هو أبو بكر أحمد بن محمد بن هاني الإسكافي، المتوفى سنة ٢٦٠ (بعدها) ج ٢ ص ١٣٥، تذكرة الحفاظ. خ.

ومعه في هذا الرأي محمد ابن الحنفية، ذلك الفقيه العظيم الذي كان يزاحم فقهاء الصحابة في الافتاء، وكذلك معه إبراهيم النخعي، ذلك الفقيه الجليل الذي يقول عنه الشعبي: ما ترك إبراهيم بعده أعلم منه، فقليل له: ولا الحسن، ولا ابن سيرين؟ قال: ولا الحسن، ولا ابن سيرين، ولا من أهل البصرة، ولا من أهل الكوفة، ولا من أهل الحجاز. وفي رواية ولا بالشام.

ومعه أيضاً صاحبه محمد بن الحسن، ذلك الفقيه البارع الجامع إلى علم أبي حنيفة علم أبي يوسف، والأوزاعي، والثوري، ومالك رضي الله عنهم.

ولا يرون ثبوت وجوب العقيدة بمثل الأحاديث الواردة في العقيدة، وإن ادعاه أحمد وانفرد به عن الجماعة.

وأما الإباحة التي تشمل النذب، فليس بين أصحاب أبي حنيفة من ينكرها. والكلام في أحاديث العقيدة طويل الذيل، ومراد أبي حنيفة من عدها من عمل الجاهلية ما سبق بيانه، على أن هناك رواية تفيد أنه إنما كان يكره لفظ العقيدة.

وأما الرواية الرابعة فهي: (قيل لأحمد بن حنبل: قول أبي حنيفة الطلاق قبل النكاح؟ فقال: مسكين أبو حنيفة، كأنه لم يكن من العراق، كأنه لم يكن من العلم بشيء قد جاء فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن الصحابة، وعن نيف وعشرين من التابعين، مثل سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب، وعطاء، وطاوس، وعكرمة، كيف يجترئ أن يقول تطلق؟»).

أقول: لفظ البيكندي لفظ انقطاع.

ولا نثق بالقواس وصاحبه، حيث يقول الخطيب: أخبرني محمد بن عبد الملك القرشي، أخبرنا أحمد بن محمد بن الحسين الرازي، حدثنا محمود بن إسحاق بن محمود القواس ببخارى، قال: سمعت أبا عمرو

حريث بن عبدالرحمن يقول، سمعت محمد بن يوسف البيكندي يقول: قيل لأحمد إلى آخره.

على أن مذهب أبي حنيفة أنه لا طلاق إلا في ملك، أو مضافاً إلى ملك أو في عُلقة من علائق الملك.

ويجب أن يكون أحمد من أعلم الناس بذلك، لأنه عراقي تفقه على علماء العراق من أصحاب أبي حنيفة، وقد أجمعت الأمة على أنه لا يقع طلاق قبل النكاح، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمَنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ الآية.

فمن علّق الطلاق بالنكاح / وقال: إن نكحتُ فلانة فهي طالق، لا يعد ١٤٣ هذا المعلق مطلقاً قبل النكاح، ولا الطلاق واقعاً قبل النكاح، وإنما يعد مطلقاً بعده، حيث يقع الطلاق بعد عقد النكاح، فيكون هذا خارجاً من متناول الآية، ومن متناول حديث (لا طلاق قبل النكاح)^(١)، لأن الطلاق في تلك المسألة بعد النكاح لا قبله.

وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه الثلاثة، وعثمان البتي، وهو قول الثوري، ومالك، والنخعي، ومجاهد، والشعبي وعمر بن عبدالعزيز فيما إذا خص.

والأحاديث في هذا الباب لا تخلو عن اضطراب، والخلاف طويل الذيل بين السلف فيما إذا عم أو خص، وقول عمر بن الخطاب صريح فيما ذهب إليه أبو حنيفة وأصحابه.

وتابع الشافعي ابن المسيب في عدم الوقوع، سواء عم أو خص، وإليه ذهب أحمد، وللکلام متسع جداً في هذه المسألة، فكيف يتصور أن يقول

(١) أخرجه ابن ماجه عن المشور. ز.

أحمد ما يعزى إليه في الرواية الرابعة، مع كون أبي حنيفة واضح الحجة جداً في ذلك، ومعه رجال لا يحصون من فقهاء السلف، راجع «أحكام القرآن» لأبي بكر الرازي (٣: ٣٦١).

وأما الرواية الخامسة: ففيها نسبة (ما قول أبي حنيفة والبعرُ عندي إلا سواء) إلى أحمد، وفي سندها سوى ابن رزق، والنجاد، وعبدالله بن أحمد - مهنا بن يحيى، وقال أبو الفتح الأزدي عن مهنا هذا: منكر الحديث، وتابعه الخطيب.

فكيف يتصور أن يلفظ أحمد بمثل هذا اللفظ الشنيع؟ ويأبى أدب كثير من السوق أن يفوه بمثله، والمصدرُ المضاف من ألفاظ العموم عند الفقهاء، فيكون لذلك اللفظ خطورة بالغة، لأن أبا حنيفة يعتقد في الله تعالى ما يكون خلافه كفراً أو بدعة شنيعة عند من ألقى السمع وهو شهيد.

ومسائله في الفقه غالبها مسائل إجماعية بين الأئمة المتبوعين، سبقهم أبو حنيفة في تدوينها، والقسم الجاري فيه النزاع منها قليل، فيكون امتهان قوله في المسائل الاعتقادية، والمسائل الفقهية التي ما نازعه فيها أحد من أئمة المسلمين، محض كفر، لا يصدر ممن له دين، فيكون هذا طعناً في أحمد لا في أبي حنيفة.

وقد ذكرنا هذه الرواية بما رواه ابن الجوزي في «مناقب أحمد» عند ذكر صبره وتحمله للأذى ص (٢٢٣)، بسنده عن بلال الأجرى أنه ذكر أبا حنيفة عند أحمد، فقال أحمد بيده هكذا ونفضها، ثم قال فقلت: «كان قول^(١) أبي حنيفة أكثر نفعاً من ملء الأرض من مثلك». هكذا يحصد الزوبعة من زرع الرياح.

(١) و (قول) تصحفت إلى (بول) في النسخة المطبوعة، ولا أدري هل هذا من غلط الطابع أو ناسخ الأصل. ز.

وأما الرواية السادسة: ففيها عزو (لو أن رجلاً ولي القضاء، ثم حَكَم برأي أبي حنيفة، ثم سئلت عنه لرأيتُ أن أرد أحكامه) إلى أحمد.

وفي سندها محمد بن أحمد الأدمي. وزكريا بن يحيى الساجي، وقد سبق ذكر حالهما مرات.

وفيه أيضاً محمد بن روح، وهو مجهول، وشواهد الحال تكذب الرواية، لأن أحمد يتابع أبا حنيفة في أمهات المسائل الخلافية.

ويقول أبوالمؤيد الخوارزمي في «جامع المسانيد» / (١: ٦٧): إن ١٤٤ كتب أبي حنيفة لا يخالفها أحمد إلا في عدة مسائل، أقل مما يخالف فيها الشافعي وغيره، وقد كتبت مئة وخمساً وعشرين مسألة، من أصول المسائل التي وافق فيها أحمدُ أبا حنيفة، وخالفهما الشافعي اهـ.

و «مغني» الموفق بن قدامة، يكفيك دليلاً على هذا، بل «الإفصاح» لابن هُبيرة الوزير الحنبلي على صغره كاف في ذلك^(١).

وقد ذكر سليمان بن عبدالقوي الطوفي الحنبلي، في «شرح مختصر الروضة»^(٢) في أصول الحنابلة: وإني والله لا أرى إلا عصمة أبي حنيفة مما قالوه، وتنزيهه عما إليه نسبوه، وجملة القول فيه أنه قطعاً لم يخالف السنة عناداً، وإنما خالف فيما خالف اجتهاداً، بحجج واضحة، ودلائل صالحة

(١) الإفصاح عن معاني الصحاح، للوزير عون الدين أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الحنبلي المتوفى سنة ٥٦٠. وهو شرح لكتاب الجمع بين الصحيحين للحميدي المتوفى سنة ٤٨٨. ولما وصل فيه لحديث (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين)، تكلم عن الفقه. وآل الأمر إلى ذكر ما اتفق عليه الفقهاء وما اختلفوا فيه. فأفرد ذلك في جزء اسمه (الإشراف على مذاهب الأشراف) وهو المقصود من عبارة الأستاذ هنا. والإشراف طبع في حلب. خ.

(٢) شرح مختصر الروضة، مخطوط بظاهرية دمشق. خ.

لائحة، وحججه بين أيدي الناس موجودة، وقل أن ينتصف منها مخالفوه، وله بتقدير الخطأ أجر، وبتقدير الإصابة أجران، والطاعنون عليه إما حساد، أو جاهلون بمواقع الاجتهاد، وآخر ما صح عن الإمام أحمد رضي الله عنه إحسان القول فيه، والثناء عليه، ذكره أبو الورد من أصحابنا في كتاب «أصول الدين»^(١) اهـ.

وقد شرحت أسباب اضطراب الروايات عن أحمد في هذا الباب في «بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني»، وفيما علقناه على «الاختلاف في اللفظ» لابن قتيبة، وقانا الله سبحانه من نزعات التعصب.

١١٧ - وقال في ص (٤١٢ و ٤٣٩):

«أخبرني الحسن بن أبي طالب، أخبرنا محمد بن نصر بن مالك، حدثنا أبو الحسن علي بن إبراهيم النجاد من لفظه، أخبرنا محمد بن المسيب، حدثنا أبوهبيرة الدمشقي، حدثنا أبو مسهر، حدثنا خالد بن يزيد بن أبي مالك، قال: أحلّ أبو حنيفة الزنا، وأحلّ الربا، وأهدر الدماء، فسأله رجل ما تفسرُ هذا؟ فقال:

أما تحليلُ الربا فقال: درهمٌ وجوزةٌ بدرهمين نسيئةً، لا بأس به.

وأما الدماء فقال: لو أن رجلاً ضَرَبَ رجلاً بحجر عظيم، فقتله، كان على العاقلة ديتُهُ.

ثم تكلم في شيء من النحو فلم يُحسنه، ثم قال: لو ضَرَبَ بأباً قبيس كان على العاقلة.

قال: وأما تحليلُ الزنا فقال: لو أن رجلاً وامرأةً أُصيّبا في بيت، وهما

(١) أصول الدين مخطوط ولا يعلم الأستاذ مكانه. وهو في المعتقد (توحيد). خ.

معروفا الأبوين، فقالت المرأة هوزوجي، وقال هو: هي امرأتي، لم أعرض لهما. قال أبو الحسن النجاد: وفي هذا إبطال الشرائع والأحكام».

أقول: وقع في الطبقات الثلاث (نصر بن لمك) والصواب (نصر بن مالك) كما أثبتناه. وفي سند هذا الهذيان محمد بن نصر بن أحمد بن نصر بن مالك القطيعي، ذلك الكذاب صاحب التسميع الطري.

وفي تاريخ الخطيب (٣: ٣٢١) عن الأزهري، أنه سَمِعَ أبا الحسن بن رزقويه يقول: ألا ترى إلى ابن مالك - يعني القطيعي هذا -، أنه جاءني بقطعة من كتب ابن أبي الدنيا، وقال لي: اشتراها مني، فإن فيها سماعك معي من البرذعي، فقلت له: يا هذا والله ما سمعتُ من البرذعي شيئاً. قال الأزهري: فنظرتُ في تلك الكتب وقد سَمِعَ فيها ابنُ مالك بخطه لابن رزقويه تسميعاً طرياً. ورواية مثله معدودة في عداد المحفوظ عند الخطيب!!.

وأما خالد بن يزيد بن أبي مالك الدمشقي، / فهو الذي يقول عنه ١٤٥ ابن معين: بالشام كتابٌ ينبغي أن يذفن «كتاب الديات»^(١) لخالد بن يزيد بن أبي مالك، لم يرض أن يكذب على أبيه حتى كذب على الصحابة. قال ابن أبي الحواري: سمعت هذا الكتاب عن خالد، ثم أعطيته للعطار، فأعطى للناس فيه حوائج. قال النسائي: غير ثقة. وقال أحمد: ليس بشيء قاله الذهبي في «الميزان».

وأين كان عقلُ الخطيب ودينُه حينما دَوَّنَ هذه الأخلوقة في عداد المحفوظ عند النقلة، بسند فيه مثلهما في الكذب؟ وهو من أعرف الناس بحالهما، فلعل الخطيب نفسه لم يكن أقل شأناً منهما في الاجترار والافتراء.

(١) كتاب الديات مخطوط. ولا يعلم الأستاذ مكان وجوده. خ.

وأما تلك المسائل فمسألة (درهم وجوزة) فريّة بلا مرية، لأنها على خلاف المدون في مذهبه، وأبو حنيفة من أشد الفقهاء في النسيئة، ولا يكون من مثل خالد بن أبي مالك المذكور إلا الافتراء.

وأما القتل بالمثل: فقد سبق بيانه مفصلاً فلا نعيده هنا.

وكذلك مسألة (ولو ضربه بأبا قيس)^(١).

وأما الزنا: فقد قال الملك المعظم في «السهم المصيب»: إذا جاء واحد إلى كل واحد من امرأة ورجل، فقالا له: نحن زوجان، فبأي طريق يُفرّق بينهما أو يُعترَض عليهما؟ لأن كل واحد منهما يدّعي أمراً حلالاً، ولو فُتِحَ هذا الباب لكان الإنسان كل يوم بل في كل ساعة يُشهد على نفسه وعلى زوجه أنهما زوجان، وهذا لم يقل به أحد من الأئمة، وفيه من الحرج ما لا يخفى على أحد اهـ.

فذهب هكذا مسعى الخطيب في تشويه مذهب أبي حنيفة بالروايات المختلفة أدراج الرياح.

١١٨ — وقال في ص (٤١٢ و ٤٤٠):

«أخبرنا البرقاني، أخبرنا بشر بن أحمد الاسفرايني، حدثنا عبدالله بن محمد بن سيار الفراهيني، قال سمعت القاسم بن عبدالملك أبا عثمان يقول سمعت أبا مسهر يقول: كانت الأئمة تلعن أبا فلان على هذا المنبر، وأشار إلى منبر دمشق قال الفراهيني: وهو أبو حنيفة».

أقول: وقع في الطبقات الثلاث بدل الفراهيني (الفرياني) وهو غلط، ولعن شخص معين لا يكون فيه نص في الشرع على أنه من أهل النار، يعد ذنباً عظيماً في هذا الدين الحنيف، ولو كان عامياً جلفاً، فكيف يكون لعن

(١) ص ٤٥ . خ .

إمام من أئمة الدين؟ وهذا الإجرام بمجرد كافي سقوط اللاعن، فتباً لمن
يحتج بإجرام المجرمين.

على أن لعن أبي حنيفة في منبر دمشق، لم يقع في رواية أبي مسهر
كما ترى، بل قال: (كانت الأئمة تلعن أبا فلان على هذا المنبر)، فجعل
الفراهيناني الخبيث (أبا فلان) أبا حنيفة من غير دليل.

والمبادر من لفظ الأئمة عند ذكره مع المنبر: الخلفاء، ولا شك أن
خلفاء بني أمية، كانوا يلعنون علي بن أبي طالب كرم الله وجهه على ذلك
المنبر، أخزاهم الله، إلى أن رفع ذلك عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه،
ولم تكن دمشق عاصمة الملك بعدهم، حتى يتصور أن الخلفاء كانوا يلعنون
أبا حنيفة على ذلك المنبر، ولو فرض وقوع ذلك منهم أو من الخطباء
المجارين لأئمة الجور، فلأبي حنيفة أسوة حسنة في علي بن أبي طالب كرم
الله وجهه.

والفراهيناني من شيوخ ابن عدي، / ومحمد بن الحسن النقاش ومن ١٤٦
طرازهما في المعتقد، فلا يوثقه إلا مثله.

وأبو مسهر طويل اللسان على مخالفه، لكنه سرعان ما أجاب في محنة
القرآن، سامحه الله.

١١٩ — وقال في ص (٤١٢ و ٤٤٠):

«أخبرني الخلال، حدثنا أبو الفضل عبدالله بن عبدالرحمن بن محمد
الزهري، حدثنا عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد السكري، حدثنا العباس بن
عبدالله الترقفي، قال سمعت الفريابي (محمد بن يوسف) يقول: كنا في
مجلس سعيد بن عبدالعزيز بدمشق، فقال رجل فيما يرى النائم كأن النبي
صلى الله عليه وسلم قد دخل من باب الشرقي — يعني باب المسجد — ومعه
أبو بكر وعمر، وذَكَرَ غيرَ واحد من الصحابة، وفي القوم رجل وسخ الثياب،

رث الهيئة، فقال: تدري من هذا؟ قلتُ لا، قال: هذا أبو حنيفة، ممن أُعِينَ بعقله على الفجور، فقال له سعيد بن عبدالعزيز: أنا أشهد أنك صادق، لولا أنك رأيت هذا، لم تكن تحسن تقول هذا».

أقول: في الطبقات الثلاث (لولا أنك رأيت هذا لم يكن الحسن يقول هذا)، وهذا كلام غير مفهوم الارتباط بما سبق، ولعل هذا مصحف من (لولا أنك رأيت هذا، لم تكن تحسن تقول هذا).

ويكون هذا الاستدلال من طرائف الاستدلال على صدق الراي، حيث يبيح سعيد بن عبدالعزيز لنفسه، أن يشهد لذلك الرجل المجهول، أنه صادق في رؤياه، كأنه شهد معه القصة في الرؤيا^(١)، وهذا أنموذج من تفكير خصوم أبي حنيفة.

والراوي عنه هو محمد بن يوسف الفريابي، ذلك الرجل الصالح، الذي سكن عسقلان مرابطاً مع جماعة من المرابطين، وكان يأمر أهل الثغر بالاستثناء في كل شيء، تمسكاً بعمل السلف في الإيمان، وكان بالغ العدا للمرجئة الذين لا يستثنون في الإيمان، وكانوا مغالين في بغض أبي حنيفة، الذي كان في رأس من يقول من أهل عصره: (أنا مؤمن حقاً)، باعتبارهم إياه رأس المرجئة، مع أن الاستثناء في الإيمان لا يصح إلا باعتبار أن الخاتمة مجهولة، وعليه يحمل كلام السلف.

وقد أدى غلو الفريابي في هذا الباب بجماعته في عسقلان، إلى القول في كل شيء «إن شاء الله»، حتى إذا سألت أحدهم: الأرض تحت أرجلنا؟ يقول: إن شاء الله. وإذا سأله بعد أن صلى: صليت؟ يقول: إن شاء الله. وهكذا، إلى أن تطور هذا المذهب، إلى ما يحكيه ابن رجب في «ذيل

(١) في نسخة أستاذنا المؤلف الخاصة يوجد بين كلمتي (الرؤيا) و(هذا أنموذج) الجملة الآتية: (ولعل هذا التخليط منه في أيام اختلاطه). خ.

طبقات الحنابلة»، في ترجمة أبي عمرو سعد بن مرزوق الحنبلي، رئيس هؤلاء الجماعة الذين يقولون: «إن الإيمان غير مخلوق أقواله وأفعاله، وأن حركات العباد مخلوقة، لكن القديم يظهر فيها كظهور الكلام في ألفاظ العباد».

ومثل هؤلاء يجب هجرهم وترك الالتفات إليهم، إلا أن موضع العبرة في صنيعهم، أنهم يشكون في كل شيء ويستثنون، إلا فيما يتعلق بمثالب أبي حنيفة، فإنهم يجزمون بها سواء كانت في اليقظة أو المنام، ولا يرون حاجة إلى السؤال عن الرائي من هو؟ ولا إلى تفسير الرؤى المحكية وتعبيرها.

مع أن رؤيا الأنبياء منها ما يحتاج إلى التفسير، كما في «فتح الباري» وغيره، ومع أن علماء / تفسير الأحلام كثيراً ما تراهم يؤولون الحزن بالفرح، ١٤٧ والشيء بضده، ونحو ذلك.

وليس الغريب أن تكون تلك الطائفة بالحالة التي ذكرناها، وإنما الغريب أن يتسقط الخطيب كل ما يجده في مثالب أبي حنيفة، ويلقطه هاشماً باشاً به، كأنه ظفر بحجة عظيمة ضد أبي حنيفة، نعم ظفر بحجة لكن بحجة تدل على مبلغ سخافة عقول أصحاب الخطيب في عدااء أبي حنيفة.

وقد سبق بيان حكم الرؤى في الشرع، فلا نعيده هنا. ورؤياهم هذه إن كانت حقيقة عندهم كالواقع في اليقظة، يكون أبو حنيفة من الصحابة، وهذه منزلة لا يريدونها له.

وفي الخبر الذي بعده تلبيب أبي حنيفة في الرؤيا أيضاً. وفي سنده أبو الفتح محمد بن المظفر الخياط، الذي لا يعرفه أحد سوى الخطيب، ولا روى أحد عنه سواه.

وشيوخه صاحب قوت القلوب^(١)، أحد السالمية، ويقول عنه الخطيب:
إن له أشياء منكورة في الصفات ثم يروي عنه.

١٢٠ — وقال في ص (٤١٣ و ٤٤١):

«أخبرنا القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي، حدثنا عبدالله بن محمد بن عثمان المزني بواسط، حدثنا طريف بن عبيدالله (الموصلي)، قال: سمعت ابن أبي شيبة — وذكر أبا حنيفة — فقال: أراه كان يهودياً».

أقول: هذا أيضاً في عداد المحفوظ عند النقلة في نظر الخطيب، مع أنه هو الذي يقول عن أبي العلاء الواسطي: رأيت له أصولاً مضطربة، وأشياء سماعه فيها مفسود، إمام مصلح بالقلم، وإمام مكشوط بالسكين، وقد انفرد برواية المسلسل بأخذ اليد، راجع (٩٦:٣) من تاريخ الخطيب.

وشيوخه عبدالله بن محمد المزني، هو ابن السقاء الحافظ الواسطي من أصحاب الساجي المعروف، هجره أهل واسط لروايته حديث الطير^(٢)، كما في «طبقات الحفاظ» للذهبي (١٦٥:٣).

وطريف بن عبيدالله الموصلي، ضعيف عنده مناكير، قال الدارقطني: ضعيف. وقال أبو زكريا يزيد بن محمد بن إياس الموصلي في تاريخه^(٣): لم يكن من أهل الحديث، توفي سنة أربع وثلاثمائة. وهو من شيوخ ابن السقاء راجع «اللسان».

والظاهر أن ابن أبي شيبة شيخه، هو محمد بن عثمان المجسم

(١) هو أبو طالب المكي المتوفى سنة ٣٨٦. والأستاذ منحرف عنه لأن اعتقاده فيه تشبيه. وهو اعتقاد (السالمية) وهي فرقة من النحل تعتقد التشبيه والحلول. راجع (الغنية) لعبدالقادر الجيلاني، المتوفى سنة ٥٦١، مطبوع. خ.

(٢) حديث الطير يوجد من يصححه. ويوجد من يرده. والأستاذ لا يرجع أحد الرايين. وإنما ذكر ما ذكره هنا مجارياً أهل الشأن. والحقير راقم هذه الأحرف يرى صحته. وقد ذكرت ذلك في مؤلفي القول الجلي. خ.

(٣) تاريخ الموصلي، مخطوط، لم يطبع. ولا يعلم الأستاذ مكان وجوده. خ.

الكذاب، كذبه غير واحد، راجع «ميزان الذهبى» و«تكملة الرد على نونية ابن القيم».

على أن الخطيب - وإن قل حضوره مجلس القاضي أبي الطيب في الفقه - يعلم جيداً حكم من يقول لمسلم من آحاد المسلمين: يا يهودي. في باب التعزير من كتب الفقه، فضلاً عن حكم من يقول ذلك لإمام من أئمة المسلمين، قد اتخذه شطر الأمة المحمدية بل ثلثها إماماً لهم في أمر دينهم، حيث كان دينه وعلمه موضع ثقة عندهم.

والحاصل أن سند الخبر كما ترى، والمتن على ما وصفناه، ومع ذلك يُدَوَّن الخطيب هذا الخبر، لأنه فقد الحياء، نسأل الله الصون.

١٢١/ - وقال في ص (٤١٣ و ٤٤١):

١٤٨

«أخبرني إبراهيم بن عمر البرمكي، حدثنا: عبيدالله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري، حدثنا محمد بن أيوب بن المعافى البزاز، قال: سمعت إبراهيم الحربي يقول: وَضَعَ أَبُو حَنِيفَةَ أَشْيَاءَ فِي الْعِلْمِ، مَضَعُ الْمَاءِ أَحْسَنُ مِنْهَا، وَعَرَضْتُ يَوْمًا شَيْئًا مِنْ مَسَائِلِهِ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، فَجَعَلَ يَتَعَجَّبُ مِنْهَا، ثُمَّ قَالَ: كَأَنَّهُ هُوَ يَبْتَدِئُ الْإِسْلَامَ».

أقول: فيه العكبري، وهو ابن بطة الحنبلي صاحب «الإبانة»^(١) كان من أجلاد الحشوية، له مقام عندهم، إلا أنه لا يساوي فلساً، وهو الذي روى حديث ابن مسعود (كَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ كَلَّمَهُ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ صُوفٌ، وَكِسَاءٌ صُوفٌ، وَنَعْلَانِ مِنْ جِلْدِ حِمَارٍ غَيْرِ ذَكِيِّ)، فزاد فيه: (فَقَالَ مَنْ ذَا الْعِبْرَانِي الَّذِي يَكْلُمُنِي مِنَ الشَّجَرَةِ؟ قَالَ أَنَا اللَّهُ).

والتهمة لاصقة به لا محالة، لانفراده بتلك الزيادة، كما يظهر من طرق الحديث في «لسان الميزان» وغيره، وما فعل ذلك إلا ليلقي في رُوع السامع،

(١) لم يطبع، وهو بظاهرة دمشق. خ.

أن كلام الله من قبيل كلام البشر، بحيث يلتبس على السامع كلامه تعالى بكلام غيره. تعالى الله عن مزاعم المشبهة في إثبات الحرف والصوت له تعالى، وكتبه من شر الكتب، وله طامات، فلا تعويل على روايته هنا، وأننى لمثل الحربي أن يفوه بمثل ما نُسب إليه هنا؟.

١٢٢ - وقال في ص (٤١٣ و ٤٤١):

«أنبأنا ابن رزق، أخبرنا ابن سلم، أخبرنا الأبار، أخبرنا محمد بن المهلب السرخسي، حدثنا علي بن جرير، قال: كنت في الكوفة، فقدمت البصرة وبها ابن المبارك، فقال لي: كيف تركت الناس؟ قال قلت: تركت بالكوفة قوماً يزعمون أن أبا حنيفة أعلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: كُفر، قلتُ: اتخذوك في الكفر إماماً، قال: فبكى حتى ابتلت لحيته، يعني أنه حَدَّث عنه.

أخبرني محمد بن علي المقرئ، أخبرنا محمد بن عبد الله النيسابوري (الحاكم)، قال سمعت أبا جعفر محمد بن صالح بن هانئ يقول، حدثنا مسدد بن قطن، حدثنا محمد بن أبي عتاب الأعين، حدثنا علي بن جرير الأبيوردي، قال: قدمت على ابن المبارك، فقال له رجل: إنَّ رجلين تماريا عندنا في مسألة، فقال أحدهما: قال أبو حنيفة، وقال الآخر: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال الأول كان أبو حنيفة أعلم بالقضاء، فقال ابن المبارك: أعِدْ عليّ فأعاد عليه، فقال: كفر، كفر. قلتُ: بك كفروا، وبك اتخذوا الكافر إماماً. قال ولم؟ قلت بروايتك عن أبي حنيفة، قال: أستغفر الله من رواياتي عن أبي حنيفة».

أقول: في سند الخبر الأول ابن رزق، وابن سلم، والأبار.

ولا تجد لعلي بن جرير روايةً مطلقاً عن ابن المبارك في غير هذين الخبرين، وعلي بن جرير الباوردي هذا، زائع، لم يستطع ابن أبي حاتم

/ أن يذكر شيخاً له ولا راوياً عنه، وجعله بمنزلة من يكتب حديثه وينظر فيه ١٤٩
— رواية عن أبيه —، لا في عداد من يُحتج به، ونحن قد نظرنا فيه فوجدناه
باهتاً، ملء قلبه العصبية، وليس من حاجة إلى دليل على مجازفته البشعة
وعصبيته الباردة سوى ما هنا.

وفي الخبر الثاني الحاكم، شديد التعصب، اختلط في آخره، ويقال
عنه: إنه كان رافضياً خبيثاً راجع «اللسان» و«الميزان».
ومسدد بن قطن، ليس بأحسن حالاً من أبيه السابق ذكره.

والحكايان مختلفتان حتماً. ولم يكن ابن المبارك ليستكت عن مثل ذلك
السفيه، وشواهد الحال تكذب الخبر الأول، فمن الذي يُتصور أن يقول: إن
فلاناً أعلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يُرفع أمره إلى ولي الأمر
ليقيم عليه حكم الشرع في مثل ذلك العصر؟.

وغاية ما يمكن أن يقع في الكوفة إذ ذاك، وجود أناس يهتمون بفقهِ
أبي حنيفة، ولا يبالون بتحديث هذا الجامد البهات، ولا يصغون إليه، حيث
لا يأتون في دين الله، فيرميهم هذا البهات بأنهم إنما أعرضوا عنه، لعدّهم
أبا حنيفة أعلم من سيد الأولين والآخرين، فكأن هؤلاء ما كانوا ليعرضوا عن
تحديث هذا الخبيث، لولا كان اعتقادهم في أبي حنيفة ذلك.

ومثل هذا التوليد غاية في البهت والكذب! ومن الذي وثقك والتفت إلى
تحديثك من علماء الأمصار؟ حتى ترمي أهل الكوفة بذلك الافتراء الشنيع، ثم
كيف تعد أيها النذل! رواية الحديث عن أبي حنيفة إمامة في الكفر؟.

ثم تراه في الخبر الثاني يجعل الحديث مع ابن المبارك لرجل آخر
مجهول، يجعله يزعم أن شخصاً ادعى أن أبا حنيفة أعلم بالقضاء، من غير
أن يذكر المفضل عليه، موهماً أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وسياق الحديث يدلنا على أن شخصين تناقشا في مسألة قضائية، فذكر

أحدهما قول أبي حنيفة في المسألة، وذكر الآخر حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرأى الأول هذا الذي ذكر الحديث غير مستأهل للاجتهاد، ربما يكون الحديث منسوخاً أو غير ثابت، أو يكون فيه علة، أو في دلالة شيء، وإنما يستبين ذلك كله المجتهد، لا المتعالم المجازف المتطاول على الأئمة، فقال له: أبو حنيفة أعلم بالقضاء - أي منك -، ولا يتصور أن يكون التفضيل بالنظر إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

ولم يكن ابن المبارك ممن يتسرع في الإكفار، ولا ممن كان يسكت أمام مثل هذا الاتهام الشنيع، والكافر بالمعنى الصحيح من أكفر إمام المسلمين وفقية الملة بهذا التهور القبيح، لأنه هو الذي يعتقد أن الإيمان كفر، ومن اعتقد ذلك فهو كافر.

وقال البدر العيني في «تاريخه الكبير»، في ترجمة أبي حنيفة، عند ذكره لقول ابن الجارود^(١) في أبي حنيفة: وقد اختلف في إسلامه: «الذي يقول في أبي حنيفة (قد اختلف في إسلامه)، يقال فيه: لا يُخْتَلَفُ في عدم إسلامه، وهل يحل لمن يتسم بالإسلام أن يقول هذا القول؟».

ومن هذا القبيل ما رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث»: «عن دعلج، عن الأبار، عن محمود بن غيلان، قلت ليزيد بن هارون: ما تقول في الحسن بن زياد اللؤلؤي؟ فقال: أو مسلم هو!».

وأنت تعرف دعلجاً / والأبار، ويفطن القارئ الكريم إلى أن هذا الخبيث الباوردي، يفترى على الناس ما لم يقولوه، حيث حاول أن يحدثهم ولم يلتفتوا إليه، والله ينتقم من أمثاله.

(١) عبدالله بن علي صاحب المنتقى المتوفى سنة ٣٠٧. كان على طريقة ابن خزيمة في المعتقد. خ.

١٢٣ - وقال في ص (٤١٤ و ٤٤٢):

«أخبرني الحسن بن أبي طالب، أخبرنا أحمد بن محمد بن يوسف، حدثنا محمد بن جعفر المطيري، حدثنا عيسى بن عبدالله الطيالسي، حدثنا الحميدي، قال سمعت ابن المبارك يقول: صليت وراء أبي حنيفة صلاةً وفي نفسي منها شيء. قال: وسمعت ابن المبارك يقول: كتبت عن أبي حنيفة أربعمئة حديث، إذا رجعت إلى العراق إن شاء الله محوتها».

أقول: في سنده أحمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن دوست البزاز، تكلم محمد بن أبي الفوارس في روايته عن المطيري وطعن فيه، وقال الأزهري: ابن دوست ضعيف، رأيت كتبه كلها طرية، قيل: إنه كان يكتب الأجزاء ويتربها ليظن أنها عتق. والكلام فيه طويل، راجع «تاريخ الخطيب» (١٢٥: ٥)، وهذا يغنينا عن الكلام في باقي رجاله.

ورواية الحميدي عن ابن المبارك غير معروفة، وما يعزى إلى ابن المبارك من أنه قال: (لئن رجعت من هذه لأخرجن أبا حنيفة من كتبي)، ففي سنده إسماعيل بن حمدويه، مجهول.

والحميدي بالغ التعصب، وقد كذبه محمد بن عبدالله بن عبدالحكم فيما رواه عن الشافعي فيمن يخلفه، كما في «الطبقات الكبرى». للتاج السبكي (٢٢٤: ١).

وإبراهيم بن شماس ذلك المتعبد الغازي، لا يعلم من أبي حنيفة شيئاً وإنما يعاديه عداً، وليس هو ممن يعلم مواطن الضعف أو القوة في الفقه، وإنما يسمع شيئاً من إخوانه المرابطين، فيسايروهم فيما يقولون، وليس أدل على ذلك أنه على علو طبقة لم يخرج عنه أحد من أصحاب الأصول الستة، ومن أخرج عنه ممن سواهم لم يكثر عنه، وإنما الرجل بطل مغوار متعبد

متعصب، إذا أصر على الطلب ربما يعد ابن المبارك معلقاً على مشيئة الله سبحانه^(١).

ثم يأتي خبر فيه قول ابن المبارك: أضربوا على حديث أبي حنيفة.

وفي سنده العقيلي، ذلك المتعصب الخاسر.

وشيخه محمد بن إبراهيم بن جناد المنقري، لم يوثقه غير ابن خراش، ولعله كان على مذهبه.

وأبو بكر محمد بن أبي عتاب الأعين، لم يكن من أهل الحديث كما قاله ابن معين.

وإبراهيم بن شماس، ملء إهابه التعصب على زهده، وماذا على أبي حنيفة إذا فُرض أن أحد الرواة ضُرب على حديث خاص من أحاديثه؟ وقد يكون ذلك من عدم ضبط الراوي عنه.

ويقضي على مختلفات الخصوم في هذا الباب كثرة رواية ابن المبارك عن أبي حنيفة، في المسانيد السبعة عشر له، رغم هذه الروايات الزائفة، ورغم رغبات الرواة الجامدين المنحرفين عن أبي حنيفة، فأنى تصح رواية (ضُرب ابن المبارك على حديث أبي حنيفة قبل أن يموت بأيام يسيرة)؟ وقد / أشبعنا الكلام فيما سبق، بحيث يعلم منه علماً باتاً أن ابن المبارك ١٥١ لم يزل على موالاة أبي حنيفة وإجلاله إلى أن مات رحمه الله.

(١) يعني أن ابن المبارك ربما يعد إبراهيم بن شماس بترك الرواية عن أبي حنيفة إذا أصر إبراهيم على طلب ذلك الوعد منه. ولكن ابن المبارك يعلق وعده على مشيئة الله تعالى فلا يكون وعداً. خ.

وفي سند الرواية الأخيرة عبدالله بن سليمان، وهو ابن أبي داود الكذاب الساقط.

وعبدالله بن أحمد صاحب كتاب «السنة»، وما حواه كتابه هذا كاف في معرفة الرجل، ومثله لا يصدق في أبي حنيفة. وقد بُلي فيه الكذب.

وقد رَوَى علي بن حمشاذ — وأنت تعرف منزلته في العلم —، أنه سمع أحمد بن عبدالله الأصبهاني يقول: أتيت عبدالله بن أحمد بن حنبل، فقال: أين كنت؟ فقلت في مجلس الكديمي، فقال: لا تذهب إلى ذاك فإنه كذاب.

فلما كان في بعض الأيام مررت به، فإذا عبدالله يكتب عنه، فقلت: يا أبا عبدالرحمن، أليس قلت: لا تكتب عن هذا فإنه كذاب؟ قال: فأوماً بيده إلي فيه أن اسكت. فلما فرغ وقام من عنده، قلت: يا أبا عبدالرحمن أليس قلت: لا تكتب عنه. قال: إنما أردت بهذا أن لا يجيء الصبيان فيصيروا معنا في الإسناد واحداً اهـ.

وإن سَعَى الخطيب في إعلاله في (٣: ٤٣٩)، بأن يقول: إن أحمد بن عبدالله الأصفهاني مجهول، كيف وهو من ثقات شيوخ ابن حمشاذ، مترجم في «تاريخ أصفهان» لأبي نعيم، وليس ابن حمشاذ الحافظ الثقة ممن يروي عن المجاهيل، ولا هو ممن يُعَوَّل على من لا يُعَوَّل عليه، وإن تجاهله الخطيب لحاجة في النفس فليس ذلك بضائره.

والحسن بن الربيع، يقول فيه ابن معين: لو كان يتقي الله لم يكن يحدث بالمغازي، ما كان يحسن يقرؤها. ومع ذلك لفظه لفظ انقطاع.

وفي سند الخبر الذي بعده محمد بن شفيق، وليس بذاك. ومتن الخبر «لحديث واحد من حديث الزهري أحب إلي من جميع كلام أبي حنيفة». وماذا على أبي حنيفة؟ على تقدير ثبوت الحكاية، من تفضيل ابن المبارك

حديثاً واحداً يرويه الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم، على جميع كلام أبي حنيفة؟ وهو كذلك في غير روايته لكتاب الله وسنة رسوله.

١٢٤ — وقال في ص (٤١٥ و ٤٤٤):

«قال ابن المبارك: كان أبو حنيفة يتيماً في الحديث. وقال أبو قطن: كان زَمِناً في الحديث».

أقول: ساق الخطيب الخبر الأول بسندين، في أحدهما ابن دوما، والكذوب قد يصدق.

وهذا الخبر مما ذكره ابن عبد البر في «الانتقاء» (١٣٢)، إلا أنه تصحف على الناسخ لفظ يتيماً بلفظ تهيماً هناك، وهو خطأ بحث. وفي لفظ عند ابن أبي حاتم: كان مسكيناً في الحديث. والخبر الأخير في سنده عبدالله بن أحمد.

وعلى تقدير ثبوت وصفه باليتيم أو الزمانة، يكون الواصف بذلك أراد قلة عناية أبي حنيفة بإكثار الطرق في رواية الحديث، كما هو شأن المتفرغين للرواية، بخلاف المجتهدين المنصرفين إلى استنباط الأحكام. وكان إبراهيم بن سعيد الجوهري يقول: «كل حديث لم يكن عندي من مئة وجه فأنا فيه يتيماً».

ونعترف أن أبا حنيفة لم يكن من هذا الطراز، ولا من رواة مئات ١٥٢ / الألف من الحديث، وإنما كان عنده صناديق من الحديث، انتقى منها نحو أربعة آلاف حديث نصفه من حماد بن أبي سليمان شيخه الخاص الذي به تخرج، ونصفه الآخر من باقي شيوخه، وكان يكتفي فيما سوى ذلك بالاطلاع على باقي الأحاديث من رواية أصحابه البارعين في شتى العلوم، أركان المجمع الفقهي، الذي كان يرأسه هو وتبحث فيه المسائل من كل ناحية ثم تثبت في الديوان.

قال ابن أبي العوام: حدثني محمد بن أحمد بن حماد، قال أخبرني محمد بن شجاع، قال سمعت الحسن بن أبي مالك يقول عن أبي يوسف، قال: كان أبو حنيفة إذا وردت عليه المسألة، قال: ما عندكم فيها من الآثار؟ فإذا روي الآثار وذكرنا وذكر هو ما عنده، نظر فإن كانت الآثار في أحد القولين أكثر، أخذ بالأكثر، فإذا تقاربت وتكافأت نظر فاختاراه.

وقال الخطيب في (١٤: ٢٤٧): أخبرني الخلال، أخبرنا الحريري علي بن عمرو، أن علي بن محمد النخعي حدثهم، قال حدثنا نجيع يعني ابن إبراهيم، حدثنا ابن كرامة، قال: كنا عند وكيع يوماً، فقال رجل: أخطأ أبو حنيفة، فقال وكيع: كيف يقدر أبو حنيفة يخطيء؟! ومعه مثل أبي يوسف، وزفر في قياسهما، ومثل يحيى بن أبي زائدة، وحفص بن غياث، وحبان، ومندل في حفظهم الحديث، والقاسم بن معن في معرفته باللغة والعربية، وداود الطائي، وفضيل بن عياض في زهدهما وورعهما. ومن كان هؤلاء جلساءه، لم يكذب يخطيء، لأنه إن أخطأ ردوه اهـ.

ويليه قول أبي حنيفة! أصحابنا هؤلاء ستة وثلاثون رجلاً إلى آخر ما هناك. وقد توسعت في سرد الأخبار الواردة في بيان ذلك المجمع الفقهي بعض توسع في «تقدمة نصب الراية»، وما عنده من أحاديث الأحكام المروية في المسانيد من غير تكرير للمتن، ولا سرد للطرق عن حديث واحد، مقدار عظيم، لا يستقله من يعلم مقدار ما عند مالك والشافعي من أحاديث الأحكام، مع ملاحظة ما لم يأخذ به من مروياتهما أنفسهما.

وفي جزء ابن عقال من رواية ابن بشكوال: آراء في العَدَد الذي يكون المجتهد في حاجة إليه، وفي نقلها طول، وكل ذلك حول خمسمئة حديث، بل بعض المتأخرين من الحنابلة نص على كفاية خمسمئة حديث للمجتهد. ومن ظن بأبي حنيفة أنه قليل الحديث، أو كثير المخالفة للحديث،

أو كثيرُ الأخذ بالأحاديث الضعيفة، جهل ذلك كله، وجهل شروط قبول الأخبار عند الأئمة، ووزن علوم أئمة الاجتهاد بميزانه الخاص، الذي ربما يكون مختل العيار.

وللإمام أصول ناضجة في باب استنباط الأحكام، ربما يرميه بكل ما تقدم من يجهل ذلك، ومن تلك الأصول: قبولُ مراسلات الثقات إذا لم يعارضها ما هو أقوى منها.

والاحتجاجُ بالمرسل كان سنةً متوارثةً، جرت عليه الأمة في القرون الفاضلة، حتى قال ابن جرير: ردُّ المرسل مطلقاً بدعةٌ حدثت في رأس المائتين اهـ. كما ذكره الباجي في أصوله، وابن عبد البر في «التمهيد»، وابن رجب في «شرح علل الترمذي»، بل ترى البخاري يحتج في «صحيحه» بمراسيل، كما يحتج بها في «جزء القراءة خلف الإمام» وغيره، بل عند مسلم في «صحيحه» / مراسيل - كما تجد بيان ذلك في «فتح الملهم شرح صحيح مسلم» لمولانا المحدث^(١) العثماني، ومن ضعف بالإرسال نبذ شطر السنة المعمول بها.

ومن أصول أبي حنيفة: عرضُ أخبار الآحاد على الأصول المجتمعة عنده، بعد استقراءه موارد الشرع، فإذا خالف خبرُ الآحاد تلك الأصول يأخذ بالأصل عملاً بأقوى الدليلين ويعدُّ الخبر المخالف له شاذاً، ولذلك نماذج

(١) هو شبير أحمد العثماني المحدث. وهو الآن أعلم علماء الهند في الحديث وغيره تقريباً وهو يعيش بين: (سورات داهيل) ودار العلوم (الديوبندية) التي هي «أزهر» الهند وهو مديرها وكبيرها. وكان مرة يحدث في مؤتمر حيدرآباد عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم فقال مشيراً للنظام (نظام حيدرآباد أي ملكها) هذا الملك العظيم المترفع لو وجد قطعة بالية من نعل المصطفى ﷺ لوضعها على رأسه. فما كان من الملك إلا أن قام قائلاً: نعم ولعملتها تاجاً لي - فنعم الملك ونعم العالم - وطلب الملك منه أن يكون مستشاراً له بمرتبة ألف روبية في الشهر فاعتذر مفضلاً البقاء في عيشة الكفاف مشغلاً بعلومه. خ.

كثيرة في «معاني الآثار» للطحاوي. وليس في ذلك مخالفة للخبر الصحيح، وإنما فيه مخالفة لخبر بدت علة فيه للمجتهد، وصحة الخبر فرع خلوه من العلل^(١) القادحة عند المجتهد.

ومن أصوله أيضاً: عرض أخبار الآحاد على عمومات الكتاب وظواهره، فإذا خالف الخبر عاماً أو ظاهراً في الكتاب، أخذ بالكتاب وترك الخبر، عملاً بأقوى الدليلين أيضاً، لأن الكتاب قطعي الثبوت، وظواهره وعموماته قطعية الدلالة عنده، لأدلة ناهضة مشروحة في مفصلات كتب الأصول، كفصول أبي بكر الرازي، وشامل^(٢) الاتقاني. وأما إذا لم يخالف الخبر عاماً أو ظاهراً في الكتاب، بل كان بياناً لمجمل فيه، فيأخذ به حيث لا دلالة فيه بدون بيان، ولا يدخل هذا في باب الزيادة على الكتاب بخبر الآحاد، وإن توهم ذلك بعض من تعود التشغيب.

ومن أصوله أيضاً في الأخذ بخبر الآحاد: أن لا يخالف السنة المشهورة، سواء أكانت سنة فعلية أو قولية، عملاً بأقوى الدليلين أيضاً. ومن أصوله أيضاً في الأخذ بذلك أن لا يعارض خبر مثله، وعند التعارض يرجح أحد الخبرين على الآخر، بوجوه ترجيح تختلف أنظار المجتهدين فيها، ككون أحد الراويين فقيهاً أو أفقه بخلاف الآخر.

ومن أصوله أيضاً في ذلك: أن لا يعمل الراوي بخلاف خبره، كحديث أبي هريرة في غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعا، فإنه مخالف لفتيا أبي هريرة، فترك أبو حنيفة العمل به لتلك العلة، ومعه في الإعلال بمثل

(١) المقصود أن الخبر إذا لم يخل من العلل لا يعد صحيحاً، بل لا بد من توافر شروط الصحة فيه. وكلمة فرع هنا معناها: أنه بعد الخلو من العلل تأتي الصحة فتكون فرعاً لما قبلها فإذا وجدت العلة لا يكون الحديث صحيحاً بداهة. خ.

(٢) الشامل في أصول الفقه في نحو عشرة مجلدات، شرح أصول البزدوي للإتقاني. وموجود منه نحو ستة مجلدات بدار الكتب المصرية أغلبها بخط الاتقاني. خ.

ذلك كثير من السلف، كما تجد نماذج من ذلك في «شرح علل الترمذي» لابن رجب، وإن ارتأى خلاف ذلك أناس ممن فقههم أقرب إلى الظاهرية.

ومن أصوله أيضاً: ردُّ الزائد متناً كان أو سنداً إلى الناقص، احتياطاً في دين الله، كما ذكره ابن رجب، وإغفالُ هذا الأصل عند بعض متأخري أصحابنا في مناقشاتهم مع المخالفين، من قبيل إلزام الخصم بما يراه هو.

ومن أصوله أيضاً: عدمُ الأخذ بخبر الأحاد فيما تعم به البلوى، فلا يكون طريق ثبوت ذلك غير الشهرة أو التواتر، ويدخل في ذلك الحدود والكفارات التي تُدْرَأُ بالشبه.

ومن أصوله أيضاً: أن لا يترك أحدُ المختلفين في الحكم من الصحابة، الاحتجاج بالخبر الذي رواه أحدهم.

ومن أصوله أيضاً في خبر الأحاد: أن لا يسبق طعنُ أحدٍ من السلف فيه.

ومنها: الأخذُ بأخف / ما ورد في الحدود والعقوبات عند اختلاف الروايات. ١٥٤

ومنها: استمرار حفظ الراوي لمرويه، من آن التحمل إلى آن الأداء، من غير تخلل نسيان.

ومنها: عدم تعويل الراوي على خطه ما لم يذكر مرويه.

ومنها: الأخذ بالأحوط، عند اختلاف الروايات في الحدود التي تدرأ بالشبهات، كأخذه برواية قطع السارق بما ثمنه عشرة دراهم، دون رواية ربع دينار، من حيث إنه ثلاثة دراهم، فتكون رواية عشرة دراهم أحوط وأجدر بالثقة، حيث لم يُعلم المتقدم من المتأخر حتى يُحكم بالنسخ لأحدهما.

ومنها: الأخذ بخبر تكون الآثار أكثر في جانبه.

ومنها: عدم مخالفة الخبر للعمل المتوارث بين الصحابة والتابعين، في

أي بلد نزل هؤلاء، بدون اختصاص بمصر دون مصر، كما أشار إلى ذلك الليث بن سعد، فيما كتب به إلى مالك.

وله أصول أخرى، من أمثال ما سبق تحمله على الإعراض عن كثير من الروايات، عملاً بالأقوى، وقد أشار الحافظ محمد بن يوسف الصالحي، صاحب «السيرة الشامية الكبرى»^(١)، في صدد الرد على ابن أبي شيبة، إلى بعض ما تقدم في «عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان»^(٢). ثم قال:

«بمقتضى هذه القواعد، ترك الإمام أبو حنيفة رحمه الله العمل بأحاديث كثيرة من الآحاد، وأبى الله سبحانه وتعالى إلا عصمته بما قال فيه أعداؤه، وتنزيهه عما نسبوه إليه. والحق أنه لم يخالف الأحاديث عناداً، بل خالفها اجتهداً، لحجج واضحة، ودلائل صالحة، وله بتقدير الخطأ أجر، وبتقدير الإصابة أجران. والطاعنون عليه إما حساد، أو جهال بمواقع الاجتهاد اهـ.»

وأما تضعيف بعض أحاديثه من جهة بعض شيوخه، أو شيوخ شيوخه، بناء على قول بعض المتأخرين فيهم، فليس بمستساغ، لظهور أنه أدرى بأحوال شيوخه وشيوخ شيوخه، وليس بينه وبين الصحابي إلا راويان اثنان في الغالب، كما سبق.

١٢٥ — وقال في ص (٤١٥ و ٤٤٤):

«قال أبو غسان: ذكرت للحسن بن صالح رجلاً قد كان جالساً أبا حنيفة من النخع، فقال: لو كان أخذ من فقه النخع كان خيراً له، انظروا عمن تأخذون.»

(١) لم تطبع، ويوجد منها نسخ بالآستانة ودار الكتب المصرية، واسمها: سُبُل الهدى والرشاد.

(٢) هكذا اسم الكتاب في أغلب النسخ المحفوظة في الخزانات، لكن نسخة المكتبة العامة في ميدان أبي يزيد باسم (عقد الجمان)، وهي أصح نسخة رأيتها، وعليها خط المؤلف. ز.

أقول: هكذا في النسخ، وهو كلام غير مفهوم جيداً، والحسن بن صالح بن حي الهمداني، من المثنين على أبي حنيفة جداً، وكان يقول فيه: كان النعمان بن ثابت فهماً عالماً متبناً في علمه، إذا صح عنده الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعدده إلى غيره، كما في «الانتقاء» (١٢٨).

ولعله أراد بقوله في الخبر المذكور: إن النخعي الذي كان يجالس أبا حنيفة، كان يجالسه من غير أن يتفقه عليه، ولوتفقه عليه وأخذ فقه النخع ١٥٥ منه، كان خيراً له. كأنه عدّ فقه أبي حنيفة فقه قبيلة النخع اليمانية، / لكثرة النخعيين بين أصحاب ابن مسعود وأصحاب أصحابه، الذين هم شيوخ أبي حنيفة وشيوخ شيوخه في الكوفة.

١٢٦ — وقال في ص (٤١٥ — ٤٤٥):

«... حدثنا محمد بن يونس (الكديمي)، حدثنا مؤمل بن إسماعيل — أبو عبد الرحمن —، قال: سألت سفيان بن عيينة تحفظ عن أبي حنيفة شيئاً؟ قال: لا. ولا نعمة عين».

أقول: في سنده الكديمي، ومؤمل. ويكذبه ما في مسانيد أبي حنيفة من روايات ابن عيينة عنه ولا سيما مسند الحارثي، راجع ابن أبي العوام، وابن عبد البر.

١٢٧ — وقال في ص (٤١٥ و ٤٤٤):

«قال عبد الله بن نمير: أدركت الناس وما يكتبون الحديث عن أبي حنيفة، فكيف الرأي؟».

أقول: يوجد بين الرواة من لا حظ له من الفقه، ولا تمييز عنده بين الرأي المذموم والرأي الممدوح، فيزهد في رواية الرأي ورواية أحاديث أهل

الرأي الفقهاء مطلقاً، لا رغبة هؤلاء في رأيهم وحديثهم تزيدهم شيئاً، ولا زهدهم في هذا ولا ذاك ينقصهم شيئاً.

فماذا على أبي حنيفة من عمل هؤلاء الرواة؟ وكفاه الذين تلقوا منه الفقه والحديث، وقد ملأوا ما بين الخافقين علماً، حتى إن ابن حجر المكي يقر في «مناقب أبي حنيفة»، بأنه لم يتفق لأحد من الأئمة ما اتفق لأبي حنيفة من كثرة الأصحاب، وانتشار العلم في الآفاق.

راجع «تهذيب الكمال» لأبي الحجاج المزي، لتعلم من هم أصحابه الذين رووا عنه وقارن بين هؤلاء وبين هذا القائل، لينجلي لك الفرق بينه وبينهم.

على أن ابن نمير نفسه من الراوين عنه، والمثني عليه، حتى إن ابن أبي شيبة يروي عن ابن نمير، عن أبي حنيفة حديثاً في اللعان، ورأياً فيه، والسند كالجبل.

١٢٨ — وقال في ص (٤١٥ و ٤٤٥):

«... سمعت الحجاج بن أرطاة يقول: من أبو حنيفة؟ ومن يأخذ عن أبي حنيفة؟ وما أبو حنيفة؟!».

أقول: الحجاج بن أرطاة من فقهاء الكوفة ومحدثيها، ويتكلم النقاد في حديثه، كما ذكرناه في «الإشفاق على أحكام الطلاق»، وكان من رجال العرب وكان يتيه على الناس، ويكثر الوقوع في الناس على طريق رقبة بن مصقلة — صريع الفالودج —^(١).

ومن يذكرهما، ويجعل كلامهما في عداد جرح أهل الفن، لم يتذوق شيئاً من علم الجرح والتعديل المدون في كتب النقاد، وإنما موضع ذكر كلام هذا وذاك كتب النوادر والمحاضرات.

(١) انظر بيان ذلك في ص ٣٠٩ س ١٨ . خ.

ومن الذي لا يعرف أبا حنيفة حتى نُعرِّفه؟ وقد ملأ علمه وعلم أصحابه ما بين الخافقين، وخضع لسلطان علومه العلماء، رغم من يتسافه عليه من السفهاء، وقد قام الملك المعظم الأيوبي بتعريفه لمن لا يعرفه، في كتابه «السهم المصيب»، عند الكلام على هذا الموضع، فراجعه إن كنت ممن لا يعرفه.

١٥٦ / ١٢٩ — وقال في ص (٤١٦ و ٤٤٥):

«سئل يحيى بن سعيد القطان كيف كان حديثه؟ قال: لم يكن بصاحب حديث... وقال ابن معين: أيش كان عند أبي حنيفة من الحديث حتى تسأل عنه؟».

أقول: في سند الأول محمد بن العباس الخزاز.

وفي سند الثاني علي بن محمد بن مهران السواق: من ضعفاء شيوخ الدارقطني.

ثم ان كان القائل يريد بصاحب الحديث من يروي مئات الألوف عن كل من هب ودب، ويحدث بها كل من التف حوله من حائك، وحلاق، وحمال، وفحام، وبزار، وبزاز، وسائر صنوف الزوامل، نعرف له بأن أبا حنيفة لم يكن كذلك، بل إنما كانت طريقته تفقيه طلاب العلم في دين الله، وتحديثهم بما صح عنده من الأحاديث والآثار في مناسبات كما لا يخفى.

قال الحافظ محمد بن يوسف الصالحي الشافعي، مؤلف «السيرة الكبرى الشامية»، في «عقود الجمان» — وهو في مجلد — : كان أبو حنيفة من كبار حفاظ الحديث وأعيانهم، ولولا كثرة اعتناؤه بالحديث ما تهيأ له استنباط مسائل الفقه، وذكره الذهبي في «طبقات الحفاظ»، ولقد أصاب وأجاد اهـ.

ثم قال في الباب الثالث والعشرين من «عقود الجمان»: إنما قلَّتْ

الرواية عنه وإن كان متسع الحفظ، لاشتغاله بالاستنباط، وكذلك لم يُروَ عن مالك والشافعي إلا القليل بالنسبة إلى ما سَمِعناه، للسبب نفسه، كما قلت رواية أمثال أبي بكر وعمر، من كبار الصحابة رضي الله عنهم بالنسبة إلى كثرة اطلاعهم، وقد كثرت رواية من دونهم بالنسبة إليهم اهـ.

ثم ساق أخباراً تدل على كثرة ما عند أبي حنيفة من الحديث، ثم أطلال النفس في سرد أسانيده في رواية مسانيد أبي حنيفة السبعة عشر^(١) لجامعيها: حماد بن أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، والحسن بن زياد، وأبي محمد الحارثي، وابن أبي العوام، وطلحة بن محمد، وابن المظفر، وابن عدي، وأبي نعيم الأصبهاني، وعمر بن الحسن الأشناني، وأبي بكر الكَلّاعي، وأبي بكر بن المقرئ، وابن خسرو، وأبي علي البكري، تدليلاً على كثرة حديثه.

ونروي تلك المسانيد إجازةً بطريق الخير الرملي، عن محمد بن السراج عمر الحانوتي عنه.

والشمس بن طولون الحافظ، ساق أسانيد تلك المسانيد السبعة عشر

(١) في خطاب الأستاذ الوارد بتاريخ ٨ من شعبان سنة ١٣٦١، والمحفوظ ضمن مجموع مراسلاته، بيان وإيضاح لهذه المسانيد المذكورة في هذه الصفحة السبعة عشر وغيرها، وما جاء فيه أن المسانيد اعتبرت سبعة عشر مع أن ما ذكر هنا خمسة عشر عالماً هو لأن أبا المؤيد محمد بن محمود الخوارزمي المتوفى سنة ٦٥٥، جمع مسانيد المذكورين ما عدا كل من: ١- أبي بكر بن المقرئ و ٢- أبي علي البكري وعدتهم ثلاثة عشر مسنداً وأضاف إليها مسند محمد بن عبد الباقي الأنصاري قاضي المارستان فجملة ذلك أربعة عشر. ويذكر لمحمد بن الحسن الإمام نسخة يعدها مسنداً ثم الآثار له. فتكون المسانيد التي جمعها الخوارزمي وطبعت في الهند - في مجلدين - حوت خمسة عشر كتاباً. ولما كان ما لم يطبع مسند كل من المذكورين أعلاه، لذا اعتبر الأستاذ المسانيد سبعة عشر. خ.

أيضاً في «الفهرست الأوسط»^(١)، وسندنا إليه في «التحرير الوجيز» بل كان الخطيب نفسه حينما رحل إلى دمشق، استصحب معه مسند أبي حنيفة للدارقطني، ومسنده لابن شاهين^(٢)، وهذه غير تلك المسانيد السبعة عشر^(٣). عشر.

وذكر البدر العيني في «تاريخه الكبير» أن «مسند أبي حنيفة» لابن عقدة، يحتوي وحده على ما يزيد على ألف حديث. وهو أيضاً غير تلك المسانيد. وقد قال السيوطي في «التعقبات»: ابن عقدة من كبار الحفاظ وثقه الناس وما ضعفه إلا متعصب اهـ.

ولزفر أيضاً كتاب «الآثار»، يكثر فيه عن أبي حنيفة. ونسختا زفر في الحديث مما ذكره الحاكم في «معرفه علوم الحديث»^(٤).

ويحيى بن سعيد القطان المسؤول عنه، يذكره يحيى بن معين في

(١) الفهرست الأوسط. لم يطبع ويوجد منه صورة فوتوغرافية في الخزانة التيمورية لمجلد منه. وهو في الرجال (مصطلح). خ.

(٢) مسند أبي حنيفة للدارقطني وابن شاهين. لم يطبع. ولا يعلم الأستاذ عنها سوى أنها كانا من ضمن الكتب التي استصحبها الخطيب معه. وكذا مسنده لابن عقدة الذي لم يطبع فيما يظن. والثلاثة في الحديث، ولا يعلم لها مكاناً اليوم. خ.

(٣) في تاريخ الخطيب، ج ٢ ص ١٨٨ جمع أحاديث أبي حنيفة لمحمد بن مخلد الدوري البزاز. وهذا من مسانيد أبي حنيفة التي لا نعلم عنها شيئاً. والمؤلف محدث معروف وهو أحد شيوخ بعض أصحاب المسانيد الخمسة عشر. اهـ. عن نسخة أستاذنا المؤلف الخاصة. وأقول: إن الخطيب ذكر ذلك في ترجمة محمد الجمال، رقم ٦٠٥ فقال: (روى عنه محمد بن مخلد الدوري في جمعه حديث أبي حنيفة). خ.

(٤) الآثار لزفر لم يطبع. وقوله: نسختا زفر - يعني أن الحاكم ذكر في علوم الحديث مؤلفاً لزفر باسم نسخة زفر في الحديث رواية فلان ونسخة زفر في الحديث رواية علان. فيكون مجموع ما لزفر هنا ثلاثة كتب: ١ - الآثار و ٢ و ٣: نسختا الحديث - كل نسخة برواية. وثلاثتها في الحديث. خ.

تاريخه - رواية الدوري بظاهرية / دمشق - ممن يأخذ بفتيا أبي حنيفة ١٥٧
كوكيع بن الجراح، وقد ذكر ذلك ابن عبد البر أيضاً في «الانتقاء» (١٣١)، بل
الخطيب نفسه ذكر ذلك في (٣٤٥ و ٣٤٦)، ومن جملة من نقل ذلك الذهبي
في كثير من كتبه.

ولا مانع من أن يكون ابن معين يستقل ما عند أبي حنيفة من الحديث،
في جنب ما عند المكثرين من الرواة المتجردين لمحض الرواية، مثل ابن
معين، وإكثار ابن معين من الحديث بحيث قيل: إنه كتب بخطه نحو ستمئة
ألف حديث.

وأبو حنيفة لم يكن ممن يروي عن كل من هب ودب، بل كان يقتصر
في الرواية على أحاديث الأحكام والآثار المروية في الأحكام، وقد سبق أنه
ما كان يقعد للتحديث لكل زيات، وحائك، ولبان، وبناء. بل كان تحديته في
أثناء تفقيهِه المتفقيهِين عليه بمناسبات، ومثله لا يقع في أيدي صنوف الزوامل
آلاف الألوف من روايته.

وابن معين حنفي تلقى «الجامع الصغير» من محمد بن الحسن، يُرمى
بالتعصب للحنفية إذا تكلم في الشافعي، ثم ينسب الرواة إليه ما شاءوا من
الأقوال في أبي حنيفة وأصحابه، وهو من ذلك براء، وهذا من العجب
العجاب!!.

١٣٠ - وقال في ص (٤١٦ و ٤٤٥):

«أخبرنا الحسن بن الحسن بن المنذر القاضي، والحسن بن أبي بكر
البزاز، قالا: أخبرنا محمد بن عبد الله الشافعي، سمعت إبراهيم بن إسحاق
الحربي، قال: سمعتُ أحمد بن حنبل - وسئل عن مالك - فقال: حديث
صحيح، ورأي ضعيف، وسئل عن الأوزاعي فقال: حديث ضعيف، ورأي
ضعيف، وسئل عن أبي حنيفة فقال: لا رأي، ولا حديث. وسئل عن
الشافعي فقال: حديث صحيح، ورأي صحيح».

أقول: لا تنس حال محمد بن عبدالله الشافعي، حينما ترى انفراده بهذا الخبر القاضي على جميع الأئمة سوى الشافعي بالضعف، إما في الحديث أو في الرأي أو فيهما جميعاً.

وهذه الأجوبة لا تتم إلا بملاحظة محذوفات، فإن كان المراد أن حديثه حديث صحيح، ورأيه رأي ضعيف، بمعنى أن حديثه الخاص صحيح، ورأيه المعين ضعيف، جرياً على المعهود بين السائل والمجيب، فهذا كلام لا غبار عليه لأنه ما من عالم إلا ويصح حديث من رواياته، ويضعف رأي من آرائه.

وأما إذا اعتبرنا المحذوف بحيث يعم، وقلنا: كل حديث له صحيح، وكل رأي له ضعيف، يكون ذلك كذباً مكشوفاً، وكم لمالك مثلاً من حديث لا يصح، كما في جزء الدارقطني^(١)، وكم له من رأي يكون صحيحاً قوياً جداً، كالمصلحة المرسله في غير مورد النص، وكذا الكلام في باقي الأجوبة.

وأما قوله في أبي حنيفة من أنه لا رأي عنده ولا حديث. فلا أدري ماذا يريد به؟! أيريد أن ينفي منه الرأي الصحيح، أو الضعيف، أم الحديث الصحيح أو الضعيف؟ إذ ليس عندنا ما يُعَيَّن هذا أو ذاك، وإن كان يريد أنه ١٥٨ / لا رأي عنده أصلاً صحيحاً كان أو ضعيفاً، يكون هذا كذباً مكشوفاً.

والرواة هم الذين يعدون أبا حنيفة إمام أهل الرأي، فكيف يمكنهم أن ينفوا عنه الرأي هنا، ولا سيما أن العقيلي يروي عن عبدالله بن أحمد، عن أبيه قوله: حديث أبي حنيفة ضعيف ورأيه ضعيف.

وسيروي الخطيب هذه الرواية أيضاً بسنده إلى العقيلي، مع مناقضته لما هنا، فما رواه العقيلي في حق أبي حنيفة، هو عين ما رواه الخطيب هنا في حق الأوزاعي، فيا ترى من الذي يكيل بهذين الكيلين في الموضعين!!؟

(١) جزء الدارقطني هو غير سننه، وهو لم يطبع. ويوجد بظاهريّة دمشق. خ.

١٣١ - وقال في ص (٤١٦ و ٤٤٦) :

«سمعت أحمد بن علي البادا يقول، قال لي أبو بكر بن شاذان، قال لي أبو بكر بن أبي داود: جميع ما روى أبو حنيفة من الحديث مئة وخمسون حديثاً خطأ - أو قال غلط - في نصفها».

أقول: ابن أبي داود مكشوف الأمر، وقد سبق بيان حاله، فلا نشتغل بالرد على هذا الكلام المرسل منه جزافاً، من غير أن يبين ما هو خطؤه، وفي رأي حديث كان ذلك الخطأ؟ وكيف عد حديثه؟ والرمي بمثل هذا ينطلق به لسان كل أحد إذا لم يخف الله فيما يرمي به أهل العلم! نسأل الله السلامة.

١٣٢ - وقال في ص (٤١٦ و ٤٤٦) :

«أخبرنا ابن دوما، أخبرنا ابن سلم، حدثنا الأبار، حدثنا إبراهيم بن سعيد، قال سمعت أبا أسامة يقول: مر رجل على رقة فقال: من أين أقبلت؟ قال: من عند أبي حنيفة، قال: يمكنك من رأي ما مضغت، وترجع إلى أهلك بغير ثقة».

أقول: في بعض الروايات (بغير فقه)، فلعله هو الصواب، وفي بعض النسخ (يكفيك) بدل (يمكنك).

وقد ذكر الخطيب هنا روايتين عن رقة بن مصلقة، وأصل الحكاية ثابت عنه، وإن كانت الأسانيد هنا فيها مأخذ، إلا أن الكذب قد يصدق.

ورقة هذا ليس من رجال الجرح والتعديل، وإنما هو من رجال العرب الذين يحبون التنكيت والتندر، وهو الذي استلقى على ظهره في المسجد، وهو يتقلب ويقول لمن يسأله عما به: إني صريع الفالوذج. يعني أنه متخوم بأكله، أو مصروع بالتشوق إليه.

ومثل هذا الكلام موضعه كتب النوادر والمحاضرات، وما إلى ذلك من

كتب التسلية والسمر والهزل. نعم إن الخطيب لم يهمل ذكر أبي حنيفة في كتاب «التطفيل» أيضاً، والله سبحانه حسيبه.

١٥٩ ١٣٣ — وقال في ص (٤١٦ و ٤٤٦):

«أخبرنا العتيقي، حدثنا يوسف بن أحمد، حدثنا العقيلي، حدثني عبدالله بن الليث المروزي، حدثنا محمد بن يونس الجمال، سمعت يحيى بن سعيد يقول، سمعت شعبة يقول: كف من تراب خير من أبي حنيفة».

أقول: في سنده محمد بن يونس الجمال، قال محمد بن الجهم: هو عندي متهم، قالوا: كان له ابنٌ يُدْخِل عليه الأحاديث. وقال ابن عدي: هو ممن يسرق حديث الناس، حكى ذلك ابن الجوزي في «الضعفاء»، راجع «الميزان» و«تهذيب التهذيب»، ومن ظن أنه من رجال مسلم، فقد وهم، فكيف يصح هذا عن شعبة بمثل هذا السند.

وشيوخ الخطيب: العتيقي، من الرواة عن يوسف بن أحمد الصيدلاني المكي، راوية العقيلي، فلا أدري لماذا لا يسوق الخطيب:

قول شعبة في أبي حنيفة عن العتيقي، عن يوسف بسنده، كما ساق ابن عبد البر عن حكم بن المنذر عنه، ما في كتابه في فضائل أبي حنيفة، ومنه قول شبابة: كان شعبة حسن الرأي في أبي حنيفة، وكان يستنشدني أبيات مساور الوراق.

وقول عبد الصمد بن عبد الوارث: كنا عند شعبة بن الحجاج، ف قيل له: مات أبو حنيفة، فقال شعبة: لقد ذهب معه فقه الكوفة، تفضل الله علينا وعليه برحمته.

وقول ابن معين: ثقة، ما سمعت أحداً ضَعُفه، هذا شعبة بن الحجاج يكتب إليه أن يُحدِّث، وشعبة شعبة.

راجع أسانيدھا في «الانتقاء» ص (١٢٦)، وكم لشعبة من ثناء على أبي حنيفة في كتاب ابن أبي العوام وغيره، لكن غرض الخطيب ليس إلا القدح في أبي حنيفة، بطرق باطلة سخيفة؟ هكذا يكون المحفوظ عنده!!

١٣٤ - وقال في ص (٤١٧ و ٤٤٧):

«أخبرنا البرمكي، أخبرنا محمد بن عبدالله بن خلف، حدثنا عمر بن محمد الجوهري، حدثنا أبو بكر الأثرم، حدثنا أبو عبدالله حدثنا عبدالرحمن بن مهدي، قال: سألت سفيان عن حديث عاصم في المرتدة؟ فقال: أما من ثقة فلا، كان يرويه أبو حنيفة. قال أبو عبدالله: والحديث كان يرويه أبو حنيفة، عن عاصم، عن أبي رزين، عن ابن عباس، في المرأة إذا ارتدت، قال: تحبس ولا تقتل».

أقول: في سنده عمر بن محمد الجوهري السدابي، الذي انفرد برواية حديث موضوع سبق ذكره، فلا يثبت عن الثوري ذلك بسند فيه السدابي.

وما يعزوه الخطيب إلى أبي بكر بن عياش، من أنه قال: والله ما سمعه أبو حنيفة قط، على تقدير ثبوته عنه، لا يكون كلامه هذا إلا شهادة على النفي مردودة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، أو يكون بمعنى أنه ما سمعه فيما أعلم.

وقد ذكر ابن عدي في «الكامل» رواية أبي حنيفة لحديث المرتدة، حيث قال حدثنا: أحمد بن محمد بن سعيد، حدثنا أحمد بن زهير بن حرب، قال سمعت يحيى بن معين يقول: كان الثوري يعيب على أبي حنيفة حديثاً / كان يرويه، لم يكن يرويه غير أبي حنيفة عن عاصم، عن أبي رزين، عن ١٦٠ ابن عباس، فلما خرج إلى اليمن دلّسه عن عاصم.

ثم قال ابن عدي: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، حدثنا علي بن الحسن بن سهل، حدثنا محمد بن فضيل البلخي، حدثنا داود بن حماد بن

فرافصة، عن وكيع، عن أبي حنيفة، عن عاصم، عن أبي رزين، عن ابن عباس، في النساء إذا ارتددن، قال: يُحبسن ولا يقتلن. قال وكيع: كان سفيان يسأل عن هذا الحديث بالشام، فربما قال: حدثنا النعمان عن عاصم، وربما قال: بعض أصحابنا اهـ.

وقال ابن أبي العوام: حدثني محمد بن أحمد بن حماد، قال حدثنا أبو يحيى محمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ، قال حدثنا عبدالله بن الوليد العدني، قال حدثنا سفيان الثوري، عن رجل، عن عاصم.

(ح)، قال أبو بشر (الدولابي): وحدثني صاحب لنا يكنى أبا بكر ويعقوب بن إسحاق، قالا حدثنا أبو يوسف العطار الفقيه، أنبأنا عبدالرزاق، قال أنبأنا سفيان، عن أبي حنيفة، عن عاصم، عن أبي رزين، عن ابن عباس، في المرأة تترد، قال: تحبس ولا تقتل اهـ. وبهذا استبان أن الثوري روى عن أبي حنيفة، رغم كل منكر.

١٣٥ — وقال في ص (٤١٧ و ٤٤٧):

«أخبرني علي بن أحمد الرزاز، أخبرنا علي بن محمد بن سعيد الموصلي، حدثنا ياسين بن سهل، حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا مؤمل، قال: ذكروا أبا حنيفة عند سفيان الثوري، فقال: غير ثقة ولا مأمون، غير ثقة ولا مأمون.

أخبرنا محمد بن عمر بن بكير المقرئ، أخبرنا عثمان بن أحمد بن سمعان الرزاز، حدثنا هيثم بن خلف، حدثنا محمود بن غيلان، قال حدثنا مؤمل، قال: ذكر أبو حنيفة عند الثوري وهو في الحجر، فقال: غير ثقة ولا مأمون، فلم يزل يقول حتى جاز الطواف.

أخبرنا أبو سعيد بن حسويه، أخبرنا عبدالله بن محمد بن عيسى الخشاب، حدثنا أحمد بن مهدي، حدثنا إبراهيم بن أبي الليث، قال سمعت

الأشجعي غير مرة قال: سأل رجل سفيان عن أبي حنيفة، فقال: غير ثقة ولا مأمون، غير ثقة ولا مأمون، غير ثقة ولا مأمون».

أقول: في السند الأول علي بن أحمد الرزاز، ذلك الذي كان ابنه يُدخل في أصوله تسميعات طرية.

والموصلي غير ثقة كما سبق، ووقع في الطبقات الثلاث (علي بن محمد بن معبد الموصلي)، بتصحيح سعيد إلى معبد، والصواب (علي بن محمد بن سعيد الموصلي) كما سبق. ومؤمل متروك الحديث.

وفي السند الثاني هيثم بن خلف ومؤمل أيضاً.

وفي السند الثالث إبراهيم بن أبي الليث نصر الترمذي، وعنه يقول ابن معين: لو اختلف إليه ثمانون كلهم مثل منصور بن المعتمر، ما كان إلا كذاباً، وكذبه أيضاً غير واحد، هكذا يكون المحفوظ عند النقلة في نظر الخطيب.

والثوري / وإن كان منحرفاً عن أبي حنيفة، لكن لم يكن ليلغ به ١٦١ الانحراف إلى حد أن يقول فيه مثل هذا الكلام الباطل، وقد سبق بيان ثناء الثوري عليه.

١٣٦ - وقال في ص (٤١٧ و ٤٤٧):

«أخبرنا البرقاني، أخبرنا محمد بن الحسن السراج، أخبرنا عبد الرحمن بن أبي حاتم، حدثني أبي، قال سمعت محمد بن كثير العبدي يقول: كنت عند سفيان الثوري، فذكر حديثاً، فقال رجل: حدثني فلان بغير هذا، فقال: من هو؟ فقال: أبو حنيفة، قال: أحلتني على غير مليء».

أقول: في سنده محمد بن كثير العبدي، وفيه يقول ابن معين: لا تكتبوا عنه، لم يكن بالثقة كما في «الميزان» للذهبي. وساق الخطيب الخبر بسند آخر، فيه محمد بن كثير العبدي المذكور أيضاً.

والحسن بن الفضل البوصرائي، قال ابن المنادي: أكثر الناس عنه، ثم انكشف أمره، فتركوه ومزقوا حديثه. قاله الذهبي، ومثله في كتاب الخطيب نفسه، وهكذا المحفوظ عنده!!

١٣٧ - وقال في ص (٤١٨ و ٤٤٨):

«قال عبد الرزاق: ما كتبت عن أبي حنيفة إلا لأكثر به رجالي، وكان يروي عنه نيفاً وعشرين حديثاً».

أقول: لعبد الرزاق أن يروي عن أبي حنيفة ليكثر به رجاله وشيوخه، وإن كانت أحاديثه مروية عنده عن مشايخ آخر، لأن ذلك غاية نبيلة عند المحدثين، فإن دل هذا الخبر على شيء، فإنما دلالة على أن أبا حنيفة كان يروي ما يشاركه في روايته راوون، ولا يُغرب فيما يروي، وهذا مدح له. وقد أثنى عبد الرزاق على أبي حنيفة في مواضع، راجع «الانتقاء» ص (١٣٥)، وتاريخ الخطيب من هذا المجلد ص (٣٥١).

١٣٨ - وقال في ص (٤١٨ و ٤٤٨):

«أخبرنا علي بن أحمد بن عمر المقرئ، أخبرنا إسماعيل بن علي الخطبي، أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سألت أبي، عن الرجل يُريد أن يسأل عن الشيء من أمر دينه، يعني مما يُبتلى به من الإيمان في الطلاق وغيره، وفي مصره من أصحاب الرأي ومن أصحاب الحديث لا يحفظون، ولا يعرفون الحديث الضعيف ولا الإسناد القوي، فلمن يسأل؟ لأصحاب الرأي أولهؤلاء - أعني أصحاب الحديث - على ما كان من قلة معرفتهم؟ قال: يسأل أصحاب الحديث، ولا يسأل أصحاب الرأي، ضعيف الحديث خير من رأي أبي حنيفة».

أقول: أجمع فقهاء العراق على أن الحديث الضعيف يرجع على ١٦٢ القياس، كما رواه ابن حزم / عنهم، وتابعهم في ذلك الحنابلة بين طوائف

الفقهاء، فلا وجه لتقييد الرأي بالاضافة إلى أبي حنيفة، بل حق الكلام أن يقال: (ضعيف الحديث خير من آراء الرجال).

وكلامُ الراوي في جانب أهل الرأي مجمل، وكان الواجبُ الابتعادُ عن التعمية، والتصريحُ بأن المراد من لا علم عنده بالكتاب والسنة، فيكون رأيه مستمداً من الهوى دون الكتاب والسنة.

وكذلك القول في جانب أهل الحديث، فإن كان أهل الحديث بلغ بهم الجهل إلى حد أن لا يفرقوا بين الموضوع وغيره، فالواجب هجرهم وترك استفتائهم بمرة واحدة.

والضعيف يستعمل عند كثير من الأقدمين بمعنى يشمل الموضوع، فلا تصح إرادته هنا، في صدد الترجيح على الرأي والاجتهاد، كما بين في محله.

ومن الواجب على المسلمين أن لا يحرموا أهل البلاد من يفتيهم على السداد، فلا يتصور أن يكون قطر من أقطار المسلمين بتلك الحالة من الجهل المطبق، ما دام أمرهم بعيداً عن الفوضى.

ولا أظن أن عبدالله بن أحمد، ضبط الرواية عن أبيه كما يجب، وإلا ما وقع في الكلام هذا الاضطراب المشهود.

١٣٩ — وقال في ص (٤١٨ و ٤٤٨):

«أخبرنا العتيقي، حدثنا يوسف بن أحمد الصيدلاني، حدثنا محمد بن عمرو العقيلي، حدثنا عبدالله بن أحمد، قال سمعت أبي يقول: حديث أبي حنيفة ضعيف، ورأيه ضعيف».

أقول: هذا ينافي ما سبق من أنه لا رأي ولا حديث. على أن في الكلام تعمية:

فإن كان يريد ضعفَ حديثٍ خاصٍّ أو رأيٍ خاصٍّ، كان الواجب أن يصرح بذلك، ولا مانع من أن يكون في بعض حديثه ضعف، أو في بعض آرائه وهن.

وأما إن كان يريد الضعف في جميع أحاديثه، وجميع آرائه، فكذب صريح، لا ينطق به إلا من ليس لكلامه ميزان.

وإن كان يريد أن غالب أحاديثه وآرائه ضعيف، فيكون الكلام أيضاً تقولاً قبيحاً، لا يلفظ به إلا من يرسل الكلام على عواهنه.

١٤٠ - وقال في ص (٤١٨ و ٤٤٨) :

«وأخبرنا العتيقي، حدثنا يوسف، حدثنا العقيلي، حدثنا سليمان بن داود العقيلي، قال سمعت أحمد بن الحسن الترمذي يقول.

(ح). وأخبرنا عبيدالله بن عمر الواعظ، حدثنا أبي، حدثنا عثمان بن جعفر بن محمد السبيعي (الصوفي)، حدثنا الفريابي جعفر بن محمد، حدثني أحمد بن الحسن الترمذي، قال سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان أبو حنيفة يكذب، لم يقل العتيقي - كان».

أقول: انظر إلى مبلغ تدقيق الخطيب في الرواية لا يفوته إثبات (كان) أو إسقاطه، لكن لا يلاحظ أن يكون (يَكْذِب) مصحفاً من (يكتب)، بانفصال الباء انفصلاً يسيراً، ويرمي فقيه الملة بالكذب بدون تهيب، ولا يتحاشى من عدُّ الأمة اتخذت الكاذب إماماً! وإمامه الشافعي يحتج بذلك الكاذب! في «المسند» و«الأم».

١٦٣ وقد سبق من ابن معين في رواية ابن عبد البر: / «ثقة ما سمعت أحداً ضعفه». فضلاً عن التكذيب، فلو كان أحمد يقول هذا وهو كثير الاجتماع بابن معين، لكان بلغه كلامه، فإذاً إنَّ أصل الكلام إمام مصحفٌ أو كاذبٌ.

وكان كثير من السلف يتحرج كتابة الحديث ومنهم النخعي، فيكون قوله: (كان يكتب)، بمعنى أنه ما كان يتحرج كتابة الحديث.

نعم إن الإخبار بخلاف الواقع هو الكذب، والكذب بهذا المعنى يشمل الغلط والواهم، فمن غلط أو وهم في شيء يمكن عده كاذباً على هذا الرأي، لكن كثيراً ما يكون الحاكم بالغلط أو الوهم هو الغلط أو الواهم، فلا يعتد بقول من يقول: فلان يكذب، ما لم يفسر وجه كذبه، ولذا عد عند كثير من أهل النقد قول القائل: كذب فلان من الجرح غير المفسر.

وقد سبق في تاريخ الخطيب ص (٣٨٣ و ٣٩٣) قول بعضهم في أبي حنيفة: (كذاب من يقول: إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص)، ولعل الكذب هنا كذب من هذا الطراز، وقد وفينا البحث حقه هناك، فليراجع^(١)، وإنما الكذب الجارح عند أهل الصناعة، هو ما يكون عن عمد.

وأما غلط الراوي أو وهمه، فله أحكام مشروحة في محله، فإذا اعتبرنا الغلط أو الوهم كذباً، يلزم وصم الأمة جمعاء بالكذب في جميع الطبقات، وهو تهوس قبيح! وكثيراً ما ترى المتعنتين يرمون الصادقين بالكذب، بمعنى وقوع خطأ أو وهم في بعض كلامهم، وهو تصرفٌ سَمِجٌ ينبىء عن خبث طوية الطاعن، على أنا لا نستطيع أن نثق بمثل الخطيب ولا بمثل العقيلي، بعد أن شاهدنا منهما ما شاهدناه! ثم إن عبدالله بن أحمد قد درسنا تصرفاته وشرحنا حاله فيما سبق.

وأحمد بن الحسن الترمذي، من أصحاب أحمد، لا يقل تعصباً من عبدالله، وإن روى عنه البخاري حديثاً واحداً في المغازي، وكم بين رجال البخاري من يؤخذ عنه شيء دون شيء؟ والله سبحانه أعلم.

وجعفر بن محمد الفريابي، كان يجتمع عليه في مجلس تحديثه ثلاثون

(١) ص ١٣٣. خ.

ألف رجل، بينهم نحو عشرة آلاف أصحاب محابر، فإذا رَوَى مثله شيئاً يسير به الركبان، وهو الذي أذن على أذن مجنون على ملاّ الأَشهاد، فنَادَى الجني هارباً بحيث يسمع الجماعة (من بشوم محمد مكو)^(١) - على لسان المجنون - بمعنى أنا أنصرف، ولا تقل: محمداً كما في تاريخ الخطيب. ومثل هذا الراوي لا نستطيع أن نقول فيه شيئاً، والله من ورائهم محيط.

على أن أبا حنيفة لما كلفه المنصور القضاء، كان أجابه قائلاً: إني لا أصلح للقضاء، فقال المنصور: كذبت، فقال أبو حنيفة: قد حكم عليّ أمير المؤمنين أني لا أصلح للقضاء، لأنه ينسبني إلى الكذب، فإن كنت كاذباً فلا أصلح، وإن كنت صادقاً فقد أخبرتُ أمير المؤمنين أني لا أصلح، كما في تاريخ الخطيب ص (٣٢٨)، فنعترف أنه يوجد من كذّبه هذا النوع من التكذيب.

١٤١ - وقال في ص (٤١٨ و ٤٤٩):

«أخبرنا القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري، حدثنا علي بن إبراهيم البضاوي، أخبرنا أحمد بن عبد الرحمن بن الجارود الرقي، حدثنا عباس بن محمد الدوري، قال سمعت يحيى بن معين يقول - وقال له رجل ١٦٤ أبو حنيفة كذاب؟ - قال: / كان أبو حنيفة أنبل من أن يكذب، كان صدوقاً، إلا أن في حديثه ما في حديث الشيوخ».

(١) ضبط عبارة الجني (مَنْ بِشَوْمُ مُحَمَّد مَكُو) والكاف جيم مصرية غير معطشة - هي بفتح الميم وسكون النون - وكسر الموحدة وفتح الشين المعجمة وفتح الواو وسكون الميم - وضبط محمد معروف - وفتح الميم وضم الكاف الفارسية التي هي كالجيم غير المعطشة بعدها واو لإشباع الضمة. والأستاذ يستبعد هذه الحكاية لأن الشافعي يقول: من زعم من أهل العدالة أنه يرى الجنّ أبطلنا شهادته لقول الله تعالى ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ إلا أن يكون نبياً. انظر: طبقات السبكي ترجمة حرمة، ج ١ ص ٢٥٨. خ.

أقول: من عادة الخطيب أن يسوق المناقب في ترجمة أبي حنيفة، بطريق أحد ممن طعن هوفيهم في كتابه هذا، مع ورود الخبر بطرق رجال لم يطعن هوفيهم ولا غيره، ليوهم أنها كاذبة! وليس أبو حنيفة في حاجة إلى رواية في سندها أمثال ابن الجارود الرقي، وابن درستويه، ومحمد بن العباس الخزاز، ونحوهم في إثبات صدقه وأمانته، فلا نعرض للروايات بعده بهذا المعنى، ولفظ (المطيري) في الطبقات الثلاث غلط عن (الطبري).

١٤٢ - وقال في ص (٤١٩ و ٤٤٩):

«أخبرنا العتيقي، حدثنا تمام بن محمد بن عبدالله الرازي^(١) بدمشق، أخبرنا أبو الميمون عبدالرحمن بن عبدالله البجلي (الدمشقي)، قال سمعت نصر بن محمد البغدادي يقول سمعت يحيى بن معين يقول: كان محمد بن الحسن كذاباً، وكان جهمياً، وكان أبو حنيفة جهمياً، ولم يكن كذاباً».

أقول: كانا - والله - بريئين من الكذب والتجهم، وقد احتج الشافعي - إمام الخطيب - بمحمد بن الحسن، ووثقه علي بن المديني أيضاً كما جزم بذلك ابن الجوزي في «المنتظم» وابن حجر في «تعجيل المنفعة»، مع أن ابن المديني أقرب من ابن معين إلى النيل من أصحاب أبي حنيفة، والدارقطني على تعصبه البالغ يقول في «غرائب مالك»، عند ذكر رواية حديث الرفع في الركوع: «حدّث به عشرون نفرأ من الثقات الحفاظ، منهم محمد بن الحسن الشيباني...» كما في نصب الراية (١: ٤٠٨)، وهذا توثيق ظاهر.

وابن معين من أبرأ الناس من أن يكذب عليهما، وهو الذي يقول: إني سمعت «الجامع الصغير»، من محمد بن الحسن، وليس هو ممن يتفق على

(١) ووقع بدله (الأذني) في الطبقات الثلاث، وهو تحريف، ومبلغ تعصب تمام وشيخه معلوم عند من عرف أحوالهما. ز.

الكذابين في نظره، وترجمته مستوفاة في «بلوغ الأمانى»، وسيأتي بعضُ الحديث عنه في الخاتمة.

ومن يرميها أو أحدهما بالكذب أو التجهم، فقد أوغل في الفرية والبُهت، نعم لو كان من يقول: الإيمان لا يزيد ولا ينقص بالمعنى الذي يقول به أبو حنيفة وأصحابه كذاباً - كما سبق من بعضهم - أو كلُّ من ينزه الله سبحانه عن مشابهة المخلوق، وعن حلول الحوادث فيه، أو حلوله في الحوادث جهماً - كما هو مصطلح الحشوية - لكان كذاباً وجهماً كلُّ من يفهم ما يقول وينزه الله سبحانه عن لوازم الجسمية:

إن كان تنزيهه إلَّاه تجهماً فالمؤمنون جميعهم جهمي

وإلا فليس أبو حنيفة، ولا محمد بن الحسن ممن يقول بالجبر ولا بنفي الصفات، كما يقول بهذا وذاك جهم بن صفوان، وكان الصدق من أبرز خصالهما في القول والفعل، وإلا لما تابعهما شطر الأمة المحمدية بل ثلاثها على توالي القرون.

وأما الغلط في شيء فلا ننزه عن ذلك إلا المعصومين، فلا يكون الخبر إلا مكذوباً على ابن معين، ولورواه ألف شخص من أمثال نصر بن محمد البغدادي. / ومن الغريب أنه إذا روى ألفُ راو عن ابن معين أن الشافعي ليس بثقة مثلاً، تعد هذه الرواية عنه كاذبة، بخلاف ما إذا كانت الرواية عنه في أبي حنيفة أو أحدِ أصحابه، فإنها إذ ذاك تكون صحيحة! ولو كانت مروية بأوهى الطرق!

نعم سبق أن كذب أبو يوسف محمداً في مسائل عزاها إليه، ولما بلغ الخبرُ محمداً قال: كلا، ولكن الشيخ نسي، ثم تبين أن قول محمد هو الصواب. وهذا الطراز من التكذيب مما قد يجري بين الأستاذ وتلميذه بدون أن يشين أحدهما، فلا يفرح عقلاء الخصوم بهذا النوع من التكذيب،

ولا بمثل تكذيب المنصور أبا حنيفة في قوله: إنه لا يصلح للقضاء، ومع ذلك يوجد من نسب هذا وذاك للكذب بدينك السبيين، قاتل الله التعصب ما أفضحه لصاحبه.

١٤٣ - وقال في ص (٤١٩ و ٤٥٠):

«أخبرنا الصيمري، أخبرنا عمر بن إبراهيم المقرئ، حدثنا مكرم بن أحمد، حدثنا أحمد بن عطية، قال سئل يحيى بن معين: هل حدث سفيان عن أبي حنيفة؟ قال: نعم، كان أبو حنيفة ثقة صدوقاً في الحديث والفقه، مأموناً على دين الله. قلت: أحمد بن عطية هو أحمد بن الصلت، وكان غير ثقة».

أقول: سبق أن تحدثت عن أحمد بن الصلت هذا، في هامش ص (٣٥٣) من تاريخ الخطيب من الطبعتين المصريتين، وهو: أبو العباس أحمد بن محمد بن المغلس الحِمَّاني، ابن أخي جُبَّارة بن المغلس شيخ ابن ماجه، يُذكر تارة باسم أحمد بن محمد الحماني، وأخرى باسم أحمد بن الصلت، ومرة أخرى باسم أحمد بن عطية، متكلم فيه، ولسنا في حاجة إلى رواياته في مناقب أبي حنيفة.

وعندنا بطرق رجال لم يُتكلم فيهم روايات كثيرة بمعنى ما رواه الحماني هذا، لكن لا بد من أن نناقش الخصوم في تصرفهم بشأنه.

وأحمد بن محمد الحماني هذا، قد نqm عليه الذهبي روايته حديث ابن جَزء بطريق أبي حنيفة، باعتبار أن ابن جَزء توفي بمصر سنة ٨٦هـ، فلا يدركه أبو حنيفة الكوفي. وتغافل الذهبي عن أن في مواليد رجال الصدر الأول ووفياتهم اختلافاً كثيراً، لتقدمهم على تدوين كتب الوفيات بمدة كبيرة، فلا يبت في أغلب الوفيات برواية أحد النقلة.

وها هو أُبَيُّ بن كعب رضي الله عنه من أشهر الصحابة، اختلفوا في

وفاته من سنة ١٨هـ إلى سنة ٣٢هـ، والذهبي يُصر على أن وفاته سنة ٢٢هـ، في كتبه جميعاً، مع أنه عاش إلى سنة ٣٢هـ، وشارك جمع القرآن في عهد عثمان كما يظهر من «طبقات ابن سعد».

وأين منزلة ابن جَزء من منزلة أبي حتى بيت بوفاة تُروى له عن ابن يونس وحده، وقد قال الحسن بن علي الغزنوي: إن وفاته سنة تسع وتسعين كما في «شرح المسند»^(١) لعلي القاري، ولعل ذلك هو الصواب في وفاته.

على أن النبي صلى الله عليه وسلم توفي عن يزيد عددهم على مئة ألف من الصحابة، ولم تحتو الكتب المؤلفة في الصحابة عشرَ معشار ذلك، ولا مانع من اتفاق كثير منهم في الاسم واسم الأب والنسب لا سيما المقلين في الرواية، فالاعتماد على الرواية.

١٦٦ على / أن ابن الصلت لم ينفرد برواية حديثه بطريق أبي حنيفة، بل أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١: ٤٥)، بسند ليس فيه ابن الصلت، فثبت أنه لم ينفرد بروايته، فيجب أن تزول نقمة الذهبي عليه بزوال سببها.

لكن لا يمكنهم أن يسامحوه؛ لأنه بروايته الحديث المذكور بطريق أبي حنيفة، يثبت أن أبا حنيفة من التابعين حتى عند من لا يكتفي بالمعاصرة أو الرؤية في ذلك، وهذا مما لا يمكن مسامحته والصفح عنه، فإذاً لا يُصفح عن ابن عبد البر أيضاً، لأنه ساقَّ سنده في سماع أبي حنيفة عن ابن جَزء في

(١) شرح المسند، لعلي القاري. طبع بالهند. وهو شرح مختصر مسند الحارثي. وبيان ذلك: أن مسند الحارثي المتوفى سنة ٣٤٠ اختصره الحصكفي الصدر موسى بن زكريا المتوفى سنة ٦٥٠ وشرح هذا المختصر علي القاري المتوفى سنة ١٠١٤. وقد رتب عابد السند مختصر الحصكفي على أبواب الفقه. خ.

كتابه المذكور، من غير طريق ابن الصلت، ونَصَّ على أن أبا حنيفة رأى أنس بن مالك، وعبدالله بن جَزء الزُّيَدي روايةً عن ابن سعد.

ثم إن الخطيب أطل الكلام في (٢٠٨: ٤) في توهم ابن الصلت، بأنه انفردَ بحديث أبي حنيفة عن أنس، مع أن أبا حنيفة كان أكبر سنّاً من أقل سن التحمل عند المحدثين بكثير في جميع الروايات في وفاة أنس، مع ثبوت قدومه إلى الكوفة قبل وفاته اتفاقاً، وبأنه روى عن محمد بن المثنى، عن ابن عيينة «العلماء أربعة: ابن عباس في زمانه، والشعبي في زمانه، وأبو حنيفة في زمانه، والثوري في زمانه»، بزيادة أبي حنيفة على رواية بعضهم^(١).

واستبعد الخطيب أن يُثني ابن عيينة على أبي حنيفة، مع ما شهّر عنه من الإقدام عليه، وقد حُفِظَ عنه - في نظر الخطيب - أنه قال: «ما ولد في الإسلام مولودٌ أضُرَّ على الإسلام من أبي حنيفة».

وساق هذا عنه بطريق أحمد بن محمد المنكدرى، عن محمد بن أبي عمر، عن سفيان، ثم بطريق ابن درستويه، إلى محمد بن أبي عمر، عن سفيان. فعَدَّ هذا محفوظاً عنه بهذين السندين، مع أن محمد بن أبي عمر هو العدني، وقد قال عنه أبو حاتم: كان به غفلة، حَدَّثَ حديثاً موضوعاً عن ابن عيينة.

وأما المنكدرى فكثير الانفراد والإغراب، قال الإدريسي: في حديثه المناكير. وأنكر عليه أيضاً أبو جعفر الأرزناني، وقال الحاكم: كان له إفرادات

(١) وهو محمد بن أبي عمر العدني. ووقع في النسخة المطبوعة من تاريخ الخطيب (٢٠٨: ٤) بلفظ «محمد بن أبي محمد»، و(محمد) في أبي محمد محرف من عمر حتماً. ومثله كثير الوقوع في المخطوطات القديمة كما لا يخفى على من مارسها، والفرق بين الروایتين عن ابن عيينة فَرَّقَ ما بين محمد بن المثنى ومحمد بن أبي عمر العدني، نسأل الله المعافاة، فهذا اطلعت على جلية صنيع الخطيب هناك أيضاً. ز.

وعجائب. وقال ابن السمعاني: يقع في حديثه المناكير والعجائب والإفرادات.

وابن درستويه معلوم الحال، أفبمثل هذين الإسنادين يكون الخبر محفوظاً؟!

وقد سبق منا تحقيق أن ابن عيينة في صفّ المثنيين على أبي حنيفة ثناءً عاطراً، مع تفنيد روايات الخصوم خلاف ذلك، فتذكر ما سبق.

فكان ابن الصلت كَفَر في نظر الخطيب بذكره أبا حنيفة في عداد هؤلاء الثلاثة، وبمقارنته إياه بهم في روايته، وهذا هو محض الإجحاف، أبو حنيفة الذي ملأ ما بين الخافقين علماً يَعْمَل به شطرُ الأمة المحمدية، كما يقول ابن الأثير في «جامع الأصول»، إن لم يكن العاملون بعلمه ثلثي الأمة كما يقول على القاري في «شرح المشكاة»، من أول القرون إلى يومنا. إذا ذُكِرَ ١٦٧ في صف هؤلاء الثلاثة، يكون ذلك من / أبرز الحجج على كذب أحمد بن الصلت كذباً بيناً، هذا ما لا يقوله إلا من اعتل قلبه اعتلالاً لا دواء له.

فلعل يحيى بن معين أيضاً من الكاذبين، حيث يذكر أبا حنيفة في عداد الفقهاء الأربعة، كما أخرجه الصيمري، وهو ثقة عند الخطيب، بسند ليس فيه أحمد بن محمد الحمانى، حيث يقول: أخبرنا: عمر بن إبراهيم، أنبأنا مكرم، أنبأنا محمد بن علي، أنبأنا قاسم بن المقرئ، والحسين بن فهُم وغيرهما، قالوا سمعنا يحيى بن معين يقول: «الفقهاء أربعة: أبو حنيفة، وسفيان، ومالك، والأوزاعي» اهـ.

بل الأمة جمعاء على توالي القرون اعتبرت أبا حنيفة أول الأئمة المتبوعين، ولقَّبته بالإمام الأعظم — مهما ضاق صدر الخطيب من ذلك —، فتكون الأمة بأسرها كاذبة خاطئة غير الخطيب وأذialه، بل الخطيب نفسه كم

رَوَى عن أئمة بأسانيد جيدة إليهم في هذا الكتاب (٣٤٤ و ٣٤٥): أن أبا حنيفة أعلم أهل زمانه. وليس في رجال تلك الأسانيد ابن الصلت.

وماذا في انفراده بحديث أبي حنيفة عن أنس؟ بعد ثبوت رؤيته له عند محمد بن سعد الكاتب وغيره، من الحفاظ الذين سَبَقَ ذكرهم في أوائل الكتاب.

حتى إن الدارقطني معهم في إثبات رؤيته له^(١)، وهو الذي يستبيح أن يقول: إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة، ثلاثتهم ضعفاء.

وأين هو من محمد بن عبدالله الأنصاري، الذي يقول في إسماعيل: «ما ولي القضاء من لدن عمر بن الخطاب إلى اليوم أعلم من إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة» — يعني بالبصرة —.

وأين هو أيضاً من محمد بن مخلد العطار الحافظ، الذي ذكر حماد بن أبي حنيفة في عداد الأكابر الذين رووا عن مالك.

وأين هو أيضاً من هؤلاء الذين أثنوا على أبي حنيفة في كتاب^(٢) ابن الدخيل، وكتاب ابن أبي العوام، و«الانتقاء» لابن عبدالبر.

والدارقطني هو الذي يهذي في أبي يوسف بقوله: (أعور بين عميان)! وهو الأعمى المسكين بين عُور، حيث ضل في المعتقد، وتابع الهوى في

(١) وما نسب إلى الدارقطني في (٤: ٢٠٨) من نفي رؤيته لأنس: من تصرف مصحح الطبع، كما سبق تحقيقه في صدر الردود على الخطيب، بل هو قائل برؤيته دون سماعه، ولا اعتداد بنفيه السماع، لكونه بدون حجة، وقد توسعنا في بيان ذلك في صدر الكتاب. ز.

(٢) كتاب ابن الدخيل معدوم على ما يعلمه الأستاذ. وكتاب الانتقاء لابن عبدالبر نقل كل ما يتعلق بابي حنيفة تقريباً عن ابن الدخيل. وابن الدخيل ألف كتابه هذا ليكون كرد على شيخه العقيلي في الضعفاء الذي ذكر فيه أبا حنيفة بسوء فأصلح تلميذه ابن الدخيل ذلك الخطأ بمؤلفه. وانظر ص ٦٧ تعليقة رقم ١. خ.

الكلام على الأحاديث واضطرب، كما سيأتي شرح ذلك عند الكلام في أبي يوسف.

وإن كان الخطيب يأخذ بتحمل ابن عدي على ابن الصلت في «كامله»، فليأخذ بتحملة على كثير من الصحابة والتابعين وأئمة ثقات عند أهل هذا الشأن، فلا أراه يفعل.

وعن أحمد بن الصلت الحماني هذا، يقول ابن أبي خيثمة لابنه عبدالله: اكتب عن هذا الشيخ يا بني، فإنه كان يكتب معنا في المجلس منذ سبعين سنة. وهذا مما يغيب الخطيب جداً، ويحملة على ركوب كل مركب للتخلص منه بدون جدوى، كما سبق.

وفي إسناده علو، وفي شيوخه كثرة، وقد أخذ عنه أناس لا يحصون كثرة، وبينهم أئمة أجلة، لكن ذنب الرجل أنه ألف كتاباً^(١) في مناقب أبي حنيفة، حينما كان خصوم أبي حنيفة يتمنون أن يصفوا الجو للأبّار، الذي كانوا حمّلوه على تدوين مثالب لأبي حنيفة إفكاً وزوراً. فتحاملوا على الحماني هذا ليسقطوا رواياته.

بل تجد الخطيب يطعن في أحمد بن عطية في مواضع من كتابه، ثم يسوق روايات في مناقب أبي حنيفة بطريقه فقط، مع أنها مروية بطرق غير طريقه، ليُلقي في خاطر القارئ أنها روايات كاذبة، وهذا خبث بالغ.

ومن الغريب أنه إذا طعن طاعن في رجل، تجد أسراباً من الرواة يركضون وراءه، يرددون صدى الطاعن أيا كانت قيمة طعنه! ولهم موقف في القيامة رهيب لا يغبطون عليه.

(١) كتاب الحماني مخطوط قديم في التاريخ لا يعلم الأستاذ مكانه. خ.

١٤٤ - وقال في ص (٤٢٠ و ٤٥٠):

«أخبرنا ابن رزق، أخبرنا هبة الله بن محمد بن حبش الفراء، حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، قال: سمعت يحيى بن معين - وسئل عن أبي حنيفة - فقال: كان يضعف في الحديث».

أقول: ليس من شك عند الخطيب، أن هذه الرواية مخالفة لما صح عن ابن معين بطرق، ومع ذلك يسوق هذه الرواية ويسكت عليها، مع أن في سندها محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وهو كذاب مكشوف الأمر، وقد نقل الخطيب نفسه تكذيبه عن جماعة في (٤٣:٣)، فما بال الخطيب يتكلم على أحمد بن الصلت في الرواية السابقة، ويسكت هنا عن محمد بن أبي شيبة الكذاب؟ هكذا الهوى يعمي ويصم.

١٤٥ - وقال في ص (٤٢٠ و ٤٥٠):

«... حدثنا أحمد بن سعد بن أبي مريم، قال: وسألته - يعني يحيى بن معين - عن أبي حنيفة، فقال: لا تكتب حديثه».

أقول: أحمد بن سعد بن أبي مريم المصري، كثير الوهم، وكثير الاضطراب في مسائله، مع مخالفة روايته هذه لرواية الثقات عن ابن معين. بل يبدو عليه أنه غير ثقة، حيث يخالف ثقات أصحاب ابن معين فيما يرويه عنه في أبي حنيفة وأصحابه.

١٤٦ - وقال في ص (٤٢٠ و ٤٥٠):

«... حدثنا عبدالله بن علي بن عبدالله المدني، قال: وسألته - يعني أباه - عن أبي حنيفة صاحب الرأي، فضغفه جداً، وقال: لو كان بين يدي ما سألته عن شيء، وروى خمسين حديثاً أخطأ فيها».

أقول: إن كان ابن المدني كما نهش الخطيب عرضه في (١١: ٤٥٩)، وابن الجوزي في «مناقب أحمد»، لا يكون لكلامه قيمة، ولا سيما أن الراوي

عنه ابنه عبدالله، وهو لم يسمع من أبيه على ما يقال، وإلا فيكون قد جُرَّ ذيله جزاء لجره ذيل بعض الناس ظلماً وعدواناً.

١٦٩ ثم إنه لم يذكر وجه تخطئه / في الحديث، حتى يُحتاج إلى الجواب، وهو على كل حال جرح غير مفسر.

على أن رواية الخطيب هنا عن ابن المديني ينافي ما ذكره أبو الفتح الأزدي في كتاب «الضعفاء» حيث قال: قال علي بن المديني أبو حنيفة روى عنه الثوري، وابن المبارك، وحماد بن زيد، وهشيم، ووكيع بن الجراح، وعباد بن العوام، وجعفر بن عون وهو ثقة لا بأس به اهـ. ومثله في «جامع بيان فضل العلم» لابن عبد البر (٢: ١٤٩)، نسأل الله السلامة.

١٤٧ - وقال في ص (٤٢٠ و ٤٥٠):

«... حدثنا جعفر بن محمد بن الأزهر، حدثنا ابن الغلابي، قال: أبو حنيفة ضعيف».

أقول: هو جرح غير مفسر. وابن الغلابي المفضل بن غسان البصري، من المنحرفين عن أهل الكوفة، مثل عمرو بن علي الفلاس البصري، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني الناصبي، وحالهم يغني عن التعرض للأسانيد، على أن الجرح غير المفسر لا يؤثر في أي راو، فضلاً عن تأثيره فيمن ثبتت إمامته، وتواترت أمانته.

ثم ما ساق الخطيب في وفاة أبي حنيفة من بعض الرواة، أنها كانت سنة إحدى وخمسين ومئة أو ثلاث وخمسين ومئة، فليس هذا وذاك مما يسجل كرواية، بل هاتان الروايتان من الأغلاط المكشوفة الناشئة من عدم ضبط رواتهما، وكان الخطيب في غنية عن سرد أسانيد الروائيتين، إزاء إجماع من يعول على كلامهم من المؤرخين أنها كانت سنة خمسين ومئة في ليلة النصف من شعبان، رضي الله عنه ونفعنا بعلومه.

١٤٨ — وقال في ص (٤٢٣ و ٤٥٣) :

«... حدثنا أبو قلابة الرقاشي، حدثنا أبو عاصم، قال: سمعت سفيان الثوري — بمكة — وقيل له مات أبو حنيفة، فقال: الحمد لله الذي عافانا مما ابتلى به كثيراً من الناس».

أقول: في سنده أبو قلابة الرقاشي، كثير الخطأ في الأسانيد والامتون، على ما نقله الخطيب عن الدارقطني.

ولفظ الخبر الذي بعده (الحمد لله الذي عافانا مما ابتلاه به)، يعني الحبس المؤدي إلى الموت، لأن الثوري كان تمكن من الهرب دون أبي حنيفة، على أنه لا ينكر ما كان بينهما من بعض جفاء.

وكان ابن عدي — على بُعدِه عن الفقه والنظر والعلوم العربية — طويل اللسان في أبي حنيفة وأصحابه، ثم لما اتصل بأبي جعفر الطحاوي، وأخذ عنه، تحسنت حالته يسيراً، حتى ألف «مسنداً» في أحاديث أبي حنيفة، وهو يقول في صدر مسنده: إنه كان بين أبي حنيفة والثوري شيء، وكان أبو حنيفة أكفهما لساناً. ونحن في غنية عن إخراج مثل ابن عدي لأحاديث أبي حنيفة، وربما يكون أبو عاصم في السندين هو العباداني، وحاله معلومة.

١٧٠ / ١٤٩ — وقال في ص (٤٢٣ و ٤٥٣) :

«أخبرنا محمد بن عمر بن بكير المقرئ، أخبرنا الحسين بن أحمد الهروي الصفار، حدثنا أحمد بن محمد بن ياسر، حدثنا محمد بن عبد الوهاب بن يعلى الهروي، حدثنا عبد الله بن مسمع الهروي، قال سمعت عبد الصمد بن حسان يقول: لما مات أبو حنيفة، قال لي سفيان الثوري: اذهب إلى إبراهيم بن طهمان، فبشّر أن فتان هذه الأمة قد مات، فذهبتُ إليه فوجدته قائلاً، فرجعت إلى سفيان فقلت: إنه قاتل. قال: اذهب فصيح به: إن

فَتَّانَ هذه الأمة قد مات. قلت: أراد الثوري أن يَغْمَ إبراهيمَ بوفاة أبي حنيفة، لأنه كان على مذهبه في الإرجاء».

أقول: قال البرقاني عن الحسين بن أحمد الهروي الصفار: عندي عنه رزمة، ولا أخرج عنه في الصحيح حرفاً واحداً، سمع من أبي القاسم البغوي ثلاثة أحاديث أو أربعة أحاديث، ثم حَدَّثَ عنه بشيء كثير، كتبت عنه ثم بان لي أنه ليس بحجة، وقال الحاكم: كذاب لا يُشْتَغَلُ به. فبرئت بذلك ذمة الثوري من مثل تلك الكلمة الساقطة، ورُكِّبَت على أكتاف الخطيب، الذي يَعْلَمُ كل ذلك.

وإرجاء أبي حنيفة هو محض السنة، كما شرحنا تحقيقه بكل وضوح فيما سبق، وخلاف ذلك انحياز إلى الخوارج أو المعتزلة، أو تخطي في القول، فليختر من شاء ما شاء من هذه الثلاثة إذا حدثته نفسه مخالفته في المسألة.

١٥٠ - وقال في ص (٤٢٣ و ٤٥٤):

«أخبرنا ابن الفضل، أخبرنا عبدالله بن جعفر، حدثنا يعقوب^(١) بن سفيان، حدثنا عبد^(٢) الرحمن، قال سمعت علي بن المديني، قال قال لي بشر بن أبي الأزهر النيسابوري: رأيت في المنام جنازة عليها ثوب أسود، وحولها قسيسين، فقلت جنازة من هذه؟ فقالوا جنازة أبي حنيفة. حَدَّثْتُ به أبا يوسف، فقال: لا تُحَدِّثْ به أحداً».

أقول: به خَتَمَ الخطيبُ ترجمة أبي حنيفة بدون أن يتهيب الخاتمة!

وعبدالله بن جعفر في سنده، هو ابن درستويه الذي ضعفه البرقاني واللالكائي، وهو متهم برواية ما يسمعه إذا دُفِعَ إليه درهم، والخطيب يختار أن

(١) قيل كان يتكلم في عثمان رضي الله عنه. اهـ. عن نسخة أستاذنا المؤلف الخاصة. خ.

(٢) هو رُسْتة تكلم فيه الحافظ أبو مسعود الرازي. اهـ. عن نسخة أستاذنا الخاصة. خ.

يَشْتِمُ النَّاسَ عَلَى لِسَانِهِ، بَعْدَ أَنْ سَعَى فِي تَبَرُّثِهِ مِمَّا رُمِيَ بِهِ، لَكِنْ أَكْتَفَى
الْخَطِيبُ تَضَعْفَ عَنْ حَمْلِ التَّهْمِ الْمَوْجَّهَةِ إِلَيْهِ بِحَقِّهِ.

وَلَيْسَ بِقَلِيلٍ مَا ذَكَرَهُ الْخَطِيبُ عَنْ ابْنِ الْمَدِينِيِّ فِي «تَارِيخِهِ»، وَمِنْ
جَمَلَةِ ذَلِكَ صِلَتُهُ الْوَثِيقَةَ بِأَحْمَدَ بْنِ أَبِي دَوَادٍ فِي مُحَنَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَمِمَّا
قِيلَ فِيهِ .

يَا ابْنَ الْمَدِينِيِّ الَّذِي شَرَعْتَ لَهُ دِينًا فَجَادَ بِدِينِهِ لِيُنَالَهَا
مَاذَا دَعَاكَ إِلَى اعْتِقَادِ مَقَالَةٍ قَدْ كَانَ عِنْدَكَ كَافِرًا مِنْ قَالِهَا
إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي (١١: ٤٦٩)، وَقَدْ تَرَكَ أَبُو زُرْعَةَ وَأَحْمَدُ
الرِّوَايَةَ عَنْهُ بَعْدَ الْمُحَنَةِ .

وَبَشَّرَ ابْنَ أَبِي الْأَزْهَرِ مِنْ أَخْصِ أَصْحَابِ أَبِي يُوسُفَ، وَكَانَ إِمَامَ
الْفُقَهَاءِ الْحَنْفِيَّةِ بَنِي سَابُورَ فِي عَصْرِهِ، / وَمِنْ أَتْبَعَ أَهْلَ الْعِلْمِ لِأَبِي حَنِيفَةَ، ١٧١
وَأَرَعَاهُمْ لِحُجَّتِهِ، فَلَا أَشْكُ فِي أَنَّ هَذِهِ الرُّوَايَةَ مُخْتَلَقَةٌ عَلَى لِسَانِ بَشَرٍ
أَبِي الْأَزْهَرِ، كَمَا اخْتَلَقُوا أَشْيَاءَ عَلَى لِسَانِ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ مُبَاشَرَةً،
فَلَا نَشْتَغِلُ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ عَلَى رِجَالِ السَّنَدِ.

وَلَسْتُ أَدْرِي كَيْفَ انْطَلَقَ لِسَانُ الْخَطِيبِ بِهَذِهِ الْأَخْلُوقَةِ، وَكَيْفَ جَرَى
قَلَمُهُ بِتَسْجِيلِ هَذَا الْخِيَالِ الْبَاطِلِ، وَهُوَ الَّذِي قَالَ فِي تَرْجُمَةِ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ
فِي (٢: ١٨٢): أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي عَلِيٍّ، قَالَ أَخْبَرَنَا طَلْحَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ،
حَدَّثَنِي مَكْرَمُ بْنُ أَحْمَدَ الْقَاضِي، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ الْمَغْلَسِ، أَخْبَرَنَا
سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْخٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي رَجَاءٍ الْقَاضِي، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدِيَّةَ
— وَكُنَّا نَعُدُّهُ مِنَ الْأَبْدَالِ —، قَالَ: رَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ فِي الْمَنَامِ، فَقُلْتُ
يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ إِلَامَ صَبَرْتَ؟ قَالَ: قَالَ لِي: إِنِّي لَمْ أَجْعَلْكَ وَعَاءً لِلْعِلْمِ وَأَنَا أُرِيدُ
أَنْ أَعْدَبَكَ، قُلْتُ: فَمَا فَعَلَ أَبُو يُوسُفَ؟ قَالَ: فَوْقِي، قُلْتُ: فَمَا فَعَلَ
أَبُو حَنِيفَةَ؟ قَالَ: فَوْقَ أَبِي يُوسُفَ بِطَبَقَاتٍ هـ.

ولو لم يكن الخطيب ينطوي على قصد سيء نحو فقيه الملة، لأعاد ذكر هذه الرؤيا هنا، إن كان لابد من ذكر رؤيا، على أن للخطيب دسيسة في سوق هذه الرؤيا بهذا الطريق هناك، باعتبار أن في سندها أحمد بن المغلس، وقد سعى جهده في إسقاطه، ليتخلص مما يرويه في مناقب أبي حنيفة، مع أن أمره كما شرحناه فيما سبق، والرؤيا مروية بطرق غير طريق أحمد بن المغلس، أعرض الخطيب عنها مقتصرًا على روايته، ليوهم بطلان الحكاية، لكن خاب أملة وبانت الحقيقة.

قال ابن عبد البر في «الانتقاء» ص (١٤٥): أخبرنا حكم بن المنذر، حدثنا أبو يعقوب يوسف بن أحمد الصيدلاني المكي، أخبرنا محمد بن علي السمناني، أخبرنا أحمد بن حماد بن العباس، أخبرنا القاسم بن عباد، أخبرنا محمد بن شجاع، أخبرنا أبو رجاء - وكان من العبادة والصلاح بمكان - قال: رأيت محمد بن الحسن في المنام، فقلت له: ما صنع الله بك؟ قال: غَفَرَ لي، قلت: وأبو يوسف؟ قال: هو أعلى درجة مني، قلت: فما صنع أبو حنيفة؟ قال هيهات هو في أعلى عليين اهـ.

وكان في إمكان الخطيب أن يروي هذه، لأنها من مرويات شيخه العتيقي، عن الصيدلاني المذكور.

وقال أبو عبد الله الصيمري في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه»: أخبرنا عمر بن إبراهيم، حدثنا مكرم، حدثنا محمد بن عبد السلام، حدثني سليمان بن داود بن كثير الباهلي، وعبد الوهاب بن عيسى. قالوا حدثنا محمد بن أبي رجاء، قال سمعت أبي، قال: رأيت محمد بن الحسن في المنام، فقلت له: ما صنع بك ربك؟ قال: أدخلني الجنة، وقال لي: لم أصيرك وعاءًا للعلم وأنا أريد أن أعذبك، قال فقلت: فأبو يوسف؟ قال: ١٧٢ ذاك فوقي أو فوقنا بدرجة، قال قلت: فأبو حنيفة؟ قال: / ذاك في أعلى عليين اهـ.

وكان في إمكان الخطيب أن يرويها بهذا الطريق أيضاً، لأنها رواية شيخه الصيمري، وهو يوثقه ويشني عليه كثيراً.

وقال الحافظ أبو القاسم بن أبي العوام، حدثني محمد بن أحمد بن حماد، حدثني أحمد بن القاسم البرتي، حدثنا أبو علي أحمد عن محمد بن أبي رجاء، قال سمعت أبي يقول: أُرِيتُ محمد بن الحسن في المنام، فقلت: إلامَ صرت؟ قال: غَفَر لي، قلت: بم؟ قال: قيل لي: لم نجعل هذا العلم فيك إلا ونحن نغفر لك، قال قلت: فما فعل أبو يوسف؟ قال: فوقنا بدرجة، قال: قلت فأبو حنيفة؟ قال: في أعلى عليين اهـ.

وقال ابن أبي العوام حدثني إبراهيم بن أحمد بن سهل، قال حدثني القاسم بن غسان القاضي، قال حدثني أبي، قال حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين، قال: دخلت على الحسين بن صالح، في آخر اليوم الذي دَفَن فيه أخاه علي بن صالح - فذَكَرُ مُبَشِّرَةٌ^(١)، ثم قال أبو نعيم: فلما كان بعد أيام صرت إلى الحسن بن صالح، فقال لي حين رأيته:

يا أبا نعيم، علمتَ أنني رأيت أخي البارحة في منامي، كأنه صار إليّ، وعليه ثياب خضر، فقلت له: يا أخي أَلَسْتَ قَدِمْتَ؟ قال: بلى، قلت: فما هذه الثياب التي عليك؟ قال: السندس والإستبراق، ولك يا أخي عندي مثلها.

قلت: وماذا فعل بك ربك؟ قال: غَفَر لي وباهى بي وبأبي حنيفة الملائكة، قلت: أبو حنيفة النعمان بن ثابت؟ قال: نعم، قلت: وأين منزله؟ قال نحن في جوارٍ في أعلى عليين، قال القاسم: قال أبي، فكان أبو نعيم إذا ذكر أبا حنيفة أو ذُكِرَ بين يديه، يقول بخ بخ في أعلى عليين، ثم يذكر هذا الحديث اهـ.

(١) يعني رؤيا مُبَشِّرَةٌ. خ.

لكن لا يرضى الخطيب إلا أن يرى فقيه الملة محشوراً مع القسيسين،
ولوفي رؤيا يرويها عن مثل عبدالله بن جعفر الدارهمي، ولم أكن أرى الإكثار
من سرد الرؤى في مثل هذا الموضع، لولا أن الخطيب حملني على ذلك،
وهو كما ترى يروي رؤيا عن شيوخ يذكرهم، ويعد رؤياهم مستغنية عن
التفسير والتعبير، مع أن كثيراً من رؤى الأنبياء في حاجة إلى ذلك كما يقول
أهل العلم. وهنا انتهى كلامنا فيما ساقه الخطيب في ترجمة أبي حنيفة.

* * *

خاتمة

/ وعملُ الخطيب ضد الإمام الأعظم، والمجتهد المقدم: ليس ١٧٣ منحصرًا فيما هنا، بل وَزَّع على مواضع^(١) كثيرة من «تاريخه» ما أمكن له توزيعه من الطعون، ليشفي غيظه في فقيه الملة - شيخ مفقه إمامه - حسداً منه، حيث استولى أصحابه على منصة الحكم، في أمصار المسلمين، على تعاقب الدهور، بما آتاهم الله من بصيرة نافذة في الفقه، ولذلك لم يدع الخطيب

(١) منها ما رواه في ترجمة ربيعة صاحب الرأي (٨: ٤٢٢)، بطريق ابن أبي داود، عن أحمد بن صالح، عن عنبسة بن خالد، عن عمه يونس بن يزيد، أنه قال: «رأيت أبا حنيفة عند ربيعة، وكان مجهود أبي حنيفة أن يفهم ما يقول ربيعة». هكذا حاول الخطيب أن يسلب أبا حنيفة فهمه أيضاً بمثل هذا السند. فابن أبي داود كذبه غير واحد. وأحمد بن صالح مختلف فيه.

وعنبسة قال ابن أبي حاتم عنه: إنه كان على خراج مصر، وكان يعلق النساء بثديهن، وقال ابن القطان: كفى بهذا في تجريجه، وكان أحمد يقول: ما لنا ولعنبسة. . هل روى عنه غير أحمد بن صالح؟ وقال يحيى بن بكير: إنما يحدث عن عنبسة مجنون أحق لم يكن بموضع للكتابة عنه.

وربيعة على جلالة قدره في الفقه، ما كان يقوى على أبي يوسف، فضلاً عن تفضيله على شيخه في دقة النظر، بل يعده محمد بن إسحاق النديم في «الفهرست» من أصحاب أبي حنيفة، حيث يقول عن ربيعة: إنه توفي سنة ١٣٦ بالأنبار. . . وعن أبي حنيفة: أخذ ولكنه تقدمه في الوفاة اهـ. ز.

أحداً ممن ترجم لهم من أصحابه، بدون أن يطعن فيه طعناً من ذلك الطراز المفضوح.

واستقصاء طعونه في أبي حنيفة، الموزعة على مواضع من الكتاب، فيه طول، يستغني القارئ الكريم في معرفة دخائل أسانيدھا، بما سبق منا من الكلام في الرجال، لأن رجال تلك الطعون الموزعة، لا تختلف كثيراً عن الرجال الذين شرحنا أحوالهم.

وكذا تراجمه لأصحاب أبي حنيفة، من أمثال أبي يوسف، ومحمد بن الحسن، والحسن بن زياد، ووكيع بن الجراح، ونوح بن دراج، والفضل بن دُكين، وحفص بن غياث، وعافية بن يزيد، وأسد بن عمرو، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ومندل بن علي، وأخيه جَبَّان العنزي، والقاسم بن معن المسعودي، وغيرهم.

تراه لا يوفيهـم حقهم في تراجمهم، بل يحشر ما استطاع حشره من المثالب في تراجم أغلب أصحاب أبي حنيفة، فلا بأس أن نذكر هنا بعض نماذج من ذلك، ليزداد القارئ الكريم بصيرة في تصرف الخطيب، فنكتفي بذكر ما يتعلق بأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، والحسن بن زياد، بالنظر إلى كثرة ذكر هؤلاء في كتب المذهب، ولا نعرض لذكر الإمام زفر بن الهذيل الرائي^(١)، حيث أهملت ترجمته في النسخة المطبوعة من «تاريخ الخطيب»^(٢).

(١) لقب، كما في الألقاب من طبقات القرشي، و«نزهة الألباب» لابن حجر، و«الأنساب» للسمعاني، و«اللباب» لابن الأثير فلا يكون مصدراً بل على صيغة فاعل كما سبق، ويجوز اعتبار إلحاق ياء النسبة بآخر المصدر. ز.

(٢) أهملت ترجمة (زفر) من نسخة تاريخ بغداد المطبوعة لأنها طبعت على أصل ناقص. ولا يعلم الأستاذ في أي نسخة ذكر زفر، ولكنه يرجح أن مثل زفر لا يمله الخطيب. وإن كان لم يَرَّ عنه أي طعن من الخطيب في أي مرجع. خ.

وهو الإمام المجتهد البالغ درجة الاجتهاد المطلق، شيخ كثير من المجتهدين العظماء^(١). وابن حبان على انحرافه البالغ عن الحنفية، يقول فيه: إنه حافظ متقن، وإنه كان رجلاً صالحاً، وكان يسرد الصوم سرداً اهـ. ويقول الذهبي: كان يصلي في كل ليلة مئتي ركعة بعد أن ولي القضاء اهـ. ويقول أحمد بن كامل الشجري صاحب ابن جرير: لم يختلف يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، في ثقته في النقل اهـ.

ويقول الحافظ طلحة بن محمد بن جعفر المعدل: أبو يوسف مشهور الأمر، ظاهر الفضل، وهو صاحب أبي حنيفة، وأفقه أهل عصره، ولم يتقدمه أحد في زمانه، وكان النهاية في العلم، والحكم، والرياسة، والقدر، وأول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة، وأملى المسائل ونشرها، وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض اهـ.

ويقول هلال بن يحيى البصري: كان أبو يوسف يحفظ التفسير، والمغازي، وأيام العرب، وكان أقل علومه الفقه اهـ. يعني وفقهه كما يعلمه الحاضر والبادي. وقال يحيى بن خالد في رواية الذهبي: قدم علينا أبو يوسف وأقل ما فيه الفقه، وقد ملأ بفقهه ما بين الخافقين اهـ.

وقال يحيى بن معين في رواية الدوري: أبو يوسف صاحب حديث،

(١) جاء في «تاريخ بغداد» للخطيب ١٧: ٧، في ترجمة (أسد بن عمرو البجلي): «قال أحمد بن حنبل: أبو يوسف صدوق». وفي «مناقب أحمد» لابن الجوزي ص ٢٣: «قال أحمد: أول من كتبت عنه الحديث أبو يوسف». ز.

صاحبُ سنة ا هـ. ويقول ابن جرير في «ذيل المذيل»^(١): كان يحضر المحدث ويسمع منه خمسين حديثاً وستين حديثاً ثم يخرج فيحدث بها ا هـ.

ولذا ذكره ابن الجوزي - على انحرافه - في عداد المئة الأفاضل من هذه الأمة، الذين يُضْرَبُ المثل بقوتهم البالغة في الحفظ، في كتابه «أخبار الحفاظ»، وهو بظاهرة دمشق ينقصه ورقة من أوله.

ومع هذا كله ترى الخطيب يرميه بدائه، فيذكره بالتصحيح في أشهر الألفاظ في السير والمغازي، زاعماً أنه صحف في مجلس الرشيد (الغابة) و(ثنية)، في حديث (سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغابة إلى ثنية الوداع)، فجعل بدلها (الغاية) و(بنية الوداع)، كأن أبا يوسف كان يجهل أن (من) للابتداء، فلا تدخل الغاية، وأن (الغابة) أو (الحفيا) في عوالي المدينة المنورة، وأن (ثنية الوداع) بالمثلثة، وانها تبعد عنها بنحو ستة أميال.

وكيف يتصور أن يخفي ذلك على مثله في سعة العلم في الحديث والمغازي، والسير، والفقه؟ مع أن ذلك مما تعرفه العواتق في خدورهن، وهن يغنين:

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع

تذكراً لمقدم المصطفى صلوات الله وسلامه عليه.

وأبويوسف الذي يكون عند أهل العلم بتلك المثابة، في قوة الحفظ وسعة المعرفة، ويكون متوسعاً في معرفة المغازي والسير بأن يلازم محمد بن إسحاق صاحب المغازي، رغم نهى أبي حنيفة عن مجالسته، إلى أن يستنفد

(١) ذيل المذيل، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠. طبع منتخبه، ولا يعلم من الذي انتخب هذا المنتخب. والعبارة المستشهد بها هنا نقلها الأستاذ عن الانتقاء، ص ١٧٢ كما جاء في خطابه المؤرخ ٢٦ ذي القعدة. خ.

ما عنده، ويؤلف في السير تأليفاً يرد به على مثل الأوزاعي رداً موفقاً، ويحجج مرات،، ويزور المدينة المنورة في كل مرة، إذا حاول / مثل الخطيب ١٧٥ - المعروف بالتصحيح في مؤلفاته لا في محادثاته فقط - أن يرميه بالتصحيح في أظهر الأشياء، في مجلس مثل الرشيد، فإنما يقع على أم رأسه، حيث تكذبه شواهد الحال. ومن الظاهر أن مثل الرشيد أبعد ما يكون من تقريب جاهل مصحف ذلك التقريب.

وأما سند الخطيب في تلك الفرية (٢٥٥: ١٤) ففيه محمد بن العباس الخزاز، وروايته بما ليس عليه سماعه معروفة، وهي مسقطة عند أهل النقد.

ثم سليمان بن فليح - في سنده يقول - عنه الزين العراقي في ذيله على «ميزان الاعتدال»: إنه مجهول، بل قال أبو زرعة الرازي: لا أعرفه ولا أعرف لفليح ولداً غير محمد ويحيى اهـ. أقول: وله أيضاً موسى إلا أنه في عداد المجاهيل.

وأما ما يقوله ابن حجر في «اللسان» من احتمال كون الاسم مقلوباً عن فليح بن سليمان، فبعيد عن القبول والاحتمال، لوجود النص على أن سليمان أخو محمد في مواضع من تاريخ الخطيب (٣٨٩: ١٣) و(٢٥٥: ١٤)، وإن لم يكن ذلك النص بحيث يزيل عنه اسم الجهالة، لا عيناً ولا وصفاً، فسليمان بن فليح مجهول على كل حال.

فمجرد تصور شخص يغشى مجلس الرشيد، ويرد على مثل أبي يوسف، ولا تكون شخصيته معلومة عند أهل العلم سلفاً وخلفاً: كافٍ في معرفة أن الخبر مختلق، والسند مركب.

ومثل أبي يوسف لو غلط غلطة لطارت غلطته كل مطار، غير منحصرة في رواية شخص مجهول، في سندها راو ساقط.

والخطيب لم ينقل من أبي يوسف تصحيحاً له في واحد من كتبه المستفيضة عنه، بل جعل بعض المجاهيل يهذر به.

وأما تصحيقات الخطيب فقد خُلدت في الكتب، لاسيما «مستمر الأوهام» لابن ماكولا، وهو من أعرف الناس بدخائله، ومن أسعاهم في ستر عيوبه ما أمكن له الستر، إلا أن تصحيقاته حيث زادت كثيراً على حد الستر اضطر إلى تدوينها وتخليدها في كتابه المذكور.

ومن تصحيقات الخطيب ما رواه الملك المعظم عيسى بن أبي بكر الأيوبي، في رده على الخطيب عن أبي اليمن الكندي، عن أبي الفضل بن ناصر، عن الحافظ أبي الغنائم النرسي: سمعت الخطيب يقرأ «كتاب المغازي عن الواقدي»، على أبي محمد الجوهري، فبلغ إلى غزاة أحد، وذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم: «ياليتني عُودرتُ، يوم أحد مع أصحاب نحض الجبل»، بالضاد المعجمة، فاستنكرت ذلك، فلقيت أبا القاسم بن برهان النحوي، فقال لي: صَحَّفَ، وإنما هو النُحْص بالإهمال، وهو أصل الجبل اهـ.

ومثل الخطيب ممن عُرف بالتصحيح، وألف في تصحيقاته كتاب خاص، إذا فقد الحياء، سهل عليه أن يرمي الناس بدائه بمثل ذلك السند، والله في خلقه شؤون.

ثم روى الخطيب في (١٤: ٢٥٦) عن رجل قال لأبي يوسف: رجل صلى مع الإمام في مسجد عَرَفَة، ثم وقف حتى دفع بدفع الإمام، قال ما له؟ قال لا بأس به قال^(١) سبحان الله؟ وقد قال ابن عباس: من أفاض من عُرنة فلا حج له. مسجد عَرَفَة في بطن عُرنة.

(١) قال: الوسطى لا لزوم لها، لأن العبارة: دفع بدفع الإمام. قال (أي أبو يوسف): ما له لا بأس عليه، قال (أي السائل): سبحان الله متعجباً من الرد، ثم ذكر سبب تعجبه بذكر حديث ابن عباس. خ.

وفي سنده عبدالله بن جعفر بن درستويه، الذي هو متهم برواية ما لم يسمع إذا دفع إليه بعض دراهم، كما سبق.

وسعيد بن منصور / في السند لم يجالس أبا يوسف، ولفظه لفظ ١٧٦ انقطاع. والذي روى عنه سعيد بن منصور مجهول العين، فلا يكون لأبي يوسف أدنى صلة بهذه المحادثة بمثل هذا السند.

ومذهب أبي حنيفة وأصحابه أنه لا يصح الوقوف في بطن عُرنة، لكن مسجد عرفة ليس من عُرنة بل من عرفة، بدليل الإضافة، ولا معدل عن هذا الظاهر إلا بدليل ولا دليل، وإن كان الشافعي يرى في «الأم» أن المسجد من عُرنة، وغاية ذلك أن المسألة خلافية، وليس المسائل الخلافية مما يصح اتخاذها وسيلة تشنيع.

ومسجد عرفة حائطه القبلي على حد عُرنة، وعُرنة بجهة مكة من مسجد عرفة، فيكون الواقف في المسجد ومدخله واقفاً في عرفات لا في عُرنة، قال مالك في «الموازية»^(١): «بطن عُرنة واد في عرفة يقال: إنَّ مسجد عرفة حائطه القبلي على حَدِّه بحيث لو سَقَطَ ما سَقَطَ إلا فيه». وقال في «الموازية» أيضاً: «من وقف بالمسجد فقد خرج من بطن عُرنة، ولكن الفضل في قرب الإمام» كما في «المنتقى» لابن الباجي (١٧: ٣).

وكتاب ابن المواز، يفضل القابسي على باقي امهات الكتب في مذهب مالك، وابن المواز من كبار أصحاب محمد بن عبدالحكم.

على أن إخراج عُرنة من الموقف، لم يصح فيه حديث مرفوع، وحديث (ارتفعوا عن بطن عُرنة) من البلاغات، غير موصول السند في «الموطأ»، ومن أسند لم يُسند بسند صحيح ومع ذلك لا يشمل المسجد على أن الارتفاع عن

(١) الموازية في فقه المالكية، لم تطبع. ولا يعلم الأستاذ مكان وجودها. خ.

بطن عرنة، لمعنى ذكره الطحاوي في «مشكل الآثار»، يجعله مما لا تعلق له بما هنا أصلاً، فليراجع.

وإنما أخذ أغلب الأئمة في إخراج بطن عرنة من الموقف، بالآثار الموقوفة على ابن عباس وابن الزبير في ذلك. ومن لا يحتج بالموقف^(١) لا يكون له دليل في المسألة، فيكون ما رواه الخطيب بذلك السند إغالياً في الجهل بالمسألة، وكتب الفقه المبسوطة تغني عن التوسع في بيان المسألة بأكثر من هذا.

ومن العجيب أيضاً ما ساقه الخطيب في (٢٤٩: ١٤)، من أقصوصة احتيال أبي يوسف للرشيد، ليجمع بينه وبين جارية أبى صاحبها بيعها، لكونه حلف أغلظ حلف فيما سبق بالطلاق والعناق وصدقة ما يملكه أنه لا يبيعها ولا يهبها، والرشيد حلف أن يقتله إذا لم يفعل، فأفتى ببيع نصفها، وهبة النصف الآخر، ونال أبو يوسف من ذلك دنيا طائلة، إلى آخر الأقصوصة.

وإنما ساقها الخطيب ليظهر أبا يوسف بمظهر المفتين الماجنين، الذين انسحب واعظ الله من قلوبهم، وهذا من أشنع الفرى عليه؟ ويظهر من كتاب «الخراج» المستفيض عنه أنه لم يكن ممن يُحابي في بيان الحق.

وقد أطال الخطيب سرد تلك الأسطورة، حتى ملأ بها صفحتين من «تاريخه»، والسند الذي ساقه الخطيب في تلك الفرية، يكشف الستار عن وجه الخطيب عصابة التعصب، فإن فيه محمد بن أبي الأزهر مزيد، الذي يقول عنه الخطيب نفسه في (٢٨٨: ٣): كان كذاباً قبيح الكذب ظاهره اهـ.

فظهر أن الخطيب فيما عزاه إلى أبي يوسف من الاحتيال بهأت شنيع البهت ظاهره.

(١) أي الشافعية لأنهم لا يحتجون بالموقف. خ.

وشيوخ ابن أبي الأزهري، هوحماد بن إسحاق الموصلي، راوي
الأسطورة عن أبيه في سند الخطيب، وهو وأبوه من المغنين المشاهير من
رجال / الأغاني، فيكون هو وأبوه من رجال الأسمار، لا ممن يحتج بهم في ١٧٧
تراجم الأئمة الكبار.

ثم يسند الخطيب بطريق ابن دريد، عن السكن بن سعيد، عن أبيه،
عن هشام بن محمد الكلبي قال: قال: ابن أبي كثير مولى بني الحارث بن
كعب - من أهل البصرة - يرثي أبا يوسف القاضي:

سقى جدثاً به يعقوبُ أضحى رهيناً للبلى هزجُ زُكامُ
تلطف بالقياس لنا فأضحت حلالاً بعد سُنعيتها المُدامُ
فلولا أن قصَدن له المنايا وأعجله عن النظر الحِمَامُ
لأعمل في القياس الرأي حتى يعز على ذوي الرِّيبِ الحرامُ^(١)

وبه ختم ترجمته، وهو يعلم جدُّ العلم أن أبا يوسف ما أحل الخمر
- وهي المُدام -، بل اعتقاده في الخمر الحرمة كما هو اعتقاد جميع
المسلمين.

وأما رأيه في النبيذ من سوى الخمر، فكرأي علماء العراق، على
ما هو مشروح في موضعه، ومثله لو عاش ألف سنة ما سعى في تحليل
المحرمات بالرأي، وهو من أشد أهل العلم تمسكاً بالآثار، وابتعاداً عن
القياس في مورد النص، كما يشهد بذلك سائر أهل العلم قبل أصحابه، وعنه
يقول المزني: أتبعهم للحديث. كما ذكره الخطيب في (١٤: ٢٤٦).

(١) ولولا أن الشاعر يجهل مدارك الأحكام في الحلال والحرام، ومدلول القياس في هذا
المقام، لرأى بنفسه أن ينطق بمثل هذا الجهل الصارخ، لأن من أباح النبيذ من غير
الخمر، إنما يستدل بالآثار لا بالقياس، والذي يستدل بالقياس هنا هو من يحرم النبيذ،
وقد عكس الشاعر الأمر. ز.

ويقول ابن معين: كان يحب أصحاب الحديث، ويميل إليهم. كما في (٢٥٥: ١٤)، وقد سبق أنه كان يقول فيه: صاحب حديث، صاحب سنة، ويقول أحمد: كان منصفاً في الحديث كما في (٢٦٠: ٤).

وغيره كان أكثر توسعاً منه في القياس، كما تشهد بذلك كتب الأصول، فلذا يجب أن يعد هذا الشاعر المجهول، ممن هام في وادي البهت والهديان لو صح سند الخطيب إليه.

لكن في سنده ابن دريد، وهو ممن كان يعاقر الخمر، وكان غير ثقة، فلعله هو الذي اختلق هذه الأبيات في حالة السكر، وقد ذكره غير واحد بمعاقرة الخمر، وبافتعال العربية، وتوليد الألفاظ، وتغيير اللغة، وتسويتها على مطابقة المذهب، راجع كلام أبي الحسين القدوري في «التجريد»^(١)، وكلام أبي منصور الأزهري في «التهذيب»، وقول نفطويه، والدارقطني، وابن شاهين، وأبي بكر الأبهري فيه، مما ذكر في «الميزان» و«اللسان» و«بغية الوعاة» وغيرها.

وشيخ ابن دريد: السكن بن سعيد، هو وأبوه من رجال الأغاني.

وهشام الكلبي، يقول عنه ابن عساكر: رافضي ليس بثقة، ويقول الدارقطني: متروك، وقول أحمد وابن السمعاني وأبي الفرج الأصفهاني وغيرهم فيه: أشهر من أن يحتاج إلى النقل، فبمثل هذا السند يبيح الخطيب ١٧٨ هجو / هذا الإمام العظيم، هذا الهجاء على لسان شاعر مجهول.

(١) لم يطبع التجريد للقدوري ويوجد بعضه بدار الكتب المصرية وبعضه بالأستانة وكانت توجد منه نسخة كاملة شراها الشيخ محمد رشيد الخواصلي الكتبي الموجود إلى الآن من تركة الشيخ خالص الشرواني المتوفى سنة ١٣٣١. وكان عليها بخط الشرواني أنه شراها بمبلغ ٢٥٠ جنيهاً ذهباً عثمانياً - وكانت في مجلد واحد ضخيم بخط رفيع جداً - وقد شراها من الخواصلي أحمد بيك الحسيني المحامي المتوفى سنة ١٣٣٢. ولم توجد فيها أهدها ولده من كتبه لدار الكتب المصرية. ولعله باعها إلى أوروبا. خ.

ومما يزيدك عجباً في هجائه، ما نقله ابن حجر في «اللسان»، في ترجمة أبي يوسف، عن «الألقاب» لأبي بكر أحمد بن عبدالرحمن الشيرازي، أنه قال: سمعت عبدالملك بن محمد (الخركوشي) يقول: لما دُفن أبو يوسف وقف النّظام وقال:

سقى جدثاً به يعقوب أمسى من الوسمى منبجس ركام
تلطف في القياس لنا فأضحت حلالاً بعد حرمتها المدام
ولولا أن مدته تقضت وعاجله بميتته الحمام
لأعمل في القياس الفكر حتى تحل لنا الخريدة والغلام

قاتل الله ناظمها الرقيع، ومن غيرها هذا التغير الشنيع، المنبىء عن دخيلة مغيرها الوضع، وشفى من ذكرها للتشفي، مما ألم به من المرض المشفي. و(النظام) في هذه الأسطورة بمعنى الشاعر، وليس المراد به إبراهيم^(١) بن سيار النظام، لأنه متأخر الوفاة لم يدرك زمن وفاة أبي يوسف.

والشيرازي وشيخه ماتا سنة ٤٠٧هـ، فبين وفاتيهما و وفاة أبي يوسف مفاوز تنقطع فيها أعناق المطي.

ولا أدري كيف استساغ ابن حجر نقل هذا الهجاء، المقطوع النخاع، الظاهر السقوط، في ترجمة إمام من أئمة المسلمين، مع هذا التغير الفاحش، زيادة على إساءته البالغة في ترجمته، بدون أدنى مبرر، هكذا يكون

(١) وذلك لأن إبراهيم بن سيار المتوفى سنة ٢٢١ كان مولده سنة ١٨٥ — أي بعد وفاة أبي يوسف — المتوفى سنة ١٨٢.

المولد والوفاة أعلاه عن الأعلام للزركلي، ج ١ ص ١٣. وفي لسان الميزان، ج ١ ص ٦٧: أن وفاته سنة بضع وعشرين ومائتين ولم يذكر سنة مولده. وفي كتاب الأستاذ المحفوظ في مجموع مراسلاته العلمية برقم ١٤٠: أن الصلاح الكتبي في (عيون التواريخ) جعل وفاته سنة ٢٣١. وأن الأستاذ يميل إلى ذلك. خ.

شأن التعصب، يحاول المتعصب إسقاط شخص فترتد إليه محاولته،
فيسقط هودون من يريد إسقاطه!.

ومن العجيب أيضاً ما يعزوه الخطيب في (٢٥٦: ١٤ و ٢٥٧) إلى
ابن المبارك، من أنه لما قيل له: مات أبويوسف، قال: (يعقوب
الشقي...)، و(مسكين يعقوب ما أغنى عنه ما كان فيه)، لأن ابن المبارك
مات قبل أبي يوسف بسنة كاملة اتفاقاً، فكيف يتصور أن يُبعث حياً بعد سنة
ليتكلم بهذا الكلام فيمن تأخرت وفاته عنه!

هكذا يفضح الله البهاتين، بل ليس في ترجمة أبي يوسف عند
الخطيب، كلمة تعزى إلى ابن المبارك، إلا وفي سندها من لا يجوز الاحتجاج
به، ومن هو غير ثقة، مثل سلم بن سالم، وعلي بن مهران، وعبيدة
الخراساني، وعبدالرزاق بن عمر، ومن جرى مجراهم، فكفى الله المؤمنين
القتال.

ومن طرائف صنيع الخطيب أيضاً روايته عن الدارقطني أنه قال عن
أبي يوسف: (أعور بين عميان)، بعد أن ذكر عنه من رواية البرقاني أنه قال:
(هو أقوى من محمد بن الحسن).

والدارقطني هو الذي يذكر محمد بن الحسن، في عداد الثقات
الحفاظ، حيث يقول في «غرائب مالك»، عن حديث الرفع عند الركوع:
(حدّث به عشرون نفرًا من الثقات الحفاظ، منهم محمد بن الحسن
الشييباني...)، كما تجد نص هذا النقل منه في نصب الراية (٤٠٨: ١) كما
سبق.

وقد اعترف الدارقطني في رواية البرقاني، أن أبا يوسف أقوى من
١٧٩ محمد. فيكون أبويوسف حافظاً ثقةً وفوق الثقة عنده، فإذا قال في / بعض

المجالس في حق مثله: (أعور بين عميان) كما حكى الخطيب، يكون قوله هذا هذياناً بحتاً، وسفهاً صرفاً.

فلوعارضه أحد أصحابنا قائلاً: (بل هو الأعمى بين عور) ما بُعد عن الصواب، لأن الله سبحانه أعمى بصيرة هذا المتسافه في صفات الله سبحانه، حتى دَوَّن في صفات الله سبحانه ما لا يدونه إلا مجسم - وهو حديثُ الشابِّ الجَعْدُ القَطَطُ، وحديثُ الإقعاد الذي يلهج هوبه - كما أعمى بصيرة كثير من زملائه، وهو معهم في الفروع، فإذا هو فاقد البصر في المعتقد، كما أنه فاقد البصر في الفروع.

ومن يكون فاقد البصرين، يكون هو الأعمى بين أناس عور، لم يفقدوا إلا إحداهما، بفقدهم التبصر في بعض الفروع فقط، راجع ما ذكره المحدث البارع الشيخ عبدالعزيز الفنجابي الهندي، مؤلف «نبراس الساري في أطراف البخاري»^(١)، في حاشيته على نصب الراية (٢: ٨)، لتطلع على جليلة أمر الدارقطني في الثقة والأمانة، نسأل الله السلامة.

وأما إن كان الدارقطني يريد بذلك اللفظ، أنه كان أمثل أهل عصره، كما وقع بهذا المعنى في كلام بعض أهل العلم، على ما في تاريخ أبي الوليد بن الفرضي الحافظ ص (١١٤)، فكان الواجب حينذاك أن ينطق بكلمة لا يكون فيها اعتداء صارخ على أهل عصره، ومن الغريب ذلاقة لسان النقلة في الواقعة في أبي حنيفة وأصحابه، ولعل ذلك لرفع منزلة أصحابنا.

ومن طريف ما يُحكى في ذلك ما أخرجه أبو القاسم بن أبي العوام، عن الطحاوي، قال حدثنا عبدة بن سليمان بن بكر، عن إبراهيم بن الجراح،

(١) نبراس الساري طبع في الهند. والفنجابي بالفاء تعريب الپاء الفارسية نسبة إلى (بنج آب) إقليم بالهند تعريبه الأنهار الخمسة لأن: بنج = خمسة وآب = ماء. وهذا الإقليم به معظم الملاحدة في الهند. خ.

قال: لما أردت الخروج إلى البصرة، قلت لأبي يوسف من ألزم بها؟ فقال لي: حماد بن زيد. وعظم من قدره.

فلما قدمت البصرة لزمت حماداً، فوالله ما جرى ذكر أبي يوسف عنده إلا أتبعه بالوقعة فيه، فبينا أنا عنده إذ أتته امرأة تسأله أن يكتب لها شرطاً، فشقَّ عليها أن يردّها، وشقَّ عليه أن يتشاغل عن أصحاب الحديث، وكبر الأمر في قلبه.

فقلتُ له: يا أبا إسماعيل، مُرها فلتدفع إليَّ صحيفتها، حتى أكتبها لها، ففعل وأمسك عن الحديث لأفرغ من الصحيفة. فقلت: لا تحتاج إلى هذا، حدّث، ففعل، فلما فرغتُ من الكتاب ناولته الصحيفة فأخذها وقراها فأعجبته.

ثم قال: ممن تتعلّمون هذا؟ قلت من الذي لا يجري ذكره إلا وصلت ذلك بالوقعة فيه، وقد أوصاني عند فراقي إياه أن لا ألزم أحداً غيرك، فقال: من هو؟ قلت: أبو يوسف، فاستحيا، ولم يكن يذكره بعد إلا بخير اهـ. هذا حال حماد بن زيد، فماذا تكون حال المتهورين من النقلة؟؟؟.

وهذا أيضاً مجتهد مطلق، وإمام عظيم، تخرّج به عظماء، وعلى كتبه مدارُ كتب الفقه المدونة في المذاهب، ولما سئل أحمد بن حنبل عن أجوبته الدقيقة، من أين لك هذه؟ قال: من كتب محمد بن الحسن، وبه تفقه إمام الخطيب الإمام الشافعي، والإمام أبو عبيد قاسم بن سلام، والإمام أسد بن الفرّات - مدوّن مذهب مالك - وغيرهم من أساطين العلم.

وقال الدارقطني في (غرائب مالك): «إنه من الثقات الحفاظ» كما سبق^(١). وقال ابن معين: إني سمعت «الجامع الصغير» منه، وقال ابن المديني: إنه صدوق، وقال الشافعي: أَمَنُ الناس عليّ في الفقه محمد بن الحسن. وقد ذكرتُ بعض مناقبه رضي الله عنه في «بلوغ الأمانى في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني».

ومثلُ هذا الإمام العظيم الذي ملأ العالمَ علماً، يستسيغ الخطيب أن ينال منه على لسان كل من دب وهب، مع أن إمام الخطيب ما ارتفع له شأن إلا بعد أن تلقى منه حِمْلُ بُخَيِّي من العلم، ولا ظهرت له دعوة إلى اجتهاده إلا بعد وفاة محمد بن الحسن هذا، بستِ سنوات، كما يشهد بذلك التاريخ.

فالنيلُ منه نيل من إمامه من حيث لا يشعر، فلا بأس أن أذكر هنا بعض ما عمِل الخطيب في شأن هذا الإمام العظيم، بعد أن قدّم ذكرَ بعض مناقبه.

فمن ذلك: ما ذكره في (٢: ١٧٧) بطريق دَعْلَج، عن الأَبَار، عن

(١) في ص ٣١٩.

يونس بن عبد الأعلى، من صياحه وانتفاخ أوداجه عند المناظرة، بحيث تنقطع جميع أزراره.

وهذا خلافاً ما صح عنه في «انتقاء» ابن عبد البر ص (٢٤)، وخلاف ما ثبت عن الشافعي بطريق من أنه لم ير من لا يتغير عند المناظرة سواء. وقد سبق مرات ذكر حال دعلج، والأبّار، فلا حاجة إلى إعادة ذلك هنا، وقد توسعنا في تفنيد خبر الخطيب هذا في بلوغ الأمانى (٢٦ و ٢٧).

وقد ساق الخطيب بذلك السند أيضاً، في (٢: ١٧٨) رواية يونس بن عبد الأعلى، لحديث للشافعي مع محمد بن الحسن، بشأن أبي حنيفة ومالك، حيث قال:

«... قال محمد بن الحسن: ما كان لصاحبك أن يتكلم، ولا كان لصاحبك أن يسكت. قال قلت: نشدتك بالله، هل تعلم أن صاحبي كان عالماً بكتاب الله؟ قال: نعم. قال قلت: فهل كان عالماً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم. قال قلت: أفما كان عاقلاً؟ قال: نعم، قلت: فهل كان صاحبك جاهلاً بكتاب الله؟ قال: نعم. قلت: وبما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم. قلت: أو كان عاقلاً؟ قال: نعم. قال قلت: صاحبي فيه ثلاث خصال لا يستقيم لأحد أن يكون قاضياً إلا بهن أو كلاماً هذا معناه».

هذا نص رواية الخطيب بطريق يونس بن عبد الأعلى، ولا أدري متى كان أبو حنيفة أو مالك قاضياً؟ حتى يجري الحديث بين محمد بن الحسن والشافعي في شروط القضاء!

وتلك العبارة لم ترد في رواية من الروايات أصلاً، بل هذه تغيير من ١٨١ الخطيب حتماً، وقد زاد في الآخر (أو كلاماً هذا معناه)، / ليتمكن من التملص من تبعة هذا التحريف الشنيع، حينما يهتك ستر وجهه، بأن قيل له: استقصينا طرق تلك الحكاية، من طريق يونس بن عبد الأعلى وغيره، استقصاء

لا مزيد عليه، فلم نجد تلك العبارة في شيء منها، فتكون أنت غيرت
وبدلت، فيجيب الخطيب قائلاً: إني ما ادعيت أن ما سبق ذكره هو نص عبارة
الرواية، بل هذا معناها.

وكفى أن تقول لمثل هذا المحرف المخرف: أفليس في روايتك:
(ما كان لصاحبك أن يتكلم، ولا كان لصاحبني أن يسكت)، فكيف تتصور أن
يُوجبَ محمد بن الحسن الكلامَ والافتاء، على من هو جاهل بكتاب الله وسنة
رسوله، ويحرم ذلك على العالم بهما؟ فيكون مع الخبر ما يبطله.
على أن من اطلع على كتب محمد بن الحسن، من «الحجة» و«الآثار»
وغيرهما، علم علم اليقين منزلة صاحبه عنده، في معرفة الكتاب والسنة،
فلا نعيد هنا ما شرحناه في «بلوغ الأمان» ص (٣٤).

ولفظ ابن عبد البر في الانتقاء ص (٢٤) حدثنا خلف بن قاسم، أخبرنا
الحسن بن رشيق، قال أخبرنا محمد بن الربيع بن سليمان، ومحمد بن
سفيان بن سعيد، قالا أخبرنا يونس بن عبد الأعلى، قال قال لي الشافعي:
ذاكرتُ محمد بن الحسن يوماً، فدار بيني وبينه كلام واختلاف، حتى جعلتُ
أنظر إلى أودجه تَدُرُّ وتنقطع أزرارُهُ، فكان فيما قلت له يومئذ: نشدتك بالله،
هل تعلم أن صاحبنا يعني مالكا كان عالماً بكتاب الله؟ قال: اللهم نعم.
قلت: وعالماً باختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: اللهم
نعم اهـ.

وأين هذا من لفظ الخطيب؟ مع أنهما مسوقان بطريق يونس بن
عبد الأعلى؟ وليس في لفظ ابن عبد البر وصفُ أبي حنيفة بجهل الكتاب
والسنة أصلاً، فيكون وصفه بجهلهما من كيس الخطيب نفسه.

وعند ابن عبد البر رواية أخرى بطريق ابن عبد الحكم، عن الشافعي
ص (٢٣)، وهي قوله: أخبرنا قاسم بن محمد، قال أخبرنا خالد بن سعد،
قال أخبرنا عثمان بن عبد الرحمن، قال أخبرنا إبراهيم بن نصر، قال سمعت

محمد بن عبدالله بن عبدالحكم يقول سمعت الشافعي يقول: قال لي محمد بن الحسن: صاحبنا أعلم من صاحبكم يعني أبا حنيفة ومالكاً، وما كان على صاحبكم أن يتكلم، وما كان لصاحبنا أن يسكت.

قال: فغضبت وقلت: نشدتك الله، من كان أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك أو أبو حنيفة؟ قال: مالك، لكن صاحبنا أقيس، فقلت: نعم، ومالك أعلم بكتاب الله تعالى، وناسخه، ومنسوخه، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من أبي حنيفة، فمن كان أعلم بكتاب الله وسنة رسوله كان أولى بالكلام اهـ.

وليس في هذا كما ترى وصف محمد بن الحسن لأبي حنيفة بما عُزي إليه في رواية الخطيب، وهذا دليل آخر على كذب الخطيب.

وأما ما في «ذم الكلام» للهرودي في الخبر المذكور، فهو: «أخبرنا ١٨٢ القاسم، أخبرنا محمد بن / الحسين بن حاتم، حدثنا يعقوب بن إسحاق، حدثنا صالح بن محمد البغدادي الحافظ، سمعت الربيع بن سليمان، سمعت الشافعي يقول: كنت عند محمد بن الحسن، فذكرنا مالك بن أنس، فأطريته، فقال محمد بن الحسن: قدرأيتُ مالكاُ وسألتُهُ عن أشياء، فما كان يحل له أن يفتي.

فقلت له: أسألك بالله، إن سألتك عن شيء تصدقني؟ قال: نعم، قلت: أيما أعلم بكتاب الله مالك أو أبو حنيفة؟ فقال: مالك. فقلت: أيما أعلم بتفسير كتاب الله مالك أو أبو حنيفة؟ فقال: مالك. قلت: أيما أعلم باللغة مالك أو أبو حنيفة؟ فقال: مالك. قلت: أيما أصح رواية مالك أو أبو حنيفة؟ فقال: مالك. قلت: أيما أعلم بمغازي رسول الله مالك أو أبو حنيفة؟ فقال: مالك. قلت: أيما أعلم بسنن رسول الله مالك أو أبو حنيفة؟ فقال: مالك. قلت: يحل لأبي حنيفة أن يفتي ولا يحل لمالك أن يفتي؟ اهـ.

وقولُ ابن الجوزي في «مناقب أحمد» ص (٤٩٨): وقد أخبرنا
المحمدان ابن ناصر، وابن عبد الباقي، قالا: أخبرنا حمد بن أحمد، قال
حدثنا أبو نعيم الحافظ، قال حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن سهل، قال
أخبرني محمد بن يحيى بن آدم الجوهري، قال حدثنا محمد بن عبد الله بن
عبد الحكم، قال سمعت الشافعي يقول، سمعت محمد بن الحسن يقول:
صاحبنا أعلم أم صاحبكم؟

قلتُ: تريد المكابرة أو الإنصاف؟ قال: بل الإنصاف. قال قلت:
فما الحجة عندكم؟ قال: الكتابُ، والإجماع، والسنة، والقياس. قال قلت:
أنشدك، أصاحبنا أعلم بكتاب الله أم صاحبكم؟ قال إذا نشدني بالله
فصاحبكم. قلتُ: فصاحبنا أعلم بسنة رسول الله أم صاحبكم؟ قال:
صاحبكم. قلت: فبقي شيء غير القياس؟ قال: لا. قلت: فنحن ندعي
القياس أكثر مما تدعونه، وإنما يقاس على الأصول فيعرف القياس. قال:
ويريد بصاحبه مالك بن أنس اهـ.

ولفظُ أبي إسحاق الشيرازي في «طبقات الفقهاء» ص (٤٢) بدون
سند: قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال لي محمد بن الحسن: أيهما أعلم
صاحبكم أو صاحبنا - يعني أبا حنيفة ومالكاً - رضي الله عنهما؟ قال قلت:
على الإنصاف؟ قال نعم.

قلتُ: فأنشدك الله، من أعلم بالقرآن، صاحبنا أو صاحبكم؟ قال:
اللهم صاحبكم. قلت: فأنشدك الله من أعلم بالسنة، صاحبنا أو صاحبكم؟
قال اللهم صاحبكم. قلت فأنشدك من أعلم بأقوال أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم المتقدمين، صاحبنا أو صاحبكم؟ قال اللهم صاحبكم. قال
الشافعي رضي الله عنه فلم يبق إلا القياس، والقياس لا يكون إلا على هذه
الأشياء، فعلى أي شيء تقيس؟ اهـ.

فانظر يارعاك الله كيف اضطربت الرواة في حكاية واحدة هذا الاضطراب!! فهل يتصور ممن لا يبيح الافتاء لشخص، أن يجعله أعلم من الآخرين! وليس هذا المقام يتسع للكلام في رجال تلك الأسانيد.

ثم ملازمة الشافعي لمالك إلى وفاته، لم ترد إلا في خبر منكر، ذكرناه في «إحقاق الحق»، والمعروف أنه صحبه إلى أن أتم سماع الموطأ منه، في نحو ثمانية أشهر.

وأما محمد بن الحسن، فقد لازم مالكا ما يزيد على ثلاث سنين، ١٨٣ فلا يتصور أن يسأل / محمد بن الحسن الشافعي عن مبلغ علم أبي حنيفة ومالك - كما وقع في رواية الشيرازي -، لأن أبا حنيفة لم يدركه الشافعي حتى يُتَحاكم في علمه إليه، وكذلك لم يلازم مالكا أكثر من محمد بن الحسن، فالمفاضلة بين الإمامين بصيغة (صاحبنا) و(صاحبكم) - والحالة هذه - غير مستساغة.

ولعل الصواب في الأمر هو ما حكاه القاضي أبو عاصم محمد بن أحمد العامري، في «مبسوطه»^(١)، حيث قال في كتابه المذكور: «إن الشافعي سأل محمداً: أيما أعلم مالك أو أبو حنيفة؟ فقال محمد: بماذا؟ قال: بكتاب الله، قال: أبو حنيفة، فقال: من أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: أبو حنيفة أعلم بالمعاني ومالك أهدي للألفاظ...».

وهذا هو الجدير بلسان محمد بن الحسن، لأنه لم يكن ليغبط من تفقه عليه وتخرج به، ولا ليبخس حق من أخذ عنه الحديث. ولا يتسع المقام لأكثر من هذا الاستطراد.

ثم يذكر الخطيب في (٢: ١٧٨) عن ابن رزق، عن أبي عمرو بن

(١) وهو في ثلاثين مجلداً، كمبسوط شمس الأئمة السرخسي، وأبو عاصم العامري هذا في طبقة شيوخ السرخسي. ز.

السماك، عن التمار، عن أحمد بن خالد الكرمانى، عن المقدّمى: «قال الشافعى لم يزل محمد بن الحسن عندي عظيماً، أنفقت على كتبه ستين ديناراً حتى جمعني وإياه مجلس عند الرشيد...».

فابن رزق بعد أن عمي وهرم لازمه الخطيب، وروى عنه رزماً وأكداً من الكتب، ومثل هذا التحمل لا يصدر من غير مثل الخطيب.

وأبو عمرو بن السماك مغموز عند الذهبي برواية الأخبار التالفة.

ومحمد بن إسماعيل التمار غير موثق.

والكرمانى مجهول.

وصيغة المقدّمى صيغة انقطاع.

وفي المتن ما يجلب الشافعى عن أن يفوه به، لأن أول هذه الرواية «... فابتدأ محمد بن الحسن، فقال يا أمير المؤمنين، إن أهل المدينة خالفوا كتاب الله نصاً، وأحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحكام المسلمين، وقضوا بشاهد ويمين^(١)، فأخذني ما قُرب وما بُعد: فقلت: إني أراك قد قصدت لأهل بيت النبوة — وفي لفظ: لبيت النبوة — ومن نزل القرآن فيهم، وأحكمت الأحكام فيهم — وفي لفظ: وأحكم الله أمره بهم — وقبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرهم، عمدت تهجوهم...».

فمن الظاهر جد الظهور أن مراد محمد بن الحسن من أهل المدينة، على تقدير صحة الخبر عنه، لا يكون إلا مالكاً وأصحابه، القائلين بالقضاء بشاهد ويمين — كما هو مصرح به في رواية أبي نعيم —، فالإضافة محمولة على العهد حتماً.

(١) وتصويب متن الخبر من توالي التأسيس ص (٦٩)، وفي المطبوع من «تاريخ الخطيب» هنا تخليط. وقد توسعنا فيما علقناه على «الانتقاء» في القضاء بشاهد ويمين بعض توسع. ز.

وتجاهل ذلك، ومحاولة حمل كلامه على الاستهانة ببيت النبوة،
١٨٤ والمدينة المنورة، وساكنيها، مع ما عُرف / عنه من حب أهل البيت، والذب
عنهم، وتحمل الأذى والضميم في سبيل ذلك، كما يظهر من موقفه يوم خرست
الألسن في أمان ذلك الطالب، الذي كان الرشيد حاول سفك دمه، لا تكون
غير تشغيب وتقويل وتحميل على الكلام ما لا يحتمله، فيبرأ مثل الإمام
الشافعي في قوة عارضته وأدبه الجرم نحو أستاذه، وورعه في حديثه، من أن
ينطق بما يسلكه العجز عن إبانة الحجة، ولا سيما أن رواية أبي نعيم أن
حديث الشافعي مع محمد بن الحسن في القضاء بشاهد ويمين كان في الرقة،
ثم رفع الحديث إلى الرشيد، لا أن الحديث جرى في مجلس الرشيد، راجع
«توالي التأسيس» ص (٦٩).

وفي سند أبي نعيم أبو الشيخ، ضعفه العسال.

وعبدالرحمن بن داود، مجهول.

وشيوخ عبيد بن خلف - وهو إسحاق بن عبدالرحمن - مجهول.

والكرايسي متكلم فيه، فلا يُجدي نفعاً تكلف التاج ابن السبكي في
ترقيع السند، فهذه الرواية ليست بأحسن حالاً من رواية الخطيب هنا، لكن
ما حوته رواية أبي نعيم، من كون الحديث حول تلك المسألة عند محمد بن
الحسن وحده، ثم رفع الحديث إلى الرشيد، هو الموافق لرواية ابن
أبي حاتم، عن محمد بن إدريس وراق الحميدي، عن الحميدي، عن
الشافعي أنه قال:

«... حتى حُمِلْتُ إلى العراق، وكان محمد بن الحسن جَدَ المنزلّة
عند الخليفة، فاختلفت إليه، وقلت: هو أولى من جهة الفقه فلزمته، وكتبت
عنه. وعرفت أقاويلهم، وكان إذا قام ناظرت أصحابه، فقال لي: بلغني أنك
تناظر، فناظرني في الشاهد واليمين، فامتنعت، فألح عليّ فتكلمت معه، فرفع
ذلك إلى الرشيد فأعجبه ووصلني» كما في توالي التأسيس ص (٦٩).

فهذه الرواية يُعلم أن ما في «الأم»، من محادثات للشافعي مع بعض الناس في مسائل، ليس مناظرة للشافعي مع محمد بن الحسن بل مع بعض أصحابه، على خلاف ما توهمه بعضهم.

ويُعلم بها أيضاً مبلغ أدب الشافعي مع محمد بن الحسن، حيث كان يناظر أصحابه، ويأبى مناظرته نفسه تأدباً معه، فإذا أصر محمد بن الحسن على أن يناظره، كلّمه وأبدى ما عنده. وقال في حكاية ذلك: «فتكلّمت معه». ويعلم بها أيضاً أن محمد بن الحسن بعد أن درّب الشافعي على الأخذ والرد هكذا، رَفَعَ حديثه إلى الرشيد - تبريراً لشفاعته له أثناء المحنة -، فوصله الرشيد. وهذا غاية ما ينتظر من الفضل من الأستاذ على تلميذه، بعد إغداقه الخير عليه من كل ناحية، كما هو معروف.

فمن أحاط خبراً بهذه الروايات، علم مواطن التزيد في الروايتين المعلولتين، ورجال الرواية الأخيرة مرضيون عندهم، وليس بينهم من يتهم في مثل هذه الرواية عندنا، فظهر الحق وبطل ما كانوا يفترون.

ثم يقول الخطيب في روايته على لسان الشافعي: «... أرايتك أنت، بأي شيء قضيت بشهادة امرأة واحدة قابلة، حتى تورث ابن خليفة مُلْك الدنيا ومالاً عظيماً؟ قال: بعلي بن أبي طالب. قلت: إنما رواه عن علي رجل مجهول، يقال له: عبدالله بن نجى، ورواه عنه جابر الجعفي، وكان يؤمن بالرجعة...».

هذا الكلام المعزو إلى الشافعي، غير وجيه من نواح، فيجل مقدار الشافعي أن ينطق به، حيث لا يستلزم / الأخذ بحديث القابلة الأخذ بحديث ١٨٥ القضاء بشاهد ويمين أصلاً، لأن الثاني ينافي كتاب الله في الأخذ به في الأموال، بخلاف الأول، لأن المذكور في كتاب الله من الشهادات، هو ما يتعلق بالمداينات، والوصية في السفر، والرجعة أو المفارقة، والزنى فقط.

وأما الشهادة في استهلال الصبي، ليصلي عليه أولاً يصلى عليه، فلا ذكر لها، فالفرق بين الخبرين واضح.

ثم عبدالله بن نجي الحضرمي، وثقه النسائي وابن حبان، وكان أبوه على مطهرة علي كرم الله وجهه، وقال البزار: سمع هو وأبوه من علي، وروى عنه عدة، فلا يكون مجهولاً أصلاً لا عيناً ولا وصفاً، بل لا يجد الباحث مهما بحث مَنْ ذكره بأنه مجهول، في غير ما يعزى إلى الشافعي في هذه الرواية؟ وقد عرفت ما فيها. ولو تكلم الشافعي فيه لتكلم كما يتكلم أهل العلم بالرجال، وهم لا يقولون: إنه مجهول.

ثم جابر الجعفي، روى عنه شعبة مع تشدده، ووثقه الثوري، فلا لوم على محمد بن الحسن إذا ترجح عنده كونه ثقة، وليس بواجب عليه أن يأخذ بقول أبي حنيفة فيه، المنقول في «علل الترمذي»^(١)، لأن محمد بن الحسن مجتهد مثله، يوثق ويضعف بما يلوح له من الأدلة.

والحديث أخرجه عبدالرزاق، عن الثوري، عن جابر، عن ابن نجي أن علياً أجاز شهادة المرأة القابلة وحدها في الاستهلال.

وتابعه عطاء بن أبي مروان، عن أبيه، عن علي، في رواية سويد بن عبدالعزيز عند البيهقي، فيبطل قصر الرواية على ابن نجي. وسويد صالح للاعتبار. وإجازة عمر لشهادة القابلة، أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه»، والأسلمي في سننه مرضي عند الشافعي.

ومحمد بن الحسن خالف أبا حنيفة في المسألة، وتابع إبراهيم النخعي كما يظهر من «الآثار» له، فلا يرد ما أورده عليه في هذه الرواية لما تقدم، ولأن محمد بن الحسن استنط قبول قول المرأة فما تخصصها معرفته من قوله تعالى:

(١) هو قوله: (ما رأيت أحداً أكذب من جابر الجعفي). انظر: علل الترمذي بآخر السنن. خ.

﴿وَلَا يَحِلُّ لهن أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ الله فِي أَرْحَامهن﴾. ووجه دلالة أن الاستهلال مما تشهد به النساء دون الرجال عادة، فإبطال شهادتهن ينافي بقبول قول المرأة فيما تخصصها معرفته، كما هو المستفاد من الآية.

وأما القضاء بشاهد ويمين، فلم يرد فيه ما هو غير معلل عند أهل النقد، وحديث مسلم فيه انقطاعان مع عدم ظهور دلالة على الموضع المتنازع فيه كما فصل في محله.

والليث بن سعد ردّ على مالك في هذه المسألة ردّاً ناهضاً، في رسالته إليه المدونة مع جوابها في «تاريخ ابن معين» رواية الدوري عنه، حتى إن يحيى الليثي راوية «الموطأ» وأبا طاهر الذهلي، وإسماعيل القاضي، وأبا بكر الأبهري، وغيرهم من كبار المالكية، خالفوا مالكاً في المسألة، وكم بين الشافعية من خالف الشافعي في المسألة؟.

فسلّ قضاة العصر، ماذا كانت تكون النتيجة في الحقوق، لو حكموا للناس بما يطالبون به، بدون تكامل نصاب الشهادة؟ فضلاً عن الضعف الظاهر فيما يحتجون به في الأخذ بشاهد ويمين.

ثم ذكر الخطيب باقي ما عزاه إلى الشافعي قائلاً: «... وقلت له: ما تقول في القسامة؟ قال: استفهام؟ قلت: سبحان الله / يستفهم ولا يحكم ١٨٦ به. ثم قال: فقال الرشيد: ما هذا؟ عليّ بالسيف والنطع^(١)...».

(١) يعني أن في القسامة حكماً بالمال بيمين المدعي فأجابه محمد بن الحسن بأن الحكم ليس بيمين المدعي بل بنكول المدعي عليه من الحلف وهو بمعنى الإقرار، واستحلاف المدعي لمجرد استكشاف الحال. ولم يصح في القسامة أصلاً الحكم للمدعي بيمينه بدون نكول المدعي عليهم وإنما يكلف باليمين المدعي عليه حقيقة في القسامة عند أبي حنيفة وأصحابه وأدلتهم في غاية القوة راجع «الجوهر النقي» لتعلم أن هذه المسألة من أقوى مسائلهم حجة. ز.

أهكذا كانت معاملة الرشيد معه؟ وماذا في هذا الكلام حتى يطلب لأجله السيف؟، والإمام محمد بن الحسن الذي خلّص الشافعي من سيف الرشيد في رواية ابن عبد البر، تجعله رواية الخطيب هنا يُعرّضه الشافعي للقتل جزاء فضله عليه؟ وأني للشافعي أن يجترح هذا المنكر؟ بل الخبر كله كذب مكرر، واختلاق مزور.

ورأيي محمد بن الحسن في القسامة ك رأي أصحابه فيها. ولا يتسع هذا الموضوع لشرح أدلتهم في ذلك.

والحاصل أن من اختلق تلك المناظرة، بهذا الأسلوب، ضرّ الشافعي بجهله، حيث أراد النفع له، لأنه جعله عرضة لرميه بجهل ذلك كله، وبنكران الجميل. وبالتشغيب لو صحت الرواية؟.

وكم ساق الخطيب من روايات تنبئ عن أن محمد بن الحسن كان مرجئاً، أوجهمياً، أو كذاباً، على ألسنة أناس بأسانيد فيها رجالٌ هلكى، من أمثال من سبق ذكرهم، فنستغني عن التوسع في ردها هنا.

وبعد أن عرفت أن عبدالرحمن بن عمر رسته، متكلم فيه كما سبق، تضرب بمروياته عن ابن مهدي في زفر ومحمد بن الحسن وغيرهما عُرضَ الحائط.

ومن طرائف روايات الخطيب ما ذكره بسنده إلى بقيّة أنه قال: «قيل لإسماعيل بن عياش: يا أبا عتبة، قد رافق محمد بن الحسن يحيى بن صالح من الكوفة إلى مكة، قال: أما إنه لورافق خنزيراً كان خيراً له منه».

فصيغة بقيّة صيغة انقطاع، وحاله إذا لم يقل: سمعتُ تُوجبُ رد روايته عند الجميع، لأن روايات بقيّة ليست بنقية، والناس منها على تقيّة.

وعبدالسلام بن محمد في السند، يقول عنه أبو حاتم: صدوق، إلا أن

هذا اللفظ مصطلح عنده فيمن يجب النظر في أمره، فيكون مردود الرواية إذا لم يُتَابَع، ولم يُتَابَع.

ثم سليمان بن عبد الحميد البهراني، مختلف فيه، يقول النسائي عنه: كذاب ليس بثقة.

وإسماعيل بن عياش، من شيوخ محمد بن الحسن، كان ورعاً لا يُتَصَوَّر أن يفوه بمثل هذا الهُجْر، سواء أراد به محمد بن الحسن أويحيى بن صالح، على أن يحيى بن صالح الوحاظي من شيوخ البخاري، وإسماعيل لم يُخرج عنه الشيخان.

ولعل الخطيب عدَّ هذا الكلام في مثالب محمد بن الحسن، فذكره هنا، مع أن الظاهر أنه في يحيى بن صالح الوحاظي شيخ البخاري. والسند يبرئ ساحة إسماعيل بن عياش الحمصي من هذا الهُجْر كما ترى.

مجتهد عظيم القدر، ومحدث جليل الشأن، له «المجرد»^(١) و«الأمالي»^(٢) و«المقالات»^(٣) و«الآثار»^(٤)، أخرج عنه الحافظ أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرايني في «الصحيح المسند المستخرج على صحيح مسلم»، وهذا توثيق منه، والحاكم في «مستدرکه على الصحيحين»، وهذا أيضاً توثيق منه، ووثقه مسلمة بن قاسم الأندلسي في «الصلة».

وقال يحيى بن آدم: ما رأيت أفقه منه بعد حفص بن غياث، روى عن ابن جريج اثني عشر ألف حديث مما يحتاج إليه الفقهاء. وقال أحمد بن عبد الحميد الحارثي: ما رأيت أحسن خلقاً من الحسن بن زياد، ولا أقرب مأخذاً ولا أسهل جانباً. قال: وكان الحسن يكسو مماليكه كما يكسو نفسه.

وقال عبد القادر القرشي: كان محباً للسنة واتباعها، حتى كان يكسو مماليكه كما كان يكسو نفسه اتباعاً لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «الْبَسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ»، وكان يأبى الخوض في القياس في مورد النص، كما فَعَلَ مع بعض المشاغبيين في مسألة القهقهة في الصلاة، ومن يَحْتَج بالمرسل لا يمكنه رد حديث القهقهة كما ذكره ابن حزم.

وقد ساق ابن جرير في كتابه «اختلاف الفقهاء» آراءه في الفقه، في

(١) لم يطبع شيء من مؤلفات الحسن بن زياد الأربعة وأحدها وهو (المجرد) موزع على أبواب المبسوط لمحمد بن الحسن في نسخة الأزهر حيث يذكر بعد بعض أبواب المبسوط جملة: (وفي المجرد للحسن كذا وكذا).

المبسوط أو الأصل للإمام محمد الذي بذيول بعض صفحاته الإكثار من النقل من المجرد محفوظ بالمكتبة الأزهرية تحت رقم ٢٠٦٦ رافعي. خ.

عداد آراء أئمة الفقه، مع تركه ذكر آراء أحمد بن حنبل فيه كفقيه، وبه تفقه محمد بن شجاع الثلجي - ويعده الذهبي من بحور العلم في «سير النبلاء» - .

وكذلك تفقه به إسحاق بن البهلول التنوخي، وهو الحافظ الثقة الذي حدّث عن حفظه ما يزيد على أربعين ألف حديث، كما ذكره الخطيب في (٦: ٣٦٧)، ومن جملة من روى عنه سوى ابن شجاع، وابن البهلول المذكورين: شعيب بن أيوب، ومحمد بن سماعة، وإسماعيل الفزاري، وعلي الرازي، وعمرو بن مهير - والد الخصاف - والفتح بن عمرو، وغيرهم.

ومع هذا كله تجد ترجمته عند الخطيب من أسوأ التراجم، يُسند عن وكيع بن الجراح بسند مركب، أنه قال: «كيف لا تُجذبُ السُّنةُ والحسن اللؤلؤي قاضٍ وحماد بن أبي حنيفة»^(١).

وشطّر هذا الخبر يدل على كذب الشطر الآخر، لأن حماد بن أبي حنيفة توفي سنة ١٧٦هـ، واللؤلؤي إنما ولي القضاء بعد سنة ١٩٤هـ، فلا يكون قضاؤهما في زمن واحد، بل لا يُعلم أن حماد بن أبي حنيفة ولي القضاء، حتى يمكن أن يقال هذا القول. بل لم يستمر الحسن بن زياد على القضاء إلا مدة يسيرة، لا تفسد معها بركة العام!! حيث استقال من القضاء سريعاً فُقِبِلَتْ استقالته.

ويروي الخطيب أيضاً بطريق عبدالمؤمن بن خلف النسفي، عن صالح جزرة: «أنه ليس بشيء، لا هو محمود عند أصحابنا ولا عندهم، يتهم بداء سوء، وليس هو في الحديث بشيء». .

(١) وفي سنده العقيلي، وهو بالغ التعصب حشوي، وإدريس بن عبدالكريم، وهو مختلط، وإسحاق بن إسماعيل، وهو مجهول. ز.

وعبدالمؤمن ليس ممن يُصدَّق فيه، لأنه كان ظاهرياً طويل اللسان على أهل القياس.

١٨٨ / وجزرة على سعة علمه في الحديث، كان بذيء اللسان مداعباً أسوأ مداعبة، وهو القائل لمن رأى سوأته قد انكشفت: «لا ترمذ عينك أبداً» بدل أن يخجل ويستتر، وقد قال مرة لمن سألته عن الثوري: كذاب، فكتب السائل قوله، فخاطبه أحد جلسائه مستنكراً صنيعة: لا يحل لك هذا، فالرجل يأخذه على الحقيقة فيحكيه عنك! فقال: أما أعجبك من يسأل مثلي عن مثل سفيان الثوري، يُفكّر فيه أنه يحكي أولاً يحكي، كما في تاريخ الخطيب (٣٢٦: ٩ و ٣٢٧).

فيفيد جوابه هذا أنه ممن لا يقبل قوله في الأئمة، لضياح كلامه بين الهزل والجد. والعجب من هؤلاء الأنقياء الأطهار! استهانتهم بأمر القذف الشنيع هكذا، فيما لا يتصور قيام الحجة فيه، مع علمهم بحكم الله في القذفة! ولا يكون ذلك إلا من قلة الدين واختلال العقل.

وروى الخطيب أيضاً بطريق ابن رزق، ودعلج، والأبار: «أنه كان يرفع رأسه قبل الإمام ويسجد قبله...». وقد سبق ذكر أحوال هؤلاء.

وساق أيضاً بطريق محمد بن العباس الخزاز، عن أبي بكر بن أبي داود، عن الحلواني: «رأيت الحسن بن زياد اللؤلؤي قبل غلاماً وهو ساجد». قاتل الله من اختلق هذا في إمام من أئمة المسلمين، والتصريح بأن ذلك كان في صفوف الجماعة - كما في لفظ الرهاوي - يجعل مع هذا البهت ما يكذبه.

فأي فاسق في أفسق البلاد وأفسق العصور، يجترىء على مثل هذا في الجامع والجماعة صفوف؟! من غير أن يأتيه الموت من كل جانب، ومن

شاهد هذا دون الجماعة، كيف لم يرفع أمره إلى صاحب الشأن في الحضور؟
بدل أن يُلغَ في دمه وعرضه في الغيبة هكذا.

ومحمد بن العباس الخزاز سبق ذكره مرات.

وابن أبي داود - مختلق أسطورة التسلق - لا يتحرج الاختلاق على
الحسن بن زياد، بعد أن افترى على مثل علي بن أبي طالب كرم الله وجهه،
وقد كذبه أبوه وابن صاعد وابن جرير، والحفاظ^(١) الثلاثة الذين سبق ذكرهم،
عندما توسعنا في بيان ما ينطوي عليه من الخبث^(٢)، فمن يوثقه إما جاهل
بحاله أو منطو على ضلال.

والحلواني مختلف فيه. والخطيب قد فقد الحياء، حيث يدون في كتابه
مثل تلك الشناعات الكاذبة.

وقد روى في كتابه أيضاً عن الساجي، وابن معين، وابن المديني،
ويعقوب بن سفيان، وغيرهم تضعيف الحسن بن زياد أو تكذيبه، إلا أن في
أسانيد تلك الروايات أمثال محمد بن أبي شيبة، ومحمد بن سعد العوفي،
والأدومي، وعبدالله البغوي، وعبدالله بن جعفر الدراهمي، ودعلج، والآجري،
والعقيلي، وأضرابهم.

وأمرهم يدور بين كذاب وضعيف، ومتعصب مردود القول ومغفل،
ومجسم متعصب لا يقبل قوله في أهل السنة، والذين وثقوا الحسن بن زياد في
صدر الترجمة ليسوا بأظناء في توثيقه.

وابن شمیل الذي يغسل كتب أبي حنيفة، يرى ما يشاء شيطانه في كتب
الحسن بن زياد.

(١) الحفاظ الثلاثة هم: ابن منده المتوفى سنة ٣٠١، وابن الأخرم المتوفى سنة ٣٠١،

وابن الجارود المتوفى سنة ٢٩٩. خ.

(٢) وذلك في ص ١٣٦ من هذا الكتاب. خ.

/ «تنبيه»: وقد علّق بعضهم بهامش ترجمة الحسن بن زياد، في كتاب الخطيب، على روايته بطريق عاصم، عن زر، عن عمر (بهشتم تطليقة)^(١)، ما يفيد أن ذلك المعلّق لا خبرة عنده بلغة الفرس، والصحيح أن (بهشتم) بفتح التاء وزيادة الباء بمعنى (سَرَّحت)، فلا دخل أصلاً هنا لاسم العدد (هشتم) بضم التاء كما توهم المعلّق، و(مترس)^(٢) بفتحيتين فسكون بمعنى (لا تخف)، فيكون أماناً.

ولو أخذنا نسرد ما ساقه الخطيب في باقي أصحاب أبي حنيفة، من الأخبار الثالفة، لطلال بنا الكلام فلنكتف بما ذكرناه من النماذج.

ولعل القارئ الكريم بعد أن أحاط علماً بما يسطناه في هذا الكتاب، يصبح مستيقناً بأن الخطيب منطو على اتباع الهوى فيما خطته يمينه في تاريخه هذا، بحيث يسقط عن مرتبة التعويل على أقواله في مخالفه.

والله سبحانه أغدق على ضرائح الأئمة سُرَج هذه الأمة سحائب رحمته ورضوانه، وسامح من تكلم فيهم عن جهل بمنالهم في العلم والإخلاص والخدمة للدين، وجازى من طعن فيهم عن خبث طوية، وفساد نية جزاء الخبثاء المفسدين، وغفر لنا ولجميع المسلمين وتقبل منا بقبول حسن هذه الكلمات في إعادة الحق إلى نصابه في أبي حنيفة وأصحابه.

(١) بهشتم — بكسر الموحدة وفتح الهاء وسكون الشين المعجمة وفتح المثناة من فوق وسكون الميم بمعنى — (سَرَّحت) وأما: هَشْتَم بفتح الهاء وسكون الشين المعجمة وضم المثناة من فوق وسكون الميم فبمعنى (الثامن)، وذلك لأن الأعداد بالفارسية من واحد إلى عشرة هي على التوالي هكذا: يَكْ ودُو وسَه وَجَهَار وَبَنَج وَشِيش وَهَفْت وَهَشْت وأنه ودَه — هذا هو العدد —. أما إذا قيل الأول والثاني والثامن فيقال: يَكُم ودُوَم وهَشْتَم وهكذا. خ.

(٢) مترس — بفتح الميم والتاء المثناة من فوق وسكون الراء والسين المهملتين معناها — (لا تخف). فيعد أماناً. والأمان هو أن يؤمن المؤمنُ الحربيّ المجوسي فيقول له: أنت آمن بلغته أي «مترس». خ.

وكان الفراغ بتوفيق الله سبحانه من تحرير هذا الكتاب، المسمى «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب»، في عصر يوم الأحد الحادي عشر من ربيع الأول من سنة خمس وخمسين وثلاثمائة وألف.

ثم أعدت النظر فيما كتبت وتصرفت فيه، ثم ألحقت به الخاتمة، وكان الفراغ من ذلك كله بتوفيق الله جل شأنه في اليوم السابع من شهر شعبان المعظم سنة ١٣٦٠هـ بمنزلي في العباسية بمصر القاهرة، حرسها الله تعالى من الفتن، وحفظها من جميع المحن، وأنا الفقير إليه سبحانه محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري، خادم العلم باصطنبول سابقاً، عفا الله عنا وعن آبائنا وأمهاتنا ومشايخنا وسائر المسلمين، وصلى الله على سيد الخلق محمد وآله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكان تمام طبعه بتوفيق الله عز وجل

في «مطبعة الأنوار» الزاهرة يوم السبت ١١

شهر ربيع الأول سنة ١٣٦١هـ

من الهجرة النبوية

لصاحبها أذكى التحية

الترحيب بنفدِ الثَّانِي

تأليف
الإمام الفقيه المحدث محمد زاهد بن محسن الكوثري
ولد سنة ١٢٩٦ وتوفي سنة ١٣٧١
رحمه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المبدئ المعيد، الفعال لما يريد، المجازي للعبيد، بما هم أهل له من نعيم مقيم أو عذاب شديد، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، وآله وصحبه الهادين المهديين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وسائر أئمة الهدى المتبوعين، رضي الله عنهم أجمعين.

أما بعد فهذه رسالة كتبتها في هذه المرة، وسميتها «الترحيب بنقد التأنيب»، للتحديث عن كتاب صدر في هذه الآونة بعنوان: طليعة التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل. تأليف العلامة المفضل المحقق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني^(١) حفظه الله ورعاه. بتعليق الأستاذ الفاضل الشيخ محمد عبدالرزاق حمزة^(٢)، المعروف في البيئات الحجازية والمصرية، المعلق على مجموعة حوت رسالة رأس الحسين رضي الله عنه لابن تيمية وغيرها من الرسائل.

ونُشِرَت في هذه الأيام أيضاً على نفقة الوجيه الثري محمد نصيف^(٣)، عين

(١) وهو من أفاضل المصححين في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند. ز.
(٢) من أعوان ناشر نقض الدارمي المطبوع قبل سنين، المحتوي على تجويز استقرار الله جل شأنه على ظهر بعوضة فضلاً عن العرش العظيم، وإثبات الحد والمكان والجلوس والحركة والصوت ونحوها من لوازم الجسمية لله جل شأنه، مما ينزه أهل الحق خالق الخلق منه. ز.

(٣) وهو تولى نشر كتاب السنة المنسوب للإمام عبدالله بن أحمد، المحتوي على إقعاد الله جل شأنه رسوله على العرش معه، وطواف الله جل جلاله في الأرض يتقدم المسلمين، =

أعيان جدة، الساعي في نشر ترجمة أبي حنيفة من تاريخ الخطيب في الهند، قبل طبع هذا التاريخ بمصر بسنين، مع ترجمتها الهندية تيسيراً لانفصاض أهل الهند من مذهبه، السائد بين ثمانين مليوناً من مسلمي تلك الديار.

ومثل هذا الثري المنفق بسخاء فيما هو في سبيله، لا يتصور أن يتقاعس عن الإنفاق في طبع كتب الرد على (تأنيب الخطيب)، تلافياً للخطر الداهم من هذا الكتاب، الذي كان وقف دون ذلك الأمل في كل مكان.

فُعلم بذلك بادئ ذي بدء، في أي فلك تدور هذه الطليعة الطالعة، خاضعة خانعة. فمررتُ بها، فعلمت أن لمؤلفها الفاضل اشتغالاً بتأليف كتاب سماه (النقد البري لتأنيب الكوثري)، وقد رتبته على أربعة أبواب وخاتمة، فبالنظر إلى مقدمة المؤلف، يُعلم أن هذا الكتاب قد كملت الأبواب الثلاثة الأولى منه وأكثر الرابع، ويرجو أن يتم الباقي قريباً بإذن الله تعالى. ويظهر من الطليعة أيضاً أن تأليفه «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» على وشك التمام، وأنه مرتب على أربعة أقسام.

وعلى كل حال أشكر الأستاذ الناقد على اهتمامه بنقد التأنيب، وإن تأخر زمن النقد عن زمن نشر الكتاب بشماني سنوات، مع أن دائرة المعارف العثمانية، التي يشغل الأستاذ الناقد مصححاً للكتب فيها، من أوائل الجهات التي كان التأنيب وصل إليها بعيد نشره سنة ١٣٦١هـ مباشرة.

وكان عنده متسع كبير لنسف ما كتبه هذا العاجز نسفاً، لكن أخره إلى اليوم تكراً وعطفاً، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أرى على (طليعته) الصادرة في هذه الأيام طابع الاستعجال، لتحديثها عن تأليف وتأليف متشابهين

= ومروور الخلائق على الله في القنطرة الرابعة التي هو فيها من القناطر السبع على جهنم، إلى غير ذلك من معتقدات سلفهم. وهو الذي أنفق أيضاً على طبع رسالة علي القاري في والدي النبي صلى الله عليه وسلم، بعد أن قُبر ما انطوت عليه من الرأي الهالك بردود أهل العلم، وفي (رأس الحسين) ما يحسن الاطلاع عليه لتعرف غايته من نشاطه الجديد. ز.

لم يتم تأليفهما بعد، ولإعلانها عما لم يتم إلى الآن تأليفه، ونحن في انتظار صدورهما لنتنفع بفوائدهما، وبالتحقيقات التي أودعها فيهما ذلك الأستاذ المحقق ليصل إلى غايته التي ينشدها فيما هو بسبيله.

ومع ذلك لست أدري سر هذا التعجل، بعد ذلك التمهّل، بشطر الكتاب شطرين متشاكليين، وإطلاع الطليعة قبل إعداد العدة التي تستند المقدمة إليها، وعلم ذلك عند علام الغيوب، المطلع على كوامن القلوب.

ويرى بعضهم أن السر في ذلك، أن الأستاذ اليماني ترفق به بعض من علم تكدر غير ارتفاقه هناك، فدله على معين لا ينضب، وأرشده إلى جُدِّي ثري ينفق بسخاء في هذا السبيل منذ قديم، فأوى إلى هذا الركن الوثيق، وسلك هذا الطريق.

فوضع نماذج من عمله تحت تصرف هذا الثري النبيل، والسيد الأصيل. وللإنسان الخيرة فيما يختاره لنفسه، لغده قبل أن يغيب في رسمه، ويحاسب على ما اقترفه في أمسه. فدخلت النماذج تحت تصرف الناشر، منبئة عن أخواتها التي بقيت وراء الطليعة في المؤخرة.

وهذا هو سر هذا التعجل، بعد ذلك التمهّل، على رأي ذلك المفكر. وأما عندي فربما يكون هذا الناقد من اللامذهبية الحدثاء، الذين يضللون أتباع أئمة الهدى المتبوعين، رضي الله عنهم أجمعين، كما هو منهج الشوكاني في تفسيره، فيكون عمله هذا مرحلة من مراحل برنامج المرسومة، وعما قريب يكشف عن اتجاهه الستار بأكثر مما كشف. فلعله رأى أن الانتظار، إلى أن يصفو الجو مما يستنفد الاصطبار، فتهور وغامر واستخفه الاغترار.

والواقع أنه لا يهمني لا هذا التعجل، ولا ذلك التمهّل، كائنة ما كانت أسبابها ودوافعها، لأنني أعلم جيداً أن الباطل زاهق في كل مكان، والحق لا يعدم نصيراً في كل زمان، وأن نصير الباطل صريع مخذول، وعدو الحق هالك مردول، فعلى المرء أن يقوم بواجبه في كل وقت، والنجاح إلى الله سبحانه، وليس بيد العبيد.

وقد وقعتُ على أشياء كثيرة من إرهاصات تلك الطليعة، مما زادني تبصراً، وكان المعروف من اليمانيين لين الجانب، وسمو الخلق، ورقة الطبع، واللفظ البالغ، والابتعاد عن الإقذاع والبذاء، ومع ذلك أرى بين ثنانيا كلمات هذا المؤلف عبارات نابية. فرأيت تسجيلها هنا باسم الأستاذ الناقد، لتكون معايير يتعرف بها مبلغ أدب هذا المناظر في الجدل العلمي، إلى أن يتبرأ منها، فيثبت أنها من المعلق المعروف اللهجة منذ قديم، أو من الطابع الجديد، المنحاز إلى السلفية الحاضرة، والمنضوي تحت رايتهم حديثاً في سبيل الارتفاق، والناس معادن.

فمن تلك الكلمات النابية، والشطحات الباردة: قوله: لا يضر السحاب نبج الكلاب.

وقوله: ولو ألقمتُ كل نابح حجراً...

وقوله: كاليهود الذين يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض، بغياً وهوى.

وقوله: فاحتج بالمحرف المعلوم تحريفه، اقتداءً بسلفه اليهود.

وقوله: المثل العامي المصري (كَلَّم القحبة تدهيك، وتجيّب الي فيها فيك).

وقوله: أساتذته اليهود.

وقوله: قد ثبت عليه أنه يحرف الصحيح متعمداً، فكيف لا يتعلق بخطأ يوافق هواه ويشفي غيظه ممن هدم صنمه، والصنم عند هذا الناقد، هو الإمام الأعظم فقيه الملة الأوحده، وهادمه في نظره نذل من البهاتين، إلى غير ذلك من كلمات تشف عن سجايا الناطق بها.

ويجب أن يعلم هذا الباهت المتهافت أن الكوثرى ليس ممن يجري على لسانه نبج الكلاب، ولا تهاذر القحاب، ولا النبز باليهودية في الخطاب، للأضداد والأحباب.

ومع هذا كله يصف ذلك الأستاذ الرشيد، هذا العاجز في ثنانيا كلامه
ببالغ التيقظ، وسعة الاطلاع، وانتباه لا يمكن معه أن يهيم في شيء، وفطنة تجتلي
أخفى الخفايا، وكاد أن يجعلني هكذا فوق مستوى البشر من هذه النواحي،
ليصل بذلك إلى أن الكوثري أقام كذابين مقام ثقات في أسانيد المثالب، لا واهماً
من اتفاق الاسم واسم الأب بين الفريقين، بل قاصداً يعلم أن هذا الشخص
المذكور في السند ليس ذلك الكذاب. ويذكرني بأني ممن برأه الله من أن يهيم في
شيء، تأكيداً للذم بما يشبه المدح، ليضعني موضع الباهت المتقصّد، والمحرف
المبدّل عمداً، في نحو عشرة مواضع من كتاب التائب.

وهذا حكم غيبي يتبرأ منه كل من يخاف الله عز وجل ويراقبه في الأقوال
والأعمال.

ومن عجيب أمر هذا الأستاذ اليماني، محاولته أن يقف مني موقف ذلك
الألمعي، الذي يظن بك الظن كأن قد رأى وسمع، متكهنأ في طرق بحثي
وتنقيسي، وجازماً بما يلهمه هواه المجرد رجماً بالغيّب، ولو كان عنده بعض
إنصاف، لما كان يحاول أن يتحكم على الغيب بهواه، بل كان يقول: إن كتاب
التائب في نحو مائتي صفحة كبيرة، وكل صفحة منها تحتوي على نحو ثلاثين
اسماً من أسماء الرواة، وإن الوهم مما لا يخلو منه باحث، والوهم في نحو عشرة
مواضع، من بين تلك الأسماء الكثيرة، شيء لا يذكر في جنب تلك الكثرة،
فأردّ عليه ردّ المصيب على الغالط المتوهم، لا ردّ المستيقن على الغاش المجرم.

على فرض أن هذا الناقد، صادق الحدس في التوهم، فضلاً عن أن
تصدق هواجسه في التأثيم، ولا سيما في مثل متون تلك الأخبار، البادي في أول
نظرة سقوطها للأنظار، لمصادمتها الحقائق المستقرة في نفوس المسلمين، بشأن
الأئمة فقهاء الأمة، ولما فيها من شواهد تقضي بذلك السقوط قبل البحث في
الرجال.

لكن الأستاذ اليماني، الناشئ في معترك النحل، تظاهر بغير مخبره،
حيث تحكم عليه الهوى، فأخذ يحاول توثيق رواية المثالب في كتاب الخطيب،

ليقتلع بعواصف المثالب، الإمام الأعظم، من مقامه الأشم، غير ملاحظ أنه سابق الأئمة، ومقتدى معظم الأمة، وليس الذين ائتمنوه في دين الله، بمنزلة الحيارى الضلال على توالي القرون، كما يريد أن يصورهم كذلك ذلك القلم المفتون.

وزعمه أنه لا يحمل ضغينة ضد فقيه الملة، مع تفانيه في تدعيم المثالب الظاهرة السقوط، يكون من قبيل التبري من النتيجة الحتمية، بعد الاعتراف بمقدمتي القياس الصحيح المنتج لتلك النتيجة. وبعد هذا التمهيد، أتحدث فيما يعيد الحق إلى نصابه، ويُصفي الجو من عثر عثار ذلك الناقد في كتابه، بإذن الله عز شأنه، ولا إله غيره، في مقدمة وفصلين، ومن الله التوفيق.

* * *

المقدمة

في الأحداث التي اكتنفت نشر تاريخ الخطيب في القاهرة كان كثير من الطوائف في الشرق والغرب يرغبون في نشر هذا التاريخ، ويبدون مؤازرتهم لمن يقوم بطبعه من كل ناحية، على اختلاف أغراضهم، فاتفق جماعة على القيام بطبعه، وأعدوا العدة لذلك، وبدأوا في العمل.

ولما نجز طبع الكتاب إلى آخر الجزء الثالث عشر، وعُرض للبيع، رأى الأزهر الشريف أن في ذلك أكبر إهانة للإمام الأعظم، لما حواه من أكاذيب ظاهرة ضد فقيه الملة، مما يابى السوق من النطق به في أي شخص، فضلاً عن مثله مع جلاله قدره عند المسلمين منذ قديم، واعتراف الجميع بخدماته العظيمة في الدين، وجريان القضاء الشرعي بين المتقاضين في المحاكم الشرعية على مذهبه، في أغلب بلاد المسلمين على تعاقب السنين.

فصدر الأمر من وزارة الداخلية المصرية بمصادرة، المجلد الثالث عشر الذي فيه تلك الجريمة بشأن الإمام الأعظم، وفق إشارة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر إذ ذاك. فنفذ الأمر، حتى هزت هذه المصادرة القائمين بطبع هذا الكتاب الضخم هزاً عنيفاً، فسعوا بكل ما عندهم من حول وطول في إنقاذ الموقف، إلى أن التزموا بما ألزموا به، من إعادة طبع الجزء المذكور، بتعليق لجنة من علماء الأزهر يرأسهم المفتي الأكبر، وموافقة شيخ الجامع الأزهر على التعليق المعروف عليه، مع التزام الطابعين طبع رد الملك المعظم عيسى الأيوبي على الخطيب، كملحق حسب ما ألزموا أيضاً بذلك، وقام الطابعون بالتزامهم.

فخاب أمل الفاتنين من اللا مذهبية والمتسلفين، وهكذا أعيد الحق إلى

نصابه بعض إعادة، وكان للأزهر الشريف الحق الصريح في إلزامهم بذلك؛ لأنه الحارس الشرعي للفقہ الإسلامي منذ قديم، فقام بواجبه في استكمال الرد على الشاطح الأثيم.

فمن يرى: (أنه لم يظهر لأحد من أئمة الإسلام المشهورين، مثل ما ظهر لأبي حنيفة من الأصحاب والتلاميذ، ولم ينتفع العلماء وجميع الناس بمثل ما انتفعوا به وبأصحابه في تفسير الأحاديث المشتبهة والمسائل المستنبطة والنوازل والقضاء والأحكام) كما في الخيرات الحسان لابن حجر الهيتمي الشافعي.

ومن يقول: «إن العلم برأ وبحراً، وشرقاً وغرباً، بعداً وقرباً تدوينه رضي الله عنه» كما يقوله محمد بن إسحاق النديم على تشيعه واعتزاله.

ومن يرتئي: (أنه ما كان شطر هذه الأمة من أقدم عهد إلى يومنا هذا، يعبدون الله تعالى على فقه هذا الإمام لو لم يكن لله سر خفي في ذلك) كما هو معنى ما في جامع الأصول للمجد ابن الأثير الشافعي.

ومن يعتقد (أن الطاعنين عليه إما حساد، أو جاهلون بمواقع الاجتهاد) كما يقوله ابن عبد البر المالكي في الانتقاء، والنجم الطوفي الحنبلي في شرح روضة ابن قدامة الحنبلي، وعقود الجمان لمحمد بن يوسف الصالحي الشافعي، وتنوير الصحيفة للجمال بن عبد الهادي الحنبلي، وغيرهم من العلماء المبرزين من التعصب الذميم:

يستنكرون عمل الخطيب غاية الاستنكار، ويجلون قدر الإمام الأعظم غاية الإجلال، ويكبرون فضله غاية الإكبار.

وإنما يعاديه ويسعى في تقوية زائف الحكايات، من هو من أهل التشبيه، المعادين لأهل التنزيه، وبعضُ القدرية والجبرية، وسائر المبتدعة واللامذهبية، التي يرونها إحلال القوانين الوضعية، مقام الأحكام الفقهية المتوارثة، وبعضُ الطامعين في مناصب قضائية لم ينالوها، لانحصارها في أصحابه — رغم رغبته —، في كثير من الدول قديماً وحديثاً، كما يظهر ذلك عند مداورة أحوال الطاعنين في الإمام الأعظم، والهمام الأقدم رضي الله عنه.

ولم يدر هؤلاء المساكين أنه لا حيلة لهم في خفض من رفع الله قدره على
عمر الدهور، حتى يقفوا عند حدهم بأنفسهم، فلنطمئنهم على أن أقلام أصحابه
وأتباعه ومقدري فضله مرهفة في المشارق والمغارب في كل زمان، لوقف المتطاول
عند حده، فليجرب من تحدثه نفسه بالتطاول حظه من ذلك متى شاء، والله
بصير بما يعملون.

* * *

الفصل الأول

في بيان الباعث لحملات المتهجمين من النقلة على أبي حنيفة وأصحابه، من آراء رسخت في أذهانهم، معتقدين أن مخالفتها زيغ وضلال، وأن أبا حنيفة وأصحابه يخالفونها، وإيضاح طرق بحثي وتنقيسي عن علل أخبار المثالب الظاهرة السقوط، مع شرح طريقة الأستاذ الناقد، في محاولة تقوية رواية المثالب، تركيزاً لها في أكتاف أبي حنيفة، ليسقط من مقام القدوة لمعظم الأمة المعترف له بذلك عند أهل العلم منذ قديم.

وعند الإمام بمباحث هذا الفصل، لا تبقى حاجة للقارئ الكريم، إلى الوقوف كثيراً عند هجمات الأستاذ اليماني، المنقولة في الفصل الثاني.

فمن أسباب حملات النقلة قديماً: الرأي الذي يُعزى إليه أبو حنيفة وأصحابه، مع أن رأيهم في غير المنصوص مستمد من النصوص برد النظر إلى النظر، وهو طريقة فقهاء الصحابة والتابعين، كما تجد أسانيد ذلك في (بيان جامع العلم وفضله) لابن عبد البر وفي (الفقيه والمتفقه) للخطيب نفسه، فضلاً عما أفاض فيه أبو بكر الرازي قبلهما في (الفصول) والإتقاني في (الشامل) بعد هؤلاء.

فمن عدّ الرأي المستمد من الكتاب والسنة في النوازل زيغاً، فقد خالف جمهور فقهاء الصحابة والتابعين، وجهل ما علمه الفقهاء، وأخلد إلى أرض الجمود.

ومنها: عدّم عد أبي حنيفة العمل ركناً أصلياً من الإيمان، حذراً من إكفار الأمة جمعاء بمجرد إخلال بعمل، وهو أيضاً مقتضى الكتاب والسنة، كما

تجد بسط ذلك في كتب أهل الشأن وفي التأنيب نفسه، وعدُّ ذلك إرجاءً وزيفاً ظلم وعدوان، فلا يكون نبذ رواية من لا يقول: (الإيمان قول وعمل يزيد وينقص) معتمداً على أساس سليم.

وعند من يرى أن العمل من كمال الإيمان، لا يكون في الأمر خلاف يوجبُ إساءة القول في أحد من الفريقين، ومن أصر على أن العمل ركن أصلي من الإيمان، بحيث إن من أخل بشيء من العمل يكون قد أخل بالإيمان، فهو في سبيل الانحياز إلى المعتزلة أو الخوارج شاعراً أو غير شاعر. مع أن المغالاة في الجرح بهذا السبب، في غاية الكثرة في كتب الجرح، لأناس لا يميزون بين الهدى والضلال في مسائل الخلاف، فيكون طعنهم على أبي حنيفة وأصحابه، برمهم بالإرجاء، مما يترد إلى الطاعنين كطعنهم بالرأي.

ومنها: الاستثناء في الإيمان. وأغلب النقلة يعدون من لا يستثنى في الإيمان زائغاً، مع أن أبا حنيفة وأصحابه يرون أن قول المؤمن (أنا مؤمن إن شاء الله)، لا يصح إلا إذا أراد المال دون الحال، لأن العاقبة مجهولة فيصح الاستثناء بهذا الاعتبار، لكن إذا أراد الحال يكون شاكاً غير جازم، والإيمان غير محتمل للنقيض أصلاً، بل المتعين هو الجزم والبت، ومع ظهور هذا يحتد بعض النقلة فيمن لا يستثنى في الإيمان ويقول: (أنا مؤمن حقاً)، فيعده مرجئاً، فلا يكون لمثل هذا الطعن قيمة في إسقاط المطعون كما هو ظاهر.

ومنها: إكفار من لا يزيد على قوله (القرآن كلام الله)، وقوفاً عند ما وقف الكتاب والسنة، وحسماً للنزاع القائم إذ ذاك، لا شكاً في حدوث ما بأيدينا ولا في قدم علم الله.

ومنها: إطلاق القول بإكفار من يقول: (القرآن مخلوق)، من غير استيضاح لمراذه من ذلك: هل مُراذه القرآن في علم الله القائم بالله، كما يقول الإمام أحمد: (القرآن من علم الله وعلم الله غير مخلوق)، أم القرآن في ألسنة التالين ومصاحف الخطاطين وأذهان الحفاظ، فالأول غير مخلوق جزماً، والثاني مخلوق حتماً عند أهل الحق. فيكون إطلاق القول بإكفار القائل بخلق القرآن،

مع كون مراده هو الثاني تهوراً مردوداً، وإن زلقت قدم ابن قدامة صاحب «المغنى» في ذلك، في مناظرة له مع بعض الأشاعرة، وادّعى قَدَم الثاني.

ومنها: الإكفار أو التبديع بقول القائل: (لفظي بالقرآن مخلوق)، بدون الاستكشاف عن مراده: هل أراد بلفظه لفظه الذي هو فعله، أم القرآن في علم الله المحكي عنه بهذا اللفظ. فالأول حادث من غير شك، والثاني قديم بلا ريب، كما تجد شرح ذلك في «لفت اللحظ إلى ما في الاختلاف في اللفظ» لابن قتيبة. ومع وضوح ذلك، ترى حشد أسماء النقلة المكفرين للقائلين باللفظ كفراً ناقلاً من الملة في «شرح السنة» لللالكائي وغيره، ولا شك أن هذا تهور قبيح.

ومنها: مسائل الصفات التي يُروى فيها بين النقلة أخبار بعيدة عن الصحة والثبوت، فيأخذون بها حاملين لها على معان تدخل في تجسيم إله العالمين، مما يبرأ منه كل سني يريد التنزيه. وهذا من أخطر ما أثار حفيظة كثير من النقلة ضد المنزهين، وكانت كتبهم مخبأة، إلى أن طُبع كثير منها تحت ظلال الحرية، وأصبح في متناول يد كل قارئ بعد نسج هالات من التبجيل حول أسماء مؤلفيها، تمهيداً للإضلال بأقاويلهم المردودة، من غير رقيب ولا محجب، إلى غير ذلك من صنوف الجهل. ولا يتسع المقام لأكثر من هذه الإلمامة، المشيرة إلى ما وراءها من الجهالات.

ويظهر أن بعض المنافحين عن القائلين بالحرف والصوت من الحشوية، لا يميزون بين إطلاق وصف الدال على المدلول مجازاً وإطلاقه على الدال نفسه حقيقة، فيحاولون أن يتصوروا في قول بعض أئمة السلف: القراءة مخلوقة والمقروء غير مخلوق، بعض مستند لهم، في قدم ما بأيديهم.

مع أن الواقع أن القراءة مثلاً بالمعنى المصدرى، لها طرفان: القارئ والمقروء، لأنه المعنى النسبي بين هذين الطرفين فالقارئ هو الشخص التالي، والمقروء هو الصوت المكيف بكيفية خاصة الخارج من الفم القائم بالهواء المهتز اهتزازاً خاصاً، فموضوع المقروء وحقيقته هو ذلك الصوت، فيكون حادثاً مخلوقاً كالقارئ.

وأما استعمال المقروء فيما قام بالله من ألفاظ علمية غيبية فمجاز، من إطلاق وصف الدال على المدلول، كما بسط ذلك السعد التفتازاني في شرح المقاصد، تبييناً لمقاصد القائلين من السلف بأن التلاوة حادثة والمتلو غير مخلوق بأن هذا من وصف المدلول بوصف الدال، فافهم ذلك فإنه من مزالق بعض الأفهام.

وأما طريقتي في البحث عن أسانيد المثالب المخالفة لما تواتر من مناقب الإمام الأعظم، المرفوع المقام جداً منذ قديم، فتستند إلى أمور.

منها: أن أخبار الآحاد على فرض ثقة روايتها لا تناهض العقل ولا النقل المستفيض فضلاً عن المتواتر، وقد ثبتت إمامة أبي حنيفة وأمانته ومناقبه لدى الأمة بالتواتر، حتى نال مقاماً لا يسامى على توالي الدهور، فخير الآحاد ضد من استقر في نفوس معظم الأمة الاعتراف له بتلك المزايا آيل للسقوط بنفسه، فضلاً عن أن تكون في رجال سنده علل.

ومنها: أن بين علماء الجرح والتعديل من يسجل أسماء المجهولين في عداد الثقات، بمناسبة أنهم ما عرفوا جرحاً فيهم، فمثل ذلك المجهول لا يرتفع بهذا التسجيل فوق أن يكون مجهول الصفة، ولا سيما في خبر يسقط بأذن سبب.

ومنها: أنه تقرر عند أهل العلم أن فاقد الشيء لا يعطيه، فيكون توثيق غير الثقة لشخص لا يرفعه إلى مرتبة الثقات، فأمثال أبي نعيم والبيهقي والخطيب ممن ثبتت شدة تعصبهم، الموجبة لرد أنبائهم فيما يمس تعصبهم، لا يقبل قولهم في توثيق رجال المثالب، وهم الذين تراهم يحتجون بأخبار فيها كذابون عند أهل النقد، مع علمهم بأنهم كذبة كما دللنا على ذلك في مواضع.

ومثل أبي الشيخ صاحب كتاب العظمة، الذي يعد بعضهم كتبه من حقول الموضوعات، لا يرفع توثيقه الشخص فوق أن يكون غير موثق، ومرادي من كون الرجل غير موثق كونه غير موثق من أهل الشأن، وهذا ظاهر، وكم من راو يوثق ولا يحتج به كما في كلام يعقوب الفسوي، بل كم ممن يوصف بأنه

صدوق ولا يعد ثقة، كما قال ابن مهدي: أبوخلدة صدوق مأمون، الثقة سفيان وشعبة اهـ. فترى هكذا ثقة لا يحتج به، وصدوقاً لا يعد ثقة.

ومنها: أن خبر الأحاد يكون مردوداً عند مصادمته لما هو أقوى منه من أخبار الأحاد، فضلاً عن مصادمته لما تواتر، ففي هذا الموضع لا داعي للبحث عن رجال السند من كل ناحية، لكفاية إبداء بعض مآخذ في إسقاط الخبر الآيل بنفسه إلى السقوط، فلا ألام في ذلك بعدم استيفاء الكلام، وكم من رجل انتقي بعض حديثه في الصحيح، ومع ذلك لا يصح عد أخباره كلها صحاحاً، فضلاً عن رجل له جرح ومادح، يترجح جرحه في خبره المصادم للمتواتر المستفيض.

وأما مراعاة حرفية الجرح فغير ميسورة كل وقت، وكفى الاحتفاظ بجوهر المعنى، فطريقتي على هذا في البحث عن رجال المثالب النظر أولاً في متن الخبر، لأستجلي مبلغ مخالفته للعقل أو النقل بادىء ذي بدء، لأبني على ذلك تعيين مبلغ الاهتمام الواجب في البحث عن إسناد الخبر، فإن كان الخبر ظاهر السقوط بمخالفته للعقل أو للنقل، فلا أرى داعياً إلى التوسع في إبداء وجوه الخلل في السند، بل أكتفي ببعض مآخذ في الرجل مدونة في كتب أهل الشأن، فأدونها في الكتاب، غير مستقص ذكر جميع ما قيل في الرجل الذي أتحدث عنه، لكفاية ذلك لإسقاط الخبر الآيل بنفسه للسقوط كما سبق.

وعادتي أيضاً في مثل تلك الأخبار تطلّب ضعفاء بين رجال السند بادىء ذي بدء، ضرورة أن الخبر الذي ينهذه العقل أو النقل لا يقع في رواية الثقات. ومجرد التوافق في الاسم لا يبرر نسبة الخبر التالف إلى الثقات، لأجل تصحيح الأخبار الكاذبة، مثل قول القائل: أبوحنيفة ضال مضل، وأبويوسف فاسق من الفساق، وأصحاب أبي حنيفة أشبه الناس بالنصارى، وأبوحنيفة استتيب من الكفر مرتين أو استتيب من الزندقة، أو أتاه رجل خراساني بمئة ألف مسألة يسأله عنها، فقال هاتها إلى آخر تلك الافتراءات الساقطة المدونة في الكتاب.

ولنما يكون استيفاء جميع ما قيل في رجال السند، عند الكلام في أخبار

آحادٍ لا تصادم العقل ولا النقل المتواتر أو المستفيض، وأما الخبر المصادم لذلك من بين أخبار الآحاد، فيرد حيث لا تمكن مناهضته للعقل والخبر المتواتر على تقدير سلامة رجاله من المآخذ، فكيف إذا كان رجاله مجروحين على درجات متخالفة، معادين له في العقيدة والعمل.

فطريقة نقد أخبار الآحاد غير المصادمة لما هو أقوى منها غير طريقة نقد خبر الآحاد المناهض للعقل والنقل المتواتر، فإنه ساقط بنفسه، فيكون الكلام في رجال سنده وتبيين المآخذ فيهم لمجرد إبداء مبلغ سقوط أهل البهت سقوطاً لا نهوض لهم بعده.

وإني أرى الأصل في أنباء أبي حنيفة هو الفضل والنبل لكونه عمدة الأمة، وقدوة الأئمة، ومقامه المائل أمام كل بصير في كل طبقة مما لا يحوزه إلا الخير النبيل، بخلاف الأستاذ اليماني فإنه يرى الأصل في أخباره الشر، فيحاول إثبات كل شر ورد في السنة بعض أهل البهت بشأنه.

والمسيء حقاً إلى نفسه وإلى الأئمة هو الناقد المنتهج منهج تركيز المثالب على أكتاف أبي حنيفة، بتصحيح روايات الكلمات النابية على السنة أئمة كبار بمحاولة توثيق روايتها. فإن رواية (ما وُلِدَ في الإسلام أشأم منه)، مثلاً، تسقط القائل المتهور كائناً من كان، لأنه لا شؤم في الإسلام، وعلى فرض وجوده لا يعدو الثلاثة الواردة في الآثار، وعلى تقدير تجويز وجوده خارج الثلاثة يكون شؤم المشؤمين متنازل الدرجات.

وعلى تقدير أن الإمام الأعظم المشهود له بأعظم الخدمات للإسلام مشؤوم، فمن أين للقائل المتهور أن يقول إنه أشأم المشؤمين؟ ومن أين يعرف أنه في أعلى درجات الشؤم بين المشؤمين؟.

فمن يثبت مثل هذا الهراء الساقط بنفسه، على لسان إمام من كبار الأئمة، يكون هو المسيء إلى نفسه، وإلى ذلك الإمام حقاً، لا المكذّب للروايات المختلفة بقرع الحجة بالحجة، فليسمح لي الأستاذ الصالح أن أقول له: أفلا تكون أنت الأحق بذلك المثل السائر الحكيم الذي تجرّبه على لسانك؟

ثم إن محاولة الاختفاء وراء الرجال في معامع الجدل ليست من شأن الأبطال، وقد قال ابن المبارك: (دعوا ذكر الرجال عند الحجاج)، لأن الرجال إنما يعرفون بالحق، ولا يعرف الحق بالرجال.

ثم إن كل واحد من الأمة، فيه ما يؤخذ أو يرد، فمحك الحق هو الحجاج في كل موقف، ومنزلة كل عالم إنما تتبين بقرع الحجة بالحجة، لا بذكر أسماء رجال غير معصومين من الزلل، ولا عصمة لغير الأنبياء عند أهل الحق، فلا يكون التحدث عما يعزى إلى بعض الأئمة من الكلمات الماسة، بعرضها لمحك النقد العلمي في شيء من الإساءة إليهم، بل هذه الطريقة هي الطريقة المثلى في تحقيق مثل هذه المطالب عند من برأهم الله تعالى من التعصب الذميم.

وللإشارة إلى ما ذكرت هنا من طريقي في البحث قلت في مفتتح التأنيب: (فلا يتصور أن يناهض ما رُوي في مثالبه في تاريخ الخطيب ونحوه ما تواتر من مناقبه، إلا إذا كان الخبر التالف يقاوم الخبر المتواتر، أو كانت الهواجس والوساوس قاضية على الملموس من الحقائق، وليس الصحيح من خبر الأحاد يعارض المستفيض المشهور فضلاً عن المتواتر، وأسانيد ما ساقوه في مثالبه رضي الله عنه، فيها من وجوه الاعتلال والاختلال ما سنشرحه إن شاء الله تعالى، وما سردناه في هذا الكتاب من الأخذ والرد يدعو الباحث المتبصر إلى التروي في قبول كل ما يجد في كتب الجرح إلى أن يستوثق من ملابسات الجرح وبواعثه، والله سبحانه هو الهادي).

وهذا البيان الواضح يحتم على الناقد الصالح، أن يدرس ملابسات فتنة القول بخلق القرآن وما ترتب عليها من الترامي بالبدعة بل بالكفر والزندقة بأتفه الأسباب، وأحداث عهود التزاحم على القضاء والمناصب، واستفحال شر التعصبات المذهبية الحاملة على التغاير تغاير التيوس في الزرائب، مع مدارسته كتب أيام الفتنة في التاريخ وما حوته من الجروح المبنية على توتر الأعصاب، قبل هدوء النفوس ورجوعها إلى الصواب.

وكذا الكلمات النابية المدونة في الكتب المؤلفة زمن توالي الفتن، المثيرة في

المعتقد من أمثال استقامة خشيش، وسنة عبدالله بن أحمد، ومسائل حرب بن إسماعيل، وسنة الخلال، ونقض الدارمي، وتوحيد ابن خزيمة، وطبقات ابن أبي يعلى، وإبانة ابن بطة، وغيرها من الكتب المعروفة، ليتأكد من مبلغ انطباق ما حوته من الآراء لمعتقد أهل الحق أو مجافاتها له، على ما في ردود أهل الشأن عليها، وعلى ما في كتب وتعاليق ومقالات لي في الرد على أهل الأهواء، واللامذهبية الحداثاء، وأغلبها في متناول أيدي الباحثين.

وبعد اطلاع الأستاذ اليماني على ذلك كله، له أن يتخذ لنفسه موقفاً من الكوثري كما يشاء، وهذا هو مفتاح النقد في هذا الميدان.

وأما الاكتفاء بما ساقته إلى يده مهمة التصحيح المطبعي من الكتب، فلا ينقذه مما تورط فيه من محاولة تدعيم روايات المثالب، فعُدَّ المثالب أصلاً في هذا الإمام الجليل المناقب، وتطلب ثقات بين المسمين بالأسماء الواردة في أسانيد المثالب، ليكونوا رواة تلك المخازي، مع قبول التوثيق من كل من دب وهب، والتغاضي عن المآخذ في المتن والسند في مناهضته المتواتر والمشهور المستفيض، في الوصول إلى غايته من تحميل أحمال التهم على أكتاف الإمام الأعظم، ووصف الذاب عنه بما ألهمه هواه من الأوصاف بدون أن يرعى إلا ولاذمة:

هي طريقة ذلك الناقد قائد تلك الطليعة، وسلوكه هذا المنهج في معادة أبي حنيفة وأصحابه سعي في الخسران، وغلو في الطغيان، وكفران للنعمة أي كفران، فنسأل الله الصون في كل آن.

ومن المضحك تظاهره بأنه لا يعادي النعمان مع سعيه سعي المستميت في توثيق رواية الجروح، ولو بالتحاكم إلى الخطيب نفسه المتهم فيما عمله، مع أنه لو ثبتت ثقة حملتها ثبت مقتضاها، والتحاكم إلى المتهم شأن هذا الناقد البصير، وحذفه للمتون لأجل إخفاء مبلغ شناعتها عن نظر القارئ، فلو ذكرها كلها مع كلام الكوثري في موضوع المسألة، لنبد السامع نقد هذا الناقد في أول نظرة، لما حوت تلك المتون من السخف البالغ الساقط بنفسه من غير حاجة إلى مُسَقِّط، فيكون ذكر المتون قاصماً لظهره.

فيا سبحان الله! (كبير فقهاء الإسلام يكون أشأم من ولد في الإسلام، وأصحابه الذين ملأوا العالم علماً أشبه الناس بالنصارى، وهذا الإمام ضال مضل، وصاحبه الأكبر فاسق من الفاسقين، واستتيب إمام الأئمة من الكفر مرتين، ومن الزندقة مرتين، وأتاه آت من خراسان بمئة ألف مسألة ليسأله عنها، فقال هاتها).

فهذه نماذج من الروايات التي يسعى الأستاذ اليماني في توثيق رواياتها، مع أن الإمام الأعظم أول الأئمة تذيولاً للفقهاء الإسلامي الناضج، بعد تمحيص المسائل في مجلس فقهي يرأسه هو، وهو أيضاً أول من ألف من بين الأئمة في إيضاح عقيدة الإسلام والرد على أهل الزيغ، كما اعترف بذلك الأستاذ عبدالقادر البغدادي، وقد ملأ علمه وعلم أصحابه بلاد الشرق والغرب، ومآثره عند الجميع تبهر الأبصار، ومفاخره تزخر بها الأسفار، وماله من إنفاق وإيثار مشهور بين علماء الأمصار.

أمثله حقيق بتلك المثالب؟ لكن الدهر أبو العجائب، وهو يسعى في تحميل الروايات الكاذبة على أكتاف ثقات يضعهم في الأسانيد بدل الضعفاء، وأنا أسعى في رد البضاعة الزائفة إلى أصحابها المتهمين، فلا أدري من الذي يكون مسيئاً إلى الثقات؟ هل الذي حملهم بهتاناً عظيماً؟ أم الذي برأ ساحتهم من أن يكونوا رواة هراء وسخف؟ هذا طريق، وذاك طريق، والله المستعان.



الفصل الثاني

في التحدث عن اعتراضات الأستاذ المتهجم، فمن ذلك: رمية إياي في مفتتحي القسمين من طليعته بالطعن في الأئمة، من غير ذكر أي دليل على ذلك كما هو شأن دعاة السوء، فكأنه لم ير ما في أول كتاب التأييب الذي يشتغل بالرد عليه منذ ثماني سنوات، وفيه ما نصه: (إن الأئمة المتبوعين رضي الله عنهم أجمعين كانوا كأسرة واحدة، يتناصرون في خدمة شرع الله سبحانه، يستفيد هذا ما عند ذاك وذاك ما عند هذا، حتى نُضِجَ الفقه الإسلامي على أيديهم تمام النضج، بانصرافهم كل الانصراف إلى استقصاء ما ورد في السنة، قبل أن يدخلها الدخيل بعد القرون الفاضلة.

وبإقبالهم أشد إقبال على تفهم ما في كتاب الله وسنة رسوله من المعاني السامية، والمرامي البعيدة، قبل أن تحدث في اللغة أطوار تبعدها عن المعاني التي كانت تفهم منها عند التخاطب بها في عهد نزول الوحي. وكان فضل الله عليهم عظيماً، حيث أعدهم لهذا العمل النبيل، بقدر ما آتاهم الله من بالغ الذكاء، وقوة الحفظ، وحسن الخوض على المعاني، وبعد النظر في اجتلاء الحقائق من المكامن وتمام الشغف بالفقه والتفقيه، وسرعة الخاطر، وجودة الإلقاء، وعذوبة البيان، وسعة ذات اليد، والصحة الكاملة، والعافية الشاملة، وعظم الإخلاص مع قرب عهدهم من زمن المصطفى صلوات الله وسلامه عليه.

والرواة الذين كانوا بين كل واحد منهم وبين الصحابة رضي الله عنهم، لا يزيد عددهم في الغالب على راويين اثنين فقط: أحدهما شيخه والآخر شيخ شيخه، ومن السهل عليهم معرفة أحوال هذين الاثنين ومن في طبقتهم معرفة لا تشوبها شائبة.

أما من تأخر زمنه وتكلم في هؤلاء الرواة، ولا سيما بعد استفحال الفتن وعموم التعصب، فليس من السهل عليه أن يكون كلامه فيهم عن معرفة أحوالهم كما يجب، فالقلب يكون أركان إلى نظر الأئمة في الرجال الذين بينهم وبين الصحابة لمزيد صلتهم بهم ومدارستهم لأحوالهم عن كتب، بخلاف من تأخر زمنه وتكلم فيهم.

فإن كلامه لا يخلو من شوب. وكانت للأئمة أصحاب خيار، يبلغون علومهم إلى من بعدهم خير تبليغ، وهكذا كان أصحاب أصحابهم وهلم جرا إلى اليوم الذي أنت فيه، وقد بوأ الله سبحانه كلاً منهم - الأقدم فالأقدم - مقامه الجدير به في قلوب الأمة، منذ أشرقت شمس علومهم، وأينعت ثمار فهمهم، وما أعده الله لهم من النعيم فهو به عليم). أهكذا يكون الطعن في الأئمة؟!.

ثم نقلت فيما نقلت عن ابن عبد البر قوله: «فمن قرأ فضائل مالك، وفضائل الشافعي، وفضائل أبي حنيفة، بعد فضائل الصحابة والتابعين، وعني بها ووقف على كريم سيرهم وهديمهم. كان له عملاً زاكياً نفعتنا الله بحب جميعهم.

ومن لم يحفظ من أخبارهم إلا ما بدر من بعضهم في بعض على الحسد والهفوات، والغضب والشهوات، دون أن يُعنى بفضائلهم حرم التوفيق، ودخل في الغيبة، وحاد عن الطريق - جعلنا الله وإياك ممن يسمع القول فيتبع أحسنه - وقد قال صلى الله عليه وسلم: دب إليكم داء الأمم قبلكم الحسد والبغضاء».

ثم قلت: «فمن اختار أبا حنيفة مثلاً قائلاً: إنه تابعي، وهو أجدر بنيل الصفوة من الأخبار من ينابيعها الصافية القريبة من عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فله أن يجعل ذلك سبباً لاختياره. لكن لا يجوز له أن يغفل أن هذه الفضيلة لا تستلزم الرجحان في العلم مطلقاً، وكم بين التابعين من هو مغمو مع تقدم زمنه.

ومن اختار مالكاً باعتبار أنه نشأ في مهبط الوحي فله ذلك، ولكن لا يسوغ له إغفال أن علماء الأمصار يشاركونه في علوم الحجاز، لكثرة حجهم ومجاورتهم بالحرمين في عهده، بل بين سكان مهبط الوحي من لا يفضل بل ولا يقارب شأوه مع مشاركته له في الإقامة بالمدينة المنورة، على أن السكنى هناك بعد أن تفرق الأصحاب في البلدان، وبعد انقضاء عهد الفقهاء السبعة، لا تقاس بالإقامة بها في عهد الرسول صلوات الله وسلامه عليه وفي عهد أصحابه رضي الله عنهم أو في عهد هؤلاء الفقهاء.

ومن تابع الشافعي قائلاً: إنه قرشي فله ذلك. لكن هذه الميزة لا توجب الرجحان في العلم، وفي صحيح مسلم: من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه. على أن هناك من العلماء من هو قرشي بالاتفاق فيفضل على من في قرشيته خلاف لو كان هذا الأمر بالنسب.

ومن تابع أحمد بن حنبل وذكره بكثرة الحديث فله ذلك، لكن كثرة الحديث بمجرد ما إذا لم تكن مقرونة بالتمحيص والغوص تكون قليلة الجدوى، ولا حرج على المقلد فيما يتخذه سبباً لمتابعته إماماً دون الآخرين، لكن رجحان أحد المجتهدين في نظره لا يستلزم رجحانه على الآخرين في نفس الأمر، بل الخوض في المفاضلة بينهم بعيد عن الحكمة» أهكذا يقول من يطعن في الأئمة؟! .

وكم لي من كلمات في كتبتي في هذا المعنى، ومقالي تحت عنوان «اللامذهبية قنطرة اللادينية»، كان له رنين في البيئات العلمية، وتأثير حميد مشكور عند أولى الألباب، وكذلك مقالي الآخر (حول محاولة التقريب بين المذاهب)، وهما أيضاً من الأدلة على مبلغ إجلالي لأئمة الهدى المتبوعين رضي الله عنهم أجمعين. وأما المقارنة بين مسائل المذاهب وأدلتها وترجيح بعضها على بعض، كما يقضي بذلك بساط البحث، فليست من الطعن في شيء، بل ذلك هو مقتضى التفقه في دين الله على ما هو معلوم عند كل من شم رائحة الفقه.

وغيرُ الأنبياء لا يُرْفَعُ إلى مقام العصمة عند العلماء، فليتب الناقد عن

رميي بالطعن في الأئمة، لأن دلالة تلك النصوص على خلاف ما ادعاه في غاية الظهور.

وكذلك ليس من معتقد أهل الحق رفع الصحابة رضي الله عنهم إلى مستوى العصمة، بل التخير بين أقوالهم هو منهج أهل التحقيق من العلماء، بل تكلم في بعض الصحابة بعض أهل الجرح من المحدثين مثل ابن عدي صاحب «الكامل».

وليس تخير الإمام الأعظم في روايات بعض الصحابة ببدع في هذا الباب عند من ألم بهذا البحث إلاماً كافياً، وأسماء الصحابة الذين رغب الإمام عما انفردوا به من الروايات مذكورة في (المؤمل) لأبي شامة الحافظ.

وليس هذا إلا تحريماً بالغاً في المرويات، يدل على عقلية أبي حنيفة الجبارة، المزية لكثير من شكوك المتشككين، وفي النكت الطريفة وفي التأنيب بعض بسط في هذه المسألة.

فيكون افتتاح الناقد كتابه بعزو الطعن في الأئمة بل الصحابة والتابعين، إلى من يجادله زعماً مجرداً من غير أي دليل، ومن أسوأ ما يفعله داعية في الدعاية لما هو بسيله.

وأما نقد آراء بعض أهل الحديث ممن سبق وصفهم في التأنيب، على السنة أمثال شعبة وابن عيينة والثوري وعمرو بن الحارث وغيرهم، ممن ذكروا في كتاب ابن عبد البر وكتاب الرامهرمزي وغيرهما، فليس إلا لتمييز الحق من الباطل، رغم رأي هذا المتطاول.

وتنوع الأستاذ اليماني للإجرام الذي يتجنأه على هذا العاجز، دليل آخر مستقل على ما ينطوي عليه من تحريف الحقائق، ورمي الأبرياء تبعاً لأوهامه، فلنترك ذلك إلى علام الغيوب، ولنبدأ في استعراض آرائه في نقد التأنيب، مسائراً له في الترتيب.

وقد عد الأستاذ الناقد من أنواع الجرائم التي يرميني بها إقامتي - في

حسابه - رجلاً ضعيفاً مقام ثقة في أسانيد المثالب، لتوافقهما في الاسم واسم الأب غشاً وخيانةً لا وهماً، فحاول بكل قواه باديء ذي بدء، تقوية رواية منسوبة إلى ابن عيينة، ساقطة تالفة متناً وسنداً، فنقب عن رجال ثقات يمكن إحلالهم محل ضعفاء الرجال في السند، فيقول في شخص اكتنفه راويان من أعلى وأسفل همدانيان:

ينبغي أن يكون ذلك الشخص همدانياً أيضاً لتوسطه بين همدانيين، وينبغي أيضاً أن لا يحدث هروي في همدان، ولا همداني في هراة، وينبغي أيضاً أن لا ينسب من هو تميمي نسباً إلى هراة بلداً، وينبغي أيضاً أن لا يدعى حافظاً من يذكر بالحفظ، كأن البلدين في غاية التباعد، وكأن التميمي ممنوع من السكنى في هراة، وكأن من يذكر بالحفظ لا يكون حافظاً، إلى غير ذلك من طرائف النقد البريء.

فبينى على هذه الانبغاءات البت في الرجل الثقة الذي يحاول إحلاله محل الضعيف في الخبر الظاهر السقوط، ولم يدر المسكين أن ذلك الخبر في السقوط بحيث لا يمكن أن يقوم على قدم فضلاً عن قدمين مهما حاول إحداث سناد له، لاستحالة المتن، ووجود ما يسقط الخبر، سوى هذا الرجل الذي حاول أن يحله محل الرجل الضعيف الذي في السند.

ولو كان الناقد ذكر في صلب نقده متن الخبر المتحدث عنه، كان القارىء يحكم بكذب الخبر بمجرد سماعه، لكن عادة الناقد إهمال ذكر المتن، إخفاء لحاله عن السامع، كما يهمل ذكر الطعون المميتة للخبر من غير موضع مشاغبته إخفاء لها أيضاً، فما الفائدة المرجوة من المشاغبة في رجل أورجلين في السند؟ بعد استحالة المتن في العادة، ووجود إبراهيم بن بشار الرمادي الذي أشرت إليه في نقد السند نفسه.

فإليك نص الخبر مع سنده ص (٤١٢) من تاريخ الخطيب: (أخبرنا محمد بن عيسى بن عبدالعزيز البزاز بهمدان، حدثنا صالح بن أحمد التميمي الحافظ، حدثنا القاسم بن أبي صالح، حدثنا محمد بن أيوب، أخبرنا

إبراهيم بن بشار، قال: سمعت سفيان بن عيينة يقول: ما رأيت أحداً أجراً على الله من أبي حنيفة، ولقد أتاه رجل من أهل خراسان، فقال: يا أبا حنيفة قد أتيتك بمئة ألف مسألة، أريد أن أسألك عنها قال: هاتها. فهل سمعتم أحداً أجراً من هذا؟).

فبالله عليك: رجل لا يُعرف إلا بأنه من أهل خراسان، يأتي أبا حنيفة بمئة ألف مسألة ويسأله عنها، هذا مما لا يقبله عقل ولا ينطق به من يعلم مقدار العدد الذي يقال له (مئة ألف)، ولا من يعرف إلى كم مجلد يحتاج تدوينها في غير عهد التدوين، ولا من يعلم مقادير المسائل المدونة في المذاهب كلها. بل هذا تخليط فطيع ينبذه العاقل ويرده بمجرد سماعه، ولو حُكي له بسند متماسك فضلاً عن سند فيه مأخذ، بل خبر الأحاد الصحيح ينبذ ويترك عند أهل العلم بمخالفته العقل كما في (الفقيه والمتفقه) للخطيب نفسه، وأي عقل يقبل هذا الهراء؟

ومن المقرر عند أهل العلم أن صحة السند بحسب الظاهر، لا تستلزم صحة المتن فضلاً عن سند كهذا، فيكون التخليط ظاهراً في هذا الخبر عند أولى الألباب، ألمثل هذا الخبر الساقط يُتطلب رجال ثقات تُحمَل على أكتافهم هذه الأسطورة، أم تستبقى كما هي في عهدة حملتها الضعفاء؟ هذا رأي، وذاك رأي.

وكنت ذكرت في نقد ذلك الخبر التالف مناهضته للعقل والواقع، ووجود أناس متكلم فيهم في السند مثل صالح بن أحمد التميمي القيراطي الهروي الهالك، وهو هو عند اللجنة الأزهرية القائمة بالتعليق على تاريخ الخطيب أيضاً كما في (٤١٢: ١٣) من تاريخ الخطيب، كما أنه هو هو في رد الملك المعظم للخطيب في (١٤٩)، والثاني مطبوع في الهند أيضاً.

ولا أدري كيف فات الأستاذ الناقد كل هذا، حتى خلع عليّ خلعة الانفراد بجعل أن صالح بن أحمد هو الهروي المضعف لا الهمداني الموثق، وقلت أيضاً: إن القاسم بن أبي صالح ضاعت كتبه وبدأ يحدث بكتب غيره، أفلا يكون مثل هذا مظنة الخطأ في الرواية بسبب هذا وإن وثقه بعضهم من قبل. ويحاول الناقد أن يلزمني بذكر أنه موثق، وهذا إلزام بما لا يلزم لأن التوثيق

السابق لا يعيد إليه كتبه الضائعة، مع كفاية ما ذكرته في إسقاط مثل هذا الخبر، كأنه لا يعلم أن تحديث الراوي بكتب غيره من أسباب رد روايته في حد ذاته.

ومحمد بن أيوب أعده ابن هشام الرازي المضعف وهو يجعله ابن الضريس الموثق فماذا يفيد ذلك؟ في مثل هذا الخبر لو سلمنا ذاك جدلاً مع وجود الرمادي في السند أيضاً.

وعن إبراهيم بن بشار الرمادي يقول ابن أبي حاتم: (أنبأنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي قال سمعت أبي وذكر إبراهيم بن بشار الرمادي فقال: كان يحضر معنا عند سفیان ثم يملئ على الناس ما سمعوه من سفیان، وربما أملئ عليهم ما لم يسمعوا، كأنه يغير الألفاظ، فتكون زيادة ليست في الحديث، فقلت له: ألا تتقي الله تلمي عليهم ما لم يسمعوا! وذمه في ذلك ذمّاً شديداً) كما ذكرت ذلك في التأنيب (٨٢) وأشارت في موضع نقد هذا الخبر فيه (٩٧) بقولي: قد سبق قول أحمد في روايته عن ابن عيينة.

وزد على ذلك أني لم أذكر أن سفیان بن عيينة نفسه كان قد اختلط قبل وفاته بسنة أو أكثر، فيمكن أن يقع منه هذا التخليط في عام الاختلاط رغبة مني في حصول التخليط المحقق فيمن دون ابن عيينة، ألم يظهر بعد هذا كله أن هذا الخبر (هو الخلط من أي النواحي أتيت).

وهذا الخبر الذي في سنده الرمادي المذكور وغيره هو الذي ينافح عنه الأستاذ اليماني بمحاولة إقامة ثقات مقام ضعفاء مع كفاية المتن وحال الرمادي في رد الخبر، ولا مانع من سقوط اسم بين محمد بن عيسى البزاز وصالح بن أحمد وكم من سقط في تاريخ الخطيب حيث كان الأصل الوحيد لتاريخ الخطيب المودع عند ابن خيرون قد احترق في بيت ابن خيرون نفسه فذاعت النسخ من غير أصل الخطيب فاختلفت زيادة ونقصاً، ولذا لقي الطابعون أتعاباً كثيرة من هذه الجهة أيضاً، وأين مثل هذا الكتاب من التداول بأيدي الثقات الضابطين؟ لتوجد أصول صحيحة منه في كل طبقة.

وإطلاق الأثر على ما لم يؤثر عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه

رضي الله عنهم في دين الله شيء مبتكر في سبيل تقوية الخبر الزائف من هذا الناقد الصالح ، وأما من يرى كون صالح بن أحمد في السند هو المضعف . فليس هذا العاجز فقط - كما يظن الأستاذ الناقد - بل سبقني إلى هذا الرأي الملك المعظم عيسى الأيوبي شارح الجامع الكبير في رده على الخطيب ، وكذا أركان اللجنة العلمية الأزهرية التي قامت بالرد على الخطيب أيضاً في تعليقهم على المجلد المعاد طبعه من تاريخ الخطيب .

ومع هذا لا مانع لدي من قبول تحقيق الأستاذ اليماني في عد صالح بن أحمد في السند هو الموثق ، مقدراً بحثه وشاكراً فضله ومعتزاً بأني كنت وهمت . لكن قبولي لتحقيقه هكذا لا يوصله إلى نتيجة يتوخاها من إثبات (أن أبا حنيفة جريء في دين الله حيث أتاه خراساني بمائة ألف مسألة ليسأله عنها . فقال هاتها) لاستحالة هذا المتن في مجرى العادة ، ولحال إبراهيم بن بشار الرمادي المشروح في التأنيب (١٦٣) على فرض التغاضي عن سائر المآخذ ، فيبقى هذا الخبر دليلاً على انطماس بصيرة من يدعي ذلك على أبي حنيفة . كما أن تكلف جعل الثقات هم الذين يتولون رواية هذه الخرافة لا يعلي شأنهم كثيراً فيما أظن . على أن صالح بن أحمد المضعف عند الملك المعظم واللجنة العلمية الأزهرية ، وصالح بن أحمد الموثق عند الأستاذ الناقد ، كلاهما من طبقة واحدة على تأخر وفاة أحدهما ، وبعد ثبوت المعاصرة بينهما لا يقبل في الطبقات المتأخرة ادعاء أن هذا أخذ عن فلان ، وعنه فلان بخلاف ذاك ، إلا من جهبذ خريّت ، وأين هو؟

وأبو الحجاج المزي حاول في «تهذيبه» استيفاء ذكر شيوخ كل راو ، والآخذين عنه لكن لم يسلم له الاستقصاء ، بل استدرك عليه قدر ما ذكره في القبيلين ، فإذا كان مثل المزي هكذا في رجال الستة . فكيف يكون الحال فيمن تأخر عنهم . واقتناع باحث في أمر لا يوجب اقتناع باحث آخر فيه . على أن زيادة (عبد) على جد محمد بن عيسى المدون في تاريخ الخطيب باسم (العزیز) ليكون ابن عبد العزيز المتأخر الوفاة ربما تكون مما لا يقتنع به سوى الأستاذ الناقد الذي لا يرى بأساً في جعل الصواف هو السواق ليصيب سهمه كما سيأتي .

بل لو فرضنا صحة تلك الزيادة لما بُعد سقوط اسم بين اسمي الراويين ، وإذا جاز سقوط اسم وإثباته عند راويين في سند في مثل صحيح البخاري كما في كتب أهل الشأن ، فكيف يكون الحال في كتب التاريخ المدونة في القرن الخامس؟ ولا سيما في مثل تاريخ الخطيب الذي تلاحق الأقلام بالتصرف فيه بعد احتراق أصل المؤلف في بيت ابن خيرون معروف عند أهل العلم كما سبق .

والتحدث عن رمزي الرازي والذال نقاش بيزنطي لا تعلق له بالموضوع تعلقاً ذا شأن ، فليطل الأستاذ الكلام ما شاء هواه أن يطيله . وهذا هو مصير أول نقد تأنق في تدعيمه لإحلال صالح بن أحمد الهمداني محل صالح بن أحمد الهروي القيراطي ، وإقامة ابن الضريس مقام ابن هشام الرازي تثبيتاً لتهمة الاجترار في الإفتاء على ذمة أبي حنيفة ، مع ما في السند والمتن من القوادح الظاهرة .

ولعل الأستاذ اليماني يقصد من إطالته الكلام في هذا البحث المكشوف الأمر التدرّب في البحث عن الرجال ، وأطمئنّه أنه يجد كثيراً مما يتدرّب فيه في بحوثي وتحاريري فهنيئاً له في هذه البحوث ، لو حفظ لسانه وقلمه مما يوقعه في الهاوية .

وأما ما ذكره ابن عبد البر في الانتقاء من رواية ابن أبي خيثمة عن الرمادي لهذا الخبر: ففي صدد ذكر نماذج من حملات النقلة على أبي حنيفة لأسباب يذكرها هناك مع ما عرف من ابن أبي خيثمة أحمد بن زهير أنه ممن يقول بالقدر، على اختصاصه بعلي بن عيسى ، فيجد المعتزلة في تاريخه نبلاً من كبار نقلة الأخبار فيحتجون برواياته في الإساءة إلى المحدثين كما فعل أبو القاسم الكعبي في كتابه (معرفة الرجال وقبول الأخبار) وقد تحاماه أصحاب الأصول الستة ، وإن وثقه الخطيب وقال فيه : (لا أعرف أغزر فوائده من تاريخه) ، وهو من محفوظات جامع القرويين بالمغرب .

ولم يزل في سنده الرمادي وهو كاف في رد الخبر وقد قال أحمد فيه أيضاً : «كأن سفيان الذي يروى عنه إبراهيم بن بشار (الرمادي) ليس هو سفيان بن عيينة» . وقال ابن معين : «لم يكن يكتب عند سفيان وكان يملئ على الناس ما لم يقله سفيان» .

وأما قول الناقد في عزو الإرجاء إلى أبي حنيفة على لسان ابن المبارك — من أخص أصحاب الإمام عند الباجي وغيره — وادعاؤه أن أحمد بن الحليل في السند هو التاجر الصدوق، لا المعروف بلقب حور المضعف، كما يدعيه الكوثري عمداً لا وهماً لمجرد إسقاط الرواية غير المرضية عنده. فمن أين له أن يزعم أن من روى عنه التاجر لم يرو عنه حور، وهما من بلد واحد ومن طبقة واحدة؟ وهل من الضروري أن تكون رواية المثالب ثقات؟

ولكن صاحبنا ممن يصدق ما يعتاده من توهم، ومن أين علم أني رجحت الاحتمال الآخر لمجرد إسقاط الخبر مع علمي بتعين الاحتمال الأول من الاحتمالين لا عن وهم بل عن قصد؟. وهل يخلو باحث عن وهم في المؤتلف والمختلف؟ (ومستمر الأوهام) يعزو الأوهام إلى كثير من الأعلام، وهل تقوم القيامة إذا وهمت في شيء أو أشياء، والحجة هي القضية، الكاشفة عن وهم الواهم، لكن الموهّم قد يكون هو الواهم.

فهل كان الكوثري في حاجة لإسقاط هذا الخبر إلى التمثل في الشخص المتعين مع وجود عبدالله بن جعفر الدراهمي في السند، وهو الذي يقول فيه البرقاني: ضعفه وأنكروا عليه روايته لكتاب التاريخ عن يعقوب بن سفيان، وقال هبة الله الطبري: قيل له حدث عن عباس الدوري حديثاً، ونحن نعطيك درهماً ففعل، ولم يكن سمع من عباس.

وإن سعى الخطيب في ترقيع خروقه المتسعة ليصح له ما في الركائب التي حملها من ابن رزقويه عنه فيما هو بسبيله من الطعون، على أن التاجر على فرض أنه هو شيخ يعقوب الفسوي يكون ممن لا يحتج به في نظر يعقوب حيث يقول: كتبت عن ألف شيخ وكسر، كلهم ثقات ما أحد منهم أتخذه عند الله حجة إلا أحمد بن صالح بمصر وأحمد بن حنبل في العراق، كما في تهذيب التهذيب (١: ٤٠).

فماذا يفيد توثيق من لا يحتج به. وقد حذف الأستاذ عجز كلام الفسوي هذا لئلا يחדش في الاحتجاج به في جرح أبي حنيفة على رأيه. على أن الفسوي

لا يرضاه ابن رجب في شرح علل الترمذي من جهة قلة تحريره في نقل المطاعن من مثل كتاب الكرابيسي كما ذكرت في «الحاوي»، ويتهم في بعض الكتب بالكلام في عثمان رضي الله عنه.

وليس نظرنا إلى الخطيب كنظر الأستاذ اليماني لأدلة ملموسة بسطناها في التأنيب وغيره، مما لا أرى حاجة إلى إعادة ذكره هنا، وفي أواخر ردّ الملك المعظم عيسى الأيوبي على الخطيب كلام واسع يكشف عن حال الخطيب، كما أن لابن الجوزي وسبطه كلمات يجب أن يطلع عليها من يحاول مناصرة الخطيب. والغريب أن يستمر الناقد على الاعتماد على الخطيب في الجرح والتعديل، والمتهم في قضية كيف يحتج بأقواله في تلك القضية.

وهذا حقاً من طرائف الاحتجاج، وعلى هذا بنى الناقد انتقاداته فأصبحت ساقطة عند أهل النقد. ولو كنا ننظر إلى الخطيب نظر الأستاذ اليماني لما كنا نرد عليه، ولا كنا ألفنا التأنيب الذي أثار حفيظة الأستاذ الناقد، وتحويله على الخطيب في أغلب بحوثه هو السبب الأوحى في تدهوره في هوة السقوط.

ومما قاله الملك المعظم في رده على الخطيب (١٧٦) بعد استيفائه الرد على رواياته: (وهذا آخر ما ذكره الخطيب، وقد بينا الجواب عن كل فصل، وهذا على ما شرطته أولاً في صدر الكتاب، ثم ذكرت روايته وما في سند كل واحد من الضعف أو الكلام الشبيه بالضعف، وكل ذلك بينت موضعه من الكتاب وقائله، لم أرد بذلك إلا جواباً للخطيب في قوله (المحفوظ عند أئمة الحديث غير هذا)، وربما كان بعض من ذكرنا مشهوراً بالثقة والأمانة إلا أن الخطيب لما ذكر في كتابه ما حكيناه عن واحد منهم أردنا نقل ذلك عنه إلزاماً له بقوله، وهو لا بد أن يكون في أحد النقلين كاذباً.

وهذا حديثنا في الرجال والنقلة على تقدير أن يكون الخطيب يصلح للنقل أو النقل عنه كما إذا وقع الاختلاف في المقضي به، فعلى القاضي الثاني أن يميزه، أما إذا كان الاختلاف في القاضي فليس للثاني أن يميزه على وجه من الوجوه. وجوابنا للخطيب على هذا التقدير. ثم ذكر ما قد نقل عنه في نفسه،

ثم قال في (١٨١): «ومن هذا حاله لا يصلح أن يكون بمنزلة الأئمة الذين تقبل أقوالهم في الجرح والتعديل». وهذا هو الواقع رضي بذلك الأستاذ اليماني أم لم يرض، نسأل الله أن يعصمنا من الزلل.

ويحاسبني الناقد على نقطة (جور) لكني لا أحاسبه على نقطة (الجليل) هنا في كتابه كما لا أحاسبه على نقطة (همدان) المحذوفة في كثير من المواضع، لأنه لا يخلو كتاب مطبوع من مثل هذا الخطأ.

فيا ترى هل الأستاذ اليماني نجح هنا فيما هو بسبيله أكثر من ذي قبل في رمي أبي حنيفة بالإرجاء البدعي رغم تبرئ الإمام منه في كتبه المستفيضة الرواية عنه، وتبرئة أهل التحقيق لساحته من تلك البدعة التي افترأها عليه المنحازون إلى طوائف الاعتزال والخوارج شاعرين أو غير شاعرين، والله الأمر من قبل ومن بعد، فنسأل الله السلامة.

وأما محمد بن جبويه الهمداني النحاس: فبعد أن وافقني الناقد في تصحيح (جبويه) ووقوع الطابعين في التصحيف في ذلك، أرشدني إلى ما في إكمال ابن ماكولا من توثيقه، فأشكره على هذه الإفادة داعياً له بالاستقامة على المهيع الرشيد في باقي إفاداته من غير أن تنزلق قدماء في أي دحض مزلة، والله المجيب لمن دعاه. وإن كان خبره باطلاً، لما سيأتي في استتابة شريك لأبي حنيفة، هذا على تقدير عدم كون السند مركباً.

وأما دعوى الناقد إقامتي لأبي عاصم العباداني مقام أبي عاصم النبيل من غير مستند، فناشئة من أنه لا علم له بكون النبيل من كبار المناضلين عن مذهب أبي حنيفة بالبصرة بكل ما أوتي من حول وطول، وقد امتلأت الكتب بما قاله ورواه في مناقب أبي حنيفة ومآثره لكن عادة أصدقائنا هؤلاء أن يذكروا كنيةً لضعيف، يشاركه فيها ثقة، تمهيداً لادعاء أنها في سند المثالب لذلك الثقة.

ولواطع الأستاذ على ترجمة الضحاك بن مخلد ورواياته في كتاب ابن أبي العوام وكتاب الصيمري وغيرهما من كتب الثقات لرباً بنفسه أن يجعل أبا عاصم في هذا السند هو الضحاك بن مخلد على أن الزملاء الثلاثة والحلواني

الموجودين في السند مع من عرف منهم ببالح التعصب المفضي إلى رد خبره فيما
يمس تعصبه لا يجوزون إلى غيرهم في رد الخبر مع الجزم بأن أبا عاصم في السند
غير الضحاك .

وكذا الأمر في أسطورة استتابة أبي حنيفة فيما يروي عن شريك لوجود
الزملاء الثلاثة في سنده، مع العلم بأن رواية الخطيب عن ابن رزق مدخولة عند
أهل النقد . ووجود النكري في سند الخبر أو عدم وجوده لا يقدم ولا يؤخر
ولا يزال الخبر ساقطاً لمصادمته الواقع ووجود أظناء في سنده .

وليس (قيل) مثل (عن) عندهم حتى يحمل هنا على السماع ، ولم يذكر في
تهذيب التهذيب سماع الموصلي من شريك على خلاف ادعاء الناقد، والخطيب
لا يحتج به فيما هو متهم فيه ، فتكون إطالة الكلام هنا مما لا داعي إليه .

وبما عرف من تأخر تولي شريك القضاء المخول له استتابة من يشاء،
يسقط ما يروي عن شريك بطريق محمد بن جوبه النخاس الهمداني من قوله
(استتبت أبا حنيفة مرتين) لأن فساد المتن يدل على وهم أحد الرواة مهما عدوا
ثقات عند بعضهم لأن الرواة لا يخلون من وهم وفساد المتن يكون قاضياً برد
الخبر، بل ربما يكون السند مركباً في مثل هذا الموضع .

وأما قولي عن عبدالله بن محمود المروزي فعبارة عن أنه مجهول الصفة،
ولم أقل إنه مجهول العين ليقال في صدد الرد على كلامي إنه روى عن فلان
وفلان وعنه فلان وفلان بل أقول: لا أعلم توثيقه من أهل الشأن المعاصرين له
الدارسين لأحواله .

وأما ما نقله الذهبي عن الحاكم من توثيقه فلا يرفعه من مرتبة مجهول
الصفة إلى مرتبة الثقات، لما سجلناه في ذلك الموضع نفسه من أنه بالغ
التخليط، حتى إنه ذكر في مستدركه على الصحيحين مئة حديث موضوع
وما لا يحصى من الأخبار الضعيفة على تعصباته الباردة .

وقول الذهبي ترديد لقول الحاكم ومتابعة له لا فحص مباشر فلا يكون

من كلام أهل الشأن المعاصرين له، فلينبش الأستاذ العلمي في الدفاتر التي تحت يده عن توثيق له من أهل الشأن ليطلق لسانه كما يشاء.

على أن رد الخبر القائل: إن أبا حنيفة كان يرى السيف في أمة محمد صلى الله عليه وسلم، لا يحوج إلى وجود أحد في السند سوى الحاكم نفسه، وليس يتحاكم في القضية إلى من يتهم فيها في توثيق من يشاركه في الاتهام فيها.

وأما أبو الوزير فغاية ما قلت فيه في صدد التحدث عن الرجال في سند ما يروى عن ابن المبارك في رمي أبي حنيفة بأنه كان يرى السيف في أمة محمد صلى الله عليه وسلم: (في سنده الحاكم وهو اختلط في آخره اختلاطاً شنيعاً على تعصبه البالغ، وعبد الله بن محمود مجهول الصفة وكذا أبو الوزير عمر بن مطرف). وأطال الأستاذ العلمي الكلام على الأخيرين جد الإطالة في موضعين من رسالته الصغيرة. وقد تكلمت آنفاً عما يتعلق بعبد الله بن محمود لا إلى عود.

وأما أبو الوزير فيعده الناقد هو وصي ابن المبارك محمد بن أعين، وهو المذكور في كتاب ابن أبي حاتم بقوله: «محمد بن أعين أبو الوزير وصي عبد الله بن المبارك روى عنه أحمد بن حنبل ومحمد بن علي بن شقيق وأحمد بن منصور زاج سمعت أبي يقول ذلك قلت: روى عن فضيل بن عياض وعبد الله بن المبارك وأبي الحجاج الزاهد، روى عنه علي بن خشرم» ولم يذكره بجرح ولا تعديل، وتوثيق ابن حبان على طريقه في توثيق المجاهيل، فلا يرتفع هذا بذلك عن مرتبة مجهول الصفة، فعلى فرض أنني وهمت في اسم أبي الوزير، فماذا يكسب الناقد من ذلك في تقوية الرواية مع وجود الحاكم في سندها أيضاً.

وكون المرء خادماً أو كاتباً أو وصياً لثقة أو معتمداً عنده في شيء ليس بمعنى توثيقه في الرواية عندهم لكن الأستاذ الناقد تلذه إطالة الكلام فيما لا طائل تحته. وقول الناقد: أحمد بن حنبل لا يروي إلا عن ثقة رأي مبتكر، وروايته عن مثل عامر بن صالح معروفة.

وأما محمد بن أحمد بن سهل فزاد الناقد قبل سهل (فارساً) ليصرف الاسم عن (الأصباغي) إلى أبي الفتح بن أبي الفوارس تزييداً منه لما شاء هواه،

لإثبات المتن السخيف للغاية، بحيث يكون إحلال ثقة محل ضعيف في سنده إهانة لذلك الثقة وإسقاطاً له من منزلته، ولو كان ابن أبي الفوارس هو المراد بذلك الاسم لسقط من مقامه العالي لما في الخبر من سخف بالغ.

فأسوق هنا نص ذلك الخبر بسنده لتحكم به على مبلغ تحري الأستاذ المعلمي ودرجة تفانيه في هدم قصر مشيد ليني كوخاً ينهار على أم رأسه ليوقظه من غفوته وغفلته، فيا بئس الناصر والمستنصر في سبيل السعي في إسقاط الإمام الأعظم من علياء منزلته التي تناطح السحاب، عند أولي الألباب.

فإليك نص ما قلته في التأنيب: «وهناك رواية أخرى طريفة لم يحكم واضعها وضعها ولم يدبر أمرها حتى أصبحت مكشوفة الستر لكل ناظر، وهي ما رواه هبة الله الطبري في (شرح السنة) عن محمد بن أحمد بن سهل (الأصباعي) عن محمد بن أحمد بن الحسن (الصواف) عن محمد بن عثمان عن محمد بن عمران بن أبي ليلى قال حدثنا أبي، قال: لما قدم ذلك الرجل (يعني أبا حنيفة) إلى محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى شهد عليه حماد بن أبي سليمان وغيره أنه قال: القرآن مخلوق. وشهد قوم بمثل قول حماد بن أبي سليمان. فحدثني خالد بن نافع قال: كتب ابن أبي ليلى إلى أبي جعفر، وهو بالمدينة بما قاله ذلك الرجل وشهادتهم عليه وإقراره. فكتب إليه أبو جعفر: «إن هورجع وإلا فاضرب رقبتك وأحرقه بالنار اهـ».

فعلى هذا تكون استتابته قبل وفاة حماد بن أبي سليمان، قبل سنة مئة وعشرين من الهجرة، عندما كان أبو جعفر المنصور العباسي بالمدينة (في عهد هشام بن عبد الملك الأموي!!! قبل تأسيس الدولة العباسية بدهر!!) فيا للعار من هذا التهاثر المدكوك والاختلاق المهتوك، فهل من حاجة بعد التخليط بين الدولة الأموية والدولة العباسية هذا التخليط — إلى الكلام في رجال هذا السند. وبهذا الطريق أدخلوا حماد بن أبي سليمان في عداد الشهود ضد أبي حنيفة، فسبحان قاسم العقول!!!».

هذا ما ذكرته في التأنيب وأثار حفيظة الناقد الكريم، فهاج وماج وبني على

زيادتي بين قوسين : (الأصباغي) ما ألهمته نفسه الزكية، مع أنه لم تكن زيادتي لتلك الكلمة بين قوسين إلا لمجرد تبين الحقيقة. ولو كنت في حاجة إلى تطلب ضعفاء في السند لذكرت أحوال محمد بن عثمان ومحمد بن عمران وخالد بن نافع وغيرهم، لكن ما كنت في حاجة إلى الكلام في رجال السند مع ظهور أن بدعة القول: بخلق القرآن نشأت بعد عهد حماد بن أبي سليمان بمدة كبيرة سجلها هبة الله الطبري نفسه في (شرح السنة) بحيث لا تتصور شهادة مثله في مثل تلك التهمة.

ومع ذلك التخليط الفاضح في ادعاء أن أبا جعفر المنصور العباسي أصدر من المدينة أمراً إلى ابن أبي ليلى القاضي في العراق في عهد الدولة الأموية بتنفيذ ذلك الحكم، وهذا حقاً يزيد في التندر به على تلك النادرة المعزوة إلى إمام جامع حمص في كتب الأدب، فيعلم من ذلك مبلغ يقظة الأستاذ المعلمي في إعادة الحق إلى نصابه، بتحقيقاته البديعة واتهاماته المبتكرة.

ثم يقول الأستاذ الناقد عند تحدّثه عن محمد بن عمر بن وليد بعد قبوله لتصحيح اسم الجد مدعياً أنه الكندي لا التيمي : (.. وهذا لا يخفى على الكوثري لكنه لم يجد في هذا مغزاً فعدل إلى التيمي المطعون فيه لحاجة الكوثري إلى الطعن في تلك الرواية، والله المستعان على من كتب ليضل الناس على علم).

فيا للعجب!! هل الكوثري في حاجة في إسقاط تلك الرواية بعد أن نص على أنها رواية الكذاب بن الكذاب: محمد بن الحسين بن حميد بن الربيع، ومعه محمد بن عبيد الطنافسي الذي يقول فيه أحمد: إنه يخطيء، ولا يرجع عن خطئه كما في رواية ابن أبي حاتم، ولكن المعلمي ممن يتوهم شيئاً ويلزم به صاحبه كحقيقة واقعية، وهذا طراز في النقاش ليس في استطاعتي أن أساجله فيه.

وأما قوله في محمد بن سعيد بن سلم الباهلي، فقول ليس معه ما يدعمه، فليعد النظر مراراً فيما كتبناه هناك وليبحث جيداً عنه وعن أبيه سعيد بن سلم، لثلا يقف من موقف المتحكم الملزم بما لا يلزم، وبعد أن ينضج عنده البحث فليتكلم عن علم، وزعمه أنه لم يطعن فيه أحد شهادة على النفي، وقد علم

غيره ما جهله هو وذكره، ولو قال: لم يوثقه أحد لكان أقرب للصواب فيكون أيضاً مردود الرواية.

وأما قول المعلق هنا (٣٨): (ثبت عليه أنه يحرف الصحيح متعمداً فكيف لا يتعلق بخطأ يوافق هواه ويشفى غيظه ممن هدم صنمه): ففرية خرقاء ترتد إلى قائلها، متى وأين ثبت تحريف الكوثري لصحيح عن عمد؟! وإنما المحرف من ائتمن على النقد البريء فتصرف فيه تغييراً وتبديلاً وزيادة ونقصاً كما هو مشهود.

وكذلك صاحب الصنم هو الذي يسعى في نسخ ونشر كتب تحدد إله العالمين وتصفه بالمكان والجلوس والمس والحركة مع تجويز استقراره على ظهر بعوضة إذا شاء فضلاً عن العرش العظيم، إلى غير ذلك مما هو مدون في نقض الدارمي لإمام هذا المعلق.

فالصنم عند الحشوية هو الإمام الأعظم، وهادمه هو سخيخ من سخفاء الرواة، هكذا نظر هؤلاء إلى فقيه الملة وأصحابه، وهكذا يكشف أهل الضلال عما ينطوون عليه ليلقوا النكال الذي يستحقونه، وأطمئن هؤلاء الأغبياء الطغام أن بين من تفقهوا على نور تأصيل هذا الإمام في بلدان الإسلام في كل دور رجالاً في استطاعتهم متى شاؤوا وقف هؤلاء عند حدهم، بكشف الستار عن وجوه مغالطاتهم، وبرد الكيد إلى نحورهم، بتوفيق الله عز وجل.

وأما إفادة الأستاذ اليماني عن أن المراد بأبي شيخ هو محمد بن الحسين فأتقبلها شاكراً وداعياً له بالمزيد، مع الاحتفاظ بحقي في رد انفراد الخطيب بتوثيقه لأن المتهم في قضية لا يقبل له قول في تلك القضية.

أما ابن حيويه الخزاز وأبو الحسن بن الرزاز فقد كنت ذكرت في (٤٤) من التأنيب، من أحوالهما ما يغني عن المعادة إلى الكلام عنهما لكن الأستاذ الناقد يحب تشقيق الكلام وتصديق الأوهام في أجلى المسائل.

وقد اعترف هنا أن الخزاز فيه تسامح في الرواية وأنه يقرأ من كتاب ليس فيه سماعه، ومع هذا وذاك يقول إنه ثقة.

وتوثيق المتسامح في الرواية والمسمع بكتاب غيره مما ليس فيه سماعه لتمشية ما عند مثل هذا الروي المجازف من الأخبار الزائفة توثيق طريف اختص به خصوم أبي حنيفة لتوسيع دائرة المثالب التي يراد إلصاقها به، ويأبى الله إلا أن يتم نوره.

وثقة الراوي بكتاب يعلم أنه ليس فيه سماعه، بعيدة عن الاتزان فضلاً عن التعويل، فلا يبنى على هذا الكلام المتهاتر المنهار غير سقوط الخبر وسقوط من يعول على مثله.

وقد نص الأزهري وابن أبي الفوارس على أنه متساهل متسامح يحدث من غير أصله ومما ليس فيه سماعه، فالأستاذ الناقد يتجلد في وصف هذا الراوي المتسامح المسمع بغير كتابه مع خلوه من سماعه بالثقة، وهذا باطل بالمرّة كائناً من كان مصدر التوثيق، ومن البعيد أن يكون من هذا شأنه واعياً لما يرويه للناس من الكتب الكبار لابن أبي خثيمة وغيره جزافاً لا من أصل.

وأما كون ذلك الكتاب هو كتاب أبي الحسن الرزاز الذي كان يدخل ابنه فيه تسميعات طرية فبلية أخرى تزيد الخزاز سقوطاً وكذا الخطيب فيما روى عنه مباشرة، فلا بد في نظر هذا الناقد من إبعاد هذا الرزاز من ساحة النقد حذراً من تضاعف الافتضاح.

فبدأ الناقد يبحث عن كل رزاز في بغداد ليلقى بينهم من هو ثقة في طبقة شيوخ الخزاز، فوجد شخصين على هذا الوصف، فحكم أن أحدهما هو المراد بأبي الحسن الرزاز في الحكاية، ليكون ثقة أخذ عن كتاب ثقة.

لكن لم يفكر الأستاذ أن رواية الخزاز لو كانت عن كتاب أحد شيوخه لكانت روايته عن أصل شيخه، ولما كان يرمى بالتسامح، وكان يتعين أن يذكر في السند اسم شيخه الذي ناوله أصله مع أنه لا ذكر للرزاز مطلقاً في طبقة شيوخ الخزاز في أسانيد المثالب التي تولى كبرها الخزاز في كتاب الخطيب، وليس بمعقول أن يهمل التلميذ ذكر شيخه في سند ما حمله وتلقاه بطريقة.

فتبين من ذلك أنه من غير شيوخه، إما من أقرانه أو من هو أصغر منه.

والراوي كثيراً ما ينظر في كتب أقرانه وكتب من هو أصغر منه، وليس في هذا عيب، وإنما العيب كل العيب هو التسميع بما ليس فيه سماعه كما فعل الخزاز مع كتب الرزاز الموصوفة في التأنيب.

فقول الأستاذ اليماني بعد هذا كله: (إن علي بن أحمد الرزاز أصغر من الخزاز بأربعين سنة فيبعد جداً أن يحتاج في قراءة حديثه إلى كتاب هذا المتأخر وأيضاً فلا يعرف بين الرجلين علاقة) يكون قولاً مرسلأً على عواهنه بعد العلم بأنهما من أهل بغداد وعاشا هناك متعاصرين سبعاً وأربعين سنة.

فماذا كان يمنع هذا من الاجتماع بذاك؟ وكلاهما من حملة الرواية ومن بلد واحد. فجزم الناقد بأن الرزاز هو علي بن موسى من شيوخ الخزاز يكون تقولاً قبيحاً بعيداً عن الحقيقة لما سبق.

والمتعين بعد البحث من كل ناحية أن المراد هو أبو الحسن علي بن أحمد بن الطيب الرزاز الذي كان يدخل ابنه في أصول أبيه تسميعات طرية، وهو الذي كان الخزاز يسمع بكتبه وهو يعلم أنه ليس فيها سماعه، وهذا هو الموثق عند الأستاذ الناقد! نسأل الله السلامة.

وهنا انتهت توهّمات الناقد لإحلال ضعفاء مقام ثقات عمدأً، ففيما ذكرناه كشف للحقيقة عند من أنصف.

وأما تحدّثه عن اتخاذ ما لا دخل له في عد الرجل مجروحاً وسيلة للتجريح وضربه لذلك الأمثال، فلم أر فيما تحدّث عنه بذكر جرير بن عبد الحميد وأبي عوانة وأبي أحمد الفراء شيئاً يجدر بالتحدّث عنه.

وقوله في عبد الله بن السقاء ليس بشيء لأن مطاردة محدث لأجل حديث حدثه ليست من شأن العامة بل من شأن العلماء وربما يؤيدهم العامة، وعد ذلك من حماقة العامة غير وجيه. وبعد أن قلنا في الفصل السابق إن التوثيق المقبول هو الصادر من أهله، وإنه الذي يرفع الراوي فوق أن يكون مجهول الصفة، لا داعي إلى التحدّث عن قول أبي الشيخ في سالم بن عصام إنه صدوق، على

أن ذلك دون قولهم إنه ثقة فيصالح للاعتبار به إن كان هذا الوصف صدر من أهله في موضع لا يصادم الحق .

وأما هنا : فالمتن : (أبو حنيفة ضال مضل) والسند فيه أبو نعيم وأبو الشيخ وسالم ورسته وموسى بن المساور، وأحوال جميع هؤلاء تدل على سقوط الخبر وتكلمت عن جميع هؤلاء في التأنيب .

وأهمل الناقد ذكر كل هذا وأخذ ينافح عن سالم، فما فائدة ذلك بعد أن أصبح المتن ظاهر السقوط من كل جهة . فإذا قيل : (أبو حنيفة ضال مضل) يجد هذا القول ترحيباً به عند الأستاذ الناقد، وهذا هو سر تقييده القواعد وتنويعه الجرائم في سبيل هدم ذلك الجبل الشامخ الذي يفقد رأسه من يناطحه .

وإن كان إصرار الهيثم بن خلف الدوري على خطأ في اسم غير مضر، فلماذا هذا التهويل والتضليل في ذكر الكوثري أسماء بدل أسماء على فرض أنه مخطيء في ذلك ! مع أن الكوثري غير مخطيء فيها، والدوري معاتب فيما فعل عند أهل النقد على خلاف أمل ذلك الناقد المكشوف الغاية .

وأما كلامه فيما نقلناه عن سليمان بن حرب من قوله في جرير بن عبد الحميد والوضاح فلا داعي في نظري لإطالة الكلام فيه، وقول سليمان فيهما معروف، وكون أبي عوانة أمياً يستعين بمن يكتب له : من المشهور عند أهل العلم . وكنت جعلت قول علي بن عاصم فيه إسرافاً في القول حيث قلت في (١٨٣) : وأما أبو عوانة فهو ممن ينتقى من أحاديثه عند الجماعة لكن يقول عنه علي بن عاصم : وضاع ذلك العبد . وفيه إسراف لكن كان يقرأ ولا يكتب . وكان كتابه صحيحاً فإذا روى من حفظه غلط كما كان يغلط إذا قرأ من كتب الناس .

وقد وقع في تهذيب التهذيب : وضاع ذلك العبد . ويعد الأستاذ الناقد ذلك محرفاً من (وضاح ذلك العبد)، وهو أدري بزملائه في دار التصحيح إن كان يقع منهم مثل هذا التحريف الفظيع . والذي أراه أن قول الأستاذ في دائرة الاحتمال، لكن قول علي بن عاصم في جرير بن عبد الحميد : (ذاك الصبي)

وفي شعبة: (ذاك المسكين) من غير ذكر اسميهما يُبعد احتمال ذكر اسم أبي عوانة، على أن الغالب في اسمه (الوضاح) باللام، بل يكون علي بن عاصم أسرف في رميه أبا عوانة بالوضع والكذب.

وكثيراً ما يقع مثل هذا الترامي بين الرواة عند ثوران النفوس إلا من عصمه الله، ولا أحب أن أذكر نماذج من ذلك حذراً من إيذاء رجال أفضوا إلى ما عملوا من غير حاجة علمية، ولا يبريء أحد أبا عوانة من الغلط، والغلط وضع للخطأ موضع الصواب، وكذب لمخالفته للواقع، لكن المسقط للراوي هو التعمد، ولا يرمي أبو عوانة بذلك. وكنت أردت بقولي (وفيه إسراف) بيان ذلك، فتبين بهذا وجوب الاحتياط فيما هو مظنة أن يغلط فيه حينما يروي من غير كتابه.

وهذا كلام نير واضح مدعم بنصوص أهل الشأن، فلا يكون لإطالة الناقد الكلام في جرير وأبي عوانة وجهاً غير مجرد التحامل على هذا العاجز، فلا أجاريه في إطالة الكلام من غير داع.

ومن عجيب صنع الأستاذ اليماني: حذف متن الخبر الساقط الظاهر السقوط، واقتطاع كلمة من الكلام على رجاله القاضي عليهم، لئلا ينتبه السامع إلى ما حواه المتن من البهت الشنيع، الذي يحكم السامع بمجرد سماعه أنه كذب فظيع، قبل أن يعلم أحوال رجاله. فمن نماذج ذلك: ما اقتطعه من كلامي في رجال خبر يعزى إلى الثوري: (أن أبا حنيفة ضال مضل) بسند يسوقه الخطيب قائلاً: أخبرنا أبو نعيم الحافظ، حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، حدثنا سالم بن عصام، حدثنا رسته، عن موسى بن المساور قال: سمعت جبر - وهو عصام بن يزيد الأصبهاني - يقول: سمعت سفیان الثوري يقول: أبو حنيفة ضال مضل اهـ.

وقلت في الكلام على رجاله: أبو نعيم على تعصبه متكلم فيه، وقد سبق، وكذا شيخه أبو الشيخ ضعفه بلديه أبو أحمد العسال، وسالم بن عصام صاحب غرائب. ورسته أصبهاني ميلاده سنة ١٨٨هـ في رواية ابن أخيه قبل وفاة ابن

مهدي بعشر سنين فقط، ويستبعد أن يجهل ابن أخيه ميلاده، ومع هذا يقال إنه روى عن ابن مهدي ثلاثين ألف حديث، فلا يتصور هذا الإكثار لابن عشر، وقد انفرد ابن ماجه بالرواية عنه من بين أصحاب الكتب الستة، قال أبو موسى المديني تكلم فيه أبو مسعود (أحمد بن الفرات الرازي). وكتب إلى أهل الري ينهاتهم عن الرواية عنه، ويكثر الغريب في حديثه.

وموسى بن المساور أبو الهيثم الضبي من رجال الحلية مجهول الحال. إلى آخر ما ذكرته هناك في (٢٦٦) مما يقضي على تلك الرواية الكاذبة، لما في رجال السند من الكلام، ولنافاة هذا الخبر لما صح عن الثوري من الثناء البالغ على أبي حنيفة.

وقد ذكرت في التأنيب (٣٧) الطعون الواردة في أبي نعيم الأصبهاني من ذكره الخبر الكاذب، وهو يعلم أن الراوي كذاب، من غير تنبيه على ذلك كما فعل في الحلية بروايته رحلة مكذوبة بطريق أحمد بن موسى النجار عن عبدالله بن محمد البلوي. وكلاهما كذاب. وهو يعلم ذلك. وما يترتب على ذلك من الفتن عند من يصدق الرحلة الكاذبة. ومن عيوبه المشهورة عند النقاد: إجراؤه ما تحمله بالإجازة أو السماع في مجرى واحد. هذا.

ثم إن الأستاذ المعلمي قد اقتطع من كلامي الواسع في رجال هذا الخبر قولي: (سالم بن عصام صاحب غرائب)، ليلقي في روع السامع أنه لا مأخذ في الخبر غير إغراب سالم، والإغراب ليس بضار في نقد هذا الأستاذ المنافح، مع أنه يغلب إطلاق هذا في كلام أبي الشيخ وأبي نعيم على الأخبار الساقطة المنكرة.

وذكرت هذا هنا ليكون نموذجاً لطريقته في النقد، لا لأسايره في الكلام عن كل صغير وكبير من غير حجة فيمن أثبتنا قول أهل النقد فيهم مع تثبيت أن توثيق ابن حبان على طريقته في توثيق المجاهيل لا يرفع الراوي من درجة كونه مجهول الحال. وأن توثيق الخطيب لرجل من رواة المثالب لا يلتفت إليه حيث لا احتجاج في قضية بمن هو متهم فيها.

فأوصى القارىء الكريم أن يراجع الأصل من التأنيب، في مواضع نقده،
ليقف على جليلة أمر هذا الناقد المتكلف، المنافع عن عقيدة التشبيه، المنايذ
لقادة الأمة في التنزيه، المعادي لأبي حنيفة وأصحابه في فقههم الناضج
وعقيدتهم السليمة. وتعويله على تهذيب تاريخ ابن عساكر لعبدالقادر بن بدران
في السافري أسفر عن توافقهما في المذهب والمشرّب، وهو الذي يذكر في مدخله
عن الإمام أحمد أنه قال: «إن موسى كَلَّمَهُ الله من فيه» — عند ذكر الاصطخري
نقلًا من طبقات ابن أبي يعلى — تعالى الله عن إفك الأفاكين، والإمام أحمد
برىء حتمًا من هذا القول الشنيع. فليسائل الأستاذ الناقد علماء الشام عن مبلغ
أمانة ابن بدران في التصحيح والتهذيب.

ولم يكن السافري إلا داعراً سافر الوجه أصبحت الدعارة خلقاً فيه وملكة
عنده رغم أنف هذا الناقد الذي يرى تبرئة ساحته ليجعل أبا حنيفة الإمام
الأعظم ضالاً مضلاً، وصاحبه أبا يوسف فاسقاً من الفاسقين، وأصحاب
أبي حنيفة أشبه الناس بالنصارى. وهذا الهراء وحده يسقط من روى هذا
الفحش مصداقاً له، وكفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع، فضلاً عن اختلاق
الأكاذيب.

وحكاية ابن أبي حاتم عن أبيه أنه صدوق على مصطلحه في مقدمة
الجرح والتعديل أنه يكتب حديثه للنظر ليس إلا، وهو على كل حال ممن
لم يدرس أبو حاتم أحواله كما ينبغي لتباعد داريهما، راجع (٢٦٦) من التأنيب.

وصاحب «الطلية» يلذه سماع مثل ذلك الفحش فيدافع عن أناس
هلكى ليثبت فاحش كلامهم في أبي حنيفة عند المغفلين، غير حاسب حساب
من لديه من رقيب عتيد؛ يحفظ أعماله، ويتعقب أفعاله، نسأل الله الصون من
الزلل.

ومن عجائب صنع هذا الباحث أيضاً: رمية إياي بأخص أوصافه من
ادعاء التصحيف فيما لا يروقه من الروايات. فيجعل عبدالله بن عثمان بن الرماح
المجهول في سند الخطيب — في صدد رمي أبي حنيفة بأنه يقول بفناء الجنة

والنار مع تواتر خلافه عنه - عبدالله بن عمر، متزيماً في نسبه ما شاء من الأسماء، ومبدلاً عثمان بعمر، ليلقى في روع السامع أن هذا الراوي حنفي يقبل قوله عند أصحاب أبي حنيفة، فيلصق بالإمام هذا الاتهام. بل ابن عمر هذا أيضاً مجهول الصفة، فلا يناهض خبره ما تواتر عن أبي حنيفة وصاحبه أبي مطيع في إكفار من يقول بفنائهما راجع (٧٣) من التأنيب.

ومن ذلك أيضاً: قول الأستاذ: إن (أضاع) في شعر عبدالصمد بن المعذل محرف من (أطاع) في قوله في هجو أخيه: (أضاع الفريضة والسنة) وهذا تمحل، ولو كان مراده هذا لقال: (أقام الفريضة والسنة) لا (أطاع)،، وإنما الطاعة لله ولرسوله لا للعمل، وهذا ظاهر. ثم مزاعمه فيما ذكرناه في تصحيف الخطيب للفظ (البي) إلى (النبي) من رواية تعيد الحق إلى نصابه، ومحاولته تكذيب ما رويناه في ذلك بطريق السمعاني فمن طرائف صنعه في تكذيب أي خبر إذا لم يعجبه، فلست أطيل الكلام معه هنا لظهور التصحيف في الرواية بما ذكرناه من الحجج هناك (٨٧).

ودعوى حصول تحريف للنصوص مني بهت محض، على أن الذاكرة قد تخون في استذكار المعنى الحرفي فقول القائل: (كأنه ضعفه). لا يفرق كثيراً من قوله (ضعفه) لكون الحكم على الأحاديث بالصحة أو الضعف، وعلى الرجال بالثقة أو الضعف - في أخبار الأحاد - مبنياً على ما يبدو للناقد لا على ما في نفس الأمر، فظهر أن ذلك عبارة عن غلبة الظن فيما لا يقين فيه، وسبق أن نقلنا عن أحمد في الرمادي (كأنه يغير الألفاظ) وقد بنى عليه الذم الشديد باعتبار أن ظن الناظر ملزم.

وقولي في مؤمل الذي اتخذ الناقد وسيلة تشنيع عليّ هو: (مؤمل إن كان ابن إهاب فقد ضعفه ابن معين على ما حكاه الخطيب، وإن كان ابن إسماعيل كما صرح به في بعض الطرق فهو متروك الحديث عند البخاري، وليس في هذه الطبقة مؤمل سواهما). وهذا ليس ببعيد من قول إبراهيم بن جنيد الذي حكاه عن ابن معين وهو (فكأنه ضعفه)، والذاكرة قد تخون، فلا يجوز أن يرمى أحد بتعمد التحريف في مثل هذا الأمر، خاصة فيما يذكر عرضاً من غير استناد كبير

إليه، لأن المرجح هنا كون مؤمل هوا بن إسماعيل فيكون متروك الحديث، ولا سيما أن نقد أساطير استتابة أبي حنيفة من كفر أوزندقة أو بدعة غير منحصر في مؤمل وبسط ذلك في التأنيب (٦٥).

والواقع أن من يسعى في تقوية روايات استتابة أبي حنيفة من الكفر والزندقة لا يستحق أن يخاطب ويلتفت إلى كلامه، لأنه ربما يكون ممن لا يعلم ما هو الكفر وما هي الزندقة أو البدعة؟ كهؤلاء المتقولين الذين يرمون أئمة الإسلام بالكفر والزندقة بأيسر سبب يعلو على مداركهم.

ولم يسأم الأستاذ الناقد من سرد أسماء رجال اقتصرت أنا على ذكر موضع الحاجة من تراجمهم محاولاً بذلك أن يرميني بالتغيير والتبديل، مع أن قدر ما نقله عني في صلب رده من النصوص يكذبه أوضح تكذيب، فضلاً عما أهمل ذكره من كلامي في الموضوع، وللأمانة معيار خاص عنده.

وسبق أن قلت إن كلام ابن أبي حاتم في راو (إنه صدوق) لا يبرر الاحتجاج به قبل البحث عما إذا كان له متابع أم لا، بل هودون قوله (إنه ثقة)، في اصطلاحه المسجل في أول كتابه، ولكل اصطلاحه، على أن الاعتداد بمثل تلك الكلمات إنما هو عند صدورهما من أهل الشأن، لأن فاقده الشيء لا يعطيه، ومن الغريب أيضاً أن لا يبالي الأستاذ الناقد برمي مثل أبي يعلى الموصلي لراو بشهادة الزور، وأين هذا من التنافس بين الأقران؟!

وكم قلت إني لا أستوفي كلام المتكلمين في راو طعن فيمن ثبتت إمامته وتواترت أمانته، بل أقتصر على موضع الحاجة في النقد في خبر هائف تالف، في سنده أناس هلكى، لأن المستفيض أو المتواتر لا يناهضه خبر في روايته مغامز، فمحمد بن فضيل لا يحتج به بعضهم في رواية ابن سعد، وهذا صحيح، ولست بملزم بأن أنقل كل ما قيل فيه في خبر ظاهر البطلان، وادعاء تبرئة مثله من بغض عثمان رضي الله عنه يحتاج إلى رواية من غير مثل أبي هشام الرفاعي المعروف، وإن لم أتعرض لهذا الاتهام في التأنيب.

ولا أرى باعثاً لإطالة الكلام في ثعلبة القاضي بعد أن سجلت في التأنيب

تضعيفه من كتاب الضعفاء لابن الجوزي وغيره. والكلام في سليم بن عيسى أشهر من أن يحتاج إلى إطالة الكلام فيه. وسبق قولي في عبدالله بن محمود المروزي، فلا أعيد الكلام فيه.

وأما محمد بن مسلمة فهو المخزومي حقاً، وفاتني ذكره أثناء طبع التأنيب وكنت استدركته بعد الطبع على نسختي، ونقل مني ذلك أصحابي إذ ذاك، ونص ما سطرته في نسختي إكمالاً للتعليق: (وأما إن كان المخزومي فقد روي عن أبي حاتم توثيقه لكن تحاماه أصحاب الأصول الستة وأحمد) وكفى في رد قوله ما ذكرته في (٢٠٣) من التأنيب، لأن عد قول أبي حنيفة من قول الدجال، وصرف الحديث إلى هذا المعنى، تجرؤ على الحديث واستطالة على الواقع، فلا نتطلب ميزاناً لتعرف قيمة مروياته غير قوله المحكي عند الخطيب.

وقاعدة ابن خزيمة وصاحبه ابن حبان في عد من لم يُروَ جرح فيه في الطبقات الأولى ثقة: طريقة يسلكها من يسلكها ويتنكبها من يتنكبها، وهذا هو وجه عد المستورين ثقات عند بعض الأئمة، ولكن هؤلاء مجاهيل عند الجمهور فلا داعي إلى الدندنة حول ذلك.

وللشوكاني شيخ اللامذهبية جزء يتساهل فيه في الرواية عن المجاهيل، ولا يخفى هذا على بلديه الناقد، ولقد أحسن الناقد صنعاً حيث نقل بعض كلامي في حديث العرنين بنصه، وهو يناقض تحنيه عليّ بأن أظعن في بعض الصحابة رضي الله عنهم، فأين الطعن في هذا المنقول؟

وبسط القول في تحير أبي حنيفة بعض روايات الصحابة على بعضها في التأنيب والنكت الطريفة، ورأيه في ذلك من أمتن الآراء، وليس في هذا أدنى مساس بالصحابة أنفسهم، وعد ذلك طعناً تقول قبيح. والمقارنة بين الأقوال والروايات والموازنة بينها شأن من اتسع أفقه في العلم، كما ان محاولة رمي المرء بالطعن في الصحابة والتابعين وأئمة الدين من فقهاء ومحدثين مؤتمنين بمجرد المحاكمة بين الآراء: تهوّر أهل النزق.

وقول الأستاذ الناقد في مفتتح كتابه: (وتعدى إلى الطعن في أنس بن

مالك رضي الله عنه، وفي هشام بن عروة... حتى نسب إليه الكذب) من أدل دليل على أنه لا يتحاشى من أن ينطق بأبرز الافتراءات في الدعاية لما هو بسبيله، لأنه باطل بطلاناً ظاهراً بشقيئه، كباقي افتراءاته، لأن غاية ما عملت في أنس رضي الله عنه هو نقل مذهب أبي حنيفة في تخير بعض رواياته.

وهذا مشهور في كتب أهل العلم، وليس في هذا مساس بأنس، وكبر السن أمر لا مهرب منه لمن يعيش، وهو من نعم الله تعالى، وإن كان لا يدع حافظة المرء على ما كانت عليه في عهد الشباب.

وأما عملي في هشام بن عروة فهو عبارة عن نقل ما أخرجه الخطيب — قدوة الأستاذ الناقد — في (١: ٢٢٣) بطريق الساجي من قول مالك فيه بعد رحيله إلى العراق، حيث قلت في (١٩٥) من التأنيب: (روى الساجي عن أحمد بن محمد البغدادي عن إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح قال: قال لي مالك بن أنس: هشام بن عروة كذاب).

قال: فسألت يحيى بن معين؟ قال: عسى أراد في الكلام، فأما في الحديث فهو وثقة). أهذا قل لي أم قول مالك؟! أيها الباهت الأفك!. ثم علقت هناك على هذه الرواية بقولي: (وهذا من انفرادات الساجي، وأهل العلم قد تبدر منهم بادرة فيتكلمون في أقرانهم بما لا يقبل، فلا يتخذ ذلك حجة، على أن ما يؤخذ به هشام بعد رحيله إلى العراق أمور تتعلق بالضبط في التحقيق، وإلا فمالك أخرج عنه في الموطأ). أهكذا يكون الطعن في هشام ونسبة الكذب إليه؟! يا معلمي! وباقي افتراءاته بالطعن في الأئمة من هذا القبيل.

فليحذر القارئ الكريم من أن يغتر بكلامه من غير رجوع إلى البحث في التأنيب، لئلا يشاركه في الإثم، وربما يعاد طبع التأنيب مع زيادات، ليكون بمتناول يد كل باحث، وقد نفدت نسخه من مدة بعيدة، والله سبحانه هو الميسر. والتأنيب — بحمد الله سبحانه — من الكتب التي لا تحوج إلى سواها في الذب عنها، لكون مسائله محبوكة الأطراف بأدلة ناهضة لا ينالها بسوء تشغيب المشاغبين، والله ولي الهداية.

وبسط الكلام في الرد على الأستاذ الناقد في جميع تقولاته إنما يكون بعد استنفاد ما في جعبته من السهام الطائشة، ولنا عودٌ فعود إلى الموضوع إذا لزم بتوفيق الله جل شأنه.

ثم إن من مذهب أبي حنيفة أيضاً كما يقول ابن رجب في شرح علل الترمذي (رد الزائد إلى الناقص في الحديث متناً وسنداً) وهذا احتياط بالغ في دين الله يرضاه من يرضاه وينبذه من ينبذه.

فعلى هذا إذا ورد حديثان صحيحان في أحدهما زيادة اسم شخص بين رجال السند أو زيادة لفظ في المتن وفي الآخر نقصهما فأبو حنيفة يرد الزائد إلى الناقص في المتن والسند، فإذا استلزم نقص الاسم انقطاعاً يعد الخبر منقطعاً، قبله أم لم يقبله، باعتبار ما احتف به من القرائن والدلائل، وكذا يفعل عند نقص لفظ من المتن. فإذا وقع في رواية عن راوٍ لفظ (عن) أو (سمعت) في طريقين، يجعل الناقص هو المتعين فيعد ذلك عنعنة لا سماعاً. فمثلاً: إذا ورد في رواية حميد في طريقٍ (عن) وفي طريقٍ (سمعت) يعد رواية حميد هذه (عنعنة).

هذا هو مذهب أبي حنيفة في مثل هذه المواضع فهل عرفت الآن يا معلمي مذهب الإمام لتقلع عن نسج الأوهام؟! وأما قبول المرسل أو المقطوع فموضوع آخر، شرحه أهل الشأن في موضعه.

وكم قلت: إن ذكر ابن حبان لمجهول في ثقاته لا يرفعه من مرتبة المستور، فلا تبقى حاجة إلى التحدث عن مثل إسماعيل بن حمدويه. وأما قولي في محمد بن علي بن الحسن بن شقيق: ليس (بذاك القوي) فيكفي في إثباته إعراض الشيخين عن إخراج حديثه في الصحيح مع روايتهما عنه في خارج الصحيح.

وأما أحمد بن الفضل بن خزيمة، وعلي بن محمد بن مهران السواق، وجعفر بن شاكر، وجعفر بن محمد الصيدلي ففي حاجة إلى توثيق من سوى الخطيب وأمثاله من المتهمين في القضية ليلتفت إليه، على أن السواق غير الصواف، وكنت أظن أنه لا يخفى على مثل الأستاذ الناقد أنه لا يقبل قول المرء

في قضية هو متهم فيها، فإذا هو يكثر الاحتجاج بقوله وقول أمثاله مع أنهم متهمون فيما نحن متناقشون فيه، وهذا غريب من مثله، ولا سيما بعد ثبوت التهمة ثبوتاً لا مهرب من تصديقه بما أوضحناه في التأييب.

وأما قوله في (أبي عمار المروزي) فناشئ من إغفاله النظر في جدول الإصلاح، وهو مضروب عليه هناك لكونه سهواً مطبعياً. ولا أريد التحدث عن ابن المنادي فإنه معروف. وأما عبدالرحمن بن داود بن منصور فليس في تاريخ أبي نعيم توثيقه، على أن فاقده الشيء لا يعطيه فلا ينفع هنا لا توثيق أبي نعيم، ولا توثيق أبي الشيخ، فكان هذه القاعدة غير محصنة في نظر الناقد، وأما إبراهيم بن سعيد الجوهري فذكرته في سند فيه ابن رزقويه وابن سلم بقولي:

(فيه هما وإبراهيم الجوهري الذي رماه الحافظ حجاج بن الشاعر (شيخ مسلم) بأنه كان يتلقى وهونائهم. ولفظ ابن الشاعر (رأيت إبراهيم بن سعيد عند أبي نعيم (الفضل) وأبونعيم يقرأ وهونائهم — وكان الحجاج يقع فيه). وهو معنى قولي، لأنه لا يتصور من مثل ابن الشاعر أن يقع فيه، من غير أن يتكرر ذلك منه.

وإن كان لا بد من رد هذه الحكاية فليتذرع بكون راويها عن ابن الشاعر هو عبدالرحمن بن يوسف الرافضي كما فعل ابن حجر، ومن عنده ما يزيد على عشرين مجلداً في أحاديث أبي بكر رضي الله عنه يجب أن يذب عنه. وأما أحمد بن كامل، فأرى قول الذهبي فيه في الميزان كافياً في معرفة حاله: (لينه الدارقطني وقال: كان متساهلاً، ومثاه غيره، وكان من أوعية العلم، كان يعتمد على حفظه فيهم).

وفي اللسان (٢٠٩: ١) وقال حمزة عن الدارقطني: «كان متساهلاً ربما حدث من حفظه بما ليس في كتابه وأهلكه العجب». والمعنى واحد لأن الاعتماد على الحفظ مما يوقع في الوهم، وليس عادة النقاد أن يقولوا عما ليس في كتاب الراوي إنه عنده، فلا يكون سقوط (في كتابه) مغيراً للمعنى ولا مقصوداً، فهم الناقد أم لم يفهم.

ولم يذكر الناقد في النجاد وعبدالله بن المديني والحكيمي والعدني ما يوجب إعادة الكلام فيهم كما سبق. وأما الأصمعي فقد وثقه غير واحد في الحديث، وأما أخباره ونوادره المدونة في الكتب ففيها كثير مما يرفض، وقد قال ابن أخي الأصمعي عبدالرحمن بن عبدالله وقد سئل عن عمه: هوجالس يكذب على العرب. وقال أبورياش: كان الأصمعي مع نصبه كذاباً. وقال: سأله الرشيد لم قطع عليّ يد جدك أصمعي؟ فقال ظلماً يا أمير المؤمنين وكذب عدو الله. إنما قطعه في سرقة. وأطال أبو القاسم علي بن حمزة البصري في كتاب التنبيهات على أغاليط الرواة الكلام فيه، ومما قال فيه: كان مجبراً شديداً البغض لعلّي كرم الله وجهه، وتكذيبه ليس بمنحصر فيما يروي عن أبي زيد الأنصاري.

وهنا انتهى ما أردت تحريره في هذه المرة بتوفيق الله عز وجل يوم الإثنين ١٢ ربيع الآخر سنة ١٣٦٩هـ، بالقاهرة المحروسة حرسها الله، ووفقني لما فيه رضاه وأنا الفقير إلى الله سبحانه محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري غفر الله لي ولوالدي ولمشايعي ولسائر المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهارس

- (١) فهرس الأحاديث.
- (٢) فهرس الأعلام.
- (٣) فهرس المصادر والكتب الواردة أسماؤها.
- (٤) فهرس الموضوعات والأبحاث.

(١)
فهرس الأحاديث

١٦٤	إذا كان الماء قلتين
٣٤١	ارتفعوا عن بطن عرنة
١٦٩	أشعر رسول الله ﷺ
١٥٧	افترقت اليهود
١٦	أفطر الحاجم والمحجوم
٣٦٢	ألبسوهم مما تلبسون
٢٤٣	أنا الله لا إله إلا أنا
١٢٧	أنا الشجرة، وفاطمة فروعها
٢٤٩	ألا إن دية الخطأ شبه العمد
٢٥١	إن الله تعالى خلق نفسه من عرق الخيل
١٩٦	إن الله قد أذهب عنكم عبية الجاهلية
١٨٧ ، ١٨٥	إن المحرم إذا لم يجد نعلًا
٣٥	إنك امرؤ فيك جاهلية
٩٠	الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته
٩١	الإيمان قول وعمل يزيد وينقص
١٥٥ ، ١٦٣ ، ١٦٩ ، ١٧٤	البيعان بالخيار ما لم يتفرقا
٢٤٩	حديث ابن عباس في دية القاتلة بمسطح
٣٨	حديث: إهداؤه ﷺ لأبي جهل جملًا
٨٠	حديث: ذم القدرية والمرجئة
٤٩ ، ١٥٥ ، ١٥٨	حديث الرضخ

١٥٩	حديث: شرب أبوال الإبل
٢١٧	حديث: طلاق الأخرس
٢٨٨	حديث: الطُّيْر
١٦٩	حديث: القُرْعَة
٣٥٩	حديث: القضاء بشاهد ويمين
٣٦٢	حديث: القهقهة في الصلاة
١٨٧	حديث: ما لا يلبسه المحرم
٢٤٧	حديث: المرتدة
٩	دَبُّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ
٢٥١ ت، ٢٥٥	رَأَيْتُ رَبِّي فِي صُورَةِ شَابٍ
٣٣٨	سَابِقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَايَةِ
٢٤٩ .	شَبَّهَ الْعَمَدَ قَتِيلَ الْحَجَرِ وَالْعَصَا
٢٠٣	عَلَى كُلِّ نَقَبٍ مِنْ أَنْقَابِهَا مَلَكٌ
١١٦ ، ١٣٩	الْقُرْآنُ كَلَامِي وَمَنِي خَرَجَ
٢٨٩	كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى يَوْمَ كَلَّمَهُ وَعَلَيْهِ
١٨٤	لَا تَقْطَعُ الْيَدَ فِي أَقْلٍ مِنْ رِبْعِ دِينَارٍ
١٨٤	لَا تَقْطَعُ الْيَدَ فِي أَقْلٍ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ
١٧١	لِلْفَارِسِ سَهْمَانٌ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ
١٦٩ ، ١٧١	لِلْفَرَسِ سَهْمَانٌ وَلِلرَّجُلِ سَهْمٌ
٦٢	لَوْ كَانَ الْإِيمَانُ عِنْدَ الثَّرِيَا
٦٣	لَوْ كَانَ الدِّينُ مَعْلُوقًا بِالثَّرِيَا
٦٢	لَوْ كَانَ الْعِلْمُ مَعْلُوقًا بِالثَّرِيَا
٢٣ ، ٢٤	مَا زَالَ ﷺ يَقْنَتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ
١١	مَنْ أَبْطَأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يَسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ
٢٣	مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا وَهُوَ يُرَى أَنَّهُ
١٢	مَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ
١٨٥ ، ١٨٧	مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِزَارٌ فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ
٢٨١ ت .	مَنْ يُرَدُّ إِلَى اللَّهِ بِهِ خَيْرًا يَفْقَهُهُ فِي الدِّينِ
١٣	نَهَى أَنْ يَسْقِيَ الرَّجُلُ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ

١٣	نهى عن الحلق قبل الصلاة يوم الجمعة
١٤٣	لا شؤم في الإسلام
٢٧٩	لا طلاق قبل النكاح
٢٠٣	لا يدخلها - المدينة - الدجال ولا الطاعون
١٨٤	لا يُقطع السارق في ثَمَر ولا كَثَر
٦٠	يكون في أمتي رجل اسمه النعمان
٦٧	يهلك فيك رجلان: محبُّ مُطَرٍّ
٣٤٠	يا ليتني غودرت يوم أحد

* * *

(٢)
فهرس الأعلام(*)

إبراهيم بن الجنيد: ٤١٢	(أ)
إبراهيم بن الحجاج: ١٨٦	الآجري (بلال): ٢٨٠
إبراهيم الحربي: ٤٤، ٢٧٦، ٢٨٩	الآجري (أبو عبيد): ٣٦٥
٣٠٧، ٢٩٠	الأبار أحمد بن علي: ٣٩، ٤٠، ٦٦
إبراهيم بن راشد الأدمي: ٢٥٤، ٣٦٥	٦٩، ٨١، ١٠٤، ١١٤، ١١٥
إبراهيم بن سعيد الجوهري: ١٤٩	١٢٢، ١٣٩، ١٤٩، ١٥٣
٢٢٦ت، ٢٣٣، ٢٤٢، ٢٤٨	١٦٢، ١٦٥، ١٨٣، ١٨٦
٤٠٧، ٢٩٦	٢١٠، ٢٢٠، ٢٣٥، ٣٤٢
إبراهيم بن شماس: ٢٩٣، ٢٩٤	٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٩
إبراهيم بن طهمان: ٣٢٩، ٣٣٠	٢٦٢، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣٢٦
إبراهيم بن عبدالله بن الحسن: ١٤١	٣٤٩، ٣٥٠، ٣٦٤
إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى	أبان بن سفيان: ٢٢٢
الأسلمي: ٢٠٦، ٣٥٨	إبراهيم بن الأصبهاني: ٧٧، ١٣٦
إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي:	إبراهيم بن أبي الليث الترمذي: ٣١٣
١٤٢	إبراهيم بن بشار الرمادي: ١٦٣
إبراهيم النخعي: ٤٣، ٤٤، ٤٨	١٩٣، ٣٩٣ - ٣٩٧، ٤١٢

(*) يلاحظ أن رجال السند لم يذكر منهم إلا الرجل الأول شيخ الخطيب، والرجل الأخير صاحب القول أو الخبر وكل رجل تحت اسمه خط فهو متكلم فيه، ولا يلزم أن يكون الكلام فيه عند كل رقم بجانبه.

٨٤ ، ٨٨ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١١٠ ،
 ١١١ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٣١ ،
 ١٣٣ ، ١٣٨ ، ١٥٤ ، ٢٠٤ ،
 ٢٠٥ ، ٢٣٢ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ،
 ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٧ ، ٢٥٥ ،
 ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٥ ،
 ٣١٢ ، ٣٣٣ ، ٣٤٧ ، ٤٠٠
 ابن أبي العوام (الحفيد) : ٩
 ابن أبي غالب : ٢١٥
 ابن أبي الفوارس : ٨٦ ، ٢٩٣ ،
 ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٦
 ابن أبي ليلى (القاضي) : ٥١ ، ٥٢ ،
 ٥٨ ، ٨٦ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١١٨ ،
 ١١٩ ، ١٢٦ ، ٢٠١ ، ٤٠٣ ، ٤٠٦
 ابن أبي نجيع : ٢٠١
 ابن أبي يعلى : ٣٨٧
 ابن الأثير (مجد الدين) : ٣٢٤ ، ٣٧٨
 ابن أخي الأصمعي : ٤١٨
 ابن برهان النحوي : ٣٤٠
 ابن بشكوال : ٢٩٧
 ابن بطة العكبري : ٢٨٩ ، ٣٨٧
 ابن بنت مالك بن مغول : ٥٩ ، ١١٨
 ابن تيمية : ٧٣ ، ١٤٧
 ابن الجارود (صاحب المنتقى) : ٢٩٢
 ابن الجارود (أحمد بن علي الجارودي) :
 ١٣٦
 ابن الجارود الرقي : ٢٤٦ ، ٣١٩
 ابن جريج : ٣٦٢
 ابن جرير الطبري : ١٠٧ ، ١٣٦ ،

٥٢ ، ١١٨ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٦٤ ،
 ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ،
 ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٧٢ ، ٢٧٧ ،
 ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٣٠٧ ، ٣٥٨
 ابن أبي أوفى : ٣٢
 ابن أبي حاتم : ٨٠ ، ١٠٦ ، ١٢٤ ،
 ١٣١ ، ١٤١ ، ١٦٣ ، ٢١٤ ،
 ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٣٧ ،
 ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٦١ ، ٢٩٠ ،
 ٢٩٦ ، ٣٥٦ ، ٣٩٥ ، ٤٠٤ ،
 ٤١١ ، ٤١٣
 ابن أبي الحسن العلوي : ٢٦
 ابن أبي الحواري : ٢٨٣
 ابن أبي خيثمة (أحمد) : ١٥٦ ، ٣٢٦ ،
 ٣٩٧ ، ٤٠٦
 ابن أبي خيثمة (عبدالله بن أحمد) :
 ٣٢٦
 ابن أبي داود : ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،
 ٢٩٥ ، ٣٠٩ ، ٣٣٥ ، ٣٦٥
 ابن أبي دؤاد : ١٦٤
 ابن أبي الدنيا : ٥٩
 ابن أبي ذئب : ١٥٨ ، ٢٢٣
 ابن أبي الزناد : ٢٠٢
 ابن أبي شيبة (أبو بكر) : ١٧٩ ، ٣٠٣
 ابن أبي شيبة (محمد بن عثمان) :
 ٧٩ ، ٢٤٦ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣٢٧ ،
 ٣٦٥
 ابن أبي عمر العدني : ٣٢٣ ، ٤١٧
 ابن أبي العوام : ٣٣ ، ٧١ ، ٧٥ ،

٢٠٧، ٢٩٨، ٣٣٨، ٣٦٢، ٣٦٥
ابن الجزري: ٦٠ ت.

ابن جني: ٥٣

ابن الجوزي: ١٠ ت، ١١، ٢٣، ٢٤،
٢٥، ٢٧، ٣٣، ٦٤، ٧٥، ١٣٠،
١٥٠، ٢٠٧، ٢٢٤، ٢٢٥،
٢٤٧، ٢٥٤، ٢٨٠، ٣١٠،
٣١٩، ٣٢٧، ٣٣٨، ٣٥٣،
٣٥٩، ٤١٤

ابن حبان: ٢٣، ٣٢، ٣٩، ٤٠ ت،
٤١، ٧٥، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٩،
١٩٣، ٢١٠، ٢١٤، ٢٢٢،
٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤٧، ٢٥٠،
٣٣٧، ٣٥٨، ٤٠٢، ٤١٠،
٤١٤، ٤١٦

ابن حجر العسقلاني: ٩، ٣٣، ٤١،
٧٠، ٨٢، ٨٣، ١١٥، ١٩٣،
٢٣٦، ٢٥٦ ت، ٢٦١ ت، ٣١٩،
٣٣٩، ٣٤٥، ٤١٧

ابن حجر الهيتمي: ٣٣، ٣٠٣، ٣٧٨
ابن حزم: ٧٥ - ٧٨، ١٣٠، ١٣٦،
١٤٧، ٢٠٨، ٣١٤، ٣٦٢

ابن حمدان الحنبلي: ٢٣٤

ابن حيويه الخزاز: ٤٤، ٥٩، ٧١،
١٠٦، ٢٣٩، ٢٥٤، ٢٦٣،
٢٧٥، ٣٠٤، ٣١٩، ٣٣٩،
٣٦٤، ٣٦٥، ٤٠٥، ٤٠٧

ابن خراش: ٢٩٤، ٤١٧

ابن خزيمة: ٤٠، ٧٠، ١٧٩، ١٨٠،
٢٧٠، ٣٨٧، ٤١٤

ابن خسرو: ٣٠٥

ابن خيرون: ٦٤، ٣٩٥، ٣٩٧

ابن الدخيل: ٦٧، ٦٨، ٣١٠، ٣٣٢

ابن درستويه الدراهمي: ٨٠، ٨٣،

٨٨، ٩٤، ١٢٣، ١٢٨، ١٢٩،

١٣٠، ١٣٨، ١٤٠، ٢٠٧،

٢١٢، ٢١٤، ٢٢١، ٢٣٢،

٢٥٩، ٢٦٠، ٣١٩، ٣٢٤،

٣٣٠، ٣٣٤، ٣٤١، ٣٦٩، ٣٩٨

ابن دريد: ٥٤، ٣٤٣، ٣٤٤

ابن دقماق: ٩ ت.

ابن دقيق العيد: ١٦٥

ابن دوست البزاز: ٢٩٣

ابن دوما النعالي: ٩٣، ١٠٢، ١٣٩،

١٥٣، ١٥٤، ١٦٤، ١٨١،

١٨٣، ١٨٦، ٢١٣، ٢٩٦

ابن ذواد: ٣٢، ٢٣٦

ابن راهويه: ٢٤٣

ابن رجب: ٢٨٦، ٢٩٨، ٣٠٠،

٣٩٩، ٤١٦

ابن رزق: ٣٥، ٣٩، ٦٦، ٨١،

٩٣، ١٠٤، ١١٤، ١٢٢، ١٢٩،

١٤٩، ١٦٢، ١٦٧، ٢٠٣،

٢٠٩، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٨،

٢٣٣، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٤٦،

٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٦،

٢٥٩، ٢٦٢، ٢٧٣، ٢٨٠،

٢٨٣، ٢٩٠، ٣٥٥، ٣٦٤،

٤٠١، ٤١٧

ابن زاطيا: ١٢٥، ١٢٩

٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ،
٣١٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ،
٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٦٠ ، ٣٨٠ ،
٣٩٠ ، ٣٩٢ ، ٣٩٧

ابن عبدربه : ٢٠١

ابن عبدالهادي (شمس الدين) : ١٦٢
(ت).

ابن عبدالهادي (جمال الدين) : ١٩ ،
٣٧٨

ابن عدي : ٨٦ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١٣٥ ،
١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٩٣ ، ٢١٠ ،
٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٠ ،
٢٤١ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٦١ ،
٢٨٥ ، ٣٠٥ ، ٣١٠ ، ٣١١ ،
٣٢٦ ، ٣٢٩ ، ٣٩٢

ابن عساكر : ١٠٦ ، ٣٤٤

ابن عقدة : ١٥٥ ، ٢٤١ ، ٣٠٦

ابن العماد الحنبلي : ٣٧

ابن عمار الموصلي : ٢٦١

ابن الغطريف : ٢٦٥

ابن فارس : ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦

ابن فرحون : ١٨ ا.

ابن القاسم (تلميذ مالك) : ١٦٦ ،
٢٠٨

ابن قتيبة : ٨٢ ، ١٠٦ ، ١١٢ ، ١٤٠ ،
١٥٢ ، ١٥٤ ، ٢٠٨ ، ٢٨٢

ابن القطان (أبو الحسن) : ٣٨ ،
٣٣٥ ت.

ابن القيم : ١٤٧ ، ١٤٨

ابن كثير المفسر : ٢٤

ابن سختويه بن مازيار : ٩٧

ابن سعد كاتب الواقدي : ٣٢ ، ٣٣

٨٠ ، ٨٢ ، ١٤٠ ، ١٥٢ ، ١٥٤

٢٢٣ ، ٢٦٠ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٤١٣

ابن السقاء = عبدالله بن محمد المزني :

٢٨٨ ، ٤٠٧

ابن سلم الختلي : ٦٦ ، ٨١ ، ١٠٤

١٢٢ ، ١٢٩ ، ١٣٩ ، ١٤٩

١٥٣ ، ١٦٢ ، ١٦٥ ، ١٨٣

١٨٦ ، ٢١٠ ، ٢٢٠ ، ٢٣٣

٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٩

٢٦٢ ، ٢٩٠

ابن شاقلا (شاتلا) : ٧٣

ابن شاهين : ٣٤٤

ابن شبرمة : ٢٢٥

ابن صاعد : ١٣٦ ، ٣٦٥

ابن الصلاح : ٣٨ ، ١٨٠ ، ٢٠٢

ابن الضريس : ٣٩٥ ، ٣٩٧

ابن طاهر المقدسي : ٢٦ ، ٢٧ ، ٦٤

ابن طاوس : ٢٠٢

ابن طولون : ٩ ت ، ٣٠٥

ابن عامر المقرئ : ٢٠٣

ابن عبد البر : ٨ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٣

٣٧ ، ٤٢ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ١٠٤

١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٣٠

١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٧٤ ، ١٨٧

١٩٠ ، ١٩٧ ، ٢٠٧ ، ٢١٣

٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٩

٢٢٥ ، ٢٢٩ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠

٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨

٢٢٨ ، ٢٣٨ ، ٣٠٨
 أبو بكر الصديق : ١٧٣ ت ، ٢٨٥ ،
 ٣٠٥ ، ٤١٧
 أبو بكر الكلاعي : ٣٠٥
 أبو بكر المروزي : ٢٤٣ ، ٢٧٥ ؟
 أبو بكر بن عياش : ١٦٦ ، ٢٦٢ ،
 ٢٦٣ ، ٣١١
 أبو بكر بن المقرئ : ٩٢ ، ١٨٤ ، ٣٠٥
 أبو تميلة المروزي : ٢٤٣ ، ٢٤٤
 أبو ثور : ٢٤٨ ت .
 أبو جعفر : ٣٩ ؟
 أبو جعفر الأرزناني : ٣٢٣
 أبو جعفر الأيلي : ٢٧٢
 أبو جعفر الداودي : ١٧ ، ٢٢٩
 أبو جعفر الطائي : ١٩٨
 أبو جعفر المنصور : ١١٥ ، ١٢٦ ،
 ١٣٢ ، ١٦١ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ،
 ٤٠٣ ، ٤٠٤
 أبو جهل : ٣٨ ، ١٨٨ ت
 أبو حاتم الرازي : ٩٧ ، ١١٣ ،
 ١٣١ ت ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ٢٠٧ ،
 ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٦ ،
 ٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٤٧ ، ٢٩١ ،
 ٣٢٣ ، ٣٦٠ ، ٤١١ ، ٤١٤
 أبو حامد الإسفرائيني : ١٩ ، ٢٠ ،
 ٢١ ، ٢٢ ، ٧٠
 أبو الحسن الأخفش : ٤٧
 أبو الحسن الرزاز : ٤٥ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ،
 ٢٥٤ ، ٢٧٥ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧
 أبو الحسن النهقي : ٤١

ابن ماجه : ٢٦٦ ، ٤١٠
 ابن مأكولا : ٣٤٠
 ابن مالك : ١٥٨
 ابن المنادي : ٣١٤ ، ٤١٧
 ابن منبه : ٢٠٢
 ابن منده : ٣٨ ، ١٣٦
 ابن المواز المالكي : ٣٤١
 ابن النديم : ٨٢ ، ١٤٠ ، ٣٣٥ ت ،
 ٣٧٨
 ابن نقطة : ٧٤
 ابن هبيرة : ١١٥
 ابن الوزير اليماني : ٣٣
 ابن يونس : ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٣٢٢
 أبو أحمد الحاكم : ٨٦ ، ٢٠٧ ، ٢٤١
 أبو أحمد العسال : ١٠٠ ، ١٣٩ ،
 ٢٦٦ ، ٢٧٦ ، ٣٥٦ ، ٤٠٩
 أبو أحمد الغطريفي : ٣٨
 أبو أحمد الفراء : ٤٠٧
 أبو الأخنس الكتاني : ١٠١
 أبو الأزهر النيسابوري : ٢١٠
 أبو إسحاق الجوزجاني : ٢٢٧ ، ٣٢٨
 أبو إسحاق الشيرازي : ٣٥٣ ، ٣٥٤
 أبو إسحاق الفزاري : ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ،
 ١٠٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ،
 ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤
 ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٤٤
 أبو بشر الدولابي : ٨٤ ، ٢١١ ، ٣١٢
 أبو بكر الأبهري : ١٣ ت ، ٣٤٤ ، ٣٥٩
 أبو بكر السرخسي : ٤١
 أبو بكر الشافعي : ١٩١ ، ٢١٨

أبو طلحة الوساسي: ١٦٩
 أبو الطيب الطبري: ٢٢، ٢٨٩
 أبو الطيب اللغوي: ٥٣
 أبو عاصم العباداني: ١٨٣، ٣٢٩، ٤٠٠

أبو عاصم العامري: ٣٥٤
 أبو عاصم النبيل: ٢٥٠، ٤٠٠
 أبو عباد المقبري: ١٢٠
 أبو العباس السراج: ٢٠٨
 أبو العباس بن سريج: ١٩، ٣٨
 أبو عبدالله الجصاص: ١٣٦
 أبو عبدالله الواسطي: ١٨٨
 أبو عبدالرحمن السلمي: ٥٩
 أبو عبدالرحمن المقرئ: ١٩٧، ٢٢٦، ٢٣٥

أبو عبيد = القاسم بن سلام: ٥١، ٥٦، ٢٦٣، ٣٤٩
 أبو العلاء الواسطي: ٦٠، ٦١، ٢٨٨

أبو علي البكري: ٣٠٥
 أبو علي الحداد: ٣٢
 أبو علي الصواف: ١٢٨
 أبو علي الفارسي: ٥٣، ٥٦
 أبو عمار المروزي: ٤١٧
 أبو عمرو الداني: ١٤٤
 أبو عمرو بن السماك: ١٢٩، ١٦٧، ١٨٣، ٢٠٣، ٢٢٠، ٢٣٧
 ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٧٣، ٣٥٥
 أبو عمرو بن العلاء: ٤٦، ٥٥، ٢٠٣
 أبو عوانة الإسفراييني: ٣٦٢

أبو الحسين الطيوري: ٢٣
 أبو الحسين العطار: ١١٥، ٢٣٥
 أبو حفص البخاري: ٩٩
 أبو حمزة السكري: ١٩٢
 أبو الخطاب: ٤٧

أبو داود السجستاني: ٣٥، ٥٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٩، ٢١٠، ٢٤٤
 أبو ذر الغفاري: ٣٥
 أبو ذر الهروي: ١٨، ٢٣٠
 أبو رجاء المروزي: ١٢٨، ٢٠٦
 أبو رياش: ٤١٨

أبو زرعة الرازي: ٧٩، ٨٤، ١١٣، ١٢٣، ١٣١، ٢٢٦، ٣٣١، ٣٣٩
 أبو زرعة الكشي: ٨٤
 أبو زيد الأنصاري: ٤٧، ٥٢، ١١٠، ٤١٨

أبو سعيد السيرافي: ٤٧، ٥٣
 أبو سلمة التبوذكي: ١٩١
 أبو سليمان الجوزجاني: ٢٤٠
 أبو شامة المقدسي: ٣٩٢
 أبو شيخ محمد بن الحسين: ٤٠٥
 أبو الشيخ ابن حيان: ١٠٠، ١١٧، ١١٨، ١٣٩، ٢٤٦، ٢٦٦، ٢٧٦، ٣٥٦، ٣٨٣، ٤٠٧، ٤١٠، ٤١٧

أبو صالح الفراء (محبوب): ٣٥، ٦٧، ٨٢، ٨٣، ١٤٩، ١٥٣

أبو طالب المكي: ٢٨٨
 أبو طاهر الذهلي: ٣٥٩
 أبو طاهر السلفي: ٧١

أبو الفضل الشيباني: ٢١١
 أبو مقاتل السمرقندي: ١١٩، ١٧٠
 أبو منصور الماتريدي: ١٤٨ ت.
 أبو موسى المديني: ٢٦٦، ٤١٠
 أبو نعيم الأصفهاني: ٢١، ٢٤، ٣٢،
 ٣٣، ٣٧، ٣٨، ٦٢، ١٤٣،
 ١٩٨، ٢١١، ٢١٢، ٢٢٠،
 ٢٥٠، ٢٦٦، ٣٥٦، ٣٨٣،
 ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٧
 أبو نعيم الفضل بن دكين: ١٥٠،
 ٣٣٣، ٣٣٦، ٤١٧
 أبو هريرة: ٦٢، ١٩٦، ٢٩٩
 أبو هشام الرفاعي: ٤١٣
 أبو الورد الحنبلي: ١٣٧، ٢٨٢
 أبو الوزير: ٤٠٢
 أبو الوفاء الأفعاني: ١٧٣
 أبو الوليد بن الفرضي: ٢٠٨
 أبو يزيد القراطيسي: ٢٧٢
 أبو يعلى الخليلي: ٨٤ ت، ٢٦٤
 أبو يعلى الموصلي: ٢٦١
 أبو يوسف: ١٠، ١٩، ٣٧، ٥٠،
 ٥٢، ٥٣ ت، ٩٤، ٩٥، ٩٦،
 ١٠٢، ١٠٥، ١٠٨ - ١١١،
 ١٤٤، ١٤٥، ١٧٢، ١٧٦،
 ١٩٤، ٢١٢، ٢١٧، ٢٣٢،
 ٢٤٢، ٢٦٠، ٢٦٧، ٢٧٢ ت،
 ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٨٦، ٢٧٨،
 ٢٩٧، ٣٠٥، ٣٢٠، ٣٢٥،
 ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٣،
 ٣٣٥ - ٣٤٢، ٣٤٦، ٣٤٧

أبو عوانة الوضاح اليشكري: ١٤٢
 ١٨٢ - ١٨٥، ١٩١، ٢٣١،
 ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩
 أبو الغنائم النرسي: ٣٤٠
 أبو الفتح الأزدي: ١٤٣، ٢١١،
 ٣٢٨، ٢٨٠
 أبو الفرج الأصبهاني: ٣٤٤
 أبو الفضل الكرماني: ١٧٧ ت.
 أبو القاسم البغوي: ١٠٨، ١٠٩،
 ٢٣٥، ٣٣٠، ٣٦٥
 أبو القاسم الكعبي: ٣٩٧
 أبو قدامة: ٢٥٢
 أبو قطن: ٢٩٦
 أبو قلابة الجرّمي: ١١٠
 أبو قلابة الرقاشي: ١٥٨، ٣٢٩
 أبو لهب: ١٩٦
 أبو ليلي أمير أصفهان: ٧٦
 أبو المؤيد الخوارزمي: ١٧٦، ٢٨١ ت،
 ٣٠٥
 أبو محمد: ١١٤
 أبو محمد الحارثي: ١٣٧، ٣٠٥
 أبو محمد بن الأكفاني: ٢٠
 أبو مروان (والد عطاء): ٣٥٨
 أبو مسهر: ٨٠، ٩٢، ٢٨٤، ٢٨٥
 أبو مصعب الأصم: ٢٢٣، ٢٢٨
 أبو مطيع البلخي: ١٤٥ - ١٤٨،
 ٤١٢
 أبو معشر الطبري: ٤١
 أبو معمر القطيعي: ١٢٥، ١٢٩
 أبو معمر المنقري: ١٢٩، ١٦٢

أحمد بن الصلت = بن عطية الحماني:

٣٣٢، ٣٢٧، ٣٢١

أحمد بن عبد الأصفهاني: ٢٩٥

أحمد بن عبد الله الفرياناني: ٢٥٠

أحمد بن عبد الحميد الحارثي: ٣٦٢

أحمد بن عبيد بن ناصح: ٨٦

أحمد بن الفرات الرازي (أبو مسعود):

٤١٠، ١٤٣، ١٥٠، ٢٦٦

أحمد بن الفضل: ٢١٩، ٤١٦

أحمد بن القاسم البرقي: ١٠٨، ١٠٩

أحمد بن كامل الشجري القاضي: ٨٨،

٢١٨، ٢٣٢، ٣٣٧، ٤١٧

أحمد بن محمد البارزي: ٢٠

أحمد بن محمد المنكدري: ٣٢٣

أحمد بن المعذل: ١٨٨ - ١٩٠

أحمد بن منصور زاج: ٤٠٢

أحمد بن موسى النجار: ٢١، ٣٧،

٤١٠

أحمد بن نصر الذارع: ٢٧٧

أحمد بن يونس: ١١٤

أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي:

٢١١، ٢١٣

الأحوص بن جواب الضبي: ٢٦٠

إدريس بن عبد الكريم: ٣٦٣ ت.

الإدريسي: ٣٢٣

الأزهري (أبو القاسم): ٤٥، ٥٤،

٢١٠، ٢٥٤، ٢٩٣، ٤٠٦

الأزهري (أبو منصور): ٥١، ٣٤٤

إسحاق بن إبراهيم الحنيني: ٢٠٧

إسحاق بن أبي إسرائيل: ٢١٢

٣٨٤، ٤١١

أبي بن كعب: ٣٢١

الإتقاني: ٥٨، ١٥٩، ٢٩٩، ٣٨٠

الأثرم: ٢٧٧

أحمد بن إبراهيم النكري: ١٢٣، ٤٠١

أحمد أمين: ٦٣ ت.

أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي:

٢٧٦، ٢٧٧

أحمد بك الحسيني: ٥٧ ت، ٣٤٤ ت.

أحمد بن الحسن الترمذي: ٣١٧

أحمد بن حنبل: ١٠، ١١، ٢٥، ٥٤،

٧٦، ٧٨، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٧،

١٦٣، ١٧٥، ١٩٣، ٢١٠،

٢١٢، ٢١٥، ٢١٨، ٢٢٧،

٢٣٤، ٢٥٣، ٢٧٥، ٢٧٨ -

٢٨٣، ٢٨٩، ٣١١، ٣١٦،

٣٣٠، ٣٣٥ ت، ٣٣٧، ٣٤٤،

٣٤٩، ٣٦٣، ٣٩١، ٣٩٥،

٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤٠٤،

٤١١، ٤١٢، ٤١٤

أحمد بن خالد الكرماني: ٣٥٥

أحمد بن الخليل (جور، حور): ٩٤،

٣٩٨

أحمد خيرى باشا: ٥٧ ت.

أحمد بن سعد بن أبي مريم: ٣٢٧

أحمد بن سلمان النجاد: ١٣١، ٢٤٦،

٢٨٠، ٢٨٣، ٤١٧

أحمد بن سنان: ٩٧

أحمد بن صالح المصري: ٢٠٧،

٣٣٥ ت، ٣٩٨

إسحاق بن إسماعيل: ٣٦٣ ت.

إسحاق بن البهلول التنوخي: ٣٦٣

إسحاق بن عبد الرحمن: ١٠٦، ٣٥٦

إسحاق بن منصور الكوسج: ٥٤

أسد بن عمرو البجلي: ٢٣٢، ٢٣٣

٢٧٠، ٢٧٣، ٣٣٦، ٣٣٧ ت.

أسد بن الفرات: ٢٠٨، ٣٤٩

أسد بن موسى: ١٣٠

إسماعيل بن إبراهيم الهذلي: ٢٢٣

٢٦٣

إسماعيل بن أبي الحكم: ١١٦

إسماعيل بن أبي حكيم القرش:

١١٦

إسماعيل بن بشر: ٢١١

إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة:

١١١، ١١٧، ١٩٧، ١٩٨

٢٤٠ ت، ٢٦٢، ٣٢٥

إسماعيل بن حمدويه: ٢٩٣، ٤١٦

إسماعيل بن داود: ١٥٤

إسماعيل بن عرعة: ٩٧

إسماعيل بن عياش: ١٩٨، ٣٦٠

٣٦١

إسماعيل بن عيسى: ١٥٢

إسماعيل الفزاري: ٣٦٣

إسماعيل القاضي: ١٨٩، ٣٥٩

الإسماعيلي: ٩٥

الأسود بن سالم: ٢٦٣

أصبغ بن خليل القرطبي: ٢٠٨

الإصطخري: ٤١١

الأصمعي: ٤٩ — ٥٥، ٨٦، ١١٠

٢٠٠، ٤١٧

الأعمش: ١٧٣

إمام الحرمين: ٢١، ٦٥، ١٧٧ ت.

امراة جهم بن صفوان: ٩٩

أنس بن مالك: ٢٣، ٢٤، ٣٢، ٣٣

٥٥، ١٥٥، ١٥٨، ٣٢٣، ٣٢٥

٤١٤، ٤١٥

الأوزاعي: ١٣٥، ١٣٧، ١٣٨

١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٩٨

٢١٢، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨

٢٢١، ٢٣٨، ٣٠٧، ٣٠٨

٣٢٤، ٣٣٩

أيوب بن إسحاق السافري: ٢٦٧، ٤١١

أيوب السختياني: ١٣٥، ١٣٧

١٨٥، ٢١٣

أيوب الواسطي: ٢٦٧

أيوب بن محمد الضبي: ٢٢٠

(ب)

البارقي: ٥٠

الباجي: ١٧، ١٨، ١٠٣، ١٣٦

١٣٧، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٢٩

٢٣٠، ٢٣٤ ت، ٢٩٨، ٣٩٨

الباغندي: ٧٧، ١٩٢

البخاري: ٧٩، ٩٠ ت، ٩٦، ٩٧

١٢١، ١٢٨، ١٣١، ١٤٩

٢٠٤، ٢٠٧، ٢٢٠، ٢٢٦

٢٣٢، ٢٣٧، ٢٥١، ٢٥٤

٢٦٧، ٢٩٨، ٣١٧، ٤١٢

البدر القرافي: ٥٠

البرهاري: ٢٧٥

البرذعي (علي بن عبدالعزيز): ٢٦٩،

٢٨٣

البرقاني: ٢٨٠، ١٢٣، ١٢٨، ١٣٨،

١٤٢، ٢٢٣، ٢٤٩، ٢٦١،

٣٣٠، ٣٤٦، ٣٩٨

البنار: ٣٥٨

البساسيري: ٢٣، ٢٦

بشر بن علي أبي الأزهر: ٣٣٠، ٣٣١

بشر بن السري: ١٨٢

بشر بن غياث: ١٠٦، ١٠٧

بشر بن المفضل: ١٥٥

بقي بن مخلد: ٢٠٨

بقية بن الوليد: ٣٦٠

بلحارث بن كعب: ٤٧

بندار = محمد بن بشار: ٢٥٨، ٢٥٩

البويطي: ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٧١ ت.

البياضي: ١٠١

البيهقي: ٢١، ٥٠، ٥١، ٩٩،

١٠٠، ١٠١، ١٤٣، ١٦٣،

٢٧١، ٣٥٨، ٣٨٣

(ت - ث)

الترمذي: ٨٠، ٢٣٦

التوريشتي = فضل الله: ٣٣، ١٧٣

ثابت (والد أبي حنيفة): ٣٦

ثعلب: ٥٧

ثعلبة بن سهيل القاضي: ١٣٠،

٢١٦، ٤١٣

(ج)

جابر الجعفي: ٣٥٧، ٣٥٨

جابر بن زيد: ١٨٦

جابر بن عبدالله الأنصاري: ١٨٦،

١٨٨

الجاحظ: ٤٦، ٥٨

جبر (محمد بن عصام الأصبهاني):

٢٦٦، ٢٦٧

الجراح بن المنهال الجزري: ٢٥٣

جرير بن عبد الحميد الضبي: ١٣٠،

٢١٧، ٤٠٧، ٤٠٨

الجعد بن درهم: ١٠٦، ١٠٧، ١١٦،

١٢٣، ١٢٤

جعفر بن شاکر: ٢١٥، ٤١٦

جعفر بن عون: ٣٢٨

جعفر بن محمد الصادق: ٢٦٥

جعفر بن محمد الصيدلي: ٢٧٥، ٤١٦

جعفر بن محمد الفريابي: ٣١٧

جهم بن صفوان: ٩٥ - ٩٧، ٩٩،

١٠١، ١٠٢، ١٠٦ - ١٠٨،

١٤٥، ١٤٧، ٣٢٠

الجوهري (اللغوي): ٥٠

(خ)

حاجب بن أحمد الطوسي: ٢٣٠،

٢٣١

الحارث بن عمير: ٧٤، ٧٥، ٧٧

الحارث بن هشام بن المغيرة: ١٨٨ ت.

الحاكم أبو عبدالله: ٢٤، ٧٥، ١٠٩،

١٣٩، ١٩٦، ١٩٩، ٢١٤،

٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٦٤ ، ٢٩١ ،
 ٢٩٢ ، ٣٠٦ ، ٣٢٣ ، ٣٣٠ ،
 ٣٦٢ ، ٤٠١ ، ٤٠٢
 حبان بن علي العنزى : ٢٩٧ ، ٣٣٦
 حبيب بن زريق كاتب مالك : ٢١٠
 الحجاج بن أرطاة : ١٨٦ ، ٣٠٣
 الحجاج الأعور : ١٢٥ ، ٢٤٩
 حجاج بن الشاعر : ١٤٩ ، ٢٣٣ ،
 ٤١٧
 الحجاج بن يوسف الثقفي : ١٤١ ،
 ١٥٩
 حرب بن إسماعيل السيرجاني : ٢٢٥ ،
 ٢٦٩ ، ٣٨٧
 حرمة (تلميذ الشافعي) : ٣١٨ ت.
 حريث بن عبد الرحمن : ٢٧٩
 حريز بن عثمان : ٩١ ت ، ٩٨ ت.
 حسان بن ثابت : ١٨٨ ت ، ١٩٠
 الحسن بن أبي بكر : ٢٢٠ ، ٢٣٢
 الحسن بن أبي بكر بن شاذان : ١٤٢
 الحسن بن أبي مالك : ١٠٥ ، ١٠٨ ،
 ١٠٩ ، ١١١ ، ٢٤١ ، ٢٧٤
 الحسن البصري : ٢٧ ، ١٥٩ ، ١٩٨ ،
 ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٣١ ، ٢٧٨
 الحسن بن حماد سجادة : ١٣١ ، ١٣٣
 الحسن بن الربيع : ٢٩٥
 الحسن بن زياد اللؤلؤي : ٢٩٢ ،
 ٣٠٥ ، ٣٣٦ ، ٣٦٢ - ٣٦٦
 الحسن بن صالح بن حي الهمداني :
 ٤٨ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٣٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٢
 الحسن بن الصباح : ٢٠٧

حسن بن عاصم : ٥٧ ت.
 الحسن بن علي الحلواني : ١٣٩ ، ١٥٣ ،
 ١٨٣ ، ١٨٦ ، ٢١٥ ، ٢٢٨ ،
 ٣٦٥ ، ٤٠٠
 الحسن بن علي الغزنوي : ٣٢٢
 الحسن بن الفضل البوصرائي : ٣١٤
 الحسين بن أحمد الهروي : ٣٣٠
 الحسين بن إدريس : ٢٦١
 الحسين بن حميد بن الربيع : ٢٤٠ ،
 ٢٤١
 الحسين بن عبد الأول : ١١٣
 الحصري (جمال الدين) : ١٧٤ ت.
 الحطيئة : ١١٩ ، ٢٥٥
 حفص بن سليمان : ٢٥
 حفص بن غياث : ٢٣٣ ، ٣٤٢ ،
 ٢٩٧ ، ٣٣٦ ، ٣٦٢
 الحكم بن عتيبة : ٤٨ ، ٢٠٢
 الحكم بن المنذر : ٦٧ ، ٦٩ ، ٣١٠
 الحلواني = الحسن بن علي .
 حماد بن أبي حنيفة : ٤٣ ، ٣٠٥ ،
 ٣٢٥ ، ٣٦٣
 حماد بن أبي سليمان : ٤٣ ، ٤٨ ،
 ١١٥ - ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢١ ،
 ١٢٦ ، ١٤٢ ، ١٦١ ، ٢٠٢ ،
 ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٥٣ ، ٤٠٣
 حماد بن إسحاق الموصلي : ٣٤٣
 حماد بن زيد : ٨٨ ، ٨٩ ، ١٨٥ ،
 ١٨٦ ، ٢١٤ ، ٢٢٢ ، ٣٢٨ ، ٣٤٧
 حماد بن سلمة : ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٩١ ،
 ٢٢٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٤

حمدان الوراق: ١٩١

حمدي باشا: ٧٣ ت.

حمزة السهمي: ٣٢، ٣٣، ٤١٧

الحميدي شيخ البخاري: ٧٣، ٧٤

٧٦، ٧٨، ٩٨، ١٣٠، ١٦٧

١٦٨، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٣

٢٢٠، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٥٥ -

٢٥٧، ٢٦٩، ٢٩٣، ٣٥٦

الحميدي (صاحب الجمع بين

الصحيحين): ٧٦، ٢٨١ ت.

حنبل بن إسحاق: ٧٣، ١٦٧، ٢٥٦

حنين بن نزار: ٤٧

الحيني: (إسماعيل): ٢٢٨

(خ)

خارجة بن مصعب: ٢٥١

خالد بن عبدالله الطحان: ٢٦٨

خالد بن عبدالله القسري: ١٢٣ -

١٢٥

خالد بن مهران: ٢٠١

خالد بن نافع: ٤٠٣

خالد بن هياج: ٢٦١

خالد بن الوليد: ١٨٨ ت.

خالد بن يزيد بن أبي مالك: ٢٨٢ -

٢٨٤

خالص الشرواني: ٣٤٤ ت.

خشيش بن أصرم: ٣٨٧

الخطابي: ١٢ ت.

خلف بن بيان: ٢٤١

الخلال: ٣٨٧

خير الدين الرملي: ٣٠٥

(د)

الدارقطني: ٣٢، ٣٣، ٤٣، ٦٠ ت،

٧٧، ٨٨، ١٠٩، ١٣١، ١٥٠

١٦٢، ١٩٣، ٢١٥، ٢٢٢

٢٤٦، ٢٥٠، ٢٨٨، ٣٠٤

٣١٩، ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣١

٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٩، ٤١٧

داود الطائي: ٢٩٧

داود بن المحبر: ١٨٧

الدراوردي: ٩، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٩

دَعْلَج: ٤٠، ١١٤، ١١٥، ٢٣٥

٢٩٢، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٦٤، ٣٦٥

الدمياطي: ٧١

دينار بن عبدالله: ٢٣

(ذ)

ذاكر بن كامل: ٣٣

الذهبي: ١٠، ٢١، ٣٣، ٣٨، ٦٤

٧٠، ٧١، ٨٦، ١١٣، ١١٥

١١٦، ١٢٣، ١٢٧، ١٢٨

١٤٩، ١٨٠، ٢٠٧، ٢٢٣ ت،

٢٣٠، ٢٣٦، ٢٤٠ ت، ٢٥٤

٢٨٣، ٢٨٨، ٣٠٤، ٣٠٧

٣١٣، ٣١٤، ٣٢١، ٣٢٢

٣٣٧، ٣٥٥، ٣٦٣، ٤٠١

ذَوَاد بن علبة: ٤١

الزهري: ١٩٩، ٢٠٠، ٢١٦، ٢٩٦
زيد بن أسلم: ٢٠١

(س)

الساجي: ٣٨، ١٩٦، ٢٤٩، ٢٥٠،
٢٧١، ٢٨١، ٣٦٥، ٤١٥

سالم الأفتس: ٨٨، ٨٩
سالم بن عبدالله بن عمر: ١٩٠.
سالم بن عصام: ٢٦٦، ٤٠٧، ٤١٠
سبط ابن الجوزي: ٢٦، ٢٨، ٣٢،
٣٣، ٤١، ٦٥، ٢٢٥، ٣٩٩

السبكي (التاج): ٢٧١، ٣٥٦
السبكي (التقي): ١٤٧
سعد بن مرزوق الحنبلي: ٢٨٧
سعيد بن جبير: ٨٨، ٨٩، ٢٠٠،
٢٧٨، ٢٠١

سعيد بن سالم القداح: ٩٤
سعيد بن سلم الباهلي: ٩٥، ١٠٩،
١١٠، ١٤٣، ١٤٤، ٤٠٤

سعيد بن عامر: ٢١٤
سعيد بن عبدالعزيز: ٢٨٥، ٢٨٦
سعيد بن المسيب: ٢٠٢، ٢٧٨، ٢٧٩
سعيد بن منصور: ٣٤١
سفيان الثوري: ٨، ١٥، ٤٨، ٧٠،
٧٣، ٧٩، ٨٥، ٨٦، ١٢١،
١٢٩، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٧،
١٤٢، ١٤٣، ١٦٣، ١٦٤،
١٦٦، ٢١١، ٢١٢، ٢١٦،
٢١٨، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٤،
٢٤٤، ٢٤٧، ٢٦٦، ٢٦٧

(ر)

الرازي الجصاص: ٣٨، ١٣٦،
١٤١، ١٦٦، ٢٨٠، ٢٩٩، ٣٨٠
الرازي (الفخر): ٢١، ٤٠، ١٩٩.
الراعي الأندلسي: ٢٧١.
رافع بن خديج: ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥
الرامهرمزي: ١٥، ٢٠٠، ٢٠١،
٣٩٢

الربيع المؤذن: ٢٦٩
الربيع المرادي: ٢٧٢
ربيعة الرأي: ٥٤، ٥٥، ١٧٤،
١٩٥، ١٩٧، ٢٠٢، ٢٠٨،
٣٣٥.

رجاء بن السندي: ١٣٣، ١٨٣، ٢٦٧
رسته: ٢١١، ٢٤٣، ٢٦٦، ٣٦٠،
٤٠٨، ٤١٠
رقبة بن مَصْقَلَة: ٢٤٨، ٣٠٩
الرماني: ٥٦

(ز)

الزبرقان: ١٢٩، ٢٥٥
الزجاجي: ٥٦
زر بن حبش: ٥٩، ٣٦٦
الزعفراني: ٢٤٨
زفر بن الهذيل: ١٩، ٥٣، ١٧٦،
١٨٩، ٢٢٢، ٢٣٢، ٢٥٠، ٢٧٣،
٢٩٧، ٣٠٦، ٣٣٦
زكريا بن سهل المروزي: ٢٤٢
الزخشري: ٥٨، ٦٠، ١٤١

السليمانى: ٢٦١، ٢٦٠
 السمعانى: ٣٣، ١١٨، ٢٤٨، ٢٥٠،
 ٣٤٤، ٣٢٤
 السمنانى: ٣٦، ٤٢
 سنيد بن داود: ٢٤٩
 سوار بن عبدالله القاضى: ٢٢٢، ٢٢٣
 سويد بن عبدالعزيز: ٣٥٨
 السيوطى: ٣٢، ٣٣، ٥٣، ٦٢،
 ٦٣، ٢٤١، ٣٠٦

(ش)

الشافعى: ٩ - ١١، ١٨، ٣٤، ٣٧،
 ٤٣، ٥٦ - ٥٨، ١٣٨، ١٦٧،
 ١٦٨، ١٧٢، ١٩٣، ١٩٦،
 ١٩٩، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٢،
 ٢١٩، ٢٢٥، ٢٣٤، ٢٤٦،
 ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٥٧،
 ٢٦٩ - ٢٧١، ٢٧٥، ٢٧٩،
 ٢٨١، ٢٩٣، ٣٤١، ٣٤٩ -
 ٣٩١، ٣٦٠

شبابه بن سوار: ٣١٠
 شبير أحمد العثمانى: ٢٩٨
 شرف الدين الدمشقى: ٣٤
 شريح القاضى: ٢٧٢
 شريك القاضى: ٨١، ٨٥، ٨٦،
 ١٢٣، ١٢٦ - ١٢٨، ٢١٣،
 ٤٠١، ٤٠٠
 شعبة بن الحجاج: ١٣٢، ٢١٩،
 ٢٢١، ٢٢٣، ٣١٠، ٣١١،
 ٣٥٨، ٣٨٤، ٣٩٢، ٤٠٩

٢٧٨، ٢٧٩، ٣١١ - ٣١٣،
 ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٨ - ٣٣٠،
 ٣٥٨، ٣٦٤، ٣٨٤، ٣٩٢،
 ٤٠٩ - ٤١٠
 سفيان بن عيينة: ٨، ١٥، ٩٨،
 ١٦٣، ١٦٧، ١٨٦، ١٩٢،
 ١٩٣، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨،
 ٢١٢، ٢١٣، ٢٢٠، ٢٢١،
 ٣٠٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٩٢ -
 ٣٩٧، ٣٩٥

سفيان بن وكيع: ١١٤، ١١٥، ٢٤٧

السكن بن سعيد: ٣٤٤

سلام بن أبي مطيع: ٢١٤

سلامة بن محمود القيسي: ٩٢

سلم بن سالم: ٣٤٦

سلم بن عبدالله الزاهد: ١٣٠

سلمان الفارسي: ١٩٦

سلمة بن سليمان: ٢٥١

سلمة بن عمرو القاضى: ١٠٦

سلمة بن كلثوم: ٢١٥

سليم بن عيسى: ١٢١ - ٤١٤

سليمان بن حرب: ١٤٢، ١٨٣،

٢١٧، ٢٣١، ٤٠٨

سليمان بن الحسان: ٢١٥

سليمان بن سليم المصاحفى: ١٤٦

سليمان بن عبدالله الرقي: ١٣٠،

٢١٧

سليمان بن عبد الحميد البهراني: ٣٦١

سليمان بن فليح: ٣٣٩

سليمان بن يسار: ٢٠١، ٢٠٢

الشعبي: ٤٨، ٥٠، ٥٢، ١٨٤،

٢٠٢، ٢٧٨، ٢٧٩، ٣٢٣

شعيب بن أيوب: ٣٦٣

الشوكاني: ٤١٤

شيطان الطاق: ٢٦٥، ٢٦٦

(ص - ض)

صاعد بن أحمد الرازي: ٣٤

صاعد بن محمد: ٢٠

صالح بن أحمد التميمي: ١٩٣،

٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٧

صالح بن أحمد الهمداني: ٣٩٤، ٣٩٦

صالح جَزْرَة: ٢٢٠، ٣٦٣، ٣٦٤

الصقر بن عبدالرحمن: ٥٩

الصوري (محمد بن عبدالله): ٢٣

الصيمري: ٩، ٦١، ١٠٩، ١١٧،

١٣٨، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٤٧،

٣٢٤، ٣٣٣، ٣٣٣، ٤٠٠

الضحاك بن مزاحم: ٢٠٠

ضرار بن صرد: ١٢١

(ط)

طاهر الجزائري: ٧٣ت.

طاهر بن محمد: ٨٦

طاوس: ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٧٨

الطحاوي: ٩ت، ١٩، ٧١، ١٩٠،

٣٢٩، ٣٤٢

طريف بن عبدالله الموصلي: ٢٨٨

طلحة بن محمد المعدل: ٣٠٥، ٣٣٧

طَلَق بن حبيب: ٨٨، ٨٩

الطوفي: ١٩، ١٣٧، ٢٨١

(ع)

عائشة الصديقة: ١٧٣ت

عارف حكمت: ١٤٨

عارم (محمد بن الفضل): ١٨٦

عاصم بن أبي النجود: ٥٩، ٣٦٧

عافية بن يزيد: ٢٣٣، ٣٣٦

عامر بن إسماعيل: ٧٩

عامر بن صالح: ٤٠٢

عباد بن العوام: ٣٢٨

عباد بن كثير: ٧٨، ٧٩

العباس الدوري: ٢٣٣، ٣٠٧،

٣٥٩، ٣٩٨

عبدالله بن أبي القاضي: ٢٣٧

عبدالله بن أحمد بن حنبل: ٥٤،

١٠٢، ١٢٨، ١٣٠، ١٦٣،

١٨١، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٨٠،

٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٨، ٣١٤،

٣١٥، ٣٨٧، ٣٩٥

عبدالله بن إدريس الأودي: ١٣٠،

١٣٣، ٢٤٩، ٢٦٧

عبدالله بن الحارث بن جَزْرَة: ٣٢،

٤٢ت، ٣٢١ - ٣٢٣

عبدالله بن خبيق: ١٧٠

عبدالله بن داود الخريبي: ١٣٠

عبدالله بن زياد بن سمعان: ٢٥

عبدالله بن سعيد: ١٢٠

عبدالله بن عباس: ٤٩ت، ٥٢،

عبدالله بن محمود البلوي: ٣٧، ٢١
 عبدالله بن محمود المروزي: ١٢٩،
 ٤٠١، ٤٠٢، ٤١٤
 عبدالله بن مسعود: ٤٧، ٥٩، ١٥٦،
 ١٦٦، ١٨٤، ٣٠٢
 عبدالله بن معمر: ١٣٠
 عبدالله بن نجى: ٣٥٧، ٣٥٨
 عبدالله بن نثير: ٣٠٢، ٣٠٣
 عبدالرحمن البحراوي: ٥٧.
 عبدالرحمن بن بنت مالك بن مغول:
 ٥٩
 عبدالرحمن بن الحكم بن بشير النهري:
 ١٢٢
 عبدالرحمن بن داود: ٣٥٦، ٤١٧
 عبدالرحمن بن زيد بن أسلم: ٢٠٢
 عبدالرحمن بن محمد بن الأشعث: ١٤١
 عبدالرحمن بن مهدي: ٢١٠، ٢١١،
 ٢٤٣، ٢٥٨، ٢٦٦، ٣١١، ٣٨٤
 عبدالرحيم بن منيب: ٢٣٠
 عبدالرزاق بن عمر: ٣٤٦
 عبدالرزاق بن همام الصنعائي: ٣١٤،
 ٣٥٨
 عبدالسلام بن عبدالرحمن الوابصي:
 ١٥٣
 عبدالسلام بن محمد: ٣٦٠
 عبدالصمد بن عبدالوارث: ٣١٠
 عبدالصمد بن المعدل: ١٨٩، ٤١٢
 عبدالعزيز البخاري (شارح البزدوي):
 ١٢.
 عبدالعزيز الفنجابي: ٣٤٧

١٦٨، ١٦٩، ١٧٣، ١٨٧،
 ٢١٩، ٢٣٨، ٣١١، ٣١٢، ٣٢٣
 عبدالله بن عثمان بن الرماح:
 ١٤٦، ٤١١
 عبدالله بن علي بن المديني: ٣٢٨،
 ٤١٧
 عبدالله بن عمر بن الخطاب: ٧٢،
 ١٥٥، ١٥٧، ١٦٦
 عبدالله بن عمر بن الرماح: ٤١٢
 عبدالله بن عمرو بن العاص: ٤٩.
 عبدالله بن عون: ٢٢٠، ٢٢١،
 ٢٣١، ٢٥٣
 عبدالله بن عيسى الكوكباني: ٢٥٧
 عبدالله بن المبارك: ١٨، ١٣٥،
 ١٣٧، ١٣٩، ١٥٤، ١٦٥،
 ١٦٦، ١٧٨، ١٧٩، ٢١٢،
 ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٨،
 ٢٣٩، ٢٤٢ - ٢٤٥، ٢٥٠ -
 ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٩٠،
 ٢٩٦، ٣٢٨، ٣٤٦، ٣٨٦،
 ٣٩٨، ٤٠٢
 عبدالله بن محمد البلوي: ٤١٠
 عبدالله بن محمد العتكي: ٤٠
 عبدالله بن محمد المزني = ابن السقاء:
 ٢٨٨، ٤٠٧
 عبدالله بن محمد بن جعفر الأسامي:
 ٢٦٥
 عبدالله بن محمد بن جعفر القزويني:
 ٢٤٦
 عبدالله بن محمد بن حميد: ١٥٥

عبدالمغني : ١١٢

عبدالمغني المقدسي : ٣٣ ، ٢٦٧

عبدالقادر بدران : ٤١١

عبدالقادر القرشي : ٩ ، ٤٢ ، ٧١ ،

٣٦٢ ، ٨٨ ، ٧٢

عبدالقادر البغدادي : ٣٨٨

عبدالقاهر البغدادي : ٦٥ ، ١٠٤

عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد :

٨٤

عبدالملك بن حبيب : ١٧ ، ١٨

عبدالملك بن حميد بن أبي غنية : ١١٦

عبدالملك بن الماجشون : ١٨٩

عبدالملك بن مروان : ٤١ ، ١٩٩ ،

٢٠٠

عبدالمؤمن بن خلف : ٣٦٣ ، ٣٦٤

عبدالوارث العنبري : ١٦٠ - ١٦٢

عبيدالطنافسي : ١١٦

عبيدة الخراساني : ٣٤٦

عتيبة (والد الحكم) : ١١٨

العتيقي : ٣١٠ ، ٣٣٢

عثمان بن سعيد الدارمي : ٣٥ ، ٨٢ ،

٣٨٧

عثمان بن عفان رضي الله عنه : ١٥٨ ،

١٨٤ ، ١٩٨ ، ٣٢٢ ، ٣٩٩ ، ٤١٣

عثمان بن مسلم البتي : ١٥٠ ، ١٥١ ،

١٧٤ - ١٧٦ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ،

١٩٧ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٧٩

العجلي : ٢١١

العراقي (زين الدين) : ٣٣ ، ١٦٤ ،

١٩٣ ، ٣٣٩

العراقي (ولي الدين) : ٣٣

عروة بن الزبير : ١٩٥

عصام بن يزيد (جبر) : ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٤٠٩

عطاء بن أبي رباح : ٣٢ ، ٣٣ ، ٨٤ ،

٨٥ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٣٥ ،

٢٣٦

عطاء بن عبدالله الخراساني : ٢٠٢

عطاء بن أبي مروان : ٣٥٨

العقيلي : ٤٣ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٨٤ ، ٩٦ ،

١٢١ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ٢٢٣ ،

٢٤٠ ، ٢٩٤ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ،

٣٢٥ ، ٣٦٣ ، ٣٦٦

عكرمة مولى ابن عباس : ٢٧٨

علاء الدين التركماني : ١٦٤

علقمة بن مرثد : ٨٤ ، ٨٥

علي بن أبي طالب - رضي الله عنه :

٣٦ ، ٥٩ ، ٦٧ ، ١٩٧ ، ٢٨٥ ،

٢٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٦٥ ، ٤١٨

علي بن أحمد الرزاز : ١٥٠ ، ١٨١ ،

٣١٣

علي بن جرير الباوردي : ٢٩٠ ، ٢٩٢

علي بن الحسين الرصافي : ١١٥ ، ٢٣٥

علي بن حمزة البصري : ٥٢ ، ١١٠ ،

٤١٨

علي بن حمشاذ : ٢٩٥

علي بن خشرم : ٤٠٢

علي بن داود : ١٣ ، ١٣٠

علي الرازي : ٣٦٣

علي بن زيد الفرائضي : ٢١٨ ، ٢٢٨

علي بن صالح البغوي : ١٨٨

علي بن صدقة : ٢١٨

علي بن عاصم: ١٤٢، ١٥٣، ١٥٤،
١٨٣، ٤٠٨، ٤٠٩

علي بن عثمان: ٢٦٤

علي بن عثمان: ٩٧

علي بن عمر بن محمد المشتري: ٨٦

علي بن عيسى الوزير: ٣٩٧

علي القاري: ٨، ١٤٨، ١٩٠،

٣٢٤، ٣٢٢

علي بن محمد بن مهران السواق:

٤١٦، ٣٠٤

علي بن المديني: ١٦٣، ١٦٤، ٢٥٤،

٣١٩، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٠،

٣٣١، ٣٣٧، ٣٤٩، ٣٦٦

علي بن مسهر: ٢٤٧

علي بن محمد الموصلي: ١٤٣، ١٥٠،

١٨١، ١٨٢، ٣١٣

علي بن مهران: ٣٤٦

عمار بن زريق: ٢٦٠، ٢٦١

عمر بن الحسن الأشناني: ١٠٩،

١١٣، ٣٠٥

عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ٥٠،

٥٢، ١١٩، ١٦٠ - ١٦٢، ١٨٤،

١٩٩، ٢٢٣، ٢٥٥، ٢٧٩،

٢٨٥، ٣٠٥، ٣٢٥، ٣٥٨، ٣٦٦

عمر بن ذر: ١١٨

عمر بن سعد القراطيسي: ٥٩

عمر بن عبدالعزيز: ٢٧٩، ٢٨٥

عمر بن الفياض: ١٦٩

عمر بن قيس الماصير: ٤٣، ١١٨، ٢٦٠

عمر بن قيس المكي: ٢٦٠

عمر بن محمد الجوهري: ١١٦،

١٣٩، ٢٤٢، ٣١١

عمر بن مطرف أبو الوزير: ٧٩

عمران بن حطان: ٩١، ٩٨،

عمران بن موسى الطائي: ١٦٢،

عمر بن أبي عثمان الشَّمْزِي: ٧٨

عمر بن الحارث المصري: ١٥، ٣٩٢

عمر بن دينار: ٢١٢

عمر بن عبيد: ٢٧٥، ٢٧٦

عمر بن علي الفلاس: ١٢٩، ٣٢٨

عمر بن مهير (والد الخصاف): ٣٦٣

عمر بن الهيثم البصري: ١٣٢، ١٣٣

عنيسة بن خالد: ٣٣٥،

القاضي عياض: ١١، ١٦، ٢٠٩

عيسى بن أيوب الملك المعظم: ٢٥،

٢٧، ٢٩، ٥٨، ٦٠، ٦٣، ٦٥،

١١٢، ١١٦، ١٧٤، ٢٧٦،

٢٨٤، ٣٤٠، ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٩

عيسى بن عامر: ١٨٦

عيسى بن فيروز: ١٥٠، ١٨١

عيسى بن موسى العباسي: ٢٠١

العيني (بدر الدين): ٩، ٣٣، ٤٢،

٤٧، ٦١، ١٥٩، ٢٩٢

(غ)

الغزالي (حجة الإسلام): ٢١، ٦٥

(ف)

الفتح بن عمرو: ٣٦٣

قيس بن الربيع: ٢٤٩ ، ٢٤٨ ، ١٢٥
قيس بن عيلان: ٤٧

(ك - ل)

الكرابيسي: ٣٩٩ ، ٣٥٦

الكسائي: ٤٧ ، ٥٦

الكشميري: ١٦٦ ، ١٦٧ .

كعب الأحبار: ١٧ ، ٢٢٣

اللالكائي (هبة الله الطبري): ٨٠ ،

١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٠ ،

١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ،

١٣٨ ، ٣٣٠ ، ٣٩٨ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤

الليث بن سعد: ١٦ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ،

١٩٨ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٣٠١ ، ٣٥٩

(م)

مالك بن أنس: ٩ ، ١٠ ، ١٦ ، ١٧ ،

٢٥ ، ٢٧ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٨٨ ، ١٣٥ ،

١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٥٩ ، ١٦٣ ،

١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٧٤ ، ١٩٠ ،

١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ -

٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٣٤ ،

٢٤٧ ، ٢٦٠ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ،

٢٩٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣٢٤ ،

٣٤١ ، ٣٥٠ - ٣٥٥ ، ٣٥٩ ،

٣٩٠ ، ٤١٥

مالك بن دينار: ٢٧

المأمون العباسي: ١٢ ، ١٤ ، ١٥

المباركفوري: ٨٧ .

المبرد: ٥٥

الفراء اللغوي: ٥٥ ، ٥٦

الفراهيني: ٢٨٤ ، ٢٨٥

الفزاري (الفيلسوف): ٨٣

فضل الله التوربشتي: ٣٣ ، ١٧٣

الفضل بن موسى السَّيناني: ١٦٤

الفضيل بن عياض: ٢٥٠ ، ٢٩٧ ،

٤٠٢

فهد بن عوف: ٢٥٤

الفيروز آبادي (صاحب القاموس):

٥١ ، ٥٠

(ق)

القاسبي: ٣٤١

القادر بالله العباسي: ٢٠

القاسم بن أبي صالح الحذاء: ١٩٣ ، ٣٩٤

قاسم بن حبيب التمار: ٨٠

القاسم بن سلام: ٥١ ، ٥٦ ، ٢٦٣ ،

٣٤٩

القاسم بن عثمان الرحال: ٨٤

قاسم بن قطلوبغا: ١٩٠

القاسم بن محمد بن حميد المعمرى:

١٢٣

القاسم بن معن: ٤٧ ، ٥٣ ، ٢٩٧ ،

٣٣٦

قتادة بن دعامة: ١٥٥ ، ١٥٨ ، ١٥٩

القدوري: ٣٤٤

القسطلاني: ٣٣

قطن بن إبراهيم: ١١٢ ، ١١٣

قطن بن نسير الغُبَري: ١١٢ ، ١١٣

القفال المروزي: ٢١

المتوكل (الخليفة): ١٠٥

مجاهد بن جبر: ١٩٨، ٢٠١، ٢٧٩

مجمع بن جالية: ١٧١

محبوب بن موسى الفراء = أبو صالح
الفراء.

محمد بن أبان: ٢٣٦

محمد بن إبراهيم بن جناد المنقري:
٢٩٤

محمد بن أبي الأزهر: ٣٤٢

محمد بن أبي عتاب الأعين: ٢٩٤

محمد بن أحمد الحكيمي: ٢٢٣، ٤١٧

محمد بن أحمد بن سهل الأصباعي:
٤٠٢، ٤٠٣

محمد بن أحمد بن محمد الأدمي: ٢٤٩،
٢٨١، ٢٥٠

محمد بن أحمد بن محمد النوسي: ١٥٥
محمد إحسان اليوزغادي: ١٥٧ ت.

محمد بن أحمد التميمي: ٢٦٦

محمد بن إدريس وراق الحميدي: ٣٥٦
محمد بن إسحاق (صاحب المغازي):
٣٣٨

محمد بن إسماعيل الترمذي: ٢١٩،
٢٣٩

محمد بن إسماعيل التمار: ٣٥٥

محمد بن أعين: ٤٠٢

محمد أمين الخانجي: ٢٨ ت.

محمد بن أيوب الذارع: ٤٠

محمد بن أيوب بن هشام الرازي:

٣٩٧، ٣٩٥، ١٩٣

محمد بن بشار (بندار): ٢٥٨، ٢٥٩

محمد بن بشر الرقي: ٢٤١

محمد بن جابر اليمامي: ٢٢٦، ٢٢٧

محمد بن حيوية النخاس: ٧١، ١٢٧،
١٢٨، ٤٠٠، ٤٠١

محمد بن حيوية الهمداني: ١٢٨

محمد بن جعفر الأدمي: ٨٦

محمد بن جعفر الأسامي: ٢٦٦

محمد بن جعفر الخزاعي: ٦٠

محمد بن جعفر الراشدي: ٢٧٧

محمد بن جعفر الوراق: ١٤٦، ٢١٥

محمد حامد الفقي: ٢٩ ت.

محمد بن الحسن الشيباني: ١٠، ١٨،
١٩، ٣٧، ٤٤، ٤٨، ٥٠، ٥١

٥٣ ت، ١٤٤، ١٥٧، ١٨٤

١٨٥، ١٩١، ٢٣٠، ٢٣٢

٢٤٠، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٦

٢٧٧، ٢٧٨، ٣٠٥، ٣٠٧

٣١٩، ٣٢٠، ٣٣١ - ٣٣٣

٣٣٦، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٦١

محمد بن الحسن النقاش: ٩٢، ١٤٤

٢٨٥، ٢٠٦

محمد بن الحسين بن حميد بن الربيع:

٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٧، ٤٠٤

محمد بن الحنفية: ٢٧٧، ٢٧٨

محمد بن حماد: ٢٣٧

محمد بن حميد: ٢٢٦ ت.

محمد رشيد الحواصلي: ٣٤٤ ت.

محمد بن روح: ٢٨١

محمد بن سعد العوفي: ٣٦٥

محمد بن سعيد بن سلم الباهلي: ٩٥

٩٦، ٤٠٤

محمد بن سلام: ٢٣٦

محمد بن سماعة: ٣٦٣

محمد بن سيرين: ٢٧، ١٩٨، ٢٠١،

٢٣١، ٢٧٨

محمد بن شجاع الثلجي: ١١١،

٢٤١، ٣٦٣

محمد بن شفيق: ٢٩٥

محمد شمس الحق العظيم آبادي:

١٦٢ ت.

محمد بن العباس الأخرم: ٧٦

محمد بن العباس الخزاز = ابن حيويه
الخرزاز.

محمد بن عبدالله الأسدي: ١٣٥

محمد بن عبدالله الأنصاري: ١٩٨،

٣٢٥

محمد بن عبدالله بن أبان: ١٣٠

محمد بن عبدالله بن الحسن: ١٤١

محمد بن عبد الباقي الأنصاري: ٣٠٥

محمد بن عبد الحكم: ١٣٠، ١٦٧،

٢٢٠، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٩،

٢٧١، ٢٩٣، ٣٤١، ٣٥١، ٣٥٣

محمد بن عبد الوهاب الفراء: ٥٦٤

محمد بن عبد الوهاب القناد: ٢٤٥،

٢٤٦

محمد بن عثمان: ٤٠٣

محمد بن علي الحافظ: ٢٥٠

محمد بن علي بن الحسن بن شقيق:

٤١٦

محمد بن علي بن الحسين البلخي: ٢٦٥

محمد بن علي بن سعيد الموصلي: ٤٠١

محمد بن علي بن شقيق: ٤٠٢

محمد بن عمر الخانوتي: ٣٠٥

محمد بن عمر ابن بهته البزاز: ١٥٥

محمد بن عمر بن وليد التيمي: ٢٤٧،

٤٠٤

محمد بن عمران: ٤٠٣

محمد بن عوف: ١٩٨

محمد بن عيسى البزار: ٣٩٥

محمد بن عيسى بن عبد العزيز: ٣٩٦

محمد بن فضيل: ٨٠، ٤١٣

محمد بن فليح: ١٢٣

محمد بن كثير العبدي: ٣١٣

محمد بن كثير المصيصي: ٢١٨

محمد بن المثني: ٣٢٣

محمد بن محمود الجزائري: ١٥٠

محمد بن مخلد الدوري العطار: ٤٣،

٣٠٦ ت، ٣٢٥

محمد مرتضى الزبيدي: ١٦٤

محمد بن مسلمة المخزومي: ٢٠٣ ت،

٤١٤

محمد بن مسلمة المدني: ٢٠٣، ٢٠٤

محمد بن المظفر (صاحب مسند

أبي حنيفة): ٣٠٥

محمد بن المظفر الخياط: ٢٨٧

محمد بن معاوية الزيايدي: ٣٩

محمد بن المنكدر: ٢٠١، ٢٠٢

محمد بن موسى البربري: ٨٨

محمد بن نصر القطيعي: ٢٨٣

محمد بن هارون الحضرمي: ٤١

مطرّف بن عبدالله اليساري: ١٧، ١٨
 المطيري: ٢٩٣
 مطين: ٧٩، ٩٣، ٢٤١، ٢٤٦
 معبد بن جمعة الروياني: ٨٤
 المفضل الغلابي: ٨٨، ٣٢٨
 مقاتل بن سليمان: ١٠٠، ٢٣٧
 المقدمي: ٣٥٥
 المقرزي: ٩، ٢٠، ٧٠
 مكحول: ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٢
 الملك المعظم = عيسى بن أيوب.
 مندل بن علي العنزي: ٢٩٧، ٣٣٦
 منصور بن أبي مزاحم: ٢٢٨
 منصور بن المعتمر: ٣١٣
 المهدي بالله اليماني: ٢٥٨
 مهنا بن يحيى: ٢٨٠
 موسى بن أبي كثير: ٧٢
 موسى بن سليمان بن فليح: ٣٣٩
 موسى بن المساور الضبي: ٢٦٧،
 ٤٠٨، ٤١٠
 مؤمل بن إسماعيل: ٧٩، ١٣٠،
 ١٨١، ٢٢٠، ٢٦٠، ٣٠٢
 ٣١٣، ٤١٢، ٤١٣
 مؤمل بن إهاب: ١٣٠، ٤١٢
 الموفق الخوارزمي: ٩، ١٧٠، ٢٠٩
 الميداني: ٥٦
 ميمون بن مهران: ٢٠٠
 ميناء بن أبي ميناء: ١٢٧
 (ن)
 نافع بن الأزرق: ٨٥

محمد بن يحيى بن حبان: ١٨٣
 محمد بن يحيى بن مهدي الجرجاني:
 ١٩٩ت.
 محمد بن يعلي السلمي: ٩٦
 محمد بن يوسف البيكندي: ٢٧٨
 محمد بن يوسف الصالحي: ٦٩،
 ٣٠١، ٣٠٤، ٣٧٨
 محمد بن يوسف الفريابي: ٢٨٥،
 ٢٨٦
 محمد بن يونس الجمال: ٣١٠
 محمد بن يونس الكندي: ١٢١،
 ٢٩٥، ٣٠٢
 محمود بن إسحاق بن محمود القواس:
 ٢٧٨
 محمود بن سبكتكين: ٢٠
 محمود الغزنوي: ٢١
 مروان بن الحكم: ١٨٥
 المزني: ١٩، ٢٥٧، ٣٤٣
 المزني: ٢٣٦، ٢٦٧، ٣٩٦
 مساور الوراق: ٣١٠
 مسدد بن قطن: ٢٩١
 مسعر بن كدام: ٥٢، ٢٥٢
 مسعود بن شيبة: ٩، ٤٧، ٥٦، ٢٠٩
 مسلم بن أبي مسلم الجرمي: ١٤٣
 مسلم بن الحجاج: ١١٢، ١٤٩،
 ٢٥٤، ٢٩٨، ٣٥٩
 مسلمة بن قاسم: ٣٦٢
 المسيب بن واضح: ١٥٠
 مصطفى الخازندار: ٥٧
 مصعب بن خارجة: ٢٥١

هشام بن عروة: ١٩٦، ١٩٨، ٤١٥
هشام الكلبي: ٣٤٤
هشيم بن بشير: ٣٢٨
هلال بن يحيى البصري: ٣٣٧
الهيثم بن جميل: ١٤٢
الهيثم بن خارجة: ١٠٢
هيثم بن خلف الدوري: ٩٥، ٣١٣،
٤٠٨

واصل الشاري: ١٣٢
الوراق (اسم وهمي لمؤلف): ٢٤٠ ت.
وكيع بن الجراح: ٧٠، ٧١، ٨٥،
٨٦، ١٦٥، ١٧٣، ١٧٧، ١٧٨،
٢١٢، ٢٣٦، ٢٧٠، ٢٩٧،
٣٠٧، ٣٢٨، ٣٣٦، ٣٦٣
الوليد بن مسلم: ٢٢٤

(ي)

اليافعي: ٣٣
يحيى بن آدم: ١٦٢، ٣٦٢
يحيى بن أبي زائدة: ٢٩٧
يحيى بن أكثم: ١٥٣
يحيى بن بكير: ٣٣٥ ت.
يحيى بن جعفر: ٢٣٦
يحيى بن حمزة: ٧٩، ٨٠، ١٢٨
يحيى بن خالد: ٣٣٧
يحيى بن زكريا بن أبي زائدة: ٣٣٦
يحيى بن السكن: ٢٢٠
يحيى بن صالح الوحاظي: ٣٦٠،
٣٦١
يحيى بن عبد الحميد الحماني: ١١٢

نافع مولى ابن عمر: ٥٤، ١٥٥، ٢٠١
النسائي: ٩٦، ١١٢، ١٣٩، ٢٠٧،
٢٢٧، ٢٣٢، ٢٤٩، ٢٥٠،
٣٦١، ٣٥٨

النسفي (المفسر): ٦٠
نصر بن محمد البغدادي: ٣٢٠
النضر بن شميل: ٣٦٥
النضر بن محمد المروزي: ١٠٢،
١٣٨، ٢٣١، ٢٣٢
النظام (إبراهيم بن سيار): ٣٤٥
النعمان (جد أبي حنيفة): ٣٦، ١٩٧
نعيم بن حماد: ٩٨، ١٠٠، ١٢٩،
١٣٠، ٢١١، ٢١٦

نفظويه: ٣٤٤
نوح بن أبي مريم: ٩٩، ١٠٠، ١٠١
نوح بن دراج: ٣٣٦
النوري: ٣٣

(هـ - و)

هارون بن إسحاق الهمداني: ١١٦،
٢٤٦
هارون الحمالي: ٨٩
هارون الرشيد: ٣٧، ٥٠، ٥٢، ٥٥،
١٤١، ٢٦٠، ٣٣٩، ٣٤٢،
٣٥٥ - ٣٥٧، ٣٥٩، ٤١٨
هبة الله الطبري = اللالكائي.
هدية بن عبد الوهاب: ٢٦٢
هشام بن زيد: ١٥٨
هشام بن عبد الملك الأموي: ١٢٤ -
١٢٦، ٤٠٣

يزيد بن زريع: ١٣٠	يحيى القطان: ١٧٨، ٢٢١، ٣٠٦
يزيد بن عطاء مولى أبي عوانة: ٢٣١	يحيى بن محمد بن صاعد: ١٣ ت.
يزيد بن علي: ١٤١	يحيى بن معين: ٨٠، ١١٣، ١٢١
يزيد بن هارون: ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٩٢	١٢٣، ١٢٥، ١٣٠، ١٣٩
يزيد بن يوسف الشامي: ١٣٩	١٥٥، ١٦١، ١٧٨، ١٩٦
<u>يعقوب بن سفيان: ١٩٨، ٣٦٥</u>	٢١٧، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٥٣
٣٨٣، ٣٩٨	٢٦٠، ٢٨٣، ٢٩٤، ٣٠٤
يوسف بن أسباط: ٣٦، ١٤٩، ١٥٠	٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١١
١٦٩، ١٧٠	٣١٣، ٣١٦، ٣١٨ - ٣٢٠
يوسف بن خالد السمتي: ١٧٥	٣٢٤، ٣٢٧، ٣٣٧، ٣٤٤
١٧٦، ٢٢٢، ٢٧٠	٣٤٩، ٣٦٦، ٣٩٧، ٤١٢، ٤١٥
يوسف بن عمر الثقفي: ١٢٤، ١٢٥	يحيى بن يحيى الليثي: ٣٥٩
يونس بن عبد الأعلى: ٣٥٠، ٣٥١	يزيد بن أبي حبيب: ١٩٨، ٢٠٠

(٣)

فهرس المصادر والكتب الواردة أسماؤها

(أ)

- الأثار لأبي يوسف: ٥٠
الأثار للحسن بن زياد: ٣٦٢
الأثار لزفر بن الهذيل: ٣٠٦
الأثار لمحمد بن الحسن: ٤٨، ١٨٤، ٢٧٧، ٣٥١، ٣٥٨
الإبانة لابن بطة العكبري: ٣٨٧
إحقاق الحقّ للكوثري: ٩، ٢١
أحكام القرآن للرازي الجصاص: ٤٨، ١٤١، ١٥٨، ١٦٦، ١٧٢، ٢٨٠
أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيمري: ٩، ٣٣٢، ٤٠٠
أخبار الحفاظ لابن الجوزي: ٣٣٨
أخبار الحنفية للطحاوي: ٩ت.
اختلاف الفقهاء لابن جرير: ١٧٣، ٣٦٢
الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة: ١٠٦، ١٠٧، ١١٢، ٢٥١ت، ٢٨٢
الإرشاد للخليلي: ٨٤ت، ٢٦٤
الاستقامة لخشيش: ٣٨٧
الأسماء والصفات للبيهقي: ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ٢٢٦
إشارات المرام للبياضى: ١٠١، ١٧٧ت
الإشراف على مذهب الأشراف لابن هبيرة: ٢٨١ت
الإشفاق على أحكام الطلاق للكوثري: ٣٠٣
الإصابة في تمييز أسماء الصحابة لابن حجر: ١٨٨

أصول الباجي : ٢٩٨
 أصول الدين لأبي الورد الحنبلي : ٢٨٢
 أصول الدين لعبدالقاهر البغدادي : ١٠٤
 الاعتبار ببقاء الجنة والنار للتقي السبكي : ١٤٧
 الأعلام للزركلي : ٣٤٥ ت.
 الإفصاح عن معاني الصحاح لابن هبيرة : ٢٨١
 أقوم المسالك للكوثري : ٩
 الإكمال لابن ماكولا : ٤٠٠
 الألفاظ للفارابي : ٥٣
 الألقاب للشيرازي : ٣٤٥
 الإلماع للقاضي عياض : ١٨٠
 الأم للإمام الشافعي : ١٦٧ ، ١٧٢ ، ٢٣٤ ت ، ٢٦٤ ، ٣٤١ ، ٣٥٧
 الأمالي للحسن بن زياد : ٣٦٢
 الانتصار للراعي الأندلسي : ٢٧١ ت.
 الانتصار والترجيح لسبط ابن الجوزي : ٣٢ ، ٤١ ، ٢١٢
 الانتصار لإمام أئمة الأمصار، له أيضاً : ٢٨
 الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، لابن عبد البر : ٤٢ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ١٠٤ ،
 ١١٤ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٥٥ ، ١٧١ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢٢١ ،
 ٢٢٥ ، ٢٢٩ ، ٢٤٤ ، ٢٥٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٩٦ ، ٣٠٢ ، ٣٠٧ ، ٣١١ ،
 ٣١٤ ، ٣٢٥ ، ٣٣٢ ، ٣٣٨ ت ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٥ ت ، ٣٧٨
 انتقاد المغني لحسام الدين القدسي : ٢١٣
 الأنساب للسمعاني : ٣٩ ، ٤١ ، ١١٨ ، ٢٥١ ، ٣٣٦ ت.

(ب)

بحار الأنوار : ٢٦٥
 بسط اليد للشمسيري : ١٦٦ ، ١٦٧ ت.
 بلوغ الأماني من سيرة محمد بن الحسن الشيباني، للكوثري : ٢١ ، ٣٧ ، ٢٨٢ ،
 ٣٢٠ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١
 لبيان والتبيين للجاحظ : ٤٦

(ت - ث)

- التاريخ لابن أبي خيثمة : ٣٩٧
التاريخ لأحمد بن علي الأبار : ١١٥
التاريخ لحسين بن إدريس الهروي : ٢٦١
التاريخ ليحيى بن معين رواية الدوري : ٨٦
تاريخ أصبهان لأبي الشيخ : ١١٧ ، ١١٨ ، ٢٩٥
تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري : ٩٥
التاريخ الأوسط للبخاري : ٩٩
التاريخ الصغير للبخاري : ٩٧
التاريخ الكبير للبخاري : ٩٨
تاريخ المراوذة لأبي رجاء المروزي : ١٢٨ ، ٢٠٦
تاريخ الموصل لأبي زكريا الموصلي : ٢٨٨
تبليص الصحيفة في مناقب أبي حنيفة للسيوطي : ٣٢ ، ٣٣ ، ٦٢
التجريد للقدوري : ٣٤٤
التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري : ١٧٤
التحرير الوجيز للكوثري : ٣٠٦
تحفة الأحوذى للمباركفوري : ١٧٩
التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي : ٢٣
تذكرة الحفاظ للذهبي : ٧٤ ت ، ٨٦ ، ٢٠٨ ، ٢٨٨ ، ٣٠٤
ترتيب المدارك للقاضي عياض : ١١ ، ١٦ ، ٢٠٩
تعجيل المنفعة لابن حجر : ٣١٩
التعقبات على الموضوعات للسيوطي : ٢٤١ ، ٣٠٦
التعليق الممجد على موطأ الإمام محمد للكنوي : ٢٣٤ ت .
التعليقة لابن الجوزي : ٢٥
التعليم لمسعود بن شيبه : ٩ ، ٤٧ ، ١٩٩ ت ، ٢٠٩
تفسير سورة العلق لابن تيمية : ٧٣
التفسير الكبير = تفسير الرازي : ٤٠
تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٩ ، ٨٢ ، ١٤١
تقدمة نصب الراية للكوثري : ١٩ ، ١٣٧ ، ٢٩٧
التقييد لابن نقطة : ٧٤

تكملة الرد على نونية ابن القيم، للكوثري، ٢٨٩
تليس إبليس لابن الجوزي: ١٢، ١٣، ١٤.
تلخيص المستدرك للذهبي: ٧١، ١٢٧
التمهيد لابن عبد البر: ٢٩٨
التنبيهات على أغاليط الروايات لعل بن حمزة: ٥٢، ١١٠، ٤١٨
تنوير الصحيفة في مناقب أبي حنيفة لابن عبد الهادي: ١٩، ٣٧٨
تهذيب الآثار لابن جرير الطبري: ٢٠٧
تهذيب تاريخ ابن عساكر لعبد القادر بدران: ٤١١
تهذيب التهذيب لابن حجر: ٧٥، ٨٢، ٨٣، ١٢٧، ٢٦٠، ٣١٠، ٣٩٨،
٤٠٨

تهذيب الكمال للمزي: ٣٠٣، ٣٩٦
تهذيب اللغة للأزهري: ٥١
توالي التأسيس لابن حجر: ٢١، ٢٥٦، ٣٥٥، ٣٥٦
التوحيد لابن خزيمة: ٤٠، ٣٨٧
الثقات لابن حبان: ٣٩، ١٨٠، ١٨٩، ٢٦١

(ج)

جامع الأصول لابن الأثير: ٣٢٤، ٣٧٨
جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر: ٨، ١٥، ١٨، ٣٢، ٤٢، ٦٧، ١٩٧،
٢٠٧، ٢٢١، ٢٣٦، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٨٠
الجامع الصغير للإمام محمد: ٣٠٧، ٣١٩، ٣٤٩
الجامع الكبير للإمام محمد: ٥٨، ١٧٤، ٢٧٦
جامع المسانيد للخوارزمي: ١٧٦، ٢٨١
الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٢٦
جزء ابن عقال: ٢٩٧
جزء الجهر بالبسملة للخطيب: ٢٤، ٢٥
جزء الذهبي في ترجمة محمد بن الحسن: ١٠
جزء القراءة خلف الإمام البخاري: ٢٩٨
جزء ما خالف فيه مالك حديثه في الموطأ: ٢٠٨
الجمع بين الصحيحين للحميدي: ٢٨١

الجمع بين الفتوى والتقوى لصاعد بن أحمد الرازي : ٣٤
الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي : ٤٢ ، ٧١ ، ٨٨ ، ٣٣٦
الجواهر النقي للعلاء التركماني : ١٦٤ - ٣٥٩

(ح - خ)

الحاوي في سيرة أبي جعفر الطحاوي للكوثري : ٣٩٩
الحجة للشافعي : ٢٧٠
الحجة لمحمد بن الحسن : ٣٥١
حلية الأولياء لأبي نعيم : ١٧٤ ، ٢١١ ، ٢٤٣ ، ٢٦٧ ، ٤١٠
الحيل المنسوب لأبي حنيفة : ٢٣٩ - ٢٤١
الخراج لأبي يوسف : ١٧٢ ، ٣٤٢
خصائص مسند الإمام أحمد للمديني : ٢٧٧
الخطط للمقرئزي : ٢٠ ، ٧٠
خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي : ٢٦٤
خلق أفعال العباد للبخاري : ١٢١
الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان لابن حجر الهيتمي : ٣٠٣ ، ٣٧٨
درء اللوم والضميم في صوم يوم الغيم لابن الجوزي : ٢٤ ، ٢٥
ديوان حسان بن ثابت : ١٨٨ ت.
ذم الكلام للهروي : ٣٥٢
ذيل الجواهر المضية لعلي القاري : ١٩٠ ت.
ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب : ٢٨٧
ذيل المذيل لابن جرير : ٣٣٨
ذيل ميزان الاعتدال للعراقي : ٣٣٩
الرد على الجهمية لابن أبي حاتم : ١٠٦ ، ٢٢٥
الرد على سير الأوزاعي لأبي يوسف : ١٧٣
رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتي : ٩٢
الرعاية الكبرى لابن حمدان الحنبلي : ٢٣٤
روضات الجنات للخوانساري : ٢٦٥
روضة القضاة للسمناني : ٣٦ ، ٤٢

(س)

- السنن لأبي داود: ١٧١
السنن الكبرى للبيهقي: ١٦٣ ، ١٦٤
السنن للترمذي: ١٧٣
السنن للدارقطني: ١٦٢ ت.
السهم المصيب لابن الجوزي: ٢٤
السهم المصيب للملك المعظم: ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٢٨٤ ، ٣٠٤
سير أعلام النبلاء للذهبي: ٣٦٣
السيرة لابن سيد الناس: ٢٧٦

(ش)

- الشامل شرح أصول البزدوي للإتقاني: ٢٩٩ ، ٣٨٠
شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: ٣٧
شرح السنة للالكائي: ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١٢٦ ، ٣٨٢ ، ٤٠٣
شرح علل الترمذي لابن رجب: ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٩٩ ، ٤١٧
شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد: ١٦٥
شرح مختصر الروضة للطوفي: ١٣٧ ، ٢٨١ ، ٣٧٨
شرح مسند أبي حنيفة لعلي القاري: ٣٢٢
شرح مصابيح السنة للتوربشتي: ١٧٣ ت.
شرح المقاصد للسعد التفتازاني: ١٤٧ ، ٣٨١
شرح الملل والنحل للمهدي بالله: ٢٥٧ ت ، ٢٥٨
شرح النسفية: ١٤٧
شرح الهداية للعيني: ٢٣٤ ت.
شفاء الصدور للنقاش: ١٤٤
الشمائل الحمدي للترمذي: ٢٣٨
الشواهد الكبرى للعيني: ٤٧

(ص - ص)

- الصاحب في اللغة لابن فارس: ٥٥
الصحاح في اللغة للجوهري: ٥١

صحيح البخاري : ١٥٨، ١٥٩، ٢٩٨
صحيح مسلم : ١٤٩
الصلة لمسلم بن قاسم : ٣٦٢
الضعفاء لابن الجوزي : ٢٤٧، ٣١٠، ٤١٤
الضعفاء والمتروكون لابن حبان : ٤١، ٧٥، ١٧٩، ١٨٠
الضعفاء للعقيلي : ٦٨، ٢٢٦ ت.
طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى : ٢٧٦، ٣٨٧، ٤١١
طبقات الشافعية للسبكي : ٧٤، ٢٥٦، ٢٩٣، ٣١٨ ت
طبقات الفقهاء للشيرازي : ٢٢٤، ٣٥٣
الطبقات الكبرى لابن سعد : ٨٢، ١٤٠، ١٥٢، ٣٢٢
طبقات المالكية (الديباج المذهب) لابن فرحون : ١٨ ت.

(ع)

عارضة الأحوذى لابن العربي : ١٧٣ ت.
العالم والمتعلم لأبي حنيفة : ٩٢، ١١٩، ١٧٠
العباب للصاغاني : ٥١
عقد الجمان للعيبي : ٤٢، ٦١، ٢٩٢، ٣٠٦
العقد الفريد لابن عبدربه : ٤٦، ٢٠١
العقد المثنى فيمن يُسمى بعبدالمؤمن للدمياطي : ٧١
عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان للصالحى : ٦٩، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٧٨
عقود الجواهر المنيفة للزبيدي : ١٥٨، ١٦٤
عقيدة أهل السنة والجماعة للطحاوي : ١٤٨، ٢٥٩
العلل للأثرم : ٢٧٧
العلل للساجي : ٣٨، ٢٤٩
العلل الصغرى للترمذي : ٢٣٦
العلل ومعرفة الشيوخ لابن عمار الموصلي : ٢٦١
العناية للبابرتي : ٥٠، ١٥٩، ١٧٧ ت.
عون المعبود شرح سنن أبي داود للعظيم آبادي : ١٦٢ ت.
عيون التواريخ لابن شاکر الكتبي : ٣٤٥ ت.

(غ)

- غاية النهاية لابن الجزري: ١٤٤ ت.
غرائب مالك للدارقطني: ٣١٩، ٣٤٩.
غريب الحديث لأبي عبيد: ٥١
الغنية لعبدالقادر الجيلاني: ٢٨٨ ت.

(ف - ق)

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر: ٢٨٧
فتح الملهم بشرح صحيح مسلم لشبير أحمد: ٢٩٨
الفصل في الملل والنحل لابن حزم: ٧٥
الفصول في الأصول للرازي الجصاص: ١٩٠، ٢٩٩، ٣٨٠
فضائل أبي حنيفة وأصحابه لابن أبي العوام: ٩، ٣٣، ٧١، ٢٠٩، ٣١١، ٤٠٠
الفقه الأبسط لأبي حنيفة: ١٤٦، ١٤٨
الفقه الأكبر لأبي حنيفة: ١٠٤، ١٤٧، ١٤٨
الفقيه والمتفقه للخطيب: ٢٠٨، ٣٨٠، ٣٩٤
الفهرست الأوسط لابن طولون: ٤١، ٣٠٦
الفهرست لابن النديم: ١٨٢، ١٤٠
القنوت للخطيب: ٢٤، ٢٥
القول الجلي لأحمد خيرى: ٢٨٨ ت.
القول المأنوس للبدر القرافي: ٥٠

(ك - ل)

- الكامل لابن الأثير: ٢٧٥
الكامل لابن عدي: ١٣٥، ٣١١، ٣٢٦، ٣٩٢
كتاب التطفيل للخطيب: ٣١٠
كتاب التقرير لمحمود الغزنوي: ٢١
كتاب الديات لخالد بن يزيد بن أبي مالك: ٢٨٣
كتاب السنة لأبي الشيخ: ١٠٠
كتاب السنة للخلال: ٣٨٧
كتاب السنة لعبدالله بن أحمد بن حنبل: ٩٧، ١٠٢، ١٢٩، ١٨١، ٣٨٧
كتاب الضعفاء للأزدي: ٣٢٨

- كتاب العظمة لأبي الشيخ : ١٠٠ ، ٣٨٣
 كتاب المغازي للواقدي : ٣٤٠
 كتاب المناسك لمحمد بن شجاع الثلجي : ١١١ ت.
 الكشف للزمخشري : ٥٨
 كشف الأسرار شرح أصول البزدوي : ١٢ ت.
 الكفاية في علم الرواية للخطيب : ١٥٩ ، ١٦١ ، ٢١٩
 الكواكب الدراري لابن عروة الحنبلي : ٧٣ ت ، ٧٤
 الكنى والأسماء للدولابي : ٢٥٤ ت.
 اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير : ٤٢ ، ٣٣٦ ت.
 اللحنة للمبرّد : ٥٥
 لسان الميزان لابن حجر : ٧٠ ، ١٢٧ ت ، ١٤٣ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ٢٦١ ، ٢٦٥ ،
 ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣٣٩ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٤١٧ .
 لفت اللحظ إلى ما في الاختلاف في اللفظ للكوثري : ١١٤ ، ١١٧ ، ٢٣٤ ، ٣٨٤
 ما خالف فيه الشافعي كتاب الله وسنة رسوله لمحمد بن عبدالله بن عبدالحكم : ٢٧١
 ما رواه الأكابر عن مالك لمحمد بن مخلد العطار : ٤٣
 المبسوط لأبي عاصم العامري : ٣٥٤
 المبسوط للسرخسي : ١٩ ، ٢٤١ ت.
 المجرّد للحسن بن زياد : ٣٦٢
 المجموع شرح المذهب للنووي : ٢٣٤ ت.
 مجموعة الكوكباني لعبدالله بن عيسى : ٢٥٧
 المحدث الفاصل للرامهرمزي : ١٥٠ ، ٢٠٠ ، ٢١٣
 مختار الصحاح للرازي : ٥١
 مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي : ٢٦ ، ٢٧
 مراتب الإجماع لابن حزم : ١٥ ت.
 مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي : ٥٣
 مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلي القاري : ٣٢٤
 المزهر في اللغة للسيوطي : ٥٣
 المسائل لحرب بن إسماعيل الكرمانى : ٣٨٧
 المستخرج على صحيح مسلم لأبي عوانة : ٣٦٢
 المستدرک على الصحيحين للحاكم : ١٢٧ ت ، ٣٦٢ ، ٤٠١

- مستمر الأوهام لابن ماكولا : ٣٤٠ ، ٣٩٨
 مسند أبي حنيفة لابن شاهين : ٣٠٦
 مسند أبي حنيفة لابن عدي : ٣٢٩
 مسند أبي حنيفة لابن عقدة : ٣٠٦
 مسند أبي حنيفة لأبي بكر بن المقرئ : ٩٢ ، ١٨٤
 مسند أبي حنيفة لأبي محمد الحارثي : ١٨٧ ، ٣٠٢
 مسند أبي حنيفة للدارقطني : ٣٠٦
 مسند أبي حنيفة لمحمد بن مخلد الدوري : ٣٠٦ ت .
 مسند إسحاق بن راهويه : ٣٨
 مشتببه النسبة للذهبي : ١٢٨
 مشكل الآثار للطحاوي : ١٩٧ ، ٣٤٢
 المصباح المنير للفيومي : ٥١
 المصعد الأحد في ختم مسند أحمد لابن الجزري : ٢٧٧
 مصنف ابن أبي شيبة : ١٧٩ ، ٢٤٨
 المعارف لابن قتيبة : ١٥٢ ، ١٨٢ ، ٢٠٨
 معاني الآثار للطحاوي : ٢٩٩
 معجم الأدباء لياقوت : ١٤٤ ت .
 معجم البلدان لياقوت : ١٨٠
 المعجم الكبير لأبي بكر بن المقرئ : ٩٢
 المعجم المفهرس لابن حجر : ٤١
 معرفة الرجال وقبول الأخبار للكعبى : ٣٩٧
 معرفة علوم الحديث للحاكم : ٢٩٢ ، ٣٠٦
 المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان : ٣٩٨
 المغني لابن قدامة : ٢٨١
 مغيث الخلق لإمام الحرمين : ٢١
 مغاني الأخيار للعيني : ٦١
 المقالات للحسن بن زياد : ٣٦٢
 مقدمة ابن الصلاح : ٢٠٢
 مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي : ١٠ ت ، ١٦٤ ، ٢٨٠ ، ٣٢٧ ، ٣٥٣
 مناقب أبي حنيفة لأحمد بن الصلت الحماني : ٣٢٦

مناقب أبي حنيفة للموفق الخوارزمي : ٩ ، ١٩
مناقب أبي حنيفة لابن الدخيل : ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٣٢٥
مناقب الشافعي للرازي : ١٩٩ ، ٢٧١ ت.
المنتظم لابن الجوزي : ٢٥ ، ١٨٠ ، ٢٢٤ ، ٣١٩
المنتقى شرح الموطأ للباجي : ١٧ ، ١٣٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٤ ت ، ٣٤١
الموازاة في الفقه المالكي : ٣٤١
الموضوعات الكبرى لعلّي القاري : ٨ ت.
الموطأ للإمام مالك : ١٥٩ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٩ ، ٢٠٧ ، ٢٢٣ ت ، ٣٤١ ، ٤١٥
الموطأ للإمام مالك رواية محمد : ٥٠ ، ١٥٧
المؤمل لأبي شامة المقدسي : ٣٩٢
ميزان الاعتدال للذهبي : ٦٤ ، ٧٠ ، ٧٥ ، ٨٦ ، ١١٦ ، ١٢٣ ، ١٣٩ ت ، ١٤٧ ،
١٥٠ ، ١٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٣١٠ ، ٣١٣ ، ٣٤٤ ، ٤١٧

(ن)

النامي على الموطأ للباجي : ٢٢٩
نبراس الساري لعبدالعزیز الفنجابي : ٣٤٧
نصب الراية للزيلعي : ٤٨ ، ٥١ ، ١٦١ ، ١٦٧ ت ، ٣١٩ ، ٣٤٦
نزهة الألباب لابن حجر : ٣٣٦ ت.
نفح الطيب للمقري : ٢٠٨ ت.
نفحة العنبر في ترجمة مولانا محمد أنور الكشميري ، للبنوري : ١٦٧ ت.
نقض الدارمي على بشر المريسي : ٢٩ ت ، ٣٥ ، ٣٨٧ ، ٤٠٥
النهاية في غريب الحديث لابن الأثير : ٥١
نواذر الأصمعي : ٥٢
نيل الفرقدين في مسألة رفع اليدين للكشميري : ١٦٦ ، ١٦٧ ت.

(و)

الوجيز للخصيري (شرح الجامع الكبير) : ١٧٤ ت.
الورع للإمام أحمد جمعه أبوبكر المروزي عنه : ٢٤٣

فهرس المباحث في «تأنيب الخطيب» وتكملته «الترحيب بنقد التأنيب»

- التقديم للكتاب بيد محمد أمين
- أ
- ج - ط ترجمة الإمام الكوثري بقلم الإمام محمد أبو زهرة
- ٧ تناصر أئمة الشرع وتأزهرهم في خدمة الدين، ونبذة من مزاياهم ومواهبهم ومنزلتهم في قلوب الأمة، وقول ابن عبد البر في التنويه بشأنهم.
- أخذ بعضهم من بعض، وكلمة في بيان وجوه ترجيح بعضهم على بعض في نظر أتباعهم، ومضي الأمة على إجلالهم كلهم إلى زمن استفحال فتنة خلق القرآن.
- ٨ - ١٢
- حال بعض رواة الحديث في الفهم، وامتحانهم في عهد المأمون، ونماذج من جهل بعض الرواة؛ وفي التعليق عزوها إلى مصادرهما.
- ١٢ - ١٤
- استحكام الجفاء بين الرواة وبين أهل النظر والرأي، وأخذهم الأئمة الأبرياء بجريرة ممتحنينهم من القضاة.
- ١٥ - ١٦
- إجلال أصحاب المذاهب لأبي حنيفة وأصحابه، ونصوص من أقوالهم في ذلك.
- ١٧ - ١٩
- إثارة أبي حامد الإسفراييني لفتنة المنافسة على القضاء، ومؤازرة القفال له، وخفوف الفاتنين إلى تزوير أكاذيب في أبي حنيفة وأصحابه.
- ١٩ - ٢١
- حال الخطيب البغدادي في الدين والأمانة، ونصوص من «السهم المصيب» وغيره في تبين ما ينطوي عليه.
- ٢٢ - ٢٨
- الداعي لتأليف هذا الكتاب، وصلة المؤلف بناسر «تاريخ الخطيب».
- ٢٨
- بيان أن شطر الأمة المحمدية بل ثلثيها من أتباع أبي حنيفة، وتواتر سعة علمه، وكمال عقله، وبالغ ورعه. وموضع العبرة من الأخذ والرد فيما ساقه الخطيب.
- ٣١
- التوسع في بيان رواية أبي حنيفة لأنس وغيره من الصحابة.
- ٣٢ - ٣٤
- تعريف بكتاب «الجمع بين الفتوى والتقوى» والثناء عليه.
- ٣٤
- تبرك الشافعي بأبي حنيفة، والرد على تحريف بعض الجهلة وهذيانهم بأنه ولد وأبوه نصراني!
- ٣٥ - ٣٦

- الرد على من زعم أنه غُيِّرَ اسمه واسم أبيه، وبيان حال أبي نعيم
 ٣٧ - ٣٨
 الأصبهاني، والخطريفي والساجي.
 ٣٩ - ٤٠
 الرد على من زعم أن أبا حنيفة نبطي.
 ٤٠ - ٤٤
 الخلاف في ميلاد أبي حنيفة، والكتب المؤلفة في روايته عن الصحابة،
 وترجيح أن ميلاده سنة سبعين، لأمر بسطت هناك.
 ٤٤
 تفنيد رواية «كلب، وكلوب»، ورواية: «ولو ضرب به بأبا قبيس»، وأن رمية
 بالضعف في اللغة كذب وزور، وشواهد لغوية على «بأبا قبيس».
 ٤٤
 وجوه الكذب في رواية الخطيب هنا على خلاف رأي أبي حنيفة في القتل
 بالمثل. وأن (أبا قبيس) هي خشبة الجزار، لا الجبل المعروف بمكة.
 ٤٨
 تبين من هو الضعيف في اللغة، وردُّ ما يعزى إلى الأصمعي في معنى
 (عَقَلَه). وبيان منزلة الكوفة والبصرة في العربية.
 ٤٩ - ٥٥
 ٥٥
 اللحن، واللحن في المخاطبات.
 سبب انتقال ابن فارس إلى مذهب مالك، وحكاية ما أخذ على الشافعي من
 الكلمات، ثم التنبيه إلى أنهم أئمة، وأنهم أجلُّ من أن يوصموا بضعف في
 اللغة.
 ٥٦ - ٥٨
 ٥٩
 القراءات الموضوعة المنسوبة زوراً إلى أبي حنيفة.
 ٦٠ - ٦٢
 حديث «سراج أمتي» وبسط القول فيه، والبشارة النبوية بالإمام أبو حنيفة.
 ثبوت التزيُّد في «تاريخ الخطيب»، وهل هذا بوصية منه؟ ونسبة التزيُّد إلى
 ابن خيرون، وترجيح أن لفظ «المحفوظ... خلاف ذلك» من جملة ما زيد
 فيه.
 ٦٣ - ٦٥
 سرد الخطيب أسماء من ردَّ على أبي حنيفة في رواية الأبار، وتفنيد ذلك
 بسرد أسماء الذين أثنوا عليه في رواية ابن الدخيل وابن عبد البر، وهما ثقتان
 بخلاف الأبار.
 ٦٥ - ٦٩
 فرق ما بين ابن عبد البر والخطيب في الدين والأمانة، واستنكار الحافظ
 الصالحى لصنيع الخطيب.
 ٦٩
 قول أبي حنيفة: نحن مؤمنون حقاً، والاستثناء في الإيمان، وحكاية سحب
 ابن عمر الشفرة من يد من يريد ذبح شاة له بسبب استثنائه في الإيمان، في
 رواية الحافظ الشرف الدمياني.
 ٧٠ - ٧٢
 فرية الحارث بن عمير على أبي حنيفة في الكعبة: هل هي التي بمكة أولاً؟
 ٧٣ - ٧٥

- كلمة عن نسخة «الكواكب الدراري» لابن زكنون، الموجودة بدار الكتب المصرية. ٧٣ ت
- قول ابن حزم في الإيمان الإجمالي وأنه مقبول قبولاً ابتدائياً ثم يعلم صاحبه، ولا بد. ٧٥
- شاهد الزور والحكم بشهادته، وبيان مذهب الإمام في التروي في الحكم مطلقاً. ٧٨ - ٧٦
- عود إلى مسألة الجهل بمكان الكعبة. ٧٨
- هل يوجد من يعبد النعل؟! ٧٩
- قول شريك في زيادة الإيمان ونقصانه، واتهام أبي حنيفة بالقول: إيمان أبي بكر الصديق وإيمان إبليس واحداً وكلمة في حال أبي إسحاق الفزاري، وأنه ليس بصاحب الاصططلاب، والتنبيه إلى وهم ابن حجر في ذلك. ٨١ - ٨٣
- أول من نبز أهل الجماعة بالمرجئة. ٨٤
- مجاهة أبي حنيفة برميته بالإرجاء من سكران بُعث إليه، وحكاية حول الإرجاء. ٨٥ - ٨٨
- كلمة موجزة في التعريف بالمباركفوري صاحب «تحفة الأحوذى». ٨٧ ت
- سعيد بن جبير والإرجاء، والتحقيق في معنى الإرجاء. ٨٨ - ٨٩
- إباء بعض أئمة الحديث تخريج أحاديث من لا يقول: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، مع تخريجه لأحاديث غلاة الخوارج، وبيان خطورة هذا الصنيع، ودلالته. ٩١
- ادعاء أن أبا حنيفة رأس المرجئة، ودعوته إلى الإرجاء، ورميه بالإرجاء والتجهم، فيما يعزى إلى أبي يوسف وابن المبارك. ٩٢ - ٩٥
- زعمهم: تأديب امرأة جهنم لنساء أهل الكوفة، وتمحيص ما في «التاريخ الصغير» و«التاريخ الكبير» للبخاري من الروايات في هذا الصدد. ٩٦
- بيان العلل التي في سند رواية البيهقي في «الأساء والصفات». وحال نعيم بن حماد. ٩٩ - ١٠١
- تفنيد الرواية بأن أبا حنيفة قاد جلاً لمولاة جهنم. ١٠١
- قول أبي يوسف في الجهمية والمقاتلية، وقول أبي حنيفة في جهنم. ١٠٢
- حكاية القدر التي تنسب إلى أبي حنيفة. ١٠٣

- انفراد نسخة دار الكتب المصرية من «تاريخ الخطيب» بشتائم تأباها السوق،
 ١٠٤ وكلام المؤلف للناشر بشأنها في حينه.
 رمي أبي حنيفة بالقول بخلق القرآن، وأنه أول من قال ذلك، وتفنيد ذلك
 ١٠٥ بتوسع.
 تحقيق أول من قال بذلك، وتاريخ حدوث تلك البدعة، والكلام في
 ١٠٧ جعد بن درهم، وجهم بن صفوان.
 ١٠٨ روايات مكذوبة عن أبي يوسف والأصمعي في أبي حنيفة.
 استتابته وتقيته في رواية مكذوبة، والتنبيه إلى تلاعب الوضعيين بكتب
 ١١٤ دعلج.
 ١١٦ استتابة أبي حنيفة ومعاودته!
 ١١٨ تمثّل ابن أبي ليلى بشعر في المرجئة.
 بطلان ما يعزى إلى حماد بن أبي سليمان في نسبة أبي حنيفة إلى خلق
 ١٢٠ القرآن.
 ١٢٢ رواية شريك في استتابة أبي حنيفة!
 تكذيب استتابته في عهد خالد بن عبد الله القسري، ومن هو القسري، وهل
 ١٢٣ كان ضحّى بالجعد؟
 ١٢٤ نسبة استتابته إلى يوسف بن عمر الثقفي، وإلى يوسف بن عثمان.
 تخليط في «شرح السنة» للالكائي: شهادة حماد بن أبي سليمان على
 أبي حنيفة بقوله بخلق القرآن! بأمر المنصور العباسي في عهد هشام بن
 ١٢٦ عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي باستتابة أبي حنيفة!!
 ١٢٧ زعم استتابة أبي حنيفة من الكفر، وتمحيص الروايات في ذلك.
 ١٢٧ ت معنى قول المحدثين: أقوال الطُّرُقِيَّة.
 قول الأودي: كذاب من زعم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وتحقيق بديع
 ١٣٣ في مسألة زيادة الإيمان، وبيان الفرق بين إيمان الأنبياء، والعلماء والعامة.
 قول ابن أبي داود: اتفقت الأئمة على تضليل أبي حنيفة، وكشف النقاب
 ١٣٥ عن وجه هذا الكذاب، وتفنيد قوله من كل ناحية.
 ١٣٨ ما يعزى إلى أبي حنيفة في الخروج على أهل الجور.
 أبو إسحاق الفزاري، وحكايته وحاله، وتحقيق مذهبه في الخروج على
 ١٣٩ السلطان الجائر.

- خروج ابن الأشعث على الحجاج ومعه أربعة آلاف من فقهاء التابعين، وقول
أبي بكر الرازي في المسألة. ١٤١
- ما يعزى إلى الأوزاعي والثوري في شؤم أبي حنيفة. ١٤٢
- هل كان أبو حنيفة جهمياً مرجئاً عند أبي يوسف؟! ١٤٤
- عزو فناء الجنة والنار إلى أبي حنيفة كذباً وزوراً، وتكذيب ذلك بنص كلامه
في «الفقه الأكبر»، و«الفقه الأبسط» بأسانيدهما، وهل كانت جنة آدم في
الأرض؟ ١٤٥ - ١٤٨
- عزو يوسف بن أسباط إلى أبي حنيفة قوله: «لو أدركني لأخذ بكثير من
قولي!» وغرلة هذا الهذيان، وأنه حصل تصحيح: البتّي إلى النبي. ١٤٩ - ١٥٢
- قول أبي حنيفة: حُكَّ هذا بذنّب خنزير! على زعم الراوي! ١٥٢
- «حديث خرافة» «لا آخذ به» «هذا رجز» «هذيان»: كلمات تنسب إلى
أبي حنيفة زوراً. ١٥٣
- رأيه في خيار المجلس بتوسع «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» وأن التفرق
بالأبدان من شأنه إفساد العقود. ١٥٦
- حديث «الرضح» ورأي أبي حنيفة فيه، وقوله عن «أفطر الحاجم
والمحجوم»: هذا سجع، والتوسع في بيان ذلك. ١٦٠
- عود إلى حديث «البيعان بالخيار» وقول الإمام: أُرِيتَ إن كانا في سفينة،
وكلام ابن المديني، والكلام فيه! ١٦٣
- حديث القلتين، ورفع اليدين في الركوع. ١٦٤
- بتُّ أبي حنيفة في مسألة، وكلام الشافعي في رد شهادة أهل العصية. ١٦٧
- كلمات الحميدي إذا جُمعت في صعيد واحد دلت على نوع عصيته في أبي
حنيفة. ١٦٨
- قول يوسف بن أسباط: ردُّ أبو حنيفة أربعمئة حديث، منها: سهم الفرس،
وخيار المجلس، والقرعة، والإشعار، ولا حجة في واحد منها على المخالفة،
كما يظهر مما فُصِّل هنا. ١٦٩ - ١٧٤
- تنبيه لطيف للتوربشتي شارح المصابيح إلى دليل أبي حنيفة على عدم
الإشعار للهدي. ١٧٣ ت
- عودٌ إلى تصحيح (لو أدركني البتّي). وكلمة في الرأي الحسن. ١٧٤ - ١٧٦
- مخالفة أبي حنيفة لمائتي حديث فيما يحكى عن وكيع، وبيان عدد المسائل
الفقهية في مذهب أبي حنيفة. ١٧٧

- ١٧٩ - ١٨٠ إسفاف ابن حبان وحاله عند أهل النقد.
- ١٨١ رد أبي حنيفة الأحاديث بالرأي.
- ١٨٢ تمزيق أبي عوانة لكتبه بسبب رده لحديث (لا قطع في ثمر ولا كثر)، وإثبات أن ذلك كذب كله.
- ١٨٥ تحقيق في رأي أبي حنيفة وروايته فيما يلبس المحرم وما لا يلبسه، وتكذيب الخبر المخالف لذلك أوضح تكذيب.
- ١٨٨ هجاء ابن المعدل وردّه.
- ١٩١ قول أبي حنيفة في الأشربة.
- ١٩٢ خراساني يسأل أبا حنيفة عن مائة ألف مسألة! وتكذيب هذه الرواية.
- ١٩٥ - ٢٠٣ أبناء سبايا الأمم، وحملة العلم من العجم.
- ٢٠٤ زعم بعض الدجاجلة أن رأي أبا حنيفة دخل البلدان كلها إلا المدينة - كالدجال - والرد عليه بتوسع يكتسحه وهذيانه.
- ٢٠٦ - ٢٠٧ ما يحكى عن مالك في أبي حنيفة، وكشف ما في أسانيد ذلك من خلل، وأن مالكا من أقحاح أهل الرأي.
- ٢٠٧ - ٢٠٩ ترك مالك لأحاديث مسندة في «الموطأ» بالرأي، وتفنيذ الروايات عنه في النيل من أبي حنيفة.
- ٢١٠ ما يعزى إلى ابن مهدي ووجه بطلانه.
- ٢١١ ما يعزى إلى ابن عيينة في النيل من أبي حنيفة كذباً وزوراً.
- ٢١٣ قول شريك في أصحاب أبي حنيفة وتزييفه.
- ٢١٤ ما ينسب إلى أيوب السختياني، وهو مخالف للمعروف عنه.
- ٢١٥ ما ينسب إلى الأوزاعي من كلمات قاسية، وارتدادها إلى القائل لو صحت عنه.
- ٢١٦ - ٢١٧ تكذيب ما يروى عن الأوزاعي والثوري.
- ٢٢٠ ثناء ابن عون على أبي حنيفة لرجوعه عن بعض آرائه.
- ٢٢٠ تشهير الخطيب لعلماء الصدر الأول بأنهم يشفون غيظ نفوسهم بالسباب لا بقرع الحجّة بالحجة.
- ٢٢١ - ٢٢٢ هل كان أبو حنيفة يصد عن سبيل الله، وقول البقي في أبي حنيفة.
- ٢٢٣ ما يعزى إلى مالك في تفسير الداء العضال، وتكذيبه.
- ٢٢٤ تحريف قول مالك في أبي حنيفة، والعتب على ابن أبي حاتم فيما صنع.

- تكذيب ما يروى عن محمد بن جابر في كتب حماد، وبيان حال
 ٢٢٦ ابن أبي حاتم.
- ٢٢٨ كلمة تعزى إلى مالك، ولكبار المالكية في ذلك ثلاثة آراء.
- ٢٣٠ رجوع أبي حنيفة عن مسائل في رواية أبي عوانة.
- ٢٣٢ تثبت أبي حنيفة في المسائل.
- ٢٣٥ قوله: عامة ما أحدثكم به خطأ.
- ٢٣٦ إثبات سماع أبي حنيفة من عطاء.
- ٢٣٧ رؤيا مكذوبة لبعضهم في أبي حنيفة.
- ٢٣٨ رد نسبة كتاب الحيل إلى أبي حنيفة، وافتضاح بعض الكذبة في هذا الشأن.
- براءة أصحاب أبي حنيفة أيضاً من ذلك الكتاب، وأن الأمر بالكفر كفر
 عنده وعند أصحابه.
- ٢٤٠ بيان أن حفص بن غياث ما ترك أبا حنيفة، وتزييف ادعاء ترك ابن المبارك
 لروايات أبي حنيفة.
- ٢٤٢ بسط الحجج في رد ذلك الادعاء، ومبلغ إجلال ابن المبارك لأبي حنيفة،
 وسرد أسانيد في ذلك.
- ٢٤٤ يعزى إلى الثوري نهيه عن مجالسة أبي حنيفة، وتفنيد ذلك.
- ٢٤٦ الزعفراني كان يتنحى على الشافعي، وتفسير ذلك في التعليق.
- ٢٤٨ قول قيس بن الربيع في أبي حنيفة: أجهل الناس بما كان وأعلمهم
 بما لم يكن، وتزييفه.
- ٢٤٨ قول عبد الله بن إدريس الأودي في فقه أبي حنيفة وقراءة حمزة.
- ٢٤٩ قول حماد بن سلمة في فقه أبي حنيفة.
- ٢٥٠ كثرة عبادة أبي حنيفة، كما شهدها مسعر بن كدام.
- ٢٥٢ كثرة روايته عن عطاء، وما روى عن أبي العطوف سوى خمسة أحاديث.
- ٢٥٣ تصرف ريبسي حماد بن سلمة في كتب حماد واختلاطه.
- ٢٥٤ قوله عن أبي حنيفة: أبو حنيفة، ورد ابن المبارك عليه.
- ٢٥٤ قول الحميدي في أبي حنيفة مثل ذلك في المسجد الحرام! وإشباع الرد
 عليه.
- ٢٥٥ إفساد الحميدي ما بين الشافعية بمصر، وغرم البويطي ألف دينار للإصلاح
 والتأليف.
- ٢٥٦ تمثل الشافعي بشعر ابن المبارك في الرد على الحميدي.
- ٢٥٧

- نصوص من «توالي التأسيس» و«طبقات» ابن السبكي في حمل البويطي إلى بغداد، وتكذيب ابن عبد الحكم للحميدي، ومن هم الذين سعوا في محنة البويطي، وبراءة ذمة قاضي مصر من ذلك. ٢٥٦ - ٢٥٧ ت
- ٢٥٨ قول ابن مهدي: بين أبي حنيفة وبين الحق حجاب، وتفنيده.
- ٢٥٩ قول عمر بن قيس المكي: من أراد الحق فليخالف أبا حنيفة، وبيان حال عمر بن قيس.
- ٢٦٢ هجاء شاعر مجهول لأبي حنيفة.
- ٢٦٢ رمية بإباحة المحرم من الفروج!
- ٢٦٣ استياء الأسود بن سالم من ذكر أبي حنيفة في المسجد.
- ٢٦٤ - ٢٦٦ هل كان أبو حنيفة حجة؟ وقول شيطان الطاق فيه.
- ٢٦٦ رواية رُسته عن الثوري كلاماً في أبي حنيفة، وبيان حال رسته.
- ٢٦٧ قول عبد الله بن إدريس في أبي حنيفة وأبي يوسف.
- ٢٦٧ تشبيه أصحاب أبي حنيفة بالنصارى!
- أربع روايات عن الشافعي في أبي حنيفة، وإجلال الشافعي أن يتكلم بمثل ذلك.
- ٢٦٩ أمر الشافعي بغسل مذهبه القديم كله.
- ٢٧١ قياس أبي حنيفة الباب كله على الخطأ!
- ٢٧٢ ظهور عوار قوله!
- ٢٧٢ تشبيهه لرأي أبي حنيفة بخيط السحارة، وأن سحر أبي حنيفة نعماني لا بابلي، وشرح طريقته في التفقيه.
- ٢٧٣ ست روايات عن أحمد في أبي حنيفة، وتقويض أركانها.
- ٢٧٥ أليس لعمر بن عبيد أصحاب؟
- ٢٧٦ هل كان أحمد يعيب أبا حنيفة ومذهبه؟
- ٢٧٧ قول أبي حنيفة في العقيقة، وفي الطلاق قبل النكاح.
- هل قال أحمد: قول أبي حنيفة والبرع عندي سواء؟ ورد أقضية صاحب الرأي.
- ٢٧٧ - ٢٨١
- افتراء خالد بن أبي مالك على أبي حنيفة! كأنه كان يبيح الزنى، ويحل الربا ويهدر الدماء!
- ٢٨٢ لعن أبي حنيفة في منابر دمشق.
- ٢٨٤

- ٢٨٥ رؤية بعضهم أبا حنيفة في المنام في هيئة رثة.
 ٢٨٦ حال أصحاب الفريابي في عسقلان، وشكهم في كل شيء.
 ٢٨٨ قول بعض المخدولين: أراه كان يهودياً!
 ٢٨٩ قول الحربي في فقه أبي حنيفة، على ما رواه ابن بطة.
 ٢٩٠ قول البارودي لابن المبارك: بك اتخذوا الكافر إماماً!
 ٢٩٢ قول البدر العيني في ابن الجارود.
 روايات عن ابن المبارك في ترك أحاديث أبي حنيفة، وبيان ما في أسانيدها
 ٢٩٣ - ٢٩٦ من الخلل، وإجلال ابن المبارك لأبي حنيفة في جميع أدوار حياته.
 كثرة ما عند أبي حنيفة من الحديث، والمجمع الفقهي الذي رأسه
 ٢٩٦ أبو حنيفة.
 ردُّ وكيع على من سمعه يقول: أخطأ أبو حنيفة، وعدد أحاديث الأحكام
 ٢٩٧ عندهم.
 بعض أصوله البديعة الحاملة له على الإعراض عن بعض أخبار الأحاد،
 ٢٩٨ وهذا بحث ممتع جداً.
 ٣٠١ ما المراد بقول الحسن بن صالح في فقه النخع؟
 رواية ابن عيينة عن أبي حنيفة، وتفنيد الرواية عن ابن عيينة بترثته من
 ٣٠٢ الحفظ عن أبي حنيفة.
 رواية ابن نمير حديثاً عن أبي حنيفة في اللعان، مع قوله الذي يحكيه
 ٣٠٢ الخطيب.
 ٣٠٣ قول ابن أرطاة في أبي حنيفة، وكشف حاله!
 ٣٠٤ تقليل ابن معين لما كان عند أبي حنيفة من الحديث، وتوجيهه.
 ٣٠٤ قول الحافظ محمد بن يوسف الصالحي في حفظ أبي حنيفة وكثرة حديثه.
 ٣٠٥ أسانيد مسانيد السبعة عشر عند الصالحي وابن طولون.
 ٣٠٦ يحیی القطان ووكيع كانا يتابعان أبا حنيفة في الفتيا.
 ٣٠٧ طريقة أبي حنيفة في التحديث.
 ٣٠٨ رواية كاذبة عن أحمد في رأي الأئمة وحديثهم.
 ٣٠٩ قول ابن أبي داود في أحاديث أبي حنيفة، وقول رقة في فقهه.
 ٣١٠ كان شعبة من المثنيين على أبي حنيفة.
 ٣١١ رواية الثوري عن أبي حنيفة حديث المرتدة.

- ٣١٢ تبين العلل في عدة روايات عن الثوري .
- ٣١٤ ضعيف الحديث يرجح على رأي الرجال .
- روايات في تضعيف أبي حنيفة وتكذيبه ، وتحطيم تلك الروايات على رؤوس مختلفيها .
- ٣١٥
- ٣١٨ قول ابن معين في أبي حنيفة .
- ٣٢٠ قول أحمد في أبي حنيفة وصاحبه محمد .
- ٣٢١ بسط الكلام في ابن الصلت وكتابه في مناقب أبي حنيفة .
- ٣٢١ روايته لحديث أبي حنيفة عن عبد الله بن الحارث بن جزء .
- ٣٢٤ سفيان بن عيينة من المثنيين على أبي حنيفة .
- ٣٢٥ ت ابن الدخيل ألف جزءاً في مناقب أبي حنيفة كالرد على شيخه العقيلي .
- ٣٢٧ عود إلى القول عن ابن معين في أبي حنيفة .
- كلام الثوري عندما بلغته وفاة أبي حنيفة ، والكذب عليه بيعث من يغم ابن طهمان .
- ٣٢٩
- اختلاق رؤيا أن بعضهم رأى أبا حنيفة وحوله القسيسون!! ، وسرد عدة حكايات في أنه في أعلى عليين بأسانيد لا غبار عليها من كتاب الخطيب ومن «الانتقاء» وغيره .
- ٣٣٠ - ٣٣٥ خاتمة الكتاب ، وفيها : توزيع الخطيب الطعون على مواضع من «تاريخه» ، ونماذج من طعونه في أصحاب أبي حنيفة .
- ٣٣٧ - ٣٣٥ ترجمة أبي يوسف : حال أبي يوسف في الأمانة والحفظ ، ورد رميه بالتصحيح في أشهر ألفاظ بسند تالف .
- ٣٣٧ هل هناك احتمال أن يكون سليمان بن فليح مقلوباً من فليح بن سليمان ؟
- ٣٣٩ خبر مختلق في الصلاة والوقوف بمسجد عُمرنة ، وتمحيص المسألة على المذاهب .
- ٣٤٠ تفنيد رواية احتيال أبي يوسف من أجل الرشيد ، وأن في سندها من هو قبيح الكذب حتى في نظر الخطيب .
- ٣٤٢ تبرئة أبي يوسف من الاحتيال الذميمة .
- ٣٤٢ هجاء شاعر مجهول لأبي يوسف بسند تالف .
- ٣٤٣ صنيع ابن حجر العجيب إذ ترجم لأبي يوسف في «لسان الميزان» !
- ٣٤٦ إسعاف الدارقطني والرد عليه .
- ٣٤٩ ترجمة محمد بن الحسن : وثناء الأئمة عليه .

- حديث بينه وبين الشافعي بشأن أبي حنيفة ومالك، وبين اضطراب الروايات في ذلك. ٣٥٠
- عدة نماذج من الافتراءات عليه، ووجوه تفنيدها كلها. ٣٥٥
- شهادة القابلة. ٣٥٧
- قول إسماعيل بن عياش في مرافقته للوُحاطي. ٣٦٠
- ترجمة الحسن بن زياد: منزلته الفقهية، وقول الأئمة فيه. ٣٦٢
- الافتراءات عليه من كلام وكيع بن الجراح وصالح جزرة، ووجوه الرد عليها، ولفت النظر إلى مداعبات صالح جزرة السيئة. ٣٦٣
- الافتراء عليه أنه كان لا يحسن الصلاة مع الجماعة! ٣٦٤
- خاتمة الكتاب، وتاريخ تأليفه. ٣٦٧

الترحيب بنقد التائب

- مقدمة المؤلف، وفيها كلمة عن المعلّمي اليماني؛ وعن محمد عبد الرزاق حمزة، ومحمد نصيف، وبعض مساعيهما التي تكشف عن منهجهما ومعتقدهما. ٣٧٦ - ٣٧١
- بعض الملابس التي أحاطت بنشر «تاريخ بغداد» للخطيب، وفيها عبر للدارسين، وبعض الكلمات الساقطة التي جاءت في «الطليعة»، وكنتم أمرها كاتب المقدمة لـ «التنكيل». ٣٧٩ - ٣٧٧
- الفصل الأول، وفيه: بيان أسباب الطعن في أبي حنيفة، وتعدادها، وهي سبعة. ٣٨٢ - ٣٨٠
- وفيه أيضاً: منهج المؤلف في البحث عن أسانيد المثالب المخالفة لما تواتر من مناقب الإمام أبي حنيفة، وعماده خمسة أمور، وقد أوجزها في مقدمة «التائب». ٣٨٤ - ٣٨٣
- تلخيصه لمنهج اليماني في «طليعته» في الرد، وكشفه لتظاهره بالبراءة. ٣٨٧
- اتهام اليماني للمؤلف بالطعن في الأئمة، ودفع المؤلف هذه التهمة بما لا يدع مجالاً لمتهور، وخاصة أنس بن مالك الذي افترى المفترون على المؤلف بسببه. ٣٩٢ - ٣٨٩

- نبد اليماني للمؤلف بأن يُقيم رجلاً ضعيفاً مقام ثقة، وردُّ المؤلف هنا عليه
٣٩٣ وكشفه دخيلة من دخائله في المباحثات.
- حال إبراهيم بن بشار الرمادي، واضطراب نسخ «تاريخ بغداد» لاحتراق
٣٩٥ - ٣٩٧ نسخة ابن خيرون منه.
- ردُّ المؤلف على اليماني مناصرته للرواية القائلة بأن أبا حنيفة من المرجئة.
٣٩٨ وكلمة في يعقوب بن سفيان الفسوي.
- كلمة في الخطيب وأنه في نظر المؤلف غير ما هو في نظر اليماني.
٣٩٩ أبو عاصم النبيل من كبار المناضلين عن مذهب أبي حنيفة، ووهم اليماني
٤٠٠ في ذلك.
- كلمة في الحاكم صاحب «المستدرک».
٤٠١ من صنيع اليماني في مباحثاته زيادة اسم في نسب الرجل، ليصبح ثقة.
- ٤٠٢ إشارة إلى الذي حرّف في «النقد البري».
٤٠٥ من طرائف اليماني أن المتسامح في الرواية، والذي يقرأ من كتاب ليس فيه
٤٠٦ سماعه ثقة!
- اتهام اليماني للمؤلف أنه يجرح الرواة بما لا يعتبر جرحاً. وتحدّث المؤلف عن
هذه التهمة ببيان حال عبد الله بن السقاء، والهيثم بن خلف الدوري،
٤٠٧ - ٤٠٩ وجري بن عبد الحميد، والوضاح الشكري.
- من إيهامات اليماني، وكشف المؤلف دخيلة ذلك، وحال أبي نعيم
٤٠٩ - ٤١١ الأصفهاني، وعبد القادر بدران مختصر «تاريخ ابن عساكر».
- اتهام اليماني للمؤلف بالتصحيح، وكشف المؤلف عن تصحيحات كثيرة
٤١١ لليماني.
- مصطلح أبي حاتم في كلمة «صدوق».
٤١٣ ابن خزيمة وابن حبان يوثقان من لم يرو فيه جرح إذا كان من الطبقات
٤١٤ الأولى.
- كشف المؤلف لاثهام اليماني له بأنه يطعن في أنس بن مالك وهشام بن عروة،
٤١٥ وأن هذا افتراء عليه!
- من مذهب أبي حنيفة: ردُّ الزائد إلى الناقص في الحديث متناً وسنداً،
٤١٦ وشرح هذا الكلام.
- حال إبراهيم بن سعيد الجوهري عند المؤلف. وخاتمة الكتاب.
٤١٧ - ٤١٨